

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر

الإقليد

شرح المفصل

تأليف
تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي
المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

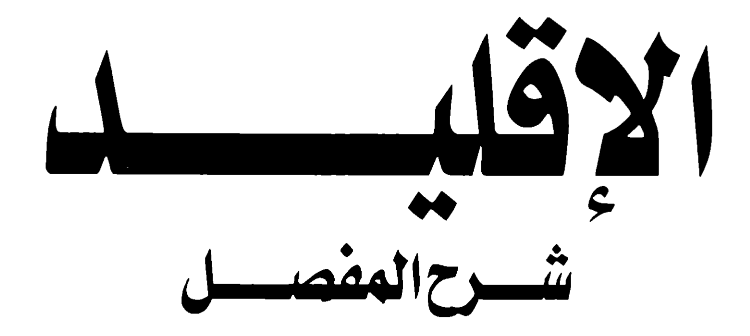
تحقيق ودراسة
الدكتور
محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الرابع

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر





تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي

المتوفى : سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الرابع

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الجندي، أحمد بن محمود بن عمر
الإقليد شرح المفصل/ تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. - الرياض.
٤ مج: ٢٣٢٤ص، ١٧ × ٢٤سم
ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٤٠٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج٤)
١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي أبو كته (محقق)
ب - العنوان
ديوي ٤١٥,١ ٢٣/١٢٢٩
رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩
ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٤٠٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج٤)


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

* القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف *

اَلْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَنْفَكَّ عَنْ آسْمٍ أَوْ فِعْلٍ يَصْحَبُهُ . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أنعمت فزد

(القسم الثالث)[1]

قولـــه : «الحرف ما دل على معنى في غيره . . . » .

معناه : أن الحرف لا يتصور معناه إلا عند انحيازه إلى الاسم، أو الفعل على ما سبق الإيماء إليه في أول الكتاب.

ألا تراك لا تقول: «على واقع»[2] مع صحة قولك: «الاستعلاء واقع» وإن كان يدل «على» على الاستعلاء، لكن لا دلالة استقلال، بل عند انحيازه إلى ما ذكرنا من الاسم والفعل. فلما كانت دلالته في غيره لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب عن الفعل.

فقولك: «نَعَمْ» في جواب من قال: «هَل قامَ زيدٌ؟» بمنزلة: نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ .

وقولك : «بَلَى» في جواب من قال: «أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ؟» بمنزلة: بَلَى قَامَ زَيْدٌ .

وقولك : «إِي وَآللهِ» في جواب من «هَلْ خَرَجَ زيدٌ؟» بمنزلة: إِي وَآللَّهِ خَرَجَ زَيْدٌ .

و «إِنَّ» فائدتُه فائدةُ نَعَمْ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و س، و المثبت ع، ووجوده لازم.

(٢) في الأصل : «على واقع موقع» وصوابه المثبت من ع .

قـال[1] :

٥٦٤ ـ وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلاَ　　　كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ .

والهـاء : للسـكت .

و «يـا» قائمةٌ مقام : أُريدُ أَوْ أَعْني .

و « كَأَنْ قَدِ » في قولـه[2] :

٥٦٥ ـ أَفِـدَ ٱلـتَّرَحُّـلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَـابَنَـا　　　لَمَّا تَزُلْ بِرِحَـالِـنَـا وَكَـأَنْ قَدِ

بمنزلة : كَأَنْ قَدْ زَالَتْ، وهذا المجموع[3] معنى قوله : (إِلاَّ في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل . . . إلى آخره) .

وقولـه : إِلاَّ في مواضع . . . . » .

غير مستقيم ، لأنه يوهم صحّة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق ، وما ذاك بصحيح ، فإن المحذوف إذا كان مراداً فهو في حكم الموجود ، بدليل أنه لا بد لكل فاعل من رافع ، وليس بمستقيم أن يقال «إِلاَّ في بعض المواضع» مع أنَّ الرافع قد يكون محذوفاً .

---

(١) قائله عبيد الله بن قيس الرقيات . انظر ديوانه ص ٦٦ وانظر سيبويه ٣ : ١٥١ ، ٤ : ٦٢ ، وابن يعيش ٨ : ٧٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ومغني اللبيب ص ٣٧ ، والبيت من مجزوء الكامل والشاهد فيه قوله : (إنَّهْ) على أنه حرف تصديق للخبر بمنزلة (أَجَلْ) . انظر «الجنى الداني في حروف المعاني» للمرادي ، تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل ص ٣٩٩ (ط ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت) وانظر خزانة الأدب ١١ : ٢١٣ ـ ٢١٧ .

(٢) قائله النـابغة الذبياني ـ انظر ديوانه ص ٨٩ والجنى الداني ص ١٤٦ ، والمغني ص ١٨٦ والخزانة ٣ : ٢٣٢ (ط بولاق) ، والبيت من الكامل وموضع الشاهد فيه قوله : «وَكَأَنْ قَدِ» في نيابتها مناب : وَكَان قَدْ زالت .

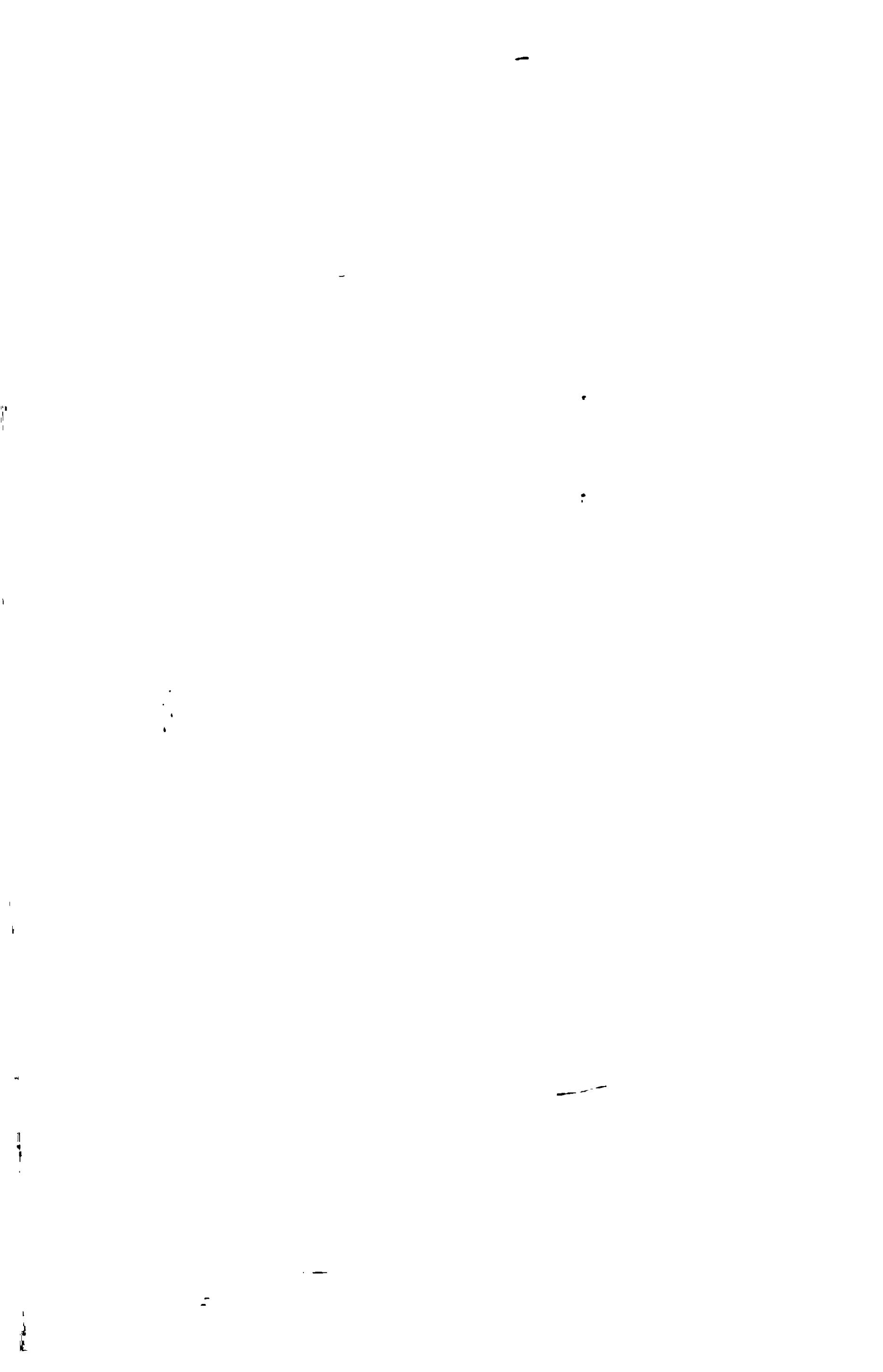
(٣) عني بقوله : وهذا المجموع : مجموع الحروف التي مثل لها .

. . . حُذِفَ فِيهَا ٱلْفِعْلُ وَٱقْتُصِرَ عَلَى ٱلْحَرْفِ فَجَرَى مَجْرَى ٱلنَّائِبِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِيْ ، وَإِنَّهْ ، وَيَا زَيْدُ ، وَقَد فِي قَوْلِهِ : وَكَأَنْ قَدِ

وقولــه : « حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف . . . . » .

ليس بمستقيم أيضاً، لأنَّه يُوهِم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم لوقوعه إثباتاً بعد النفي ، لأنه في مقام التعليم ، فإذا ذكر حُكْماً وخصصه بقسم : يكون ذلك إيذاناً منه أن غيره ليس مثله .

وقـد يحذف الاسم أيضـاً، فإنك إذا قلت : «أَزيدٌ قائمٌ؟» فقيل: «نعم» كان المحـذوف الاسم. كما أنـك إذا قلت: «أقام زيد؟» فقيل: «نعم» كان المحذوف الفعل، فظهر أن الاسم والفعل سِيَّان في صحة حذفهما إلا أن بعض ما مثله، يختص بالفعل مثل: «يا زيدُ، وَكَأَنْ قَدِ» .



* ومن أصناف الحرف:حروف الإضافة *

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى أَنْ تُفْضِيَ بِمَعَانِي ٱلْأَفْعَالِ إِلَى ٱلْأَسْمَاءِ وَهِيَ فَوْضَى فِي ذٰلِكَ ، وَإِنْ ٱخْتَلَفَتْ بِهَا وُجُوهُ ٱلإِفْضَاءِ .

وَهِيَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ ، ضَرْبٌ لَازِمٌ لِلْحَرْفِيَّةِ ، وَضَرْبٌ كَائِنٌ ٱسْماً وَحَـرْفـاً ، وَضَرْبٌ كَائِنٌ حَرْفاً وَفِعْلاً . فَٱلأَوَّلُ تِسْعَةُ أَحْرُفٍ : مِنْ ، وَإِلَى، وَحَتَّى ، وَفِي ، وَٱلبَاءُ ، وَٱللَّامُ ، وَرُبَّ ، وَ وَاوُ ٱلْقَسَمِ ، وَتَاؤُهُ.

وَٱلثَّانِي خَمْسَةُ أَحْرُفٍ : عَلَى ، وَعَنْ ، وَٱلكَافُ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ .

وَٱلثَّالِثُ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ : حَاشَا ، وَخَلاَ ، وَعَدَا .

قولـــه : « لأنَّ وضعها . . . . » .

أي أنها توقع بين القبيلين ملابسة بوجه من الوجوه على حسب معانيها وسميت حروف الجر أيضاً، لأن شأنها أن تجرّ فعلاً إلى اسم كـ «نصحتُ له» أو اسماً إلى اسم نحو: «المالُ لزيدٍ».

قولـه : « فوضـــى . . . . ».

يقال : «الناسُ فَوْضَى في هذا الأمر» أي : متساوون لا تباين بينهم، من المفاوضة وهي : المساواة والمشاركة .

قال معاوية لبعضهم : «بم ضَبَطْتَ ما أرى ؟ قال: بمفاوَضَةِ العلماء كنت إذا لَقيتُ عالماً أخذتُ ما عنده وأعطيتُه ما عندي»[1].

وقوم فوضى : متساوون لا رئيس لهم .

قـــال[2] :

٥٦٦ ـ لَا يَصْلُحُ ٱلنَّـــاسُ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ ولَاسَرَاهَ إِذَا جُهَّــالُهُــمْ سَادُوا

(١) اللسان : « فـوض » .

(٢) الأفـوه الأودي . ابن يعيش ٨ : ٨ واللسان : (فوض) والبيت من البسيط، وصار الناس فوضى : أي متفرقين .

* فصـــل * فـ (مِنْ) مَعْنَاهَا ٱبْتِدَاءُ ٱلغَايَةِ ، كَقَوْلِكَ : سِرْتُ مِنَ ٱلْبَصْرَةِ إِلَى ٱلْكُوفَةِ ، وَكَوْنُهَا مُبَعِّضَةً فِي نَحْوِ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، راجع إلى هذا .

(قولـه : « وهي على ثلاثة أضرب . . . . » .

لم يجعل « مِنْ » مِنْ قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً، مع أنَّ «مِنْ» أمر من «مان» «يمين» أيضاً، لأنَّ «مِنْ» لا يصير فِعْلاً إلا بإعلال وتغيير. وكلام المصنف في أنه يكون على أصل وضعه من غير إعلال. وهذا هو الجواب بعينه في أن لم يعدّ «إلى» من قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً واسماً، بل عدّ الأول في الحرفية، والثاني في غير الفعلية، لأن ألف «إِلَىٰ» بمعنى النعمة عن ياء قطعاً، لأنه اسم متمكن فلم يصر كذلك إلا بالإعـلال.

وبقـولنـا «اسم متمكن» خرج الجواب عن «علا» المستعمل اسماً لأنه مبني غير متمكن ، والأسماء المبنية بالأصالة، ألفاتها كألفات الحروف لا تقدر لها أصول، فلذا حكم بأن «على» يستعمل حرفاً واسماً، لأنه كذلك في أصل وضعه حرفاً واسماً من غير إعلال إذا كان فعلاً.

ويرد على ما ذكرنا في «علا» في الفعلية «خلا» فقد عدّه من قبيل ما يستعمل حرفاً وفعلاً، وألفه في الأصل واو لقولك «خلوت» فلا تصير كذلك إلا بالإعلال.

والجـواب أن «خـلا» التي ذكـرهـا في الفعلية ليست أصل وضعه بل صار إليه بالإعلال، تقول فيها: «خلا يخلو» ، وإنما هي «خلا» الواقعة في الاستثناء وهي بمثابة (عـلا) في الاسمية في عدم قبولها التصرف، وألفات الأفعال التي لا تصرف فيها: كألفات غير المتمكنة من الأسماء فافهم)[1].

قولـه : « فـ (مِنْ) معناها ابتداء الغاية كقولك : سِرْتُ من البصرة. . . » .

ألا ترى أن قولك : «من البصرة» مؤذن بأن البصرة مبتدأ سيرك ومنشأه.

---

(١) ما بين القوسين ليس في ع والمثبت من الأصل .

. . . أَخَذْتُ مِنَ ٱلْدَّرَاهِمِ ، وَمُبَيِّنَةً في نَحْوِ :﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾وَمَزِيدَةً في نَحْوِ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، رَاجِعٌ إلى هَذا .

قولــه : « وكونُهَا مُبَعِّضَةً . . . . إلى قوله راجع إلى هذا» .

هذا إشـارة إلى قولـه : (ومعنـاهـا ابتـداء الغاية)، كونها للتبعيض، وللتبيين، وللزيادة، راجع إلى معنى ابتداء الغاية غير متجرد عن ذلك المعنى .

ألا ترى أنك إذا قلت : «أخذت من الدراهم» فالمعنى : أخذت بعضها، وليس هذا بمنفك عن معنى الابتداء، بدليل أن قولك : «أخذت من الدراهم» دالّ على أن الدراهم موضع أخذك كما أن قولك : «سرتُ من البصرة» مؤذن بأن البصرة مبدأ سيرك فإن قلت : فلم أفادت «من» التبعيض في «أخذت من الدراهم» ولم تفده في «سرت من البصرة» مع أنها في الفعلين مفيدة معنى ابتداء الغاية؟ قلت : لأن التبعيض في «أخذت من الدراهم» ممكن بخلاف قولك : «سرت من البصرة» .

فالتبعيض غير ممكن فيه، لأنـك إذا فارقتها فارقت جميع نواحيها، لأنك تقول «سرت من البصرة» ، ولا تريد أنك سرت من موضع ولم تفارق حدودها .

هذا في «مِنْ» التبعيضية، فأمـا في «مِنْ» ٱلتَّبْيِينِيَّةِ فلأن «الرِّجْسَ»[1] في الأوثان وغيرها فلما قيل «من الأوثان» تَبَيَّنَ ما هو المقصود بالاجتناب، وجعل مبدأ الاجتناب هو الأوثان[2] .

وأما المزيدة فنحو «مِنْ» في قولك : «ما جاءني مِنْ أَحَدٍ» (مِنْ) هنا مزيدة إذ لا فرق بين قولك : «ماجاءني أحد» وبين قولك : «ما جاءني من أحد» . وقولك : «من أحد» في : «ما جاءني من أحد» معناه : من واحد هذا الجنس إلى أقصاه، فيكون معنى ابتداء الغاية مستفاداً كما ترى .

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى:﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾آية ٣٠ من سورة الحج .

(٢) انظر الجنى الداني للمرادي ص ٣٠٩ ـ ٣٢١ .

... وَلَا تُزَادُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ إِلَّا فِي ٱلنَّفْيِ ، وَٱلْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ ٱلزِّيَادَةَ فِي ٱلْإِيجَابِ ، وَيَسْتَشْهِدُ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ .

فإن قلت : قد زعمت أنها مزيدة دخولها كخروجها[٣] فمن أين هذه الفائدة الجليلة؟ قلت: ما ذكرنا معنى الاستغراق، ومعنى الاستغراق قد حصل بقولك: «ما جاءَني أحد» فإنك إذا قلت: (ما جاءَني أحد) كان المجيء منفيًّا من الآحاد كلها، بدليل أنه لا يقال: «مَا جَاءَني أَحَد بل اثنان» فإذا دخلت (مِنْ) على نحو «ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ» أكّدت معنى الاستغراق، لأن معنى الاستغراق مستفاد منها.

قولـــه : « ولا تزاد عند سيبويه[١] إلا في النفي . . . . » .

لما ذكرنا مِنْ أنَّ «مِنْ» المزيدة فائدتها تأكيد معنى الاستغراق وذلك المعنى في النفي يكون لا في الإثبات، إذ لا يستقيم أن تقول: «جاءني من رجل» ، و تريد من واحد إلى أقصاه ، لأن الإثبات لواحد لا يوجب الإثبات للكل، فلو ساغ زيادتها في الواجب وهي غير مفيدة شيئاً كان ذلك صنعاً كلا صنع . وحجة أبي الحسن[٢] الآية المتلوة في المتن[٣] . أي : «يغفر لكم ذنوبكم»، لأنه قد جاء ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[٤] فلو لم يحمل قوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٣] على الزيادة، يلزم التناقض وهو محال.

والجواب لسيبويه : أنَّ «مِنْ» هنا للتبعيض أي : بعض ذنوبكم والذنوب كلها ليست بمغفورة بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[٥].

---

(٣) الجنى الداني ص ٣١٦ .

(١) الكتاب ١ : ٦٨ ، ٢ : ٣١٥-٣١٦ ، ٤ : ٢٢٥ .

(٢) الجنى الداني ص ٣١٨ وابن يعيش ٨ : ١٢ - ١٤ . تجد رأي الأخفش .

(٣) هي ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ آية ٣١ من سورة الأحقاف وآية ٤ من سورة نوح .

(٤) سورة الزمر آية ٥٣ .

(٥) سورة النساء آية ٤٨ و ١١٦ .

. . . .

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ فوارد في هذه الأمة، وقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ ورد في قوم نوح، فمن الجائز أن يغفر لقوم نوح البعض، ولا تناقض، ثم لو سلم أَنَّ إحدَى الآيتين لإحدى الأمتين لجاز أن يغفر (الجميع) لبعضهم، (والبعض) لبعضهم. فعلم أن الوجه ما ذكره سيبويه.

« فصـــل » وَ «إِلَى » مُعَـارِضَـةٌ لِـ «مِنْ» ، دالَّـةٌ عَلَى ٱنْتِهَاءِ ٱلْغَايَةِ كَقَوْلِكَ: سِرْتُ مِنَ ٱلْبَصْرَةِ إِلَى بَغْدَادَ. وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى ٱلْمُصَاحَبَةِ في نَحْوِ قَوْلِـــهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى ٱلْانْتِهَاءِ.

وقوله : « ولا تزاد إلاّ في النفي . . . . » غير مستقيم، لأنها تزاد في قولك « هل جاءك من أحد؟» باتفاق، فلو قال في غير الواجب لكان أسدَّ. بَيَّنَ المصنف وجوه «مِنْ» وجعلها في معنى الابتداء أصلا لسائرها، وهو ما ذهب إليه المبرد[1].

وعند عامة النحويين : هي على أربعة أوجه ، وعند سيبويه على ثلاثة. وهو يجعـل مِنْ التبعيضية والتبيينية فيهمـا قسمـا واحـدا وحجته أن التبعيض والتبيين متقاربان. فالتبعيض ليس إلا التفصيل كالتبيين.

وحجـة المبرد ما مرّ في أثناء ما ذكرنا. قال ابن درستويه من حقها البناء على السكون، لأن الحروف لا حظّ لها في الإعراب ، والأصل في البناء السكون وحق أولها الفتح ولكن كسر للفرق بينها وبين «مَنْ» التي هي اسم.

قولـــه : « و (إلى) مُعَارِضَـــةٌ . . . . »

أي : مضادة. فـ (مِنْ) دالة على الابتداء و (إلى) على الانتهاء. ألا ترى أن قولك «سـرتُ من البصرة إلى الكوفة» معناه: أنّ الكوفة مُنْقَطعُ السَّيْر ومنتهاه، كما أن البصرة مبدأه ومنشأه. والابتداء مع الانتهاء مضادان.

والوجه الثاني : أن تجيء بمعنى «مع» ، كالآية[2] ولكن كونها بمعنى (مع) راجع إلى معنى الانتهاء ، لأن الآية ضمنت معنى الضم، والضم يتعدى (بإلى). أيْ :

---

(١) المقتضب ٤ : ١٣٦ ـ ١٣٨. والجنى الداني ٣١٥.

(٢) هي : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ آية ٢ من سورة النساء.

« فصــل » و «حَتَّى» في مَعْنَاهَا ، إلاّ أَنَّهَا تُفَارِقُهَا فِي أَنَّ مَجْرُورَهَا يَجبُ أَنْ يَكُـونَ آخِرَ جُزْءٍ من الشَّيءِ، أَوْ مَا يُلَاقِي آخِرَ جُزْءٍ مِنْهُ لأَنَّ ٱلْفِعْلَ ٱلْمُعَدَّى بهَا ٱلْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يَتَقَضَّى مَا تَعَلَّقَ بِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ ، وَذٰلِكَ قَوْلُكَ: أَكَلْتُ ٱلسَّمكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَنِمْتُ ٱلْبَارِحَةَ حَتَّى ٱلصَّباحِ ، وَلَا تَقُولُ حَتَّى نِصْفِهَا أَوْ ثُلُثِهَا، كَمَا تَقُولُ إِلَى نِصْفِهَا وَإِلَى ثُلُثِهَا.

ولا تأكلوا أموالهم ضامين إلى أموالكم، إذ النهي لا يتناول الأكل حقيقة، وإنما يتناول الضمّ إذ المعنى لا بنِيَّةِ أكل أموالهم إلى أموالكم ، فتكون «إلى» من صلة فعل الانتهاء.

ونظير التضمين: قوله[1]:

٥٦٧ ـ إذَا تغنَّى ٱلْحمامُ ٱلْوُرْقُ هَيَّجَنِي ـ وَلَوْ ـ تَعـزَّيْتُ عَنْهَا ـ أمَّ عَمَّـارِ

ضَمَّنَ «هيجني» معنى ذكّر . فعداه إلى المفعولين. وتَعَزَّى عنه : أي تَصَبَّر.

قوله : « و (حـتى) في معناها . . . . »

حتى على وجوه :

أحدها: أن يكون حرف جر فيختص بالاسم لاختصاص الجر به وهي كـ «إلى» لانتهاء الغاية. أيْ معنى الانتهاء يجمعهما، وهو معنى قوله: «وحتى في معناها».

إلا أن المفارقة بينهما من وجوه:

---

(١) من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠٣ ولم ينسبه سيبويه في الكتاب ١ : ٢٨٦ ولا ابن جني في الخصائص ٢ : ٤٢٤.

وقد أورده القرشي ضمن قصيدة للنابغة في جمهرة أشعار العرب ٥٢ ـ ٥٦ من المعلقات، وانظر اللسان (هيج) والشاهد فيه نصب «أم عمار» بفعل دل عليه ما قبله ، لأن هيجني تدل على (فذكرني) وانظر الكشاف ٤ :٤٠٣.

. . . وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ يَدْخُلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، فَفِي مَسْأَلَتَي ٱلسَّمَكَةِ وَٱلْبَارِحَةِ قَدْ أُكِلَ ٱلرَّأْسُ، ونيمَ ٱلصَّبَاحُ . . .

أحدها : أن مجرور حتى يجب أن يكون شيئا به ينتهي المذكور، نحو: «أكلت السمكـة حتى رأسها» ، ألا ترى أن المذكور قبل «حتى» وهو « السمكة» ينتهي بالرأس أو شيئا عنده، وينتهي المذكور نحو:

«نمت البارحة حتَّى الصَّباحِ ». إذ المذكور وهو البارحة ينتهي عند الصباح لأنه من أجزاء اليوم لا من أجزاء الليلة، وليس بمشروط في مجرور «إلى» أنْ يكون بهذه المثابة. ألا ترى إلى قوله عز وجل : ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[1] فالأيدي لا تنتهي بالمرافق ولا عندها، لأنها ليست بجزء آخر من الأيدي ولا بملاقيةٍ للجزء الآخر منها؛ لأن الأيدي من رؤوس الأصابع إلى المناكب ، ولذا امتنع : «أكلت السمكة حتى نصفها» ولم يمتنع : «إلى نصفها» لأن الفعل المتعدي بـ «حتى » كالأكل والنوم فيما ذكرنا قبل الغرض في ذلك أن يَتَقَضَّى الشيء الذي تعلق ذلك الفعل بذلك الشيء شيئـاً فشيئاً حتى يأتي الفعـل على ذلـك. وذلـك الشيء : (السمكـة والبارحة). والسرُّ فيه: أن الغاية إما مضروبة كالرأس في السمكة، فإنه الغاية التي بها تنتهي السمكة.

وكذا الصباح مع الليلة. أو مصنوعة كنصف السمكة في قولك: «أكلت السمكة إلى نصفها» فقد انتهى الأكل عند بلوغ النصف ، إلا أنه ليس بالغاية المضروبة للسمكة في نفس الأمر ، فتعيَّنت «حتى» للمضروبة و «إلى» مطلقةً تستعمل في كل غاية. ألا ترى إلى صحة قولهم: «أكلت السمكة إلى نصفها» وإنما لم يعكسوا لأن حتى على أربعة أحرف وإلى على ثلاثة.

فيختص الزائد وهو «حتى» بالغاية المضروبة والناقص وهو «إلى » بالمصنوعة إذ

---

(١) سورة المائدة آية ٦.

... وَلاَ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ فَتَقُولُ : حَتَّاهُ ، كَمَا تَقُولُ إِلَيْهِ ، وَتَكُونُ عَاطِفَةً ...

لا نقصان في المضروبة بخلاف المصنوعة. وزيادة الحرف تدل على زيادة المعنى.

قولـــه : « ومن حقهـــا .... »

والوجه الثاني من وجوه المفارقة : أن مجرور حتى يلزم أن يكون داخلا في حكم ما قبلها ، ففي مسألتي (السمكة والبارحة) : قد أُكِلَ الرأس ، ونيم الصباح. وذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يُقال: «أكلت السمكة حتى رأسِها» على أنَّ الأكل قد انقطع عند الرأس وهو وهم منه بَيِّنٌ لما ذكرنا الغرض أن يَتَقَضَّى الشيء الذي تعلق به الفعل شيئا فشيئاً حتى يأتي الفعل على ذلك الشيء كله، فلو انقطع الأكل عند الرأس لا يكون فعل الأكل آتياً على السمكة كلها.

قولـــه: « ولاَ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ ...... »

والوجه الثالث من تلك الوجوه: أنّ «حتّى» لا تدخل على مضمر بخلاف «إلى» فإنها تدخل على المظهر والمضمر. والفرق أن مجرور «حتى» يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه.

والمضمر لا يمكن أن يكون جزءا من الشيء بل هو نفسه.

أما «إلى» : فليس شيءٌ مما ذكرنا مشروطاً في مجرورها. فلا يرتدع دخولها.

قـولـه : « وتكون عاطفـــة ...... »

ما ذكرنا من الوجوه : كان في أحد وجوه حتى ولها وجهان آخران:

أحدهما : أن تكون عاطفة وهي في هذا الوجه جارية مجرى الجارّة في تضمنها معنى الغـاية. تقول: «ضربتُ القومَ حتّى زيداً» ، و «مررت بالقوم حتى زيدٍ»، و«جاءني القوم حتى زيدٌ».

. . . .

والدليل على تضمنها معنى الغاية في هذا الوجه : أنك لو جَرَرْتَ كان المعنى صحيحا وإنما يتغير بالعطف الحكم وهو أنها تتبع الثاني الأول كالواو العاطفة .

وتجيء إما للتعظيم نحو : مَاتَ النَّاسُ حتّى آلأنبياءُ ـ عليهم السلام ـ. ألا ترى أنك تعظم موتهم .

أو للتحقير نحـــو : قدم الحُجاجُ حتى المشاةُ.

و «حتى» هذه : المخالفة لسائر حروف العطف في أنَّ ما بعدها يجب أن يكون مجانسا لما قبلها، فلا تقول : « ضربتُ القومَ حتّى حماراً» . «ولا ضربتُ الرِّجال حَتَّى آمرأةً» . كما تقول : «ضربت القوم وحماراً» والسِّرُّ ما قلنا إنها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ، ولن يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره ، فلو قلت : «رأيت القوم حتى حماراً» كنت جعلت «الحمار» طرفا للقوم وذلك محال ولذا جاء فيها التعظيم والتحقير، لأن الشيء إذا ما أخذ من أدناه فأعلاه طرف له ، فالأنبياء ـ عليهم السـلام ـ غاية جنس النـاس لو أخـذنـا من أدنى المـراتب واستقـرينـاها صاعدين ، وإذا أخذ من أعلى الشيء فأدناه طرف له وذلك كالمشاة من الحاج نأخذ من الأقوياء الراكبين وننزل فننتهي إلى المُشاةِ وهو مُنْقَطَعُ الجنس .

... وَمُبْتَدَأٌ مَا بَعْدَهَا في نَحْوِ قَوْلِ آمْرِىءِ ٱلْقَيْسِ :

« وَحَتَّى الجِيَـادُ مَا يُقَــدْنَ بِأَرْسَــانِ »

قــوله : « ومبتدأ ما بعدها . . . . »

والثاني من الوجهين ، وهو الثالث من وجوه حتى : أَنَّها تجيءُ حرفاً يُبْتَدَأُ ما بعده والشاهد له ما أنشده من قول آمرىء القيس.

فَالجِيادُ : مبتدأٌ ، وما يُقَدْنَ : خَبَرُهُ. فلو كانت عاطفة لما دخل عليها في البيت واو العطف، إذ لا يقال «جاءني زيد وفَعَمْرٌو».

وأولـــه :

٥٦٨ ـ سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ[1]

أي سرت بهم ليلا. ويروى مطوت بهم ، والمَطْوُ : المد.

يريد أنه مَدَّ بهم في السَّير. والكلال : الإعياء. والمطيّ : جمع مَطِيَّة وهي البعير الـذي يركب ظهره. ويروى : « حتى تكل غَزِيُّهم» هي جَمْعُ غاز كحاج وحجيج . وقوله :

. . . . وَحَتَّى الجِيَادُ . . . . (البيت)

يعني : أن الخيل كلّت فطُرِحت أرسـانهـا على أعنـاقها وتركت تمشي ، ولم يحتـاجوا إلى قودها ، لأنها قد ذهب نشاطها فهي إذا خُلِّيَتْ لم تذهب يمينا ولا شمالا ، وسارت معهم.

والمراد بقوله: «ومبتدأ ما بعدها» : أنَّ الجمل المستقلة تقع بعدها وليس يعني المبتدأ والخبر على الخصوصية.

---

(١) ديوان امرىء القيس ص ١٨٦ وعجزه :

. . . . وَحَتَّى ٱلْجِيادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسانِ

والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله (وحتى الجياد ما يقدن) حيث جاءت الجياد مبتدأ بعد حتى وليست (حتى) هنا عاطفة.

... وَيَجُوزُ فِي مَسْأَةِ ٱلسَّمَكَةِ ٱلْوُجُوهُ ٱلثَّلَاثَةُ.

«فصـــل» و «في» مَعْنَـاهَـا ٱلظَّرْفِيَّةُ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي أَرْضِهِ. وَٱلرَّكْضُ فِي ٱلْمَيْدَانِ ، وَمِنْهُ : نَظَرَ فِي ٱلْكِتَابِ ..

قولـه : «ويجوز في مسألة السمكة ......»[1]

أي يجوز : حتى رأسِها بالجر، ورأسَها بالنصب، ورأسُها بالرفع على تقدير: رأسُها مأكول. فالرأس مبتدأ والمأكول خبره، وقد أباه بعض البصريين. وما هو بجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما هو في سائر الأخبار المحذوفة، فلا وجه لإبائه وردِّه.

وفي مسألة البارحة[2] لايجوز العطف، لأن الصباح ليس بمجانس لليلة. ولذا خص مسألة السمكة دون مسألة البارحة.

قوله : و(في)[3] معناها الظرفية ......»

اعلم أن كلمة «في» تجعل ما تدخل هي عليه ظرفا لما قبلها. فإذا قلت: «زيد في أرضه» فالمعنى أن «الأرض» قد اشتملت على «زيد» وصارت ظرفا له. وكذلك (الركض في الميدان)، فالمعنى أن «الميدان» قد اشتمل على «الركض» وصار ظرفا له. فبهذين المثالين تبين أن ما تدخل عليه «في» يكون ظرفا للأعيان والمعاني جميعا

قوله : «ومنه : نظر في الكتاب .....»

أي إذا قلت : «زيد نظر في الكتاب» فكأن «الكتاب» جعل وعاء لنظره والمراد

---

(1) مغني اللبيب ١/ ٥٣٥ (ط. دمشق) والنحو الوافي ٥٤٤

(2) إشارة إلى مثال الزمخشري (بعت البارحة حتى الصباح)

(3) النحو الوافي ص ٥٣٠ - ٥٣٥

... وَسَعَى فِي ٱلْحَاجَةِ ، وَقَوْلُهُمْ فِي قَوْلِ ٱللَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ إِنَّهَا بِمَعْنَى «عَلَى» عَمَلَ عَلَى الظَّاهِرِ، وَٱلْحَقِيقَةُ إِنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا ، لِتَمَكُّنِ ٱلْمَصْلُوبِ فِي ٱلْجِذْعِ تَمَكُّنَ الكَائِنِ فِي الظَّرْفِ فِيهِ .

نظرُ القلب لا نظر العين، بدليل قولهم : «زيد يفكر في الكتاب» ولو لم يكن المراد ما ذكرنا للزم أن يصح قولهم: (يفكر في الكتاب)، وفائدة قولنا: (إنّ المراد نظر القلب) : أنك لو قلت «الكتاب محل مشتمل على نظر يقع هو فيه» كما كان الركض يقع في الميدان كُذِّبْتَ ، (فلذا فصّل المصنف بقوله « ومنه: نظر في الكتاب»، والفصل بَيِّنَ ما فيه ظرفية محققة[1] ، فلو كان المراد نظر العين لما كذبت فلذا فصل المصنف بقوله: «ومنه: نظر في الكتاب». والفصل بين ما فيه ظرفية محققة وبين ما فيه ظرفية مقدرة لازم.

قوله: « وسعى في الحاجة ...... »

مناسبة هذا الكلام للظرفية من حيث إن لما صرف العناية إليها صارت كأنها قد اشتملت عليه لغلبتها على قلبه وهَمِّه.

قوله: « عمل على الظاهر ...... »

أي: الناس يقولون إن «في» في الآية[2] بمعنى «على» وليس كذلك، لأن «في» تفيد من التمكن ما لا تفيده «على» بدليل أن الكائن في الظرف إن لم يحرك لم يكد يخرج عن الظرف بخلاف المستعلي، وهنا تفصيل وهو: أن كل ماكان فيه «الاحتواء» أو ما نزل منزلته فهو موضع «في» وكل ما كان فيه معنى «الاستعلاء» فهو صالح لهما. تقول: «جلس في الأرض، وجلس على الأرض» فلذا حمل المصنف

(١) ما بين القوسين ليس في ع والمثبت من الأصل.
(٢) هي : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ طه ٧١.

« فصــل » وَٱلْبَاءُ مَعْنَاهَا الإِلْصِاقُ كَقَوْلِكَ : بِهِ دَاءٌ ، أَيْ التَصَقَ بِهِ وَخَامَرَهُ. وَمَرَرْتُ بِهِ وَارِدٌ عَلَى ٱلاتِّسَاعِ ، وَٱلْمَعْنَى : ٱلْتَصَقَ مُرُورِي بِمَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ ، وَيَدْخُلهَا مَعْنَى ٱلاسْتِعَانَةِ في نَحْوِ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَنَجَرْتُ بِالقَدُومِ ، وَبِتَوْفِيقِ ٱللّهِ حَجَجْتُ، وَبِفُلانٍ أَصَبْتُ ٱلْغَرَضَ. وَمَعْنَى ٱلْمُصَاحَبَةِ في نَحْوِ: خَرَجَ بِعَشِيرَتِهِ ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ بِثِيَابِ ٱلسَّفَرِ، وَٱشْتَرَى ٱلْفَرَسَ بِسَرْجِهِ وَلِجَامِهِ، وَتَكُونُ مَزِيدَةً في ٱلْمَنْصُوبِ . .

قوله تعالى :

﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ على أنـه للظرف، ولم يعبـأ بقول من قال: إنه بمعنى «على». وأما «جلست في الدار» : فهو موضع «في» دون «على».

قوله : «معناها : الإلصاق . . . .»

قال سيبويه[1]: «باء» الجر معناها الإلزاق والاختلاط، أي : شدة وصول الثاني بالأول في نهاية القرب.

قوله : «ويدخلها معنى الاستعانة . . . . .»

أي يدخـل الباء التي هي للإلصاق معنى الاستعانة نحو: كتبت بالقلم. أي ألصقت الكتابة بالقلم على وجه الاستعانة، فالقلم آلة التوصل المستعمل بها إلى فعل الكتابة. وكذا قولهم: «بتوفيق الله حججت» إذ توفيق الله- جل وعز - جُعِلَ موصلا إلى الحج.

قولــه : « ومعنى المصاحبة . . . . .»

هذا عطف على معنى الاستعـانة أي : ويدخل الباء معنى المصاحبة. ألا تراك تقول: «خرج بعشيرته» المعنى : خرج ملتبسا بعشيرته ودخل ملتبسا بثياب السفر،

(١) الكتاب ٤ : ٢١٧ .

.. **كَقَوْلِـهِ تَعَـــالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ . وقوله : « سُودِ ٱلْمَحَاجِــرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّـــوَرِ»**

واشتـرى الفـرس ملتبسـا بسـرجه ولجامه. ففي جميع ما ذكرنا من الأمثلة معنى الإلصاق والاستعانة في بعضها دون البعض. (وكذا المصاحبة في بعض دون بعض)[1].

قولـــه : « وتكون مزيدة . . . . ».

القياس أن تكون مزيدة في المنصوب، لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية إلا أنها وضعت لإيقاعها معاني الأفعال على الأسماء، فإذا كانت موضوعة لمعنى المفعولية، كان دخولها في حال الزيادة على المنصوب أدخل في القياس، لجعلك حال الزيادة تابعة لحالة الأصالة، وقد سبق ذكره قبل. فقولك: «ما رأيت من رجل» أحسن من قولك : «ما جاءني من أحد» فلعل المصنف قدم الزيادة في المنصوب على الزيادة في المرفوع لهذا السر. والتقدير في الآيتين[2]: «ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة» و «فستبصرون أيكم المفتون» بنصب (أيٍّ) لوقوع ما في الكلام من معنى العلم عليه. قيل وكأن الأصل: فستبصر ويبصرون أيكم هو المفتون (بنصب أي على حالها هي الموصولة كأنه قيل ويبصرون الذي هو المفتون)[3]منكم ثم حذف الشطر الأول من صلتها وهو «هو» فصار «أيكم المفتون» كقوله تعـــالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[4] في قراءة هرون بالنصب، ثم أدخلت الباء مزيدة فقيل :

---

(١) ما بين القوسين ليس في ع والمثبت من الأصل.

(٢) الأولى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ البقرة آية ١٩٥
والثانية ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝ ﴾آية ٥ و ٦ من سورة القلم.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل.

(٤) سورة مريم آية ٦٩ ـ انظر وجوه الإعراب فيها في البحر المحيط ٦ :٢٠٨ ـ ٢٠٩ ـ والتبيان ٢ : ٨٧٨ ـ ٨٧٩.

وَفِي ٱلْمَرْفُوعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، وَبِحَسْبِكَ زَيْدٌ،
وَقَوْلِ ٱمْرِىءِ ٱلْقَيْسِ:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَٱلْحَوَادِثُ جَمَّةٌ   بِأَنَّ ٱمْرَأَ ٱلْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

بأيكم المفتون، ودخولها على منصوب كما ترى، ولا يظن أن أصله أيكم المفتون على أن «أيا» مبتدأ و «المفتون» خبره وأن «أياً» هي المتضمنة لمعنى الاستفهام التي من شأنها التعليق إذ التعليق من أفعال القلوب، و «أبصر» ليس من هاتيك الأفعال ولأنه لا يقال عند التعليق: «علمت بأيهم في الدار».

وعند الكوفيين: أن المفتون مصدر، والباء متعلقة به، كأنه قيل: بأيكم الفتنة. وتقدير البيت[1]:

٥٦٩ ـ لا يقرأن السُّوَرَ . . . . . .

والمحاجر: جمع محجر، وهو ما بدا من النقاب مما يلي العين، وتقدير أمثلة المرفوع: وكفى الله، وحسبك زيد، فـ «حسبك» مرفوع بالابتداء، وخبره «زيد».

و:

٥٧٠ ـ «ألا هل أتاها أن امرأ القيس بَيْقَرَ»[2]

---

(١) البيت بتمامه:

تِلْكَ الحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ   سُودِ ٱلْمَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

والبيت من البسيط والشاهد فيه وضع الباء زائدة في المفعول به ـ قال البغدادي في الخزانه: (والبيت وقع في شطرين أحدهما للراعي النميري، والثاني للقتّال الكلابي، والحرائر: جمع حُرّة وهي الكريمة والأحمرة: جمع حمار وليس خمار كما وقع تصحيفا في بعض الكتب. وجملة (لا يقرأن) صفة ثانية لربات. انظر الخزانة ٩: ١٠٧ ـ ١١٣ وقد نظرت في ديوان القتال الكلابي فوجدته فيه ص ٥٣.

(٢) البيت من الطويل ونصه كما جاء في ديوان أمرىء القيس ص ٦٩:

ألَا هلْ أتاهَا والحوادثُ جَمّةٌ   بأنّ آمْرأ القيس بنَ تَمْلَكَ بَيْقَرا

. . . .

تَمْلِك : اسم أم امرىء القيس.

وبيقر الرجل : أقام بالحضر، وترك قومه بالبادية، وقيل : بيقر: خرج من الشام إلى العراق. وقيل بيقر: خرج من أرض إلى أرض.

أي : ألا هل أتاها بيقرته، أي (أنّ مع اسمها وخبرها) : في تقدير مصدر مضاف.

و «بيقرته» كما ترى فاعل «أتى» فتكون الباء في «بأن» مزيدة في المرفوع ، وقوله :

«والحوادث جمة» : حشو مليح ، لأنه من جنس الكلام الذي هو فيه فإن إتيان البيقرة من جملة الحوادث.

= «بيقر» أقام بالحضر وترك البادية. والشاهد فيه زيادة الباء مع الفاعل المرفوع المحل، والمراد أن آمرأ القيس بيقر. انظر ابن يعيش ٨ : ٢٤ .

« فصـــل » وَٱلـلَّامُ لِلاخْتِصَـاصِ كَقَوْلِكَ: ٱلْمَالُ لِزَيْدٍ ، والسَّرجُ لِلدَّابَّةِ ، وَجاءَنِي أَخٌ لَهُ، وَٱبْنٌ لَهُ، وَقَدْ تَقَعُ مَزِيدَةً ، قَال ٱللَّهُ تَعالَى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ .

« فصـــل » و «رُبَّ» لِلتَّقْلِيلِ . . .

قولـــه : للاختصاص . . . . . »[1]

هذا أعم من قولهم للملك ، إذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس ، ألا ترى أن السرج ليس بملك الدابة وهو مختص بها ، فإذا استعمل «اللام» فيما هو أهل للملك فمعناها الاختصاص مع الملك. كقولك: (المالُ لزيدٍ)، وإذا استعمل في غيره فمعناها الاختصاص المجرد من الملك، وقد تجرد للاختصاص المجرد من الملك فيمن هو أهل للملك نحو: (جاءَني أخٌ له).

وقولــه : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[2]

أي : ردفكم، أو ضمّن الآية معنى فعل يتعدى باللام نحو «دَنَا لَكُمْ» و «أردفَ لَكم» ومعنـاهـا : تبعكم ولحقكم. هذا إذا كانت اللام متأخرة عن الفعل. فإن تقدمت فالأحسن أن تكون زائدة ومؤكدة لعمل الفعل، وناصرة له على العمل، لأن المعمول لما تقدم على الفعل ضعف العمل قليلا، ألا ترى أنهم يبطلون عمله ويقولون «زيدٌ ضربت» على تقدير: زيد ضربته، فإذا دخلت اللام فقيل : «لزيد ضربت» صرفت الابتداء عن الاسم وخصته بالفعل الذي يعمل فيه النصب في حال التأخر البتّة نحو: «ضربت زيدا»، ومثال التقديم في قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[3].

قولــه : «ورُبَّ للتفليل . . . . . »[4].

---

(١) إشارة إلى قول المصنف في المتن (واللام للاختصاص).

(٢) سورة النمل آية ٧٢.

(٣) سورة يوسف آية ٤٣.

(٤) انظر الجنى الداني ٤٣٨ ـ ٤٥٨. ومغنى اللبيب ١٣٤ ـ ١٣٨ ومعاني الحروف للرماني ١٠٦ ـ ١٠٧ وابن يعيش ٨: ٢٦ ـ ٣٢.

. . . وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنْ لَا تَدْخُلَ إِلّا عَلَى نَكِرَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُضْمَرَةٍ، فَالظَّاهِرَةُ يَلْزَمُهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِمُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ، كَقَوْلِكَ: «رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ» وَرُبَّ رَجُلٍ جَاءَنِي، وَرُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ، وَٱلْمُضْمَرَةُ حَقُّهَا أَنْ تُفَسَّرَ بِمَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ: رُبَّهُ رَجُلاً . . .

أصل «رب» أن تكون مناقضة لـ «كم» الخبرية. (فكم) للتكثير، ورب للتقليل، تقول: «رُبَّ رجل يفهم» وأن تقصد أن تقلل ذلك ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة كقولهم: «رُبَّ بَلدٍ قَطَعْتُ» وشبهوها في هذا الوجه بما يجيء من الاستفهام على وجه التقرير كقول جرير:

٥٧١ ـ أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ ٱلْمَطَايَا وَأَنْدَى ٱلْعَالَمِين بُطُونَ رَاحِ[1]

ووجه التشبيه أن الهمزة: أصلها الاستفهام ثم غلب عليها التقرير الذي هو نقيض الشّك، كما صنع مثل هذا في «رب» فغلب عليها التكثير الذي هو نقيض التقليل.

قوله: « ومن خصائصها . . . . . . »

أي أنها تفارق سائر حروف الجر من وجوه:

أحدها: أنها لا تدخل إلا على النكرة بخلاف أخواتها من حروف الجر، لأن النكرة دالة على الكثرة. فيصح فيها معنى التقليل، ولأن القلة يعبّر بها عن المجهول، والمجهول والمنفي يتقاربان.

الثاني: أن مجرورها إن كان مظهرا يلزمه أن يكون موصوفا بخلاف سائر الحروف، والمعنى في ذلك أن الفعل الذي تسلطه هي على الاسم يجيء محذوفا في الأكثر، فألزموا مجرورها المظهر وصفا مبرأ لما ظهر من النقصان.

قوله: « كقولك: ربه رجلا . . . . »

(١) ديوان جرير ١: ٨٧ وترتيبه الخامس عشر من قصيدة لجرير عدتها اثنان وعشرون بيتا قالها في مدح عبدالملك، وهي من الوافر، والشاهد فيه هنا استعمال الاستفهام لغرض التقرير.

... وَمِنْهَا أَنَّ ٱلْفِعْلَ ٱلَّذِي تُسَلِّطُه عَلَى ٱلاسمِ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا، وَأَنَّهُ يَجِيءُ مَحْذُوفًا فِي ٱلْأَكْثَرِ كَمَا حُذِفَ مَعَ ٱلبَاءِ فِي بِسْمِ ٱللَّهِ ...

الضمير في «رُبَّه» شائع ، ما أريد به شيء معين مثل : زيد وعمرو، وإنما أريد به شيء ما، فلذا فسّر بالنكرة كما ترى، ولو كان معينا كما في «لي مثله رجلا» لجاز أن تقول «رُبَّك رجلا» كما يجوز: «لي مثلك رجلا»، فلما لم يجز علمت أن الضمير هنا شائع.

قوله : « ومنها .... إلى قوله يجب تأخيره عنها»

الوجه الثالث : أنها مختصة بصدر الكلام لا يجيء الفعل الذي تسلطه هي إلا متأخرا عنها، لأن التقليل والنفي من واد واحد لما ذكرنا آنفا، والنفي كالاستفهام في أنهما يستدعيان صدر الكلام، ومثلهما الشرط، لأنّ النفي والاستفهام والشرط معان تدخل على الجمل لتغير معناها، فيجب أن نصرف عنان العناية إلى ذكرها أولا، لكونها مقصودة في الكلام وموضع «رب» وما عملت فيه نصب، كما هو شأن سائر أسماء الحروف الجارّة مع مجروراتها.

قال النحويون[1] : إنّ «رُبَّ رجلٍ» جواب، لأنك تقول : «رب رجل عالم رأيت» لمن قال لك: « مارأيت رجلا عالما؟» أو قدرت أن قائلا يقوله.

قوله : وأنّه يجيء .....»

أنه بفتح الهمزة : معطوف على أن في : «ومنها أنَّ الفعل».

والوجه الرابع : أن فعلها يجيء في الأكثر محذوفا ، وليس يلزم ذلك مع أخواتها من حروف الجر، فالحذف لدلالة الحال، والعلم به كقولك : «ربّ رجل جاءني ، ورب رجل أبوه كريم» ، أي : رُبَّ رجل جاءني كلمته، ورُبَّ رجل أبوه كريم لقيته، كما حذف الفعل مع الباء في (بسم الله) لما ذكرنا من دلالة الحال عليه.

---

(١) الجنى الداني ٤٥٣

قَالَ ٱلأَعْشَى :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلِكَ ٱلْيَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

فَهَرَقْتَهُ وَمِنْ مَعْشَرٍ صِفَتَانِ لِرَفْدٍ وَأَسْرَى ، وَٱلْفِعْلُ مَحْذُوفُ . . .

فقولك «بسم الله» معناه : بسم الله أبتدىء، فحذف الفعل وجعل استعماله متروكا. ولعل المصنف أشار بقوله كما حذف مع «الباء» في «بسم الله» إلى أن حذف (فعل رب) لما ذكرنا من دلالة الحال عليه، لأنها لا تقع إلا جوابا، فيكون فعلها معلوما، فيستغنى عنه بقرينة ما تقدم، كذا قاله بعض المحققين[1]

قولـه :

٥٧٢ - رُبَّ رَفْدٍ ....[2]

الرَّفْدُ : الإناء الذي يحلب فيه ، وأراد هنا الدم الذي أراقه من القوم، فكأنه قال: رُبَّ دمٍ مُهْراقٍ.

---

(١) هو ابن الحاجب ـ انظر كتابه : «الإيضاح في شرح المفصل» ٢ : ١٥١ .

(٢) هذا بعض بيت للأعشى في ديوانه ص ٤٩ وهو بتمامه :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلِكَ ٱلْيَوْ مَ وَأَسْرى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

وهذا الشاهد ترتيبه الحادي والسبعون من قصيدة للأعشى عدتها خمسة وسبعون بيتا من الخفيف قالها في مدح الأسود بن المنذر اللَّخْمِيّ، ومطلعها:

ما بُكَاءُ ٱلْكَبيرِ بالأطـلالِ وَسؤالي فهلْ تَرُدُّ سُؤَالي

أقْتال : جمع قِتْل. أصحاب تراث، والأعداء المقاتلون، والأنداد، ونقل البغدادي في الخزانة عن شارح ديوان الأعشى : (معناه رب رجل كانت له إبل يحلبها فَاسْتَقْتَهَا فذهب ما كان يحلبه في الرفد وهو القدح. وأسرى:جمع أسير، وأقيال : روى بالمثناة التحتية والفوقية.

أما الأول فهو جمع قَيْلٍ بفتح القاف مخفف قَيِّل كَسَيِّد وهو الملك مطلقا. الخزانة ٩ : ٥٦٢، والشاهد فيه مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور رب جملة فعلية سواء أكانت مذكورة أم مقدرة وقد اجتمعا في البيت. فالأول جملة (هرقته) صفة لرفد والثاني حذف صفة أسرى وتقديره (حصلت لي) لأن أسرى مجرور برب بطريق التبعية.

. . . وَمِنْهَـا أَنَّ فِعْلَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَاضِياً ، تَقُولُ: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ قَدْ لقِيتُ ، وَلاَ يَجُوزُ سَأَلْقَى ، أَوْ لأَلْقَيَنَّ . وَتُكَفُّ بِـ (ما) فَتَدْخُلُ حِينَئِـذٍ عَلَى ٱلاسْمِ وَٱلفِعْلِ كَقَوْلِكَ : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ، وَرُبَّمَا زَيْدٌ فِي ٱلدَّار ، قَالَ أَبُو دُؤَادٍ:

وقولــه : «وَأَسْـرَى» معطوف على رَفْدٍ ، فكأنه قال: رب أسرى وقد علمت أنّ ما تدخل عليه رب منَ المجرور المظهر لابد له من صفة، فيجب أن يكون حرف الجر الذي هو « من معشر » متعلقا بمحذوف يكون صفة لـ «أسْرَى» حتى كأنه قال: « وأسرى كائنين من معشر» فهو بمنزلة قولك: «رب رجل في الدار» أي: استقر في الدار، ولو علقت «من» بقوله «أسرى» بمعنى «رب مأخوذين من معشر» لم يجز، لأنه يتنزّل منزلة «ربّ ضارب زيدا»، ويبقى مجرور ربّ بلا صفة، ويجري مجرى قولك: «رب خير من زيد» في أن الجميع اسم واحد بمنزلة أن تقول: «رب أسرى» وتسكت فكأن التقدير: رب رَفْد مهراق في ذلك اليوم ضممته إلى أسرى.

ورب أسرى كائنين من معشر أقيال فككتهم. والأقيال جَمْعُ قَيْلٍ وهو الملك.

قولــه : «ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضيا . . . »

الوجه الخامس : أن فعلها يجب أن يكون ماضيا ، لأنك إذا قلت: «رُبَّ رَجُلٍ كريم لقيت» كنت مخبرا بأن الذي لقيته قليل ولا يعلم أن الذي ستلقاه فيما بعد قليل أم كثير، وإنما العلم عند الله، فلذا جاء: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1]، وقيل «هو بمعنى ودَّ» ، لأن إخبارات الله تعالى مما لا يتطرق إليه الخلف والكذب، فينزل ما سيكون منزلة الكائن.

قولــــه : «وتُكَفُّ بما . . . . . . »

اعلم أنّ «مـا» إذا دخلت على رب كفّتْهـا عن العمل، وهيأتها للدخول على الاسم والفعل كمثاليه[2].

---

(١) سورة الحجر آية ٢ .

(٢) هما : ربما قام زيد ، وربما زيد في الدار.

رُبَّمَـا ٱلْجَامِلُ ٱلْمُؤَبَّـلُ فِـيهِمُ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُـنَّ المِهَـارُ

وَفِيهَا لُغَاتٌ : رُبَ الرَاءُ مَضْمُومَةٌ وَالبَاءُ مُخَفَّفَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ مَضْمُومَةٌ، أَوْ مُسْكَنَةٌ. وَرَبَّ الرّاء مَفْتُوحَةٌ وَٱلْبَاءُ مُشَدَّدَةٌ أوْ مُخَفَّفَـةٌ ، وَرُبَّتْ بالتّاءِ وَٱلْبَاءُ مُشَدَّدَةٌ أَوْ مُخَفَّفَـةٌ .

قيل « لما كانت رب تناسب (قد) في معنى القلة : ساغ أن تدخل على الفعل بعد الكف «بما» لتغير الأشياء عن أصولها بالكف ونظائرها جمـة ، وإنما امتنع الدخول على الفعل قبل الكف لاختصاص الجر بالاسم، ولأنها لما كُفَّت «بما» عزلت عن العمل فلم يبق إلا اختصاصها بالاسم.

قولـه [1]:

٥٧٣ ـ رُبَّما ٱلْجَامِلُ . . . .

هو جمع الجمل ، والمؤَبَّلُ: الكثير الإبل ، من أَبَّل الإبل جمعها للقُنْيَة. والعَنَاجِيجُ : جياد الخيل، واحدها عُنْجُوج . يقول: إن هؤلاء ذوو إبل كثيرة وخَيْلٍ متوالية وليسوا فقراء.

قولـه : «أو مُسْكَنَةٌ . . . .»[2].

بإسكان السين ، كذا السماع . قال الشيخ أبوعلي في الشيرازيات: يتصرف في رب بالحذف والزيادة بالتأنيث لمشابهتها الاسم من حيث كانت خلاف «كم» وكم اسم.

---

(١) أبو دواد الإيادي ـ الخزانة ٩ : ٥٨٨ ، ورصف المباني ١٩٣ والمغني ١٣٧ والجنى الداني ٤٤٨ وديوانه ٣١٦ وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، وابن يعيش ٨ : ٢٩ . والبيت بتمامه:

رُبَّما الجَامِلُ ، المُؤبَّل فِيهِمُ وَعَناجِيجُ بَيْنَهُنَّ ٱلْمِهَـارُ

وهو من الخفيف والشاهد فيه وقوع المبتدأ والخبر بعد رب حيث كُفَّت بما . فالجامل مبتدأ ، والمُؤبَّل صفته ، وفيهم الخبر.

(٢) انظر المرادي في الجنى الداني حيث ذكر فيها سبع عشرة لغة ـ الجنى الداني ص ٤٤٧ .

. . . .

وذهب أبـوالحسن إلى أنهـا اسم لانتفـاء لازم الحرفية بحرف الجر معها وهو التعدية، فإنك بقول: «رُبَّ رجل كريم أدركت» كانت «رب» مُوصِلَةً «أدركت» إلى الرجل وأدرك متعد، فكيف يقال إنه يتعدى «برب» ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي إلا وقد جرى عليه الحكم، بأنه زائد، ولم يقل بزيادة رب أحد. فالجواب أنها حرف جر وقع في كلامهم على وتيرة «من» الاستغراقية في نحو: «ما جاءني من رجل»، فكما أنها مفيدة، وإن لم تكن قد أوصلت فعلا إلى اسم، فكما أنك إذا قلت: «ما جاءني من رجل» أردت إفادة معنى غير التعدي، وهو الاستغراق.

كذلك تقول: «رب جواد أدركت» فتدخل[1] «رب» وتريد معنى آخر غير التعدي وهو التقليل.

والوجه الثاني لأبي الحسن[2]: أنها في نحو «رب بلد قطعت» مساوية لـ «كَمْ» حَذْوَ ٱلْقُذَّةِ بِٱلْقُذَّةِ، ونقيضة لها في أصل وضعها ولم يشك في اسمية «كم» فكذا في «رب» فالجواب أن امتناع نحو «برب رجل جواد مررت» تنادي بصحة ما ذهبنا إليه وبطلان ما قاله.

---

(١) في الأصل «فتقول» وصوابه المثبت من ع.

(٢) القول في رب اسم هو أو حرف مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين. انظر الإنصاف ص ٨٣٢ وشرح ابن يعيش ٨: ٢٦ ـ ٢٧.

«فصـــل» وَوَاوُ ٱلْقَسَمِ مُبْدَلَةٌ عَنِ ٱلْباءِ ٱلإِلصَاقِيّةِ في أَقْسَمْتُ باللّهِ أُبْدِلَتْ عَنْهَا عِنْدَ حَذْفِ ٱلْفِعْلِ ، ثُمَّ التَّاءُ مُبْدَلَةٌ عَنِ ٱلوَاوِ في تَاللّهِ خَاصَّةً . . .

قولــه: «وواو القسم مبدلة . . . .»[1]

لما كان باب القسم مستهدفا للحذف لما له من كثرة الاستعمال المستدعية للخفة جعلوا «الواو» علما على حذف الفعل القسمي واختِصاص «الواو» بالإبدال لما بينها وبين «الباء» من التناسب من حيث قرب المخرج ومن حيث إن «الواو» للجمع، و«الباء» للإلصاق، وفي الإلصاق الجمع. وشرط إبدالها حذف الفعل، ولذا قيل: إنها عوض، ومن ثَمَّ جاز «أقسمت بالله» وامتنع «أقسمت والله» ونظر إلى هذا الوجه في منع العطف على عاملين، فأجاب في قوله تعـــالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[2] لمـــا اعترض عليه بأنه قد عطف بالواو في «والنهار» وهي واو العطف على عاملين. أحدهما: الفعل المحذوف، والآخر: الواو التي هي حرف جر، وقال في الجواب: هذه «الواو» عوض من الفعل وهي حرف جر، فصارت عاملة للعملين جميعا فجرى مجرى عامل واحد عمل عملين، وذلك سائغ كـ«ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً».

ثم «التاء» أبدلت عن «الواو» على طريقة الإبدال في نحو: «تُراث» وسيجيء ذكره في المشترك إن شاء الله تعالى. وإنما أبدلت منها لسيتفاد بها التعجب[3] كما في قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[4].

---

(١) سيبويه ٣: ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠١ ومعاني الحروف ٦١ والجنى الداني ١٥٣ ـ ١٥٤ والمغني ٣٦١ وابن يعيش ٨: ٣٢ ـ ٣٥.

(٢) سورة الليل آيتي ١ ، ٢.

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ص ٤١ ـ ٤٢.

(٤) سورة الأنبياء آية ٥٧.

... وَقَدْ رَوَى ٱلأَخْفَشُ : «تَرَبِّ ٱلْكَعْبَةِ» ، فَالبَاءُ لأَصَالَتِهَا تَدْخُلُ على المُضْمَرِ والمُظْهَرِ فَتَقُولُ : بِاللّهِ ، وَبِكَ لأَفْعَلَنَّ كَذَا ، وَٱلوَاوُ لَا تَدْخُلُ إلّا عَلَى ٱلمُظْهَرِ لِنُقْصَانِهَا عَنْ ٱلبَاءِ، وَٱلتَّاءُ لَا تَدْخُلُ مِنَ ٱلمُظْهَرِ إلّا عَلَي وَاحِدٍ لِنُقْصَانِهَا عَنِ ٱلوَاوِ. وَقَوْلُهُمْ مُ ٱللّهِ قِيلَ: أَصْلُهُ مِن ٱللّهِ لِقَوْلِهِم مُنْ رَبِّي إنَّكَ لأَشِرٌ ، فَحُذِفَتِ النُون لِكَثْرَةِ ٱلاسْتِعْمَالِ وَقِيلَ : أَصْلُهُ أَيْمٌ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا : مُنْ رَبّي بِالضَّمِّ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ ٱلمِيمُ بَدَلاً مِنَ ٱلوَاوِ لِقُرْبِ ٱلمَخْرَجِ .

قولـــه : «فالباء لأَصَالَتِها . . . . . »

نقصت «الواو» عن «الباء» بدرجة، لأنها بدل منها ، فنقصت في الاستعمال بدرجة حيث دخلت «الباء» على المظهر والمضمر، ولم تدخل «الواو» إلا على المظهر، ونقصت «التاء» عن «الباء» بدرجتين ، لأنها بدل من «الواو» وهي بدل من «الباء» فتنقص «التاء» بدرجتين، فلذا دخلت من بين المظهرات على اسم الله تعالى وحده[1].

فإن قلت : «فما السر في تخصيصهم (التاء) باسم الله تعالى؟» قلت: لما بالغوا في اليمين بالله تعالى استحبّوا الابتداء ظاهرا فهي مقتضية للفعل سابقا، فلا يقع الابتداء باسم الله تعالى تقديرا، وكذا شأن «الواو» لأنها توهم بالعطف بخلاف «التاء».

قولـــه : «تَرَبِّ الكعبـــة . . . . . »[2]

إنما قيل ذلك لأنه بمنزلة اسم الله تعالى في الظهور والاستعمال.

---

(١) انظر التعليل في أصالة الباء وكون الواو منقلبة عنها والتاء عن الواو في معاني الحروف للرماني ص ٤١ - ٤٢

(٢) هذا قول الأخفش - انظر الجنى الداني ٥٧.

« فصــل » وَعَلى لِلاسْتِعْلاءَ ، تَقُولُ: عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَفُلاَنٌ عَلَيْنا أَميرٌ، وَقَــالَ ٱللّهُ تعَــالى : ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ وَتَقُولُ عَلَى ٱلاتِّسَاعِ : مَرَرْتُ عليه ، إذا جُزْتَه وَهُو ٱسْمٌ في نَحْوِ قَوْلِهِ:

« غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَــا تَمَّ ظِمْؤُهَا »

أَيْ مِنْ فَوْقِــهِ.

قولـــه : «عليه دين . . . . . »

الدين يستعلي من يلزمه ، ولذا قالوا : «ركبه دين» وكذا الأمير له علو ، ولذا يخاطب صاحب الحُرمة : بالمجلس الرفيع والمجلس العالي .

قولـــه : « مَرَرَتْ عليه . . . . . . »

اتسع في هذا كما اتسع في مررت به .

قولــه : « إذا جزتــه . . . . . » فسَّر كلمة (على) بالجواز، لأنّ المجاوزة في سمت السفل يعبر به عن البعد، كما يُعبّر بالبعد عن المجاوزة في سمت العلو. يقال «فلان بعيد الهمة»أي: عَلِيُّهَا كما يقال: «فلان عَلِيّ الهِمَّةِ». فالحاصل أن قولك: «مررت عليه» معناه: بعدتُ في المجاوزة.

قولـــه :

٥٧٤ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ . . . .[1]

يصف قَطاً. أي غَدَتْ ٱلقطا من فوقه بعد ما تَمَّ ظِمْؤهـا.

والظِّمءُ : مُدَّة ما بين الوردين.

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل لمُزاحم العُقَيلي كما حققه البغدادي في الخزانة ١٠ : ١٥٠ ونصه هناك:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تمَّ ظِمؤُهَـا تَصِلُّ وعَنْ قَيْض بِزَيْزَاءَ مَجْهَــلِ

وتصـلُّ: تصـوّتُ أحشـاؤهـا من العـطش، والقيض: قشـر البيض. والـزيزاء: المفازة، والمَجْهل: القفر. والشاهد فيه قوله : مِنْ عليه. أي من على الفرخ وعلى هنا اسم بمعنى

« فصـــل »و(عن) لِلْبُعْدِ والمُجَاوَزَة كَقَوْلِكَ : رَمَىَ عنِ القَوْس ، لأنـه يَقْـذِفُ عَنْها بالسَّهْمِ وَيُبْعِدُهُ، وَأَطْعَمَهُ عَنِ ٱلْجُوعِ ، وَكَسَاهُ عَنِ ٱلْعُرْيِ لأنَهُ يَجْعَلُ ٱلجُوعَ وَٱلْعُرْيَ مُتَبَاعِدَيْنِ عَنْهُ، وَجَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ أَيْ مُتَـرَاخِياً عَنْ بَدَنِهِ فِي ٱلمَكَانِ ٱلذِي بِحِيَالِ يَمِينِهِ. وقَال ٱاللّهُ تَعَالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ . . . ﴾

فإن قلت : «على» كما يكون حرفا واسما كذلك يكون فعلا فهو أحد الأشياء ، فما بال المصنف أورده فيما هو أحد الشيئين؟

قلت : إذا كان اسما وحرفا فصورته واحدة بخلافه إذا كان فعلا.

قولـــه : « كقولك رمى عن القوس . . . . . »

فإن قلت : ما تقول في قولهم (رمى بالقوس) وقولهم رمى على القوس؟» قلت : الباء بالنظر إلى القوس التي جعلها آلة للرمي، ومستعانا بها فيه. و«على» بالنظر إلى اليد التي اعتمدت على القوس في الرمي فأما «عن» فبالنظر إلى السهم الذي عدا عن القوس.

قولـــه «وأطعمه عن الجـــوع . . . . . . »

أي أبعد الجوع عنه. ولو قلت من الجوع فمعناه: أطعمه بسبب الجوع. وهذا كقولهم أسقاه عن العَيْمَة[2] أي أبعدها عنه.

والعيمة: أي [illegible] وسببه.

---

(١) حول معاني حروف الجر عامة انظر ابن يعيش ٨/ ٣٨ ـ ٣٩ والجنى ٤٢٠ والمغني ١٥٦ وشرح شواهد السيوطي ٢٥٠

(٢) العَيْمة: العطش، لسان (عيم)

. . . وَهُوَ ٱسْمٌ في نَحْوِ قَوْلِهِمْ : جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِنِهِ أَيْ مِنْ جَانِبِها .

« فصــل» وَٱلكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ، كَقَوْلِكَ ٱلّذِي كَزَيْدٍ أَخُوكَ ، وهُوَ ٱسْمٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

« يَضْحَكْنَ عَنْ كالــبَرَدِ ٱلْمُنْهَــمِّ »

قوله : «وهو اسم في نحو قولهم : «جلست من عن يمينه أي من جانبها»

لا يخرج هذا عن معنى البعد وإن كان اسما، لأن معنى هذا الكلام : تباعدت عنه من ناحية يمينه، إلا أنهم حكموا عليه بالاسمية لدخول الجارّ عليه، وقالوا إنّ معناه الجانب والناحية .

قولــه : « للتشبيه . . . . »

التشبيه : عقد القلب على أنّ أحد الشيئين سَدّ مَسَدَّ الآخر في معنى من المعاني .

وقولــه : «الذي كزيد أخــوك . . . . »

أي : بهذا النظير لأنه لا يمكن أن يكون الكاف هنا إلا حَرْفاً ، لأنه لو جعل اسما، كان مضافا إلى «زيد» ، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة و «الذي» : موصــول لابــد له من صلة، وهي إحــدى الجمل الأربع يَتْلَئِبُّ حينئذ الكلام إذ المقتضي في هذا الموضع جملة و «كزيدٍ» على معنى : مثل زيد ليس بجملة . أما إذا كان الكاف حرفاً فالحرف يقتضي فعلا، والفعل فاعلا وهو ضميره المستكن الراجع إلى الموصول على نحو الذي حصل نحو زيد . يَتْلَئِبُّ الأمر ويستقيم لأن الفعل مع الفاعل جملة وهي المبتغاة في هذا الموضع .

قولــه :

٥٧٥ - . . . . عَنْ كَٱلْــبَــرَدِ ٱلْــمُــنْــهَــــــمِّ[1]

---

(١) البيت بتمامـه :

بيضٌ ثلاثٌ كَنِعاجٍ جُمّ   يَضحَكنَ عنْ كالبَرَدِ ٱلْمُنْهَمِّ

... وَلَا تَدْخُلُ عَلَى ٱلضَّمِيرِ ٱسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِـ (مِثْل) وَقَدْ شَذَّ قَوْلُ ٱلْعَجَّاجِ :

« وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا »

يصف الأسنان . أي عن مثل البَرَد الذائب .

قولــه : استغناء عنها بمثل ....»

أي : لا يدخلون كاف التشبيه على المضمر، لأنهم استغنوا عن ذلك بإدخال «مثل» كما استغنوا بإدخال «إلى» على المضمر عن إدخال «حتى» عليه .

وقيل : لم تدخل على المضمر لكراهيتهم دخولها عليه لأدائه إلى مثل قولهم «ككل» ، ولايخفى على أحد قبحه ، فرفضوا دخولها على المضمرات بأسرها، لأنها باب واحد، وقدجرى على الأصل المرفوض العجاج في قوله :

٥٧٦ ـ نَحَّى الذِّنَابات شِمالاً كَثَبَا وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[1]

ذَاتَ ٱلْيَمِينِ غَيْرَ مَا إنْ يَنْكَبَا

وقد نسبته أكثر كتب النحو للعجّاج ولم أجده في ديوانه، الخزانة ١٠ : ١٦٩ ، ومغني اللبيب ١٨٠ وابن يعيش ٨ : ٤٢ وشرح شواهد المغني ٥٠٣ والجنى ٧٩ . وبيض جمع بيضاء. والنعاج : جمع نعجة . جُمّ:لا قرون لها .والمنهمّ : الذائب. يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة . وهو شاهد على وقوع الكاف اسما بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر عليها.

(١) لم أجده في ديوان العجاج مع أن البغدادي أكد نسبته للعجاج بقوله وهو من أرجوزة للعجاج ومطلعها :

مَا هَاجَ دمْعاً ساكِباً مُسْتَسْكِبَا مِنْ أنْ رأيْتَ صَاحِبَيْكَ أكْأَبَا

وكذلك نسبة سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٨٤ للعجاج وانظر ابن يعيش ٨ : ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ .

والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر في (كها)قال ابن يعيش : وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر وحملها في ذلك على (مثل) لأنها في معناها .

شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٤٤ .

« فصــل » وَ (مُــذْ) وَ (مُــنْذُ) لابتداءِ ٱلغَايَةِ في الزَّمانِ كَقَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ ٱلجُمُعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ ٱلسَّبْتِ، وَكَوْنُهُمَا ٱسْمَيْنِ ذُكِرَ فِي ٱلأَسْماءِ ٱلمَبْنِيَّةِ .

الذَّنابات : مكان بعينه ، وأُمُّ أوعال : هضبة بعينها.

والكَثَبُ : القريب، وفي نحّى ضميرٌ لحمارِ وحش ذكره.

يعني أنه مضى في عدوه ناحيةً من الذنابات، فكأنه نحَّاها عن طريقه، وهي عن شماله بالقرب من الموضع الذي علا فيه، وليست ببعيدة، وأمُّ أوعال هي يمينه من الموضع الذي علا فيه، كَهَا أي : كالذنابات منه أو أقربُ إليه منها، والضمير في كَهَــا للذنابات. وقوله : «غير مَا إنْ يَنْكَبَا » معناه هما عن يمين طريقِهِ وشماله، ومقدارُ ما بين كلّ واحدٍ من الموضعين وبين طريقه مُتقارب إلا أن يَجُوز في عَدْوِهِ فتصيرُ الذنابات إنْ مال إليها في العدْوِ أقربَ من أُمِّ أوْعالٍ ، وإنْ مالَ في العَدْوِ إلى أمِّ أوْعال صارتْ أقرب إليه من الذنابات.

وأمِّ أوْعال : رفع بالابتداء ، وكَهَا خبرها[1].

قولــه : «لابتداء الغاية في الزمان . . . . »

همـا في الـزمان كـ «مِنْ» في المكان. ألا ترى أنك إذا قلت: «ما رأيته مُذْ يوم الجمعة» ، كان المعنى أنّ انتفاء الرؤية مُبْتَدأه يوم الجمعة.

والكوفيون جوّزوا استعمال «مِنْ» للزمان أيضا محتجين بقوله تعالى : ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[2].

والحجة لنا أنّا قد أجمعنا على أنّ «مِنْ» في المكان نظير «مُذْ» في الزمان، وُضِعَ كلُّ واحد منهما لمخصوص، فلم يجز، «مُذْ البصرة» فكذا لا يجوز «مِنْ يوم الجمعة».

(١) كل ما سبق من تعليق على الأبيات استمده الجَنْدِيُّ بنصه من شرح أبيات سبيويه ٢ : ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) سورة التوبة آية ١٠٨.

« فصــل » وَ (حَاشَا) مَعْنَاهَا ٱلتَّنْزِيهُ ، قَالَ:

حَاشَــا أَبِي ثَوْبَـانَ إِنَّ بِــهِ ضِــنًّا عَلَى ٱلْمَلْحَــاةِ وَٱلشَّــتْمِ

وَهُوَ عِنْدَ ٱلْمُبرِّدِ يَكُونُ فِعْلاً في نَحْوِ قَوْلِكَ : هَجَمَ ٱلْقَوْمُ حَاشَا زَيْداً، بِمَعْنَى جَانَبَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، أي فَاعِلٌ مِنَ ٱلحَشَا وَهُوَ ٱلجَانِبُ . . .

أما الآية: فالجواب عنها أنها على تقدير حذف المضاف والتقدير: من تأسيس أول يوم الجمعة[1].

قال الإمام المحقق عبدالقاهر: قال صاحب الكتاب إنَّ «مِنْ» للأمكنة ، وهذا صحيح ، لأنَّ الأكثر ذلك، فكأنه أراد أنّ (مِنْ) موضوع للمكان وأنه إذا دخل على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة.

قولــه : « وحاشا للتنزيه . . . . . »[2]

أي أنها تستعمل فيما نزه عن المستثنى منه، (كضربت القوم حاشا زيد) ولذا لم يحسن (صلى الناس حاشا زيد) لفوات معنى التنزيه.

قولــه:

٥٧٧ ـ وَحَاشَا أَبِي ثَوْبَان . . . .[3]

أَبُو ثَوْبَان كُنْيَة رجــل.

---

(١) انظر تأويل البصريين لذلك في الجنى الداني ص ٣٠٩.

(٢) انظر الجنى ٥٥٨ ـ ٥٦٨.

(٣) قال المرادي في هذا القول: (حكى الشيباني عن بعض العرب اللَّهُمَّ اغفر لي ، ولمن سمع حاشى الشَّيْطان و«أبا الإصبع» بالنصب، ويروى «وابن الإصبغ» وهو بالصاد المهملة والغين المعجمة. ويروى بالوجهين قول الجميع:

حاشا أبي ثوبان ، إن بهِ ضِنًّا، عن ٱلْمَلْحاةِ وٱلشَّتْمِ

هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين. وفيه تخليط من جهة الرواية. وذلك

. . . وَحكَى أَبُو عَمْرٍو ٱلشَّيْبَانِيُّ عَنْ بَعْضِ ٱلْعَرَب : ٱللّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَا ٱلشَّيْطَانَ وَٱبْنَ ٱلإِصْبَغِ بِالنَّصْب، وَقَوْلُه تَعَالَى : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ بِمَعْنَى بَرَاءَة للّهِ مِنَ السُّوءِ.

« فصــل » و(عــدا) و (خــلا) مَرَّ ٱلْكَلَامُ فِيهِمَا فِي ٱلاسْتِثْنَاء.

« فصــل » و(كــي) في قَوْلِهِمْ كَيْمَه مِنْ حُرُوفِ ٱلجَـرِّ بِمَعْنَى لِمَــهْ.

وَضَنَّ عليه بكذَا : بَخِلَ عليه به ، يقول هذا الشاعر:

أَذمُّهم وألومهم إلا أبا ثوبان ، فإني أَضِنُّ به أنْ أَلْحَاهُ وأَشْتِمَهُ

والملحاة : اللــوم.

والكلام في حرفية مُذْ قَدْ سبق في قسم الأسمــاء.

قولـــه : «وابن الإصــبغ . . . . »

بالصاد المهملة ، والعين المعجمة . ونظير هذا العطف ما سبق في قوله :

٣٤٢م ـ وَبَاتَ عَلَى ٱلنَّارِ ٱلنَّدَى وٱلْمُحَلِّقُ [١]

قولـــه : « وكـــي . . . . »[٢]

مَهْ في كَيْمَهْ أصله «ما» ركبت مع «كي» ، كما أنه كذلك في «لِمَهْ» ، إلا أنّ الألف من ما أبدلت هاء كما أُبدلت إياها في «مهما» والأصل «ماما» ، وإنما فعل ذلك

أنهم ركبوا صدره على عجز غيره . والصواب ماأنشده المفضل :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ أبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ ببَكْمَةٍ، فَدْمِ
عَمْرَو بنَ عبدِاللهِ إنَّ بِــهِ ضِنًّـا ، عَنِ الْمَلْحَاةِ، والشَّتْمِ

انظر الجنى الداني ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣ وشرح ابن يعيش ٨ : ٤٧ ـ ٤٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٩ والخزانة ٢ : ١٥ (ط بولاق) والبكمة : الأبكم . والفدم : العـيّ عن الكلام.

(١) ذكره الجندي ص ٦٨٣ مع بيت شاهد للأعشى هو وهذا البيت من قصيدة واحدة وعلق عليها بعبارة رائقة.

(٢) في متن المفصل ص ٢٩١ : «وكي في قولهم كيمه من حروف الجر بمعنى لمه».

« فصـــل » وَتُحْذَفُ حُرُوفُ ٱلْجَرِّ فَيَتعدَّى ٱلْفِعْلُ بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالى :
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ .

وَقَوْلُـــــهُ :

مِنَّا ٱلَّذِي ٱخْتِيرَ ٱلرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إذا هَبَّ ٱلرِّيَاحُ ٱلزَّعَازِعُ

للوقف هنـا. أما (في الوصل)[1] فتقول : «كيم[2] فعلت يا رجل؟» كما تقول لم فعلت؟ وحـذف هذه الألف هو الدليل على أن كون «كي» حرفَ جرٍّ، فإنّ هذه الألف تحذف مع الحروف الجَارّةِ نحو: فيمَ ، وعَمَّ وأخواتهما.

قولـــه : « وتحذف حروف الجـــر . . . . »

تحذف حروف الجر إيجازا وأمنا من الإلباس ، وثقة بفهم المخاطب. ألا ترى أن «الاختيار» في قوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾[3].

وقولـــه :

٥٧٨ ـ مِنَّا ٱلَّذِي ٱخْتِيرَ ٱلرِّجَالَ سَمَاحَةً[4]

يقتضي التبعيض، إذ الاختيار ليس إلا أخذ البعض من الكل فيلزم أن تكون «مِنْ» التبعيضية محذوفة. أما قوله:

---

(١) في الأصل: «في الأصل» وصوابه المثبت من ع لأنه المناسب للمعنى.

(٢) في ع : «كيمه» وصوابه المثبت في الأصل.

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٤) عجزه كما جاء في ديوان الفرزدق ١ : ٤١٨ (ط بيروت) :

وَخَيرًا إذا هَـــبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

وهـذا البيت مطلع قصيدة للفـرزدق عدتها ثمانية وثلاثون بيتا من الطويل وفيه خَرْم قالها الفرزدق مفتخرا فيها بآبائه. وواصفا إياهم بالجود والكرم عند اشتداد الزمان وهبوب الرياح القوية وذلك في الشتاء حيث شُحُّ الموارد، والشاهد فيه حذف حرف الجر (مِنْ) وعدّى الفعل بنفسه إلى (الرجال) ونصبه بنزع الخافض، والأصل من الرجال وهو المفعول الثاني المقيد بحرف

وقــولــه :

أَمَرْتُكَ ٱلْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ

وَتَقُولُ : أَسْتَغْفِرُ ٱللَّهَ ذَنْبِي ، وَمِنْهُ دَخَلْتُ ٱلدَّارَ ، وَتُحْذَفُ مَعَ (أَنّ) وَ (إنْ) كَثِيرَاً مُسْتَمِرًّا .

« فصـــل » وَتُضْمَرُ قليلاً ، وَمِمَّـا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، إضْمَارُ رُبَّ وَٱلبَاءِ في ٱلقَسَمِ ، وَفِي قَوْلِ رُؤْبَةَ : (خَيْرٍ) ، إذا قِيلَ لَهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ وَٱللاَّمُ في : (لَاهِ أَبُوكَ) بِمَعْنَى للّهِ أَبُوكَ .

---

٥٧٩ ـ أَمَرْتُكَ ٱلْخَيْرَ فَٱفْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَـــبِ[1]

فآخر المصراع الأول يدل على حذف «الباء» من «الخير» ، ولأن الأمر لا يستعمل إلا بالباء، وكذا الاستغفار لا يستعمل إلا بمن. يقال: «أستغفر الله منْ ذَنْبي» . وأما (دخلتُ الدارَ) فقد سبق الكلام فيه .

قولـــه : وتحذف مع أنّ وأنْ . . . .»

الحــذف معهمــا لوضــوحــه وشهرته ، ودلالة فحوى الكلام على حذفه . تقول:

الجر لاختار، فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر، والمفعول الأول هنا نائب فاعل، وهو الضمير العائد إلى الذي في (اختير). انظر الخزانة ٩ : ١٢٣ ، وسيبويه ١ : ٣٩، والمقتضب ٤ : ٣٣٠، وابن يعيش ٥ :١٢٣ ، ٨ : ٥٠، ٥١.

(١) البيت من شعرين مختلفين أحدهما لأعشى طرود والآخر مختلف في قائله فقيل عمرو بن معد يكرب، وقيل العباس بن مرداس، وقيل زرعة بن السائب، وقيل خفاف بن ندبة ـ انظر الخزانة ١ :٣٤٢ ـ ٣٤٤.

والنُشب : المال الثابت كالضياع ونحوها. من نشب الشيء، والمال: الإبل. أو هو المال عامة. والشاهد فيه : (أمرتك الخير) حيث نصب (الخير) بنزع الباء بدليل قوله : ما أمرت به. والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٧ وهو من البسيط.

«عجبت أنَّك قَائِمٌ» أي : مِنْ أَنَّكَ. ونظير الحذف مع أنْ قد سبق في ديباجة الكتاب[1].

قولـــه : « وتضمر قليلا . . . . »

حرف الجـر بمنزلة جزء من المجرور ، ويستحيل إضمار الجزء في الكل. فأما إضمار «رُبَّ» و «باء القسم» ، و «اللام» في «لاه» أبوك فشائع في كلامهم مشهور، فكأنَّ إضمارها كَلَا إضمار.

(١) انظر الإقليد ص ١٢٦.

« ومن أصناف الحرف:الحروف المشبهة بالفعل »

وَهِيَ إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَتَلْحَقُهَا «ما» الكَافَّةُ فَتَعْزِلُهَا عَنِ ٱلْعَمَلِ . وَيُبْتَدَأُ بَعْدَهَا ٱلْكَلَامُ ، قَالَ ٱللَّهُ تعالى : ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ وَقَالَ : ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾ .

وَقَالَ ٱبْنُ كُرَاعٍ :

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَٱنْظُرَنْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

قولــه : «ومن أصناف الحرف : الحروف المشبهة بالفعل وهي إنَّ ، وأنَّ ، ولكِنَّ ، وكأنَّ ، وليْتَ، ولَعَلَّ . . . . . .»

قولــه : «وتلحقها «ما» الكافة فتعزلها . . . .»

لأنّ هذه الحروف الستة مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، يعرض بدخولها التغيير لهما عن إعرابهما في الظاهر، فتمحّلوا لها في بعض ليؤدوهما إلى سننهما الأصلي ، فأدخلوا عليها ما الكافة إيذانا بأصلهما وهو الابتداء والخبر ثم لم يقتصروا على ذلك، حتى أعادوها إلى حالة تصلح فيها للدخول على الفعل مبالغة في تأثيرها .

قولــه : «قال ابن كراع . . . .»

٥٨٠ ـ الشاهد في البيت[١] أنه أدخل «ما» الكافة على الفعل فبطل عملها، وقبله :

أَتَتْنِي يَمِينٌ مِنْ أُنَاسٍ لَيَرْكَبُنْ عَلَيَّ وَدُونِي هَضْبُ غَوْلٍ مَقَادِمِ[٢]

---

(١) البيت هو :

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَٱنْظُرَنْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

والبيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١٣٨ لابنٍ كراع وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٨ : ٥٨ والشاهد فيه قوله : (لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ) فإنه ألغى (لعلَّ) عن العمل لوصلها بما الكافة فجاء ما بعدها مبتدأً وخبراً .

(٢) هذا البيت وما يليه من شرح حتى قوله (بمنزلة الأحلام) نقله صاحب الإقليد بنصه عن شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج ٢ ص ٤ ـ٥ .

وقـــال :

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا   أَضَاءَتْ لَكَ ٱلنَّارُ ٱلْحِمَارَ ٱلْمُقَيَّدَا

يريد : أنه بَلَغَهُ أنهم حلَفُوا لَيَغْزُنَّهُ.

وقولـــه : «لَيَرْكَبُنْ عَلَيَّ» : أيْ لَيَرْكَبُنْ على قصدِ مَكْرُوهِي ، وفي يَرْكَبُنْ ضمير ٱلْأُناس. والهضْبُ : جَمع هَضَبَةٍ ، وهي الجبل.

وَمَقَـادِمُ: مُتَقَـدِّمَـةٌ. وواحدُ المَقَادِمِ : مُتَقَدِّم. وَغَوْلٌ: موضع بعينه. وَهَضْبٌ: مبتدأ، وَمقَادِمُ: خَبَرُهُ. ويجوزُ أنْ يُروى:

(لَيَرْكَبُنْ) على ما سمي فاعله، ويكون المقَادِمُ فاعِلَهُ وهو جَمْعُ مِقْدَامٍ ، ويكون «دُوني» : خَبَرَ هَضْبٍ.

تَحَلَّلْ: يريد تَحَلَّلْ من يَمِينِـكَ الّتي حَلَفْتَ بِهَـا لَتَغْـزُوَننا، وعَالِجْ نَفْسَكَ وَذَاتَ نَفْسِكَ : بمنزلة قولك: نَفْسَكَ. يقول : اضْطَرَبَ عَقْلُكَ فبادِرْ نَفْسَكَ بالعلاج. وَأَبَا جُعَلٍ : مُنَادى. والحَالِمُ: الذي يرى شَيْئًا في نومه. أيْ هذا الذي وقع في نفسك من غَزْوِنَا وقصدنا هو بمنزلة الأحلام.

قولـــه :

٥٨١ ـ أَعِـدْ نَظَرًا........ ....[1]

يهجو بهذا عبد قيس ، ويرميه بأنه يأتي الأُتْنَ وأنه يقيد الأُتَنَ ليأتِيَها.

يقول: أعِد نظراً لعلَّ النارَ قَدْ كشفت لك الحمار الذي قَيَّدته لهذا، وذا من أَقْبِحِ الهجَاءِ.

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١ : ١٨٠ وهو ثاني بيت من قصيدة له عدتها عشرون بيتا من الطويل، والشاهد بتمامه:

أعِدْ نَظَراً يا عبدَ قيسٍ لَعَلَّما   أضاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

وروايته في الديوان (فربما أضاءت .....) والشاهد على رواية المفصل قوله: (لعلّما أضاءت) حيث كفَّ لعلَّ عن العمل وأولاها الفعل الذي لم يلها قبل ، ولا تكون ما ههنا بمعنى الذي، لأن القوافي منصوبة كذا ذكره ابن يعيش في شرحه ٨ : ٥٧ ـ ٥٨.

. . . وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَـلُ (ما) مَزِيدَةً وَيُعْمِلُهَا ، إلاَّ أَنَّ ٱلإِعْمالَ في كَأَنَّمَا ، وَلَعَلَّمَا ، وَلَيْتَمَا أَكْثَرُ مِنْهُ في إنَّمَا ، وَأَنَّمَا ، ولَـكِنَّمَا.

ورُوِي بَيْتُ ٱلنَّابغَةِ :

« قَالَتْ أَلاَ لَيْتَما هَذا ٱلْحَمَامُ لَنَا » عَلَى وَجْهَيْن.

قولــه : « ومنهم من يجعل ما مزيدة . . . . »

كما في قوله عز وجل ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[1]

قولــه : «إلا أنَّ إعمــال . . . . »[2]

هذه الثلاثة أقوى في العمل، لأنها تفيد فائدة زائدة على ما يتضمنه الميتدأ والخبر. فأما «إنَّ» و «لكنَّ» فمعناهما غير زائد على معنى الابتداء ما سوى التأكيد، فإذا قلت : «إنَّ زيداً قائم» و «ما ذهب زيد لكنَّ عَمْراً ذاهب»، فكأنك قلت : «زيد قائم وعمرو ذاهب».

٥٨٢ ـ قولــه : «ورُوِي بيت النابغــة . . . . »[3]

رُوِي بنصب «الحمام» على جعل «ما» مزيدة، والحروف الزوائد لا تمنع من العمل

---

(١) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (ومنهم من يجعل ما مزيدة ويعملها، إلا أنّ الإعمال في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما، وروى بيت النابغــة :
قالت ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا * على وجهين أ. هـ.

(٣) انظر ديوان النابغة ص ٢٤ وعجزه :
. . . . إلى حمامتنا ونصفــه فقَدِ
وهو من البسيط وقد استشهد به سيبويه ٢ : ١٣٧ . والبيت قاله النابغة في زرقاء اليمامة وما كان من أمرها حين نظرت إلى سرب من القطا طائرا، وكان عدده ستا وستين، فإذا ضم إليه نصفه في العدد وأضيف إلى الحمامة تَمَّ الحمام مائة، كما يرون من قولها :

لَيْتَ الْحَمَــامَ لِـيَهْ إِلَـــى حَمامَتِيَـهْ
وَنِصْفَـــهُ قَدِيَـــهْ تَـمَّ الْحَمَــامُ مِـيَهْ

« فصــل » إنَّ وأَنَّ هُمَا تُؤَكِّدَانِ مَضْمُونَ ٱلْجُمْلَةِ وَتُحَقِّقَانِهِ، إلَّا أَنَّ ٱلْمَكْسُورَةَ ٱلْجُمْلَةُ مَعَهَا عَلَى ٱسْتِقْلالِهَا بِفَائِدَتِهَا . . .

كما في قوله تعـالى : ﴿ فَبِمَارَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [1] وبرفعه لوجهين : أحدهما أن تكون ما كافة وعازلة عن العمل فيكون «هذا الحَمامُ» مبتدأ، و«لَنَا» خبره.

والثاني : أن تكون «ما» موصولة ، و «هذا الحمام» أحد شطري صلتها. والتقدير: «الذي هو هذا الحمام»، على حذف المبتدأ وهو «هو» فما على هذا الوجه اسم في موضع نصب، وفي الوجه الأول حرف عار من الإعراب.

تمامه قولـــه :

. . . . إِلَى حَمَــامَتِنَــا أَوْ نِصْفُــهُ فَقَــدِ

الضمير في قالت : للزرقاء ، وهي آمرأة يضرب بها المثل في حِدَّة النظر وجودة البصر، فيقال: (أَبْصَرُ مِنَ الزَّرقاء)[2]، وإلى حَمَامتِنَا : أي مَعَ حَمَامَتِنا. وَقَدْ بِمَعنى: حَسْبُ.

وحديث الحمامة: أنَّ الزرقاء فيما زعموا ، نظرت إلى قَطاً يطير بين جبلين فقالت :

٥٨٣ ـ لَيتَ ٱلحَمَــامَ لِيَــهْ إِلَى حَمَامَتِيَـــهْ[3]
وَنِصفُــه قَدِيَـــهْ تَمَّ ٱلْحَمَــامُ مِـيَهْ

فاتُّبِعَ القطا إلى أنْ ورد الماء فَعُدَّ فإذا هو سِتٌّ وستون.

قولـــه : «إلا أنَّ المكسورة . . . . . »[4].

ويروى : (فقدي) وقد فيهما بمعنى حَسْب، كما يروى: «أو نصفه» ويجعلون من تلك الرواية شاهدا على استعمال «أو» بمعنى الواو كذا جاء في تعليق المحقق عبدالسلام هارون على الكتاب ٢ : ١٣٧ ـ ١٣٨ حاشية(٤). وانظر شرح ابن يعيش ٨ : ٥٨ والخزانة ١٠ : ٢٥١.

وهذا البيت شاهد على أن (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز أن تعمل وأنْ تلغى.

(١) سورة آل عمران آية ١٥٩. (٢) انظر الميداني ١ : ١١٤.

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٦ ـ ٢٧. تجد البيتين والقصة المتعلقة بهما.

(٤) انظر شرح المفصل ٨ : ٥٩ لابن يعيش

. . . والْمَفْتُوحَةُ تَقْلِبُهَا إلَى حُكْمِ ٱلْمُفْرَدِ، تَقُولُ : إنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَتَسْكُتُ، كَمَا تَسْكُتُ عَلَى: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَتَقُولُ : بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَحقٌّ أنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، فَلاَ تَجِدُ بُدًّا مِنْ هَذَا ٱلضَّمِيمِ ، كَمَا لَا تجِدُهُ مَعَ ٱلانطِلَاقِ وَنَحْوِهِ، وَتُعَامِلُهَا مُعَامَلَةَ ٱلْمَصْدَرِ مِنْ حَيْثُ تُوقِعُهَا فَاعِلَةً، وَمَفْعُولَـةً ، وَمُضَافًا إلَيْهَا في قَوْلِكَ: بَلَغَنِي أَنّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَسَمِعْتُ أَنَّ عَمْرًا خارِجٌ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا وَاقِفٌ.

وَلَا تُصَدَّرُ بِهَا ٱلْجُمْلَةَ كَمَا تُصَدَّرُ بِأُخْتِهَا، بَلْ إذا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ ٱلْمُبْتَدَأ ٱلْتزِمَ تَقْدِيمُ ٱلْخَبَرِ عَلَيْهَا فَلاَ يُقَالُ: أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ حَقٌّ، ولكِنْ حَقٌّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

الذي أوجب الكسرة في همزة «إنّ» التي يبتدأ بها: هو الأصل المقرر لما ابتدىء به وما بعده ساكن ككسر الهمزة في «اضرب» و«امنع» و«انطلق» ، ونحوها، فإذا دخل عليها ما يغيِّرها مع ما في حيزها عن سننها الأصلي فتحت إيذانا بأنها انقلبت عن حال تمام الكلام إلى حالة الإفراد[1]، ألا ترى إلى قوله: « ولا تجد بُدًّا من هذا الضميم» وهو: فعيل بمعنى (مفعول) من الضم ، فقولك (حتى) يتمم الجملة ويعيدها إلى حالتها الأولى. كما أن قولك: «منطلق» في قولك: «زيد منطلق» تمم الجملة.

قولـه : « وتعاملها . . . . »

التقدير في أمثلته «بلغني انطلاق زيد» ، و«سمعت خروج عمرو» و«عجبت من وقوف بكر».

قولـــه : « ولا تصدر بها الجملة . . . . . . »

---

(١) عنى بقوله عن حال تمام الكلام: الكلام القائم بنفسه المفيد لمعناه مثل: إنّ زيدا قائم. وعنى بحالة الإفراد المصدر المؤول في جملة بلغني أن زيداً قائم. إذ يمكن تأويله بقولنا بلغني قيام زيد. فالمصدر جاء عن أن المفتوحة وهذه بمفردها لا تعطي معنى مستقلا ففي قولنا «أن زيدا قيام» والسكوت عليه في حكم قولنا قيام زيد فتنتفي الفائدة باستقلالها.

« فصـــل » وَٱلّذي يُمَيِّزُ بَيْنَ مَوْقِعَيْهما أنَّ مَا كَانَ مِظَنَّةً لِلْجُمْلَةِ وَقَعتْ فِيـهِ ٱلْمَكْسُـورَةُ كَقَـوْلِكَ مُفْتَتِحًا : إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، وَبَعْدَ قَالَ؛ لأنَّ ٱلْجُمَلَ تُحْكَى بَعْدَهُ، وَبَعْدَ ٱلْمَوْصُول ، لأنَّ ٱلصِّلَةَ لاَ تَكُونُ إلاَّ جُمْلَةً.
وَمَـا كَانَ مِظَنَّـةً لِلْمُفْـرَدِ وَقَعتْ فِيـهِ ٱلْمَفْتُـوحَةُ نَحْوُ: مَكَانِ ٱلْفَاعِلِ ، وَٱلْمَجْرُورِ، وَمَا بَعْدَ لَوْلاَ ؛ لأنَّ ٱلْمُفْرَدَ مُلْتَزَمٌ فِيهِ في ٱلاسْتِعْمَالِ ، وَمَا بَعْدَ (لَوْ) . . .

لأنهـا لو صدرت بها الجملة ـ والصدر مظنة لدخول إنَّ المكسورة ـ فحينئذ يلزم الجمع بين حرفي التأكيد، وهم إذا كانوا يمنعون الجمع بينهما معنى لا لفظا في «لأنَّ زَيْدًا منـطلق» كانوا للجمع بينهما لفظا ومعنى كما في قولك: «إنَّ أَنَّ زيداً منطلق حق» أمنع.

قولـــه : «وما بعد الموصول . . . .»
نحو قوله تعالى : ﴿مَآإِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ﴾[1].
أي : الذي إنَّ مفاتحـــه.

قولـــه : «نحو مكان الفاعـــل . . . .»
هذه مواقع المفردات.
أما الفاعل والمجرور فأمرهما ظاهر.
وأما ما بعد لولا ، فإنه موقع مبتدأ التزم حذف خبره والمبتدأ بدون الخبر مفرد.
وأما ما بعد «لو» ، فإنه ايضا موقع للمفرد فقولك: « لو أنَك منطلق» بمنزلة: لو انطلاقك، على تقدير: لو وقع انطلاقك. وانطلاقك فاعل، وهو مفرد.
فإن قلت : لابـد للفاعل من فعل، فيكون ما بعد (لو) موقعا للجملة قلت:

---

(١) القصص اية ٧٦.

. . . لأنَّ تَقْدِيرَ لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ لانْطَلَقْتُ لَوْ وَقَعَ أَنَّك مُنْطَلِقٌ ، أَيْ لَوْ وَقَــعَ آنْــطِلاَقُــك ، وَكَـذلِـكَ ظَنَنْتُ أَنَّـكَ ذَاهِبٌ، عَلَى حَذْفِ ثَانِي آلْمَفْعُولَيْنِ، وَآلْأَصْلُ ظَنَنْتُ ذَهَابَكَ حَاصِلاً.

« فصـــل » وَمِنْ آلْمَوَاضِعِ مَا يَحْتَمِلُ آلْمُفْرَدِ وَآلْجُمْلَةَ، فَيَجُوزَ فِيهِ إيقَاعُ أَيِّتِهِمَا شِئْتَ نَحْوَ قَوْلِكَ : أَوَّلُ مَا أَقُول أَنِّي أَحْمَدُ آللَّهَ ، إِنْ جَعَلْتَها خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ فَتَحْتَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَوَّلُ مَقُولِي حَمْدُ آللَّهِ، وإِنْ قَدَّرْتَ آلْخَبَرَ مَحْذُوفاً كَسَرْتَ حَاكِيًا . . .

الجواب عن هذا ما سبق في أول الكتاب من أن الفعل الواقع بعد «لو» لازم حذفه فيما نحن فيه لقيام الدلالة عليه، لأنّ «أنَّ» للتأكيد وفيه دلالة على الثبوت، فلم يبق إلا الفاعل وحده.

وقولـــه : « لأنَّ تقدير لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ آنطلقت» «لو وقع أنك منطلق» خطأ، ولعله كان أثبت في المتن: (لـو أنك تنطلق)؛ لأنَّ من شرط «لو» إذا وقع «أنَّ» بعدها مجيء الخبر فعلا إذا أمكن ليكون في الصورة عوضا من الفعل المحذوف بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾[1] و﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾[2] أما إذا لم يكن مجيء الخبر فعلا فحينئذ يجيء خبرا ما ليس بفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[3] فـــ (أقلام) خبر وليس بفعل، وصح مجيئها لامتناع أن يقع موقعها فعل بمعناها.

وأمـا ما بعـد (ظننت) فأحـد مفعوليه وهو : «حاصلا» متروك استعماله لطول الكلام، ودلالة كلمة التأكيد على حذفه إذ للتأكيد دلالة على الحصول، فلم يبق إلا مفعـول واحـد وهو مفرد ولا يحذف مع المصدر، لأنه مختصر اللفظ تقول:

---

(١) النساء آية ٦٤. (٢) النساء آية ٦٦. (٣) لقمــان آية ٢٧.

. . . .

«ظننت انطلاقك حاصلا» وكذلك تقول: «لو وقع انطلاقك» فلا تحذف الفعل.

قولـــه : « نحو قولك : أول ما أقول . . . . »

كسر الهمزة وفتحها لا يجتمعان إلا عند اختلاف التأويل، فإذا قلت: أول ما أقول: «إنّي أَحْــمَدُ الله» بالكسر، فالتأويل: أول ما أقول إني أحمد الله ثابت أو موجود، أيْ : أول قولي : هذه اللفظة. وهذا الكلام ثابت.

(فأول قولي) : مبتدأ ، و (ثابت) : خبره، و(إني أحمد الله) جملة محكية بعد القول.

وإذا فتحت الهمزة فالتأويل : (أول الشيء الذي أقوله)[1]: الحمدُ لله ، كما تقول : «أول شأني أني خارج» بمنزلة : أوّلُ شأني ، الخروج. فالحمدُ لله : هو أول ما أقول، كما أن الخروج هو أول شأني، فهذا من باب : هو هو. كزيد أخوك. فعلى التأويل الأول خبر المبتدأ محذوف، ولا حذف على هذا التأويل. و «ما» في هذا التأويل : موصولة نحو: «أول ما أقوله» لتكون بمعنى : أول مقولي : الحَمْدُ لله .

وفي التأويل الأول مصدرية لا موصولة ، لأنك إذا قلت أول مقولي لم تقدر أن تحكي بعد القول الجملة، لأن الحكاية إنّما تتأتى بعد المصدر لكونه في حكم الفعل.

قال أبو علي : سألني عضد الدولة عن «إنَّ» هنا إذا كسرت ، وقال: فهلا جاز أن يكون خبره من جنس قولي كأنه قال: أول قولي قولي إنّ الحمد لله . فيكون «أول قولي» مبتدأ. و «قولي» الثاني : خبرا له ، فقلت يجوز هذا أيضاً فيكون «إني» على هذا متعلقا[2] بالخبر المحذوف.

---

(١) في ع : «أول شيء أقوله» والمثبت من الأصل.

(٢) في ع : «معلقــا» والمثبت من الأصــل.

. . . وَمِنْهُ قَوْلُــه :

وَقَدْ كُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ ٱلْقَــفَا وَٱللَّهَــازِمِ

تُكْسَرُ لِتُوَفِّرَ عَلَى مَا بَعْدَ إِذَا مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ ٱلْجُمْلَةِ، وَتُفْتَحُ عَلَى تَأْوِيلِ حَذْفِ ٱلْخَبَرِ، أَيْ فإِذَا ٱلْعُبُودِيَّةُ حَاصِلَةٌ ، وَحَاصِلَةٌ مَحْذُوفَةٌ.

« فصــــل » وَتَكْسِرُهَا بَعْدَ حَتَّى ٱلْتِي يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا ٱلْكَلَامُ ، فَتَقُولُ: قَدْ قَالَ ٱلْقَـوْمُ ذَلِـكَ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ ، وإِنْ كَانَتِ ٱلْعَاطِفَةَ أَوْ ٱلْجَارَّةَ فَتَحْتَ ، فَقُلْتَ : قَدْ عَرَفْتُ أُمُـورَكَ حَتَّى أَنَّكَ صَالِحٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَحْوَالِكَ حَتَّى أَنَّكَ تُفَاخِرُنِي.

« فصـــــل » وَلِكَوْنِ ٱلْمَكْسُورَةِ لِلْابتِدَاءِ لَمْ تُجَامِعْ لَامُهُ إلا إِيَّاهَا، وَقَوْلُه : «وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ»

عَلَى أَنَّ ٱلأصلَ وَلَكِن إِنَّنِي . .

وعلى القول الأول : أعني : «أول ما أقول إني أَحْمَدُ الله» بالكسر يكون «إني» متعلقا بما بالابتداء[1] من المضاف إليه وهو : «ما أقول» .

وخبر المبتدأ محذوف، وهذا وَجْهٌ وجيه وجواب للسؤال الرائق جيد.

قولـــه :

٣٣٦م ـ وَكُنْتُ أُرَى . . . .[2]

---

(١) في ع : «بالمبتدأ» وفي ف : (بما في بالمبتدأ) والمثبت من الأصل.

(٢) هذا البيت قد مر تحقيقه في ص ٩٧٢ . وموضع الشاهد فيه هنا قوله : (إذا إنه) إذ فيه جواز فتح همزة إنَّ وكسرها بعد إذا الدالة على المفاجأة، فالفتح على تأويل المصدر المبتدأ، والإخبار عنه بـ «إذا» والتقدير : فإذا العبودية، أو الخبر محذوف، أي فإذا العبودية شأنه. والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا. وانظر (الجنى الداني) ص ٤١١ .

. . . كَمَا أَنَّ ٱلْأَصْلَ في قَوْلِهِ تَعَــالى : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ لَكِنْ أَنَا، وَلَهَا إِذَا جَامَعَتْهَا ثَلَاثَةُ مَدَاخِلَ، تَدْخُلُ عَلَى ٱلاسْمِ إِنْ فُصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنَّ كَقَوْلِكَ : «إِنَّ فِي ٱلدَّارِ لَزَيْدًا» ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ . . .

أرى : أظــن. واللهازم: جمع لِهْزِمة، واللِّهْزِمَتَان : مجتمع الَّلحْيَيْن بين الماضغ والأذن أي إذا هو لئيم. خصَّ هذين الموضعين، لأن اللؤم يظهر بهما، فالحاصل أن «إذا» التي للمفـاجآت تقتضي جملة تضاف هي إليها، فإذا كسرت فالجملة ظاهرة، وإذا فتحت تأولته باللؤم أو العبودية والتقدير: إذا اللؤم حاصل أو إذا العبودية حاصلة، فتكون الجملة ثابتة أيضا على تأويل حذف الخبر.

قولــه : « وتكسرها بعــد . . . . »

حتى لا تنفك عن معنى لغاية، ولكن الكلام إذا انتهى عندها وأردت أن تأخذ في كلام آخر فابتدأت به وأَكَّدْتَهُ ، كسرت همزة «إنّ» لا محالة، إذ الموضع موضع الجملة.

أما العطف : فإنه يوجب الاشتراك. «فأَنَّكَ صالح» في قولك: «عَرَفْتُ أمورَكَ حتى أنـك صالح» عند العطف، في تقدير : حتى صلاحك. و «صلاحك» : مفرد. كما ترى، وليس بكلام مستأنف فتكسر الهمزة.

أما إذا كانت جارة. فالأمر ظاهر، لأن المجرور لا يكون إلا مفردا.

قولــه : «كما أن الأصل في ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[1] لكن أنا . . . . »

حذفت الهمزة وألقيت حركتها على النون فصار «لكنَنَا» بنونين مفتوحتين ثم سكنت النـون الأولى وأدغمت في الثانية فصار «لكنَّا» بالتشديد ، ولما كان الضمير في «ربي» راجعا إلى «أنا» الذي هو المبتدأ جاز هذا التقدير. تقول: «أنا هو صاحبي»

---

(١) سورة الكهف آية ٣٨.

. . . وَعَلَى ٱلْخَبَرِ كَقَوْلِكَ : إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾، وَعَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ إذَا تَقَدَّمَهُ كَقَوْلِكَ : إنَّ زَيْدًا لَطَعَامِكَ آكِلٌ ، وَإِنَّ عَمْرًا لَفِي ٱلدَّارِ جَالِسٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . .

وَقَوْلِ ٱلشَّاعِرِ :

إنَّ ٱمْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ   عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

وَلَوْ أَخَّرْتَ فَقُلْتَ : آكِلٌ لَطَعامِكَ ، أَوْ غَيْرُ مَكْفُورٍ لَعِندي ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ اللَّامَ لَا تَتَأَخَّرُ عَنِ ٱلاسْمِ وَالخَبَرِ.

ولا تقول «أنا هو الصاحب» والضمير وهو : «هو» : ضمير الشأن . أي الشأن هو الله ربي . والجملة : خبر «أنا» .

قولـــه : «إن فصـــل . . . . »

إنما اشترط الفصل ، لأن اللام شاكلت «إنَّ» في إفادة التوكيد في الجملة فلو لم يفصل بينهما يلزم الجمع بين حرفين لمعنى واحد وهو المرفوض ، وأخّرت «اللام» عن «إنّ» لأنّ «إنّ» عامل والعامل أقوى . فتقديم الأقوى أولى .

والهاءُ في : (ولها) : للام وفي : (جامعتها) لـ (إنَّ) المكسورة[1] .

قولـــه : « وعلى الخبر . . . . »

أصل هذه اللام أن تدخل على (زيد) في : «زيد قائم» إلا أن الخبر في الحقيقة لما كان «زيدا» بعينه لأنَّ القائم ليس غير زيد صار دخوله على الخبر كدخوله على زيد .

---

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل . . . . .) ويعني بذلك إذا جامعت اللام إنّ . أي إذا اجتمعتا في كلام واحد .

قولــه : « وعلى ما يتعلق . . . . »

لأن (طعامك) في قولك « إنَّ زيدا الطَّعامَك آكل» منصوب بالخبر وهو «آكل»، وقد وقع بالتقديم موقعه، فلم يكن خارجا عن حد الابتداء، فيجوز أن تدخل عليه لام الابتداء فأما إذا تأخر المفعول، فقد خرج عن حد الابتداء، فلا تدخل عليه لام الابتداء.

طريقــة أخــرى : التقــديم يكون للعناية لا محالة، والعناية تقتضي أن يكون الفصل بالتأكيد وأنْ تدخل اللام عليه. فإذا قُدِّم (الآكل). عُلم أن العناية في كونه آكلا فتدخل اللام عليه وإنْ قدم الطعام علم أن العناية في كونه مأكولا، فيحسن إدخال لام التأكيد على الطعام.

قولــــه :

٨٥٤ـ إنَّ امْرَأً . . . .(١)

التنائي : البعد، زعم أنه لا يكفر إنعامه عليه.

وظن بعضهم أن لها مدخلا رابعا : وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر نحو: «إنَّ زيداً لهو الظريف» وهذا إن كان على لغة من يجعل الضمير مبتدَأً ، فاللام داخلة على المبتدأ وإن كان على لغة من يجعله فصلا ، فهي داخلة على أمر متعلق بالخبر في المعنى ، لأنه دخل ليفصل بين كونه نعتا وكونه خبرا.

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ١٣٤ لأبي زبيد الطائي وهو بتمامه :

إنَّ امْرَأً خَصَّني عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُــورِ

وهو من شواهد الإنصاف ٤٠٤ وابن يعيش ٨ : ٦٥. والشاهد فيه دخول اللام على الظرف الذي هو (عندي). والظرف يتعلق بمكفور لكنه لما تقدم عليه حسن دخول اللام عليه. والمعنى : على التنائي غيرُ مكفور عندي والمراد لا أجحد مودته من ودني عنه. كذا عن ابن يعيش ٨ : ٦٥

« فصـــل » وَتقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائمٌ ، فإذَا جِئْتَ باللاَّمِ كَسَرْتَ وَعلَّقْتَ ٱلْفِعْـلَ، قَالَ ٱللَّهُ تَعالَى : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ ، وَمِمَّا يُحْكَى مِنْ جُرْأَةِ ٱلْحَجَّاجِ عَلَى ٱللَّهِ تَعَالَى أَنَّ لِسَانَهُ سَبَقَ بِهِ فِي مَقْطَعِ ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ إِلى فَتْحِ (إنَّ) فَأَسْقَطَ ٱللاَّمَ.

قولـــه : « وَعَلَّقْتَ ٱلْفِعْلَ . . . . »

معناه أن الفعل يكون عاملا تقديرا لا لفظا ، والمراد بالتعليق هنا : إزالة التعلق ، أي تزيل تعلق «علمت» ونحوه لفظا حتى كأنه لم يدخل عليها كقولك : جلَّدت البعير، وقَرَّدته أزلت جلده وقراده، كذا في بعض الحواشي ، وعلامة عمل «علمتُ» : فتحة همزة (أَنَّ) ، فإذا بطل عمله لفظا انكسرت ، فإن بطل عمله لفظا وتقديرا : فهو إلغاء لا تعليق.

وإنما بطل عمل الفعل باللام رعاية لجانب اللام، لأنها للابتداء و «إنّ» تكسر عند الابتداء. فلما دخلت «اللام» غلبت على «علمت» فأمسكت الهمزة على كسرتها.

قولـــه : «ومما يحكـــى . . . . »[1]

أي : جرى على لسانه فتحة (أنّ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[2] فأسقط اللام من «لَخبيرٌ».

والمقطع : آخر الشيء ، لأنه ينقطع عنده، أراد هنا آخر السورة.

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن (وما يحكى من جرأة الحجاج على الله تعالى أن لسانه سبق في مقطع والعاديات إلى فتح أَنَّ فأسقط اللام) وانظر هذه الرواية في الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ١٧٨.

(٢) سورة العاديات آية ١١.

«فصل» وَلأنَّ مَحَلَّ ٱلْمَكْسُورَةِ وَمَا عَمِلَتْ فيهِ ٱلرَّفْعُ جَازَ في قَوْلِكَ: إنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وعَمْرًا ، وَإنَّ بِشْرًا رَاكِبٌ لَا سَعِيداً ، أو بَلْ سَعِيداً ، أَنْ تَرْفَعَ ٱلْمَعْطُوفَ حَمْلاً عَلَى ٱلمَحَلِّ ، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ .

وَقَالَ جَرِيرٌ :

إنَّ ٱلْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمُ ... وَٱلْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أطْهَارُ

قوله : «ولأن ....»

تقدير كلامه : وجاز أن يرفع المعطوف حملا على المحل في «إنّ زيداً ظريفٌ وعمراً» و «إنَّ بشراً راكبٌ لا سعيداً أو بل سعيداً» .

وتقول : «إن زيداً ظريفٌ وعمراً» ، (وإن بشراً راكبٌ لا سعيدٌ أوْ بَلْ سعيدٌ) ، لأنَّ مَحَلَّ المكسورة وما عملت فيه الرفع فقدم العلة ، إنما جاز الحمل على المحل، لأنَّ «إنَّ» قد دخلت على المبتدأ والخبر للتأكيد لا لمعنى آخر زائد. والتأكيد لا ينافي معنى الابتداء ، فلا يبطل الابتداء، فيجوز أنْ تقول: «إنّ زيداً ظريفٌ وعمرو» فتعطف (عمرا) على محل زيد ويكون الخبر لعمرو مقدرا، والتقدير: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرو ظريف، إلا أن «ظريف» الثاني طوي ذكره لدلالة الأول عليه.

٥٨٥ ـ والشاهد في قول جرير[1] أنه عطف المكرمات على محل إنَّ المكسورة وما عملت فيه فرفعها.

---

(١) نسبه الزمخشري لجرير وكذلك سيبويه في الكتاب ٢ : ١٤٥ وابن يعيش ٨ : ٦٦ والبيت من الكامل ونصه :

إنَّ الْخِلَافَةَ والنُّبُوَّةَ فِيهِمْ ... وَٱلمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ

. . . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ضَعِيفٌ وَهُوَ عَطْفُهُ عَلَى مَا فِي ٱلْخَبَرِ مِنَ ٱلضَّمِيرِ ، وَ (لَكِنَّ) تُشَايِعُ إنَّ فِي ذَلِكَ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ، وَقَدْ أَجْرَى ٱلزَّجَّاجُ ٱلصِّفَةَ مَجرَى ٱلْمَعْطُوفِ ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ وَأَبَاهُ غَيْرُهُ . .

قولــه : « وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير . . . . »

والتقدير : «ظريف هو عمرو» ، وإنما استضعف هذا الوجه لأن الضمير المتصل كالجزء من الكلمة ، فيؤكد بالمنفصل ثم يعطف عليه لئلا يُرى العطف على بعض الكلمة .

قولــه : « وَ(لَكِنَّ) تُشَايِعُ إنَّ . . . . »

أيْ : تشارك إنَّ في العطف على المحل دون سائر أخواتها ، لأنها لا تغير معنى الابتداء ، لأنها للاستدراك ، والاستدراك يؤكد معنى الابتداء ويثبِّتُ قدَمَهُ ، ألا ترى أنك إذا قلت «ما قام زيد لكنَّ عَمْراً قائم» فقد أثبت قيام عمرو بعد ما نفيت قيام زيد كأنك قلت : «بل عمرو قائم» بخلاف أخواتها فالغالب الفعلية . فلا يبقى معها معنى الابتداء ، ألا ترى أن قولك « ليت زيداً قائم» ليس معناه «زيد قائم» ، بل المعنى : أتمنى أن يكون زيد قائما .

قولــه : « وقد أجرى . . . . »

الصفة عند الزجاج : أن الصفة فيما ذكرنا من جواز الرفع بالحمل على المحل ، وأباه غيره .

فَحُجَّة الزجاج : أن الصفة تابعة للموصوف ، كالمعطوف للمعطوف عليه ، واتحاد

= والشاهد فيه : رفع المكرمات حملا على موضع (إنّ) لأنّها بمنزلة الابتداء ، لأنها لم تغير معناه فقدرها محذوفة ، كأنه قال : الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات ، وسادة أطهار . والنصب جائز على اللفظ . كذا عن ابن يعيش ٨ : ٦٧ .

... وإنَّمـا يَصِـحُّ ٱلْحَمْلُ عَلَى ٱلْمَحَلِّ بَعْدَ مُضِيِّ ٱلْجُمْلَةِ فإنْ لَمْ تَمْضِ لَزِمكَ أنْ تَقُولَ : إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، بِنَصْبِ عَمْرٍو لا غَيْرُهُ

الصفـة مع المـوصـوف آكد من الاتحاد بين المعطوف والمعطوف عليه، فيجوز الحمل على المحل هنا، كما جاز ثَمَّ.

وحُجَّةُ غيره : أن الاتحاد لما كان بين الصفة والموصوف أتم امتنع الحمل على المحل لئلا يلزم الفصل بينهما بخبر «إنَّ» وهو : ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾[1] ، و «عَلَّامُ» في الآية : مرفوع عند الزجاج[2] بأنه صفة (ربي). وعند غيره : ارتفاعه بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو : (هو).

قولـــه : «فإن لم تمض ....»

أي : فإن لم تمض لم يصح في المعطوف الحمل على المحل، بل النصب لازم. إذ لو حملت على المحل وقلت «إن زيدا وعمرٌو» برفع «عمرو» بالحمل على محل زيد، والجملة لم تمض كان «زيدا» منصوبا بأن و «عمرٌو» : مرفوع بالابتداء. فإذا جئت بعدهم «بقائمان» : لزم أن يرتفع «قائمان» بإنَّ وبالابتداء. وفيه تسلط عاملين على معمول واحد وهو ممتنع[3].

---

(1) سورة سبأ آية ٤٨

(2) انظر رأي الزجاج في شرح ابن يعيش ٨/٦٨. والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨٠ ـ ١٨١

(3) العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين. انظر الإنصاف ١/١٨٥ ـ ١٩٥ والمغني ٢٠٤ وشرح الأشموني حاشية الصبان ١/[illegible] [illegible] وابن يعيش ٨/[illegible] ـ ٧٠

ألا تراهم بنوا القول باستحالة ارتفاع «زيد» في قولك: «أقائمٌ زيْدٌ» بكونه فاعلا للقائم، وبكونه خبرا له، بالابتداء بخلاف حالة التأخير نحو «إنّ زيداً غلامُك وعمروٌ» ، لأنك تقدر لعمرو خبراً نحو «إن زيدا غلامك وعمروٌ غلامُك» فتذكر اسمين. أحدهما: مرفوع بإنّ. والآخر: مرفوع بالابتداء، ولايكون الخبر اسماً واحداً، فلا يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد.

والكوفيون[1] جوّزوا العطف على موضع (إنّ) قبل مضي الجملة.

والفرّاء[2] لا يجيز ذلك، إلا إذا كان اسم «إنّ» مما لا يتبين فيه الإعراب نحو «إنَّ هذا وزيدٌ قائمان» «وإنه وزيد ذاهبان» وحجتهم النقل والقياس.

فالنقل: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[3] عطف «الصابئون» على محل «إنَّ» مع ما في حيِّزها قبل أن يجيء الخبر وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾.

وقد جاء عن ناس من العرب «إنّكَ وَزَيْدٌ ذاهبان»[4].

أما القياس: فهو أنا أجمعنا على جواز العطف على المحل قبل تمام الخبر مع «لا» فكذا مع «إنَّ» على أنا نقول قد أجمعنا على جواز الحمل على المحل بعد تمام الخبر مع «لا» فكذا قبله، إذ لا فرق بينهما عندنا لأن الخبر مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول (إنَّ).

والجواب للبصريين عن الآية من أوجه:

الأول: ما ذكره سيبويه[5] وهو أن في الآية تقديماً وتأخيراً كأنه ابتدأ «والصابئون»

(١) انظر حاشية ٣ ص ١٧٢٦.

(٢) انظر حاشية ٣ ص ١٧٢٦.

(٣) سورة المائدة آية ٦٩.

(٤) عد سيبويه هذا من الغلط ـ انظر الكتاب ٢ : ١٥٥.

(٥) الكتاب ٢ : ١٥٥.

بعد مضي الجملة، والتقدير: «إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون».

وأنشد شاهدا له قولـــه:

٥٨٦- وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[١]

والتقدير: أنّا بغاة وأنتم كذلك.

وللتقديم فائدة جليلة.

أما في الآية: فالفائدة هي الإيذان بأنّ (الصابئين) الذين كانوا أرسخ عرقا وأرسى قدما في الكفر، وما سُمُّوا صابئين إلا لأنهم صبوا عن الأديان كلها -، لو آمنوا صَحَّ مع ذلك منهم إيمانهم فضلا عن غيرهم، فمن حقّ باب كريم فتح. فقدم ذكرهم إيذانا بهذه النكتة والله تعالى أعلم بأسرار تنزيله.

وأما في البيت: فهي الإيذان بأن المخاطبين أوغل في البغي فاحتيج بذكرهم حيث كانوا أشد بغياً.

والوجه الثاني: أنه من أخبر عن خبر «والصابئون» و «والنصارى»، وخبر «والذين

(١) من الوافر، لبشر بن أبي خازم، ديوانه ص١٦٥، سيبويه ٢: ١٥٦، والإنصاف ١٩٠، وابن يعيش ٨: ٦٩-٧٠، والخزانة ١٠: ٢٩٧، والشاهد فيه قوله: (أنّا وأنتم بغاة) حيث بقي الضمير [illegible]

آمنوا» : مضمر ، والتقدير: إن الذين آمنوا من آمن بالله واليوم الآخر ، والصابئون والنصارى ، من آمن بالله واليوم الآخر.

ونظير هذا قولك : «زيدٌ وعمروٌ ذاهب» فذاهب خبر عمرو،ويضمر لزيد خبر آخر مثله .

والوجه الثالث : أن يكون (والصابئون» عطفا على الضمير المتصل في«هادوا»» وهو قبيح عندنا غير قبيح عندهم .

والجواب عن قولهم : «إنَّك وزيدٌ ذاهبان» : أن سيبويه[1] قد قال: إنه غلط، فسقط الاحتجاج به .

والجواب عن جواز الحمل على المحل قبل تمام الخبر مع «لا» : أن «لا» لا تعمل في الخبر عند الأكثرين بخلاف «إنَّ» فلم يجتمع فيه عاملان على واحد، على أَنَّا نقول «لا» «وإنَّ» عمل في الخبر ، لكنه ركب مع النكرة بعده ، فصارا واحدا فكأنه لم يتسلط على الخبر عاملان.

(١) الكتاب ٢ : ١٥٥.

... وَزَعَمَ سِيبَوَيْهِ أنَّ ناساً مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ إنَّهُمْ أجْمَعُونَ ذاهِبُونَ ، وإنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهِبَانِ ، وَذَاكَ أنَّ معناه مَعْنَى الْابتِداءِ فَيَرَى أنَّهُ قَالَ هُمْ كَما قَالَ :

« وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كَانَ جَائِيَا »

وَأمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ فَعَلَى ٱلتَّقْدِيمِ وَٱلتَّأْخِيرِ كَأنَّهُ ٱبْتَدَأَ وَٱلصَّابِئُونَ بَعْدَمَا مَضَى ٱلْخَبَرُ ، وَأنْشَدُوا :

قولـه : «إنهم أجمعون ذاهبون ....»[1]

أي الصحيح : «إنهم أجمعين ذاهبون» ، وإنك ذاهب وزيد.

وقولـه : «معناه معنى الابتداء ....»

يعني أَنَّ «إِنَّ» مع اسمها محلها الرفع بالابتداء، فكأنه قال: «هم أجمعون» ، و «أنتَ وزيدٌ ذاهبان» ، لأن «أجمعون» لا يكون إلا تابعا لما تقدم مرفوعا ومنصوبا ومجروراً، والمتبوع هنا مرفوع قدر قبله، وهو: «هم» إذ هو من مظان المتبوعات. فكأن تلك الكلمة ملفوظ بها أكدت بـ «أجمعون» ، وكذا «إنك وزيد ذاهبان» ألا ترى أنه قال: «معناه معنى الابتداء» فصار هذا نظير قولك: «إن زيداً أبوه وأخوه ذاهبان» واستشهد في هذا بقوله[2]:

١٤٢م ـ بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيًا[3]

---

(١) هذا من الأساليب المغلوطة عند سيبويه وعليه فإن صاحب الإقليد بيَّن القياس الصحيح فيه ـ انظر سيبويه ٢ : ١٥٥ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى ديوانه ص ٢٨٧ وسيبويه ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٢ : ١٥٥ . والمغني ص ٤٧٦ وشرحه للسيوطي ٢٩٥ والإنصاف ١٩١ ، والخزانة ٩ : ١٠٥ حيث أشار صاحبها إلى خلاف في نسبته وقد مر تحقيقه ـ انظر ص ٥٠٩ و ١٥١٥ .

(٣) في نسخة الأصل : (ولا سابقا) وكذلك في سيبويه ١ : ١٦٥ والمثبت من ع وهو من الطويل، والشاهد فيه جر (سابق) عطفا على (مدرك) على توهم الباء فيه فإنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس

وإلّا فاعْلَمُوا أَنّا وَأَنْــتُمْ بُغَــاةٌ مَا بَقِينَـا فِي شِـقَاقِ

« فصــل » وَلاَ يَجُوزُ إدْخَالُ (إنَّ) عَلَى أنَّ فيُقَال : إنَّ أنَّ زَيْدًا فـي آلدَّارِ . إلاَّ إذا فُصِلَ بَيْنَهُمَا كقَوْلِك : إنَّ عِنْدَنَا أنَّ زَيْدًا فِي آلدَّارِ.

كأنه قال : لســت بمدرك ولا سابق.

قولـــه : «فَيَرَي . . . .»

هو بالياء المثناة التحتانية المفتوحة، أي: فيرى القائل. ويحتمل أن يكون بالياء المضمومة.

قولـــه :

٥٨٦م ـ وإلّا فاعْلَمُــوا . . . .[1]

وقبلـــه :

إِذَا جُزَّتْ نَواصِـي آلِ بَـدْرٍ فَأدُّوهَا وأَسْـرَى فِي آلوَثَــاقِ[2]

وسبب هذا الشعر : أن قوما من آل بدر الفزاريين جاوروا بعض بني طيئ ، فعمد هؤلاء البعض إلى هؤلاء المجاورين، فَجَزّوا نواصيهم، وقالوا : قد مَنَنَّا عليكم ولم نَقْتُلْكم، وبنو فزارة حُلفاء بني أسد، فغضبت بنُو أسد لأجل ما صنع بالبدريين: فقال بشر هذه القصيدة يذكر فيها ما صُنعَ ببني بدر، ويقول للطائيين : فإذا قد جَزَزْتم نواصِيَهم، فآحملوا إلينا، وأطلقوا من أسرتم منهم، وإن لم تفعلوا فاعلموا أنا نبغيكم ونطلبكم. فإن أصَبْنا منكم أحدا طلبتمونا به، فصار كل واحد منا يبغي صاحبه. والشقاق : العداوة. يقول نبقى أبدا متعادين.

قولــه : «فلا يقال إنّ أنّ . . . .»

---

(١) مر تحقيقه قبل صفحتين ـ انظر ص ١٧٢٨ . قال السيرافي : والشاهد فيه أنه أتى بعد اسم أن ، وأنتم ضمير المرفوع، ولو عطف على الاسم لوجب أن يقول وإياكم ولكنه قدّره. انظر شرح أبيات سيبويه ٢ : ٣١.

(٢) انظر البيت والقصة التي تليه حتى نهايتها في شرح أبيات سيبويه ٢ : ٣١ ـ ٣٢.

« فصـــل » وَتُخَفَّفَانِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهُمَـــا ، وَمِنَ ٱلْعَرَبِ من يُعْمِلُهُمَا وَٱلْمَكْسُورَةُ أَكْثَرُ إعْمَالاً ، وَيَقَعُ بَعْدَهُمَا ٱلاسْمُ وَٱلْفِعْلُ . . .

ـ ذاك لئلا يتوالى حرفان مؤكدان في موضع واحد، ألا تراهم لم يجمعوا «إنّ» و «لام الابتداء» لما فيه من الجمع بين المثلين معنى.

فما ظنك في تفاديهم من الجمع لفظا ومعنى.

ومن شرط الفاصل أن يكون ظرفا ، لأن في الظرف من الاتســـاع ما لا يكون لغيره.

قولـــه : «إلا إذا فصـــل . . . .»

لزوال اجتماع المثلين لفظا.

فإن قلت: «لم ساغ اجتماع المثلين في : (إنَّ أنّ زيدا منطلق؟) قلت: «إحدى الكلمتين هناك كالزائدة. فوجودها كعدمهَا .

أما فيما نحن فيه[1] فالأمر بخلافه، ألا ترى أنه لابد لكل منهما من اسم وخبر.

قولـــه : «فيبطل عملهما . . . .»

إذ في التخفيف يبقى كل واحد منهما على حرفين، فيزول وزن الفعل إذ لا فعل على حرفين، والعمل بالمشابهة ، فيزول العمل لزوال المشابهة.

والوجـه الثاني : أن بالتخفيف ظهور مخالفة أخرى وهي سكون الآخر، وأواخر الماضي مفتوحة.

قولـــه : «ومن العرب من يُعْمِلُهُمَا . . . .»

وجـــه ذلك الإعمال : التشبيه بالأفعال المحذوفـــة الأواخر نحو « لم يك » فالنون منه محذوفة ، ومثله عِ ٱلكلام،وشِ الثوب.

---

(١) في ع : «فيما نحن بصدده» والمثبت من الأصل.

. . . وَٱلْفِعْـلُ ٱلْـوَاقِعُ بَعْدَ ٱلْمَكْسُورَةِ يجبُ أنْ يَكُونَ مِنَ ٱلأَفْعَالِ ٱلدَّاخِلَةِ عَلَى ٱلْمُبْتَدأ وَٱلْخبَرِ ، وَجَوَّزَ ٱلْكُوفِيُّونَ غَيْرَهُ . .

قولـــه : « والمكسورة أكثر إعمـالا . . . . »[1]

لما بها من القوة، بدليل أنها مستقلة بالفائدة بخلاف المفتوحة فهي ضعيفة بدليل انقلاب الاسم والخبر معها إلى حكم المفرد.

قوله : « والفعل الواقع بعد المكسورة ......» .

لما بها من القوة ، بدليل أنها مستقلة بالفائدة بخلاف المفتـوحة فهي ضعيفة بدليل انقلاب الاسم والخبر معها إلى حكم المفرد .

قولـــه : « والفعل الواقع بعد المكسورة . . . . »

إنما وجب أن يكون ذلك الفعل من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأن «إنَّ» المكسورة من الداخلة على المبتدأ والخبر، فلما حرمت الدخول عليهما بسبب التخفيف، وجب أن تدخل من الأفعال على ما هو مختص بالدخول على المبتدأ والخبر لئلا يلزم العدول عن أصل «إنّ» من كل وجه، ولأن المكسورة تناسب باب علمت، إذ التحقيق منـاسب للعلم، فنـاسب أن يختص بالدخول على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

قولــه : «وجوز الكوفيون غيره . . . . »[2]

وحجتهم أنَّ «إنَّ» للإثبـات والأفعال كلها للإثبات ، فلزم أن يسوغ دخولها على الأفعال كلها وتشيع، لتحقق المناسبة بينها وبينهن، وهذا القول مردود لمخالفته القياس، واستعمال الفصحاء.

---

(١) في الأصل : «استعمالا» والمثبت من ع لأنه الموافق لمتن المفصل وكذلك ابن يعيش»هذا وإن (القول في عمل «إن» المخففة النصب في الاسم) مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين. انظر الإنصاف ١٩٥ ـ ٢٠٨ وابن يعيش ٨ : ٧١ ـ ٧٧.

(٢) انظر الإنصاف ١٩٥ ـ ٢٠٨.

ووجه القياس : ما ذكرنا آنفا .

وأما مخالفته استعمال الفصحاء ، فلأنه لم يوجد في القرآن، ولا في كلام فصيح ، وقد وقع في كلامهم ما رووه من قوله :

٥٨٧ ـ (بِاللَّهِ رَبِّكَ)[1] إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا[2]

نادر ، أو جوابه: أنه على ما سنذكره من تقدير الضمير، أو على تنزيل الجملة الفعلية منزلة الاسمية، كما نزلوا: «إنما قام زيد» منزلة : «إنما زيد قائم».

قولـه : « وتلزم المكسورة اللام . . . . . . »

للفصل بين «إنّ» النافية والمخففة من الثقيلة، فإن قلت: قد سمع من العرب «أما إن جزاك الله خيراً» على تقدير: «أما إنه» ولا لام في خبر هذه المخففة كما ترى.

قلت: إنما تركوا اللام هنا، لأن الإتيان بها لرفع الإلباس ولا إلباس فيما أوردت، لأنه دعاء، والدعاء يقع على صيغة الأمر وصيغة الأمر لا يدخل عليها حرف

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

(٢) عجـزه : وَجَبتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ ٱلْمُتَعَمِّدِ.

وروايته في الخزانة (تالله) قال البغدادي في تحقيق هذا البيت : «والبيت لعاتكة بنت زيد ابن عمرو بن نفيل، من أبيات رثت بها زوجها الزّبير بن العوّام ، وقد قتله عمرو بن جُرموز المجاشعي غدرا بعد انصرافه من وقعة الجمل. أما الشاهد فيه كما بينه البغدادي : « على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول إنْ المخففة على غير الأفعال الناسخة. وهذا عند البصريين شاذ، لأن مذهبهم إذا خُففت إن وأُهملت لا يليها غالبا إلا فعل ناسخ ، كما قال الشارح، ولم يقيّده بالماضي كما قيّده ابن مالك، لأن شراحه قالوا: ليس بصحيح ، لقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ - انظر الخزانة ١٠ : ٣٧٣ ـ ٣٨١ وابن يعيش ٨: ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ والإنصاف ٦٤١ ، وروايته في الإنصاف:

شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّـد

والبيت من الكامل.

. . . وَٱلْمَفْتُوحَةُ يُعَوَّضُ عَمّا ذَهَبَ مِنْهَا أَحَدُ ٱلأَحْرُفِ ٱلأَرْبَعَةِ : حَرْفُ ٱلنَّفْيِ ، وَقَدْ ، وَسَوْفَ ، وَٱلسِّينُ ، تَقُولُ إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ، وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ . .

النفي، لأنه كأنه قيل: اللهم اجزه خيرا. (والأمر إنشاء، والنفي كالتكذيب، والتكذيب والتصديق لا يدخلان الإنشاءات، فلا يصح دخولهما في الإنشاءات، وإنما يصح دخولهما في الإخبار فقط)[1] .

ولابد من أن يعلم أن دخول اللام إذا لم تكن عاملة فإن كانت عاملة فلا يلزم.

قوله : « والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة . . . . . »

اعلم أن المخففة إذا دخلت على الجملة الفعلية، فلابد من أحد الأحرف الأربعة المذكورة في المتن، لأنه بالتخفيف ذهب منها ثلاثة أشياء.

أحدها: التضعيف.

والثاني : اسمها وهو «الهاء» في «علمت أنه زيد منطلق».

والثالث : ملازمتها الأسماء حتى قيل : «علمت أن لا يخرج زيد»[2] ، فلما ذهبت هذه الأشياء ، وصارت بحيث تلي الفعل بعد أن كانت تلازم الأسماء جاءوا بوسائط تفصل بينها وبين الفعل. وهي تلك الأربعة جبرا لما ظهر من النقصان، وإنما عُيِّنت هذه الأربعة للتعويض من قبل أنها مختصة بالأفعال، فلما ذهب منها ما به شابهت الأفعال، عوضت بما هو مختص بالأفعال.

ووجه آخر: أنهم ألزموا الإتيان بأحد هذه الأربعة لئلا يقع الإلباس بين «أنْ» هذه وبين الناصبة للفعل، لأنك إذا قلت : «عَلِمْتُ أنْ سيذهبُ» علم أن هذه ليست بالناصبة، لأنها للاستقبال والجمع بين عَلَمي الاستقبال مُسْتَكْرهٌ. وعلى هذا :

---

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل وإنما هو من ع.

(٢) في ع : «علمت أن يخرج زيد» والمثبت من الأصل.

(سوف) ، و (حرف) النفي لأنهما للاستقبال. أما (قد). فلأنه لما شابه «السين وسوف» أُجري مجراهما.

قولـه : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ....﴾[1]

كـل : مبتدأ. وَلَمَّا جَمِيعٌ : مبتدأ ثان ، وما : صلة ، ولدينا : لغـو[2].

أي : ليس بخبر، ومحضرون : خبر للمبتدأ الثاني. والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الأول.

قولـه : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ....﴾[3]

اللام في لما : موطئة للقسم، والتقدير: «والله لمـا»، وما زائدة[4]، وفي ليوفينهم : جواب القسم، والتقدير: « وإن كُلًّا والله ليوفينهم».

ومن شدَّد النون من «إنّ» وخفف الميم من «لما» «فمـا» صلة زائدة جيء بها لتفصل بين اللامين . إذ اللام في «لما» للتأكيد دخلت في خبر إنّ، واللام في «لَيُوَفِّيَنَّهم » اللام التي يُلقى بها القسم.

والتقدير : والله «ليوفينهم» ولولـم يؤت بها، لكان: لَلَيُوَفِّيَنَّهم ، فيستثقل في اللفظ، فوقع الفصل بها بين اللامين.

ومن خفف النون أعمل (إنْ) مخففة كما يعملها مشدّدة، وجاز ذلك، لأن (إن) لشبه الفعل كما يجوز إعمال الفعل تاما ومحذوفا نحو «يكون زيد قائما» (ولم يكن

(١) سورة يس آية ٣٢.
(٢) كان حريا بالمصنف أن لا يستعمل عبارة لغو في توجيهه لهذه الآية وكلام الله تعالى منزه عن هذا الوصف. ولعل الجَنْديّ قد تابع النحاة في استخدام هذا المصطلح وهو ما وقع فيه سيبويه في الكتاب ٢ : ١٣٩ حين قال: وقال الله تعالى : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ إنما هي لَجميعٌ، وما: لَغْوٌ. وانظر الكتاب ٣: ١٥٢، ٤ : ٢٢١.
(٣) سورة هـود آية ١١١.
(٤) في ع : «مزيدة» والمثبت من الأصل.

وأنشدوا :

فَلَوْ أَنَّكِ في يَوْمِ ٱلرَّخاءِ سَأَلْتِنِي   فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وَقالَ ٱللَّهُ تَعالَى : ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ وَقالَ تعالَى : ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ ، وَقالَ تَعالَى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ .

زيد قائما) فكذا ما نحن فيه أعمل إنْ مخففة اعتبارا لأصلها الذي هو الثقيل[1] .

وأنشـــد :

٥٨٨ ـ .... كَأَنْ   ثَدْيَيْهِ   حُقَّـــانِ[2]

ومن شَدَّد الميم مع تشديد «إنَّ» وتحقيقه فهو عندهم مشكل، إذ ليس يراد «بلَمَّا» ههنا معنى «الحين» ولا معنى «إلَّا» ولا معنى «لـم» وأحسن ما يصرف إليه : أراد «لَمًّا» من قوله : «كلا لَمًّا» أي وإن كُلًّا جميعا، ثم وقف فصار « لَمَّا ثم أجرى الوصل مجرى الوقف .

ويجوز أن يكون «لمّا» من المصادر مثل «الدعوى» و «الشورى» والألف ألف التأنيث[3]

قولـــه :

٥٨٩ ـ فَلَوْ أَنْكَ ....[4]

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢ : ٧١٥ ـ ٧١٧ ، والكشاف ٢ : ٢٩٥ .

(٢) هذا عجز بيت من الهزج وصدره : وصدر مُشرقُ ٱلنَّحْـــرِ.

وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٣٥ ، ١٤٠ التي جهل قائلها، كما ذكره البغدادي في الخزانة ١٠ : ٣٩٨ من غير عزو وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٨ : ٨٢ وقد رواه بالرفع كما فعل سيبويه في (كأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ) والشاهد فيه على رواية النصب تخفيف «أنّ» وإعمالها النصب في الاسم الظاهر.

(٣) انظر ما جاء في هذه الآية من وجوه إعراب مختلفة في البحر المحيط ٥ : ٢٦٦ ـ ٢٦٨ .

(٤) هو بتمـــامه :

وأنشـــد الكوفيون :

بِٱللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ ٱلْمُتَعَمِّدِ

وَرَوَوا إِنْ تَزِينُـكَ لَنَفْسُك ، وَإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ ، وَتَقُولُ في ٱلْمَفْتُوحَةِ عَلِمْتُ أَنْ زَيْـدٌ مُنْطَلِقٌ وَٱلتَّقْدِيرُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ . .

الشاهد في البيت: أنه أعمل «أنْ» المخففة حين أتى بالضمير المنصوب وإنما لم يعوض فيه «أن» المخففة بأحد الأحرف، لأن شرط التعويض وهو ما ذكرنا من ذهاب ثلاثة أشياء ، لم يوجد، لأنّ «أنْ» المخففة لم تدخل على الفعل ، إذ «الكاف» اسم، لأنها لما دخلت على الاسم عدلت على الأصل من وجه واحد، فلا يُعْتد بذلك الدخول.

أما إذا دخلت على الفعل فالعدول هنا من وجهين . فيعتد بذلك فتحرم هي العمل.

يصف نفسه بالجود حتى لو سأل الحبيب الفراق مع فرط حبه لأجابه إلى ذلك كراهة ردِّ السائل.

والرواية بفتح الكاف في «أنكَ» ، و «فراقَكَ». وبفتح التاء في «سألتني» . وعن ابن الأنباري أنه نقل عن الفراء بالكسر.

قولـــه :

٥٨٧م ـ بِٱللَّهِ رَبِّكَ . . . .[1]

كأنـه قال: إنك قتلت مسلما فلذا وجبت عليك عقوبة المتعمد، والرواية «بالله» بالباء الموحدة.

فلو أنَّكَ في يوْمِ الرَّخاءِ سألْتِني طَلاقَكِ لَمْ أبخلْ وأنْتِ صديقُ

والبيت من الطويل لم يعزه النحاة في كتبهم ـ انظر ابن يعيش ٨ : ٧١، ٧٣ والإنصاف ٢٠٥ والمغنى رقم ٣٥ وشرحه ص ١٠٥ ـ ١٠٦ والخزانة ٥ : ٤٢٦ ، ١٠ : ٣٨١.

(١) انظر ص ١١٣٤ فقد مر شرحه والتعليق عليه.

وقــال :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ ٱلْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وَعَلِمْتُ أنْ لاَ يَخْـرُجُ زَيْدٌ ، وأنْ قَدْ خَرَجَ، وَأنْ سَوْفَ يَخْرُجُ، وأنْ سَيَخْرُجُ، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ .

قــوله : « ورووا . . . . »

زعم الفراء [1] أن قولهم «إن تزينك لَنفسك» كالنادِر لأجل دخول «إن» على لفظ المستقبـل، وإنمـا حقهـا أن تدخل على الماضي لئلا يجري مجرى «إنْ» التي للجزاء في أصل دخولها على المضارع.

قولـــه : «والتقدير : أَنَّهُ زيدٌ منطلق . . . . . »

تقـدير الضمير واجب في المفتوحة دون المكسورة ، لأن المفتوحة مع ما بعدها اسم، ولا يخلو من عامل يعمل فيها، فلم يجز تقدير إلغاء حكمها، فلذا وجب أن نضمر لها اسما لثبات حكمها في الكلام.

أما المكسورة: فهي تقع في صدر الكلام، فيمكننا أن نقدرها حرفا غير عامل (كَهَلْ).

والوجه الثاني : أن المفتوحــة بما بعدها أكثر اتصالا من اتصال المكسورة، لأن اتصـال المكسورة اتصال عامل بمعمول لا غيرُ، واتصال المفتوحة اتصال عامل بمعمول، واتصال صلة بموصول ولم يكن بد من أن يقدر اسم ليعمل فيه.

قولـــه[2]:

٥٩٠ ـ فـي فِتْيَــةٍ

(١) انظر ابن يعيش ٨ : ٧٦.

(٢) هو الأعشى ـ ديوانه ص ٩٥ وهذا البيت ترتيبه الثامن والثلاثون من معلقته المشهورة والتي عدتها ستة وستون بيتا من البسيط، والبيت الشاهد بتمامه :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عنْ ذِي الْحِيلَةِ الحِيَلُ

والشاهد على تخفيف أَنَّ وحذف اسمها المضمر، والمضمر هو ضمير الأمر والشأن.

....

وقبلـــه :

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى ٱلْحَانُوتِ يَتْبَعُنِـي   شَاوٍ مِشَلٌّ شَلولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ[1]

الحانوت : بيت الخمَّار ، والشاوي : الشوَّاء ، ومِشَلٌّ : مُسْتَحِثٌ. والشلُولُ: مثل المِشَلِّ. ويروى نَشولٌ. وهو الذي يأخذ اللحم من القِدْر، يقال فيه نَشَلَ يَنْشُلُ. يريد أنه غدا إلى بيت الخمار ومعه غلام يشوي ويطبخ .

وقولـــه : « في فتية .... »

يريد مع فتية كالسيوف في مضـائهم في الأمـور ، ويحتمـل أن وجـوههم تبرق كالسيوف صباحة : (قد علموا أنْ هالك) : يريد أنه هالك كل إنسان، ومن يَحْفى بالحاء المهملة: هو الفقير. ومَنْ ينتعل: هو: الغَنِيُّ. المعنى : أي قد علم هؤلاء الفتيان أن الهلاك يَعُمُّ النَّاس، غَنِيَّهُم وفقيرهم، فهم يبادرون إلى اللّذات قبل أن يُحال بينهم وبينها .

(١) ديوان الأعشى ص ٩٥ وانظر شرح أبيات سيبويه ٢ : ٨٧ ومنه استمد الجنديّ شرح البيتين.

« فصـــل » وَالْفِعْلُ ٱلَّذِي يَدْخُلُ عَلَى ٱلْمَفْتُوحَةِ مُشَدَّدَةً أَوْ مُخَفَّفَةً يَجِبُ أَنْ يُشَاكِلَهَا فِي ٱلتَّحْقِيقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ وَقَوْلُــهُ تَعَــالَى : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ نَحْوُ : أَطْمَعُ وأَرْجُو وأَخَافُ فَلْيَدْخُلْ عَلى أنِ ٱلنَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ وَقَوْلِكَ : أَرْجُو أَنْ تُحْسِنَ إِلَيّ ، وأَخَافُ أَنْ تُسِيءَ إِلَيَّ، وَمَا فِيهِ وَجْهَانِ كَظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ فَهُوَ دَاخِلٌ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ،تَقُولُ: ظَنَنْتُ أَنْ تَخْرُجَ ، وَأَنْ سَتَخْرُجُ ، وَأَنَّكَ تَخْرُجُ، وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ بِالرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ.

« فصـــل » وَتَخْرُجُ (إن) ٱلْمَكْسُورَةُ إِلَى مَعْنَى أَجَلْ . . .

قولـــه : «يجب أن يكون في التحقيق . . . .»

الأفعال على ثلاثة أضرب : ضرب يدل على ثبات الشيء كالعلم، وضرب: يدل على خلاف الثبات كالطمع. وضرب يميل إلى هذا مرة وإلى ذاك أخرى كالظنّ.

فالأول : يدخل على المشددة لما بين الدال على الثبات وكلمة التحقيق من التناسب.

والثاني : يدخل على «أنْ» الناصبة لأنها للاستقبال ، والمستقبل غير ثابت في الحال.

والثالث : يدخل عليهما بالنظر إلى الجانبين.

والمراد بالوجهين : الشكُّ واليقين، لأن الظن إذا قوي التحق باليقين وإذا ضعف التحق بالشك، فلذا جاء في هذه الأفعال التي هي ظننت، وَحَسِبْتُ، و خِلْتُ وجهـــان.

قــــال :

وَيَقُلْــــنَ شَيْــبٌ قَدْ عَــــلاَ ... كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّــهْ

وَفي حَدِيثِ عَبْدِآللَّهِ بْنِ آلزُّبَيْرِ : «إِنَّ وَرَاكِبَهَــا» . .

قولــه : «إلى مَعْنَى أَجَــلْ . . . . . .»

فيه دقيقة وهي أنه لم يقل إلى معنى نَعَمْ، لأن نَعَمْ يستعمل في الاستفهام ، وهو شك ، و «إنَّ» للتحقيق، وهما لا يجتمعان.

و«أجَلْ» لاتستعمل إلا لتصديق في الخبر، والتصديق يناسب التحقيق وهذا هو الغاية في التلخيص. فسائر العلماء يذكرون فيه مَعْنَى نَعَمْ.

وماقـــبل

٥٦٤م ـ البيت [١]

بَكَرَ آلْعَوَاذِلُ في آلْصَّبَاحِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ .

وحمــل[٢] بعضهم البيت على أنّ «إنّ» فيه هي المؤكدة، قد أدخلها على اسمها وحذف الخبر للعلم به. يعني أن الأمر كذلك وما هو ببعيد عن الصواب.

والذي يجعلها بمعنى أجَلْ : يجعل هذه «الهاء» هاء السكت. وكأنه قَال: «إنّ» وألحَقَ هاء السّكتِ للوقف.

قولـــه : «إنَّ وَرَاكِبَهَا . . . .»

قيل : أصل هذا أن عبدالله بن الزبير قد جاءه أعرابي طالبا منه شيئا.

فقال : إنّ ناقتي تَعِبَتْ.

---

(١) البيت هــو:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَــ ... ـلاَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّــهْ

وقد مر تحقيقه في ص ١٦٧٢ والشاهد فيه على ما قاله سيبويه في الكتاب: «أما قول العرب في الجواب إنّهْ، فهو بمنزلة أجَلْ، وإذا وصلت قلت: إنّ يا فتى . وهي التي بمنزلة أجَلْ. قال الشاعر: بكر العواذلْ . . . . انظر الكتاب ١ : ١٥١.

(٢) انظر خزانة ١١ : ٢١٤ فقد عزاه [illegible] لأبي حية.

. . . وَتخْرُجُ ٱلْمَفْتُوحَةُ إلَى مَعْنى (لَعَلَّ) كَقَوْلِهِمْ آئتِ ٱلْسُوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَحْمًا، وَتُبْدِلُ قَيْسٌ وَتَمِيمٌ هَمْزَتَهَا عَيْنًا فَتَقُولُ: أشْهَدُ عَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ ٱللَّهِ.

(لَكِــــنَّ)

هِيَ لِلاسْتِدْرَاكِ. تُوسِطُهَا بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ نَفْيًا وإيجابًا فَتَسْتَدْرِكُ بِـهَا ٱلنَّفْي بالإيجَابِ، وَٱلإيجَابَ باٱلنَّفْي وَذلكَ قَوْلُكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا جَاءَنِي. وَجَاءَنِي زَيْدٌ لكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِيءْ.

فقال: أرِحْهـــا.

فقال: عَطِشَتْ في الطريق.

فقال: آسْقِهَـــا.

فقال الأعرابي: ما جئتُك مُسْتَطِبًّا وإنما جئتك مُسْتَمْنِحاً، لعَنَ آللَّهُ ناقةً حملتني إليك.

فقال ابن الزبير: إنَّ وَرَاكِبَها[1].

وروى المصنف عن أستاذه فريد العصر وهو يروي عن تلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني أنه قال: «إنَّ آلمعاشَ مُفرِّقٌ بين الأحبَّة والوطن».

فقال ابن جني: « إنَّ المعاشُ مُفرِّق بين الأحبَّة والوطن برفعِ[2] المعاش بمعنى: «أَجَلْ».

وقيل في معنى قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[3] إن «إنّ» بمعنى أجَلْ

(١) انظر القصة في حاشية الدسوقي على المغني ١: ٣٨ والمغنى ١: ٣٨ والمغني ٣٨ واللسان (أنن).

(٢) في ع: «فرفع» والمثبت من الأصل.

(٣) سورة طه آية ٦٣.

وساحران: خبر مبتدأ محذوف. والتقدير: أجل هذان لهما ساحران بإدخال اللام على الجملة. وقد أعجب به أبو إسحـق[1].

وقيل: هو لغة بَلْحَرث بن كعب جعلوا الاسم المثنى كالأسماء المقصورة فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب[2].

وقُرىء: «إنْ هٰذان لَسَاحرانِ» على نحو قولك: «إنْ زَيْدٌ لمنطلقٌ» بأن المخففة واللام الفارقة[3].

قولـــه: «كقولهم آئْتِ السوق أنك تشتري لحما ....»

أي لعلك. قال آمرؤ القيس:

٥٩١ ـ عُوجَا عَلَى ٱلطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنَا نَبْكِي ٱلدِّيَارَ كَمَا بَكَى ٱبْنُ حِذَامِ[4]

وهوأول من بكى على الديار. والمحيل: الذي أتى عليه الحول.

قولـــه: «وتبدل قيس ....»

إنما تبدل همزتها بالعين لما بينهما من التشارك في المخرج.

قولـــه: «هي للاستدراك ....»

معنى الاستدراك: أن الجملة التي تسوقها أولا يقع فيها وهم للمخاطب فيتدارك ذلك بكلمة «لكنّ» كما إذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه وقلت: ما جاءَني زيد، يذهب قلب السامع إلى أن عَمْراً أيضا لم يجِىءْ لما كان بينهما من

---

(١) انظر هذا القول بنصه في الكشاف ٢: ٥٤٣. وانظر اللسان (أنن).
(٢) انظر الكشاف ٢: ٥٤٣.
(٣) انظر الكشاف ٢: ٥٤٣.
(٤) ديوانه ص ١٧٦ والبيت ترتيبه الرابع من قصيدة لامرىء القيس عدتها ثلاثة وعشرون بيتا من الكامل. وروايته في الديوان: (لعَلّنا) بدل «لأنّنا»، والشاهد في البيت قوله: (لأَنَّنَا) على أن روي بدل (لعلنا) أي بإبدال العين همزة واللام المشددة نونا مشددة. كما روي أيضا «لعلنا» على الأصل.

« فصـــل » وَالتَّغايُرُ في ٱلْمَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ في ٱللَّفْظِ كَقَوْلِكَ : فَارَقَنِي زَيْدٌ لَـكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ، وَجاءَنِي زَيْدٌ لَـكِنَّ عَمْرًا غائِبٌ ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَـلَّ : ﴿ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾ عَلَى مَعْنَى ٱلنَّفْيِ وتَضَمَّنَ مَا أراكَهُمْ كَثِيرًا .

هاتيك الملازمة السابقة، فتزيل عنه ذلك الوهم بقولك «لكنَّ عَمْرًا جاءني» فالحاصل أن معنى: الاستدراك رفعُ وهمٍ تولد عَن كلام سابق والاستدراك شبيه الاستثناء، فكما أن الاستثناء يستدرك فيه بكلمة الاستثناء النفي بالإيجاب نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ» والإيجاب بالنفي (نحو «جاءني القوم إلا زيداً، كذلك الاستدراك يستدرك فيه «بلكنَّ» النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي)[1].-

إلا أن في الاستثناء استدراكَ جزء من كل، بخلاف الاستدراك.

قولــه : «والتغاير في المعنى ....»

إنما كان كذلك، لأنهم يحومون حول اللفظ مرة، ويدورون مع المعنى أخرى، وميلهم إلى جنبة المعنى أشد من ميلهم إلى جانب اللفظ، لأن الغرض من الكلي هو المعنى لا اللفظ، وإنما لمعان تعشق الصور[2]، وعلى هذه الطريقة قوله جل وعز: ﴿ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾[3].

إذ المعنى ما أراكهم كثيرا، لأنّ «لـو» تفيد النفي في الإيجاب.

والإيجاب في النفي ، نحو « لو زرتني لزرتك» و «لو لم تزرني لما زرتك» فيكون «لو أراكهم» على معنى النفي، ولكن الله سلم، أي: عصم وأنعم بالسلامة من الفشل والتنازع في الاختلاف.

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع.

(٢) في ع: «الصورة» والمثبت من الأصل.

(٣) سورة الأنفال آية ٤٣.

« فصـــل » وَتُخَفَّفُ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا كَمَا يَبْطُلُ عَمَلُ إنَّ وأنَّ، وَتَقَعُ في حُرُوفِ ٱلْعَطْفِ عَلَى ما سَيَجِيءُ بَيَانُهَا إنْ شَاءَ ٱللَّهُ تَعَالَى.

(كَأَنَّ) : هي لِلتَّشْبيهِ رُكِّبَتْ ٱلْكَافُ مَعَ (أنْ) كَمَا رُكِّبَتْ مَعَ ذَا وَأيْ في كَذَا وَكَأيِّنْ. وَأصْلُ قَوْلِكَ : «كَأَنَّ زَيْدًا ٱلأَسَدُ» إنَّ زَيْدًا كَالأَسَدِ، فَلَمّـا قُدِّمَتْ ٱلكَافُ فُتِحَتْ لَهَا ٱلْهَمْزَةُ لَفْظًا ، وَٱلْمَعْنَى عَلَى ٱلْكَسْرِ، وَٱلْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ٱلأَصْلِ أنَّكَ هـٰهُنَا بانَ كَلاَمُكَ عَلَى ٱلتَّشْبيهِ مِنْ أوَّلِ ٱلأَمْرِ، وَثَمَّ بَعْدَ مُضِيِّ صَدْرِهِ عَلَى ٱلإِثْبَاتِ.

قولـــه : «وتخفف . . . .»

إذا خففت «لٰكِنّ» لا يجوز إعمالها ٱلْبَتَّةَ، بخلاف «إنَّ» و «أَنَّ» و «كأَنَّ» لأنها إذا خُفِّفت تقع في حروف العطف، فيلزم أن لا تعمل كسائر حروف العطف.

قولـــه : « كَأَنَّ . . . . »

الكاف في كأَنَّ كاف التشبيه ركبت مع «أَنَّ» كما ركبت مع «ذا» في : «عندي كذا درهما» ، ومع «أيٍّ» في : «كَأيٍّ رجلا» ، غير أن معنى التشبيه قد خُلع منها في هاتين الكلمتين، وبقي في هذه.

وأصـل قولـك: «كأنَّ زيداً ٱلأسدُ» إنَّ زيدا كالأسدِ، نقلت الكاف إلى صدر الكلام، وفتحت الهمزة، لأن الكاف من حروف الجر، والحروف الجارة مختصة بالدخول على المفردات، فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وإن كان المعنى على الكسر.

ونـظيرة هذه المسألة قولهم: «الضاربُ أباهُ زيدٌ» أي: الذي ضربَ أباه زيد، فالألف واللام فيه بمعنى الذي، لكنها من حيث الصورة كالألف واللام في نحو: «الغلام» و «الفرس»، فأخرجوا الفعل على صورة الاسم رعاية للصورة.

« فصـــل » وَتُخَفَّفُ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا،قَال:

وَنَحْـرٍ مُشْـرِقِ ٱللَّوْنِ   كَأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّـــانِ

وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْمِلُهَا،قَـــالَ:

« كَأنْ وَرِيدَيْهُ رِشَاءُ خُلْبِ »

وَفِي قَوْلِهِ : « كَأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ ٱلسَّـلَمِ »

قولـــه : «وتُخَفَّفُ ....»

حُكْمُ «كَأَنَّ» في التخفيف حكم «إنَّ» في ذلك، لأنها في الأصل «إنَّ» ركبت مع الكاف. وحكم «إنَّ» في التخفيف : آلإعمـال وتركه.

قولـــه :

٥٨٨م ـوَنَحْـرٍ ....[1]

أيْ : رُبَّ نحرٍ أبيض اللون.

قولـــه ·

٥٩٢ ـ .... كَأَنْ وَرِيدَيْهِ ....[2]

وَرِيدَاهُ : عِرْقَا جِيدِهِ ، والرِّشَا : الحبل ، والخُلْبُ : الليف.

---

(١) تمامه : وَنَحْرٍ مُشْرِقِ آللَّونِ   كأنْ ثَدْياهُ حُقَّـانِ

والبيت مر آنفا ـ انظر ص ١٧٣٧ والشاهد فيه على رواية الرفع بعد كأنْ المخففة فثدياه مبتدأ. وحقان خبره. والجملة من المبتدأ والخبر خبر كأن، واسمها محذوف. والتقدير: كأنه ثدياه حقان.

(٢) البيت بتمامه : كَأنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءا خُلْبِ

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ : ١٦٤، ١٦٥ ولم ينسبه لأحد. وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٦٩ وفي الإنصاف ١٩٨ وابن يعيش ٨ :٨٢ ، ٨٣ والخزانة ١٠ :٣٩١ واللسـان خلب. والشاهد فيه معاملة كأنْ مخففة كإعمالها مشددة وعليه نصب (وريديه) اسما لها. والرفع جائز كما صرح به سيبويه في الكتاب ٣ : ١٦٥ حيث قال: وإنْ شئت رفعت في قول الشاعر : كأن وريداه رِشاءُ خُلْبِ.

... ثَلاَثَةُ أَوْجهٍ : ٱلرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ وَٱلْجَرُّ عَلَى زِيَادَة أَنْ .

« فصــــل » لـيتَ : هِيَ لِلتَّمَنِّي كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾ وَيَجُوزُ عِنْدَ ٱلفَرَّاءِ أَنْ تَجْرِي مَجْرَى أتَمَنَّى فَيُقَالُ : «لَيْتَ زَيْدًا قَائِماً» ، كَمَا يُقَالُ : أَتَمَنَّى زَيْـدًا قَائِمًا ، وَٱلْكِسَائِيُّ يُجِيزُ ذٰلِكَ عَلَى إِضْمَارِ كأَنَّ ، وَٱلَّذِي غَرَّهُمَا مِنْهَا قَولُ ٱلشَّاعِرِ :

قولــــه[1] :

٥٩٣ ـ . . . . كَأَنْ ظَبْيَـةٌ . . . .[2]

أولــــه :

وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْــهٍ مُقَسَّمٍ

الموافاةُ : الإتيان ، والمقسَّمُ : المحسن ، وتعطو : تتناول .

والناضر بالضاد : من النضارة أي حسنٌ طريٌّ . والسَّلَمُ : ضرب من أشجار البادية .

قولــــه : «ثلاثة أوجــه . . . .»

فالرفع : على ترك العمل للتخفيف ، والنصب : على الإعمال ، والجر : على زيادة أن للصلة ، كما أنها زيدت في نحو : وَلَمَّا أنْ جَاءَ . أي كظبية .

قولــــه : « هي للتمني . . . .»

التمني : طلب المُنْيَةِ ، والمُنْيَة : أن يقدِّر الإنسان في نفسه شيئا يرجو وقوعه ، سواءً

---

(١) هو علباء بن أرقم كما ورد في كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر ص ٢٠٥ تحقيق فخر الدين قباوة .

(٢) وتمام العجز : كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

والبيت مختلف في نسبته وقد أشار البغدادي إلى هذا الخلاف في الخزانة ١٠ : ٤١٣ ـ ٤١٤ . والبيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٣٤ ، ٣ : ١٦٥ والإنصاف ٢٠٢ وابن يعيش ٨ : ٨٢، ٨٣ .

« يَا لَـيْتَ أيَّامَ ٱلصِّـبَا رَوَاجِعَـا »

وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا هُوَ عَلَيْهِ عِنْدَ ٱلْبَصْرِيِّينَ

« فصــل » وَتَقُولُ : « لَيْتَ أنَّ زَيْدًا خَارِجٌ » وَتَسْكُتُ كَمَا تَسْكُتُ عَلَى ظَنَنْتُ أنَّ زَيْدًا خَارِجٌ ،

أن يكون ممكن الوجود ، وأن يكون مستحيله، فالتمني إذن: لما يجوز أن يكون ولما لا يجوز أن يكون[1].

قــال :[2]

فَيَا لَيْتَ ٱلشَبَابَ يَعُودُ يَوْمًا

والترجِّي لا يكون إلا لما يكون.

قولــه : « وقَدْ ذَكَرْتُ مَا هُوَ عَلَيْهِ .... »

يريد: ما ذكره في صدر الكتاب من أن التقدير: يَا لَيْتَ لنا[3].

٨٠م ـ و «رواجعـا» : حال عمل فيها معنى التمني، لأن الحال يعمل فيها معنى الفعل.

والشاهد فيه قوله (كأن ظبية) حيث روي ظبية رفعا ونصبا وجرا. فالرفع على أنها خبر كأن والتقدير كأنها ظبية. والنصب على أنها اسم كأنّ والخبر قوله تعطو إلى وارق السَّلَم، والجر على كون أن زائدة والكاف للتشبيه. ولا يجوز على رواية الرفع جعل ظبية مبتدأ وجملة تعطو خبره، لأن ظبية نكرة ولا يجوز الابتداء به.

(١) انظر الجنى الداني ص ٤٩١ وما بعدها.

(٢) هو أبو العتاهية ـ انظر ديوانه ص ٤٦ والبيت ترتيبه الرابع والأخير من مقطوعة شعرية له من الوافر ، والأبيات:

بَكَيْتُ عَلَى الشَّبَابِ بِدَمْعِ عَيْنِي ... فَلَمْ يُغْنِ الْبُكَاءُ وَلَا النَّحِيبُ

فَيَا أَسَفًا أَسِفْتُ عَلَى شَبَابٍ ... نَعَاهُ الشَّيْبُ وَالرَّأْسُ الْخَضِيبُ

عَرِيتُ مِنَ الشَّبَابِ وَكَانَ غَضًّا ... كَمَا يَعْرَى مِنَ الْوَرَقِ الْقَضِيبُ

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

... (لعلّ) : هي لتوقُّعٍ مرجُوٍّ أوْ مَخُوفٍ ، وقوْلُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ و ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ترجٍّ للعباد. وكذلك قوْلُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ معْناهُ : اذهبا أنتُما على رَجائِكُما ذلك مِنْ فِرْعَوْنَ ، وقَدْ لَمَحَ فيها معْنَى التَّمنِّي مَنْ قرأ «فأطَّلعَ بالنَّصْبِ» ...

أما قول الفـراء[1] : ففيه إعمال معنى الحرف وفساده ظاهر لا يخفى .

وأما قول الكسائي[2] :ففيه إضمار (كان) من غير حاجة ، فلا يعرى قوله من فساد.

قولـــه : «وتقول : ليْتَ أنَّ زَيْدًا خارج ....»

وتقديره : ليتَ خروجَ زَيْدٍ حاصِلٌ.

(كمـا أن التقـدير في «ظننت أن زيداً خارج» : ظننت خروجَ زيدٍ حاصـلا)[3] والاقتصار في الفصلين على أحد الجزأين لعدم الإلباس ، وإنما ألحق «ليت» بـ «ظنّ» لتقاربهما في المعنى ، إذ في كليهما ترجُّح أحد الجائزين على الآخر، لأنّ التمني تقـدير أمرٍ يتردد بين الوجود والعدم ، والمتمني يحرص على ترجّح أحد الطرفين وهو الوجود.

قولـــه : «هي لتوقعَ مَرْجُوٍّ أو مخوف ....»

ينبغي أن نتبيَّنَ أن «لعلّ» لتوقع ما هو مخوف أو غير مخوف ، والمراد بالمرجُوِّ غير المخوف . وهذا تفسير ملخص.

ليت فيه النصب والرفع

تقدم من تحقيقه آنفا . انظر ص [illegible] .

[1] انظر رأي الفراء في الجنى الداني ص ٤٩٢ وابن يعيش ٨ : ٨٤ .

[2] انظر رأي الكسائي في شرح ابن يعيش ٨ : ٨٤ .

[3] ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و س

. . . وَهِيَ فِي حَرْفِ عَاصِمٍ .

« فصـــل » وَقَدْ أجَازَ ٱلْأَخْفَشُ لَعَلَّ أنَّ زَيْدَاً قَائِمٌ ، قَاسَهَا عَلَى لَيْتَ، وَقَدْ جَاءَ في ٱلشِّعْـــرِ :

لَعَلَّكَ يَوْمــاً أَنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـةٌ   عَلَيْكَ مِنْ ٱللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وسائر النحويين يفسرونه بالترجي ، والترجي لا يكون إلا في غير المخوف . (لا يقال أترجى الأمر المخوف)[1].

قولـــه : « ترج للعباد . . . . »

وإنما قال هذا ، لئلا يظن ظانٌّ أن الله تعالى يُرجّى ، وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي الترجّي من المتكلم ، غير أنه لما استحال تصور الترجّي من الله سبحانه ، لأنه إنما يكون فيما جهلت عاقبته ، وهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات صُرِف عنه إلى العباد .

قولـــه : « وقد لمح فيها . . . . »

أي : في «لعل» ، إنما كان في لعل في هذه الآية[2] معنى «لَيْتَ» لأن فرعون كان يَدّعي أن البلوغ إلى أسباب السمٰوات مرجوٌّ له ، فذكر بلفظة «لعلّ» ، وكان ذلك محالا فصار «لعل» بمعنى «ليت» ، لأن «لعل» لا يستعمل في المحال . لا يقال «لعل الشبابَ يَعُود» وإنما يستعمل فيه «ليت» ، فلذا جاز إضمار «أنْ» بعد في قوله ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾[3]، لأنّ التمني من أحد المواضع الستة[4].

قولـــه : « في حرف عاصـم . . . . »

الحرف : الجهـة ، لأنه الجهة التي انحرف إليهـا .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و س .

(٢) نص الآية ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ . . . ﴾ سورة غافر آيتي ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) سورة غافر آية ٣٦ .

(٤) هي المواضع التي ينصب فيها المضارع بعد فاء السببية إذا كان مسبوقا بأحد أقسام الطلب

. . . قِيَاسـاً عَلَى عَسَـى .

« فصـل » وفِيهَا لُغَاتٌ : لَعَلَّ ، وعَلَّ ، وعَـنَّ ، وَأَنَّ ، ولأَنَّ ، وَلَعَنَّ ، ولَغَنَّ ، وَغَنَّ . وعن أبي العباس أن أصلها عَلَّ زِيدَتْ عَلَيْهَا لامُ الْابْتِدَاءِ .

قولـه :

٥٤٢م - لَعَلَّكَ . . . .(١)

أَلَمَّ : نَزَل ، من اللاَّئِي : أي من الدواهي اللاتي يدعنك أجدعا .

أي : يتركنك ذليلا ، والأجدع في الأصل : المقطوع الأنف ، إلا أنهم يستعملونه في موضع الذل ، وإنما خص الذل بالأنف ، لأنه موضع التكبر عندهم .

(قـال حسـان :

٢٣١م - . . . . شُمُّ الْأُنُوفِ مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ)(٢)

قولـه : « قياسا على (عَسَى) . . . . »

لأنك تقول «عساك أن تفعل»(٣) ، فتجيء بالكاف ثم بأنْ تَفْعَلَ . فكذا في (لَعَلَّ) .

من أمر ونهي وتمن وترجّ وعرض واستفهام .

انظر شرح قطر الندى ٧١ - ٧٣ (ط السعادة) .

(١) البيت بتمامـه :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّـةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

والبيت لمتمم بن نويرة وقد مر تحقيقه في باب أفعال المقاربة والرجاء والشروع ص ١٥٨٩ والشاهد فيه اقتران خبر لعل بأنْ إجراءً لها مجرى عسى . .

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع . وهو عجز بيت لحسان بن ثابت وصدره :

بِيضُ الْوُجُـوهِ كَرِيمَـةٌ أَحْسَابُهُمْ .

ديوان حسـان ص ٣٦٦ . والبيت ترتيبه الثالث عشر من قصيدة لحسان بن ثابت عدتها ثمانية وعشرون بيتا من الكامل - انظر ص ٧٠٣ .

(٣) في ع : «عسـاك أن تقول كذا» والمثبت من الأصل .

قولــــه : « وفيها لغـات . . . . »[1]

وقعت هذه اللغات بين اللام والنون، وبين الهمزة والعين والغين، لما بين اللام والنون، وبين هذه الثلاث من قرب المخرج.

(واللام عند أبي العباس)[2] لام الابتداء، وهي محذوفة في عَلًّ إذ هي زائدة، وقال غيره «لَعَلًّ» و «عَـلًّ» لغــتان.

وقيل: الـلام فيه زائدة كالكاف في (كَأَنَّ)، إلّا أن الكاف في (كَأَنَّ) زيدت للتشبيه واللام لا معنى لها.

---

(١) ذكر فيها المرادي اثنتي عشرة لغة جاء في الجنى الداني: «وفي (لعل) اثنتا عشرة لغة وهي: لعلًّ، وعلّ، ولعَنَّ، وعَنَّ، ولأنَّ، وأنَّ، وَرَعَلَّ، ورَعَنَّ، ولغَنَّ، وَرَغَنَّ، وغَـنَّ.
وهذه الثلاث بالغين المعجمة، ولعلتْ بتاء التأنيث. واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغـات الثـلاث. فقيل: هي بدل من المهملة. وقيل: ليست بدلا منها. قال صاحب «رصف المباني» وهو أظهر، لقلة وجود الغين بدلا من العين. ولذلك جعل «غَنَّ» بالمعجمة حرفا مفردا بباب. أ هـ.
الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٨٢.

(٢) في الأصل: «واللام عند أبي الحسن» وصوابه من ع لأن المبرد هو صاحب القول بزيادة اللام في عل. انظر شرح المفصل ٨: ٨٧ ويعضد ذلك أيضا أن ما جاء في نسخة س موافق لما جاء في ع.



« ومن أصناف الحروف:حروف العطف »

ٱلْعَطْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : عَطْفُ مُفْرِدٍ على مُفْرَدٍ ، وَعَطْفُ جُمْلَةٍ عَلى جُمْلَةٍ، وَلَهُ عَشْرَةُ أَحْرُفٍ : فالوَاوُ وَالفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى أَرْبَعَتُهَا عَلَى جَمْعِ ٱلْمَعْطُوفِ وَٱلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ في حُكْمٍ ، تَقُولُ : جَائنِي زَيْدٌ و عَمْرٌو ، وَزَيْدٌ يَقُومُ وَيَقْعُدُ، وَبَكْرٌ قَاعِدٌ وَأَخُوهُ قَائمٌ ، وَأَقَامَ بِشْرٌ وَسَافَرَ خَالِدٌ، فَتَجْمَعُ بَينَ ٱلرَّجُلَيْنِ في ٱلْمَجِيءِ، وَبَيْنَ ٱلْفِعْلَينِ في إسْنَادِهِما إلى زَيدٍ، وَبينَ مَضْمونَي ٱلْجُمْلَتَينِ في ٱلْحُصُولِ ، وَكَذٰلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَعَمْرًا، وَذَهَبَ عَبْدُ ٱللَّهِ ثُمَّ أخُوهُ ، وَرَأيْتُ ٱلْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ، ثُمَّ إنَّهَا تَفْتَرِقُ، بَعْدَ ذٰلِكَ .

« فصـــل » فَالْـوَاوُ لِلْجَمْعِ ٱلْمُطْلَقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ٱلْمَبْدُوءُ بِهِ دَاخِلاً في ٱلْحُكْمِ قَبْلَ ٱلآخِرِ ، وَلاَ أَنْ يَجْتَمِعَا في وَقْتٍ وَاحِدٍ ، بَلْ ٱلأمْرَانِ جَائِزَانِ وَجَائِزٌ عَكْسُهُمَا نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ٱلْيَوْمَ وَعَمْرٌو أمْس ، وٱخْتَصَمَ بَكْرٌ وَخَالِدٌ ، وَسِيَّانِ قُعُودُكَ وَقِيَامُكَ . . .

قولـــه : « حروف العطف . . . . »

العطف في اللغة : الثني والرد يقال : (عطف العود) : ثناه ورده إلى الآخر، ومنه : عطف عليه أشفق. ومنه : العِطاف للرداء إذا ألقيته على عِطْفِكَ الأيمن ورددته إلى الأيسر. فالعطف في الكلام أن ترد أحد المفردين إلى الآخر فيما حكمت عليه، أو إحدى الجملتين إلى الأخرى في الحصول.

قولـــه : «وبين مضموني الجملتين . . . . »

أي : لو لم تكن الواو لكان مضمونا الجملتين في الحصول حاصلين بغير جمع واشتراك .

... وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ .
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾ وَٱلْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ .
وَقَالَ سِيبَوَيْهِ : وَلَمْ تَجْعَلْ لِلرَّجُلِ مَنْزِلَةً بِتَقْدِيمِكَ إِيَّاهُ يَكُونُ أَوْلَى بِهَا مِنْ ٱلْحِمَارِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بِهِمَا .

قولـــه : «بل الأمران ....»

أي يجوز أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر ، ويجوز أن لا يجتمعا في وقت واحد. ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني زيد اليوم وعمرو أمس» ، فالمبدوء به وهو «زيد» غير داخل في الحكم أولا ، بل الآخر وهو «عمرو» داخل فيه أولا ، وإذا قلت : «اختصم بكر وخالد» ، لا يمكن أن يقال إنّ الداخل في الحكم أولا هو «بكر» أو «خالد». وكذا في قولك : «سِيَّانِ قعودُكَ وقيامُك». (والفرق أن الواو في اختصم بكر وخالد جاءت مع اقتران الفعلين ، وفي سِيَّانِ قُعُودُكَ وَقِيَامُكَ)[1] جاءت مع استحالة اقترانهما .

قولـــه : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ .... ﴾[2]

أي حطَّ عنا ذنوبنا .

قولـــه : « ولم تجعـــل ..... »

أي ولم تجعل في قولك : «مررت برجل وحمار» للرجل منزلة لأن «الواو» لا تقتضي الترتيب ، والمراد بالمنزلة التقدم لا منزلة الفضيلة ، إذ الأحسن تقديم الأفضل ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ [3] ﴾ الآية ، قدم القلوب ، لأن القلب رئيس الأعضاء ، يؤيده قوله عليه السلام : «إن في الجَسَدِ لَمُضْغَةً ، إِذَا سَلِمَتْ ، سَلِمَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وإِذَا سَقِمَتْ سَقِمَ الْجَسَدُ كُلُّه ، ألا وهي القلب»[4] .

---

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ع .

(٢) سورة البقرة آية ٥٨ ، وسورة الأعراف آية ١٦١ (٣) سورة البقرة آية ٧ .

(٤) انظر الحديث في صحيح مسلم ٨ : ٢٠٣ والبخاري ١ : ٢٠ ولفظه مختلف .

. . . .

فإن قُلت : (لم بدأ بذكر الواو؟) قلت لأنها هي الأُمُّ في ذلك الباب، لإثبات المشاركة، والواو دلالتها على مجرد الاشتراك، وسائر حروف العطف تدل على معنى زائد على الاشتراك، ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب و «أو» تثبت الشك، فلما كانت في تلك الحروف زيادة على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة، والواو مفرد، والمفرد قبل المركب.

والجواب الثاني : أن العطف لما كان عبارة عن الاشتراك، والواو متمحض لإفادة هذا المعنى دون غيره صار أصلا في الباب.

« فصــــل » والْفاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى تَقْتَضِي ٱلتَّرْتِيبَ ، إلَّا أنَّ ٱلْفَاءَ تُوجِبُ وُجُودَ ٱلثَّانِي بَعْدَ ٱلأوَّلِ بِغَيْرِ مُهْلَةٍ ،وَثُمَّ تُوجِبُهُ بِمُهْلَةٍ، وَلِذلِكَ قَالَ سِيبَوَيْهِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثُمَّ ٱمْرَأةٍ ، فَالْمُرُورُ هُنَا مُرُورانِ . . .

قولـــه : بِغَيْرِ مُهْلَةٍ ....»

بدليل صحة قولك : «سقيته فرَوِيَ» ، وبدليل أنها تدخل على الجزاء والجزاء غير متأخر عن الشرط، ومعنى قوله: « بغير مهلة» ، أن لا يتخلل بين الأول والثاني عمل، كما إذا قلت: («دخلتُ البصرةَ فالكوفةَ» ، فالمعنى أنك لم تستعمل بعد دخول البصرة بعمل آخر حتى دخلت الكوفة)[١] ، والأصل في الفاء الإتباع، والعطف مبني عليه، ألا ترى أنها تعرى عن العطف في الجر،ولاتعرى عن الإتباع بحال.

قال ابن درستويه الـواو أمُّ حروف العطف (والفاء وثُمَّ فرعان للواو فالفَاءُ بعد الواو)[٢] وجعلت فاءً لتكون من مخرج الواو، فما بعد الفاء لا يكون في المعنى إلا ثابتا متصلا مع تأخره بالأول غير متراخ عنه، ولا بينهما مهملة.

وأما «ثُمَّ» ففيها ما في الفاء من أنَّ ما بعدها لا يكون إلا بعد الأول في المعنى، غير أن بينهما مدة وتراخيا؛ فلذا صارت على أكثر من حرف، لتكون الميم ككون الفاء؛ لأنها أيضا من مخرج الواو والفاء، وكانت مشدَّدة لأنها فرع الواو والفاء، وزادت الثاء عليها. لأن «ثم» حرف العطف الثالث والثاء تقارب[٣] الفاء، ألا ترى أنه تبدل إحداهما بالأخرى في نحو الجَدَث والجَدَف، والثوم، والفوم وأشباه ذلك.

---

(١) في ف: «دخلت هذه الدار فهذه الدار فالمعنى أنك لم تستعمل بعد دخول الدار الأولى عملا آخر حتى دخلت الدار الثانية» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) في الأصل و ع: «والواو». وثم فرعان للواو فالواو وبعد الواو» وهو تحريف صوابه أنه يحق المعنى به على غير حاله وتصحيح ذلك يوافق نسخة ف.

(٣) في ف: «انحرافه» وهو تحريف وصوابه المثبت من الأصل و ع.

... ونحوُ قوْلِه تعالَى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا ﴾
وقـولِـهِ: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾
مَحْمُولٌ عَلَى أنَّهُ لَمَّا أهْلَكَهَا حكَمَ بأنَّ ٱلْبَأْسَ جاءَهَا ...

قلت: و«حـتى» لما دل على معنى الترتيب مع الدلالة على معنى الغاية والتراخي جعل حرفا يناسب الواو وهو الثاء، ألا ترى إلى إبدالهم الواو بالثاء في «تُراث» ونحـــوه.

ثُمَّ كُرِّر وزيد عليه حرفان وهما «الحاءُ» والألف فصار أربعة أحرف ليدل على أنه بعد الواو بثلاث درجات وأنه الرابع من حروف العطف.

فإن قُلْتَ: «فما تقول في سائر الحروف العاطفة؟».

قلت: هي في التحقيق ليست بحروف عطف، لأنها تخرج ما بعدها من قضية ما قبلها. فإن شئت فتأمل في قولهم: «جاء زيدٌ لا عمرٌو» فـ «لا» أخرج «عَمْرًا» عن المجيء الذي دخل فيه «زيد».

فإن قلت بم ارتفـع عمرو؟ قلت: بمضارعة الفاعل؛ لأنه محدث عنه فكأنّ **قولك** «لا عمرو»: لم يفعل عمرو.

فإن قلت: فلمَ سمَّى النحويون هذه الحروف حروف العطف؟

قلت: على المجاز، لأنهم لما وجدوا الثاني معربا إعراب الأول وكان المعطوف الصحيح أيضـا معربا بإعراب ما قبله سمّوها حروف العطف، وإنما سبيل (هذا كسبيل صفة الاسم)(١)، تعرب بإعرابه وليست بمعطوفة.

وقولك: «جاء زيد لا عمرو» من حيث المعنى: كعطف جملة على جملة على نحو: «جاء زيد، ولم يَجِئ عمرو». وقد حذف من بينهما حرف العطف من أجل

---

(١) في الأصل: «هذا السبيل صفه» وصوابه المثبت من ع.

. . . وَعَلَى دَوَامِ الاهتِدَاءِ وَثَبَاتِهِ ، * وَ (حــتى) ٱلْوَاجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ مَا يُعْطَفُ بِهَا جُزْءًا مِنَ ٱلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِمَّا أَفْضَلُهُ كَقَوْلِكَ : مَاتَ ٱلنَّاسُ حَتَّى ٱلْأَنْبِيَاءُ ، أَوْ دُونَهُ كَقَوْلِكَ : قَدِمَ ٱلْحُجَّاجُ حَتَّى ٱلْمُشَاةُ .

* و (أَوْ) و (إِمَّا) و (أَمْ) ثلاثتهما لتعليق الحكم بأَحَدِ ٱلْمَذْكُورَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ أَو وإِمَّا يقعان في ٱلْخَبَرِ وَٱلْأَمْرِ وَٱلاسْتِفْهَامِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْــرٌو ، وَجَاءَنِي إِمَّــا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو ، وَٱضْرِبْ رَأْسَهُ أَوْ ظَهْرَهُ ، أَلَقِيتَ إِمَّا عَبْدَ ٱللَّهِ وإِمَّا أَخَاهُ . . .

أن فعل الاسم الثاني قد حذف واستُغْنِيَ عنه بحرف النفي، لأنه أدل على المخالفة. ودل حرف النفي على أن الثاني غير جاءٍ كما أنك إذا قلت: «جاء زيد وعمرو» استُغْنِيَ بفعل الاسم الأول عن فعل الثاني، ودلت الواو على أن (عَمْرًا) أيضًا جاءٍ فأُعرب الثاني بعد «لا» بالمضارعة، كما أُعرب بعد الواو بفعله.

قولــه : «حكم بأنَّ البأس ....»(1)

لما كان مجيء البأس عند الناس مجهولاً، جعل كالمعلوم. فلما حصل الهلاك اعتقد الناس أن البأس جاءهم، فلذا صح دخول الفاء في «فجاءها». وإنما خُصَّ هذان الوقتان وقت البيات، ووقت القيلولة، لأنهما وقت الغفلة والدعة(2) فيكون نزول العذاب فيهما أشد وأفظع.

قولــه : «وعلى دوام الاهتداء ....»(3)

أي: ثبت على الهدى.

---

(1) إشارة إلى توجيه الزمخشري للفاء في قوله تعالى ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ آية ٤ من سورة الأعراف.

(2) في الأصل: «والدعة» [illegible] الزمخشري في الكشاف [illegible].

(3) إشارة إلى توجيه الزمخشري ثم للمهلة في قوله تعالى ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ آية ٨٢ من سورة طه.

قولـــه : «الواجب فيها . . . .»

قد سبق شرح هذا فلا نعيده، وانتصاب «أفضله» على أنه بدل من الجزء.

قولـــه : « أوْ وإمَّـــا . . . .»

لـ «أو» ثلاثة أوجـــه[1]:

أحدهـــا : أن تكون للشك، نحو «جاء زيدٌ أو عمرو» أردت أن تخبر بمجيء زيدٍ فاعتـراك شك فجوّزت لذلك أن يكون «عمرو» هو الذي جاءك فأتيت «بأو» وعطفْتَ «عَمْرًا» على «زيد» فصار كلامك مفيدا أنّ واحدا منهما جاء ولذلك لو أتيت بأشياء وقلت «جاء زيد أو عمرو أو خالد».

الثـــاني : التخيير، كقولك « اضرب رأسه أو ظهره» فقد أمرته بضرب أحدهما بغير عينه، ولم تجوِّز أن يضربهما معا، فليس في هذا شك، وإنما هو تخيير، ألا ترى أن الآمر إذا قال: اضرب رأسه أو ظهره لم يكن هناك شيء موجود قد شك في كونه كما يكون في الخبر في قولك « جاء» زيد أو عمرو».

وحكم «إمَّـــا»[2] فيما ذكرنا حكم «أو».

وأما الوجه الثالث : فسيجيء بيانه بعد إن شاء الله تعالى.

قولـــه : « وأمْ لا تقع في الاستفهام إلا متصلـة . . . .»

معنى الاتصال : أنهاتكون معادلة للهمزة وقرينةً لها حتى تكونا جميعا بمنزلة «أي» ومعنى المعـادلـة أن تتصل بها ويجريا مجرى أَيٍّ فيكون قولك: «أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عمرٌو» بمنزلة : أيُّهما عِنْدك؟.

وهنا سرٌّ فَلْنَكْشِفْهُ، وهو أن السؤال على أربع مراتب:

(1) الجنى الداني ٢٢٧ ـ ٢٣٢.

(٢) الجنى الداني ٥٢٨ ـ ٥٣٣.

... وَٱلْمُنْقَطِعَةُ تَقَعُ فِي ٱلْخَبَرِ أَيْضًا تَقُولُ فِي ٱلاسْتِفْهَامِ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، وَفِي ٱلْخَبَرِ إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ . .

الأولى : السؤال بالهمزة وحدها نحو «أعندي شيءٌ مما تحتاجُ [1] إليه؟» فيقال نعم. فتقول: «ماهو؟» فيقال : متاع ، فتقول: أيّ متاعٍ [2] هو؟ فيقال بَزٌّ [3]. فيقول الآخَرُ: أَلاذٌ [4] هُو أمْ رَدَنٌ [5]؟

فهذا بيان المراتب، وأشدها إبهاما السؤال الأول، لأنه ليس فيه ادعاء شيء ، ثم الثاني لما فيه من ادعاء شيء عنده.

ثم الثالث : لأنه لتفصيل ما أجمله كما في السؤال الثاني .

ثم الرابع : لأنه لتفصيل ما أجمله « أيُّ ».

وهذا معنى قولهم الهمزة وأمْ تجريان مجرى أيُّ فتَفَهَّمْ.

أما المنقطعة فمعناها : أن لا تكون متصلة بما قبلها، ويكون ما بعدها كلام مستأنفا. (وأم) هذه هي (المشرحة)[6] ببل وهمزة الاستفهام وهي تقع في الاستفهام والخبر. فالاستفهام نحو قولك: «أزيد عندك أم عمرو» فأنت في هذا غير مستفهم عن أن تعين لك واحدا بعينه، وإنما تكون مستفهما عن واحد بعينه بعد إضرابك عن آخر، فكأنك قلت «أزيد عندك ظانا أنه عند مخاطبك، ليقفك المخاطب على حقيقة الأمر، فتقول: لا أو نعم، ثم بدا لك وصرت تظن أن الذي عنده عمرو وأردت أن تترك الاستفهام عن زيد إلى الاستفهام عن عمرو فقلت : أم عندك عمرو» فكأنك قلت: « بل أعندك عمرو» ولذا ذكرت لكل منهما خبره. وهو أنت

---

(١) في الأصل : «احتاج» والمثبت من ع.

(٢) في ع : «المتاع» والمثبت من الأصل.

(٣) البَزّ : الثياب ، وقيل متاع البيت من الثياب خاصة. اللسان : (بزز).

(٤) اللاذ : ثياب حرير تنسج بالصين ، واحدته لاذة. اللسان (لوذ).

(٥) الرَّدَنُ : الخزُّ الأصفر ، اللسان : (ردن). (٦) هكذا رسمها في جميع النسخ

....

كررت «عندك» ولم تقتصر على ذكره مرة، لأنك لما أَضْرَبْتَ عن استفهام الأول، وجب أن يكون خبر عمرو مذكورا، لأن هذا كلام مستأنف.

أما الخبر فكقوله : «إنها لإبلٌ أمْ شَاءٌ» فقوله « إنها لإبل» إخبار محض، ثم جاء بعده الاستفهام الذي هو «أمْ» كأنَّ قائل هذا القول سبق بصره إلى أشخاص فظن أنها إبل فأخبر عن مقتضى ظنه وقال: «إنها لإبل» أي إن تلك الأشخاص لإبل ثم اعترضه الشك فأضرب[1] عن الإخبار السابق فقال: أَمْ شاء على تقدير: أمْ هي شاء دالا على أنه قد ترك ذلك الخبر وصار محتاجا إلى الاستفهام فَقَدْ أغْنَى[2] «أمْ» غناء «بـل» والهمزة إذا قلت : إنها لإبل بَلْ أهِي شَاءٌ ، لأنَّ «بل» تدل على أنه قد أضرب عن إخباره الذي شرع فيه. والهمزة تدل على أنه قد صار يستفهم صاحبة الذي كان يخبره أولا عن تلك الأشخاص.

(١) في ع : «فأعرض» والمثبت من الأصل.
(٢) في نسخة ع والأصل «أغنا» بألف قائمـة.

«فصــل» وَٱلْفَصْلُ بَيْنَ أَوْ وأمْ في قَوْلِكَ : «أزَيْدٌ عِنْدَكَ أوْ عَمْرٌو ، وَأَزَيْدٌ عِندَك أمْ عَمْرٌو ، أنَّكَ في ٱلاوَّلِ لَا تَعْلَمُ كَوْنَ أحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، فَأنتَ تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَفِي ٱلثَّاني تَعْلَمُ أنَّ أحَدَهُمَا عندَهُ، إلاَّ أنَّكَ لا تَعْلَمُهُ بِعَيْنِه ، فَأَنْتَ تُطَالِبُهُ بالتَّعْيِينِ.

فقولــه : (هي شاءٌ) بعد (بَــلْ) كلام مستأنف غير متصل بقوله «إنها لَإبِــلٌ».

قولــه : «والفصل بين أوْ وأمْ ....»

فقد أبـان الفـرق بين (أو وأم) وقال : إنك لا تعلم في قولك: «أزيد عندك أو عمرو»[1]، كون أحـدهمـا عنده. (وتعلم في قولك « أزيد عندك أم عمرو» كون أحدهما عنده)[2]، إلا أنك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين يعني أن «أوْ» تفيد الشَّـك كمـا كان يفيده في: «جاءني زيدٌ أو عمرو» فإذا أتيت بـ «أوْ» بعد همزة الاستفهام فقلت : «أزيد عندك أو عمرو» دل على أنك تستفهم عن أحدهما، كما دل قولك: «جاءني زيد أو عمرو» على أن المجيء قد صار من أحدهما، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان الواجب على المسؤول أن يقول : «لا» إن لم يكن واحد منهمـا عنده، أو يقول «نعم» إن كان أحدهما عنده، لأنك إنما سألت عن كون أحدهما فقط. فهو بمنزلة أن تقول « أجاءني واحدٌ من القوم» في أنك تستفهمه عن مجيء واحد منهم، فليس الجواب إلا أن تقول «لا» أو «نعم».

وأما «أم» فللسؤال عن المعين، لأن قولك «أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟» جار مجرى قولك « أيُّهُمَا عندك؟» ، وأيهما : تفيد السؤال عن عين الذي هو عنده، وهذه هي (أمْ) المتصلة بعينها. والواجب على المسؤول في هذا أن يقول: «زيدٌ أو عمروٌ»[3] ولا يقول : «لا أو نعم» لأن « لا أو نعم» جواب من لم يعرف كون أحدِهما على الإطلاق عنده.

---

(١) في ع و ف : «أزيد عندك أم عمرو» والمثبت من الأصل لأنه الموافق للمعنى والمتن.
(٢) ما بين القوسين سقط من ع والمثبت من الأصل.
(٣) في ف : «أزيد أم عمرو» والمثبت من الأصل و ع.

« فصــــل » وَيُقَالُ في (أَوْ) و (إمَّا) في ٱلْخَبَرِ إنَّهُمَا لِلشَّكِّ وَفي ٱلْأَمْرِ إنَّهُمَا لِلتَّخْيير وَٱلإباحَةِ ، فَالتَّخْييرُ كَقَوْلِكَ : ٱضْرِبْ زَيْدًا أو عَمْراً وَخُذْ إمَّا هَذا وإمَّا ذَالِكَ، وٱلإبَاحَةُ كَقَوْلِكَ : جَالِسْ ٱلْحَسَنَ أَوْ ٱبْنَ سِـيرِينَ ، وَتَعَلَّمْ إمَّا ٱلْفِقْهَ وإمَّا ٱلنَّحْوَ.

ومن سألك (بأيّهما) فهو يطلب التعيين (فأوْ) إذن استثبات فقط، و «أم» إثبات واستثبات.

قولـه : « ويقال في (أوْ و (إمَّا) . . . . »
قـــد سبق تقرير الوجهين في أو وإما.

والوجه الثالث : أن تختار للإباحة لكن في الأمر نحو: (جَالِسْ ٱلْحَسَنَ أو ٱبْنَ سيرينَ) ، و(تعلم إما الفقه وإما النحو).

وهذا يشبه التخيير من وجه، وهو أنه إذا جالس أحدهما كان مطيعا، وكذا إذا تعلم أحدهما. ومفارق له من وجه آخر وهو أنه إن جالسهما معها أو تعلمهما معا كان جائزا.

وإذا قلت : (اضرب زيداً أو عَمْراً) ، و (خُــذْ إما هذا أو ذاك) فضربهما جميعا أو أخذهما جميعا لم يَجُزْ، وإنما قال: «ويقال» تنبيها على أنّ ذلك ليس بلازم، إذ من الجائز أن لا يكون المتقدم في الخبر مشكوكا فيه بأن يكون المتكلم مُبْهَماً على السامع فأما في الأمر فوضعهما لإثبات الحكم لأحد الأمرين، إلا أنه حصلت قرينة يفهم معها أن الأمر غيرُ حاجز عن الآخر وهما لأحد الأمرين في الخبر والأمر. أما في الخبر : فظاهر، وأما في الأمر: فإنك إذا قلت: (تَعَلّم الفقه أو النحو) ، فتعلم المأمور أحدهما فإنه مُمتثل لا محالة وقوع تعلم الآخر غير محظور؛ لقرينة دالة على كونه غير محظور، وهو أمر خارج لا تعلق له بحرف العطف.

« فصـــــل » وَبَيْنَ أَوْ وإمَّا مِنَ ٱلْفَصْل أَنَّك مَع أَوْ يَمْضِي أَوَّلُ كَلامك عَلَى ٱليَقِين ثُمَّ يَعْتَـرِضُهُ ٱلشَّكُّ ، وَمَعَ إمَّا كَلَامُك مِنْ أَوَّلِهِ مَبْنِيٌّ عَلى الشَّـكِّ. وَلَمْ يَعُـدَّ ٱلشَّيْـخُ أَبُـو عَلِيٍّ ٱلفَارِسِيُّ إمَّا في حُرُوفِ ٱلْعَطْفِ لِدُخُـول ٱلعَـاطِفِ عَلَيهـا وَوُقُـوعِهَـا قَبْلَ ٱلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. * و (لَا) و (بَـلْ) و (لَكِـــنْ) * أَخَوَاتٌ فِي أَنَّ ٱلْمَعْطُوفَ بِهَا مُخَالِفٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْـهِ ، فَـ (لَا) تَنْفِي مَا وَجَبَ لِلْأَوَّلِ كَقَوْلِك : جَاءَنِي زيدٌ لَا عَمْرٌو و (بَلْ) للإِضْرَابِ عَنْ ٱلْأَوَّلِ مَنْفِيًّا أَوْ موجبًا كَقَوْلِكَ :

قولـــــه : «لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف . . . . . »[1]

أي في «إما» جهتان آبيتان في كونها عاطفة:

إحـداهمـا أنـك تقـول: «جـاءني إما زيد وإما عمرو» ، فتدخل الواو عليها في «وإما»[2]. فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف (عطف آخر عليها)[3]. ألا تراك لا تقـول: «جاءني زيد وأوْ عمرو» فلو كانت بمنزلة (أوْ) لجرت مجراها في امتناع دخول الواو عليها.

والجهة الثانية : أنك تقول: «خذ إما هذا وإما ذاك» فتذكرها قبل معمول الفعل وما يكون معمولا للفعل لا يعطف عليه، بدليل أنك لا تقول «ضربت وزيداً» ، إنَّ العطف إنما يحتاج إليه فيما يفضل عن الفعل نحو «ضربت زيداً وعَمْرًا» ، لأن «ضربت» إذا أخذ مفعوله في «ضربت زيدا» كان ممتنعا من أن يعمل في «عمرو» فتأتي بحرف العطف لتدخله في عمله فتقول: ضربتُ زيداً وعَمْراً، فإذا كان كذلك

---

(١) إشارة إلى قول المصنف في المتن (ولم يعد الشيخ أبوعلي الفارسي إما في حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه).
انظر قول أبي على الفارسي في الجنى الداني ٥٢٩.

(٢) في الأصل : «إمـا» والمثبت من ع. (٣) في الأصل : «عطف عليها» والمثبت من ع.

... جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْـرو ، وَمَا جَاءَنِي بَكْرٌ بلْ خَالِدٌ ، وَلٰكِنْ إذَا عُطِفَ بِها مُفْرَدٌ عَلَى مِثْلِهِ كانَتْ للاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ ٱلنَّفْيِ خاصَّةً كَقَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا . .

استحال أن يعطف معمول الفعل على الفعل فلو كان «إما» حرف عطف لامتنع وقوعها بين الفعل ومعموله.

قولـــه : « كقولك جاءني زيد لا عمرو ....»

فلو قلت: «ما جاءني زيد لا عمرو» لم يجز.

قولـــه : «وبل للإضراب عن الأول ....»

الإضراب : الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه.

قـــال:

٥٩٥ ـ أَصْبَحْتُ عَنْ طَلَبِ ٱلْمَعِيشَةِ مُضْرِبًا   لَمَّا وَثِقْتُ بأنَّ مَالَكَ مَــالِي[1]

وإذا عرفت هذا ، فاعرف أن «بل» للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، فإنك إذا قلت : « جاءني زيدٌ بَلْ عمرو» وكنت قاصدا الإخبار بمجيء (زيد) ثم تبين لك أنك غلطت في ذلك، فصرت تضرب عنه وتعرض عن ذكره إلى «عمرو» وقلت: «بل عمرو» فـ «بـل» نقيض «لا» ، لأن «لا» تنفي عن الثاني ما وجب للأول و «بـل» تثبت للثاني ما وجب للأول ، فالمجيء في قولك: «جاءني زيد لا عمرو» منفي عن «عمرو» مُثْبَتٌ لزيد. وفي قولك: «ما جاءني زيد بل عمرو» منفي عن زيد مثبت لعمرو.

قولـــه : « وما جاءني بكرٌ بل خالــدٌ ......»

هذا على وجهين:

أحدهما : أن يكون التقدير: (ما جاءني بكر بل ما جاءني خالد) فكأنك قصدت

(١) البيت من الكامل وقد ذكره صاحب اللسان من غير عزو في باب «ضرب» وقد أتى به الجَنْديُّ شاهدا على استعمال الإضراب بمعنى الإعراض وهو معنى مستفاد من (بل).

... وأمَّـا فِي عَطْفِ ٱلْجُمْلَتَيْنِ فَنَـظِيرَةُ بَلْ في مَجِيئِهَا بَعْدَ ٱلنَّفْي وَٱلإِيجَابِ ، تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِيءْ ، وَمَا جَاءَنِي زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو قَدْ جَـاءَ .

أن تثبت نفي المجيء لبكر ثم استدركت فأثبته لخالد .

والـوجـه الثـاني : أن المعنى : ما جاءني بكـر بل جاءني خالد، فيكون نفي المجيء ثابتا لبكر ويكون إثباته لخالد، ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا .

قولـــه : « ولكنْ .... »

اعلم أن لكنْ يستدرك بها ما يقدّر في الجملة التي قبلها من التوهم نحو قولك : «ما جاءني زيدٌ لكن عمـرو جاءني» . فلمتوهم أن يتوهم أن «عَمْرًا» لم يَجِيءْ أيضاً فأماطت كلمة «لكنْ» هذا التوهم .

فإذا قلت : «قَدْ جاز الجمع بين الواو ولكنْ والجمع بين حرفي العطف ممتنع» . قلت : إذا جاءت الواو خرجت عن العطف وخلصت لإفادة الاستدراك وشبيهتها فيما ذكرنا «حتى» فأنت إذا قلت : «غلبتُ النّاسَ حتى زيداً وحتى عَمْرًا» ، فحتى الأولى للعطف ، والثانية لإفادة معنى الغاية .

واعلم أن «لكنْ» أَخصُّ مِنْ «بـلْ» في الاستدراك لأنك تستدرك بـ «بلْ» بعد الإيجاب والنفي كما ذكرنا، ولا تستدرك بـ «لكنْ» إلا بعد النفي . (ولا تقول)[1] : «رأيتُ زيداً لكن عَمْرًا» وإنما تقول « مارأيت زيداً لكنْ عَمْراً» .

هذا في عطف المفرد على المفرد، أما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة «بلْ» في مجيئها بعد النفي والإيجاب كمثاليه[2] .

(١) مابين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ف .

(٢) المثالان هما : «جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء» .

. . . .

فقولك : « عمرو لم يَجِىءْ» جملة منفية وما قبل «لكن» وهو قولك : «جاءني زيد» جملة موجبة ، فقد حصل الاختلاف، و «عمرو» في قولك: « لكن عمرو لم يَجِىءْ» : مرفوع بالابتداء، و«لم يَجِىءْ» : خبره . و (عمرو قد جاء) في قولك: «لكنْ عمرٌو قد جاء» جملة مثبتة، وما قبل «لكنْ» وهو «مَاجَاءَنِـي زيد» جملة منفية ، (وإنما لم يستدرك بـ «لكن» في عطف المفرد إلا بعد النفي ، لأن وضعها للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها ، ولا يكون المفرد نفيا لاختصاص النفي بالجمل ، فإذا وجب أن يكون إثباتاً لزم أن يكون ما قبلها نفيا لتحصل المغايرة)[1]. (بخلاف الاستدراك بها في عطف الجملة، لأنه إذا حصل النفي بعدها، كان ماقبلها ثابتا فتحصل المغايرة)[2] .

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ف .

(٢) ما بين القوسين من ف فقط .



« ومن أصناف الحرف:حروف النفي »

وَهِيَ مَا وَلَا وَلَمْ وَلَمَّا وَلَنْ وإِنْ ، فَمَا لِنَفْيِ ٱلْحَالِ فِي قَوْلِكَ : مَا يَفْعَلُ . وَمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَوْ مُنْطَلِقًا عَلَى ٱللُّغَتَيْنِ ، وَلِنَفْيِ ٱلْمَاضِي ٱلْمُقَرَّبِ مِنْ ٱلْحَالِ فِي قَوْلِكَ مَا فَعَلَ .

قَالَ سِيبَوَيْهِ أَمَّا (ما) فَهِيَ نَفْيٌ لِقَوْلِ ٱلْقَائِلِ هُوَ يَفْعَلُ إِذَا كَانَ فِي فِعْلِ ٱلْحَالِ . . .

قولــه : « وهي ما ولا . . . . »

بدأ بحرف « مـا » ، لأنها لنفي الحال، لأن المفهوم من قولك : « ما زيد ذاهبا » نفي الذهاب في الزمن الذي أخبرت به فيه، ولا يقال إنه من قبيل الإخبار مثل : «زيدٌ ذاهبٌ» ، لأنه لو كان كذلك لكانت (ما) لمجرد النفي ، وللزم صحة قولك : «إنْ تَزُرْني ما أضربك» و «أزيد إنْ ما يذهب»، فلما امتنع هذان قام دليل على أن في كلمة «ما» سببا يمنع[1]، وما ذلك إلا ما ذكرنا من أنّها لنفي الحال فلا يناسب أن تجامع ما هو للاستقبال وهو حرف الشرط، وأنْ الناصبة، فعلم أنها لمعنى الحال، وفعل الحال موصوف بالوجود في الحال دون الماضي والمستقبل، لأنّ الماضي مقتض والمستقبل معدوم، ولا شك أن الموجود أولى بالذكر من المقتضي والمعدوم.

وقول سيبويه[2] ، لأنَّ (نفيه ما فعل) أورده مقررا لمعنى الحال، لأنه جعلها في النفي جوابا (لقد) في الإثبات، ولا ريب أنَّ «قَدْ» للتقريب من الحال، فكذا جوابها ولا بُعْد في استعمالها للماضي . والمستقبل عند قيام القرائن.

---

(١) في الأصل و ف : «شيئا يمنع» والمثبت من س و ع .

(٢) الكتاب ٣ : ١١٧ .

. . . وإذا قَالَ لَقَدْ فعَلَ فإنَّ نَفْيَهُ ما فعَل ، فكَأَنَّهُ قِيلَ وَٱللَّهِ مَا فعَلَ .

« فصـــل » و (لا) لنفي المستقبل في قولك لا يَفْعَلُ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ وأما (لا) فتكونُ نَفْياً لِقولِ ٱلْقائلِ هُوَ يفْعَلُ ولَمْ يَقعِ ٱلْفِعْلُ ، وَقَدْ نُفِيَ بِهَا ٱلمَاضي في قَوْلِهِ تَعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ .

وقَوْلِهِ : « فأيُّ أمرٍ سَيِّىءٍ فَعَلَهْ »

وَتَنْفِي بِها نَفْياً عَامًّا في قَوْلِكَ : لا رَجُلَ في ٱلدَّارِ، وَغَيْرَ عَامٍّ في قَوْلِكَ : لا رَجُلَ في ٱلدَّارِ وَلا ٱمرَأَةٌ ، وَلا زَيدٌ في ٱلدَّارِ ولا عمْرٌو، وَلِنَفْيِ ٱلأمر في قَولِك لا تَفْعَلْ. وَيُسَمَّى ٱلنَّهْيُ وَٱلدُّعاءُ في قَوْلِكَ : لا رَعَاكَ ٱللَّهُ .

قال تعالى حكاية عن الكفار :

﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[1] .

أي في الدنيا وهذا للماضي والمتحقق .

وقال حكاية عنهم ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾[2] .

قولـــه : « فإنَّ نَفْيَهُ مَا فَعَلَ . . . . »

إنَّما كان نفيُه بـ (ما فعل) ، لأن في «لقد فعل» معنى فعل القسم بدليل لام جواب القسم في «لقد» وفي «ما فعل» أيضا معنى القسم ، فيكون في نفيه بـ «ما فعل» إثبات للمطابقة بين السؤال والجواب .

قولـــه : « وقد نُفِـيَ بها الماضي . . . . . »

عند بعضهم أن الماضي ينفى بشرط التكرير كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾[4]

(١) سورة المائدة آية ١٩ .
(٢) سورة الأنعام آية ٢٩ .
(٣) سورة القيامة آية ٣١ .
(٤) سورة البلد آية ١١ .

في تقدير التكرير إذ الاقتحام مفسر بالفك والإطعام فكأنه قال : قيل فلا فكَّ رقبةً ولا أطعَمَ مسكينًا . والاقتحام : الدخول والمجاوزة بشدة ومشقة، والقحمة : الشدة. جعل الصالحة عقبة، وعملها اقتحاما لها لما في ذلك من معاناة المشقة ومجاهدة النفس الأمارة بالسوء. وليس التكرير بملتزم عند آخرين.

قولـــه : «نفيا عامـا . . . .»

معنى قولك : « لا رجل في الدار» ، أنّ الجنس معدوم في الدار. ومعنى قولك: «لا رجل في الدار ولا امرأة» نفي الجزء فإن قلت: فما الفرق بين قولك[1] : (لا تفعل) في نفي المستقبل وبين لا (تفعل) في النهي. قلت : هي في النفي على طريق لا يقتضي الإيجاب، لأنه خبر، وفي النهي على طريق الزجر، عما يُكْرَهُ من الفعل ، لأنه نقيض الأمر. والمراد من الأمر في قوله «ولنفي الأمر» ضد النهي لا واحد الأمور.

فإنَّ قولك: «لا رجل في الدار» ونحوه نفي الأمر، فلا يقع فيه تخصيص للنهي، ولكنه أراد أن لا يخرج «لا» عن معنى النفي فقال: «ولنفي الأمر» ومراده النهي، فكان يحتاج إلى أن يبين أنها لطلب ترك، ولعله استغنى عنه بقوله: «ويسمى النهي».

وقولـــه : «والدعاء» إما عطف على الأمر كأنه قال : ولنفي الدعاء لأن غرض المصنف جعـل «لا» للنفي في كل موضع فإذا جعلت الناهية للنفي فَجَعْلُ «لا» لذلـك هٰهنـا أقـرب. أو معـطوف على قوله: «ولنفي» كان معناه: وللدعاء وهذا مستقيم، غير أن الظاهر ما سبق.

(١) في ع و س : «قولهم» والمثبت من الاصل.

«فصل» وَ (لَمْ) وَ (لَمَّا) لِقَلْب مَعْنَى ٱلْمُضَارِع إلى ٱلْمَاضِي وَنَفْيِه، إلا أنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقاً وَهُوَ أنَّ لَمْ يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلَ، وَلَمَّا يَفْعَلْ نَفْيُ قَدْ فَعَلَ، وَهِي (لَمْ) ضُمَّتْ إلَيْهَا مَا فَٱزْدَادَتْ في مَعْنَاهَا أَنْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى ٱلتَّوقُّعِ وَٱلانتِظارِ، وٱسْتَطَالَ زَمَانُ فِعْلِهَا، ألا تَرى أنَّكَ تَقُولُ نَدِمَ وَلَمْ يَنْفَعْهُ ٱلنَّدَمُ، أيْ عُقَيْبَ نَدَمِهِ. وإذَا قُلْتَهُ بـ «لَمَّا» كَانَ عَلَى مَعْنَى أنْ لَمْ يَنْفَعْهُ إلى وَقْتِهِ،وَيُسْكَتُ عَلَيْهَا دُونَ أُختِهَا في قَوْلِكَ خَرَجْتُ وَلَمَّا، أيْ وَلَمَّا تَخْرُجْ، كَمَا تَسْكُتُ عَلَى قَدْ في «وكَأَنْ قَدِ».

وقولــه: «وهو أَنَّ لَمْ يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلَ ....»

إشارة إلى كون «لم» أصلا لِلَمَّا، لأنَّ «لم» ينفي الماضي المطلق و «لَمَّا» ينفي المقيد بزمان الحال. فإنَّ (قدْ) يقرب الماضي من الحال.

قولــه: «فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع ....»

أُومِيءَ بذلك إلى أن زيادة في اللفظ تستدعي زيادة في المعنى، إذ اللفظ موزع على المعنى، وإنما تضمَّنت معنى التوقُّع، لأنها جعلت نقيضة «قد» وفي «قد» معني التوقّع فوجب أن يكون فيها ذلك أيضا،وذلك لأنك تقول «قد ركب الأمير» لقـوم ينتظرون ركوبه ويتوقعون. فكذلك «لَمَّا يركب» ومعنى التوقع: طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب.

ولذا قيل: «الانتظار موت أحمر أو موت أحمز»[1].

وقولك: «لما يركب «معناه: ما وجد بعد وقوع ما كنت تتوقعه من ركوبه أي في الحــال.

قولــه: «إلى وقته ....»

الهاء في «وقته» راجع إلى فاعل ندم أيْ إلى وقته الذي هو فيه.

---

(١) لم أعثـر عليه في الميداني ولا في المستقصى للزمخشـري ولا في جمهـرة الأمثـال للعسكري. وإنما وجدت في الميداني ٢: ٣٠٣ الموت الأحمر. ومعنى موت أحمر:

« فصــــل » وَلَنْ لتَأكيدِ مَا تُعْطيهِ لَا مِنْ نَفْي ٱلْمُسْتَقْبَلِ ، تَقُولُ: لَا أبْرَحُ ٱلْيَوْمَ مَكَانِي ، فإذا وَكَّدْتَ وَشَدَّدْتَ قُلْتَ : لَنْ أبْرَحَ اليومَ مكَاني ، قالَ ٱللَّهُ تعالَى : ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ ، وَقَال تَعالَى : ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ . . . . . .

. . . وَقَالَ ٱلْخليلُ : أَصْلُهَا لَا أَنْ فَخُفِّفَتْ بِٱلْحَذْفِ ، وَقَالَ ٱلْفَرَّاءُ: نُونُها مُبْدَلَةٌ مِنْ ألِفِ « لا » وَهِيَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ حَرْفٌ بِرأسِهِ وهُوَ ٱلصَّحِيحُ .

قولــــه : «ويسكت عليهـــا . . . . »

أصل السكوت في «قد» لأنه جرى مجرى الثابت ثم انتقل الحكم منه إلى نقيضه وهو «لَمَّا» لأن «قَدْ» لتقريب الشيء وإثباته ، و «لَمَّا» لتقريبه ونفيه .

قولــــه : ولــن . . . . »

لـن كـ «لا» في النفي ، إلا أنّ في «لنْ» معنى التـأكيد، والمـراد بالتـأكيد : هو التصميم، وإبرام العزيمة على ما أخبر به من سلب أو إيجاب عما هو بصدده، وليس كما زعم بعضهم أنها للتأبيد. إذ التأبيد مناف للتحديد، وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى : ﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾[1] .

و (حـــتى) لانتهاء الغايـة .

قولـــه : «وقال الخليل . . . . »[2]

ذهب الخليل إلى أنَّ أصـل «لـن» لا أنْ حذفت الهمـزة تخفيفا وسقطت الألف لالتقاء الساكنين هي والنون .

شديد . قال الجوهري في الصحاح : وموت أحمر يوصف بالشدّة ، وأحمز أيضا : شديد - انظر الصحاح (حمر ، حمز) .

(١) سورة يوسف آية ٨٠ .

(٢) سيبويه ٣ : ٥ .

« فصـــل » و (إنْ) بِمَنْزلةِ (مـا) في نفي ٱلْحَـالِ ، وَتَدْخُلُ عَلَى ٱلْجُمْلَتَيْنِ ٱلفِعْلِيَّةِ وٱلاسْمِيَّةِ كَقوْلِكَ : إنْ يَقُومُ زَيْدٌ ، وإنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، قَال ٱللَّهُ تَعالى : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ وَقَالَ تَعالَى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ وقَالَ عزَ وجلَّ : ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ ولا يجُوزُ إعمالُها عَمَلَ « لَيْسَ » عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ، وأجَازَهُ ٱلْمُبَرِّدُ.

وذهب الفـرّاء[1] إلى أن نونها مبدلة عن ألف «لا» كما أُبدلت الألف عن النون في الوقف نحو قوله:

٥١٦م- . . . . وَلَا تَعْبُدِ ٱلشيطَانَ وٱللَّهَ فَاعْبُدَا[2]

والأصل : فَٱعْبُدَنْ ، بنون ساكنة للتأكيد.

وذهب سيبويه[3] إلى أن «لن» حرف على انفرادها، ووجه قوله أن الأصل في الحروف أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها، لأنها بعيدة عن التصرف. والتمسك بالأصل أولى وأحق.

أما مذهب الخليل : فقد قيل إنه لا يخلو من ضعف لوجهين:
أحدهما : أنهم يقولون: (أما زيدا فلن أضرب)، فيقدمون منصوب الفعل الواقع بعد «لن» عليه، ولو كان الأصل فيه أن لامتنع بدليل امتناع قولهم : «زيدا أن تضرب خير لك» على تقدير: (أنْ تضربَ زيداً خيرٌ لك).

---

(١) انظر رأي الفراء في الجنى الداني ص ٢٧٢ ومغني اللبيب ٢٨٤
(٢) صدره : وَذَا النُّصُبَ ٱلْمَنْصُوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ
ديوان الأعشى ص ١٧٣ والبيت من الطويل وروايته في الديوان:
وَلَا تَعْبُدِ ٱلْأَوْثَانَ . وقد مر تفصيله انظر ص ٤١٤.
(٣) سيبويه ٣ : ٥.

والوجه الثاني : أن قولك: «لن يخرج زيد» : كلام تام، فإذا قلت: «أن يخرج زيد» لا يكون كلاما، ما لم تَجِيءْ بجزء آخر نحو: أن يخرجَ زيدٌ أَحَبُّ إلي .

وهذان الوجهان يؤذنان أن الضعف يُسْتَشَفُّ من ورائه ويلقي على كتفيه حاشية ردائه .

إلا أن الجواب عنهما : أن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ألا ترى أن «لـو» معنـاه امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: «لو جئتني أعطيتك» ، يريد أن الإعطاء امتنع لا متناع المجيء، ولا يقع بعده الاسم، لا تقول: «لو زيد خارج أعطيتك» .

فإذا ركب مع «لا» صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره نحو: «لولا عَلِيٌّ لهلك عمـرُ» ، أي امتنع هلاك عمر لوجود عليّ، ووقع بعده الاسم المبتدأ، فعلم أن بالتركيب يتغير المعنى والحكم، فكذا يجوز أن يكون أصل «لَـنْ» لا أن ثم الحكم والمعني تغيرا بتركيب «لا» مع «أن» . وكيفما دارت القصة فمذهب سيبويه أوضح وأجرى على السَّنَنَ ٱلْمُنْقَادِ[1] .

قولـــه : «ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه[2] وأجازه المبرد[3] . . . . . »
ووجـه قول المبرد أن «إنْ» النافية بمنزلة «مـا» في كونها لنفي الحال، فيجوز أن تعمل عمل «مـا» .

وجـــه قول سيبويه أنها داخلة على قبيلي الاسم والفعل ، والأصل في العوامل أن تختص بأحدهما، و(ما) عند من يعملها على خلاف قياس فلا يقاس عليها غيرها .

(١) في ع : المعتاد والمثبت من الأصل . ومعناه الطريق الواضح .
(٢) الكتاب ٣ : ١٥٢ - ١٥٣ .
(٣) المقتضب ٢ : ٣٦٢ .

« ومن أصناف الحرف:حروف التنبيه »

وَهِي : هَا ، وَألَا ، وَأَمَا ، تقول : ها إنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَهَا افْعَلْ كَذَا ، وألَا إنَّ عَمْراً بِٱلْبَابِ ، وَأمَا إنَّكَ خَارِجٌ وَألَا تَفْعَلُ كَذَا، وَأمَا وَٱللَّهِ لَأفْعَلَنَّ . قالَ ٱلنَّابِغَةُ :

هَا إنَّ تَا عِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإنَّ صَاحِبَهَا قَـدْ تَاهَ فِي ٱلْبَلَـدِ

وَقَالَ :

وَنَحْنُ ٱقْتَسَمْنَا ٱلْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هٰذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

قولـــه : « وهي : هَـا ، وألا ، وأمَـا .... »

معنى ها : تنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة لتصير عنده بمنزلة الأسمـاء المظهرة كزيد، فيكون السامع أفهم، ولذا ما دخلت إلا على الأسماء المبهمـة والمضمـرة المنفصلة في الأكثـر، فـالمبهمـة: هذا وهـذان ونحـوهما. والمضمرة: هَا أنا ذا ، وها نَحْنُ أولاءِ، وما أشبههما.

قال ابن درستويه في «هـا» إنما هي الهاء وحدها مَفْتوحةً، فأرادوا تبيينها، لأنَّ الهاء خفية، والفتحة خفية، فَمَدّوا الفتحة فتولد منها الألف وصارت كلمة يمكن أن يُبْتَدأ بها ويوقف عليها.

فأما «ألَا» فمعناها التنبيه والتحقيق، ويقع بعدها جملة مستأنفة لأنها لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب عليه بها.

وأمـا «أمَا» فبمعنى الَا. وقيل : أصل الَا «لا» دخلت عليها همزة الاستفهام. وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أخرجته إلى معنى التحقيق كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[1].

---

(١) سورة الأعراف آية ١٧٢

وقـــال :

« ألَا يَا أصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ »

وقـال :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

« فصــــل » وَأَكْثَرُ مَا تَدْخُـلُ هَا عَلَى أَسْمَـاءِ ٱلإِشَـارةِ وٱلضَّمَائِرِ كَقَوْلِكَ : هَذَا ، وَهَذِه ، وَهَا أَنَا ذَا ، وهَا هُوَ ذَا ، وهَا أَنْتَ ذَا ، وَهَا هِيَ ذِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ .

ولكونها في مركز التحقيق ، لا تقع بعدها الجملة إلّا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم

قولـــــه :

٥٩٦ ـ هَـا إنَّ تَـا ....[1]

تا : إشـارة إلى القصيدة. والعِذْرة : اسم من الاعتذار، كما أنّ الرِّفعة اسم من الارتفاع، ويروى نفعت مكان قبلت. وتاه الرجل : تحيَّر.

كان النابغة هجا النعمان فاعتذر إليه بهذه القصيدة.

(١) البيت بتمامه كما جاء في ديوان النابغة ص ٢٨ والجنى الداني ص ٣٤٧ :

ها إنَّ ذي عِذْرةٌ إلا تكُنْ نَفَعَتْ ... فإنَّ صَاحِبَهَا مُشَـارِكُ النَّـكَدِ

وترتيبه الأخير من قصيدة النابغة عدتها تسعة وأربعون بيتا من البسيط، قالها في مدح النعمان ابن المنذر والاعتذار إليه.

وقوله : «ها إنّ ذي عِذْرةٌ» ، أي هذه معذرة إليك وتبرؤ مما وُشِيتُ به عِندكَ. والشاهد فيه إدخال ها التي للتنبيه على إنَّ وروايته في الخزانة ٥ : ٤٥٩ :

ها إنَّ تَا عِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ ... فإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

قال البغدادي : «على أن الفصل بين (ها) وبين (تا) بغير إنّ وأخواتها قليل، سواء كان الفاصلُ قسماً كما تقدم أو غيره كما هنا فإن الفاصل هنا إن. انتهى.

....

٥٩٧ـ أَلَا يَا اصْبِحَانِي ...."[1]

التقدير : ياخَلِيلَيَّ اصْبِحاني ، فحذف المنادى. وَسِنْجال: موضع .

تمامه .... وَقَبْل مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ

أيْ : يا خليلي أسقياني الخمر صَبُوحاً.

قولــــه: «وأكثر ما تدخل ها ....»

كثر دخول «ها» على هذين القبيلين لتوغلهما في الإبهام ومساس الحاجة لذلك إلى تنبيه المخاطب على ما أشير إليه وعلى عثوره على ما كني عنه. فإذا قلت: «هذا» فكأنك قلت تَنَبَّهْ على ما أشير إليه من الأشياء التي بحضرتك، وإذا قلت : «ها هو ذا» فكأنك قلت : تَنَبَّهْ لما قرع سمعك ذكره وتصريحه، وكني عنه.

ثم إن دخولها قد كثر في أسماء الإشارة نحو «هذا» ولم يكثر دخولها في الضمائر نحو: (هاأنت)، ، كثرة ذلك لأن (ذا) مبهم يصلح لكل حاضر، فقرن كلمة التنبيه به لتحريك النفس على طلبه بعينه، وليس كذلك(أنت) ، لأنه لا يصلح لكل حاضر.

---

(١) البيت تمامــه كما جاء في ديوان الشماخ ص ٤٥٦

الآ يا اصْحاني قبل غارة سنجـال وقبل منايا باكرات وآجـال

وهذا البيت الثالث ضمن مقطوعة شعرية للشماخ عدتها اثنا عشر بيتا من الطويل والشاهد فيه ورود [illegible]

« فصـــل » وَيَحْذِفُونَ ٱلألِفَ مِنْ أمَا فَيَقُولُون أَمَ وَٱللهِ، وفي كَلَامِ هِجْرِسِ ٱبْنِ كُلَيْبٍ «أَمَ وَسَيْفِي وزِرَّيْهِ ورُمْحِي ونَصْلَيْهِ ، وفَرَسِي وأُذُنَيْهِ لَا يَدَعُ ٱلرَّجُلُ قَاتِلَ أبيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْه . »

قولـــه : « فيقولون أَمَ والله . . . . »

يحذفون ألفها للتخفيف والاعتماد على القَسم بعدها، لأن القسم يعرفها، لأنَّ أمَا مِنْ مُقَدِّمات القسم . ألا ترى إلى قوله .

٥٩٨ ـ أمَا وَٱلَّذي لَا يَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُحْيِي ٱلْعِظَامَ البيضَ وَهِيَ رَمِيمُ[1]

وقولـــه :[2]

٥٩٩ ـ أمَا وٱلَّذِي أبْكَى وأضْحَكَ وَٱلَّذِي أمَاتَ وَأحْيَا وَٱلَّذِي ـ أمْرُهُ ٱلأَمْرُ

قولـــه : « وفي كلام هِجْـرِسٍ . . . . »

الهِجْرِسُ : ولد الثعلب في الأصل . وزرُّ السيف:حدُّه .

---

(١) البيت في المغنى ص ٦٨ من غير نسبة وقد نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٢٠٧ لحاتم الطائي، وكذلك فعل الأمير في حاشيته على المغني ص ٦٤ وقد وجدته في ديوانه ص ٨٦. والشاهد فيه قوله: «أمَا» حيث استعملت من مقدمات اليمين. والبيت من الطويل.

(٢) هو أبوصخر الهذلي : شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧ والبيت ترتيبه التاسع من قصيدة لأبي صخر عدتها واحد وثلاثون بيتا من الطويل ومطلعها:

لِلَيْلَى بِذَاتِ البَيْنِ دَارٌ عَرفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا عُفْرُ

والشاهد فيه إدخاله أما على حرف القسم كأنه ينبه المخاطب على استماع قسمه، وتحقيق المقسم عليه. قال ابن يعيش: وقد تكون أما بمعنى حقا فتفتح أن بعدها. تقول: أمَـا أنّه قائم، ولا تكـون ههنا حرف ابتداء ولكنها في تأويل الاسم، وذلك الاسم مقدّر، وتقدّر الظرف أي أفي حق أنـك قائم، وتكون أن وما بعدها في موضع رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعنـد سيبـويه في موضـع مبتـدأ في هذا المـوضـع فاعرفه أ. هـ. ابن يعيش ٨: ١١٥، وانظر مغني اللبيب ص ٦٨ وشرح شواهده ص ١٦٩ .

... وَيُبْـدِلُ بَعْضُهُمْ مِنْ هَمْـزَتِهِ هَاءً فَيَقُولُ : هَمَا وَآللَّهِ ، وَهَمْ وَآللَّهِ، وَبَعْضُهُمْ عَيْنًا فيَقُولُ : عَمَا وَآللَّهِ ، وعَمْ وَآللَّهِ.

وكانت رماح العرب ذوات الشعبتين ، فلذا قال: ورمحي وَنَصْلَيْه، أقسم بهذه الأشياء.

قولـــه : «وَيُبدِلُ بَعْضُهُـــمْ ....»

كأنهم يستكرهون الهمزة لأنها من أقصى المخارج وهو أول الحلق فيبدلون منها «هاء» مرة لأنها جارتها، و «عينا» أخرى لأنها من أخواتها وهي الحروف الحلقية. ( )[1].

---

(١) وردت العبارة التالية من نسخة ف في موضع المعكوفين وهي «ونعيها لتحركها وتقدمها»

« ومن أصناف الحرف:حروف النداء »

وَهِي يَا ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيْ ، وَٱلْهَمْزَةُ ، وَوَا ، فالثَّلاثَةُ ٱلأُوَلُ لِنَداءِ ٱلْبَعِيدِ ، أَوْ مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ مِنْ نَائِمٍ أَوْ سَاهٍ فإذَا نُودِيَ بِهَا مَنْ عَدَاهُمْ فَلِحِرْصِ ٱلْمُنَادَى عَلَى إِقْبَالِ ٱلْمَدْعُو عَلَيْهِ، وَمُفَاطَنَتِهِ لِمَا يَدْعُوهُ لَهُ، وأيْ وَٱلْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ ، وَوَا لِلنُّدْبَةِ خَاصَّةً.

« فصـــل » وقَـوْلُ ٱلـدَّاعِي يا رَبِّ، ويَا أَللَّهُ ٱسْتِقْصَارٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَهَضْمٌ لَهَا وٱسْتِبْعَادٌ عَنْ مَظَانِّ ٱلْقَبُولَ وَٱلاستِمَاعِ وإظْهَارٌ لِلرَّغْبَةِ فِي الاستجابة بالجؤار.

قولـــه : وهي يا . . . . »

صيغت هذه الحـروف من حروف المـد، لأنها أسهل الحروف وأكثرها دورا في الكلام، وهذه الحروف : «يا» ، وعكسه : «أيْ» ، و«الهمزة» بحذف الياء، و «أيا» بزيادة الهمزة في «يا» و «هيا» بإبدال الهمزة هاء كما في : «هَمَا وَٱللَّهِ»[1].

قولـــه : «فالثَّلاَثَةُ الأُوَلُ لنداء البعيد . . . . »

لأنَّ فيها مدَّ صوتٍ، والبعيد محتاج إليه.

قولـــه : «و (وا) للندبـــة . . . . »

«وا» للمندوب، لأنه أبعد البعيد، واختصاص الواو فيه والمدة لفرط البعد المعنويّ دون المكانيّ.

قولـــه : « استقصـــار . . . . »

أي نسبته إلى التقصير والجُؤار بالجيم المضمومة والهمزة: التضرُّع.

---

(١) هَمَا وٱللّهِ : أي أمَا وٱللّهِ بإبدال الهمزة هاء.

« ومن أصناف الحرف:حروف التصديق والإيجاب »

وهِيَ : نَعَم ، وَبَلَى ، وأجَـلْ ، وَجَيْرَ ، وَإِيْ ، وإِنَّ . فأمَّا نَعَمْ فَمُصَدِّقَةٌ لِمَا سَبَقَهَا مِنْ كَلاَمٍ مَنْفِيٍّ أوْ مُثْبَتٍ تَقُولُ : إذا قالَ قَامَ زَيْدٌ أوْ لَمْ يَقُمْ نَعَمْ تَصْـدِيقًـا لِقَـوْلِـهِ ، فَكَذٰلِكَ إذَا وَقَعَ ٱلْكَلاَمَانِ بَعْدَ حَرْفِ ٱلاسْتِفْهَامِ إذَا قَالَ أقَامَ زَيْدٌ أوْ لَمْ يَقُمْ؟ فَقُلْتَ نَعَمْ، فَقَدْ حَقَّقْتَ مَا بَعْدَ ٱلْهَمْزَةِ. وَ (بَلَـى) : إيجَابٌ لِمَا بَعْدَ ٱلنَّفْيِ تَقُولُ لِمَنْ قَالَ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أوْ أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟ بَلَى، أيْ قَدْ قَامَ، وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَـالَـى : ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ أيْ نَجْمَعُهَا. وأجَلْ لاَ يُصَدَّقُ بِهَا إِلاَّ فِي ٱلْخَبَرِ خَاصَّةً يَقُولُ ٱلْقَائِلُ : قَدْ أتَاكَ زَيْدٌ فَتَقُولُ أجَلْ، وَلاَ تُسْتَعْمَلُ فِي جَوَابِ ٱلاسْتِفْهَامِ . . .

قولـــه : « وهي نَعَــمْ . . . . »

«نعم» حرف، بدليل أن نقيضتها وهي «لا» حرف، ولذا بنيت على السكون، وهي لتصديق ما تقدمها من الكلام منفيا كان أو مثبتا.

بدأ المصنف بذكرها ليومىء بذلك إلى أنها أُمّ تلك الأحرف وأعمُّهـا[1] لدورها في أكثر أنواع الكلام في الخبر والاستخبار ، والإثبات والنفي كأمثلته.

أما «بلى» فهي دون «نَعَمْ» في العموم إذ هي لا تَجيء إلا في جواب المنفي خبرا واستخبارا ، ولذا سماه إيجابا، لأن الإيجاب لا يكون إلا للمنفي . تقول لمن قال « ألم يقم زيد؟ » : «بلى» لإيجاب قيام زيد فكأنه قيل مكان «بلى قام زيد» «بلى» إقامةً لها مقام هذه، وعلى هذا قوله عز وجل : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾[2] أي : أنت ربُّنا.

---

(١) في ع : «أعمهن» والمثبت من الأصل.

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٢

... وَجَيْرَ نَحْوُهَا بِكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَقَدْ تُفْتَحُ قَالَ:

وَقُلْنَ عَلَى ٱلْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ   أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

وَيُقَالُ: جَيْرِ لأَفْعَلَنَّ بِمَعْنَى حَقًّا وإِنَّ كَذَلِكَ أَيْضًا..

وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل فقيل: لِمَ لَمْ يَقُلْ: «قالوا نَعَم» فقال: «لو قالوه لكفروا عن آخرهم»[1]. وقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ......﴾[2] أي نَجْمَعُهَا قادِرِينَ.

قال المصنف: «بلى» تحقق ما بعد النفي، و «نَعَمْ» تحقق ما بعد الهمزة. ومصداق قوله: أنَّ «بلى» في الآية حقق ما بعد «لن» وهو «نَجْمَعَ عِظامَهُ». ونعم حقَّق ما بعد الهمزة حين قُلت: نعم لِمَن قال: «ألم يقم زيد؟». فلو قلت: «بلى» في جواب من قال لك: «أقام زيد؟» لم يَجُزْ لأنه من مواضع نَعَمْ.

قوله: «وجَيرَ نَحْوُها.........»[3]

أي نحو أَجَلْ هما اختصَّتا بغير الاستفهام فاستعملتا في الخبر، إلا أن «جَيْرَ» ازدادت في معنى التصديق حتى استعملت في موضع حقًّا، أي تحقق ما أخبرت به، فلما لم يجيئا في الاستفهام انحطت درجتهما عن درجتي (نَعَمْ وبَلَى)، فأخِّرتا عنهما في الذكر.

قوله:

٦٠٠ ـ وَقُلْنَ ....[4]

---

(١) انظر خبر ابن عباس في الجنى الداني ص ٤٢٢.   (٢) سورة القيامة آية ٣ و ٤.

(٣) انظر الجنى ٤٣٣ ـ ٤٣٥.

(٤) قائله طُفيل الغنوي ـ ديوانه ص ٨٤ والجنى الداني ص ٤ وشرح شواهد المغني ٣٦١. والخزانة ١٠: ١٠٣ ورواية البيت كاملا وهو من الطويل:

وَقُلْنَ عَلَى ٱلْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ   أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

=

قـال : « وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ »

وَإِيْ لاَ تُسْتَعْمَـلُ إلاّ مَعَ ٱلْقَسَمِ إذا قَال لَكَ ٱلْمُسْتَخْبِرُ هَلْ كَانَ كَذَا؟ قُلْتَ: إيْ وَٱللَّهِ ، وَ إيْ ٱللَّهِ ، وإيْ لَعَمْري ، وَإيْ هَا ٱللَّهِ ذَا .

الفردوس : موضع في بلاد العرب، الدُّعْثورُ : الحوضُ المتثلِّمُ.

أي : قلن هذا أول مشرب فقلت لهن أجل جَيْرِ، فكأنه قال أَجَلْ أجَلْ.

قولـــــه : «وإنَّ كذلك ....»

«إنَّ» تختص بالـخبـــر مع زيادة توكيد، وفيه معنى القسم، لأنَّ «إنَّ» للتحقيق والتأكيد، والقسم كذلك. ألا ترى إلى أنَّ انتصاب «قَسَماً».

٨٦م ـ في بيت الأحوص في صدر[1] الكتاب على أنه مصدر مؤكد لنفسه.

٥٦٤م ـ «وكبِرْتَ» بكسر الباء يُسْتَعْمَلُ في السن[2].

قولـــــه : « وإيْ ....»

«إيْ» مُتَنَاوٍ في التَّصْديق لاختصاصه بالقسم.

قولـــــه : «وإيْ ٱللَّهِ ......»

والشاهد فيه قوله (جَيْرِ) بفتح الراء وكسرها. وكان حقه الإسكان كأجَلْ ونَعَمْ ، وإنما آخره تحرك لالتقاء الساكنين الراء والياء. والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء. وانظر ابن يعيش ٨ : ١٢٤ .

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٨٠ ونص البيت كما جاء في سيبويه:

إني لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإنَّني ... قَسَماً إلَيْكَ مَعَ الصُّدُود لأَمْيَلُ

وروايته في الديوان ص ١١٧ :

أصْبَحْتُ أمْنَحُك الصُّدُود وَإنَّني ....

وقد مر البيت آنفا ص ٢٤١ والشاهد فيه نصب (قسماً) على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم، وهو إني لأمنحك، وإني لأميل.

(٢) إشارة من صاحب الإقليد إلى بيت المفصل:

ويقُلْن شيْبٌ قد علاك وقد كبِرْتَ فقُلْتُ إنَّهْ

. . . .

يجوز «إي آللَّهَ» بنصب «الله» ، لأن الأصل «إي والله» فلما حذف حرف القسم انتصب كقوله تعالى : ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[1].

أي من قومه وفي «إيْ هَا آللَّهِ» لا يجوز في «آللَّهِ» إلا الجر لأنّ «ها» عوض عن حرف القسم لما بينها وبين الواو من التناسب في الطرفية في المخارج، وكأن حرف القسم باق.

أما (إي) في «إي آللَّهَ» فليست بعوض عن حرف القسم، وإنما هو جواب لمن سألك. و «هَا آللَّهِ» بمد الألف، وحذف ألف الوصل وبالقصر مع الحذف[2].

وقد سبق الكلام عليه في باب الحروف المشبهة بالفعل وموضع الاستشهاد فيه هنا وهناك واحد.

(١) سورة الأعـــراف آية ١٥٥.

(٢) قال المرادي : (ها الله) وفيه أربعة أوجـــه :
قطع الهمزة، ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها انظر الجنى الداني ٣٤٩.

« فصــل » وَكِنَانَةُ تَكْسِرُ ٱلْعيْنَ مِنْ (نَعَمْ) وَفِي قِرَاءة عُمرَ بْنِ ٱلْخطَّاب وٱبْنِ مسْعودٍ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال نَعِمْ ، وحُكِيَ أَنَّ عُمرَ سأل قَوْمًا عَنْ شيءٍ فقَالُوا نَعَمْ بالْفَتْح فَقَالَ عُمَرُ : إنَّما ٱلنَّعَمُ ٱلإبل ، فقَالوا نَعِمْ ، وعَنْ ٱلنَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ أَنَّ نَحَمْ بٱلْحَاءِ لُغَةُ ناسٍ مِنَ ٱلْعَرَب.

« فصــل » وفي إِي ٱللَّهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ ، فَتْحُ ٱلْيَاءِ وتَسْكِينُهَا وَٱلْجَمْعُ بَيْنَ ساكنَين هِي وَلاَمُ ٱلتَّعْرِيفِ ٱلْمُدْغَمَة وَحَذْفُهَا.

قولــه : « وكنانـة .... »
لحق الحرف بالفعل بكسر العين في بعض اللغات لاتحادهما في التركيب على أن عُمر ـ رضي الله عنه ـ استحسن الكسر فَرْقاً بينه وبين نَعَمْ واحد الأنعام[1] وأما إبدال العين بالحاء فلما بينهما من التشارك وفرط القرب في المخرج.

قولــه : « وفي (إيْ ٱللَّهِ) ثلاثة أوجـه : .... »
الأول من الأوجــه : فتحُ الياء ، لأنّ الياءَ ضعيفة فبالتقاءِ الساكنين يعروهما ضرب من الثقل، فتفتح لإزالة الثقل وخفة الفتحــة.
والثـاني : تسكينها والجمع بين ساكنين هي ولام التعريف، وجاز الجمع بينهما لمناسبة المدة التحريك. وأذكر هنا قول من قال:

٦٠١ ـ مَدَدْتُ إِذَا مَا ٱلسَّاكِنَانِ تَلاقَيَا فَصَارَ كَتَحْرِيكٍ كَذَا قَالَ ذُو الْخُبَرْ[2]

والوجـه الثالث : الحذف للياء ليزول ما عراها من ضرب الثقل بالتقاء الســاكنين وهذا هو القياس، لأن قياس الســاكنين إذا كان الأول حرف مدّ أن يحذف كَخَفْ في (خَافَ) بإسكان الفاء.
والوجه الأول على خلاف القياس. وإنما جوّزوا ذلك الوجه إذ في حذف الياء من (إيْ) لزوم أمر مســتكره وهو مجيء لفظه كلفظ اسم الله وحده مكســورة همزته فلا يعرف معناه ففتحوا ليظهر أمرها، ولما ذكرها من إزالة الثقل أيضاً.

---

(١) انظر ابن يعيش ٨: ١٢٥
(٢) البيت من الطويل ولم أعلم من قائله

« ومن أصناف الحرف:حروف الاستثناء »

وهي : إلَّا، وحاشَى ، وَعَـدَا ، وَخَـلاَ في بَعْضِ ٱللُّغَـاتِ.

قولـــه : « في بعض اللغات . . . . »
راجـع إلى (خَـلا وَعَـدَا)[1] في الـظاهر، لأنَّ جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغـات، فلا ينبغي أن (يكون حاشا معهما في ذلك، لأن كونها حرفًا هو اللغة المشهورة، فهي إذن على العكس من خلا وعدا)[2]. فلا ينبغي أن يرجع قوله في بعض اللغات إلى الثلاث[3].

---

(١) في ع : «عدا وخلا» والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ف.

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن (ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء ، وهي إلاَّ وحاشَى وعَدا وخَلاَ في بعض اللغات).
والشارح قد خصص الحرفين المستعملين من حروف الاستثناء وهما (خلا وعدا) حتى لا يشمل (حاشى).



« ومن أصناف الحرف: حرفا الخطـــاب »

وَهُمَا ٱلْكَافُ ، وَٱلتَّـاءُ ٱللاَّحِقَتَانِ عَلاَمَةً لِلْخِطَابِ فِي نَحْوِ : ذَاكَ ، وَذَلِكَ ، وَأُولَئِكَ ، وَهُنَاكَ ، وَهَاكَ ، وَحَيْهَلَكَ ، وَالنَّجَاكَ ، وَرُوَيْدَكَ ، وَرَأَيْتُكَ ، وَإِيَّاكَ ، وفي أَنْتَ وأَنْتِ .

قولـــه : « في نحو ذاك . . . . »

قد سبـق في باب النـداء أن الكـاف في «ذاك» حرف محض عار من الاسمية والإعراب ، ومثل ذاك : ذلك ، وأولئك ، وهناك ، وهنالك .

أما هاكَ وَحَيهلك : فهما بمنزلة خُذ وائتِ ، فكما أنَّ خذ وائتِ لا يضافان كذلك لا تضاف هاتان الكلمتان ، ولا يقال إنّ الكاف فيهما ضمير مفعول ، لأنه يقال «هاك زيدا» أي خذه ، فالمخاطب مأمور بأخذ زيد لا بأخذ نفسه .

وأما النَّجَاك : فالكاف فيه ليس بضمير ، لأن النجاء فيه الألف واللام ، وهما لا يجتمعان مع الإضافة ، ولا يقال إن الكاف فيه ضمير منصوب لأن النجاء بمعنى أنج .

قـــال :

٦٠٢ ـ ٱلنَّجَاءَ ٱلنَّجَاءَ مِنْ أَرْضِ نَجْدِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَقَ ٱلْفُؤَادُ بِوَجْدِ[1]

وليس «لانْجُ» حظ في النصب فإذا بطل أن تكون هذه الكافات ضمائر تعينت أن تكون حروف[2] خطاب متعرية من الإعراب .

والكلام في «رويدك» مثل الكلام في هاك ، بدليل أنك تجيء بعده بالمنصوب ، وهو لا ينصب مفعولين ، بل ينصب مفعولا واحدا .

---

(١) البيت من الخفيف ولم أعثر له على نسبته إلى قائل . والنّجاء : الخلاص . والوجد : الحب . والشاهد فيه قوله : (النجاء النجاء) حيث استعمله بمعنى أنج .

(٢) في الأصل : «حرف» والمثبت من ع وف لأنه الموافق للمعنى .

. . . .

واما أريتك : فحقيقته أنه استفهام عما عند المخاطب من العلم (والنظر في الشيء)[1]، ثم وضع موضع أخبرني على سبيل التأديب لئلا تجعله مأمورا، والتاء: ضمير، وفيه دلالة على الخطاب (والكاف مخلصة للخطاب)[2] وهي حرف يؤكد معنى الخطاب الذي في التاء وليس بضمير، لأنهم يقولون: «أرأيتك زيدا ما حاله» فلو كان الكاف ضميرا لكان التقدير: «أرأيت نفسك زيداً ما حاله» وهذا فاسد في الكلام رديٌّ[3] فإذن هو بالرَّدِّ حريٌّ.

فإن قلت : «فما الفصل بين الكاف والتاء فيما سبق وبينهما في نَصَرَكَ وَنَصَرْتَ؟.

قلت : هما فيما سبق قد تجرّدتا للخطاب على ما قررناه بخلاف الكاف والتاء (في نصركَ ونصرتَ) ، إذ لو كانتا متجردتين للخطاب لامتنع معنى المفعولية في الأول[4]، لأن الحرف لا يقع مفعولا فلما تصوّر أن المخاطب متصور بذكر الكاف، علم أنه اسم كزيد ولامتنع معنى الفاعلية في الثانية لما ذكرنا في الكاف من المعنى وللزم أن يؤتى بعدها باسم ، فيقال : (نصرت زيدا) . ألا ترى أن التاء الساكنة في «نَصَرَتْ» لما تجردت للدلالة على أن الفاعل مؤنث لزم ذكر الفاعل بعدها فقيل : «نَصَرَتْ هِنْدٌ».

فإن قلت، فمن الجائز أن يكون التقدير في نصَرْتَ : نَصَرْتَ أنتَ ويكون «أنت» فاعلا لا التاء، يؤيد ما ذكرت أنا أنَّ نحو: «نصرتَ أنتَ» تستعمل كثيرا فيلزم من هذا

---

(١) في ف «والظر في الشيء» والمثبت من الأصل و ع.
(٢) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ع.
(٣) الردى : الزائد.
(٤) في ع و ف «الأولى» والمثبت من الأصل

أن تكون التاء مجردة للخطاب كما جردت التاء الساكنة في نحو: «نَصَرَتْ هندٌ» للتأنيث.

قلت : التأنيث معنى لازم. ألا ترى أن المؤنث لا يتحول مذكرا، فطلب أن يعانق الفعل علامة التأنيث لِرَوْمِ المشاكلة بين الاسم والفعل، وإلا فتأنيث الفعل بمكان من الإحالة لانتفاء التأنيث في مفهومه بخلاف الخطاب لأنه لا يلزم. ألا ترى أن الشيء لا يكـون مخـاطبـا أبدا بل يكون مرة محدّثا عنه ومرة متكلّما وأخرى مخاطبا، فلما لم يلزم الخطاب الفاعل لم يجز أن يجعل في الفعل علامة الخطاب لِرَوْمِ المشاكلة بين الفعل والفاعل، يؤيد ما ذكرنا أن التثنية والجمع لما لم يلزما الفعـل لم يلحقوا الفعل علامة التثنية والجمع. أما نحو: (أكلوني البّراغيث) : فمعدود من قبيل المعدوم لكونه في غاية النزارة، وبعيدا عن أن يحوم حول المذهب المشهور والقول المنصور فلما انتفى كون التاء في «نَصَرْتَ» للخطاب ثبت أنها ضمير متضمن للدلالة على الخطاب. ونظيرتها «مَنْ» في قولك: «مَنْ زَيْدٌ؟» فهي تدل على الشيء والاستفهام عنه كما أنّ هذه التاء على الشيء والخطاب له.

«فصــــل» وتَلْحقُهما ٱلتَّثنِيَةُ وٱلْجمْعُ وٱلتَّذْكِيرُ وٱلتَّأنيثُ كما تَلْحَقُ ٱلضَّمائرَ، قَالَ ٱللَّهُ تَعالَى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ وقَالَ: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وقَالَ تعالَى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ وقال تعالى: ﴿أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾ وتقُــولُ: أنتُما وأنتُمْ وأنْتُنَّ.

«فصــــل» ونَظــيرُ ٱلْكافِ ٱلْهَاءُ وٱلْيَاءُ وتَثْنِيَتُهُمَا وجَمْعُهُمَا في إِيَّاهُ وإيَّايَ عَلى مَذْهَبِ أبِي ٱلْحَسَنِ.

ومما يوضّح فساد ما ذكرته أنت قولهم في الكثير الشائع: «نَصَرْتَ» بدون أنت، فلو كان «أنت» فاعلا لما ساغ تركه[1]. كما يقال: «نَصَرَتْ هِنْدٌ» بذكر الفاعل بعد التاء الساكنة، ولا يسوغ تركه.

فإن قلت: «فهَلَّا زعمت أنَّ (أَنتَ) مستكنٌّ في (نَصَرْتَ) بدون أنْتَ؟» قلت: ذاك ممتنع، لأن الضمير المستكن إنما يكون شيئا في النية، ولا يكون لفظا، ألا ترى أنهم إذا جعلوا الضمير المنفصل فاعلا أسندوا إليه الفعل إسنادهم إياه إلى نحو زيد نحو: «ما نصَرَ زيداً إلا أنت»، فلما امتنع الإضمار وترك ذكره بعد التاء في الغالب يثبت أن التاء ليست بمتجردة للخطاب بل هي ضمير فاعل.

قولــه: «وتلحقهما ....» أي تلحق الكاف والتاء.

قولــه: «على مذهب أبي الحسن ....»[2]

لأنه يجعل الهاء في إياه علامة للغائب، ولا محل له من الإعراب عنده، وفي هذه المسألة كلام سبق ذكره في قسم الأسماء[3].

(١) في الأصل: «ذكره» وصوابه من ع لأنه الموافق لسياق المعنى

(٢) انظر ابن يعيش ٨ ١٢٧

(٣) انظر هذا في باب المضمر من المسبك ص ٦٣٢

« ومن أصناف الحرف:حروف الصـــلة »

وهي : إنْ ، وَأنْ ، وَمَـا ، وَلاَ ، وَمِـنْ ، وَٱلْبَاءُ . في نَحْوِ قَوْلِكَ : مَا إنْ رَأَيْتُ زَيْداً ، الأصل : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَدُخولُ إنْ صِلَةً أَكَّدَتْ مَعْنَى ٱلنَّفْيِ،قَالَ دُرَيْدٌ :

ما إنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ   كَٱلْيَوْمِ هَانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ

قولـــه : « وهي إنْ .... »

هذه الحروف زيدت لتحسين النظم وتأكيد المعنى . وإنما سميت صلات ، لأنها يوصل بها في الكلام .

قولـــه[1] :

٦٠٣ـ مَا إِنْ رَأَيْتُ ولاَ سَمِعْتُ بِهِ ....

الأصل : مَا رأيتُ كإنسانٍ أوْ كَطالٍ أراه اليوم طاليَ أَيْنُقٍ ، ثم جعل الفعل لليوم حتى كأنه الطالي اتساعا فقال : «ما إنْ رأيتُ كاليوم طَاليَ أنيق» ، كما تقول : « ما إنْ رأيتُ كهذا الإنسان طالياً» ، ومثله قولهم : «ما رأيت كاليوم رجلا» وقد سبق .

الهـانىءُ : من هَنَـأَ البعير بالقَطِران . والأَيْنُقُ : النوق ، والجُرْب : جمع جَرْباء . يقول : «ما سمعت هانئاً كهانىء اليوم» ، ولم يقل هانيةً مع أنه أراد امرأةً هانيةً ، حيث أبصرها تُهنىءُ ٱلإبل بالقَطِران ، والأصل في مثل هذا العمل أن يتولاه الرجال لا النساء كما يقال : (شاهدي آمرأة) ، ولا يقال شاهدتي أي الشيء الشاهد آمرأة يغلب فيه الذكر على الأنثى لغلبة وجود ذلك الفعل من الذّكر كالإمارة والقضاء .

---

(١) هو دريد بن الصِّمَّـةِ ـ الأغاني ٦ : ٢ والبيان والتبيين ١ : ١٠٧ وابن يعيش ٨ : ١٢٨ ـ ١٢٩

وعجزه : ....   كَاليوم هَانِىءَ أَيْنُـقٍ جُـرْبِ

وروايته في البيان والتبيين   في الناسِ طَالِي أينقٍ جُـرْبِ

والبيت من الكامل قاله دريد بن الصمة في الخنساء وقد رآها متجردة ، تطلي النوق الجرب بالقطران كما جاء في الأغاني . والشاهد فيه «زيادة (إنْ) بعد ما» ، والمراد ما رأيت .

. . . وَعِنْدَ ٱلْفَرَّاءِ أَنَّهُما حَرْفَا نَفْيٍ تَرَادَفا كَتَرَادُفِ حَرْفَي ٱلتَّوكِيدِ فِي إنَّ زَيْـدًا لَقَـائِمٌ ، وقد يقال : ٱنْتَظِرْنِي مَا إنْ جَلَسَ ٱلْقَاضِي ، أيْ مَا جَلَسَ، بِمَعْنَى مُدَّةَ جُلُوسِهِ.

« فصـــل » وَتَقُــولُ في زِيَادةِ أنْ : (لَمَّا أنْ جَاءَ أَكْرَمْتُهُ) . .

والأصل في «ما إنْ رأيت» ما رأيت زيدت «إنْ» لتأكيد معنى النفي فكأنه قال ما رأيته ٱلْبَتَّةَ.

قولـــه : «ترادفا . . . .»

قال المصنف : الترادف كالتتابع في أنَّ أحد الشيئين يكونُ الثاني ، لا أن يكون كل واحد منهما تابعا لصاحبه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ [1] ﴾ فلا يتصور أن يكون أحدهما تابعا للآخر.

ووجه مذهب الفــراء[2] في أنَّ «إنَّ واللام» في (إنَّ زيداً لَمنطَلِقٌ) أكدا مضمون الجملة فكذا هنا لُزَّ حَرْفَا ٱلنَّفْيِ في قَرَنٍ فأكدا[3].

ولكنَّ قولهم: «انـتظرني ما إنْ جَلَسَ القاضي» : ينقض مذهبه، لأن «مـا» هذه للتوقيت وليست للنفي، وقد زيدت عليها «إنْ».

قولـــه : «لمـا (أنْ) . . . .»

(أنْ) هذه أكـدت تعلق الإكرام بالمجيء ووجـوده بوجوده، وقـد سبق أن هذه الحروف توصل بالجمل فتؤكّد مضامينها نفيا وإثباتا، وإنما زيدت «أنْ» المفتوحة بعد «لمَّا» لأن «لمـا» فيه معنى المجـازاة ، يقال : «لمَّا جاءَ زيدٌ أجبْتُ» ، و(إنْ) : هي الأصل في باب المجازاة، فاستقبحوا أن يزيدوا عليها «إنْ» التي هي أصل الجزاء لئلا يكون الأصل تابعا للفرع.

---

(١) سورة النساء آية ٩٢ وسورة المجادلة آية ٤ .

(٢) انظر مذهب الفراء في هذه المسألة في شرح ابن يعيش ٨. ١٢٩ والإيضاح ٢ ٢٢٧

(٣) يقال للبعيرين إذا قرنا في قرنٍ واحد قد لُزَّا . انظر : اللسان (لزز)

. . . وأمَا وَٱللَّهِ أَنْ لوْ قُمْتَ لَقُمْتُ .

« فصــــل » وَغضِبْتُ مِنْ غيْرِ مَا جُرْمٍ ، وَجِئْتُ لأمْرٍ مَا ، وإنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وأيْنَمَا تجْلِسْ أجْلِسْ ، وبعَيْنٍ مَا أرَيْنَّكَ ، وقال تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ وقالَ تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ وقالَ تعالَى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ وقالَ تعالى : ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ . . .

أمـا زيادة المكسـورة بعد (ما) النافية ، فإنّ «ما» للنفي ، (و «إنْ» كذلك في الأصل)[1] . ففي زيادة «إنْ» مع (مـا) فيه تحقيق للنفي وتأكيده .

قولـــه : « وأمَا والله أنْ لو قُمْتَ لَقُمْتُ . . . . »

قال سيبويه[2]، وأمّا (أنْ) : فتكون بمنزلة لام القَسِم في قولهم : أما وَٱللَّهِ أنْ لوْ فَعَلتَ لَفَعَلْتُ .

قال السيرافي : يعني أنَّ «أنْ» تكون جوابا إذا أقسم على شيء في قوله : «لــو» ولا يكون جوابه في غير ذلك ، وإنما جاز ذلك هنا خاصة كراهية للتضعيف بإدخال اللام على اللام .

قولـــه : «مِنْ غيْرِ مَا جُرْمٍ . . . . »

(مــا) هذه أكّدت مضمون الجملة وزادت في الإبهام والتنكير، وقيل : إنَّ (ما) نكرة وما بعدها بدل منها مفسّر لها ، وهذا البدل يجري مجرى النعت «لمـا » في أنه لا يجوز حذفه ، كما أنه لا يجوز حذف نعت «ما» في : «رأيتُ مَا مُعْجَبًا لك» وعلى هذا ما نُفِي من الجُمل المذكورة في هذا الفصل .

قولـــــه : «بعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّك . . . . »[3]

---

(١) في الأصل و ف : «وإن كذلك» والمثبت من ع .

(٢) الكتاب ٤ : ٢٢٢ .

(٣) الميداني ١ : ١٠٠ وسيبويه ٣ : ٥١٧ .

. . . وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ وقال : ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ ﴾ .

« فصل » وقال الله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ أي لِأَنْ لا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَاب وقال تعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ وَقال العَجَّاجُ :

« في بِئْرِ لَا حُـورٍ سَـرَى وَمَا شَعَـرْ »

هذا مثل يضرب في استعجال الرسول ، أي اعجل، وكن كأني أنظر إليك، كذا قاله الغوري :

قولـــه : « ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ . . . . ﴾ »[1]

أي : وإذا أنزلت.

قولـــه : «وقال الله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ . . . . . . »[2]

«لا» التي هي صلة مؤكدة لمعنى الكلام الموجب فقط كهذه الآية، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ . . . . ﴾[3] الا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[4] والنكتة في توكيد الكلام الموجب بحرف النفي هي أن هذا المعنى مما يشك فيه أنه على الإيجاب.

قولـــه[5] :

٦٠٤ - فـــي بِئْـرِ لَا حُــورٍ

حار: هلك ، ويجوز أن يكون حور جمع حائر ، أي هالك ونظيره حُول في جمع حائل. أي لا يسير إلا في بئر هلكى.

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ - سورة التوبة آية ١٢٤، ١٢٧.

(٢) سورة الحديد آية ٢٩. (٣) سورة الواقعة آية ٧٥. (٤) سورة الواقعة آية ٧٦

(٥) هو العجاج ديوانه ص ١٤ والبيت بتمامه

في بئر لا حُورٍ سرى وما شعرْ

. . . وَمِنْهُ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلاَ عَمْـرٌو ، وقال اللَّهُ تعالَى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ ﴾ ، وَقَالَ ٱللَّهُ تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾.

« فصـــل » وَتُزَادُ مِنْ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي النَّفْيِ خَاصَّةً لِتَأْكِيدِهِ وَعُمُومِهِ وذٰلِكَ نحْـوَ قولِهِ تعالَى : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ والاسْتِفْهَامُ كَالنَّفْيِ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ وَقَالَ تَعَالى ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ وعَنِ ٱلأخْفَش زِيَادَتُهُ فِي ٱلإِيجَاب.

ويجوز أن يكون مصدرا وهو النقصان ، أي أوقع نفسه في المهلكة وما علم بها، وقيل : هي بئر تسكنها الجن .

قولـــه : «ما جاءني زيد ولا عمرو . . . . »

الأصـل : (ما جاءني زيد وعمرو). زيدت «لا» تأكيدا لما أفادته «ما» من نفي المجيء.

قال علي بن عيسى[1]: لو قلت: «ما جاءني زيد وعمرو» لاحتمل أن يكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء.

قولـــه: «قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ . . . . . »[2]

وهذا الشاهد ترتيبه الأربعون من أرجوزة للعجاج عُدَّتها ثمانون ومائة بيت من مشطور الرجز قالها في مدح عمر بن عبدالله بن معمر، وكان عبدالملك ـ رحمه الله ـ وجهه إلى أبي فُدَيك الحَروريّ فقتله .

والشاهد فيه زيادة (لا) بين المضاف وهو (بئر) والمضاف إليه وهو (حور) و (لا) هنا زائدة في اللفظ والمعنى جميعا .

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني من كبار النحويين أخذ عن ابن السراج وابن دريد ـ توفي عام ٣٨٤هـ ـ انظر نزهة الألباء ص ٣١٨ ـ ٣١٩ . وانظر قول الرّماني كما نقله عنه من شرح الأصول ـ ابن يعيش في شرحه ٨ : ١٣٧ .

(٢) سورة فصلت آية ٣٤ .

« فصــــل » وَزِيَادَةُ ٱلْبَاءِ لِتَأْكِيدِ ٱلنَّفْيِ وَالإِيجَابِ في نَحْوِ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وقَالُوا بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ وكَفَى بِٱللَّهِ .

زيادة «لا» في الآية ظاهـرة ، لأنَّ الاستـواء يقتضي شيئين فلو لم تكن لا مزيدة لاقتضى الاستواء شيئين آخرين للنفي الأول والنفي الثاني .

قولــــه : «عند سيبويه في النفي . . . .»[1]

قد سبق الكلام في هذه المسألة .

قولــــه : « وَزِيَادَةُ البَاءِ . . . . »

الخبـر قد تراخى عن حرف النَّفي لوقوع الاسم قبله ، فاحتيج إلى الوصل والباء للوصل فتزاد ليصل الخبر المتراخي عن حرف النفي بذلك الحرف .

أما زيادة الباء في «بحسبـك» و «كفى بالله» ، فلتحقيق إضافة الفعل إلى الفاعل على سبيل المبالغة ، إذ المعنى بحسبك ويكفيك .

---

(١) هذه إشارة إلى استشهاد الزمخشري برأي سيبويه في أن منْ تزاد في النفي خاصة لتأكيده وعمومه .

وقد جاء قول سيبويه في الكتاب ٤ : ٢٢٥ فقال : «وقَدْ تَدْخُلُ في موصع لوْ لمْ تدْخل فيه كان الكـلام مُسْتَقيمـا ، ولَكِنَّها توكيد بمنزلة ما ، إلا أنّها تَجُرُّ لأنّها حرفُ إضافة ، وذلك قولك : ماأتاني منْ رَجُلٍ وما رأيْتُ منْ أحدٍ . ولَوْ أَخْرجتْ منْ كانَ الْكلامُ حسـناً ، ولكنه أكّد بمنْ لأنْ هذا مَوْضعُ تبعيض ، فأراد أنّه لمْ يأته بعضُ الرِّجال والنـاس

« ومن أصناف الحرف:حرفا التفسـير »

وهُمَا : أيْ ، وأنْ تَقُولُ في نحْوِ قوله تعالى : ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ أيْ مِنْ قَوْمِهِ كأنَّكَ قُلْتَ : تِفْسِيرُهُ مِنْ قَوْمِهِ ، أوْ مَعْنَاهُ مِنْ قَوْمِه.

قالَ الشـاعِرُ:

وَتَرْمِينَنِي بِٱلطَّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لٰكِـنَّ إيَّاكَ لَا أقْلِي

قولـــه : « حرفا التفسـير ....»

كلامهم لا يخلو مما يحتاج فيه إلى التفسير والبيان لما فيه من وقوع إبهام أو حذف أو إضمار أو اختصار، إما في اسم أو فعل، فنصبوا للتفسير حرفين : وهما : (أيْ وأنْ).

فـ (أيْ) : كلمة تنبيه، لأنها من حروف النداء، وفيه التنبيه وتفسير الشيء تنبيه على معناه.

قولـــه :

٦٠٥ ـ وتَرْمِينَنِي ....[1]

وجهه أن يكون الأصل : «لكنه إياكِ لا أقلي» ، على أن يكون الضمير في «لكنه» ضمير الشأن ثم حذف.

ولو روي بكسر النون بمعنى ولكنِ على حذف الياء اجتزاء بالكسرة لكان وجها وجيها، ولو قلت أجرى الضمير المنفصل مجرى المتصل وحذف الراجع إلى اسم «لكن» على تقدير : «ولكنك لا أقليك» كنت لعمري متعسِّفا.

---

(١) البيت من الطويل ولم يذكر النحاة له قائلا على كثرة من استشهد به منهم وهو بتمامـه :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ ايْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْـلِي

انظر معاني القرآن للفراء ٢ : ١٤٤ وابن يعيش ٨ : ١٤٠ والخزانة ١١ : ٢٢٥ والمغني ٧٦، والشاهد فيه قوله : «أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ»، جعله تفسيرا لقوله ترمينني بالطَّرف.

« فصـــل » وَأمّـا (أنِ) ٱلْمُفَسِّـرَةُ فَلَا تَأتِي إلَّا بَعْدَ فِعْلٍ فِي مَعْنَى ٱلْقَوْلِ كَقَوْلِكَ : نَادَيتُهُ أنْ قُمْ وأمَرْتُهُ أنْ ٱقْعُدْ، وَكَتَبْتُ إليهِ أنْ ٱرْجِعْ، وبذلِكَ فُسِّرَ قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ ، وَقَوْلُهُ تعالى ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ .

قولـــه : «وأمـا (أنْ) ٱلْمُفَسِّرَةُ ....»

لها ثلاث شرائط :

إحداهـــا : أن يكون الفعل الذي يُفَسَّرُ فيه معني القول ، وليس بقول كناديتُ .

الثانية : أن لا يتصل (بأنْ) هذه شيء من صلة الفعل الذي تفسره (ولو)[1] اتصل ذلك بها صارت في جملة الفعل، ولم يكن تفسيرا له نحو قولك : «أوْعَزْتُ إليه بأَنْ آفعلْ»، لأنّ الباء تصل الثاني بالأول وصل الناقص بما يتمّمه ، وتفسير الكلام لا يكون إلا بعد تمامه.

الثـالثـة : أن يكـون ما قبلهـا كلاما تاما، لأنها وما بعدها جملة (تفسر جملة ما قبلها)[2]، ولذا قيل في قوله تعالى : ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[3].

(بمعنى أنه)[4] لم يصلح بأنْ تكون (أنْ) بمعنى أيْ، لأن ما قبلها غير تام وهو مبتدأ لا خبر له، قيل: إنّ هذه الشرائط منقولة عن السيرافي[5].

قولـــه : «وبذلك فسر قوله تعالى : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾[6]

---

(١) في ع : «إذ لو» والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

(٣) سورة يونس آية ١٠ .

(٤) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ع و ف

(٥) ذكرها ابن يعيش في شرحه ٨ : ١٤٢ من غير عزو.

(٦) سورة ص آية ٦ .

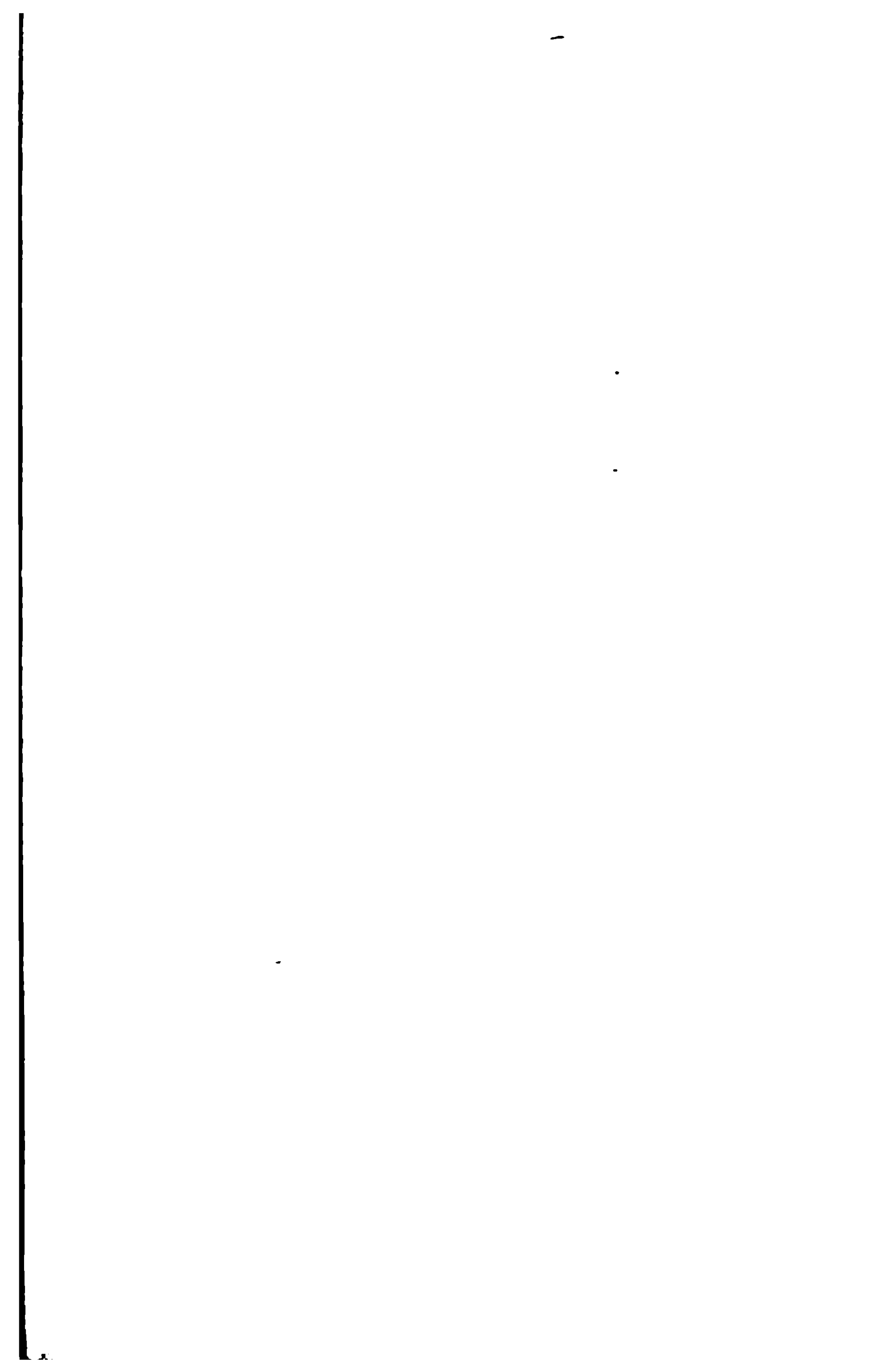
إنما جاز ذلك لأنه كان انطلاقا مع القول، لأن الانطلاق كان بعد مناظرة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إياهم والتبكيت لهم بجوابه العتيد. والصادر عن المجادلة يكـون في وَلْوَلَةٍ ، وَدَمْدَمَةٍ، فكان الانطلاق مضمنا معنى القول من هذا الوجه. (آمْشُوا) أي أكثروا. من مَشَتِ المرأةُ تمشي: كَثُرَ ولدها، ومنه الماشية للتفاؤل، كما قيل لها الفاشية، وقيل المراد بالانطلاق: الاندفاع في القول. يقال انطلق في الكلام واندفع فيه خاض فيه أيْ: وانطلق الملأ في الحديث ثم فَسَّر ذلك بقولـه «أنْ آمْشُوا» أي أكثروا واجتمعوا.

وعن بعضهم أنه قال: كنا مع برهان المطرزي[1] فأُتي إليه برقعة فيها مكتوب قوله « أشْهَدُ أنْ لا إله إلّا آللّهُ وأشهَدُ أنَّ مُحَمَّدَاً رَسولُ آللَّهِ» (أنْ) هنا هي آلمفسِّرة أم لا. فكتب في الجواب: بل هي (أنْ) هنا المخفَّفة من (المثقَّلة)[2] بدليل المعطوف بعدها وليست بمفسّرة.

---

(١) هو ناصر بن عبدالسيد بن علي بن المطرز المشهور بالمطَّرِّزي من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشري وبرع في النحو والفقه. وكان يقال له خليفة الزمخشري له من التصانيف: شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، ومختصر المصباح في النحو ـ توفي بخوارزم عام ٦١٠. انظر بغية الوعاة ٢ : ٣١١.

(٢) في ع و س و ف : «الثقيلة» والمثبت من الأصل.



« ومن أصناف الحرف:الحرفان المصدريان»

وهما : (ما) و (أن) فِي قَوْلِكَ أعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ وَمَا تَصْنَعُ ، أيْ صَنِيعُكَ، وقَالَ اللَّهُ : ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أيْ بِرُحْبِهَا وَقَدْ فُسِّرَ بِهِ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ وقَالَ ٱلشَّاعِرُ:

يَسُرُّ ٱلْمَرْءَ مَا ذَهَبَ ٱللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

وَتَقُولُ بَلَغَنِي أنْ جاءَ عَمْرٌو ، وأُرِيدُ أنْ تَفْعَلَ، وإنَّهُ أهْلٌ أنْ يَفْعَلَ أيْ أهْلُ ٱلْفِعْلِ ، وقالَ ٱللَّهُ تعالَى :﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾.

« فصـــل » وبَعْضُ ٱلْعَرَبِ يَرْفَعُ ٱلْفِعْلَ بَعْدَ أنْ تَشْبِيهاً بـ (مـا) قَالَ ٱلشَّاعِرُ:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي ٱلسَّلامَ وأنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وَعَنْ مُجَاهِدٍ : أنْ يُتِمُّ ٱلرِّضَاعَةَ بالرَّفْعِ .

قولـــه : «أعْجَبَنِي ما صَنَعْتَ . . . . »

(مـا) المصـدرية دلالتها مع الماضي على معنى المضي، ومع المضارع على معنى الحـاضـر أو المستقبـل. تقول : «يسرني ما صنعت أمس»، و «يسرني ما تصنع[1] الآن أو غدا»، لأن صيغـة المصدر تدل على زمان مجهول، فإذا دخلت على المـاضي خَصَّتـه بزمـان المضي، وإذا دخلت على المضارع خصته بأحد الزمانين. فإن قلت: (ما وأنْ) أختان في معنى المصدرية، فلِمَ لَمْ ينصبوا (بما) كما نصبوا (بأنْ)؟ قلت: «إنَّ (أنْ) شبِّهت بأنَّ المشددة لفظا ومعنى، و (أنْ) نَقَصَ لفظها بخلاف (مـا) فهي لا تشابهها لا عند التمام ولا بعد النقصان.

(١) في ع : «ما تصنعه» والمثبت من الأصل.

....

قولـــه : وبعض العرب ....،

لما سلم الفعل من أن تعمل فيه (مـــا) مضوا بسلامته عن أنْ تعمل فيه (أنْ) تشبيها لها بها والفرق ما ذكرنا آنفا.

قولـــه : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ....﴾[1]

أي : إلا قَوْلُهُـــمْ.

---

(١) سورة النمل آية ٥٦ وسورة العنكبوت آيتي ٢٤ ، ٢٩

« ومن أصناف الحـرف:حروف التحضيض »

وهي : لَوْلَا ، وَلَوْمَا ، وَهَلَّا ، وَأَلَا ، تقولُ: لَوْلَا فَعَلْتَ كَذَا ، وَلَوْمَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَهَلَّا مَرَرْتَ بِهِ، وَأَلَا قُمْتَ ، تُرِيدُ آسْتِبْطَاءَهُ وحَثَّهُ عَلَى آلْفِعْلِ ، وَلَا تَدْخُلُ إلّا عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ ، قَالَ آللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ وقَالَ آللَّهُ تعالى : ﴿لَّوْمَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ، وَقَالَ تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَآ ﴾ دَخَــلَ (لَوْلَا) عَلى تَرْجِعُونَهَا . .

قولــه : «حروف التحضيض . . . .»

إذا كان الفعل الواقع بعد هذه الحروف مستقبلا فمعناها التحضيض، لأنها بمنزلة الأوامر، وهي لا تكون إلا في المستقبل، وإن كان ماضيا فمعناها الإنكار، لأن التحضيض لا يكون فيما فات.

قولــه : «تريد استبطاءَهُ وحثه . . . .»

معناه الاستعجال والنهي عن التأخير في إيجاد الفعل.

قولــه : وقال تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَآ ﴾[1]

(تقديره : فلولا تَرْجِعُونَها إن كُنْتُمْ غير مدينين)[2] بإيقاع الجملة الشرطية بين لولا والفعـل الذي دخلت عليه، قبل أيْ إنْ كنتم غير محاسبين وغير مجربين، كما تزعمون، أي لو كان كما يقولون إنه لا بعث ولا حساب ولا جزاء، فلا تردّون نفس من يعز عليكم إذا بلغت الحلقوم، وإذا لم يمكنكم ذلك بوجه، فاعلموا أن الأمر إلى غيركم وهو الله سبحانه وتعالى.

يقال دَانَ السُّلطانُ الرَّعيةَ، أي ساسها.

---

(١) سورة الواقعة آية ٨٦ ، ٨٧ وفي نسخة الأصل : ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع.

... وإنْ وَقَعَ بَعْدَهَا آسْمٌ مَنْصُوبٌ أوْ مَرْفُوعٌ كَانَ بإضْمَارِ رَافِعٍ أوْ نَاصِبٍ كَقَوْلِكَ ، لِمَنْ ضَرَبَ قَوْمًا لَوْلاَ زَيْداً ، أيْ لَوْلاَ ضَرَبْتَهُ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَتَقُولُ لَوْلاَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ، وَهَلاَّ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ ، أيْ هَلاَّ تَفْعَلُ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ، قَالَ : وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى مَعْنَى هَلاَّ كَانَ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ جَــــرِيرٌ:

تَعُدُّونَ عَقْرَ آلنِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ آلْكَمِيَّ آلْمُقَنَّعَا

قولــــه : « وإنْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ .... »

هذه الحروف للتحضيض، والتحضيض بالفعل، فيلزم أن يقع بعدها الفعل إما ظاهرا وإما تقديرا.

قولـــــه[1]:

٦٠٦ـ تَعُدُّونَ ....

النِّيبُ : جَمْعُ نابٍ، وهي المُسِنَّةُ في الإبلِ، يُقَالُ: «لا أفْعَلُ ذَلِكَ مَا حَنَّتِ آلنِّيبُ».
والضيطر: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده وكذا الضَّوْطَرِي التقدير: لولا تعدون الكميَّ أو لولا تَعْقِرُونَ الْكَمِيَّ لتَقَدُّمِ ذِكرِ العَدِّ. والعَقْرِ. يَقُولُ إنكم تتجاذبون الفخر في عقر الإبل، فما بالكم لا تفتخرون بعقر الأبطال وقتل الكُماة؟
يحثهم على القتال. ويجوز أن يكون قوله : «أفضل مجدكم» على حذف مِنْ . أي: أفضل مِنْ مجدكم أو على تضمين «تَعُدُّونَ» معنى تَجْعَلُونَ التقدير: هلاَّ تجعلون عقر النيب أفضل مجدكم.

---

(١) هو جرير - انظر ديوانه ص ٩٠٧ والبيت تمامه كما جاء في الديوان
تَعُدُّونَ عقر النيب أفضل مجدكم   بني ضوطرى هلا الكميَّ المقنعا
والبيت ترتيبه [illegible] والخمسون من قصيدة جرير عددها [illegible]

« فصــــل » وَ لِـ (لَـوْلاَ) وَ (لَـوْمَـا) مَعْنىً آخرُ وَهُوَ آمْتِنَاعُ آلْشَّيءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَهُمَا في هٰذَا آلْوَجْهِ دَاخِلَتَانِ عَلَى آسْمٍ مُبْتَدإٍ كَقَوْلِكَ : لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ.

قولــــه : «كَقَولِكَ لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ . . . . . »

قيل إنَّ عُمَرَ ـ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ أَمَرَ بِرَجْمِ الحَامِلِ فَقَالَ لَهُ عَليٌّ رَضِيَ الله عَنْهَ : إنْ كَانَتِ الأُمُّ أَذْنَبَتْ فَمَا ذَنْبُ الجَنِينِ؟

فَقَالَ عُمَرُ ـ رَضِيَ الله عَنْهُ ـ لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ. وَقِيل إنَّ سَائِلاً دَخَلَ عَلَى النَّبيِّ ـ صَلَىَ الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَأَنْشَدَ شِعْرًا فَقَالَ ـ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لِعُمَـرَ ـ رَضِيَ الله عَنْهُ ـ اقْطَعْ لِسَانَه، فَأَذْهَبَهُ عُمَرُ ـ رَضِيَ الله عَنْهُ ـ لِقَطْعِ لِسَانِه، فَلَقِيَهُ عَلِيٌّ ـ رَضِيَ الله عَنْهُ ـ فَقَالَ: مَا تُرِيدُ بِهذَا الرَّجُلِ ؟ فَقَالَ أَقْطَعُ لِسَانَه، فَقَالَ عَلِيٌّ : ـ رَضِيَ الله عَنْـهُ ـ أَحْسِنْ إِليه، فَإِنَّ الإِحْسَـانَ يَقْـطَعُ اللِّسَانَ، فَرَجَعَا إِلى النَّبِيِّ ـ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، وَقَـالَ لَهُ: أَيْشٍ تَعْنِي بِالْقَـطْعِ يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ: الإِحْسَانَ، وَقَالَ: لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ.

والفرق بين (لولا ولوما) في هذا الفصل، وبينهما في الفصل السابق، أنك إذا قلت: (لولا فعلت ، ولوما تضرب) صحّ السكوت وتمّ المعنى. ولو قلت: (لولا عليٌّ) امتنع السكوت حتى تأتي بقولك: «لَهَلَكَ عُمَـرُ».

في هجاء الفرزدق ومطلعها :

أقمنا وربّتنا الدّيارُ وَلاَ أَرَى كَمَرْبَعِنَا بَيْنَ الْحَنِيَّيْنِ مَرْبَعَـا

وروايته في المفصل : «أفضل مجدكم» وكذلك الخزانة ٣ : ٥٥ . والشاهد فيه حذف الفعل بعد لولا ولا مفسر له أي : لولا تعدون.

« ومن أصناف الحرف:حرف التقريب »

وَهُوَ : (قَدْ) ، تُقَرِّبُ ٱلْماضِي مِنَ ٱلْحَالِ إذَا قُلْتَ قَدْ فعَلَ، وَمِنْهُ قَوْلُ ٱلْمُؤَذِّنِ : قَدْ قَامَتْ ٱلصَّـلاَةُ ، لاَبُـدَّ فيه مِنْ مَعْنَى ٱلتَّوَقُّعِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَأَمَّا قَدْ فجَوابُ هَلْ فَعَلَ؟ ، وَقَالَ أيْضاً فَجَوابٌ لِمَا يَفْعَلُ، وَقَالَ الخَلِيلُ : هَذَا ٱلْكَلاَمُ لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ ٱلْخَبَرَ.

« فصـــل » وَتَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ بِمَنْزِلَةِ رُبَّمَا إذَا دَخَلَتْ عَلَى المُضارع كَقَوْلِهِمْ : إنَّ ٱلْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ.

قولـــه : « وهو قــد . . . . »

(قـد) لتقريب الماضي من الحال في الإخبار نحو: (لقيته قد ضحك) أيّ ضاحكا، أو للتقريب في الإخبـار عن فعـل متوقع الحال كقولك: «قد ركب الأمير» لقوم يتوقعون ركوبه وينتظرون ذلك.

هذا إذا دخل «قَـدْ» على الماضي، وإنْ دخل على المضارع فلتقليل الفعل في الإخبار كقولهم: «إن الكذوب قد يصدق» ، وذلك لما بين التقريب والتقليل من المقاربة. ألا ترى أن التقريب في الحقيقة تقليل المسافة بين الشيئين، والتقليل تقريب الأجزاء بعضها من بعض، فكيفما كانت فهي متصرفة في الفعل.

إما بالتقريب : فتقرِّبُ زمان الوقوع من زمان الإخبار. وإما بالتقليل فتقلِّل وقوع نفس الفعـل بتبعيد زمانه، ألا تراهم كيف بعَّدوا أزمنة وقوع الصدق بعضها عن بعض بتقليل وقوع نفس الصدق فيها منه، فكأنهم قالوا: يقع ذلك منه أحيانا على الشذوذ والندرة.

قولـــه : «وقال الخـــليل . . . . »[1]

---

(١) انظر الكتاب لســيبويه ٤ : ٢٢٣.

هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، ليس المراد الجواب للسؤال والمراد به المعارضة فحسب.

قولــــه : «وتكون للتقليل ....»

الأصل أنْ تكون (قَدْ) للتقريب كما مضى، وإنما تكون للتقليل عند دخوله على المضارع لما ذكرنا من التناسب، ومثال التقليل : ما سبق.

والمراد قلة صدق ذاك. قال أبوعبيدة: هذا المثل يضرب لمن تكون الإساءة غالبة عليه.

فإن قلت : ما تقول في نحو قوله[1]:

٦٠٧ ـ قَدْ أَتْرُكُ ٱلْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ‏ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

فإنه تَمَدَّحَ بقتله قِرنه وتركه إياه مصفرَّ الأنامل، والإنسان إنما يتمدَّح بما يكثر لا بما يَقِلُّ ويَنْزُر؟ ، قلت : هذا من باب حمل النقيض على النقيض، وهذا باب عندهم واسع، وقد صنع مثل هذا برُبَّما أيضا. ألا ترى إلى قوله[2]:

٦٠٨ ـ فإنْ تُمْسِ مَهْجُورَ ٱلْفِنَـاءِ فَرُبَّمَا ‏ أَقَامَ بِهِ بَعْدَ ٱلْوُفُودِ وُفُودُ

---

(١) هو عَبيد بن الأبرص ديوانه ص ٧١ وسيبويه ٤ : ٢٢٤ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٣١٨ والخزانة ١١ : ٢٥٣ والبيت من البسيط. وهو شاهد على أنّ (قد) مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار. وأثوابه: جمع ثوب، ومُجّتْ: رُميت، والمراد صُبغت، والفرصاد: التوت. يريد: أنّ الدم الذي على ثياب خصمه بعد قتله بمنزلة عصير التوت.

(٢) البيت من شواهد الكشاف التي لم يعزها صاحبه ـ انظر الكشاف ٣: ٧٩ وقد عزاه صاحب تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لأبي عطاء السندي في ابن هبيرة وقد قتله المنصور بعد أن آمنه غدرا، فلما حمل رأسه إليه، قال للحرسي: أترى إلى طيّة رأسه ما أعظمها، فقال له الحرسي: طيّة يمينه أعظم من طيّة رأسه وأوفى القصبة.

ألا إنّ عينًا لم تجد يوم واسط ‏ عليك بجاري دمعها لجمودُ

عشيّة قام النائحاتُ وشُقّقَتْ ‏ جُيوبٌ بأيدي مأتم وخدودُ

وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٨٠ وأمالي القالي ١: ٢٧١ ـ ٢٧٢، والشعر والشعراء ٢: ٧٦٦ ـ ٧٧٠ والمقتصد ٢: ٨٢٩ والكشاف ٤: ٢٨٣ والشاهد فيه مجيء ربّ للتكثير. والبيت من الطويل.

« فصـــل » وَيَجُوزُ ٱلْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ٱلْفِعْلِ بِالْقَسَمِ كَقَوْلِكَ : قَدْ وَٱللَّهِ أَحْسَنْتَ، وَقَدْ لَعَمْرِي بِتُّ سَاهِرًا ، وَيَجُوزُ طَرْحُ ٱلْفِعْلِ بَعْدَهَا إذا فُهِمَ كَقَوْلِهِ :

أَفِدَ ٱلتَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَـا   لَـمَّـا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَـدِ

أي : إنْ قُرِعَ فِناؤك من الغاشية والزوار الذين كانوا يقصدون ذَرَاكَ[1]، ويَطُورون[2] حَرَاكَ[3] فلا تهتم بذلك، فكثيرا ما أقام بذلك الفناء الزوار، فقد جعل الخلُوَّ بإزاء الازدحام من الناس كما ترى، وذلك لا يتحقق إلا بكثرة الإقامة بذلك.

وإن كان (ربما) للقلة، تقول: (ربما فعل ذلك). والمراد قلة ذلك الفعل منه.

قولـــه : «ويجـوز الفصل . . . . »

تَوَسَّعُوا في (قدْ) فطرحوا الفعل بعده لدلالة ما قبله على ذلك الفعل.

٥٦٥م ـ * ألا ترى إلى طرح «زَالَتْ» في البيت [4] لدلالة (لم تزل عليه). فتوسعهم بالفصل بينـه وبين الفعل بما ليس بأجنبي وهوالقَسَم[5]، لأنه لتأكيد ذلك الفعل بالجواز أولى، الـرواية «أحسنتَ»[6] بالتـاء المفتـوحة و «بِتُّ» بالتاء المضمومة، و«ساهراً» بالراء لا بالدال، و «ركابنا» بإضافة الركاب إلى الضمير لا ركائبا جمع ركوبة، وأَفِدَ : قَرُبَ. والتقدير: وَكَأَنْ قَدْ زَالَتْ، أيْ كَأنْ قَدْ ذَهَبَتْ. يقول: قَرُبَ ٱلنّهوض منا وانْتُظِرَ آرْتِحالُنَا وكأنا قَدِ آرْتَحَلنا لصحة عزمنا على الارتحال.

---

(١) الذَرا : الكِنُّ ـ اللسان (ذرا).

(٢) يطورون : يقتربون من الطّوْرة وهي فناء الدار. اللسان: (طور).

(٣) الحَـرَا: ناحية الشيء وجناب الرجل والساحة والعَقْوة ـ اللسان : (حرا).

(٤) البيت هو: أفِدَ التَّرحُّلَ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَـمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَـدِ

وهو للنابغة الذبياني وقد مر آنفا شرحه والتعليق عليه ـ انظر ص ١٦٧٢ .
والشاهد فيه طرح الفعل بعد قد لدلالة ما تقدم عليه. وهو (لما تَزُلْ).

(٥) في الأصل : «الفعل» والمثبت من ع لأنه الموافق للمعنى.

(٦) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بالمثال: . . . . « أحْسَنْتَ ، وقد لعمري بتُّ ساهرا».



« ومن أصناف الحرف:حروف الاستقبال »

وَهِي سَوْفَ ، وَٱلسِّينُ ، وأَنْ ، وَلاَ ، وَلَنْ ، قَالَ ٱلْخَلِيلُ أَنْ سَيَفْعَلُ جَوابُ لَنْ يَفْعَلَ ، كَمَا أَنَّ لَيَفْعَلَنَّ جَوابُ لا يَفْعَلُ لِمَا في لا يَفْعَلُ من ٱقْتِضَاءِ ٱلْقَسَمِ ، وفي سَوْفَ دِلالَةٌ عَلَى زِيَادَةِ تَنْفِيسٍ ، وَمِنْهُ سَوَّفْتُهُ ، كَمَا قِيلَ مِنْ آمِينَ أَمَّنَ. ويُقَالُ : سَفْ أَفْعَلُ. وَ(أَنْ) تَدْخُلُ على ٱلْمُضارِعِ وٱلْمَاضِي فَيَكُونانِ مَعَه في تأْوِيلِ ٱلْمَصْدَرِ، وَإذَا دَخَلَ عَلَى ٱلْمُضَارِعِ لَمْ يَكُنْ إلاَّ مُسْتَقْبَلاً كقَوْلِكَ : أُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ...

قولـــه : « قال الخليل أنْ سَيَفْعَلُ .... »

قول الخليل[1] يؤيد أنَّ «السِّين» تفيد تأكيد وقوع الفعل في المستقبل. لأن «لنْ» لتأكيد النفي في المستقبل، فكان مطابقا لجواب ما تضمنه الفعل الداخل عليه السـين.

قولـــه : « من اقتضاء القسم .... »

أي ترى أن القسم يتلقى به. تقول : والله لا يفعـل.

قولـــه : « وسوف .... »

حُرِّكت الفاء من (سوفَ) لالتقاء الساكنين، ولم يحرّكوا بالكسر للواو[2] قبلها كما لم يحرّكوا الميم الثانية من «ثُمَّ» بالكسرة لضمَّة الثاء.

فإن قلت : فما بالهم لم (يلزموا صحة اللام في نحو «سرّ» بل جوزوا فيها الحركات الثلاث؟ قلت)[3]: الفرق بينهما بَيِّنٌ ، لأن «سـر» فعل يقبل التصرف فتصرفوا فيه بالحركات. أما «ثُمَّ» : فحـرف وهو آب للتصرف فَأُلْزِمَ أخف الحركات.

قولـــه : «زيادة تنفيس .... »

التنفيس : التوسيع.

---

(١) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤ : ٢١٧.
(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل.
(٣) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل.

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا بُدٌّ في خَبَرِ عَسَى ، وَلَمَّا آنْحَرَفَ الشَّاعِرُ في قَوْلِهِ :

عَسَى طَيِّءٌ مِنْ طَيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِىءُ غُلَّاتِ آلْكُلَى وَآلْجَوانِحِ

عَمَّا عَلَيْهِ آلاسْتِعْمالُ جاءَ بِالسِّينِ آلَّتِي هِيَ نَظِيرَةُ (أَنْ).

قولـــه : « ومنْ ثَمَّ .... »

عسى : للإطماع وهو فيما يستقبل من الزمان.

٦٠٩ ـ قولـه : « ولما انحرف الشاعـر .... »[1]

أي كان الشـاعر محتاجا إلى أن يقول أن تُطْفىء، لأنه خبر عسى وهو (أنْ) مع المضـارع، فلمـا لم يمكنـه الإتيان (بأنْ) جاء بالسين التي هي نظيرة (أنْ) في الاستقبال توفيرا لما تقتضيه «عسى» من معنى الاستقبال بذكر «أنْ» . فإن قلت: معنى الاستقبال يحصُـل بالسِّين كما يحصُـل (بأنْ) ، قلت : نعم .

غير أنهم خَصُّوا «عسى» (بأنْ) إما لأنها أكثر استعمالا من السِّين، وإما لأن خبـر «عسى» مقـدر بالمصدر. فقولك «عَسى زيدٌ أنْ يخرُجَ» بمنزلة: قارب زيدٌ آلْخُروجَ، والسين ليست مصدرية ، فخصّوا «أنْ» لذلك فصار وقوع السـين موقع «أنْ» لا بطريق الأصـالة وإن آتَّحَدَتا في إفادة معنى الاستقبال الذي هو مقتضى «عسى» بعد هذه. أي بعد هذه الواقعة.

---

(١) هذا نسبة إلى استشهاد الزمخشري ببيت الحماسة ونصه:

عسى طيِّءٌ من طيِّءٍ بعدَ هذهِ ستُطْفِىءُ غُلَّاتِ الكُلى والجوانحِ

والبيت من الطويل جاء في حاشية ابن يعيش رقم ١ من الجزء السابع صفحة ١١٨ « أنشد أبو تمام في باب المراثي من الحماسة هذا البيت رابع أربعة وعزاها لقسام بن رواحة السنبسي ومعناه: عسى طيِّءٌ أن تطفيء من طيء غُلّات الكلى والجوانح بأخذ ثأر من قتل منهم، وعدم الاحتراز من صاحبهم بطرد الإبل ... »

والشاهد في البيت أنه لم يكن بد من دخول (أنْ) في خبر عسى، ولم يتمكن الشاعر من الإتيان بها لمكان الوزن فاعتاض عنها بالسين لاشتراكهما في إفادة معنى الاستقبال

انظر ابن يعيش ٧ / ١١٨ ، ٨ / ١٤٨ والخزانة ٩ / ٣٤١

« فصـــل » وَهِيَ مع فِعْلِهَا ماضياً أَوْ مُضارِعًا بِمَنزلةِ أنَّ مَعَ مَا في حَيِّزهَا.

« فصـــل » وتميمٌ وأسَـدٌ يُحَوِّلُونَ هَمْزَتَهَا عَيْناً فيُنشِدُون بيْتَ ذِي ٱلرُّمَّـةِ : « أَأَنْ ترَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ».

أعَنْ ترسَّمْتَ وهِي عَنْعَنةُ بَنِـي تَمِيمٍ ، وقَدْ مَـرَّ ٱلْكلامُ في لاَ ولَنْ.

والغُلاَّتُ : جمع غلة وهي حرارة العطش، والكُلَى : جمع كُلْيَة،والجوانح : الأضلاع.

قولـــه : «بمنزلة (أنْ) مع ما في حيِّزها ....»

أي : الجملة. كما تنتقل بعد (أنَّ) المشدّدة مفردا، كذلك تنتقل هيَ مفرداً بعد (أنْ) المخففة. والْحَيِّزُ من حازَ يَحُوزُ، كالسَّيِّدِ من ساد يسود ووزنهما فَيْعِل.

قولـــه[1]:

٦١٠ـ أَأَنْ ترَسَّمْتَ ....

ترسَّم الدار: تأمّل رَسْمَهَا. وَٱلْخَرْقَاءُ : حبيبة ذي الرُّمَّـة، منقولة من الخرقاء ضد الرفيقة. تمامه: مَاءُ ٱلصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

أي: أَلأَنْ نَظَرْتَ في رسوم دارها سُجِمَ ماءُ عينك. والعنعَنةُ: تصيير العين مكان الهمزة.

---

(١) هو ذو الرمة ـ ديوانه ص ٣٧١ وابن يعيش ٨ : ١٤٩ والخزانة ١٠ : ٢٩٢ والبيت ترتيبه الأول من قصيدة لذي الرمة عدتها أربعة وثمانون بيتا من البسيط، والبيت الشاهد بتمامـه:

أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاء مَنْزِلَةً   مَاءُ الصَّبابةِ مِنْ عَيْنَيكَ مَسْجُومُ

والشاهد فيه أن بني تميم يُبدلون الهمزة عينا في «أنْ» فيقولون «عن» وفي الاستفهام يصبح أعَنْ. وذلك لقرب العين من الهمزة في المخرج. والعين أخف منها مخرجا. وترسّمت : تثبَّتْ، وخرقاء : صاحبة ذي الرمة، والمنزلة: المنزل، وماء الصبابة : الدمع النازل من شدة الشوق. والمعنى كما جاء في ديوانه ص ٣٧٣: أماءُ الصَّبابة مسجوم لأنْ ترسَّمت من خرقاء. فقدّم ألف الاستفهام التي كانت في «ما» فصيرها في «أنْ». ومسجوم: سائل مهراق.

« ومن أصناف الحرف:حرفا الاستفهام »

وَهُمَا ٱلْهَمْزَةُ ، وهلْ في نحْوِ قوْلِكَ : أزَيْدٌ قائمٌ؟ وأقَامَ زَيْدٌ؟ وهَلْ عمْـرٌو خَارِجٌ؟ وَهَـلْ خَرَجَ عمْرٌو ؟ وٱلْهمزَةُ أعَمُّ تصَرُّفاً في بَابِها مِنْ أُخْتِها، تَقُولُ: أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ؟ وَأزَيْدًا ضَرَبْتَ؟ وَأتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أخُوكَ؟ ، وَتَقُولُ لِمَنْ قالَ لكَ مَرَرْتُ بزَيْدٍ أبزَيْدٍ؟ وَتُوقِعُها قَبْلَ ٱلْوَاوِ وٱلْفَاءِ وثُمَّ قال ٱللَّهُ تعالى :﴿ أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ وقالَ تَعالَى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ وَلاَ تَقَعُ هَلْ في هَذِهِ ٱلْمَوَاضِعِ .

قولـــه : « وهما الهمزة . . . . إلى آخره»

اعلم أن «هل» للسؤال عن الفعل أكان أم لم يكن. والهمزة له وللسـؤال عن الذات أيضا، فلذا صح : (أزيد قائمٌ؟) ، و (هلْ عمرٌو خارج؟) ، لأن السؤال عن الفعل . وَصَحَّ : (أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو) بالهمزة لا «بهـل» ، لأنه سؤال عن الذات .

فإنْ قُلْتَ : نَبِّهْنِي على السرِّ في اختصاص الهمزة بالمواقع الباقية مما ذكر في المتن قلت : أمـا « أزيداً ضربت؟» فتقـديم المفعـول فيه مشـعر بكـون الفعل حاصلا، إذ لو كان فيه شك، لقدّم لكونه أهمّ فيكون هذا سؤالا عن الذات على معنى : «أزيدا ضربت أم عَمْراً» فيتخصَّصُ بالهمزة. ولو قلت: «ضربته» بالهاء صحّ وقوع «هل» لأنَّ السـؤال عن الفعل، والتقدير: «هل ضربت زيداً ضربته؟». وأما قولك : أتضربُ زيدا وهو أخوك؟ . وأنت تريد وقوع الضرب في الحال، فإنما صحّ وقـوع الهمزة هنا دون «هل» ، لأن «هلْ» مخصصة للمضارع بالاستقبال، لأنها تجيء في مقام التردد في وقوع الفعل، ولا تردد في الفعل الحالي، لأنه مشاهد .

امـا الهمزة فإنّها تستعمل في الثوابت ايضا، ألا ترى أنها في «أزيد عندك لم

« فصـــل » وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ أنَّ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ إلَّا أنَّهُمْ تَرَكُوا ٱلأَلِفَ قَبْلَهَا لأَنَّهَا لَا تَقَعُ إلَّا في ٱلاسْتِفْهَامِ ، وقَدْ جَاءَ دُخُولُهَا عَلَيْهَا في قَوْلِهِ:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا   أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ ٱلْقَاعِ ذِي ٱلأَكَمِ

عمـرٌو» للسؤال عن الـذات والـذوات من حيث هي هي ذوات في الأزمـان، لا اختصاص لها بزمان دون زمان فناسب أن تقع سؤالا عن الفعل الحالي.

فإن قلت: طلب حصـول الحاصل محال قلت: نعم: لكن لما أنكر بهذا الاستفهام ضَرْبَهُ صار كأنه لم يشاهده فيستقيم سؤاله وإن كان مشاهدا في الحقيقة.

وأما «أبزيد مررت؟» فهو بمنزلة : أزيداً جعلت على طريقك، فهذا نظير قولك: «أزيداً ضربت».

وأما وقوع الهمزة قبل الواو وأختيها فلأنها لقطع ما بعدها عما قبلها لاختصاصها بصدر الكلام، فلو وقعت الواو قبلها وهي لوصل[1] مَا بَعْدَها بما قبلها كان كالجمع بين النصب والنـون بخلاف «هَلْ» فهي ضعيفة في هذا الباب، ألا تراها تجيء بمعنى «قـدْ» كَقَوْله:

.... أَهَلْ رَأَوْنَا

فلو كانت للاستفهام للزم الجمع بين حرفين وهما الهمزة و «هــل» بمعنى واحد، وهو ممتنع. ومن المعلوم أن رتبة الضعيف مُنْحَطَّةٌ عن رتبة القوي، فلزم أن تتأخر هي عن الواو وإن تقدمت الهمزة عليها.

قولـــه : « تركـــوا .... »

لمـا كانت «هَـلْ» لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام سدَّت مَسَدَّها فحذفت. وإنما سمَّاها ألفا لأنهما من مخرج واحد، ولأنَّ الهمزة في الصدر لا تكتب إلا ألفا وهمزة الاستفهام مختصة بالصدر، فلما كانت مختصة بصورة الألف سُمِّيَت ألفا.

(١) في ع وف : «توصل» والمثبت من الأصل.

« فصـــل » وَتُحْذَفُ ٱلْهَمْزَةُ إذَا دلَّ عَلَيْهَا ٱلدَّلِيلُ ، قَالَ عُمَرُ بْنُ أبي رَبِيعَةَ :

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيَـا بِسَبْعٍ رَمَـيْنَ ٱلْجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ

قولـــه : «دخولها عليــه . . . .»

أيْ دخولُ الألف على هَــلْ.

قولـــه :

٦١١ - سَائِلْ . . . .[1]

يربوع : قبيلة ، بِشَدَّتنا : أي : بقوتنا. وقيل بحملتنا ، فلعله بفتح الشين والأُولى بكسـرها يعني : سائل عن حربنا بجانب القاع ذي الروابي أيْ هَلْ رَأوْا مِنَّا جُبْنًا وضعْفًا .

قولـــه : إذا دلَّ عليهـــا . . . .»

الدليل على حذفها في البيت قولـــه :

٦١٢ - . . . . أمْ بِثَمانِ[2]

والدِّرِيَّةُ : العلم ، قال المصنف : ولا يجوز حذف الهمزة إذا لم يدل دليل على

---

(١) البيت من البسيط وهو لزيد الخير - ديوانه ١٠٠ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣ وهو بتمامــه :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

والبيت من شواهــد المغني ص ٣٥٢ وقــد نسبــه السيوطي في شرح شواهــد المغني ٢ : ٧٧٢ - ٧٧٣ لزيد الخيل . وجاء في حاشية ابن يعيش لزيد الخير . . . . . ويربوع : أبو حي من تميم وقوله بشدتنا : يروى بفتح الشين أي بحملتنا ، ويروى بكسـر الشين : أي بقوتنا والباء بمعنى عن . وسفح الجبل : أسفله ، والأكم : جمع أكمة وهي التل . والاستشهاد بالبيت في قوله : (أهَلْ) حيث أدخل الهمزة على هَلْ ، فدلَّ ذلك على أنّ «هَلْ» في الأصل بمعنى قدْ ، وإنما تدل على الاستفهام بهمزته ، وقد حذفت هذه الهمزة من (هَلْ) لكثرة الاستعمال . انظر شرح ابن يعيش ٨ : ١٥٣ - ١٥٤ حاشية ٣ .

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت عمر بن أبي ربيعة :

« فصـــل » وَلِلْاسْتِفْهَامِ صَدْرُ ٱلْكَلَامِ ، لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ شَيءٍ مِمَّـا فِي حَيِّزِهِ عَلَيْهِ ، لَا تَقُولُ ضَرَبْتُ أَزَيْداً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

حذفها، لأنَّ الهمزة جعلت نائبة عن آسْتَفْهِمُ، وحذف النائب والأصل لا عن دليل إجحاف، وزيغ عن سواء السبيل واعتساف.

قولــه : «وللاستفهام صدر الكلام ....»

ذاك لما مرَّ في أثناء الكتاب أن حرف الاستفهام يحدث معنى في الجملة فيلزم أن يسبق الجملة حتى يتنبَّه المخاطب في أول الأمر أنكَ أردت نقْلَ الجُملةِ عن كونها خبـراً إلى كونها استخبارا. وإذا أتيت بحرف الاستفهام بعد مضي الجملة كنت محاولا لنقل الجملة عن معناها الذي يوجبه تجردها عن حرف الاستفهام من كونه خبرا بعد انقضائها وتمامها، وذلك فاسد لأنه كالنقض لحكم قد مضى وانقضى.

فإنْ قُلْتَ : ما تقول في تأخير حرف الشرط في : «آتيك إنْ أَتَيْتَنِي» عن الجزاء مع أن هذا الحـرف مُحْـدِث في الجملة معنى كحـرف الاستفهـام؟ قلت : بل التقدير: «آتِيكَ إِنْ أتَيْتَنِي آتِكَ» فالجزاء هو «آتِكَ» لا «آتِيكَ» إلا أنه حذف لدلالة «آتِيكَ» عليه.

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْـرَ أَمْ بِثَمَانِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٨ وسيبويه ٣ : ١٧٥ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ١٤٨ والخزانة ١١ : ١٢٢ وهو شاهد على أنَّ الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أمْ المتصلة، فإن التقدير: أَبِسَبْعٍ رمَيْنَ الْجَمْرَ أمْ بِثَمَانٍ ولم يُرد المنقطعة لأن المعنى على : ما أدري أيهما كان. والبيت من الطويل - وانظر ابن يعيش ٨ : ١٥٤ - ١٥٥ والجنى الداني ص ٣٥ ومغني اللبيب ص ١٤.

« ومن أصناف الحرف:حرفا الشرط »

وهما : إنْ ، ولَو يَدْخُلَانِ عَلَى جُمْلَتَيْن فَيَجْعَلانِ ٱلْأُولى شَرْطاً وٱلثَّانِيَةَ جَزَاءً كقَوْلِكَ : إنْ تَضْرِبْنِي أضْرِبْكَ ، ولَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ ، خَلاَ أنَّ إنْ تَجْعَلُ ٱلْفِعْلَ للاستِقْبَالِ وإنْ كانَ مَاضِياً . .

قولــه : « فيجعلان الأولى . . . . . . »

هذه إشارة إلى العمل المعنوي دون اللفظي لأن المعنوي سبب اللفظي والمقتضي له، واللفظي دليل على المعنوي لا يجوز: «إنْ تَضْرِبْنِي» بدون «أضْرِبْكَ» ولا أن تقول: «أضْرِبْكَ» بدون «إنْ تَضْرِبْنِي» لأنَّ معنى كلمة الشَّرط : وقوع الثاني لوقوع الأول، فلابد من جملتين تربط إحداهما بصاحبتها والأولى تسمى شرطاً والثانية جزاء.

قولــه: «خلا أنَّ (إنْ) تَجْعَلُ الفعل للاستقبال وإنْ كان ماضيا . . . . . »

إذا دَخَلَتْ «إنْ» على الماضي تقلب معناه إلى الاستقبال، كما قلبت «لمْ» معنى «يَفْعَلُ» إلى معنى فعَلَ. تقول: « إنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ» ، والمعنى : (إنْ تَخْرُجْ أخْرُجْ) ، كما كان المعنى في قولك: (لمْ تَخْرُجْ) ما خَرَجْتَ، ألا ترى أنك لو قلت: «إنْ خَرَجْتَ أمس» أَحَلْتَ[1]. كَمَا أنك إذا قلت: «لمْ يخرجْ غداً» كان بمكان من الإحالة، لأن الشرط إما للحمل أو المنع، والحمل والمنع إنما يكونان في المستقبل فالحمل نحو «إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ» والمنع نحو: «إنْ تَضْرِبْنِي أضْرِبْكَ»، فإنْ قلت: ما تقول في قوله[2] :

٦١٣ـ إذَا مَا ٱنْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ

---

(١) أحلت : أي أتيت بالمحال.

(٢) قائله كما جاء في حاشية الأمير على المغني ٢٥ زائدة بن صَعْصَعَة الفَقْعَسِيّ يعرّض بزوجته وكانت أمها سَرِيَّة. وهو من شواهد المغني ص ٢٦ وشذور الذهب ص ٣٣٩ ولم يعزه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٨٩ وهو من الطويل وعجزه:

. . . و (لــو) تَجْعَلُهُ لِلْمُضِيِّ وإنْ كَانَ مُسْتَقْبَلاً كَقَوْلِهِ تَعَـالى : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ ، وَزَعَمَ ٱلْفَرَّاءُ أَنَّ «لَوْ» تُسْتَعْمَلُ فِي ٱلاستِقْبَالِ كـ (إِنْ) .

فهذا القائل في مقام الحمل على الانتساب وإظهار حال من ولدته في الشرف ومع ذلك ليس من الإستقبال في شيء، لأنَّ الولادة أمر ماض؟ قلت: مسلّم أن الولادة أمـر ماض إلا أنـه لمـا كان المقصـود : وَجَـدتني شريف الأم، جرى فيه معنى الاستقبـال ، فجاز وقوعه في الجزاء. ومما يصرفه إلى التحقيق: أنه جعل هذه الولادة شيئا لم يحصل بعد لوقوع الخلاف فيها حتى كأنه قيل له: «تلدك غدا لئيمة» وقال هو «لا بل تلدني شريفة» بمعنى أن الشك لما وقع ولم يعلم اللَّئيمة وَلَدتني أم شريفة ، صارت الشريفة التي يظهر أمرها غدا كأنها تلدني فيه حتى كأني لم أوجد.

فإن قلت فما وجه قولهم: «إنْ كنت خرجت أمس فإني أعطيك درهما» و «كان» : ماض وقد وقع شرطاً؟ قلت: هو ماضٍ في اللفظ مستقبل في المعنى، لأن المعنى إنْ يصحّ خروجك أمس موجودا اليوم، بمعنى : أن يكون صحيحا لأنهم يقولون ذلك مجوزين أن لا يكون خرج، فالحاصل أن الجزاء يستحيل أن يكون بالماضي، وكل ماض وقع فيه وجب أن يناسب المستقبل ويعود إليه من وجــه.

قولـــه : «و(لـــو) تجعله للمضي . . . .»

« لـــو» : لامتنـاع الشيء لامتناع غيره، كقولك: «لوْ جِئْتَنِي لَأكْرَمْتُكَ» فإنه يفيد انتفاء الفعلين. ولو قلت: «لو لَمْ تجيء لما أعطيْتُكَ» ، أفاد وجودهما ولا ذلك إلا بأن تجعل الواقع بعد «لـو» للمضي.

قولـــه : «كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾[1] . . . .»

وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي به بُــدًّا

والشاهد فيه قوله : (إذا ما انْتَسَبْنا لَمْ تَلِدْني) فإنَّ ظاهره أن جواب الشرط ـ وهو قوله «لَمْ تلدْني ـ ماض في المعنى، وإن كان فعلا مضارعا في اللفظ، وذلك أن «لم» إذا دخلت على المضارع عملت فيه النفي والقلب والجزم.

(1) سورة الحجرات آية ٧

« فصـــل » ولاَ يَخْلُو ٱلْفِعْلاَنِ في بَابِ إنْ مِنْ أنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ أوْ ماضِيَيْنِ أو أحَدُهُمَا مُضَارِعاً وٱلْآخَرُ ماضِياً ، فإذا كَانَا مُضَارِعَيْنِ فلَيْسَ فيهِمَا إلّا ٱلْجَزْمُ ، وكَذٰلِكَ في أحَدِهِمَا إذا وَقَعَ شَرْطاً . .

أي : لو أطاعكم.

قولـــه : « (لـــو) تستعمل في الاستقبال . . . . »

مثاله : (لو استقبلت أمرك بالتوبة لكان خيرا لك). (والمعنى : إنْ استقبلت[1])

ومسوغ استعمالها في الاستقبال: مؤاخاتها كلمة «إنْ» في معنى الشرط فساغ أن تستعمل إحداهما موضع الأخرى.

قولـــه : « ولا يخلو الفعلان . . . . »

الأصل في الشرط والجزاء أن يكونا مستقبلين، لأنه موضع شك، والماضي متيقن، ويجوز أن يكونا ماضيين، لأن الماضي أخف من المضارع، وهذا موضع يطلب التخفيف فيه، لأنَّ الجملتين صارتا جملة واحدة، فطال الكلام ولذا اختير للشرط والجزاء الجزم، ويجوز أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا وهو أحسن من عكسه، وليس في الحُسن بمنزلة الأولين إذ ليس في الأولين مخالفة فهما مضارعان أو ماضيان بخلاف الآخرين لما بهما من المخالفة بين الشرط والجزاء، غير أن الآخر وهو أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً فيه مخالفة أخرى وهي انجزام الشرط على القطع دون الجزاء.

قولـــه: «فليس فيهما إلا ٱلْجَـزْمُ . . . . »

«إنْ» عملت في الشرط الجزم لما ذكرنا من طول الكلام بجعل الجملتين جملة واحدة. والوجه الثاني : أن الجملتين لما صيِّرتا جملة ظهر نقصان إذ الأصل أن تكون كل جملة كلاما تاما، فبصيرورة الكلام بمنزلة جزء من الكلام يظهر النقصان

(١) ما بين القوسين ليس في الأصـل والمثبت من ع.

. . . فإذَا وَقَعَ جَزَاءً فَفيهِ ٱلْجَزْمُ وٱلرَّفْعُ . قَالَ زُهَـيْرٌ:

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْـألَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَـالِـي ولا حَرِمُ

لا محالة ، وقطع الحركة نقصان، فجعل إعرابه بقطع الحركة ليكون النقصان أمارةً للنقصان، أما انجزام الجزاء: («فَبإنْ » وفعل الشرط)، لأنّ كل واحد من «إنْ» وفعل الشرط لا ينفصل من صاحبه فإذا احتيج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه فيشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة للجزاء.

فإن قلت : «بيِّنْ لي حكم (لو) » قلت: إنها لا تعمل الجزم، لأنُّها لِلْمُضِيِّ ، والماضي لا يستحق الإعراب، فبالحريّ أن لا يعمل الحرف الموضوع لأجله».

فإنْ قلت : قد وقعت فيما أبيتَ، فإنُّك تَجْزم (بِلَمْ) وهي للمضي.

قلت : «لَمْ» تقتضي المضي معنىً إلا أن المضارع ملتزم بعدها في الاستعمال لفظاً. أما «لَوْ» : فإنُّها لا تلازم المضارع لا لفظا ولا معنى، ولابد للعمل من الملازمة فلا تعمل وإن كان الشرط والجزاء ماضيين لا يظهر فيهما الجزم، لأن الكلمة إذا لم تكن مستوجبة للإعراب لا تتغير عن حالتها وإن لاصقها العامل ولازمها. تقول: (لقَيتُ مَنْ عَرَفْتُهُ) ، فـ (مَنْ) ساكن مع دخول عامل النصب عليه ومحله النصب.

فكذا فيما نحن فيه محلها الجزم. وقد سبق تفسير الإعراب في المحل في صدر الكتاب فلا تَنْسَـهُ.

قولــه : «ففيه الجزم والرفع . . . .»

نحو: (إنْ أكرَمْتَنِي أُكْرِمْكَ وأُكْرِمُكَ) ، فالجزم على الظاهر لأنّ الأصل أن تجزم وإنما لم تجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي.

والرفع : لأجل أن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط لكونه

« فصــــل » وإنْ كَانَ ٱلْجزَاءُ أمْـرًا أوْ نَهْـيًا أو ماضِـيًا ، صَريحاً أوُ مُبْتَدأً وخَبرًا فَلابُدَّ مِنَ ٱلْفَاءِ كَقوْلِكَ : إنْ أتاكَ زَيْدٌ فأكْرِمْهُ، وإنْ ضَربَكَ فلَا تَضْرِبْهُ ، وَإنْ أكْرَمْتَنِي ٱلْيومَ فَقَدْ أكْرَمْتُكَ أمْسِ ، وإنْ جِئْتَنِي فأنْتَ مُكْرَمٌ . .

ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم، وترك على أول أحواله وهوالرفع. فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى ، كما أن «يغفرُ اللهُ لزيدٍ» في اللفظ خبر وفي المعنى دعاء مجزوم نحو «لِيَغْفِرِ ٱللَّهُ لِزيدٍ».

وعلى الرفــع قول زهير[1] :

٦١٤ ـ وإنْ أتاهُ خَليلٌ . . . . البيت

وقبلـــــه :

هُوَ ٱلْجَوادُ ٱلّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْواً وَيَظْلِمُ أحْيَانًا فَيَظَّلِمُ[2]

الخليل : الفقير ، الحرم : المنع .

يقول: ليس لمالي منع عنك .

وقال أبوعبيدة: يقال مال حَرِمٌ : إذا كان لا يعطى منه، وقيل : حَرِمَ زيد بالكسر إذا قُمِرَ ماله فهو حَرِمٌ .

وفسره ابن جني بـ (ولا أنا حرم) بحذف المبتدأ. أي : لا أنا مقمور. وذكر البيت الأول في آخر الكتاب[3].

---

(١) ديوانه ١٥٣ والإنصاف ٦٢٥ وابن يعيش ٨ : ١٥٧ وشرح شواهد المغني ٢٨٣ وسيبويه ٣ : ٦٦ ، والبيت من البسيط والشاهد فيه أنه رفع (يقول) ولم يجعله للشرط في اللفظ، وجعله في تقدير التقديم . كأنه قال: لا غائب ما لي إنْ أتاه الخليل . قال السيرافي في شرح أبيات الكتاب ج ٢ : ٩٤، يمدح هرم بن سنان المرِّي . يريد أنه لا يعتلُّ في خليله إذا سأله شيئا من مالة بعلة حتى يحرمه.

(٢) ديوان زهير ص ١٥٢ طبعة دار الكتب وشرح شواهد الشافية ٤٩٣ ، ويروى فَيَطَّلِمُ وفَيَظْطَلِمُ وفَيَنْظَلِمُ، وهو شاهد على إبدال التاء طاء .

(٣) سيبويه ٤ : ٤٦٨ .

. . . وَقَدْ تَجِيءُ ٱلْفَاءُ مَحْذُوفَةً فِي ٱلشُّذُوذِ كَقَوْلِهِ :

« مَنْ يَفْعَلِ ٱلْحَسَنَاتِ ٱللَّهُ يَشْكُرُهَا »

وَيُقَامُ إِذَا مُقَامَ ٱلْفَاءِ ، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .

قولـــه : «وإن كان الجزاء أمرا . . . .»

يجيء الجزاء بالفاء حيث لم يقدر فيه على الجزم ، كأمثلته . فالأمر والنهي ساكنان في كل حال ، وإسكان الساكن محال . والماضي الصحيح وهو الذي ليس في تأويل المضارع غير قابل للجزم ، لا لفظا ولا تقديرا فلا يُقدر على الجزم في هذه الثلاثة ، ومثلها الجملة الاسمية ، لأنّ الأسماء لا تجزم ، وإنما يُؤتى بالفاء حيث لا يقدر على الجزم فيه لِتَكُونَ هذه الفاء دليلا على تعلق هذه الجملة الواقعة جزاء بالشرط ، لأن الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء ولا تكون في ابتداء الكلام ، ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه .

فإن قلت : قد أعضل عليك الأمر وعسر حل عُضْلَتِهِ في قوله عز وجل : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ (1)

قلت : حل هذه العُضْلَة : أن هنا إضمارا يصرفه عن الجزم ، لأن التقدير : فهو لا يخاف ، إذ لولا هذا التقدير لامتنع مجيء الفاء هنا ، لأن «لا يخاف» يقبل (2) الجزم على نحو: فَمَنْ يؤمن بآيات ربه لا يَخَفْ بَخْسًا .

قولـــه :

٣٤٠م ـ مَنْ يَفْعَلِ . . . . (3)

---

(1) سورة الجـن آية ١٣ .

(2) في ع : «قابل» والمثبت من الأصل .

(3) قد مر تحقيقه ـ انظر ص ٩٧٥ . والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط في موضع لا بد من وجودها فيه .

« فصـــل » وَلا تُسْتَعْمَلُ (إنْ) إلاَّ في ٱلمَعَانِي ٱلْمُحْتَمَلَةِ ٱلْمَشْكُوكِ في كَوْنِهَا، وَلِذَلِكَ قَبُحَ إنْ ٱحْمَرَّ ٱلْبُسْرُ كَانَ كَذَا . . .

التقدير فالله يشكرها، تمامه :

. . . . وٱلشَّرُّ بالشَّـرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ

وبعْـــدَهُ :

وإنَّما هٰذِهِ ٱلدُّنيا وزينَتُهـا كَٱلزَّادِ لابُدَّ يَوْمًا أنَّهُ فَانِي[1]

ويروى : من يَفْعَلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكُرُه

فلم يبق البيت على هذا حُجَّـــةً .

قولـــه : « ويقام . . . . »

إذا بمنـزلـة الفاء، لأن الفاء تجتلب لتجعل الذي دخلت هي عليه لازما للشرط ومتعلقا به . و(إذا) للزمان، والزمان لازم لكل شيء ، فيقام مقامها دلالة على لزومه .

طريقة ثانية أنّ «إذا» بمنزلة «الفاء» في أنها تعلق الجملة بالشرط، لأنّ (إذا) هذه حرف المفاجأة، وهي تدل على التعقيب الذي تدل عليه الفاء . فتقول مررت به إذا هو عبد، أي مررت به فبحضرتي هو عبد، (فإذا) بمنزلة قولك : «فبحضرتي» ، لأنه ظرف مكان لحضرتي ومتضمن لمعنى التعقيب الذي هو الفاء، فيكون قوله تعالى : ﴿إِذَاهُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2] في موضع جزم، لوقوعه موقع يَقْنَطُوا .

فإذا قلت : فَلِمَ لَمْ تقدر أن الأصل : فإذا هم يقنطون؟

قلت : قد ثبت أن (إذا) بمنزلة الفاء في تضمن معنى التعقيب والإتباع، فلو قدرنا الفاء : صار بمنزلة الجمع بين فاءين وهو ممتنع . ألا تراهم امتنعوا عن أن يقولوا : «إنْ تُكْـرِمْني فأكرِمْك» بالفاء والجزم؛ لأن الجزم انتصب دليلا على الإتباع فأية

---

(١) انظر كتاب : «شرح أبيات سيبويه» لابن السيرافي ٢ : ١١٤ .

(٢) سورة الروم آية ٣٦ .

. . . .

حاجة إلى الإتيان بالفاء، وإنما يقام «إذا» مقام «الفاء» إذا كان الموضع للابتداء، والخبر نحو: (إنْ تُكْرِمْنِي إذا زيدٌ يكرمْك).

فلو قلت: «إن تكرمْني إذا زيد ، أو إذا يكرمك[1] زيد» امتنع، لأن «إذا» هذه للمفاجأة، فلا يقع بعدها إلا الجملة، فيمتنع «إذا زيد» ، ولا يقع بعدها من الجمل إلا الجملة الخبريّة، لأن وضعها للمفاجأة أمر محكوم عليه بحكم، وذلك إنما يتأتي في الخبرية فيمتنع وقوع غيرها بعد «إذا» كالأمر والنهي ، ولا يقع من الجمل الخبرية إلا الاسمية كراهة أن تلتبس هذه (بإذا) التي للشرط، لأن وضع تلك على وقوع الفعل بعدها، فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق.

قولــــه : « ولا تستعمل (إنْ) إلا في المعاني ....»
توخّـوا الفرق بين «إنْ» و «لــو» ، فوضعوا «إنْ» في المعاني الجائز وجودها، و «لو» في المعاني الواجب وجودها، وهذا أمر راجع إلى الوضع ، ولذا قبح «إنْ اَحْمَرُ اَلْبُسْرُ»[2]، لأنّ احمرار البُسْرِ غير مشكوك في كونه، لكونه من الأمور الواقعة.

وقوله قبح : إشارة إلى أن قولك: (إن اَحْمَرُ البُسْرُ) جائز لكن في قبح .

---

(١) في الأصل: «يكرمني» والمثبت من ع و ف لأنه الموافق للمعنى.
(٢) البُسْرُ : التمر قبل أن يُرْطِب لغضاضته. (اللسان : بسر).

... وإنْ طلَعَتِ الشَّمْسُ آتِك ، إلاّ في الْيَوْمِ الْمُغِيمِ ، وتَقُولُ : إنْ مَاتَ فُلانٌ كَانَ كَذَا ، وإنْ كَانَ مَوْتُهُ لا شُبْهَةَ فِيهِ إلاّ أنَّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ فهُوَ الّذِي حَسَّنَ فيه.

« فصـــل » وتَجِيءُ مع زِيَادَةِ مَا في آخِرِهَا لِلتَّأْكِيدِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى ﴾ ، وقَال :

فإمّا تَرَيْنِـي الْيَوْمَ أُزْجِي ظَعِينَتِي ....

قولـــه : « إلا في اليوم المُغيم .... »

لأن قولك في اليوم المغيم : (إنْ طلعَت الشمس) بمنزلة قولك : (إنْ انقشع الغيم) وانقشاعه مشكوك في كونه.

قولـــه : « فهو الذي حَسَّن فيه .... »

أي فكونه غير معلوم حَسَّن من دخول (إنْ) في هذا الكلام.

قولـــه : « وتجيء مع زيادة .... »

قال المصنف : «مـا» في «فإمَّا» بمنزلة لام القسم من حيث إنها إذا دخلت دخلت معها النون المؤكدة، و «مـا» ههنا هي المسلّطة لأنها سلطت إنْ على دخول النون في الشرط.

قولـــه[1] :

٦١٥ ـ فإمَّا تَرَيْـنِي ....

ويُروى: مطيّتي مكان ظعينتي

تمامــه : أُطَوِّفُ سَيْراً في الْبِلادِ وأُفْرِعُ

---

(١) هو عبدالله بن هَمَّام السلولي كما جاء في سيبويه ٣ : ٥٧ والأُزهية ٩٨، وابن يعيش ٧ : ٣٧ و ٩ : ٦ والخزانة ٩ : ٣٣ ، والبيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في سيبويه :

إذ ما تَرَيْنِي اليومَ مُزْجَى ظَعِيَنتي أُصَعِّدُ سَيْرًا في الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ

« فصــــل » والشَّرْطُ كَالاِسْتِفْهَامِ في أنَّ شَيْئًا مِمَّا في حَيِّزِهِ لَا يَتَقَدَّمُهُ، ونحْوُ قَوْلِكَ آتِيكَ إنْ تَأْتِني ، وَقَدْ سَأَلْتُكَ لوْ أعْطَيْتَنِي لَيْسَ مَـا تَقَدَّمَ فِيهِ جَزَاءً مُقَــدَّمًـا وَلَكِنْ كَـلَامًـا وَارِداً على سَبِيـلِ ٱلإخْـبَارِ، وٱلْجَـزَاءُ مَحْـذُوفٌ . .

قولـــه : « أَفْرَعَ : هبطَ ، وفَرَّعَ : صَعَّدَ»[1]

يخاطب امرأة عاذلة لما رأته مسافرا، فيقول : متى تَرَيْني في هذا اليوم مزجيا ظعينتي وجدتني أُطَوِّفُ في الفلوات ولا أَسْتريحُ .

قولـــه : « والشرط كالاستفهـــام . . . . »

لأنَّ كُلًّا منهما من حيث عدم الاستقرار شقيق لصاحبه، وقد امتنع التقديم على همزة الاستفهام، فكذا على حرف الشرط بل امتناع التقديم هنا أولى، لأنّ «إنْ» عامل بخلاف همزة الاستفهام، والعامل أقوى فيكون امتناع التقديم هنا أولى .

قولـــه : « ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار . . . . . . »

أي : التقدير: (آتيك إنْ تأتني آتِك)، إلا أن الجزاء حذف لما سبق (فآتيك) ليس بجواب الشـرط، وإنما هو إخبار عن نفسك بالإتيان مطلقا، لا معلقا بل كلاما مبتدأ .

فإن قلت : الجزاء جملة على حِدَة، والشرط جملة أخرى وحرف الشرط قد دخل على الجملة الشرطية، فما بالهم منعوا تقديم الجملة الجزائية على الشرطية؟

وروايته في المفصل : فإمّا تريني اليوم أزجي ظعينتي . .

والإزجاء : السوق . والظعينة: المرأة ما دامت في الهودج . والشاهد فيه قوله (إمّا ترَيْني) حيث جزم بإن المضمرة في (ما) وعلامة الجزم حذف النون والأصل تريننى فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية . والياء ضمير المتكلم، وجزاء الشرط هو الثاني .

(١) اللســـان (فــرع).

. . . وَحَذْفُ جَوابِ « لَوْ » كثيرٌ في ٱلْقُرْآنِ وٱلشِّعْرِ .

« فصـــل » ولاَبُدَّ مِنْ أنْ يَلِيَهُمَا ٱلْفِعْلُ ، ونَحْوُ قَوْلِهِ تَعَـالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ و ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ على إضْمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ هَذا ٱلظَّاهِرُ ، ولِذٰلِكَ لَمْ يَجُزْ لَوْ زَيْدٌ ذاهِبٌ ، وَلا إنْ عَمْرٌو خارجٌ . .

قلت : الجملتان بمنزلة واحدة، فدخول حرف الشرط على الجملتين بمنزلة دخول همزة الاستفهام على الجملة، وهناك لا يجوز تقديم الجملة ولا بعضها على الهمزة، فكذا هنا لا يجوز تقديم الجملتين ولا إحداهما على حرف الشرط.

والجواب الثاني : أن حرف الشرط داخل على الجملة الشرطية، والشرط متقدم في الوجود على الجزاء ، فوجب أن تتقدم الجملة الشرطية على الجزائية لفظا، فيلزم من تقدم حرف الشرط على الجملة الجزائية فافهم.

قولـــه : «سَألْتُكَ لَوْ أعْطَيْتَنِي . . . .»

تقديره : سألتك لو أعطيتني لسررتني أو نحْوُ ذلك.

قولـــه : «وحذف جواب (لـــو) . . . .»

أما في القولين فكقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[1]

معناه : لَكَانَ هذا القرآن.

وأما في الشعر كقولـــه :

٦١٦ ـ فَدَيْتُكَ لَوْ ثَوتْ[2] سُكَّانُ دُنْيَا ... وَلَكِنْ مَا لِسَاكِنِهَا ثَـــوَاءُ

وَلَوْ نَالُو لِلَذَّتِهَا صَفَاءً ... أَلاَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ٱلصَّفَاءُ[3]

التقدير : لثوينا ، أي لبقينا . ولنلنا.

---

(١) ســـورة الرعـــد آية ٣١.

(٢) في الأصل : «لو بكت» والمثبت من ع.

(٣) البيتان من الوافر ولم أعثر لهما على قائل فيما بحثت فيه من مراجع.

. . . وَلِطَلَبِهِمَا ٱلْفِعْلَ وجبَ في أنَّ ٱلْوَاقِعَةَ بعدَ لَوْ أنْ يَكُونَ خَبَرُهَا فَعْلًا كقَولِكَ : لَوْ أنَّ زَيْدًا جَاءَنِي لأكْرَمْتُهُ ، وقال ٱللَّهُ تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ ، وَلَوْ قُلْتَ «لَوْ أنَّ زَيْدًا حَاضِرِي لأكْرَمْتُهُ» لم يَجُزْ.

وأما في المنثور فنحو قولك : «لو رأيتَ زيداً وفي يده السيف» ، إذ التقدير : لو رأيت زيداً وفي يده السيف لَفزِعْتَ منه .

قولـــه : « ولابد . . . . »

لأن الشرط لما ذكرنا للحمل أو المنع ، وذا لا يستقيم إلا بالفعل فلو قلت : «إنْ هذا جدارٌ» ، فهذا إنسان امتنع .

ونحو قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ . . . . ﴾[1]

الأصل : لو تملكون أنتم تملكون ، حذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، ولم يمكن التفوُّهُ بالضمير المتصل لامتناع مجيء المتصل منفصلاً فأُتِيَ بالضمير المنفصل وهو «أنتم» فأقيم مقامه .

وقولـــه تعالى :«﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ . . . . »[2]

يحسن فيه وفي أمثاله إضمار الفعل إذا كان الفعل ماضيا لأنه لا يكون محلا لعمل «إنْ» .

أما إذا كان مضارعا : فلا يجوز. لا تقول : « إنْ أنتَ تُكْرِمْني أُكْرِمْك» وهذا أيضا إنما يجوز في «إنْ» دون «لو» وسائر كلمات الجزاء . فإن جاء شيء منها بإضمار فعل فذلك لأنه الأصل في الباب فاتسع في أمثاله .

قولـــه : «ولطلبهما . . . . »

---

(١) سورة الإسراء آية ١٠٠

(٢) سورة النساء آية ١٧٦

« فصـــل » وَقَدْ تَجِيءُ لَوْ بِمَعْنَى ٱلتَّمَنِّي كَقَوْلِكَ لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثُنِي كَمَا تَقُولُ لَيْتَكَ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثُنِي، وَيَجُوزُ فِي (فَتُحَدِّثُنِي) ٱلنَّصْبُ وَٱلرَّفْعُ، وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ وفي بعْضِ ٱلْمَصَاحِفِ: فَيُدْهِنُوا، و «أَمَّــا» فيها معنى ٱلشَّرْطِ، قالَ سيبَوَيْهِ: إِذَا قُلْتَ أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ ٱلفَاءَ لَازِمَةٌ لهَا.

وجب في «أنَّ» الواقعة بعد « لو» أن يكون خبرها فعلا كمثاله[1]، لأنَّ التقدير : لو جاءَني زَيْدٌ لأكْرَمْتُهُ، على أنّ «أنّ» مُشَبَّهَةٌ بالفعل، غير أن مشابهتها له قد تحققت بأنْ كان خبـرُها فعلا حتى أنك لو قلت: « لو أنَّ زَيْدًا حاضري لأكرمتهَ»[2] امتنع لضعف المشـابهة بقولك: حاضري ولقوتها بجاءَني، لأنه يقع عوضا عن الفعل المحذوف في الصورة، ويُنزّل «أنّ» منزلة ذلك الفعل، فيصير كأنّ «أنّ» هو ذلك الفعل.

وقولــه : في صنف الحروف المشبهة، لو أنك منطلق لانطلقت، الصواب فيه أن يقال: لو أنك انطلقت لانطلقت، وقد سبق الكلام فيه مرة. فإن قلت : فلم ساغ قولهم: لو أن عندي زيداً لأكرمته، ولو أنَّ زيداً كعمرو لأكرمته؟.

قلت : إنما ساغ ذلك لما في الظروف من معنى الفعل، ألا ترى إلى امتناع قولهم: «لو أنّ زيداً مثلُ عمْرو لأكرمته»، لأن مثل عمرو ليس بفعل ولا ظرف. قد أطلق (المصنف)[3] الجواب في قوله ولطلبهما الفعل إلى آخره، والصواب أنْ يقال:

---

(1) مثاله هو : (لَوْ أَنَّ زَيْداً جَاءَنِي لَأَكْرَمْتُهُ).

(2) في الأصل : «إنّ زيدا حاضري لأكرمتك» والمثبت من ع ، لأنه الموافق لما جاء في متن المفصل ص ٣٢٣.

(3) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع.

إنْ كان الخبـر مِمَّا يصح التعبير عنه بالفعل، فأما إذا لم يكن كذلك لم يقع إلا الاسم. قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[١].

قولـــه: «وقد تجيءُ ....»

قد سبق أن «لو» تجيء في معنى «إنْ» حيث تدخل على المستقبل وقد سبق أن من حق الشرط أن يكون مشكوكا فيه. فمن هذه الجهة يدخلها معنى التمني، إذ التمني تقدير شيء في وجوده شك وجها له.

قولـــه: «النصب والرفع ....»[٢]

فالنصب بإضمـار «أنْ»، والـرفـع على العَـطْف. وعن المصنِّف في الفرق بين الوجهين أنَّ المعنى في الرفع: أنهم ودّوا إدْهانًا بعد إدْهانك وفي النصب: «أنهم ودوا إدهانا مشروطا فيه إدهانك».

قولـــه: «وأما فيها معنى الشرط ....»[٣]

أمّا على وجهـــين:

أحدُهما: أن تكون مركبة من «أنْ» و «مـا» نحو: أمّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقت» وقد سبق الكلام فيها.

والثاني: كلمة فيها معنى الشرط، وهي في هذا الوجه على وجهين:

---

(١) سورة لقمان آية ٢٧. انظر البحر المحيط ٧: ١٩٠ ومغني اللبيب ٢٩٩ - ٣٠٠ ففيهما توجيه لهذه الآية.

(٢) إشـارة إلى قول الـزمخشـري في المتن «وقد تجيء لو بمعنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني. ويجوز في «تحدثني» النصب والرفع، وقال الله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ وفي بعض المصاحف فيدهنوا» الآية ٩ من سورة القلم.

(٣) وهذا ما صرح به سيبويه في الكتاب ٤: ٢٣٥.

أحدهمـا : أن تكون لتفصيل المجمل من الخبر نحو : «أنَا أوَدُّ وأقْلى»، أما من أودُّ : فالعالم، وأما من أقلى : فالجاهل.

ولتضمنها معنى الابتداء لا يليها إلا الاسم لاختصاص الابتداء بالاسم.

والوجـه الثاني : أن تكون هي لاستئناف الكلام. وعلى هذا قولهم في أوائل الكتب أما بَعْدُ كذا : فإني فعلت كذا، وأما على أثر ذلك: فإني صنعت كذا.

وأصـل الكـلام في قولهم : «أمـا زيد فمنطلق» : مَهْمَا يكن من شيء فزيد منطلق، وهذا الكلام كما ترى مشتمل على جملتين: شرطية، وجزائية، ثم أقيمت هذه الجملة[1] مقام الجملة الأولى كما أُقيمت «نعم» مقام «أفعَل» في قولك : نَعَمْ، لمن قال لك «أتفعل كذا» ، فحصل.

أما «فزيد منطلق»: فكرهوا أن تقع «الفاء» في صدر الكلام من حيث الصورة، لأنحَقَّها التوسُّط بين مفردين أو جملتين، لكونها موضوعة لأنْ تكون متبعة شيئا شيئا فأخَّرها إلى (منطلق) فقالوا: «أما زيد فمنطلق».

ونـظير هذا الصنيع قولهم («الضَّارب إياه زَيْدٌ») ، و (كأنَّ زَيْدًا الأسَدُ) ، وقد سلف ذكرهما.

وعن الإمام عبدالقاهر أنه قال في قولهم « أما زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» : حَقُّ «زيد» أن يكون بعد «الفاء» لأنه جواب وجزاء (إلا) [2] أنه حذف الفعل يعني فعل الشرط، وقدم المبتدأ ، وهو «زيد» على «الفاء» ، وجعل التقديم عوضا عن الفعل المحذوف.

(١) في الأصل : «الكلمة» والمثبت من ع.

(٢) في ع : «لا» والمثبت من الأصل و س و ف .

« فصـــل » وَ(إذَنْ) جوَابٌ و جَزاءٌ ، يَقُولُ ٱلرَّجُلُ أنا آتِيك، فَتقُولُ إذَنْ أُكْرِمُكَ، فهَذا ٱلْكَلَامُ قَدْ أَجَبْتَهُ بِهِ وصَيَّرْتَ إكْرَامَكَ جزاءً لَهُ عَلى إتْيَانِهِ ، وقَالَ ٱلزَّجَّاجُ تَأْوِيلُهَا إنْ كَانَ ٱلأمْرُ كَمَا ذَكَرْتَ فَإنِّي أُكْرِمُكَ، وإنَّما تَعمَلُ إذَنْ في فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلى شَيْءٍ قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ لكَ « أنَا أُكْرِمُكَ» : إذَنْ أُجِيئُكَ ، فَإنْ حَدَثَ فَقُلْتَ إذَنْ إخالُكَ كَاذِبًا أَلْغَيْتَهَا ، لِأَنَّ ٱلْفِعْلَ لِلْحَالِ ، وكَذٰلِكَ إنْ ٱعْتَمَدْتَ بِهَا عَلى مُبْتَدَأٍ أَوْ شَرْطٍ . . .

قولـــه : «وإنما تعمل إذَنْ . . . .»

لعمـــل إذن ثلاث شرائط[1]:

الأولـــى : أنْ تكون جوابا.

الثانية : أن يكون الفعل للاستقبال لا للحال.

الثالثة : أن يكون ما بعدها غير معتمد على شيء قبلها.

الا ترى أن قولك: «إذن أكرمك» جواب لقوله: «أنا آتيك» و «أكرمك» مستقبل وليس بمعتمد على شيء قبل «إذن». فإن حدَّث رجل فَقُلْتَ: «إذَنْ إخالُك كاذبا» ، لم تعملها، لأنها ليست بحرف وضع للعمل في الفعل ٱلبَتَّة. الا تراها تقع حيث لا يكون عمل كقولك: «إذن أنا فاعل كذا»، وإنما عملت في الفعل بمشابهة «أن» الناصبة في وقوع المضارع بعدها للاستقبال، فإذا أريد الحال زالت المشابهة، فيزول العمل لأنها للمجازاة، والمجازاة لا تكون بالحال البتة، بل بالاستقبال. فإنك إذا قلت : «إنْ تَخْرُجْ أخْرُجْ» لم يتصور حضور الفعل البتة.

وكذا إذا اعتمدت بها على مبتدأ أو شرط أو قسم ألغيتها أيضاً، لأن الفعل بعد

(١) انظر الجنى الداني ص ٣٦١ - ٣٦٦

... أوْ قَسَمٍ فقُلْتَ : أنا إذَنْ أُكْرِمُك ، وإنْ تَأْتِنِي إذَنْ آتِك ، وَوَاللَّهِ إذَنْ لا أَفْعَلُ ، وَقَالَ كُثَيِّرٌ :

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُالْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيلُهَا

(إذن) في «أنا إذن أكرمك» خبر المبتدأ وهو «أنا» فاستحقاق المبتدأ لذلك الفعل أسبق من «إذن» فيكون ذلك الفعل بالخبريّة أولى .

والمضارع إذا وقع خبرا للمبتدأ، يرفع لوقوعه موقع الاسم، وخبر المبتدأ اسم .

و «آتِكَ» في « إنْ تأتني إذَنْ آتك» جواب للشرط، وهو قبل «إذن» ، فاستحقاقه للفعل أقوى فينجزم «آتك» ، فإذا انجزم : امتنع النصب «بإذن» إذ المجزوم لا ينصب .

فلو قلت : «إنْ تأتني إذنْ آتيكَ» بالنصب أبطلت حكم الشرط، وذلك باطل ، لأن (إذن) يصح له معنى من غير نصب، ولا يصح للشرط معنى بدون الجزاء، فيجب الجزم، إذ في الجزم لا يلزم إبطال معنى «إذن» وفي النصب يلزم إبطال معنى الشرط، فالمصير إلى ما ليس فيه إبطال أولى .

وهكذا تقول في القسم، لأن استحقاق القسم للفعل قبل «إذن» وقولك: (لا أفعل) معتمد على اليمين، فلو نصبْتَ (بإذَن) أبطلت حكم اليمين ويبقى اليمين خلوا عن الجواب وفي إبطال عمل «إذن»، لا يبطل معنى «إذن» فيكون المصير إلى قولك: «لا أفعل» بالرفع أولى . وعلى هذا قول كثير[1] :

٦١٧- .... إذَنْ لا أُقِيلُهَا

---

(١) ديوانه ٢ : ٧٨ وسيبويه ٣ : ١٥ وابن يعيش ٩ : ١٣ ، ٢٢ والخزانة ٤ : ٢٨٠ عرضا و ٨ : ٤٧٣، والشذور ٢٩٠ والمغني ٢١ . والبيت بتمامه وهو من الطويل :

لئِنْ عَادَ لِي عَبْدُالعَزيزِ بِمِثْلِهَا وأمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا

والبيت من ضمن قصيدة مدح بها كثير عبدالعزيز بن مروان وكان عبدالعزيز قد جعل له أن

. . . وإذَا وقَعَتْ بَيْن ٱلْفَاءِ وٱلْوَاوِ وبَيْنَ ٱلْفِعْلِ فَفِيهَا ٱلْوَجْهَانِ، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ وقُرِىءَ: ﴿لَا يَلْبَثُوا﴾ ، وفِي قَوْلِكَ إِنْ تَأتِنِي آتِكَ وإِذَنْ أُكْرِمْكَ ثلاثَةُ أوْجُهٍ : ٱلْجَزْمُ ، وٱلرَّفْعُ ، وَٱلنَّصْبُ.

لأنَّ قوله (لا أُقيلُهَا) : معتمد على ما في قوله لَئِنْ ، لأن «عاد لي» من تقدير القسم. كأنَّه قال: «والله لَئِنْ عاد لي بمثلها» أي بمثل تلك المقالة التي قال لي. وكان عبدالعزيز وعد كُثَيِّرًا عِدةً فتأخر كُثَيِّرٌ عنه فقال: لئن عاد لي عبدالعزيز بعِدةٍ أخرى، سارعت إليها. ولا أُقِيلُهَا: لا أردُّها ويروى : لا أفيلُها، أي : لا أفيلُ في التأخر عنه والتَّثَبُّط عن تَنَجُّزِ ما وَعَدَني به. وفال يفيل: إذا ترك الرأي الجَيِّد وفعل ما لا ينبغي للعقلاء أن يفعلوه[1]، فجملة القول أنَّ «إذَنْ» تشبه باب «ظننت» من حيث إنها تُلغى على الإطلاق، وأنها يلزم إعمالها في بعض المواضع، وذلك إذا حصلت تلك الشرائط الثلاث.

قولـــه : «وإذا وقعت (بين الواو والفاء)[2] وبين الفعل ففيها وجهـــان. . .» أي يجيء النصب وتـركه نحو : إنْ تأتي آتِكَ، وإذَنْ أُكرِمْكَ، بنصب «أكرمك» وجزمه. أما النصب: فعلى إعمال «إذن» ، وتقدير «الواو» على الابتداء، وجعل ما بعدها مستغنيا عما قبلها، لأن ما بعدها يجوز استئنافه، فلما استأنفته أعملت فيه «إذن» لأنها جواب، والفعل بعدها غيرُ معتمد على شيء قبلها. والجزم : على أنْ

يتمنى عليه فتمنى أن يجعله عاملا مكان عامله ابن رمانة وكان كثير أميًّا فاستجهله عبدالعزيز وأبعده فقال هذا.

والشاهد في البيت : (إلغاء إذن لوقوعها بين القسم وجوابه وعدم تصدّرها. وعليه فقد رفع الفعل في قوله: (لا أقيلُها).

(١) انظر تفسير هذا البيت فقد استغله الجَنْدِيُّ من شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج٢ ١٤١

(٢) في ع و ف «بين الفاء والواو» وهو الموافق لما جاء في المتن والمثبت من الأصل وكلاهما جائز إذ لا عبرة في التقديم والتأخير هنا

جعلت «الواو» ذلك الفعل الواقع بعدها داخلا فيما قبله لفوات شرط الإعمال ، وهو عدم الاعتماد.

وقيل في قوله تعالى : ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾[1]

مَنْ نصب جعل «الفاء» ملصقة بها في اللفظ والمعنى . (ومنْ رفع جعل «إذن» لغواً وجعل «الفاء» معلقة بَلْ أَيُؤْتُونَ في المعنى؟)[2].

قولـــه : «ثلاثة أوجـــه ....»

أي في الفعل المعطوف على الجواب المجزوم ثلاثة أوجه :

الجزم والنصب لما ذكرنا، والرفع على تقدير: وَأنا إذَنْ أُكْرِمُكَ.

(١) سورة النساء آية ٥٣.

(٢) ما بين القوسين ليس من ع والمثبت من الأصل.



« ومن أصناف الحرف:حرف التعليل »

وَهُوَ كَيْ ، يقُولُ ٱلْقائِلُ قَصَدْتُ فُلاَنًا فَتَقُولُ : كَيْمَهْ؟ فَيَقُولُ: كَيْ يُحْسِنَ إليَّ. وَكَيْمَهْ مِثْلُ فِيمَهْ وعَمَّهْ وَلِمَهْ ، دَخَلَ حَرْفُ ٱلْجَرِّ عَلَى مَا ٱلاستفهَامِيَّةِ محْذُوفاً أَلِفُهَا وَلُحِقَتْ هَاءُ ٱلسَّكْتِ وٱخْتُلِفَ فِي إِعْرَابِهَا. فَهِيَ عِنْدَ ٱلْبَصْرِيِّينَ مجْرُورَةٌ ، وعِنْدَ ٱلْكُوفِيِّينَ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَيْ تَفْعَلَ مَاذَا ، ومَا أَرَى هَذَا ٱلْقَوْلَ بَعِيدًا مِنَ ٱلصَّوَابِ.

قولـــه : « وهو كي . . . . »[1]

معناها : الغرض الذي لأجله يطلب وقوع فعل آخر، وهي على ضربين:

أحـدهما : أن تكون حرف جـرٍّ بمنزلة اللام.

والثـاني : أن تكون حرفًا ناصبًا للفعل.

فإذا كانت حرف جرٍّ فانتصاب الفعل بإضمار «أنْ» والدليل على كونها حرف جرٍّ ما تقدم ذكره من قولهم «كَيْمَهْ» كما قالوا: «فِيمَهْ، وعَمَّهْ، ولِمَهْ» فالأصل «كيما» على أن تكون «كي» داخلة على «مـا» الاستفهامية، ثم حذفت الألف كما حذفت من «فِيمَ» وأخواتها، ولحقته هاء السكت فقيل: كَيْمَهْ. وعَمَّهْ، ولِمَهْ، كما قيل فِيمَهْ، وعَمَّهْ، ولِمَهْ. ويجوز أن تكون «الهاء» في «كيمهْ» مبدلة من ألف «ما» كما قالوا: «أنَهْ» في «أنَا» فلما ثبت قولهم «لِمَهْ» أنه بمنزلة قولك: لأي شيء، وأن اللام حرف جر ثم وجد «كَيْمَهْ» بمعناه علم أن «كيْ» في «كيْمَهْ» حرف جرٍّ كاللام. فـ «مَهْ» في كيمَهْ: على ما ذكرنا في موضع جر، وهو مذهب أصحابنا البصريين[2].

وعند الكوفيين هو في موضع نصب بإضمار الفعل قبله،لأنَّ «كي» هذه هي الداخلة

---

(١) انظر الجنى الداني ٢٦١ ـ ٢٦٥.

(٢) القول في مجيء كي حرف جر مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين انظر الإنصاف ٥٧٠ ـ ٥٧٥.

« فصـــل » وَٱنْتِصَـابُ ٱلْفِعْلِ بَعْدَ كَيْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا نَفْسِهَا أَوْ بِإِضْمَارِ أَنْ . .

على الفعل، فيقدّر الفعل بعدها، كأنه قيل : «كيْ تفعل ماذا» ، وإنما قال: «وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب»، ولكنّ تقريبه من الصواب بعد ثبوت أمرين غير ثابتين.

فمنهما تقدم فعل عامل في الاستفهام لأنهم يقدرونه بـ «كي يفعل ماذا» «فماذا» في موضع نصب لفعل مقدم، ومثل هذا لم يعرف في لغتهم.

ألا ترى إلى امتناع قولك: «فعلت ماذا» باتفاق، وهذا شبهه فيمتنع.

والثاني : يلزم من هذا المذهب أن يكون «كي» ناصبا حُذِفَ فِعْله، ولا ثبوت لمثل ذلك في كلامهم، فثبت أن الوجه ما اختاره البصريون، وما ذكره الكوفيون بعيد عن الصواب.

قولـــه : «وانتصاب الفعـــل . . . . »

انتصاب المضارع بعد «كي» على وجهين:

أحدهمـا : وهو قول سيبويه[1]: أن ينتصب بها نفسها لمشابهة بينها وبين (أنْ) من حيث الفعل[2]، لأن ما بعدهما لا يكون إلا للاستقبال، ويؤيد هذا القول: صحة دخول اللام على «كي»، كما يصح دخولها على «أنْ» نحو: «جئتك لكي تكرمني، وزرتك لأنْ تزورني».

وثانيهمـــا : وهو قول الخليل : أن انتصابه بإضمار «أنْ» كانتصابه بإضمار «أنْ» بعد «اللام» إذا قلت : «جئتك لتكرمني».

والجواب عن وجه مذهب سيبويه، أنّ اللام في (لكي) زائدة للتأكيد. وحَسُنَ دخولها على «كي» وإن كانت بمعناها لاختلاف اللفظين.

---

(١) الكتاب ٣ : ٥.

(٢) في الأصل : «النقل» وصوابه المثبت من ع

. . . وإذَا دَخَلَتْ ٱللاَّمُ فَقُلْتَ لِكَيْ تَفْعَلَ فَهِيَ ٱلْعَامِلةُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لِأَنْ تَفْعَلَ .

« فصـــل » وَقَدْ جَاءَتْ كَيْ مُظْهَرَةً بَعْدَهَا أَنْ في قَوْلِ جَميلٍ :

فَقَالَتْ أَكُلَّ ٱلنَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُـرَّ وَتَخْدَعَا

والجواب لسيبويه أن كونها حرف جَرٍّ في مسألتنا ممنوع .

أو تقـول كونهـا حرف جر شاذ نادر، فلا تكون معارضة للشائع المستعمل، فإذا انتصب الفعل بها نفسها فهي لا تكون من حروف الجَرِّ، وإذا انتصب بإضمار «أن» فهي من حروف الجر.

وذهب بعضهم إلى أن «كي» هي العاملة في مثل «لكي» وفيما-عداه جاز الأمران[1].

قولــــه : «وإذا أدخلت اللام وقلت لكي تفعل فهي العاملة . . . . »

أي إذا أدخلت «اللام» على «كي» لا تكون هي حرف جر بل تكون بمنزلة (أنْ) في نصبهـا الفعـل بنفسهـا من غير إضمـار، لأن إضمار «أنْ» عند تَنَزُّل «كي» منزلة «الـلام»، (فلو نصبت الفعـل)[2] بإضمار «أنْ» بعد دخول «اللام» عليها كقولك «جئتـك[3] لكي تكـرمني»، تصير بمنـزلـة: لِلأَنْ تكـرمني بالجمع بين اللامين، والجمع بينهما ممتنع .

وقولـــه[4]:

٦١٨ـ . . . . وَلَا لِلِمَـا بِهِـمْ أَبَدًا دَواءُ

في غاية القبح والرداءة لا يجوز مثله البَتَّــةَ .

---

(١) انظر الإنصاف ٥٧٩ ـ ٥٨٤ .

(٢) في ع : «فلو نصبت ما بعدها» والمثبت من الأصل و ف .

(٣) في الأصل : «جئتني» والمثبت من ع لأنه الموافق للمعنى .

(٤) هو مسلم بن مَعْبَد الوالبي كما جاء في الخزانة ٢ : ٣٠٨ والبيت من الوافر وهو بتمامــه :

قولـــه[1]:

٦١٩ـ قَالَتْ ....

(أنْ) مع الفعل في تقدير المصدر، و (كي) حرف جرٍّ دخل عليه، و(ما) زائدة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ﴾[3]

والتقدير: أصبحت ما نحا كل الناس لسانك. (فأصبح) بمعنى صار والتاء: اسمه، ومانحاً: خبره وهو من منح الماء من البئر إذا استقى منها وجعله هنا بمعنى سقى فعدّاه إلى مفعولين كسقى.

يقول هذا الشاعر وهو يحكي قول حبيبه حيث وبّخته أي قالت: إنك تغرُّ الناس بمدحك إياهم، وتريد أن تغرّني أيضاً.

ومنح الناس اللسان: كناية عن المدح لهم، وأن تغر وتخدعا: عطف على البناء للفاعل. أي تفعل الغرور والخداع.

فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما بهم أبداً دواء

وهو في الخصائص ٢: ٢٨٢ ومعاني القرآن للفراء ١: ٦٨ وابن يعيش ٧: ١٨، ٨: ٤٣، ٩: ١٥ . والإنصاف ٥٧١

والشاهد فيه قوله (للما) حيث أكد الشاعر اللام [illegible] حرف [illegible] توكيداً لفظياً [illegible] الأولى من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد [illegible] من الشواهد

(١) هو من [illegible] عيونه ص ٢٥ وابن يعيش ٩: ١٤ـ ١٦ [illegible] ٢٨٩ والخزانة ٨ :٤٨٩. والبيت من الطويل. وهو بتمامه

قالت أكلَّ الناس أصبحتَ مانحاً لسانك كيما أن تغرَّ وتخدعا

والشاهد فيه ظهور (أن) بعد كي [illegible]

[illegible] (أنْ) فلا يجوز ظهور [illegible]

[illegible]

[illegible]

(٣) سورة التوبة آية ١٢٤ ، ١٢٧

[illegible]

[illegible]

« ومن أصناف الحـرف:حرف الردع »

وَهُوَ كَلَّا ، قالَ سِيبَوَيْهِ هُوَ رَدْعٌ وزَجْرٌ ، وقَالَ ٱلزَّجَّاجُ : كَلَّا رَدْعٌ وتَنْبِيهٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كلَّا لِمَنْ قَالَ لَكَ شَيْئًا تُنْكِرُهُ نَحْوُ فُلانٌ يَبْغُضُكَ وَشِبْهَهُ، أَيْ ٱرْتَدِعْ عَنْ هَذَا وتَنَبَّهْ عَنِ ٱلْخَطَأ فيهِ، قَالَ ٱللَّهُ تَعالَى بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ رَبِّيٓ أَهَـٰنَنِ كَلَّا ﴾ أَيْ لَيْسَ ٱلأَمْرُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ قَدْ يُوَسِّعُ فِي ٱلدُّنْيَا عَلَىَ مَنْ لَا يُكْرِمُهُ مِنَ ٱلْكُفَّارِ ، وقَدْ يُضَيِّقُ عَلَى ٱلْأَنْبِيَاءِ وَٱلصَّالِحِينَ لِلاسْتِصْلَاحِ .

قولـــه : «وهو كـلَّا . . . . »

قال حاكيا فيه قول سيبـويه[1] إنَّ معنـاها : الردع والزجر، لأن العرب تحتاج إلى استعمالها إذا سمعت محالا من الكلام[2]، أو تقولا على إنسان إرادة الزجر والمنع .

وقول الزجاج[3] إنها ردع وتنبيه، قد وقع الغنية عن فسره بما وقع في المتن من الكشف الموضح .

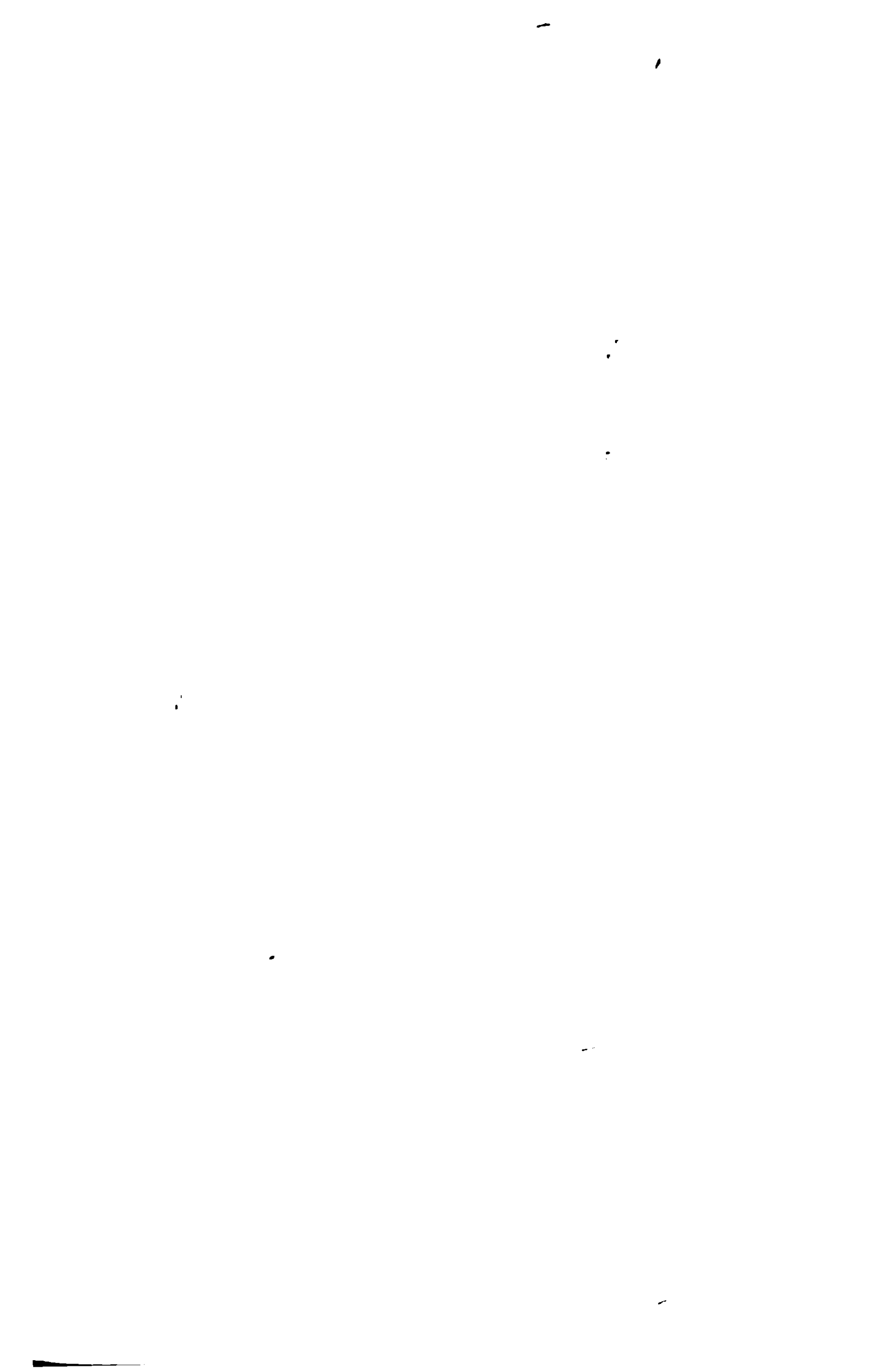
قولـــه : «للاستصـــلاح»

استصلحـــه : بمعنى أصلحـــه .

(١) الكتاب ٤ : ٢٣٥ وانظر الجنى الداني ٥٧٧ ـ ٥٧٩ .

(٢) في الأصل : «الكلم» والمثبت من ع .

(٣) انظر رأي الزجاج في الجنى ص ٥٧٧ والذي فيه أنها تكون ردا للكلام الأول.



« ومن أصناف الحرف:اللامـات »

وَهِيَ لَامُ التَّعْرِيفِ ، وَلَامُ جَوَابِ ٱلْقَسَمِ ، وٱللَّامُ ٱلْمُوطِّئَةُ ، وَلَامُ جَوَابِ لَوْ، وَلَوْلَا ، وَلَامُ ٱلأَمْرِ ، وَلَامُ الابْتِدَاءِ ، وٱللَّامُ ٱلْفارِقَةُ بَيْنَ إنْ ٱلْمُخَفَّفَةِ وٱلنَّافِيَةِ ، فَأَمَّا لَامُ ٱلتَّعْرِيفِ فَهِيَ ٱللَّامُ ٱلسَّاكِنَةُ ٱلَّتِي تَدْخُلُ عَلَى ٱلاسْمِ ٱلْمَنْكُورِ فَتُعَرِّفُهُ تَعْرِيفَ جِنْسٍ كَقَوْلِكَ : أَهْلَكَ ٱلنَّاسَ ٱلدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ وَالرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ ٱلْمَرْأَةِ ، أَيْ هَذانِ ٱلْحَجَرَانِ ٱلْمعروفَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ ٱلأَحْجَارِ، وَهَذَا ٱلْجِنْسُ مِنْ ٱلْحَيوَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَجْنَاسِهِ ، أَوْ تَعْـرِيفَ عَهْـدٍ كَقَوْلِكَ مَا فَعَلَ ٱلرَّجُلُ ، وأَنْفَقْتُ ٱلدِّرْهَمَ، لِرَجُلٍ وَدِرْهَمٍ مَعْهُودَيْنِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخاطَبِكَ . . .

قولــه : «فأما لام التعريف . . . .»

اللام للإشارة ثم إنْ وقعت إلى ما كان منكرا باعتبار حقيقته، فهو على وجهين:

أحدهمــا : أن يراد كليَّة ذلك المعنى، فيلزم منه شمول الجنس كقولك: «الرجل خير من المرأة».

وثانيهمـا : أن يراد الحقيقة باعتبار قيامها بواحد كقولك: «دخلت السوق في بلد كذا» ، ولم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهودة ، وإنما هو على طريقة ما سبق في باب أسـامـة، ولهذا المعنى قال المحققون : وإن مثل ذلك يجري مجرى المنكر، فقالوا في مثل قولـه :

٦٢٠ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ على ٱللَّئيم يَسُـبُّني[1]

إنَّ قوله « يسبني» صفة للئيم لكونه لم يقصد اسما معهودا فجرى مجرى المنكر لما

(١) تمامــه : فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وهو من الكامل، وقائله رجل من بني سلول ـ انظر الكتاب ٣ : ٢٤ ، والخصائص ٣ :٣٣ والخزانة ١ :٣٥٧، والشاهد موضح في المتن.

. . . وَهَذِهِ ٱللَّامُ وَحْدَهَا هِيَ حَرْفُ ٱلتَّعْرِيفِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَٱلْهَمْزَةُ قَبْلَهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ مَجْلُوبَةٌ لِلْابْتِدَاءِ بِهَا كَهَمْزَةِ ٱبْنٍ وَٱسْمٍ ، وَعِنْدَ ٱلْخَلِيلِ أَنَّ حَرْفَ ٱلتَّعْرِيفِ أَلْ كَهَلْ وَبَلْ وَإِنَّمَا ٱسْتَمَرَّ بِهَا ٱلتَّخْفِيفُ لِلْكَثْرَةِ . .

كان مثل المنكر باعتبار الوجود، وإن وقعت الإشارة إلى فرد لمخاطبك به عهد كقولك «ما فعل الرجل؟» لرجل متميز بينك وبين مخاطبك فهو المراد بتعريف العهد، وقد سبق في أثناء الكتاب كلام لإيضاح الفرق بين التعريفين مرة فلا تذهل عنه.

قوله : «وهذه اللام وحدها . . . .»

هذه مسألة مختلف فيها بين الخليل وصاحب الكتاب[1].

فمذهب الخليل أَنَّ «أَلْ» آلة التعريف «كَهَلْ» . وحجته أن هذه الكلمة مشابهة «لِقَدْ» ، لأنهم يقولون إذا تذكروا الجواب[2] ونحو: أَلِي كما يقولون قَدي إذا تذكّروا «قدْ فَعَلَ» ونحوه.

والوجه الثاني : أنهم يقطعون الألف واللام من مثل قوله :

٦٢١ ـ مِثْلَ سَحْقِ ٱلْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ ٱلْ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ ٱلشَّمَالْ[3]

كما قطع «قد» عما بعده من الفعل في قوله :

---

(١) انظر رأي سيبويه والخليل في الكتاب ٣ : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ و ٤ : ١٤٧ .

(٢) في الأصل : «والحرث» وصوابه المثبت من ع لأنه الموافق للمعنى .

(٣) هذا البيت من المديد لعَبيد بن الأبرص ـ ديوانه ص ١٢٠ وابن يعيش ٩ : ١٧ والسحق البالي . وعفى : درس . والمَغْنَى : المنزل . والتأويب : الرجوع ، والشمال : ريح تهب من قبل الشام .

والبيت في وصف المنزل الدارس وهو من الرمل ، والشاهد فيه قطع الهمزة في أل في نهاية كل عروض وهذا عند الخليل لأنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف «أل» بمنزلة قد في

٥٦٥م- . . . . وَكَأَنْ قَدِ[1]

وَلأنَّ «أَلْ» تُحْدِثُ في الاسم معنى زائدا، كما أنَّ «قَدْ» تُحْدِثُ في الفعل معنى لم يكن قبل. و «قدْ» حرفان، فكذا هذه الكلمة، وإنما سقطت الهمزة في الدرج لكثرة دورانها على المقاول، ألا تراهم وصلوا الهمزة في: أَيْمُنُ الله، وآثروا الحذف في «لم يَكُ» «ولم أُبَلْ» لما ذكرنا من كثرة الدوران، وفتحة همزة «أَلْ» تؤيِّد ما ذكرنا كما أن همزة «أَيْمُنُ الله» مفتوحة، إذ الأصل في همزات الوصل الكسر.

ومـذهب صاحب الكتـاب أن آلـة التعـريف هي «اللام» وحدها. وحجته أن التعـريف مَعْنًى يمتـزج بالشيء فيجب أن تكـون علامتـه موازيةً له في الامتزاج والاتصال فيجعل حرفا ساكنا ليشتد اتصاله بالكلمة.

والدليل على صحة هذا: أنهم آثروا اللام لأنها تدغم في كثير من الحروف ثم التزموا الإدغام في نحو: «الرجل» ولم يلتزموا ذلك في نحو «هَلْ رأيت» بل جوزوه، فعلم أن قصدهم أن تكون علامة التعريف بمنزلة جزء الكلمة. ويلزم من هذا أن تكون حرفا واحدا.

وأما قول الخليل: إنّها بمنزلة «قدْ» فالجواب عنه أن «أَلْ» لو كانت بمنزلة «قد» لكانت في تقدير الانفصال عن الاسم، ولوجب أن تقع هي قبل الجار في نحو: «بالرجل» على نحو ٱلْبِرَجُلِ.

كما أن الحروف التي لا تمزج شأنها هو الوقوع قبل الجار نحو قولك: «أبزيد مررت؟» ولا تقول: «بأزيد مررت؟».

الأفعال، فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعا كتركيب هلْ وبلْ، وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده وإنما حذفت في الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال.

(١) قد مر تحقيقه ـ انظر ص ١٦٧٢، ١٨١٣.

فإن قلت : هذا وجه ضعيف، فإنهم يقولون : «إنْ لا تَفْعَلْ أَفْعَلْ» بفصل (لا) بين الجازم والمجزوم ، قال أبو الطيب:

٦٢٢ ـ إنْ لَا يَشِبْ فَلَقَدْ شَابَتْ لَهُ كَبِدٌ   شَيْبًا إِذَا خَضَّبَتْهُ سَلْوَةٌ نَصَلَا[1]

ويقولون: «أرجو أنْ لا تَفْعَلَ كذا» بوقوع (لا) فاصلة بين الناصب والمنصوب قلت: إنّ «لا» أفادت في الفعل معنى (كما أن حرف التعريف أفادت في الاسم)[2] معنى، فجاز أن يعد فصلها كلا فصل من حيث إنها في حكم الجزء من الفعل.

وشيء آخر: وهو أن «لا» حرف يزاد في مواضع كثيرة نحو «لئلا» وغيره، فيُجْعَلُ فَصْلُها كلا فصل حتى كأنها لغو، كما قالوا: «بقي بلا مال» فجعلوها مع إفادتها النفي بمنزلة «ما» في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[3]، وليس كذلك، الألف واللام لأنهما ليسا مما يُزاد.

ووجه آخر أنهم قالوا: (الرجل) في قافية، و«رجل» في أُخرى، ولم يعدُّوه إيطاء[4]، فلو كان كما ذكره الخليل لعدوه إيطاءً كما عدّوا نحو (قدْ خَرجْ) في قافية و (خَرَجْ) في أُخرى إيطاء.

ووجه آخر: أنك تقول : (قدْ خَرَجَ وعَادَ)، فيكون «قدْ» جامعا بين الفعلين في معنى التقريب، ولا يجوز أن تقول: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ وغلامِ الذي عرفت)[5] على

---

(١) ديوانه ٣ : ٢٨٣ والبيت ترتيبه الخامس من قصيدة لأبي الطيب المتنبي عدتها خمسة وعشرون بيتا من البسيط قالها في صباه يمدح بها سعيد بن عبدالله بن الحسن الكلابي المنبجي، وقد مثل به صاحب الإقليد هنا على الفصل بين الجازم والمجزوم بلا.

(٢) في الأصل : «كما أن تعريف العهد أفادت في الاسم» والمثبت من ع و س و ف.

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٤) الإيطاء : هو عيب من عيوب القوافي وهو إذا اتفقت للشاعر قافيتان على كلمة واحدة معناهما واحد، فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى ليس بإيطاء . انظر اللسان : (وطأ).

(٥) في الأصل «مررت بالرجل والغلام باللام فيهما» وصوابه المثبت من ع.

. . . .

أنْ تدخل على المعطوف معنى التعريف، لأنه معطوف على معرّف، بل يجب أن تقـول: (بالرجل والغلام) باللام فيهما، وبما ذكرنا وضح أنّ حرف التعريف في «الرجل» بمنزلة «الراء» منه (حكما)[1] فكما لا يجوز تقدير الانفصال في واحد من حروف الكلمة، كذلك لا يجوز في اللام.

فإن قلت: «ألْ» بمنزلة «قدْ» لكنهم جعلوا «ألْ» أشَدَّ اتصالا بالكلمة من (قدْ)، فلذا جاز أن لا يعد نحو (الرجل)، و «رجل» إيطاء.

قلت: لما اعترفت بأن حرف التعريف أشدّ اتصالا مِنْ «قَدْ» كأن ما ذكرنا من أن حرف التعريف هو «اللام» لا غير أولى من وجهين:

أحـدهمـا: أنّ اتصـال الحرف الواحد أبلغ من اتصال الحرفين، لإمكان فصل الحرفين، وعدم إمكان فصل حرف واحد ساكن.

والثاني: أنك تجعل الهمزة مقطوعة، ثم تزعم أنها وصلت (لكثرة الاستعمال على الألسن)[2]، وهذا عدول عن الظاهر، ونحن إذا جعلناها للوصل كنا على المنهاج الواضح. فإن قلت: «فيما ذكرت أيضاً عدول عن الظاهر، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر»، قلت: «هذا عدول يقبله القياس، لأن اللام تدعم في كثير من الحروف، والكسرة تستثقل مع التضعيف، فكان اختيار الفتحة لما فيها من الخفة مما يقبله القياس مع أن التغيير فيما ذكرنا أقل من التغيير الذي ذكرتم، فنحن نغير الحركة، وأنتم تحذفون الحرف رأسا، وتغيير الحركة أسهل من الحذف».

والجواب عن قولهم (ألِي في التذكّر)[3] أنّ الهمزة لما كانت توجد قبل اللام جيء

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع.

(٢) في ع و س: «لكثرة الدور على الألسن» والمثبت من الأصل.

(٣) في الأصل: «ألي التذكر» وفي ع «في التذكُر» والمثبت من س.

. . . .

بها في حال التذكّر لتكون أوضح ، ولو قال «لي»[1] لم يكن واضحا فمن الجائز أن يظن ظان أنه يقول ما ذكرته لِي أو شيئا من هذا النحو.

والجواب عن القطع في الشعر، أن الشعر حروف وحركات وسكنات محصورة لا يقبلن الزيادة ولا النقصان ، فالناظم في منظومه مضطر ، فأينما تيسّر له القطع لزمه القطع هنالك ، وليس القطع دالا على ان المقطوع كلمة أو بعض كلمة أو حرف ، أو حرفان أو غيرهما ، فلا يكون ما ذكره دليلا على أن الهمزة واللام بمجموعهما كلمة .

فإن قلت : لم عُيِّنَتِ اللام للتعريف ، ولم اختير سكونها ، (ولم اختصت)[2] بصدر الكلمة؟ قلت : أما الأول والثاني فلما مر من شدة الاتصال لأنها تدغم في كثير من الحروف ، وبالإدغام يضعف المدغم عن الانفصال . وكذا السكون يمنعها عن الانفصال والانفراد .

والجواب عن الثالث : أن آخر الكلمة محل للتغيير من الحذف وغيره ، كما في الأسماء المرخمة في باب النداء ، وصدرالكلمة أسلم من ذلك ، فيكون اختصاصها بالصدرد أدخل في الحكمة .

---

(١) في الأصل : «في» والمثبت من ع .

(٢) في س (ولم خصت) والمثبت من ع .

... وأَهْلُ ٱلْيَمَنِ يَجْعَلُونَ مَكَانَهَا ٱلمِيمَ ، وَمِنْهُ : (لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامٌ فِي امْسَفَرٍ) وَقَالَ :

فإن قلت : فلم فتحت همزتها؟

قلت : لما ذكرنا من استدعاء كثرة الاستعمال أخفَّ الحركات وهي الفتحة .

والجواب الثاني : أن اللام قد يقع بعدها مضموم كالعُمر ومكسور كالغِمر والخروج من الكسر إلى الضم (وكذا من الكسر إلى الكسر مستكره)[1] .

ألا تراهم أهملوا «فِعُـلا» بكسر الفاء وضم العين ، و «فِعِل» بكسرتين مستعمل نحو: (إبل وإطل)[2]، غير أنه متى وقع ذلك فهم يُغَيرونه ويسكنونه ، ولذا قل في كلامهم نحو: «إبل» لاستثقالهم الخروج من كسر إلى كسر.

فإن قلت : إنْ بينهما حاجزا . قلت : الحاجز غير حصين لسكونه ، ألا تراهم ضموا همزة «اُدخُل» اتباعا لضمة العين ولم يبالوا بالحاجز لسكونه ، وقولهم : هو اُبنُ عمِّي دنيا في دِنْوًا ، يؤيد ما ذكرت . وسيجيء ذكره في المشترك إن شاء الله تعالى .

قولــه : « وأهل اليمــن . . . . »

معناه : يبدلونها بالميم لما بينهما من قرب المخرج ولتجانسهما في الجرس ولأنهما من حروف يرملون»

قولــه : « ومنه ليس . . . . »[3]

---

(١) في س : «وكذا من الضم إلى الكسر مُسْتَكره» والمثبت من الأصل وع وتوضيح ذلك : أي يثقل تحريك همزة أل بالضم والكسر لما يحدث ذلك من ثقل عند نطق الهمزة مكسورة في مثل العُمر وكذلك عند نطقها مكسورة في الغِمر. فآثروا جنبة الفتح في همزتها.

(٢) الإطِلُ والإطْل : مثل إبِل وإبْل وهو مُنْقطع الأضلاع من الحَجَبة. اللسان : (أطــل).

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم ومنه : ليس من امبر امصيام في امسفر.
وقد خرج الحديث في مقدمة الكتاب ـ انظر ص ١٦٤.

« يَرْمِي وَرَائِي بِٱمْسَهْمِ وَٱمْسَلِمَهْ »

« فصـــل » ولامُ جَوابِ ٱلْقَسَمِ نَحْوُ قَوْلِكَ: وَٱللَّهِ لأَفْعَلَنَّ، وَتَدْخُلُ عَلَى ٱلْمَاضِي كَقَوْلِكَ: وَٱللَّهِ لَكَذَبَ. وَقَالَ ٱمْرُؤُ ٱلْقَيْسِ:

قيل رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أهل اليمن مسافرا قد أثّر فيه الصيام ومشاقّ السفر، فأراد أن يعلمه حكم الصوم في السفر فكلمه بلسانه، وعامة العرب يستعملون اللام فحسب.

قولـــه:

٦٢٣ - .... يَرمِي وَرائِي ....[1]

قيل: الرواية: بالسهم: بتشديد السين، وامْسَلِمَهْ بسكون الميم.

أولـــه:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي ....

ذو هنا: بمعنى الذي، ويسمى هذا: ذو الطائية، لأن هذا على لغتهم. ورائي هنا: بمعنى قدامي. يعني أنه يذب عني، ويدافع قدامي بالسهام والأحجار.

قولـــه: «ولام جواب القسم ....»

الجملة المقسم عليها: قضية القسم. فسمّوها جوابا تشبيها، لأن الجواب قضية السؤال، وكذا جواب «لو» وما أشبه ذلك. ومعنى هذه اللام: تأكيد معنى الخبر في المقسم عليه مع ربطه بحرف القسم نحو: وَاللّهِ لأفْعَلَنَّ.

---

(١) البيت بتمامه كما جاء في شرح ابن يعيش ٩: ٢٠:

ذاكَ خليلي وَذُو يُعاتِبُني يَرْمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسلمَهْ

وروايته في المغني ص ٤٨: ...... وذو يواصلني.

والبيت من المنسرح والشاهد فيه إبدال الميم من اللام في السهم والسلمة فاستخدامه أم بمعنى أل. والسلمة بكسر اللام واحدة السّلام بكسر السين ـ وهي الحجارة

حَلَفْتُ لَهَا بِٱللَّهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ   لَنامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وٱلأكْثَرُ أنْ تدْخُلَ عَلَيْهِ مَعَ قَدْ كَقَوْلِكَ : وَٱللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ .

« فصــــل » وَٱلْمُـوَطِّئَـةُ لِلْقَسَمِ هِيَ ٱلّتِي فِي قَوْلِـكَ : وَٱللَّهِ لئِنْ أكْرَمْتَنِي لأكْرَمْتُكَ .

قولـــه[1] :

٤٩٥م ـ . . . . فَمَا إنْ منْ حديثٍ ولاَ صَالِ

أي : فما إن من ذي حديث ، ويجوز أن يكون الحديث بمعنى الحادث كالخليل ، والعشيرة ، والنزيل ، والشريك .

يقول : إنّ المرأة التي طرقت عليها كانت تستشعر الخوف من الرقباء الذينَ يحدّثون ويبيتـون في السمر مصطلين ، فكنت أونسها وأُوَمِّنُهَا من مراقبتهم . ويريد بحلفة فاجر : حلفة كاذب أو حلفة عاهر .

قولـــه : « مَعَ قَدْ . . . . »

إنما كان كذلك ، لأن الجملة المقسم عليها التي هي جواب (كلمة)[2] القسم كانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو (معنى)[3] «قَدْ» عند استماع المخاطب كلمة القسم .

قولـــه : « والموطِّئةُ . . . . »

التوطئة : كثرة الوطء وهو الرياضة ، كقولك : وطاء الفرس ، ووطاء المركب .

يقـول : هذه اللام وَطَّأت طريق جواب القسم . أي سهَّلت تفهيم الجواب على

---

(١) هو امرؤ القيس ـ ديوانه ص ٤١ والبيت بتمامـــه :

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِـرٍ   لَنَامُوا، فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ

وقد مر الشاهد سابقا ص ١٤٥٢ وهو هنا شاهد على دخول اللام التي هي جواب القسم على الفعل الماضي وهو «ناموا» .

(٢) سقطت من الأصل والمثبت من ع .   (٣) سقطت من الأصل والمثبت من ع و ف .

« فصـــل » ولامُ جَوَابِ (لَوْ) وَلَوْلاَ نحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ ﴾ ، وَدُخُولُهَا لِتَأْكِيدِ آرْتِبَاطِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بِالأُخْرَى.

السامع، فالمراد بالموطّئة للقسم، هي «اللام» التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا ليؤذن أن الجواب له لا للشرط، فهذا معنى توطئتها جواب القسم (وليست)[1] جواب القسم. وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط، وقوله: لأكرمنك جواب الشرط والقسم جميعا، إلا أن القسم غلب عليه حكمه فكان جوابهما باللام والنون في المضارع. و«إن» في الجملة من المبتدأ والخبر، و «ما ولا » في النفي كقولك : «لئن خرجت إني لخارج» وكقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾[2].

قولـــه : « ولام جواب (لو) . . . . »

دخلت اللام في جواب (لـو) دون جواب (إنْ) لأنها لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعليق الجزاء بالشرط، ولم تكن مخلّصة للشرط «كإنْ» وعلامة له مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقا من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول، افتقرت في جوابها إلى ما يُنْصَب علما على ذلك التعليق فزيدت هذه اللام لتكون علما على ذلك فإذا حذفت بعد ما صارت علما مشهورا مكانها.

(فلِأَنَّ الشيء)[3] إذا علم وشهر موقعه مألوفا ومأنوسا به لم يُبَالَ بإسقاطه عن اللفظ،

---

(١) سقطت من الأصل والمثبت من ع و ف و س.

(٢) سورة الحشر آية ١٢.

(٣) في الأصل : «فكان» والمثبت من ع و س.

. . . وَيَجُوزُ حَذْفُ ٱلْجَوَابِ أَصْلاً كَقَوْلِكَ : لَوْ كَانَ لِي مَالٌ وتَسْكُتُ، أَيْ : لَأَنْفَقْتُ وَفَعَلْتُ ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ وَقَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾ .

« فصـــــل » وَلاَمُ ٱلْأَمْرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : لِيَفْعَلْ زَيْدٌ، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ ، وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا عِنْدَ واوِ ٱلْعَطْفِ وفائه كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي ﴾ . .

فإذن حذفها اختصار لفظي، وهي ثابتة في المعنى، وناهيك بقول أوس[1] :

٩٤م . . . . كَالْيَوْمِ مَطْلُوباً ولاَ طَلَبَا

فإنه حذف « لم أرَ» وحذفه اختصار لفظي وهو ثابت في المعنى

قولـــه : « ويجوز حذف الجواب أصـلا . . . . »

لأنّ حذفه إيذان بتكثير الفوائد، لأنه يبهم أشياء ويعم جوابات كأنفقت وتصدقت، وأعطيت وما يشبه ذلك من أعمال الخير وغيرها .

قولـــه : « ومـنه : قوله تعالى : . . . . »

تقدير الأولى[2] من الآيتين قد تَقَدَّم ذكره[3]، وتقدير الثانية : لَوْ أنَّ لي بكُمْ قُوَّةً.

---

(١) هو أوس بن حجر والشاهد بتمامه :

حَتَّى إِذَا الكَلَّابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلاَ طَلَبَا

فنصب مطلوبا بفعل مقدر محذوف جوازا . وقد مرَّ تحقيق الشاهد في باب المفعول المطلق ص ٣٩٥.

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : «ويجوز حذف الجواب أصلا كقولك : لو كان لي مال وتسكت ، أي لأنفقت وفعلت، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ - وقوله تعالى - ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾ والآية الأولى ٣١ من سورة الرعد . والثانية ٨٠ من سورة هود .

(٣) انظر صفحـــة ١٨٣٣ من الرسالة .

. . . وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ قَالَ:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

* فصـــل * وَلاَمُ الابْتِـدَاءِ هِيَ الَّـلامُ الْمَفْتُـوحَةُ في قَولِكَ: لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَلاَ تَدْخُلُ إلاَّ عَلَى الاسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وَفَائِدَتُها تَأْكِيد مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ. .

قولـــه: «وهي مكسورة ....»

لأنهـا مشبهـة بالـلام الجارة في الاسم، لأنّ الجر في الأسماء بمنزلة الجزم في الأفعال، وإذا وقعت هذه اللام بعد واو العطف وفائه يجوز تسكينُها وكسرها.

فالكسر: لما مرَّ، والتسكين: لأنّ الواو والفاء بمنزلة جزء الكلمة من حيث إنه يمتنع أن يوقف عليهما دونهما، فسكنت اللام على التشبيه «بكَبْد» في كَبِدٍ.

أمـا «ثم» ففيهـا اختلاف، فوجه تحريك «اللام» أنّ «ثُمّ» لما كانت أكثر من حرف، كانت في تقـدير المنفصـل الأجنبي، فتكسـر اللام. ووجه تسكينها أن «الميم» من «ثم» بمنزلة الواو والفاء.

قولـــــه[1]:

٦٢٤ـ مُحَمَّدُ تَفْد ....

لما جاز إثباتها في الأمر للمخاطب الفاعل، ومنه قراءة النبي ـ عليه السلام ـ «فَلْتَفْرَحُوا»[2]، جاز حذفها في الأمر للغائب في ضرورة الشعر وكلاهما قياس على

---

(١) البيت مختلف في نسبته أهو لحسان أم لأبي طالب أم للأعشى ـ انظر الخزانة ٩ ١٤ وهو في مدح الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والبيت بتمامه:

مُحمَّدُ تفْد نفْسك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفْت منْ شيءٍ تبالا

والشاهد فيه قوله (تفْد) على أنه جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب. والتقدير: يا محمد لتفد نفسك كلُّ نفسٍ. وانبت من الوام

(٢) سورة يونس آية ٥٨

. . . . . وَيَجُوزُ عِنْدَنَا إنَّ زَيْداً لَسَوْفَ يَقُومُ، وَلَا يُجَوِّزُهُ الْكُوفِيُّونَ.

* فصـــل * وَاللَّامُ الفَارِقَةُ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ وَهِيَ لازِمَةٌ لِخَبَرِ إنَّ إذَا خُفِّفَتْ.

* فصـــل * وَلَامُ الجَرِّ كَقَولِكَ الْمَالُ لِزَيْدٍ، وَجِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي، لأَنَّ الْفِعْلَ الْمُنْصُوبَ بِإضْمَارِ أَنْ في تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ الْمَجْرُورِ وَالتَّقْدِيرُ لِإِكْرَامِكَ.

صاحبه، ولكن الحذف شاذ بمثابة حذف حرف الجر في الأسماء وإلّا فصح رفع الفعـل، وإن كان القصد الطلب به فإنه يصح أن يقال: «يضربُ زَيْدٌ» وإن كان الغرض طلب الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل قولهم: «غَفَرَ اللَّهُ لِزَيْدٍ». وهو في المضارع أجدر من حيث اللفظ، والمعنى ومنه قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[2] والدليل على أنه للطلب: قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[1] مجزوما إذ ليس للجزم وجه سوى أنه للطلب.

والتَّبَال: الفساد:

قولـــــه: «ولام الابتداء . . . .

فتحت لام الابتداء لأنها حرف واحد وقع أولا، والابتداء بالساكن ممتنع، فتحرك بالحـركة القريبة من السكون وهي الفتحة. وجواز دخولها على المضارع لشبهه بالاسم، ويقبح دخولها على الماضي لبعده عن شبه الاسم، لايقال: «إنَّ زيداً لَقامَ».

---

(1) سورة الصف آية ١١.

(2) سورة الصف آية ١٢.

. . . .

قولـــــه «إنَّ زَيْداً لَسَوْفَ يقوم . . . . .

لام الابتداء لاتجامع حرف الاستقبال إلا مخلصة للتوكيد مجرّدة عن الدلالة على الحال، ومعنى الجمع بين حرفي التوكيد، والتأخير: أن القيام كائن لامحالة وإن تأخّر.

وهنا دقيقة: وهي أن دخول «اللام» في (سوف) دون السين، لأنه على أحرف فكانَ قريبَ الشَّبَه من صيغ الأسماء وهي تدخل في الاسم.

قولـــــه: «ولا يجيزه الكوفيون . . . . . .».

وحجَّتُهم أن هذه اللام للحال، وسوف للاستقبال، فمن المحال أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال، والجواب ماقلنا إنها مخلصة لمجرد التوكيد.

قولـــــه : «واللام الفارقـة . . . .».

أي الفارقة بين المُخَفَّفَة والنافية.

وقـــولـــــه : ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا . . . .﴾[1] أي لعليهـا، و(مـا) مزيدة، ومن قرأ بالتشديد، فهي بمعنى «إلّا» و«إنْ» نافية.

---

(١) سورة الطارق آية ٤

**** ومن أصناف الحرف: تاء التأنيث الساكنة ****

وَهِيَ التَّـاءُ فِي نَحْـوِ ضَرَبَتْ، وَدُخُولُهَا لِلإيذَانِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِأَنَّ الْفَـاعِـلَ مُؤَنَّثٌ، وَحَقُّهَـا السُّكُونُ. وَلِتَحَرُّكِهَا فِي رَمَتَا لَمْ تُرَدّ الألِفُ السَّـاقِطَةُ لِكَوْنِهَا عَارِضَةً، إلاَّ فِي لُغَةٍ رِدِيَّةٍ يَقُولُ أَهْلُهَا رَمَاتَا.

قولـــــه : «وحقهـا السكون . . . . .»[1].

ذاك لمعان:

أحدهمـــا : التفادي من توالي أربـع حركات.

والثاني : الدلالة على الحرفية، لأنها مبنيّة كالحروف، والأصل في باب البناء السكون.

والثالث : (أنها إتمام ملحق بالماضي)[2] وهو مبني فيلزم إسكانها.

أما تاء التأنيث اللاحقة بالاسم فإنما حرّكت لأنها امتزجت مع الاسم امتزاج ألف التـأنيث في «صحراء»، والألف والنون في «سكران»، فيجب أن تقع الحركات الإعرابية عليها كما وقعت على الألف في «صحراء» وعلى النون في «سكران».

قولـــــه : «لكونـه عارضا . . . . .».

إذ الأصل فيه السكون لِمَا بَيَّنَّا، وتحركها ليتوصل به إلى التلفظ بالألف فيكون عارضا، ولااعتبار للعارض فيجعل وجوده كعدمه وكم لهذا في كلامهم من نظير.

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة».

(٢) في الأصل: «أنها لما يلحق بالماضي» والمثبت من ع لأنه المناسب للمعنى.



**** ومن أصناف الحرف:التنوين ****

وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ، الْدَّالُّ عَلى الْمَكانَةِ فِي نَحْوِ زَيْدٌ، وَرجُلٌ وَالفَاصِلُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرةِ فِي نَحْوِ صَهٍ وَمَهٍ وإِيهٍ، وَالعِوَضُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ إِذٍ وَحِينَئِذٍ، وَمَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِماً، وَلَاتَ أَوَانٍ.

وَالنَّائِبُ مَنَابَ حَرْفِ الإِطْلَاقِ فِي إِنْشَادِ بَنِي تَمِيمٍ فِي نَحْوِ قَوْلِ جَرِيرٍ:

قولـــــه : «التنوين . . . .»[1].

التنوين نون ساكنة لاحقة آخر الكلمة ثابتة لفظاً لا خطًّا.

قولـــــه : «الدال على المكانة . . . . .».

وهو كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من وجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف «كزيد ورجل» والتنوين في «رجل» ليس بتنوين تنكير، وإن كان الاسم نكرة[2]. ألا ترى أنه لو جعل علماً لم يفارقه تنوينه إذ لو كان للتنكير لفارقه، ومفارقته بمجيء لام التعريف، ليست لكونه للتنكير، لما ذكرنا من الدليل، وإنما هي لتضاد بينهما، ألا ترى أن التنوين في نحو «حسنٍ» من الأعلام ليس للتنكير بلا ريبة، فلو أدخلت عليه اللام مع بقائه علما فارقه إجماعا، وما ذلك لكونه للتنكير فكذا في «رجـل».

قولـــــه : «في نحو صَـهٍ . . . .».

إذا نونت فالمعنى افْعَل سُكُوتاً، وإنْ سَكَّنْتَ فالمعنى افْعَل السّكوتَ، والكلام

---

(١) انظر أنواع التنوين في أوضح المسالك لابن هشام ١ : ١٣ - ١٦.

(٢) هذا ما اصطلح عليه بتنوين التمكين كزيد ورجل وفائدته الدالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، انظر أوضح المسالك ١ : ١٣.

أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ   وَقُولي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ

وَالتَّنْوِينِ الْغَالِي في نَحْوِ قَوْلِ رُؤْبَةَ:

* وَقَاتِمِ الأعْماقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنْ *

وَلاَ يَلْحَقُ إلاَّ القَافِيَةَ الْمُقَيَّدَةَ.

في تنوين (إذٍ وبكلٍ قائماً) قد سبق، فأما (ولاتَ أوانٍ): فالتقدير: أوانَ صُلح. والكلام في انكسار نون أوان قد سلف[1].

قولـــــه: «والنائب مناب حرف الإطلاق ......».

٦٢٥ - (حـروف الإطـلاق)[2] في البيت المنشد[3] الألف، لأنها تطلق فيمد الصوت عندها وإنما يبدلون منها نونا إذا أرادوا ترك الترنم والغناء، لأن التنوين ليس فيه من الامتداد مافي الألف وأختيها، وهو مع ذلك مشاكل لحروف اللين لما فيه من الغنـة، والأصل في (وَالعتابَنْ وأصَابَنْ) و(العِتَابَا وأصَابَا). والمعنى: صَوِّبيني فيما أفعل.

قولـــــه: «والتنوين الغالي ......».

الغرض في إلحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف، لأن الشعر مسكَّن الآخر فإذا قلت: «خـاوي المخترق» لم يدر أواصل أنت أم واقف، وإذا ألحقت هذه الزيادة انفصل الوقف من الوصل. وقد فصلوا بين الوقف والوصل بالحذف نحو:

---

(١) انظر ص ٦٣٥.

(٢) هـو: أقلّـي اللّـوْم ـ عـاذل ـ وَالْعتابنْ   وقـولي إنْ أصبْـتُ لقـدْ أصـابنْ

وهو مطلع قصيدة لجرير من بحر الوافر وعدتها أربعة عشر ومائة بيت قالها في هجاء عبد الراعي والفرزدق، وروايته في الديوان ٢: ٨١٣ وما بعدها «والعتابا وأصابا» بدون تنوين، والشاهد فيه على رواية المفصل: «العتابن وأصابن» حيث دخل تنوين الترنم عليهما، فدل ذلك على أنه ليس مختصا بالاسم، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ع

*** فصــل * وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ أبَداً، إلاَّ أنْ يُلاَقِيَ سَاكِناً آخَرَ فَيُكْسَرُ أوْ يُضَمُّ كَقَـوْلِهِ تَعَالَى: (وَعذَابنُ ارْكُضْ) وَقَد قُرِيءَ بِالضَّمِّ...**

«زيدْ» بحذف الحركة والتنوين من «زيدٍ»، فيجوز أن يفصل بنيهمافي الشعر المقيد بالـزيادة، لأن السـاكن لايقـدر على إسكـانه. وإنما سُمي الغالي لمجاوزته حد الـوزن. والغلو: مجـاوزة الحـد. والقـاتم: -المـظلم لكثـرة الغبار، والأعماق: الأطـراف، والخاوي: الخالي، والمخترق: الطريق. والأعلام: جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق.

وقولــــه:

٥١٩م - مُشْتَبِهُ الأَعْلاَمِ .....[1].

معنـاه ليس في هذا الـطريق عَلَمٌ. والخَفْقُ بالسكون: ما يخفق مِنَ السراب والفتحة للشعر.

فإن قلت: لم اختير التنوين من بين سائر الحروف؟

قلت: لشبهه بحروف المد لأنه يخرج من الخياشيم بلا كلفة، ولأن فيه غنةً تشبه المد الذي في حروف المـد.

فإن قلت: لم لايوقف عليه؟ **قلت**: لئلا يشبه النون الأصلية في نحو «حسنٍ» و«رَسَنٍ»، والمشبهة بها في نحو «ضَيْفَنٍ «وَرَعْشَنٍ»[2].

قولــــه: «والتنوين ساكن .....».

السكون حقـه بحكم البناء.

قولــــه: «فيكسر ويضم ......

---

(١) **هذا** إشارة إلى استشهاد الزمخشري على التنوين الغالي ببيت رؤبة بن العجاج وهو أول أبيات قصيدة له في ديوانـه (أي رؤبـة) ص١٠٤، وعدتها واحد وسبعون ومائة بيت من مشطور الرجز ونصه كما جاء في الديوان:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ   مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْ

(٢) الضيفن: هو الضيف،والرعشن:هو الارتعاش والنون فيهما زائدة.

... وَقَدْ يُحْذَفُ كَقَوْلِهِ:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرَ اللهَ إلاَّ قَلِيلاَ

وَقُرِيَء «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ».

فالكسر للأصل الممهد عند تحريك الساكن، والضمُّ لاتباع ضمة التنوين ضمة الكاف في أركض.

ووجه آخر: أن الأصل في همزة «اركض» الكسرة، إلا أنها رفضت لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، فلما ذهبت الهمزة من البين لفظا ناسب أن يكسر التنوين بنقل الحركة (الأصلية للهمزة أو تضم منها حركتها العارضية إلى ذلك، فإن قلت)[1]: فلم لم تُفتح والفتحة أولى بأن تقوم مقام السكون لما بينهما من التناسب من حيث الخفة؟ قلت في الفتح فساد إيهام الإضافة. فإنك إذا قلت: لقيت صديقنا زيدنا الظريف، في «زيداً الظريف» بدون إضافة «زيد» إلى ضمير مافوق المتكلم الواحد يقع الالتباس بين هذا وبين «زيدنا» بالإضافة.

قولـــه: «وقد يحذف ......».

أي لطلب الخفة، أو للفرار من التقاء الساكنين كقوله[2]:

٦٢٦- .... وَلاَ ذاكِرَ اللَّهَ ....

والدليل على تقدير التنوين نصبه (اللَّهَ)، فلو كان قصده إلى الإضافة لجرَّه، والبيت لأبي الأسود وقبله:

فذَكَّرْتُهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ عِتَابًا رَفِيقاً وَقَوْلاً جميلا[3]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل وفي ف: «الأصلية للهمزة إليه، أو يضم بنقل الحركة المعارضة إليه».

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي ديوانه ص ٣٨ وابن يعيش ٩: ٣٤ - ٣٥ والخزانة ١١: ٣٧٤ والشاهد بتمامه:

فألفيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكر اللّه إلا قليلا

والشاهد فيه حذف التنوين من «ذاكر» لالتقاء الساكنين لا للإضافة وهو إن كان محذوفا في اللفظ في حكم الثابت، وفي (ذاكر) جواز النصب والجر.

(٣) انظر هذا الشاهد وما يليه من شرح فقد استمده صاحب الإقليد من شرح أبيات سيبويه ١: ٦٥ - ٦٦ والبيتان من المتقارب

وسبب هذا الشعر أن رجلا من بني سُلَيم كان يقال له نُسَيْبٌ كان يظهر لأبي الأسود محبةً شديدة، ثم إنّ نُسَيْباً كان له جُبَّةُ فِراءٍ طويلةُ الكُمَّيْن قد أَعْجَبَتْ أبا الأسود، فقال لِنُسَيْبٍ، بِعْنِيهَا بقيمتها، فقال: لا، بل أَكْسُوكَهَا، فأبى أبو الأسود (أن يقبلها إلا بشراء، فقال له: أرِهَا لِمَنْ يُبْصِرُهَا ثم هاتِ قِيمَتَهَا. فأراها أبو الأسود)[1]، فقيل له : هى بمائتي درهم، فذكر ذلك لنُسيب فأبى أن يَبيعه، فزاد أبو الأسود حتى بلغ بالثمن ما بين مائتين وخمسين درهماً فأبي نسيبٌ أن يبيعها وقال: خذها إذًا هبةً يقول: ذكرَّته مابيننا من المودة فوجدته غير مستعتب، أي غير راجع بالعتاب مني عن قبح فعله.

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف، ووجوده ضرورة لأنه الموافق لما جاء في شرح أبيات سيبويه.



**** ومن أصناف الحرف:النون المؤكدة ****

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ثَقِيلَةٌ وَخَفِيفَةٌ، فَالْخَفِيفَةُ تَقَعُ في جَمِيعِ مَوَاضِعِ الثَّقِيلَةِ إلاَّ فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَفِعْلِ جَمَاعَةِ الْمُؤنَّثِ تقُولُ اضْرِبَنَّ، وَاضْرِبُنَّ، وَاضْرِبِنَّ، وَاضْرِبَنْ، وَاضْرِبُنْ، وَاضْرِبِنْ، وَتَقُولُ: اضْرِبانِّ، وَاضْرِبْنَانِّ وَلاَ تَقُولُ اضْرِبَانْ، وَلاَ اضْرِبنانْ، إلاَّ عِنْدَ يُونُسَ.

قولـــــه : «ثقيلـه وخفيفة . . . . . .»[1] .

إذا أتيتَ بالخفيفـة فأنت مُؤكِّد، وإذا أتيتَ بالثقيلة فأنت أَشَدُّ تأكيداً، ثم إن الخفيفة توافق الثقيلة مَرة وتخالفها أخرى فلابد من بيان مواقع الثقيلة أولا، ثم من بيان الموافقة والمخالفة ثانيا.

اعلم أن أمثلة المضارع على ثلاثة أصناف:

* الصنف الأول : ما ليس في آخره نون وهو خمسة: أَضربُ أَنَا، نَضْربُ نَحْنُ، تَضْربُ أنتَ أو هي، يَضْربُ هو.
* الثاني : ما في آخره نون بعد ألف الضمير وواوه ويائه، وهو سبعة: يَضْربَانِ لِلْغَائِبينَ، تَضْربَانِ لِلْغَائِبَتَيْنِ وَالْمُخَاطَبِيْنِ وَالْمُخَاطَبَتَيْنِ. وَيَضْرِبُونَ لِلْغَائِبِينَ، تَضْرِبُونَ لِلْمُخَاطَبِينَ، تَضْرِبِينَ لِلْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ.
* الثالث : ما في آخره نون جماعة النساء، وهو اثنان: يَضْرِبْنَ لِلْغَائِبَاتِ تَضْرِبْنَ لِلْمُخَاطَبَاتِ.

فبالثقيلة تُفْتَحُ الأَواخِرُ في الصَّنفِ الأَولِ نَحْوُ اضْرِبَنَّ، نَضْرِبَنَّ، تَضْرِبَنَّ، يَضْرِبَنَّ.

أمـا البنـاء: فلأن الأَصـل في الأفعـال البناء، وقد رفض هذا الأَصل بسبب

---

(١) سيبويه ٣: ٥٠٨ - ٥٢٩.

* فصل * وَلاَ يُؤَكَّدُ بِهَا إلاَّ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي فيه مَعْنَى الطَّلَبِ...

المضارعة للاسم. فلما دخلت نون التأكيد، حَقَّقَتْ معنى الفعلية، لأن التأكيد (في الحادث يكون)(١). فانجذب المضارع بلحوقها إلى أصله وهو البناء. والبناء على الحركة لكونه عارضا.

وعلى الفتحة لخفّة. وبها تحذف النونات في الصنف الثاني. لأنّ ثبوت النونات للإعراب. وقد زال الإعراب فتزول هي وتحذف واو الضمير وياؤه أيضا، لأنهما ساكنتان. وقد لاقاهما نون ساكنة فتحذفان تفاديا من ثقل الساكنين. وإن كان التقاؤهما على حدّهما لكون حذفهما كلا حذف. لأن ضمة ماقبل الواو دليل على الواو. وكسرة ماقبل الياء دليل على الياء. ولاتحذف الألف لأنها خفيفةٌ خفيّةٌ، فلا يلزم الثقل. فلو كانت النون المؤكدة بعد الألف مفتوحة، لكان لزوم الالتباس بفعل الواحدة عند حذف الألف وجها لمنع حذفها. ولكنّ النون بعد الألف مكسورة فلم يلزم الالتباس، فلذا لم يذكر ذلك الوجه وإن فزع إلى ذكره بعض شارحي هذا الكتاب وذلك نحو تضربانِّ وتضربُنَّ وتضربِنَّ. وبها في الصنف الثالث تجتلب ألف تقع بينها وبين نون النساء للفصل بين النونات نحو: يضربنانِّ. وتضربنانِّ. والخفيفة كالثقيلة في جميع ما ذكرنا إلا في وقوعها بعد ألف الضمير والألف المجتلبة فإنها لاتقع بعدهما لالتقاء الساكنين الألف والنون. وجوّزه يونس(٢). لأنّ في الألف فرط مدٍّ والمد يقوم مقام الحركة ويعضده قراءةُ من قرأ: ومحيايْ ومماتي(٣) بالجمع بين ساكنين. الألف والياء.

---

(١) في ع و ف: وفي الحوادث يكون، ولعله من الأصل.

(٢) انظر رأي يونس كما صرح به سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٢٧ بعد ذكره سيبويه عن يونس غيره: وهو قول يونس وناس من النحويين يقولون: اضربانْ زيدا، واضربنانْ زيدا. فهذا لم تقله العرب. وليس له نظير في كلامهم لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم.

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٢

. . . وذلك مَا كَانَ قَسَمًا أَوْ أمْراً أَوْ نَهْياً أَوْ اسْتِفْهَاماً أَوْ عَرْضاً أَوْ تَمَنِّياً كَقَوْلِكَ: باللهِ لأفعَلَنَّ، وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إلاَّ تَفْعَلَنَّ، وَلَمَّا تَفعَلَنَّ، واضْرِبَن وَلاَ تَخْرُجَنَّ، وَهَلْ تَذْهَبَنَّ، وَألاَ تَنْزِلَنَّ، وَلَيْتَكَ تَخْرُجَنَّ.

* فصـــل * وَلاَ يُؤكِّدُ بِهَا الْمَاضِي وَلاَ الْحَالُ ، وَلاَ مَالَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَب، وَأَمَّا قَوْلُهُم فِي الْجَزَاءِ الْمُؤَكَّدِ حَرْفُهُ «بما» إمَّا تَفعَلَنَّ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ فَلِتَشْبِيهِ مَابِلاَمِ الْقَسَمِ فِي كَوْنِهَا مُؤكِّدَةً، وَكَذلِكَ قَوْلُهُمْ: حَيْثُمَا تَكُون آتِكَ . . .

وأمثلة الأمر كأمثلة المضارع نحو: اضْرِبَنَّ من الصنف الأول، واضْرِبُنَّ وَاضْرِبِنَّ من الصنف الثاني، وَاضْرِبَنْ مِنَ الأَوّلِ، وَاضْرِبُنْ وَاضْرِبن من الثاني، وهذه الثلاثة بالنون الخفيفة، وَاضْرِبَانِّ وَاضْرِبْنَانِّ بالثقيلة بعد ألف الضمير والألف المجلوبة.

قولـــــه : «إلا الفعل المستقبل . . . . . .».

لأنَّ الماضي والحال ثابتان، والثابت لايفتقر إلى التأكيد مالم يثبت و و المستقبل.

قولـــــه : «الذي فيه معنى الطلب . . . .» خص بما فيه معنى الطلب ليكون استحثاثاً لوقوع الفعل أو للإخبار، فيجعل هذا علامة لذلك.

قولـــــه : «قَسَمًــــا . . . .».

في القَسَم معنى الطلب، فإذا قلت: (باللَّهِ لأَفْعَلَنَّ). فكأنك قلت: أَسْأَلُ اللَّهَ، أنْ أفْعَـلَ،أما قول من أتى كبيرة: (وَاللَّهِ لأُعَاقَبَنَّ) ونحوه، فإنما د خل عليه نون التأكيد، وإن لم يكن فيه طلب لتجري الأخوات على منهاج واحد، وثباتُ النون في القسم هو الأكثر، لأن القسم من مواضع التأكيد، وكذلك الأمر والنهي، لأن

. . . وَبجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ، وَبعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ، فَإن دَخلَتْ فِي الْجَزَاءِ بغَيْرِ مَافَفِي الشِّعْرِ تَشْبيهاً لِلْجَزَاءِ بِالنَّهْي، وَمِنَ التَّشْبيه بِالنَّهْي دُخُولُهَا في النَّفْي، وَفِيمَا يُقَارِبُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَاكَ وَكَثُرَ مَا يَقُولَنَّ ذَاكَ.

قَالَ عَمْرُو بْنُ هِنْدٍ:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

الحاجة تشتد إلى توكيدهما، وهما لايصحان إلا في زمان الاستقبال. والاستفهام، والعرض، والتمني بمنزلة الأمر.

فمعنى هَلْ تَذْهَبَنَّ؟ أَخْبِرْنِي هَلْ تَذْهَبُ؟

ومعنى ألا تَنْزِلَنَّ؟ انْزِلْ.

ومعنى لَيْتَكَ تَخْرُجَنَّ. اخْرُجْ.

قولــــه: «فلتشبيه» مــا «بلام القسـم ....».

«مـا» في إما لتأكيد معنى المجازاة كأنه يفيد زيادة عموم، فقولك، إمَّا تَفْعَلَنَّ معناه: إنْ اتفق منك وجود الفعل بوجه من الوجوه.

قولــــه: «وكذلك قولهم (حَيْثُمَا) ......».

لأنَّ فيه معنى الشرط مع «مـا».

قولــــه: «وَبجُهْدٍ مَاتَبْلُغَنَّ.....».

معناه لِيَكُونَنَّ بُلُوغُكَ بِجُهْدٍ، وقد مضى تفسير، بِعَيْنٍ مَا أُرِيَنَّك.

قولــــه: «تشبيها للجزاء بالنهي ......».

وجه التشبيه: أنهما مجزومان غير واجبين، ولأن حرف الجزاء وحرف النهي من الجوازم.

قولــــه: «ومن التشبيه بالنهي .....».

* فصـــل * وَطَرْحُ هذِهِ النُّون سَائِغٌ في كُلِّ مَوْضِعٍ إلاَّ في الْقَسَمِ فَإنَّهُ فِيه ضَعِيفٌ وَذلِكَ قَوْلُكَ: وَاللَّهِ لَيَقُوم زَيْدٌ.

* فصـــل * وإذَا لَقِي الْخَفِيفةَ سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُذِفَتْ حَذْفًا وَلَمْ تُحَرَّكْ كَمَا حُرِّكَ التَّنْوِينُ، فَتَقُولُ: لاَ تَضْرِبَ ابْنَكَ وَقَالَ:

النفي شبيه النهي إذ الكلام المنفي والمنهي سيّان في كونهما غير واجبين.

قولـــــه: «وفيما يقاربه......».

أي دخولها فيما يقارب النفي، لأن التقليل في ربما بعض نفي ودخول النون في «كثر مايقولن»، لأنّ الكثرة ضد القلة فيحمل الضد على الضد.

قولـــــه[1]:

٦٢٧ ـ ربما أوفيت ......

أوفيت: أشرفت. والعلم: الجبل، والشّمالات: جمع شِمَال، وهي الريح.

قولـــــه: «وَطَرْحُ هذِهِ النُّونِ سَائِغٌ ......».

لأنّها للتأكيد، ولا يفتقر إلى التأكيد في كُلِّ مَوْضع، فيجوز دخولها وخروجها.

أما القَسَم: فلا يؤتى به إلاَّ للتأكيد، والنون للتأكيد فيكون طرحها فيه ضعيفا والمؤكد بما في الشرط كالقسم، فالحذف معه أيضا ضعيف.

قولـــــه: «حُذِفَتْ حَذْفاً وَلَمْ تُحَرَّكْ كما حُرِّكَ التَّنْوِينُ ....».

---

(١) هو جذيمة الأبرش ملك الحيرة ـ انظر سيبويه ٣: ٥١٧ وابن يعيش ٩: ٤١، والخزانة ١١: ٤٠٤، والبيت من المديد وهو بتمامه:

رُبَّمَا أوفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالاتُ

قال السيرافي في شرحه: الشاهد فيه أنه أدخل النون في (ترفع)أ هـ. وهذه ضرورة والذي حسّن التوكيد هنا زيادة ما في رُبَّ، ووقوع ترفع في حيز رُبَّمَا. انظر شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٥، والخزانة ١١: ٤٠٤، قال ابن يعيش: وصف أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم. شرح ابن يعيش ٩: ٤١ ـ ٤٢.

لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أن تَـرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أيْ لَا تُهِينَنْ.

والفرق أنَّ للتنوين قوة ليست للنون، لأن التنوين لايفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون فأنت في الإتيان بها مُخَيَّرٌ، تقول: «اضْرب» بدون النون إنْ شئت، و«اضرِبَنْ» بها.

ولأنَّ التنوين مختص بالاسم وهو قوي، والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف. فلايلزم من قبولِ القوي الحركةَ قبولُ الضعيف إياها.

ولأن الفعل مصونٌ عن التنوين فلم يَجُزْ تحريكها صيانة للفعل عن شِبْهِ التنوين، لأنك إذا قلت: «لاتضربَنَ ابْنَكَ» شابهت هذه النون المتحركة التنوين المتحرك في: «رأيتُ رجلاً ابْنُكَ وزيداً ابْنُكَ وهنداً ابْنَتُكَ»، ثم إنَّ هذه النون إذا حذفت بقي الفعـل على ما كان عليه من البناء على الفتح، ليدل على النون المؤكدة نحو: «لاتضرِبَ ابْنَك بفتح الباء»، ومعنى...

٦٢٨ ـ البيت[2] إذا أتى فقير ذو حاجة إليك فلا تُهِنْه، ولا تستخفّه فعسى أن ينعكس الأمر فيستغني هو وتفتقر أنت وتحتاج إليه، لأن النِّعم لاتدوم، وقبله:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَهْ وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لاَبَقَاءَ مَعَهْ

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِه وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

فإن قلت: لم لم يُقْتَصَرْ على إحداهما أعنى الثقيلة والخفيفة؟، قلت: ليكون التوكيد على مرتبتين، فالثقيلة أكثر مبالغة من الخفيفة.

---

(١) نصــه:

لا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تركعَ يوماً والدّهرُ قد رفعه

وهو من المنسرح وقائله الأضبط بن قريع السعدي كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٥١ وشرح شواهد الشافية ١٦٠ والخزانة ١١/ ٤٥٠ وهو شاهد على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين، والأصل «لا تُهِينَنْ الفقير» فحذفت النون، وبقيت الفتحة دليلا عليها، لكونها مع المفرد المذكر.

(٢) انظر هذا البيت وما يليه من أبيات في الخزانة ١١/ ٤٥٢ وحماسة الشجري ١/ ٤٧٤

**** ومن أصناف الحرف:هاء السكت ****

وَهِي الّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾ **وَهِي مُخْتَصَّةٌ بِحَالِ الْوَقْفِ، فإذا أُدْرجَتْ قُلْتَ مَالِي، هَلَكَ سُلْطَانِي، خُذُوهُ. وكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَيْسَتْ حَرَكَتُهُ إعْرابيَّةً يَجُوزُ عَلَيهِ الوَقْفُ بالهَاءِ نَحْوُ ثَمَّهْ، ولَيْتَهْ، وكَيْفَهْ، وأَنَهْ، وَحَيْهَلَهْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.**

*** فصـــل * وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً وَتَحْرِيكُهَا لَحْنٌ، وَنَحْوُ: مَا فِي إصْلَاحِ ابنِ السِّكِّيتِ مِنْ قَوْلِهِ:**

قولـــــه : «هـاء السكـت . . . . . .».

قال ابن درستويه: علة زيادة هذه الهاء تشبيهها بزيادة الهمزة لأنها من مخرجها، وَقلَّتْ زيادتُها لأنها مشبهة بالمشبهة وذلك أنها مشبهة بالهمزة وهي في باب الزيادة مشبهة بحروف المد واللين، لأنها الأَصل فيه، فهي لذلك أضعف في بابها منها فلذلك كثرت زيادة الهمزة وقلت زيادة الهاء.

قولـــــه : «مختصة بحال الوقف . . . . . .».

لبيان الحركة وعوضا عما يحذف من الحروف في نحو: قِهْ ودِهْ في الأَمر من: وَقَى يَقِي، وَوَدَى يَدِي.

قولـــــه : «وحقها أن تكون ساكنة . . . . . .».

لأنَّ مجيئها للوقف، والوقف مقتضاه السكون فيكون تحريكها عدولا عن سنن الصواب.

واللحن: أن تلحن كلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض قال[1]:

---

(١) قائله القتال الكلابي ديوانه ص ٣٦ واللسان (لحن). والبيت من الكامل وروايته في الديوان واللسان مختلفة عما جاء هنا وأتى به شاهدا على أن من معاني اللحن التعريض وَالإيماء.

** يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءْ **

و ** يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةْ **

مِمَّـا لَا مُعَرَّجَ عَلَيْهِ لِلْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفُصَحَاءِ، وَمَعْذِرَةُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ أَنَّه . .

---

٦٢٩ ـ وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهُوا وَاللَّحْنُ يَعْرِفُهُ ذَوُو الأَلْبَابِ

وقيل للمخطىء لاحن لأنه يعدل بالكلام عن الصواب .

قولـــــه :

٦٣٠ ـ يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءْ[1]

عفراء : اسم امرأة وهي في الأصل تأنيث (الأعفر)[2] وهو الظبي تعلو بياضه حمرة[3]

وبعده :

إذا أَتَى قَرَّبْتُه بِمَا يَشَاءْ مِنَ الشَّعِيرِ وَالحَشِيشِ وَالْمَاءْ

رَحَّب بحمارها لمحبتها .

٦٣١ ـ والواو في «ويامرحباه»[4] ليست من البيت، وإنما هي للعطف زادها المصنف .

---

(١) هذا الرجز ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق من غير عزو ـ انظر إصلاح المنطق ص ٩٢ في حين عزاه ابن يعيش في شرحه ٩ : ٤٦ ـ ٤٧ لعروة بن حزام «والشاهد فيه استعمال هاء السكت مع الوصل في قوله : يامَرْحَباهْ بحمار .

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع ،

(٣) نسب البغدادي نقلا عن صاحب المقتبس إلى صاحب الإقليد أنه فسر الغفر في بيت أبي ذؤيب :

يا مَيُّ إنَّ سِبَـاعَ الأَرْضِ هَـالِكَةٌ والْغُفْـرُ والأُدْمُ والآرامُ والنَّـاسُ

بالغفر، ثم قال البغدادي وليس بسديد . وليس لما ذهب إليه البغدادي في الخزانة من دليل فإن الجَنْدي لم يتطرق إلى تفسير بيت أبي ذؤيب ولم يرد في الإقليد، وذكره للغفر إنما هو في هذا البيت وعليه فتفسيره له سديد ـ انظر الخزانة ٥ : ١٧٤ ـ ١٧٥

(٤) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر :

يا مَرْحَبَـاهُ بِحِمَـارِ نَاجِيَـهْ

ونَاجيَة: اسم امرأة وبعده:

إذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ.

السَّانية[1]: الناقة التي يُسْنى عليها[2]. أي قربته لها تعظيما وإكراما لأجل الحبيبة، والهاء في «يامَرْحَباهُ» للسكت، وقد حركت كما رأيت فيكون تحريكها زائغا عن منهج القياس.

قولـــــه: «أجرى الوصل مجرى الوقف . . . .».

إجراء الوصل مجرى الوقف سائغ في كلامهم، ألا ترى إلى قوله:

٧٨م ـ أنا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[3].

مع أن «الهاء» في «مرحباه» بمنزلة «الهاء» في «غلاماه جاءا» وهذه متحركة، فساغ أن تحرّك هاتيك لما بينهما من الشبه الوافي.

وقد ذكره ابن جني في الخصائص ٢/٣٥٨ بعد باب: «في الحكم يقف بين الحكمين «حيث قال»: ومن ذلك بيت الكتاب:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادِ

فحذف الواو من قوله (كأنه). لا على حد الوقف ولا على حد الوصل. أما الوقف فيقضي بالسكون: (كأنه). وأما الوصل فيقضي بالمطل وتمكين الواو: (كأنهو) فقوله إذًا (كأنهُ) منزلة بين الوصل والوقف وكذلك أيضا سواء قوله:

يـا مَرْحبـاهُ بحمـارِ ناجيَـهْ　　　إذا أتى قَـرَّبْتُـه للسَّـانِيَهْ

فثبات الهاء في «مرحباه» ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل. أما الوقف: فيؤذن (بأنها) ساكنة: يا مرحباهْ. وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلا. يا مرحبا بحمار ناجيه. فثباتها إذاً في الوصل متحركةً منزلةٌ بين المنزلتين، وانظر ابن يعيش ٩: ٤٦ ـ ٤٧ والخزانة ٢: ٣٨٧ ـ ٣٨٩.

(١) السانية: الدلو العظيمة وأداتها.

(٢) يسنى عليها: يُستقى عليها من البئر.　　(٣) مر آنفا ص ٣٣٦، ٧٩٩، ٩١٨.



**** ومن أصناف الحرف:شين الوقف ****

وَهِيَ الشِّينُ الَّتِي يُلْحِقُهَا بِكَافِ الْمُؤَنَّثِ إذا وَقَفَ مَنْ يَقُولُ: أَكْـرَمْتُكِشْ، وَمَـرَرْتُ بِكِشْ، وَتُسَمَّى الْكَشْكَشَـةُ وَهِيَ فِي تَمِيمٍ، وَالْكَسْكَسَةُ في بَكْرٍ، وَهِي إِلْحَاقُهُم بِكَافِ الْمُؤَنَّثِ سِينًا، وَعَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّه قَالَ يَوْمًا مَنْ أَفْصَحُ النَّاسِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ جَرْمٍ ـ وَجَرْمٌ مِنْ فُصَحَاءِ النَّاسِ ـ فَقَالَ:

قولـــــه: «وهي الشين . . . . . .»[1].

إنما تزاد الشين حرصا على إثبات الفرق بين المذكر والمؤنث ولم ينكشف للسامع أنه مخاطب للمذكر أم للمؤنث، ولم يحافظ على تلك الحركة البنائية.

فإن قلت: لم خصَّصوا بذلك السين والشين؟

قلت: لخفاء فيهما، لما بهما من الهمس، كيف وأن الصوت لا ينحصر معهما، بل يجري، غير أن الفصحاء أضربوا عن زيادتهما تشذيبا لكلامهم وتهذيبا.

فإن قلت: فلم خصت زيادتها بالمؤنث؟

قلت: طلبا للتناسب، فحركة الكاف في المؤنث كسرة وهي توافق السكون، ألا ترى أن الساكن إذا حرك حرك بالكسر.

قولـــــه: «وتسمى الْكَشْكَشَةُ . . . . .».

قيل الكِشْكِشَةُ صحَّ بكسر الكاف، لأن الشين إنما تلحق بكاف المؤنث وهي مكسورة. فالحكاية أيضا بالكسر.

وقال بعضهم: أرى أن فتح الكاف هو الصحيح، وقد صدق لأنه مصدر فَعْلَلَ المأخوذ منه اشتقاقا، وهو مفتوح الفاء واللام الأولى لاغير، ألا ترى إلى قولهم:

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري ومن أصناف الحرف شين الوقف.

... قَوْمٌ تَبَاعَدُوا عَنْ فُرَاتِيَّةِ العِرَاقِ، وَتَيَامَنُوا عَنْ كَشْكَشَةِ تَمِيمٍ، وَتَيَاسَرُوا عَنْ كَسْكَسَةِ بَكْرٍ، لَيْسَتْ فِيهِمْ غَمْغَمَةُ قُضَاعَةَ، وَلَا طُمْطُمَانِيَّةُ حِمْيَرٍ. قَالَ مُعَاوِيَةُ: فَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: قَوْمِي.

«بَسْمَلَة» بفتح الباء في مصدر «بَسْمَلَ»، إذا قال: بسم الله. وإن كانت «الباء» في «بسم الله» مكسورة. وكذا «السَّبْحَلَة» في مصدر «سَبْحَلَ» إذا قال: سُبْحَانَ الله. وإن كانت السين في «سُبحان» مضمومة.

قوله: «عَنْ فُرَاتِيَّةِ العِرَاقِ ....».

الفُرَاتِيَّةُ لغة أهل الفرات، ويعنون بهم أهل الكوفة(1).

والغَمْغَمَةُ(2): أن لا يُبِينَ الكلام. يقال: غَمْغَمَةُ الأبطال والثيران، لأصواتهم لَجَبَة.

والطُّمْطُمَانِيَّةُ(3): أن يكون الكلام مشبهاً بكلام العجم. يقال: لسانه طُمْطُمٌ.

---

(1) اللسان (فرت).

(2) اللسان (غمم).

(3) اللسان (طمم).

**** ومن أصناف الحرف:حرف الإنكار ****

وَهي زِيَـادَةٌ تَلْحَقُ الْآخِرَ في الاسْتِفْهَامِ عَلَى طَرِيقَيْن: أَحَدُهُمَا أَنْ تَلْحَقَ وَحْدَهَا بِلاَ فَاصِلٍ كَقَوْلِكَ: أَزَيْدُنِيَهْ وَالثَّاني: أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَهَا وبَيْنَ الحرْفِ الّذِي قَبْلَهَا (إن) مَزِيدَةً كَالَّتِي في قَوْلِهِمْ مَا إنْ فَعَلَ فَيُقَالُ: أَزَيْدُ إنِيهْ.

* فصــــل * وَلهَا مَعْنَيَانِ أحَدُهُمَا إنْكَارُ أَنْ يَكُونَ الأمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُخَاطِبُ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ على خِلافِ مَاذَكَر كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ قَدِمَ زَيْدٌ: أَزَيْدُنِيهْ مُنْكِراً لِقُدُومِهِ..

قولـــــه: «وهي زيادة تلحق.......»[1]

الزيادة الأصلية (صوت)[2] وهو ما يلحق بآخر الاسم مع إيماء رأس أو غيره كما يفعله المنكر للشيء، أو المتعجب منه.

فأما الهمزة والنون فحكاية لقول من يقول «ما إن فَعَل» والهاء فيه هاء السكت، وقيل النون هي التنوين الساكنة، والياء حرف الإنكار، والهاء: هاء السكت.

فإن قلت: التنوين لايثبت في الوقف، وقد ثبت هنا فيكون ثباته علما لمعنى الإنكار، قلت: إنما لايثبت التنوين إذا لم يوقف على مابعد التنوين، والوقف هنا على «الياء» بدليل أن «الهاء» التي تلحق ياء «كِتَابِيَهْ وَحِسَابِيَهْ»[3] قد جامع الياء في «أَزَيْدُنِيْه» فلو لم تكن الياء التي هي للإنكار متعرضا لأن يقع الوقف عليه لما لحقته تلك الهاء فإذا كان كذلك صار التنوين غير موقوف عليه، فجرى مجرى التنوين (في

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن (ومن أصناف الحرف حرف الإنكار) وانظر سيبويه ٢: ٤١٩.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف. وهو لازم.

(٣) سورة الحاقة آيتي ٢٥، ٢٦.

. . . أوْ لِخِلَاف قُدُومِهِ، وتَقُولُ لِمَنْ قَالَ غَلَبَنِي الأمير: أَلأَمِيرُوهْ قَالَ الأَخْفَشُ كَأَنَّكَ تَهْزَأُ بِهِ وَتُنْكِرُ تَعَجُّبَهَ مِنْ أَنْ يَغْلِبَهُ الأَمِيرُ.

قَالَ سِيبَوَيْهِ وَسَمِعْنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ قِيلَ لَهُ أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ؟ فَقَالَ: أَأَنَا إِنِيهِ، مُنْكِراً لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ أَنْ يَخْرُجَ.

«زيد ابنك»[1] فتحركه لالتقائه مع ساكن آخر في الدَّرْجِ، ولاتحذفه، وهذا واضح التنوين في «أَزَيْدُ إِنِيه»[2] على سكونه.

قولـــــه: «أحدهما إنكار أن يكون . . . . . .».

أي أنكر على المُخبر الإخبار عَنْ قدوم زيد زاجرا له عن أن يتفوّه بالإخبار كأنه قال: لاتَهَيُّأَ لزيد أن يقدم إما لعجزه عن قطع تلك التَنَائِف النازحة أو لاشتغاله بالأمور المهمة القادحة.

وأما المعنى الثاني: فالمراد منه التصديق في الإخبار.

قولـــــه: «أو لخلاف قدومه . . . . . .»

أي صدّقه في الإخبار بقدومه كأنه قال لاغَرْوَ أن يُقدم من سفره إذ هو جوال في البلاد، جَوّابٌ للأغوار والأنجاد.

قولـــــه: آلأميرُوهْ:

أوله ألف ممدودة والراء والهاء مضمومتان، والواو ساكنة، تنكر تعجبه من أن يغلبه الأمير، لأنه إنما قال «غلبني الأمير» متعجبا، وهذا القول، أعني قول من قال: (غَلَبَنِي الأمير)، كلام من ترفّع وتعزّز في نفسه من غير أن تكون له رِفْعَةٌ وعِزّة. ولذا قال الأخفش[3] كأنك تهزأ به، كأنك قلت له حين قلت: آلأميرُوه أُو مِثْلُك لايغلبه أحد، لاسيما آلأميروه.

---

(١) في س (زيدن ابنك) والمثبت من الأصل و ع
(٢) في س (أزيدنيه) والمثبت من الأصل و ع
(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٥٠.

* فصـــل * ولاَ يَخْلوُ الحرفُ الذي تقعُ بعدَهُ من أنْ يكونَ متحرِّكاً أو سَاكِنًا، فإن كَانَ متحرِّكاً تبعَتْهُ في حَركَتهِ فتَكُونُ ألفاً وواواً وياءً بَعْدَ المفتـوحِ والمَضْمُـومِ والمَكْسُورِ، كَقَوْلِكَ في هَذا عُمَرُ أعُمَرُوهُ وفي رأيْتُ عُثْمَـانَ أعَثْمَانَاهُ، وفي مررت بِحَذام أحَذَامِيْهِ، وإنْ كَانَ ساكِناً حُرِّكَ بالكَسْرِ ثُمَّ تَبعَتْه كقَوْلِكَ أزَيْدِنِيه وَأزَيْدِ إنِيْه.

* فصـــل * وإنْ أَجَبْتَ منْ قَالَ لقيتُ زيـداً وعَمْراً، قلتَ: أزيداً وَعَمْرنيه، وإذَا قَالَ ضَرَبْتُ عُمَرَ قُلتَ أضَرَبْتَ عُمَرَاهُ، وإنْ قَالَ ضَربْتُ زَيْداً الطَّوِيلَ قُلْتُ: أزَيْداً الطَّوِيلاَهُ، فتَجْعَلُهَا في مُنْتَهَى الكَلاَمِ.

* فصـــل * وَتُتْرَكُ هَذهِ الزيادَةُ في حَالِ الدَّرْجِ فَيُقَالُ: أزَيْدَا يَافَتَى كَما تُرِكَتِ الْعَلاَمَاتُ في (مَنْ) حينَ قُلْتَ مَنْ يا فَتَى.

قولـــــه: «أأَنَا إِنِيْهِ........»[1]

هو بهمزتين مفتوحتين قبل (أنا) وبعده همزة ونون مكسورتان، وياء ساكنة بعدها هاء مكسورة.

قولـــــه: «أأَنَـا إِنِيْهِ.....».

كأنه قال: أنا منتظر خصب البادية لأن أبدو متبرما من الحضر، وراغبا فيما في البادية من زخارف الزهر.

قولـــــه: وإن كان ساكنا.......».

إن كان الحرف الذي تقع هذه الزيادة بعده ساكنا حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ثم تبعت هذه الـزيادة ذلـك الحرف المحرك بالكسر كما في «أزَيْدِنِيْه» ألا ترى التنوين في «زيد» كان ساكنا فحرك بالكسر ثم تبعته.

---

(١) انظر سيبويه ٢: ٤٢٠.

.................:.................................

قولـــــه : «وإن أجبت ....».

أي تجيء بتلك الزيادة في آخرالكلام فتجعلها بعد المعطوف وبعد المفعول وبعـد الصفـة كأمثلتـه الثـلاثة، وإنما كان كذلك، لأنها زيادة لاتنفك عنها هذه الوقف، وهي تلزم الأواخر، لأن الغرض من الوقف هو الاسـتراحة بقطع الحركة عند تبليغ الحروف إلى مخارجها، وما ذاك إلا بمنتهى الكلام.

قولـــــه : «وتترك هذه الزيادة في الدرج ......».

أي لايؤتى بها في حال الوصل كما لم يؤت بالعلامات في (مـن) في الوصل، فلم يقـل: «منـا» و«مني» و«منـو» لأن هذه الـزيادة لهـاء الـسكت، وهاء السكت كاسمها تلحق في حال الوقف فتختص بحال الوقف. والدَّرْجُ خلاف الوقف.

**** ومن أصناف الحرف:حرف التذكر ****

وهو أنْ يَقُولَ الرَّجلُ في نَحْو:«قَالَ وَيَقُولُ وَمِنَ العَام» : قَالاَ فَيَمُدُّ فَتْحَةَ الَّلامِ ، وَيَقُولُو وَمِنَ العَامِي إذَا تَذَكَّرَ وَلَمْ يُرِدْ أنْ يَقْطَع كَلاَمَهُ.

* فصـــل * وَهَذِه الزِّيادَةُ في اتِّبَاعِ مَا قَبْلَهَا إنْ كَانَ مُتَحَرِّكاً بِمَنْزِلَةِ زِيادَةِ الإِنْكَارِ، فَإذَا سُكِّن حُرِّكَ بالكَسْرِ، كَمَا حُرِّكَ ثَمَّةَ ثُمَّ تَبعَتْهُ، قَالَ سِيبَـوَيْـهِ: سَمِعْنَاهُمُ يَقُولُونَ: إنَّه قَدِي وَأَلِي، يَعْنِي في قَدْ فَعَلَ، وَفي الألف وَاللاَّم إذا تَذَكّرت الحَارِثَ وَنَحْوَهُ..

قولـــــه : «قالا فيمد فتحة اللام . . . . . ».

هذا يسمى حرف الاستذكار، وحرف التذكر، ومعناه: أن يقف وسط الكلام طلبا للصواب فيكون مايقوله عن رَوِيَّة ويقين.

تقول مثلا : قال زيد. فيقول: قال ثم يقف قبل ذكر (زيـد) على اللام ولايريد أن يقطع كلامه فيمد صوته على الحرف الذي وقع بذكره، فإن كان مفتوحا تولدت منه ألف، وإن كان مضموماً أو مكسوراً نشأت واو وياء، والتذكر: طلب الذكر من نفسه وذلك إذا نسي الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، ولذا قيل هذه الزيادة أعني حرف التذكر، لاتجوز في كلام الله جل وعز.

قولـــــه : «ولم يرد أن يقطع كلامـه . . . . . . ».

أراد بـه الدرج.

قولـــــه : «وهذه الزيادة . . . . . . ».

قيل : لسيبويه[1] في هذه الزيادة قولان. إطلاق الحركة وإشباعها إذا كان الاسم غير منـون، وتحريك التنوين إلى الكسر إذا كان منونا على ماتقدم. فالأول نحو قولهم: من العامي، والثاني سيجيء.

---

(١) الكتاب ٤: ٢١٦.

... قال: وسمعنا من يوثق به يقول: هذا سيفني، يريد سيف من صفة كيت وكيت.

قولــه: «إنه قدي وإلي ......».

ألا ترى أن الدال واللام كانتا ساكنتين فحركتا بالكسرة ثم تبعهما حرف التذكر.

قولــه: «هذا سيفني ......».

النون في سيفني تنوينة يعني نون ساكنة. فإذا استذكر في التنوين تلك الصفة مد الصوت. لأنه لا يريد أن يقطع الكلام إلى أن يتذكر ذلك الشيء. والساكن لا يحتمل مد الصوت. فاحتاج إلى أن يحرك التنوين فحركه بالكسر بناء على الأصل الذي سنقرره في المشترك إن شاء الله تعالى

وإذ قد رفضنا الحجاب وكشفنا النقاب عن أبكار أفكارنا [illegible] بوجوه الصبح. [illegible] للمريض الصحيح.

٣٢٢ - فيصيبن الشجو ثم حزنا [illegible] سقيمة [illegible] صحيح[٢]

من حظي بلقائه وأدت كريمته بهجته ونهجته. فتشبث عند القصد إلى قصد المشترك مستعينا بالله ومتوكلا عليه إنه هو المعين الكافي من توكل عليه. [illegible] من عوائق لأجل [illegible]. [illegible] قد [illegible] لتثبت المحني [illegible] الله [illegible].

---

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

** القسم الرابع من الكتاب وهو قسم المشترك **

الْمُشْتَـرَكُ نَحْـوُ : الإمَـالَـةِ، وَالْـوَقْفِ، وَتخْفِيفِ الْهَمْـزَةِ، وَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَنَظَائِرِهَا مِمَّا تَتَوارَدُ فِيهِ الأَضْرُبُ الثَّلاثَةُ أَوْ اثْنَانِ مِنْهَا، وَأَنَا أُوردُ ذٰلِكَ في هٰذا الْقِسْمِ عَلَى نَحْوِ التَّرْتِيبِ الْمَارِّ في الأَقْسَامِ الثَّلاثَةِ مُعْتَصِماً بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ مِنْ رَبِّي بَرِيئاً مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إلاَّ بِهِ.

** فمن أصناف المشترك الإمالة **

يَشْتَرِكُ فِيهَا الاسِمُ وَالْفِعْلُ، وَهِي أَنْ تَنْحُوَ بالأَلِفِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ فَتُمِيلَ الْأَلِفَ. . . .

القســـم الرابــع[1]

قولـــــه : «الْمُشْتَرَكُ . . . . ».

أي الحكم المشترك فيه كالإمالة وغيرها، وقد وقع في بعض النسخ : المشترِك بالكسر، وليس بصواب، لأن المشترِك بالكسر هو الذي اشترك مع غيره في شيء، وهذا ليس كذلك، وقد صرح في أول كل صنف بقوله: يشترك فيه كذا وكذا، فقال في الإمالة: يشترك فيها الاسم والفعل، فثبت أن الصواب هو الفتح. وإنما وَهِمَ من كسر من أجل أن الأصل أن يقال المشترَك فيه، فلما لم يجد «فيه» مذكورة، توهم الكسر، وإنما حذفت (فيه) هنا إما للكثرة، وإما لكونه جعل لقبا.

والمراد «بالترتيب المَارِّ» . . . . .

الترتيب المصنف المفصل بلا إيجاز يخل، وتلخيص يُمِلّ.

قولـــــه : «وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة . . . . »[2].

وقد عبر غيره : «بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة». وهذه العبارة أولى من عبارته،

---

(١) ما بين القوسين من ع .

(٢) انظر سيبويه ٤: ١١٧ ـ ١٤٤.

... نَحْوَ الْيَاءِ لِيَتَجَانَسَ الصَّوْتُ، كَمَا أُشْرِبَتِ الصَّادُ صَوْتَ الزَّايِ لِذلِكَ..

لأنَّ الإمالة قد تكون مع غير الألف في مثل «الكِبَر. فإذا فسرت الإمالة بالألف، خَرَجَتْ هذه الإمالة من أن تكون إمالة.

والعبارة الأخرى: تتناول الإمالة بالألف والإمالة بالفتحة. فثبت أن الأولى ماقلنا.

قولـــــه : «ليتجانس الصوت ....».

الإمالة ضرب من المشاكلة، فاللفظ بالفتحة والألف تَصَعُّدٌ، والعود إلى الكسرة انحدار، وفي الانحدار بعد التَّصَعُّدِ ظهورٌ بعض اختلاف في الصوت. وبالإمالة تنجذب الفتحة والألف إلى مجرى الكسرة، وإن لم يَعْرَيَا عن التَّصَعُّد رأسا، فيقل التفاوت ويتجانس الصوت، وعلى هذا الإمالة في نحو عِماد لكسرة الفاء إذ لافصل بين الانحدار بعد التصعد، والتصعد بعد الانحدار في حصول الاختلاف في الصوت، فبالإمالة يحصل التجانس ويعذب الجرس.

فإن قلت : لو كانت الإمالة لإثبات التجانس في الصوت لماأميل نحو: هابَ، لعدم التصعد والانحدار فيه.

قلت : التصعّد والانحدار ثابتان فيه تقديرا، إذ الألف منقلبة عن ياء مكسورة، والياء المكسورة فيها انحدار، وفي الألف تصعُّد فيظهر بهما الاختلاف في الصوت فتجوز إمالة نحو: هاب للتجانس.

قولـــــه : «وكما أشربت الصاد . .».

نظير ماذكرنا من أن الإمالة للتجانس: إشرابهم الصاد صوت الزاي نحو: صدر. فالصاد مهموسة. والدال مجهورة وبينهما تنافر. والزاي كالصاد في الصفير، وكالدال في الجهر.

فإشرابهم الصاد صوت الزاي يحصل تجانس الصوت في النطق بالصاد المشربة صوت الزاي.

. . . وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنْ تَقَعَ بِقُرْبِ الألِفِ كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ، أَوْ تَكُونَ هِيَ مُنْقَلِبَةً عَنْ مَكْسُورٍ أَوْ يَاءٍ، أَوْ صَائِرَةً يَاءً فِي مَوْضِعٍ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: عِمَاد، وَشِمْلال، وَعَالِم، وَسَيَال، وَشَيْبَان . .

قولـــــه : «وسبب ذلك . . . . . .».

للإمالة أسباب تُسَوِّغها وموانع تَصُدّ عنها، فلابد من الإحاطة بتلك الأسباب والموانع.

أما الأسباب فمنها:

الكسرة: وهي إما قبل الممال كعِمَاد، وشِمْلال للناقة السريعة الخفيفة وهو قريب من عماد، إذ الفاصل الساكن كلا فاصل حتى لو تحرك أو زاد فاصل آخر فالإمالة تمتنع «كأكلتُ عِنباً» و«فَتَلتُ قِنَّبًا»، لأنّ الكسرة إذا تقدّمت بحرف أو حرفين أولهما ساكن فزمان التلفظ بالحرف الذي عليه الكسرة متصل بزمان التلفظ بالألف، فتقع الكسرة مؤثرة وتسري إلى الألف.

أما إذا تقدَّمت بحرفين متحركين أو بثلاثة فالحرفان والثلاثة حكمهما حكم كلمة مستقلة، فلاتقع الكسرة مؤثرة لتباين زماني التلفظ بالكسرة، والتلفظ بالألف.

فإن قلت: ما ذكـرت منقـوضٌ بقـولهم: «يريد أنْ يَنْزعَهَا» بالإمالة مع تحرك الفاصل. قلت: الهاء حرف خفي، والفتحتان من جنس واحد فتنزلت الفتحتان منـزلة فتحة واحدة. فإذا قالوا: «يريد أنْ يَنْزِعِها» فكأنهم قالوا: «يريد أنْ يَنْزِعَا» بدون الهاء المفتوحة.

ولو قلت: «أنت تنزِعُها» لم تجز الإمالة لحجز الضمة، ولذا قال: عدها بالفتح من قال عدها بالضم ولم يجوز عدها بالضم لأنه كان قال عدا لتنزّل فتحتي «الدال» و«الهاء» منزلة فتحة واحدة بالتحاق«الهاء» لخفائها بالعدم، ولاتباشر هذه الكسرة الألف لأنّ ما قبلها مفتوح أبدا، وأما بعد الممال كعالم في البناء ومنْ مالِهِ في

. . . .

الإعراب. وكلما كانت الكسرة ألزم كانت الإمالة أجود[1]، ولا إمالة عند تراخي هذه الكسرة، لأنها لو تراخت لفصلت بينها وبين ما يمال فتحة أو ضمة، فلو وقعت الفتحة فاصلة كان ترك إمالة ماقبلها أجدر، ولو وقعت الضمة فاصلة فالإمالة إذ ذاك تحصل إلى جهة الضمة وهي ممتنعة.

فإن قلت: «قد جوزوا الإمالة إلى جهة الكسرة كعالم فما بالهم لم يجوزوا هذه؟ «قلت:» لأن الفتحة حركة عُلْويّة والكسرة سُفْلية، فإذا نزلت هذه صارت تيك، وإذا صعدت تيك حصلت هذه، ولا تختلفان إلا بالمبدأ والمنتهى، أما الضمة فلا تحصل إلا على سبيل القسر[2] ومباينة الأولين لخروجها على سمت كالقاطع، لسمتهما المشترك بينهما.

فإنْ قلت: «ما الفرق بين الإمالة في نحو: «عِمَاد» والإمالة في نحو عَالِم ؟

قلت: الإمالة في نحو «عماد» أحسن، لأن هذه الكسرة مقدمة على الألف. ففي الإمالة في هذا البناء بناء للآخر على الأول كما تقول في ضارب ضويرب، وفي مِوْعاد ميعاد، بقلب الألف لضمة قبلها وقلب الواو لكسرة تَقَدُمُها[3]، وفي قَوَل بالفتحات قال بفتحة سابقة.

فإنْ قلت: في نحو: (عِمَاد) حاجز بين الكسرةوالألف ولاحاجز بينهما في نحو: (عَالِم)، قلت: ذاك الحرف الحاجز وجوده كعدمه لأنه من عرض الألف. فإن قلت: ماالسر في كون السابق أولى بأن تبنى عليه الإمالة وغيرها من التغير كالقلب فيما ذكرت من الأمثلة؟.

قلت: «هو أن السابق له قوة يحسن أن تبنى عليه، على أنا نقول: الانحدار

(١) في ع و س: «أجوز» والمثبت من الأصل.

(٢) في الأصل و ف: «القصر» والمثبت من ع و س وهو الصواب

(٣) في ف: «تقدمتها» والمثبت من الأصل و ع

بعد الكسرة أسهل من التصعد. وشيء آخر، أن الكسرة بعد اللام في: «عَالِم» بدليل تولد «الياء» عند إشباع تلك الكسرة نحو «عاليم» وإذا كان على ما ذكرنا، فقد تحقق هناأيضا حاجز بين الألف والكسرة، فوقع التساوي بين «عماد» وعالم من هذه الجهة، وماقدمت من جهة الفضيلة للإمالة بالكسرة السابقة على الألف بقيت لي سالمة بلا معارض فازدادت تلك الإمالة حسنا لهذا، ومنها الياء قبل الممال كـ«سَيَال» لضرب من الشجر[1] وشَيْبَان».

فإن قلت للياء في «شَيْبَان» مزية على الياء في «سَيَال» لأن التسفل في ياء «سَيَال» قد قل بالتحريك فلم استويا في الإمالة مع وجود الفارق؟ قلت ففي «سَيَال» أيضا مزية أخرى وهى الاتصال بفتحة ملاصقة للألف بدون فاصل، ولا اعتداد بالياء الظاهرة بعد الممال نحو «مشايع»، لأن الإمالة لكسرة الياء، لالنفس الياء، ألا ترى أنك لو وضعت موضعها حرفا آخر لما ذهبت الإمالة، ولو كانت للياء لذهبت بذهابها، كما أنك لو قلت: «عالم» بفتح اللام أو آجر تذهب الإمالة لذهاب مايجلبها وهو كسرة مابعد الألف. فإن قلت: الأصل في باب الإمالة هو الكسرة أم الياء، أم جميع الحركات؟ قلت: «هو الكسرة» ثم الياء بعدها، ولايسوغ إمالة شيء لشيء من الحركات سوى الكسرة، لاستمرار اللسان بالكسرة في طريقة واحدة مع المشاكلة التي بين الفتحة والألف.

أما الفتحة فهي مع الألف مستدعية للتفخيم المنافي للإمالة، والكلام في الضمة قد سلف قبل، وأما الياء فهي قد تتحرك بالضمة، فتخرج عن هذا الحد، والكسرة لايختلف حالها في نفسها كما يختلف حال الحرف بأن سكن مرة وتحرك أخرى، فتختلف أحكامه بحسب اختلافه في نفسه فهذا هو الداعي إلى جعل الكسرة أصلا في باب الإمالة.

(١) السَّيَال: شجر له شوك أبيض واحدته سَيَالة. اللسان (سيل).

. . . وَهَـابَ وَخَافَ وَنَابَ وَرمَى وَدَعَا، لِقَوْلِكَ: دُعِي، وَمِعْزَى، وَحُبْلَى، لِقَوْلِكَ مِعْزَيَانِ، وَحُبْلَيَانِ.

* فصــل * وإنّمـا تُؤَثِّرُ الْكَسْرَةُ قَبْلَ الألِفِ إذا تَقَدَّمَتْهُ بِحَرْفٍ كـ «عِمَادٍ»، أوْ بِحَرْفَيْنِ أوَّلُهُمَا سَاكِنٌ كـ«شِمْلَالٍ»، فَإذا تَقَدَّمَتْ بِحَرْفَيْنِ مُتَحرِّكَيْنِ أوْ بِثَلاثَةِ أحْرُفٍ كَقَوْلِكَ: أكَلْتُ عِنَباً، وَفَتَلْتُ قِنَّباً لَمْ تُؤَثِّرْ، وَأَمَّا قَوْلُهُم: يُرِيـدُ أنْ يَنْـزِعَها وَيَضْرِبَها، وَهُوَ عِنْدَهَا، وَلَهُ دِرْهَمَانِ فَشَاذٌّ، وَالّذِي سَوَّغَهُ أنَّ الهَاءَ خَفِيَّةٌ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا.

قولـــــه: «وهاب، وخاف، وناب، ورمى . . . .».

الألف المنقلبة عن مكسور أو ياء، والصائرة ياء في موضع من أسباب الإمالة أيضـا. مثل بالأولين للقلب عن مكسور، إذ الأصل هَيَبَ (وخَوَفَ)[1] وبالباقيتين للقلب عن الياء فأصلهما: نَيَبَ ورَمَيَ، وما بقي إلى الآخر فنظائر كونها صائرة في موضع ياء فـ«دَعَا» وإن كان أصله «دَعَوَ» بالواو، فواوه تصير في المجهول ياء.

(ولا يرد على هذا تركهم إمـالة «قـال» مع قولهم «قيـل» بقلب واوه ياء، لأنا نقول: انقلاب الواو ياء في «دُعِيَ» بالكسرة لازمة في أصل بنائه، بخلاف الكسـرة في قاف «قيـل»، فهي عارضة، ليست في أصل البناء، وكانت الياء عارضة، فلا يلزم من اعتبـار الأصـل اعتبـار العـارض، ولأن الياء في «دُعِيَ» قوية لتحركها، بخلاف الياء في «قيل»، ولأنّ باب «دُعِيَ» لايجوز فيه تغيير الياء عن أصلها، ولا الكسرة التي قبلهما. بخلافهما في: «قيل» لجواز أن تُشَمّ الكسرة ضمّةً وأن تبقى واوه واوا، ولايلزم من اعتبار القوي بالتحرّك، واعتبار مالايقبل هو ولا كسرته التغيير اعتبار ماعدم فيه هذا المجموع[2].

---

(١) في الأصل: «خيف» والمثبت من ع و ف و س.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل.

*** فصــل * وَقَدْ أَجْرَوُا الأَلِفَ الْمُنْفَصِلَةَ مَجْرَى الْمُتَّصِلَةِ، وَالكَسْرَةَ الْعَارِضَةَ مَجْرَى الْأَصْلِيَّةِ حَيْثُ قَالُوا: دَرَسْتُ عِلْماً وَرَأَيْتُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِبَابِهِ وَأَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ.**

*** فصــل * وَالأَلِفُ الآخِرَةُ لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي اسمٍ أَوْ فِعْلٍ وَأَنْ تَكُونَ ثَالِثَةً أَوْ فَوْقَ ذلِكَ، فَالَّتِي فِي الفِعْلِ تُمَالُ كَيْفَ كَانَتْ، وَالَّتِي فِي الاسْمِ إِنْ لم يُعْرَف انْقِلَابُهَا عَنِ الْيَاءِ لَمْ تُمَلْ ثَالِثَةً.**

والألف في «معزى»: زيدت للإلحاق، وفي «حبلى» للتأنيث لا أصل لها فيحكم بأنها منقلبة عن كذا لكنها تصير في التثنية ياءً. وقيل الإمالة في «حبلى» أقوى من الإمالة في «مِعْزَى»، لأن الألف في «معزى» للإلحاق بالأصل بخلاف ألف «حُبْلى» فهي للتأنيث لاللإلحاق.

قولـــه: «وقد أَجْرَوْا ......».

المُتَّصِلَةُ مالا تنفك عن اللفظ. والمنفصلة عكسها، كألف «عَالِم» ودرست عِلْمَا، لأن هذه الألف للوقف تجيء مرة وتذهب أخرى، وإنما صنعوا هكذا لأن الألف في كلا الموضعين صورة[1] واحدة، لأن الألف ألف وإن اختلفت المواضع. والتأثير في هذا الباب للصورة.

قولـــه: «والكسرة العارضة ....».

هي مثل الكسرة الإعرابية في (أخذتُ مِنْ مَالِهِ).

قولـــه: «تمال كيف كانت ......».

لأنّ تلك الألف إن كان فوق الثالثة صارت إلى الياء كاستدعيت، والثالثة إن كانت عن ياء فالأمر ظاهر، وإن كانت عن واو كألف «دَعَا» فقد نبهت عليها قبل،

(١) في ع: (صورتها) والمثبت من الأصل.

... وَتُمَالُ رَابعَةً، وإنَّما أُمِيلَتْ الْعُلَى لِقَوْلِهِمْ الْعُلْيَا.

*** فصـــل * وَالمُتَوَسِّطَةُ إنْ كَانَتْ في فِعْلٍ يُقَالُ فِيه فَعِلْتُ: كَطَابَ وَخَافَ أُمِيلَتْ، وَلَمْ يُنْظَرْ إلى مَا انْقَلَبَتْ عَنْهُ، وإنْ كَانَتْ في اسْمٍ نُظِرِ إلى ذلِكَ فَقِيلَ نَابٌ وَلَمْ يُقَلْ بَابٌ.**

والفعل هو الأصل في الإمالة لأنه فرع على الاسم فهو أحق بالتخفيف، والإمالة تخفيف، فتمال ألفه ثالثة كيف ما كانت، وإن لم تمل ألف الاسم ثالثة إن لم يعرف انقلابها عن ياء.

قولـــــه : «لم تمل ثالثة ......».

لأن انقـلابها عن واو أكثر من انقلابها عن ياء بشهادة الاستقراء، وطالما تلي عليك أن للأكثر حكم الكل فتجعل كأنها منقلبة عن واو فلا تُمال.

قولـــــه : «وتمال رابعـــة ......».

لأن الألف المتطرفة الزائدة على الثلاثة تصير في مظان القلب إلى الياء لامحالة كما في التثنية فهي من مظانه.

قولـــــه : «وإنَّما أُمِيلَت العُلَى ......».

لما ثبت قَبْلَ أن الألف الطرفية الثالثة تمنع من الإمالة إنْ كانت عن واو، وألف «العلـى» بهذه الصفة، ومع ذلك لـم تمتنع منها.

سأل نفسه فأجاب بقوله: وإنما أميلت لقولهم: «العُليا» وتقريره: أن الواو إذا وقعت لاما في «الفُعلى» مؤنث الأفعل تبدل ياء كالدنيا من «دَنَوْتُ»، اللهم إلا في القليل النزر كالقصوى فلا يعبأ به لنزارته، فإذن تحقق في ألف «العلى» موجب الإمالة، لأنها صارت في موضع ياء.

قولـــــه : «كطاب وخاف .....».

أصله «طيب» بفتح العين إلا أنه إذا اتصل به ضمير متحرك كتاء المتكلم، ينقل

*** فصـــل * وَقَدْ أمَالُوا الْأَلِفَ لِأَلِفٍ مُمَالَةٍ قَبْلَها فقَالُوا : رَأيْتُ عِمَادا، وَمِعْزانا.**

*** فصـــل * وَتَمْنَـعُ الْإمَـالَةَ سَبْعَةُ أحْرُفٍ وَهي الصَّادُ، وَالـضَّادُ، وَالـطَّاءُ، وَالظَّاءُ، والْغَيْنُ، وَالْخَاءُ ، وَالْقَافُ إذا وَلِيَتِ الْألِفُ قَبْلَهَا أوْ بَعْدَهَا إلَّا فِي بَابِ رَمَى وَبَاعَ فإنَّكَ تَقُولُ فِيهِمَا طَابَ وَخَافَ . . .**

إلى باب فَعِلَ المكسور العين، وهذا ليس بموضع لتقريره، فلا نخوض فيه، ولو كانت الألف في هذا النحو عن واو كألف، «جَالَ جَوَلَانا»، و«دار دورانا»، فلا إمالة إذ لانقل في هذا إلى ذلك الباب.

قولـــــه : «فقيل ناب ولم يقل باب . . . . . .».

إن كانت الألف عن ياء: فالإمـالة تجيء، وإن كانت عن واو فلا، لذا أميل «ناب» بالنون لأنه يائي، ولم يُمل (باب) لأنه واوي والدليل على أن ذلك يائي وذا واوي أنهما يجمعان على أنياب وأبواب.

قولـــــه : «وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها . . . . . .».

كألف النصب في «رأيتُ عمادا»، تمال لإمالة الألف الأولى لأن في الخروج من الألف الممالة إلى المفخّمة ما في الخروج من الكسرة إلى الألف المفخمة من التنافر بل أزيد.

وحُكي عن الشيخ أبي عليّ: إن كان في النحو شيءٌ من المحسوسات فهو هذا. فهذه الألف أيضا من أسباب الإمالة كما رأيت.

قولـــــه : «وَتَمْنَعُ الْإمَالَةَ . . . . . .».

قد سبق فيما مضى أن للإمالة أسبابا وموانع، وقد نبهت على أن تلك الأشياء أسباب.

. . . وَصَغَى ، وَطَغَى وَذَلِكَ نَحْوُ: صَاعِدٍ وَعَاصِمٍ وَضَامِنٍ، وَعَاضِدٍ وَطَائِفٍ وَعَاطِسٍ وَظَالِمٍ وعاظل وَغَائِبٍ وَوَاغِلٍ وَخَامِدٍ وَنَاخِلٍ وَقَاعِدٍ وَنَاقِفٍ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا بِحَرْفٍ أَوْ حرفين كَنَاشِصٍ وَمفَارِيصَ، . . . .

أمـا الموانع فهي هذه الحروف السبعة، فإنها تنشأ من مخارجها صاعدة إلى الحنك الأعلى ، وهذه الحروف إذا وليت واحدةً منهن الألفُ قبلها مفتوحةً أو بعدها مكسورة كما في صَاعِد وَعَاصِم إلى آخر ماذكر في المتن مُنِعَت الإمالة في هذه الألفـاظ مع جوازها لو لم تكن هي ، وذلك لأن الإمالة تسفّل وفي هذه الحروف تَصَعُّد، فالإمالة تجلب الإخلاف، وجوازها لسلبه ورفعه .

فإن قلت : ففي تركهـا أيضـا إخلاف كالتسفّل بعد التصعّد في «صاعد» بتلفظك بالألف مفخمة قبل كسرة العين .

قلت هاتيك الحروف المستعلية شاركت الألف في الصعود فَتَغَلَّبت على سبب الإمالة، هذا إذا لم تقارن هذه الحروف السبب المميل، والمراد بالمقارنة اتحاد محلهما كماأريت من النظائر، فإن قارنته فلا غلبة عليه متقدمةً كانت أو متأخرةً، بل تعود الحالة الأُولى جذعة نحو: طابَ، وخافَ، وصَغَى، وطَغَى. ونحو قاصٍ، ولاقٍ بالإمـالـة، لأن المميل قد اتحـد بالممـال فثبتت له اليد الطولى في جلب الإمالة، لغلبته على تلك الحروف الصادة عن الإمالة .

صَغَـا : من الصُّغُوّ[1]، وهو الميل .

وَطَغَـا : من الطغيان وهو مجاوزة المقدار .

والعَاضِد : اللّاوِي عنقــه .

والعَاظِل : من عَظَل الجراد، سفد أُنثاه .

---

(١) الصُّغُوّ بتشديد الصاد ضما وفتحا، كما أنها من سلت الياء أيضا (اللسان صغا)

. . . . وعارِض ، ومَعارِيض، ونَاشِطٍ، ومناشِيط، وبَاهِظٍ، ومَواعِيظَ، ونَابغٍ ، ومَبَالِيغ، ونَافخٍ ، ومَنافِيخ، ونَافِقٍ، ومَعَالِيقَ، وإنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الألِفِ بحَرْفٍ وَهِي مَكْسُورَةٌ أوْ سَاكِنَةٌ بَعْدَ مَكْسُورٍ لَمْ تَمْنَع عِنْدَ الأكْثر نَحْوُ: صِعْبَاب ومِصْباح وَضِعَافٍ وَمِضْحَاكٍ وطِلَابٍ وَمِطْعَامٍ وَظِمَاءٍ. . .

والنَّاقِفُ : من نَقَفَ الحنظل؛ شَقَّه.

قوله : «أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين . . . . . ».

أي إنْ وقعت الحروف المستعلية بعد الألف بحرف أو حرفين، منعت الإمالة كأمثلته[1]، أما منع الإمالة في نحو: «ناشص» وهو المرتفع فلأنَّ في الإمالة تسفّلا وفي حروف المستعلي تَصَعُّدا، فيلزم الاختلاف.

فإن قلت: ماذكرت فيه متحقق في نحو «صعاب»، إذ في الفصلين حرف مستعل بينه وبين الألف حرف واحد ومع ذلك لم تمنع الإمالة فيه عند الأكثر.

قلت : التسفّل بعد التصعد أسهل من التصعّد بعد التسفّل، ولذا قالوا في «سُقْت» «صُقْت» فأبدلوا من السين ما يوافق القاف في الاستعلاء وهو الصاد، ولم يقولوا في قِسْتُ قِصْت.

فلذا اعتبرت هذه الحروف المانعة بعد الألف مع البعد ولم يعتبر قبلها إلا مع القرب.

(وأما منعها في نحو مفاريص جمع مِفراص بصاد غير معجمة، وهو الذي تُقْطَع به الفِضَّة، فلجلب الكسرة إياها في «درهمان»، من حيث إنَّ الكسرة سبب لها، وقد جلبتها في «درهمان» مع حجز الحرفين بينهما، وبين الألف وهما الراء والهاء.

(١) أمثلته هي : ناشص، ومفاريص، وعارض، ومعاريض، وناشط، ومناشيط، وباهظ، ومواعيظ، ونابغ، ومباليغ، ونافخ، ومنافيخ، ونافق، ومعاليق.

. . . وإظْلَامِ، وَغِلَابِ، وَمِغْنَاجِ، وَخَبَاثِ، وإخْبَاثِ، وَقفَافِ وَمِقْلاتِ.

والحرف المستعلي مانع لها فيمنعها، وإن حجز بينه وبين الألف حرفان)[1].

ومنهم من يميل في هذا الفصل لبعد المستعلي عن الممال وليس بحسن.

مَعَارِيضُ : جمع مِعْراض وهو سهم لاريش عليه.

نَاشِطٌ: حمارٌ يخرج من أرض إلى أرض.

مَناشِيطُ : جَمْعُ منشوطِ من نَشِطتِ الحية لدغت. ونشط الحبل: عَقَدَهُ بأنشوطة، كلاهما في باب ضرب.

بَاهِـظ : من بَهظَه : أثقلـه.

مواعيظ : جمع موعوظٍ.

نَابغٌ : من نَبَغَ؛ ظَهَرَ.

مَبالِغُ : جَمْعُ مَبْلُوغ.

نَافخٌ : يقال : «ما بالدار نافخ ضَرَمَةٍ»[2]، أي مَا بِها أحد.

مَنَافِيخُ : جَمْعُ مِنْفَاخ.

نَافِقٌ : من نِفَاق السِلْعَة وَهُو رَوَاجُهَا.

وَنُفُوقُ الدابة : وهو فُطُوسُها أي موتها.

قولـــه : «وإن وقعت قبل الألف بحرف وهي مكسورة أو ساكنة . . .».

لم تمنع المكسورة الإمالة كـ«صاد» «صعاب» جمع صَعْب لأنها بالكسرة وهنت عن مشابهة الألف، ومشاركتها في الصعود، والتَصعّد بعد التسفل أمر صعب، فحسُنت الإمالة، بخلاف نحو: «صاعد». فإن الفتحة إذا حصلت في المستعلي ازداد استعلاء، فتمتنع الإمالة فيه.

(١) ليس في الأصل والمثبت من ع.

(٢) انظر لسان العرب (ضرم).

أما نحو : «مِصْباح» : ففيه جهتان :.

إحداهما : توجب الإمالة، والثانية : تنفيها.

فالموجبة : الكسرة المجاورة للمستعلي، فكأنها عليها لاتصالها بها فَتُلَزُّ هذه الصاد مع صاد صعاب في قَرَنٍ فتمال.

والنافية : أن تقدر فتحةَ الباء كأنها عليها فتصير كصاد «صاعد» في منع الإمالة، والأخذ بالأولى أَوْلى، إذ لافصل بين الكسرة والصاد بخلاف الفتحة والصاد، فالباء بينهما فاصل، لأنّ الحركة بعد الحرف في الرتبة لما نُبَيِّنُه في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

ولما ذكرنا من الأولوية ذكر المصنف هذا النحو مع نحو: «صِعاب» وَمن سوّى بين (صِعاب ومِصْباح وصاعِد) في امتناع الإمالة فوجهه جعل المستعلي مانعا عن الإمالة سواء كان قبل الألف أو بعدها. والفرق للأكثر لما بيَّنّاهُ.

وظِمَاء : جمع ظمآن، كَغِضاب في غَضْبَان.

إظْلام : مصدر أَظْلم.

إخْبَات : مصدر أَخْبَت لله تواضع.

قِفَاف : جَمْعُ قُفٍّ، وهو ماغلظ من الأرض في ارتفاع.

مِقْـلاة : المرأة التي لايعيش ولدها.

*** فصـــل * قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: أَرَادَ أَنْ يضْرِبَهَا زَيْدٌ فَأَمَالُوا، وَقَالُوا: أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ فَنَصَبُوا لِلْقَافِ، وَكَذَلِكَ مَرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ، وَبِمالِ مَلِقٍ.**

*** فصـــل * وَالـرَّاءُ غَيْـرُ الْمَكْسُـورَةِ إِذَا وَلِيَتِ الْأَلِفَ مُنِعَتْ مَنْـعَ الْمُسْتَعْلِيَةِ تَقُولُ: رَاشِد، وَهَذا حِمَارُك، وَرَأَيْتُ حِمَارَكَ عَلى التَّفْخِيمِ...**

قولـــــه: «ففتحـوا......».

أيْ لم يميلوا، وهذا إنما يكون على قول من يجري الألف المنفصلة مجرى المتصلة، فيجري المانع المنفصل مجرى المتصل.

قولـــــه: «بِمَالِ قَاسِمٍ، وَبِمَالِ مَلِقٍ......».

منعوا الإمالة فيهما لما ذكرنا من أن الصعود بعد الهبوط صَعْبٌ بخلاف الهبوط بعد الصعود، كما في «قِفَاف» فهو أسهل من الأول، وهذا هو الحرف الذي يدور الفرق عليه في أشباه مانحن فيه، والألف (في يضرِبَهَا) قبل منفصلة والفتحة في الباقيتين عارضة.[1]

قولـــــه: «منعت منع المستعلية......».

لأنّ الراء حرف مكرّر، ألا ترى أنها لاتدغم فيما قاربها كاللام إذ لاتكرير في المقارب، والإدغام يذهب بالتكرير، ويُراعى في الإدغام أن يكون المدغم غير زائد على المدغم فيه في الصوت، فلا تدغم الفاء في الباء، إذ ليس في الباء ما في الفاء من التأفيف، فلما كانت الراء حرفا مكررا نزلت فتحتها منزلة فتحتين. وكثر

---

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن (قال سيبويه وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيد، فأمالوا، وقالوا أراد أن يضربها قبل، فنصبوا للقاف. وكذلك مررت بمال قاسم، وبمال ملق) انظر الكتاب ٤: ١٣١

... وَالْمَكْسُـورَةُ أَمْرُهَا بِالضِّدِ مِنْ ذَلِكَ ، يُمَالُ لَهَا مَالَا يُمَالُ مَعَ غَيْـرِهَـا، تَقُـولُ: طَارِد وَغَـارِم، وَتَغْلِبُ غَيْـرَ الْمَكْسُـورَةِ كَمَـا تَغْلِبُ الْمُسْتَعْلِيَة فَتَقُولُ مِنْ قَرَارِكَ وَقُرِيء: (كَانَتْ قَوارِيرَ). ...

الاستعــلاء فصـار كأنْ قبـل الألف حرف مستعـل، فَمُنِعَتْ الإمـالـة كالحـرف المستعلي ، وإن كانت الراء مضمومة ، فالضمة فيها بمنزلة ضمتين فتغلب الكسرة في «حمارك» في قولك : «هذا حِمارك» .

قولـــــه : «يمال لها ما لايمال مع غيرها . . . . . .»[1] .

لأن الكسرة فيها قويت بالتكرير وغلبت بتسفلها تصعّد المستعلي ، فأميل نحو : «طارِد» .

قولـــــه : «من قَرَارِك . . . .» .

أي : الراء المكسورة تغلب المستعلي ، والراء المفتوحة فيه، لأنها لما قدرت على المستعلي الـذي هو القـاف كانت على الـراء أقـدر لأن أكمل أحوال الراء المفتوحة أن تكون بمنزلة المستعلي ، ولذا أميل قوله تعالى:﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴾[2] مع فتح الراء الثانية ، لأن الأولى غلبتها بالكسرة فلم تصر الثانية مانعة من الإمالة . فظهر بما ذكرنا أن التمثيل هنا لغلبةِ الراءِ المكسورةِ الراءَ المفتوحةَ في آخر الكلمة على اللغة الضعيفة التي يعتبر أصحابها الراءَ وإن بَعُدَت سببا ومانعا ، كما كانت تعتبر إذا قربت أمـا على اللغـة القـوية التي قال أصحابها بعدم تأثير الراء عند تباعدها، فالتمثيل ليس بمستقيم، لأن الغـرض هنـا بيان أنّ الـراء المكسـورة تغلب غير المكسـورة، وليس في (قـواريرا) مفتوحة غلبت المكسورة، ولا يقال إن التمثيل لغلبةالمكسورة حرف الاستعلاء، فإن ذلك قد تقدم حكما ومثّله وشرع في غيره،

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: (والمكسورة أمرها بالضد من ذلك، يمال لها مالا يمال مع غيرها، تقول: طارد وغارم. وتغلب غير المكسورة، كما تغلب المستعلية فتقول من قرارك، وقُرِىءَ: كانت قوارير).

(٢) سورة الإنسان آية ١٥ .

. . . فإذا تَباعَدَتْ لَمْ تُؤَثِّرْ عِنْدَ أكْثَرِهِمْ فَأمَالُوا هذا كَافِرٌ، وَلَمْ يُمِيلُوا مَرَرْتُ بِقَادِرٍ، وَقَدْ فَخَّمَ بَعْضُهُم الأوَّلَ، وَأمَالَ الآخَرَ.

*** فصـــل * وَقَدْ شَذَّ عَنِ القِيَاسِ قَوْلُهُم الْحَجَّاجِ وَالنَّاسِ مُمَالَيْن، وَعَنْ بَعضْ الْعَرَبِ هَذا مَالٌ وَبَابٌ. . .**

فلا وجـه فيه، والـظاهـر أنـه أراد التمثيل لغلبةِ الراء المكسورة المفتوحة، ووجه تصحيحه ما قلنا.

قولـــــه : «فإذا تباعدت لم تؤثر . . . .».

أي لم تؤثـر في سلب الإمـالـة إن كانت غير مكسورة، وفي جلبها إن كانت مكسـورة لتبـاعـدهـا، ألا تراهـم قالـوا: «هذا كافِرٌ» بالإمالة، مع أن الراء ليست بمكسـورة فيه، وهي كانت مانعـة من الإمـالة في نحو: «هذا حمارك»، وقالوا: «مررت بقادر» بالتفخيم، مع أن الراء فيه مكسورة، وهي جالبة للإمالة في نحو: «طارد» وذلك لتباعدها إذ بالتباعد يهين أمرها ويضعف حالها.

ومن قاس الراء غير المكسورة على حرف المستعلي في منع الإمالة عند التباعد فالفـرق يأتي قياسـه، لأنَّ الـراء ليست من حروف الاستعـلاء وإنمـا هي مجراة مجراها، فلايلزم من اعتبار المستعلية مانعة وإن بعدت اعتبار غير المكسورة مانعة إذا بعدت، فاللغة الجيدة إمالة «الكافر»، دون «قادر» والأخرى بالعكس، نظرا إلى اعتبار الراء عند التباعد سببا ومانعا وإلى إلغائها للبعد.

قولـــــه : «الحجاج والناس . . . . . .».

أمالوا «الحجاج» إذا وقع علما، وهو في الرفع أو النصب لكثرة الاستعمال وفي الأعلام يتحمل مالايتحمل في غيرها، وإن شئت فتأمل في «موهب» ونظائره.

وإمالة «ناس» في «جاءني ناس» للحمل على الجر، أو لتقدير الكسرة في الألف توهما، وقيل نظر في «الحجاج» إلى أصله وهو الحاج، والأصل «حاجج» فهذه

... وَقَالُوا: الْعَشَا، والْمَكَا وَالْكِبَا، وَهَؤلَاءِ مِنَ الْوَاوِ، وَأمَّا قَوْلُهُمُ الرِّبَا فَلِأجْلِ الرَّاءِ.

*** فصـــل * وَقَدْ أمَالَ قَوْمٌ جَادَ وَجَوَادُ نَظَراً إلى الأصْلِ، كَمَا أمَالُوا هَذَا ماش في الْوَقْفِ.**

الكسرة دعتهم إلى إمالة «الحجاج»، إذ هم يقدرونها فيه.

وأما الناس: فمشبه باسم الفاعل من نسي ينسى.

قولـــــه: «هذا مال .....».

قالوا: «لزيد مال» فأمالوا في المنفصل كما أمالوا في المتصل فمن قال: (هذا مال) بالإمالة قاسه على «لزيد مال».

قولـــــه: «وهؤلاء من الواو ....».

لأن أصلها مَوَلٌ وَبَوَبٌ وَعَشَوٌ، مصدر عَشِيَ الرجل، يقال: عَشَا[1] يعشو إذا نَظَر العَشِيَّ ولا آفة في بصره.

وَعَشَى يَعْشِي لمن به تلك الآفة. ونظير عَشَا وَعَشِيَ قَوْلهم: عَرَجَ بالفتح لمن مشى مِشْيَة العُرجان ولاعرج به، وعَرِجَ بالكسر لمن به تلك الآفة، فكأنهم شبهوا ألف العشا بالألف المنقلبة عن ياء.

وَالمَكَا: من مَكَا يَمْكُو، إذا صفَّر.

والكِبَا بالقصر: الكُنَاسَةُ، وهو واوي لقولهم كَبَوْتُ.

فإن قلت: فَكِبَا كَعِماد، فلم لم يحمل على أن إمالته لكسرة الكاف كإمالة عماد لكسرة عينه؟

قلـــت: الكســرة في عمـاد تجذب ألفه إلى الإمالة ولا مانع فيمال أما الْكِبَا فكسرة كافه تجذب ألفه إلى الإمالة، لكن كون ألفه عن واو تصرف ألفه عنها فلما

---

(١) في الأصل وع: (عشى) والمثبت من ف.

*** فصــل * وَقَدْ أُمِيلَ ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ وَهي مِنَ الْوَاوِ لِتُشَاكِلَ جَلاَّهَا وَيَغْشَاهَا.**

*** فصــل * وَقَدْ أَمَالُوا الْفَتْحَةَ في نَحْو قَوْلِهِم : مِنَ الضَّرَرِ، وَمِنَ الكِبَرِ، وَمِنَ الصِّغَرِ، وَمِنَ الْمَحَاذِرِ.**

أمالوه مع الضارب حملوه على الشذوذ.

وقيل هؤلاء الكلم تشبيها بالفعل نحو «غزا» و «دعا»، لأن الفعل يقوى تصرفه وتغييره، ويرجع إلى الياء في كثير من أحواله.

قولــــه : «نظرا إلى الأصل . . . .».

والأصل : جوادِد وجادِدِ وماشِيٌ.

كان ينبغي أن يكون عند تفصيل الكسرة ذكر أنها تعتبر محققة ومقدرة، لأن هذا الفصل في أنها تعتبر مقدرة كما كانت تعتبر ملفوظا بها محققة، والفصيح ترك اعتبار الكسرة المقدرة في نحو: (جـاد) وإن كان السكون عارضا، لأنه وإن كان عارضا في التقدير: صار لازما في اللفظ بخلاف سكون الوقف في نحو: «هذا ماشْ»، فإنه ليس بلازم، فلا يلزم إلغاء لسبب زال زوال لايرجع إليه إلغاء سبب زال زوالا يرجـع إليه غالبـا لضعف اعتبـار السبب في (جـاد) وقـوّة اعتباره في (ماشْ) في الوقف، وإنما شبّه به لاجتماعهما في أصل العروض.

قولــــه : «لتشاكل ﴿جَلَّىٰهَا﴾[1] و ﴿يَغۡشَىٰهَا﴾[2] . . . .».

لأنـه يقـال : «جليت» و«يغشيان» فتكـون ألفهمـا ممـا يوجب الإمـالة فتمال ﴿وَضُحَىٰهَا﴾[3] لتشاكلهما، ولم يقل لتشاكل ﴿تَلَىٰهَا﴾[4] مع أنه أقرب، لأن ألفه أصلها واو بخلاف ألف «جلاها» و«يغشاها».

---

(١) سورة الشمس آية ٣.

(٢) سورة الشمس آية ٤.

(٣) سورة الشمس آية ١.

(٤) سورة الشمس آية ٢.

* فصـــل * وَالْحُرُوفُ لَا تُمَالُ نَحْوُ: حَتَّى وَعلَى وإلَى وإمَّا وإلاَّ، إلا إذَا سُمِّيَ بِهَا، وَقَدْ أُمِيلَ بَلَى وَلاَ في إمَّالاَ، وَيا في النِّدَاءِ لإِغْنَائِها عَنِ الجُمَلِ.

قولــــه : «من الضـــرر . . . .».

اعلم أن الفتحـة قد تمـال ولا ألف بعدها، إذا وقعت بعدها الراء المكسورة كأمثلته؛ لأن الفتحة بعض الألف، وقد جاز أن ينحى بالألف نحو الكسرة؛ فيجوز أن ينحى بالفتحـة نحوها، فإذا كانت الفتحة على المستعلي وبعده راء مكسورة غلبته الراء كما غلبت الغين في «من الصِّغَرِ» ومن المنفصل : «رأيت خَبَطَ الرِّيف» غلبت الراء بكسرتها المستعلي في إمالة الفتحة المفردة كما غلبته في إمالةالفتحة مع الألف في نحو «غارم» لما مر هنالك من الدليل.

وموضع آخر لإمالة الفترة المفردة أن تمال لإمالة الفتحة الممالة مع الألف كإمالة النون في : ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾[1].

قولــــه : «والحروف لاتمال . . . .».

إذ الإمالة ضرب من التصرف، وأكثر الغرض فيها إذا جاءت في الألفات أن تدل على أنّ أصلها (يـاء)[2]، والحروف آبية للتصرف ولا انقلاب لألفاتها عن ياء أو واو.

قولــــه : «إلا إذا سُمِّى بها . . . . . .».

أي تمال إذ ذاك لانخراطها في سلك الأسماء، ألا ترى أنك إذا سميت بـ«حتى» و«إلى» ثم ثنَّيته قلت : حَتَّيَان، وإلَيَان، والإمالة تتحقق في ألف تصير ياء في موضع.

قولــــه : «لإغنائها عن الجمل . . . . . .».

---

(١) سورة الإسراء آية ٨٣.

(٢) في ع : «واو» والمثبت من الأصل و ف.

... وَالأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنَةِ يُمَالُ مِنْهَا الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ نَحْوُ:ذَا، وَمَتَى وأَنَّى، وَلاَ يُمَالُ مَالَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ نَحْوُ:(ما) الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ الشَّرْطِيَّةِ أَوْ الْمَوْصُولَةِ أَوْ الْمَوْصُوفَةِ.

تقول (ألم يقم زيد)[1] فيقول المجيب: بلى (فيتم به الكلام)[2] ويجري مجرى قوله «قد قام» فلَما أغنى غناء الجملة جاز أن يقبل التصرف لقوته.

وكذا «لا» في «إمّالا» والأصل: «إنْ لا» و«ما صلة ومعناه بالفارسية: «باري» تقول: «اخرج». فإذا امتنع قلت: «إما لا فَتَكلَّمْ»، أيْ إن كنت لاتفعل الخروج فَتَكَلَّمْ، فعلم أن «لا» في: «إمّا لا» مغنية غناء الجملة الفعلية.

فكذا «يا» فإنها واقعة موقع: «أُريدُ» أو أَعْني» وهما جملتان فأميلت هذه الحروف، وإن كان مثلها نحو ما لا يمال بوجه.

قولــــه : «نحــو ذا ......».

«ذا» مُسْتَقِلٌّ بنفسه، بدليل أنك تقول من فعل هذا؟ فيقول الآخر: ذا، فيقتصر عليه (أي في الجواب)[3]، وتقول: جاءَني ذا، و«رأيت ذا»، و«مررت بذا»، كما تقول: «جاءَني زيدٌ» إلى آخره، وكذا «أنَّى» يقال: «هل لك ألف دينار؟»، فتقول له «أنَّى» أيْ من أينَ لي.

وكذا «متى» يقول الرجل «افعل كذا» فتقول مَتَى؟ فيتم. طريقة أخرى: «ذا» يفيد معنى: أشير، وأنّى ومتى تفيدان معنى استفهم.

قولــــه : «نحــو (مـا) الاستفهامية ...... إلى آخره.

فالاستفهامية نحو : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[4].

---

(١) في الأصل: «ألم يقم» والمثبت من ع و ف.

(٢) في الأصل: «فيتم به» والمثبت من ع و ف. وبه تتم الفائدة.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام.

(٤) سورة طه آية ١٧.

. . . وَنَحْوُ:إذَا، قَالَ الْمُبَرِّدُ: وإمالَةُ (عَسَى) جَيِّدَةٌ.

والشرطية نحو : ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ﴾[1]

والموصوفة كقولــه :

٢٩١م ـ رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ . . . .[2]

لايقـال «مـا» بمعنى ماتلك؟ ولابمعنى ماتفعل افعل، ولابمعنى شيء حسن عندي، و«إذا» أيضا غير مستقلة، تقول إذا خرجت، ولاتقول «إذا» وتسكت.

قولـــــه : «جَيِّدَةٌ . . . .».

لأنَّ «عسـى» ليس بحرف ولا اسم نازل منزلة الحرف بل هو فعل، والفعل أمكن في الإمالة من الاسم، ألا ترى إلى أن الحروف المستعلية تمنع الإمالة في الاسم دون الفعل.

غاية مافي الباب أنه مما لايقبل التصرف، فكأنه من قبيل من الكلم المشاكلة للحروف فكان جديرًا بأن تمتنع إمالته لكن لماصارت ألفه إلى الياء مع الضمائر المرفوعة في قولهم: عسيت، عسينا إلى آخره، صار كالقابل للتصرف في ظهور الياء، فجاءت الإمالة فيه كما جاءت في ذلك.

---

(١) سورة فاطر آية ٢.

(٢) مر البيت آنفا ـ انظر ص ٨٨٥.



**** ومن أصناف المشترك:الوقف ****

تَشْتَرِكُ فِيهِ الأَضْرُبُ الثَّلاثَةُ، وَفيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: الإِسْكَانُ الصَّرِيحُ، وَالإِشْمَامُ، وَهُو ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الإِسْكَانِ، وَالرَّوْمُ وَهُوَ أَنْ تَرُومَ بِالتَّحْرِيكِ وَالتَّضْعِيفِ.

قولـــه : «وفيه أربع لغات . . . . . .».

الوقف نقيض الابتداء، والابتداء بالحركة، فيجب أن يكون الوقف بنقيضها وهو السكون، ولفظة الوقف تنبىءُ عن اقتضائه السكون، إذ اللسان إنما يقف عند الساكن لاالمتحرك، فالإسكان الصريح: هو الذي لايشوبه شيء من الحركة.

والإشمام: هو ضم الشفتين بعد الإسكان.

قال صاحب الكتاب[1] وضمك شفتيك بمنزلة تحريكك بعض جسدك، ومراده: أن الأعمى لايدركه لتعلقه برؤية البصر، كما لايدرك تحريك بعض الأعضاء.

والرَّوْم: أن تروم التحريك، وحقيقته أن تأخذ أقل صوت في الحركة. والإشمام دون الرَّوْم، لأنّ الرَّوْم حركة خفيفة في غاية الخفة، والإشمام ليس بحركةٍ بل إشارة بالشفة إلى الجهة التي تحصل منها الحركة.

وقالوا في الفرق بينهما: أن الرَّوْم يسمعه الأعمى ويراه البصير، والإشمام يراه البصير ولكن لايسمعه الأعمى.

وبقوله الصريح: احترز عن الإشمام والروم، إذ المراد منه إسكان ليس معه بعض حركة ولاضم شفتين.

قولـــه : «أربع لغـات . . . .».

فإن قلت: أَخْبِرْني عن الأسرار في هذه اللغات الأربع.

قلت: أما الذين أشمُّوا فإنهم أرادوا أن يفرِّقوا بين مايلزمه التحريك في

---

(١) سيبويه ٤ : ١٧١.

... قوله : «وَلَهَا في الْخَطِّ عَلاَمَاتٌ، فَلِلإِسْكَانِ الْخَاءُ وللإشْمَامِ نُقْطَةٌ وللِرَّوْمِ خَطٌّ بَيْنَ يَدَي الْحَرْفِ وَلِلتَّضْعِيفِ الشِّينُ، مِثَالُ ذُلِكَ : هَذا حَكَمْ جَعَفَرْ، وَخَالِد، وَفَرَّج

الوصل، وبين مايلزمه الإسكان على كل حال وبين مانحن فيه من الإسكان.

وأما الذين سكَّنُوا فقد علموا أنهم لايقفون أبدا إلا عند ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ماسكن على كل حال، لأنه قد وافقه في هذا الموضع.

وأما الذين راموا الحركة، فإنهم دعاهم إلى ذلك ماذكرنا في الإشمام من الفرق، غير أن هنا مبالغة وتوكيداً زائداً على ماهنالك من الفارق.

وهكذا تقول في التضعيف، إلاّ أن الفرق فيه أشدّ توكيدا من الإشمام والروم، لأنَّ فيه لزومَ الحركةِ آخرَ الكلمة إذ المدغم فيه محرّكٌ أبدا.

(ولا يعني بقوله: «وفيه أربع لغات»، أن الأربع تجتمع، لأنَّ منها مايُضَادُّ بعضها بعضـا كالإسكان مع الروم وكالروم مع الإشمام، إذ الروم إتيان ببعض الحركة، والإشمامُ إسكان ثم ضم شفتين، فاجتماعهما يؤدي إلى ثبوت الإسكان وزواله في محل واحد، وإنما أراد بقوله: (وفيه أربع لغات «بيان مايكون لأجل الوقف وإن اختلفت محالّه»)[1].

وعلى ذلك كان ينبغي أن لايقتصر على الأربع. إذ من لغات الوقف:

* الإبدال في مثل : رَأَيْتُ زَيْدَا، ومثل: رَحْمَهْ، ومثل: هَذا الْكَلَوْ.
* ونقل الحَركَةِ إلى مَا قَبْلَهَا : في مثل: هذا البَكُرْ.
* وَالحَذْفُ : في مثل : هذا الْقَاضْ.
* وإلحاقُ هاء السَّكْت.

فلا وجه لتخصيصه أربعا منها.

---

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع و ف

. . . والإِشْمَـامُ مُخْتَصٌّ بِالمَـرْفُـوعِ وَمُشْتَـرِكٌ في غَيْرِهِ الْمَجْرُورُ وَالمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ غَيْرُ الْمُنَوَّنِ . .

فإن خصها لشهرتها، فالتضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة فلو أسقط التضعيف وذكره في أثناء الفصول كما ذكر غير الأربع من اللغات التي ذكرناها في أثناء الفصول كان لتخصيص الثلاث وجه.

قولـــــه : «ولها في الخط علامات . . . . . . »،

فللإسكان خاءٌ فوقه، من خفيف[1].

وللروم خطٌ قدام الحرف كأنه من ابتداء، وذلك أن الروم ابتداء الحركة[2].

وللإشمام نقطة قدّامه، لأنه أنقص في حال الروم[3]. والألف ابتداؤها النقطة، كما أن الروم ابتداؤه الإشمام.

وللتضعيف شين فوقه، من شديد.

قولـــــه : «والإشمام مختص بالمرفوع . . . . »[4]

لأنه لطلب الدلالة على الحركة الأصلية في تلك الكلمة الموقوف عليها وضم

(١) قال الرضي في توضيح هذا الرمز: «واعلم أن علامة الإسكان في الخط الخاءُ فوق الحرف الموقوف عليه، وهي حرف أول لفظ الخفيف، لأن الإسكان تخفيف «انظر شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ١ : ٢٧٥، وانظر سيبويه ٤ : ١٦٩ - ١٧٣.

(٢) قال فيه الرضي : «وعلامة الروم خط بين يدي الحرف هكذا :ـ:وسمي روما لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية، ويدرك الرَوم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع لأن في آخر الكلمة صويتا خفيفا «شرح الشافية : ١ : ٢٧٥، وانظر سيبويه ٤ : ١٦٩ - ١٧٣.

(٣) قال الرضي في تعريف الإشمام : «الإشمام : تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية وعلامته نقطة بين يدي الحرف، لأنه أضعف من الروم «شرح الشافية ١ : ٢٧٥.

(٤) انظر شرح الشافية ١ : ٢٧٥ - ٢٧٦، وسيبويه ٤ : ١٦٩ - ١٧٣.

. . . وَالْمُنَـوَّنُ يُبْدلُ مِنْ تَنْوِينِه أَلِفٌ فِي الْمَنْصُوبِ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ فَرَجًا، وَزَيْدًا، وَرِشَاءًا، وَكِسَاءًا، وَقَاضِيًا. .

الشفتين لأن يكون دليلا على الجَرِّ والنصب لعدم تأتيه فيهما، أما الرفع فإنه لايتأتى إلا بضمهما.

قال بعض المحققين[1] من المتأخرين في شرح هذا الكتاب: «وقوله يشترك في غيره المجرور والمنصوب»، هكذا وقع في النسخ، وليس بمستقيم، لأنَّ قوله في غيره لاوجه له إلا في غير الإشمام، فيكون التقدير: أن غير الإشمام يكون في المنصوب والمجرور دون غيرهما، لأنه في مقام البيان لذلك، ومعلوم أن المرفوع مع المجرور والمنصوب غير الإشمام، فإنك تسكن وتروم، وتضعف في المرفوع. كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور، فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب فائدة.

ووقع في بعض النسخ: «ويشترِكُ في غيرِه المرفوعُ والمجرورُ والمنصوبُ» وهو الصواب، ولعله كان كذلك، أو لعله كان ويشترك في غيرِهِ مع المجرور والمنصوب على تقدير ضمير المرفوع في ويشترك لتقدم ذكره.

أو كان: «ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب» على ماذكرنا من تقدير ضمير المرفوع.

قولــــه: «والمنون يبدل من تنوينه ألف . . . .»[2].

المنوُّن المرفوع والمجرور يوقف عليهما بحذف التنوين والحركة، وامتنع الوقف على التنـوين وإن كان ساكنا لئلا يلزم التسوية بين الوصل والوقف، فلما اختزل التنوين ذهبت الحركة لإباء الوقف إياها.

أمـا المنون المنصوب: فيبدل من تنوينه ألف كقولك: «رأيتُ فرجا» وتعيين

---

(١) هو ابن الحاجب ـ انظر كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢ : ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٢) انظر شرح الشافية لرضي الدين ١ : ٢٧٧ ـ ٢٧٨

الألف للإبدال من التنوين لكونها أخف من غيرها وأعذَبَ جَرْسًا، وهذه المسألة دليل واضح على أن الوقف غير آب للتنوين، إذ لو كان آبيا له لما جاء معه الألف المبدلة منه، بل التنوين إنما سقط لما ذكرنا من إيقاع الفصل بين حالتي الوقف والوصل.

والمنون المنصوب على ضروب منها:

أن يكون صحيحا كفرج، ومثله زيد، إذا المراد بالصحيح أن يكون حرف إعرابه صحيحا ولا بأس باعتلال فائه كـ «وَقْتٍ» أو عينه كـ«زَيْدٍ». ومنها أن يكون آخره همزة وهو على ضربين:

إما أن يكون قبل همزته حرف لين كَكِسَاء أو لم يكن كَرِشَاء.

ومنها أن يكون مُعْتَلًّا. والمراد اعتلال آخره، وذلك أيضا على ضربين:

أحدهما: ما سكن ماقبل آخره كـ «دَلْوٍ»، وحكمه حكم الصحيح.

والثاني: ماتحرك ما قبل آخره كالقاضي. وكلٌّ مما ذكرنا يبدل من تنوينه ألف عند النصب كما أراكه في الكتاب من الأمثلة.

فإن قلت: لم لم تبدل في المنوّن المرفوع والمجرور من التنوين، الواو والياء؟

قلت: لأنَّ الألف أخف هذه الحروف، فاختصاص الإبدال بالأخف أجدر، ولأنه لو أبدلت الياء من التنوين في المجرور لالتبس الإبدال بالإضافة إلى ياء المتكلم، إذ ليس في قولك: «بزيدي» إمارة تؤذن بأنك تريد الوقف على المفرد أم تريد الإضافة، ولما حصل اللبس في الياء تبعتها الواو في السقوط لأنهما أختان بدليل صحة قولك: «صدود» في قافية، و«سَعيد» في أخرى. وامتناع «عاد» مع أحدهما.

. . . فَلاَ مُتَعَلَّق بِهِ لِهذِهِ اللُّغَاتِ، وَالتَّضْعِيفُ مُخْتَصٌّ بِمَا لَيْسَ بِهَمْزَةٍ مِنَ الصَّحِيحِ الْمُتَحَرِّكِ مَاقَبْلَهُ.

قولـــــه: «فلا متعلق به لهذه اللغات . . . . . .».

أي ليس موضع تعلق بالمنصوب المنون للإسكان والإشمام والروم والتضعيف.

قولـــــه : «بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ماقبله . . . . . .».

أي : لابد للتضعيف من أن يكون آخر الكلمة صحيحا، لأن حرف العلة ثقل على ألسنتهم حتى غيّروه بضـــروب من التغييرات فَكُـرِهَ التثقيلُ فيه، حتى كان الحذف فيه لأجل الوقف مناسبا فكان أن لايثقل أجدر، ولابد من أن يكون متحركا ماقبله إذ لو سكن فبالإدغام يلتقي ساكنان فيما قبل الآخر، وأن يكون غير همزة، لأن الهمزة ثقيلة، وبالتضعيف يتضاعف الثقل وكل منهما أعني الساكنين وتضاعف الثقل منتفٍ، ولأن في تضعيف (مافي آخره)[1] همزة عود المرفوض في كلامهم، فإنهم رفضوا التضعيف في الهمزة في التركيب. ألا تراهم لم يصوغوا منها نحو: «رددت».

---

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع و ف و س

* فصــل * وَبَعْضُ الْعَـرَبِ يُحَـوِّلُ ضَمَّـةَ الْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وكَسْرَتَه عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ دُونَ الْفَتْحَةِ في غَيْرِ الْهَمْزَةِ فَيَقُولُ: هَذَا بَكُرْ، وَمَرَرْتُ بِبَكِرْ، وَيُجْرِي أَيْضـاً في حَالِ التَّعْرِيفِ قَالَ:

فإن قلت: التقاء الساكنين في الوقف شائع سائغ نحو: هذا بَكْرْ فما لك قد نفيت التقاءَهما في الوقف؟

قلــت: قد احترزتُ عن هذا السؤال بقولي قبل يلتقي ساكنان فيما قبل الآخر، فإذا التقيا فيما قبل الآخر وسكن الآخر يلتقي ثلاث سواكن وهم إنما أجازوا في الوقف التقاء الساكنين لا السواكن.

فإن قلت: «فما تقول في جواز التضعيف في نحو حمّاد مع التقاء ثلاث سواكن؟

قلــت: الوقف يربى على الوصل بساكن، ألا ترى إلى جواز قولك هذا بَكْرْ بالساكنين ونحو «دَابَّه» بساكنين أولهما حرف لين والثاني مدغم جائز في الوصل، فيجوز أن يجتمع في الوقف ثلاثة ساكنة، أولهما حرف مدّ، إذ الوقف يمتد فيه النَفَسُ فيُقوى على التلفُّظ بساكنين، بخلاف حالة الوصل، فأنت إذا أخذت في متحرك بعد ساكن فبقيت ممنوعا من مدّصوتك ولم تقدر على أن تتلفظ بساكنين، وإن شئت فَسكِّن العين والفاء من «جعفر» وقل: «رأيت جَعْفْرك» يتضح لك أن ذلك عِبء على لسانك ثقيل.

قولــــه: «وبعضُ العرب يحول إلى .... قوله دون الفتحة».

من العـرب من يستثقـل التقاء الساكنين في الوقف كما يستثقله في الوصل، فيحول حركة الحرف الموقوف عليه إذا كانت ضمة أو كسرة على الساكن قبله.

فالحاصل أن شرائط التحويل أن يكون ما قبل الآخر ساكناً لتعذر نقل الحركة إلى المتحرك، لأن المتحرك لا يتحرك، ولانتفاء علة التحويل يتحرك ما قبل الآخر

تَحْفِزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعُرْ ... وَالنَّبْلُ سِتُّونَ كَأَنَّهَا الْجَمُرْ

يُرِيدُ الشَّعْرَ وَالْجَمْرَ . .

وهي التقاء الساكنين وأن يكون مضموماً، أو مكسوراً، أو مطلقا، أو مفتوحا غير منون في الهمزة، (ولا يكون مفتوحا في غير الهمزة أصلا، لأنه إذا كان مفتوحا في الهمزة وفي غير الهمزة)[1] لم يخل أن يكون منونا أو غير منوَّن، فالمنوّن أمره ظاهر، لأنَّ حركته واجب بقاؤها على محلّها، فكيف يستقيم نقلها؟، فإن كان بغير تنوين في غير الهمـزة فلابـد أن يكون معه ما ينوب مناب التنوين، فتنزّل منزلةَ المُنَوَّن فجـرى مجـراه، ولأن حذف التنـوين فيه عارض، وليـس كذلك غير المنّون من المهمـوز في الحكم، بل حكمـه حكم المـرفوع والمجرور لأن الهمزة مسـتثقل سكونها مع سكون ما قبلها، فكان نقل حركتها إلى ما قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الإسكان من الثقل مناسبا مغتفرا معه ترك اعتبار ذلك الأصل المعتبر في غير المهموز، ألا ترى أنك إذا وقفت على قولك: (رأيت الخَبْءْ) بالإسكان أدركت فيه من الثقل ما ليس في: (رَأَيْتُ البَكْرْ) بالإسـكان، فلذا أخذت الهمزة المفتوحة غير المنوّنة في الوقف عليها حكم المرفوع والمجرور في هذا الباب.

٦٣٣ ـ الحَفْزُ: الدفع[2]، والشُّعُر: جمع شعراء وهي التي عليها شعر، والنبل: السـهام، وهي مؤنثة.

وقـوله: «كأنها الجَمُرْ . . . .».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) هذه إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر

تَحْفِزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعُرْ ... وَالنَّبْلُ سِتُّونَ كَأَنَّهَا الْجَمُرْ

والشاهد فيه قوله: «الشُّعُرْ والجَمُرْ» وأصلهما الشُّعْرُ والجَمْرُ بسكون وسطهما. فلما أراد الوقف عليهما بالسكون نقل حركة الآخر وهي الضمة إلى ما قبل الآخر. والمعنى: تحركُ تلك القسيَّ الأوتار والأيدي الكثيرة الشعر فترمي سهاما كأنها الجمر. والبيت من الرجز وقد ذكره ابن يعيش في شرحه ٩/ ٧٠ ـ ٧١ من غير عزو.

وَنَحْوُهُ قولُهُمْ: اضْرِبُهْ وَضَرَبَتُهْ قَال:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرُ عَجَبُهْ   مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

وَقَالَ أَبُو النَّجْم:

** فقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذَا زَحِّلُهْ **

* فصـــل * وَلاَ تَقُولُ رَأَيْتُ البكَرْ، وفي الهَمْزَةِ تُحَوِّلُهُنَّ جَمِيعًا فَتَقُولُ هَذَا الْخَبُؤْ، ورَأَيْتُ الْخَبَأْ، وَمَرَرْتُ بِالْخَبِيءْ، وكَذلِكَ الْبَطُوءْ وَالرِّدُؤْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتفَادَى وَهم نَاسٌ مِنْ تَمِيمٍ مِنْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا الرِّدُؤْ ومن البُطِيءْ فيفر إلى الإتباع فيقول من البُطُؤْ بضمتين وهذا. . . . الرِّدِيءْ بِكَسْرَتَيْن.

أى كأنّ السهام جمرات:

لأنها تخرق الموضع الذي تصيبه، والضمير في «تحفزها» للقوس.

قوله: «اضْرِبُهْ وَضَرَبَتُهْ . . . . . .».

لأن الوقف لَا يكون على المتحرك، والهاء متحرك، إلا أن ماقبله ساكن فاستثقل اللفظ بهما ساكنين فَسُكّن الهاء للوقف، وصير إلى تحريك ما قبله لإزالة اجتماع الساكنين فحرّك بحركة الهاء، لأنّ نقل حركته إلى ما قبله أولى من أن يؤتى بأجنبية.

٦٣٤ ـ التَّزْحيل[1]: التبعيد، يقال زحل عنه أي تَنَحَّى.

قوله: «ولا تقول رأيت البكَرْ. . . . .»

لأن تحويل الفتحة فعلٌ كلا فعل، إذ الفتحة سكون من وجه لكونها جزء الألف، فلو حولت فكأنك نقلت السكون إلى الكاف الساكنة.

(١) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول أبي النجم:

فَقَرِّبَنْ هـذَا وَهَذا زَحِّلُهْ، وهو من شواهد الكتاب ٤: ١٨٠، وروايته هناك (ازْحِلُهْ) والرجز في العقد الفريد ١: ١٧٢ وهو في صفة فرس سابق، والشاهد فيه نقل حركة هاء (زَحِّلْهُ) إلى اللام قبلها ـ وانظر ابن يعيش ٩: ٧١.

* فصـــل * وَقـدْ يُبْـدِلُـونَ مِنَ الْهَمْزَةِ حَرْفَ لينٍ تَحرَّكَ ماقَبْلَهَا أوْ سَكَنَ، فيقُولُونَ: هَذا الْكُلُو وَالخَبُو وَالبُطُو والرِّدُو، وَرَأيْتُ الْكَلا وَالخَبا وَالبُطا وَالرِّدَا، وَمَرَرْتُ بالْكَلَيْ وَالْخَبيْ وَالْبُطَيْ والرِّدَيْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُول هذا الـرِّدِي، وَمَـرَرْتُ بالبُطُوْ فَيُتْبعُ، وأهْلُ الْحِجَازَ يَقُولُونَ: الْكَلا في الأحْـوَالِ الثَّـلاثِ، لأنَّ الْهَمْـزَةَ سَكّنَهـا الْوَقْفُ وَمَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ، فَهُوَ كرأسٍ، وَعَلَى هذِه العِبْـرَةِ يَقُـولُـونَ في أكْمُؤ أكْمُوْ وَفَي أهْنِيء أهْنِي كَقَولِهِمْ جُونَةٌ وَذِيبٌ.

* فصـــل * وَإذَا أعْتَلَّ الآخِرُ وَمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ كَآخِرِ ظَبْي وَدَلْوٍ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ..

قوله: «فيفرّ إلى الإتباع....».

إذ ليس في الأسماء «فُعِل» بضم الفاء وكسر العين، ولا «فِعُل» على العكس.

قوله: «مررتُ بالبُطُو...»(1).

فَتُتْبِعُ هذا كالإتباعِ في الفصل الأول إلا أن الإتباع هنا مع تخفيف الهمزة ولا تخفيف فيما سبقه.

قوله: «وعلى هذه العبرة....».

أي أهل الحجاز كما يقلبون الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا، كذلك يقلبون الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها واوا، والمكسور ما قبلها ياء يقولون في «أكْمُوء» بالهمزة «أكْمُو» بالواو وفي اهْنِيء أمر من هَنَاهُ الطعام: اهْنِي بالياء.

جونة: حُقّةُ العطار(2).

---

(1) انظر شرح الشافية للرضي ٢: ٣١٣ وسيبويه ٤: ١٧٦ - ١٧٩

(2) الجُونة والجونة: سلة مستديرة معشاة أدما يجعل فيها الطيب والثياب والجمع جوَن وجون، وكان الفارسي يستحسن ترك الهمزة. انظر لسان العرب (جأن، جون)

. . . وَالْمُتَحَرِّكُ مَا قَبْلَهُ إنْ كَانَ ياءً قَدْ أَسْقَطَهَا التَّنْوِينُ في نَحْوِ: قَاضٍ وَعَمٍ وَجَوَارٍ فَالأَكْثَرُ أَنْ يُوقَفَ عَلَى مَاقَبْلَهُ فَيُقَالُ قَاضْ وَعَمْ وَجَوَارْ. وَقَوْمٌ يُعِيدُونَهَا وَيَقِفُونَ عَلَيْها فَيَقُولُونَ: قَاضِي وعَمِي وَجَوَارِي، إنْ لَمْ يُسْقِطْهَا التَّنْوِينُ فِي نَحْوِ: الْقَاضِي، وَيَا قَاضِي، وَرَأَيْتُ جَوَارِي، فَالأَمْرُ بِالْعَكْسِ . . .

قوله: «فهو كالصحيح . . . .».

لما جرى مجرى الصحيح في الحركات الإعرابية جرى مجراه في الوقف فلم يختص بحكم من جهة الإعلال، فوقفت فيهما على الواو والياء وقفك على الراء من بَكْرٍ.

قوله: (والمتحرك ما قبله إنْ كان ياء إلى آخره).

الاسم المعتل المتمكن مما قبل آخره متحرك لا يكون آخره إلا ياء أو ألفا. ليس في الاسم المتمكن ما آخره واو قبلها حركة لأنها إن كانت فتحة تقلب ألفا، وإن كانت كسرة تقلب ياء، وإن كانت ضمة تقلب الضمة كسرة، فتقلب الواو ياء كالأدْلِي في الأدْلُو، ولذا لم يذكر إلا الياءَ والألف. وما آخره واو من غير المتمكن نادر، وحكمه في الوقف كحكمه في الوصل، ولذا لم يذكره.

قوله: «فالأكثر أن يوقف على ما قبله فيقال: قاضْ . .».

لأن الوقف يقتضي حذفا كقولك: «في مررت بزيد» بالحركة والتنوين. «بزيْد» بالسكون، ولأن حذف التنوين عارض فكأنه موجود، ومن قال: قاضي زعم أن ذهاب الياء كان لملاقاته التنوين، وهما ساكنان، فلما حذف التنوين عاد الياء[1].

ويقوِّى الوجه الأول ما ذكرنا أن الوقف غيرُ مُنافٍ للتنوين، فلا يقتضي سقوطه من جهة المعنى، فيكون ثابتاً في التقدير فيلزم أن يثبت حكمه وهو أن لايُعاد الياء،

(١) في الأصل: «الواو» وصوابه المثبت من ع و ف.

. . . وَيُقَالُ يَامُرِي لَا غَيْرُ . .

كما أن حركة التاء في «رمتِ الْمرأةُ» لما كانت عارضة جعل وجودها كعدمها، وبقي حكم السكون وهو ذهاب الألف من «رَمَات المرأة» وفي نحو: «القاضِي» باللام.

الأكثر في الرفع والجر ترك الحذف، لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض موجب لحذفها. ومنهم من يقول القاض بحذف الياء (حرصا على الفصل بين الوقف والوصل)[1] مع إيثار التخفيف، والوقف مظنة للتخفيف، فالحذف هنا نظير الإثبات فيما سبق في القلة . ، والإثبات نظير الحذف في الحُسن والكثرة، أما في حال النصب فالإثبات لاغير، لأنّ الياء تتحرك في الوصل فبمجيء الوقف ذهبت الحركة وبقي الياء.

وفي (ياء قاضي) مذهبان:

إثبات الياء لأن هذا موضع صين عن دخول التنوين فصار كالقاضي باللام. والثاني الحذف نحو: يا قاضْ وهو مذهب يونس[2] وحُجّته أن النداء لما جاء فيه مالا يكون في غيره من الحذف وهو الترخيم كان أن يجوز حذفُ يائِيْ في الكلام أولى.

أما نحو (يامُرِي) : ففيه الإثبات لا غير[3] إذ لو سقطت الياء بقي الاسم على حرف واحد وهو الفاء، فآثروا الإثبات لتسلم الكلمة عن الإجحاف بذهاب الحرفين: الهمزة والياء، لأن أصله «مُرْئِي» على زنة «مرْعِي».

ونحو: جوار بمنزلة «قاضٍ»، لما ذكرنا أن الياء حذف حذفا لازما كما في

---

(١) في الأصل: «حرصا على الوصل بين الوصل والوقف» والمثبت من ع و ف

(٢) انظر سيبويه ٤ : ١٨٤ : قال: «وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختارُ يا قاضي، لأنه ليس بمنوّن، كما أخْتارُ هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاضْ وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غلامُ أقبلْ

(٣) هذا هو رأي الخليل ويونس قال سيبويه رواية عنهما «وقالا في مُرٍ، إذا وقف: هذا مُري، كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضا. يريد مُفعِل من رأيْتُ» الكتاب ٤ ١٨٤

. . . وَإنْ كَانَ أَلِفَـا قَالُـوا في الْأَكْثَرِ الْأَعْرَفِ: هذِهِ عَصَا وَحُبْلَى، وَيقُولُ نَاسٌ مِنْ فَزارَةَ وَقَيْسٍ : حُبَلَىْ بالياءِ وَبَعْضُ طيِّءٍ: حُبْلُوْ بالْوَاوِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَـوِّي فِي الْقَلْبِ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقْلِبُهَا هَمْزَةً فَيَقُولُ هذِهِ حُبْلَأْ وَرَأَيْتُ حُبْلَأْ وَهُو يَضْرِبْهَأْ، وَأَلِفُ عَصَا في النَّصْبِ هي الْمُبْدَلَةُ مِنَ التَّنْوينِ، وفي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ هِيَ الْمُنْقَلِبَةُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ. وَعِنْدَ الْمَازِنِيَ هِى الْمُبْدَلَةُ في الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ.

«الدّاعِ» ونَوّن الاسم، فيكون تنوينه بمنزلة تنوين «قاضٍ» فيُحذف ياؤه في الرفع والجر.

وفي النصب: رأيت جواريَ، كرأيتُ القاضيَ.

قوله : «في الأكْثر الأعرف هذه عصا . . .».

الألف في آخـر الاسم المتمكن إذا كان الاسم مما لا يدخله التنوين فحالها واحدة لا تختلف في الوصل والوقف كما تقول: «هذه حُبلى يا هذا» في الوصل، كذلـك تقول: «هذه حُبْلى» في الوقف، ومنهم من يبدل الألف ياءً نحو: «هذه حُبْلَى» لأن الياء أبينُ من الألف وأخَفُّ من الواو ثم بعضهم قد يُبْدلها واواً لأنها أبين نحو : «حُبْلَوْ».

ومنهم من يُسَوِّى أي يقول: «هذه حُبْلى زيد» و«حُبْلَوْ زيدٍ آخر»، إجراءً للوصل مجرى الوقف.

وإن كان الاسم مما يدخله التنوين : فعند صاحب الكتاب[1]، أن التنوين في نحو «عصاً» في الرفع والجرّ حذف حذفا لازماً، وأن الألف لام الفعل. كما حذف من «زيد» في قولك: «هذا زيْد» و«مررتُ بزيْد».

وتقول: «رأيتُ عَصَا» الألف بدل من التنوين كما في : (رأيْتُ زيدًا)، وعند أبي

---

(١) سيبويه ٣ : ٣٨٦.

عثمان المازنيّ الألف عوض من التنوين في الأحوال. (وعند المبرد[1] إنها الألف الأصلية في الأحوال الثلاث، ولم يذكر قوله)[2].

وحجة سيبويه: أن الأصل الصحيح، فلما ثبت الإبدال في النصب، (والحذف في الرفع والجر)[3]، وجب أن يعتبر ذلك في المعتل لأن الإعلال فرع على التصحيح، فالأصل «عَصَوٌ» صير إلى الألف للاستثقال فيعتبر حكم الأصل.

وحجة المازنيّ[4]: أنهم خَصّوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لأنه يفضي إلى الألف الذي هو الأخف، وقصدوا بالإبدال أن لا يسقط علم التمكن رأساً، ولم يبدلوا في الرفع والجر لثقل الواو والياء وحصول اللبس في «رأيت زيبدي» وذلك غير موجود هنا، لأن ما قبل التنوين في «عصا» مفتوح في كل حال فإبداله ألفا لا يجلب ثقلا ولا لبسا.

ووجه المبرد أنه قد أثبت إمالة «رحى» في الأحوال فلو كانت ألفَ تنوين لما صحّ إمالتها.

ولأن الكتاب يكتبونها بالياء في الأحوال.

ولأنها تقع في المقصور قافية في الأحوال، فما ذكره المازني غير مستقيم، فالضمة والكسرة مقدرتان في الرفع والجر، فلا يلزم من قلب التنوين ألفا للفتحة عند انتفاء الضمة والكسرة لفظا وتقديرا إبدالها ألفا مع حصولها تقديرا.

وما ذكره المبرد إنما يستثبت له أن لو كان متفقا عليه، وإنما يفعل ما ذكر من الإمالة والكتابة والقافية من يعتقد الاعتداد بالياء التي هي لام الكلمة، وإلا فالوجه

(١) المقتضب ٣. ٤٠.

(٢) ما بين القوسين من نسخة ف فقط.

(٣) في ف: «والحذف في الرفع والجر فيه» والمثبت من الأصل و ع

(٤) انظر رأي المازني في كتاب «الإيضاح في شرح المفصل» ٢: ٣١٠ - ٣١١

* فصـــل * وَالـوَقْفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي اعْتَلَّتْ لَامُـهُ بِإِثْبَـاتِ أَوَاخِـرِه نَحْـوُ: يَغْـزُو وَيَرْمِي ، وَعَلَى الْمَجْزُومِ وَالْمَوْقُوفِ مِنْهُ بِإِلْحَاقِ الْهَاءِ نَحْوُ: لَمْ يَغْزُهْ وَلَمْ يَرْمِهْ، وَلَمْ يَخْشَهْ، وَاغْزُهْ وَارْمِهْ وَاخْشَهْ . .

أن لا يمال مثل «رحى» في النصب، ولا يكتب بالياء ولا يجعل قافية، والفرق بين باب «عصا» وباب «قاض» : في ردّ الألف هنا وبقاء الياء محذوفة على قول من يرى أنها الألف خفيفة والياء ثقيلة، فاغتفر رد الخفيفة دون الثقيلة، وإن كان التنوين فيهما عارضا.

وعلى قول من يرى أنها ألف التنوين ظاهر مما قبل الآخر هنا مفتوح بخلاف القاضي.

أما على قول من يرى الفرق، فالفارق هو الفرق الأول في الرفع والجر والثاني في النصب.

قوله: «بإثبات أواخره . . . .».

لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف شيء، بخلاف نحو «قاضٍ والوقف يقتضي السكون، وهذه الحروف سواكن ولم يكن للوقف من القوة ما يدعو إلى حذف الحروف الأصلية حذفا مطردا، ألا ترى أنه ليس بإعراب كالجزم ولا ببناء مختص بباب فيكون علما لمعنى كالوقف في الأمر، وإنما هو سكون تستريح إليه، وتجم به لسانك فلا يجب أن يحذف له في كل موضع.

والفرق بين «يغزو» و«يرمي» وبين «القاضي» على اللغة القليلة: أن حذف الواو والياء فيهما للدلالة على الجزم، فلو حذفنا فيهما للتخفيف لأدى إلى اللبس.

بخلاف باب «القاضي» فإن حذف الياء منه لا دلالة فيه فلا يلزم من التخفيف في موضع لا لبس فيـه التخفيف في موضع فيه لبس، وليس في الواو والياء في

. . . وَبِغَيْرِ هَاءٍ نَحْوُ: لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ ، وَاغْزُ، وَارْمِ ، إلاَّ مَاأَفْضَى بِهِ تَرْكُ الْهَاءِ إلى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ الإلْحَاقُ نَحْوُ: قِهْ، وَرَهْ.

* فصـل * وكُـلُّ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ لاَ تُحْـذَفُ، تُحْـذَفُ في الْفَـوَاصِلِ وَالْقَوَافي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ وَ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ وَ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ وَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

* وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرْ *

«يغزو» و«يرمي» روم ولا إشمام، لأن حروف اللين لا تحرك إذا كان ما قبلها من جنسها في الوصل، فكذا لا يطلب فيها ما يقارب الحركة في ضد الوصل، لأنك إنما رمت الحركة في نحو: «زيد» في الوقف، لأن الحركة استقرت فيه عند الوصل.

قوله: «لم يَغْزُهْ واغْزُهْ. . . .».

فالهاء هنا قد جعلت عوضا عن المحذوف، وإن كانت هاء الاستراحة والتبيين، وهذا أصل مطرد في كل ما كانت حركته بنائية، ما خلا مبنيا حركته مشبهة بحركة الإعراب كالماضي، والمنادى المفرد المضموم والنكرة المبنيَّة في نحو: لا رجل، لا يقـال: «ضَرَبْه» ولا «يا زَيْدَه»، ولا «يارَجُلَهْ»، لأن الماضي بُني على الحركة لشبهه بالمعرب، وهو المضارع فَتَنَزَّل منزلة المعرب بخلاف الحركة في «لَمْ يَغْزُ» فإنها لا شبه لها بحركة الإعراب، فوضح الفرق.

ومنهم من يَزْعُم أنَّ إلحاق الهاء بالماضي إنما امتنع لشبهه بهاء الضمير من غير حاجـة وفي المضارع اغتفر إلحاقها به لكونها عوضا من المحذوف عند الجزم، وليس ببعيد.

ومن العرب من يقول: (لم يَغْزْ) مع اجتماع الساكنين.

قوله: «قهْ . . . .».

وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْه:

لَا يُبْعِدُ اللَّـهُ إِخْوَاناً تَرَكْتُهُمُ   لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ

أي صنعوا.

إنما وجب إلحاق الهاء لضرورة أنه لابد من حرفٍ يُبْتَدأ به، وآخرُ يُوقَفُ عليه إذ لو التمست أن تجمع بين الوقف والابتداء في حرف واحد كنت كمن يطلب اللفظ بالحرف متحركا وساكنا في حالة وذلك ممتنع. فكذا هذا.

وكـذا قولـك: «لاتَقِهْ» يجب الإلحاق حتى لا تبقى الكلمة على حرف واحد ساكن، كما لم يقولوا «يامُرِ» في (يامُرِي)[1].

قوله: «تحذف في الفواصل....».

أي القوافي مخصوصة بحذف الياء والواو نحو قوله[2]:

٦٣٥ - ....   ثُمَّ لَا يَفْرْ

لكـون النـظام مضطرا في منظومته، والفواصل تقفو القوافي. في ذلك، لأن الفاصلة في الآية بمنزلة القافية في الشعر.

ولا يكون هذا الحذف في الألف، لأنها خفيفة ترفّه اللسان.

ومن تشبيه الفـواصل بالقوافي قراءَةُ من قرأ ﴿قَوَارِيرًا﴾[3] كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلة التنوين في قوله «والعِتَابَنْ» النائب مناب حرف الإطلاق.

---

(١) في الأصل: «ياعامري» والمثبت من ع و ف.

(٢) قائله زهير - انظر ديوانه ص ٩٤ والبيت من الكامل. وهو بتمامه:

وَأَرَاكَ تَفْرِي مَـا خَـلَقْتَ وَبَعْـ   ـضُ القَـوْمِ يَخْـلُقُ ثُـمَّ لَا يَفْـرْ

والبيت في مدح هرم بن سنان. ومعنى تفري: تقطع.وتخلق: تقدّر.قال ابن يعيش في شرحه ٩: ٧٩ يقال ما كل من خَلَق يَفْري، أي ما كل من قدر قطع وهو مثل يضرب لمن يعزم ولا يفعل، والشاهد فيه إسكان الراء من يَفْرْ وحذف الياء فيمن لم يطلق القافية.

(٣) سورة الإنسان آية ١٥.

* فصـــل * وَتَاءُ التَّأْنِيثِ في الاسْمِ الْمُفْرَدِ تُقْلَبُ هَاءً في الْوَقْفِ نَحْوُ: غُرْفَـهْ، وَظُلْمَهْ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقِفُ عَلَيْها تاءً قَال:

* بَلْ جَوْزَ تَيْهَـاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *

قال بعض المحققين[1]للفواصل والقوافي شأن في جواز الحذف ليس لغيرهما، ولذا يحذف معهما مالا يحذف مع غيرهما، وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض إن كان بعضها محذوفاً أو قصد التخفيف فيها لتعدّدها، ثم قال مُثِّل بمثل (الْمُتَعَـالِ)[2]، وإن كان حذفـه في غير الفـواصـل سائغا، إلا أنها ليست باللغة القوية، فتمثيله إذا به إنما هو على لغة من يثبتها في غير الفواصل، وكذا (التَّنَادِ)[3] وأمـا (يَسْـرِ)[4] (وَيَفْـرْ)[5] وصَنَعُ، فواضح في التمثيل، إذ لولا كونه في الفواصل والقوافي لـم يَقْوَ حَذْفُهُ.

قولـــه :

٦٣٦ـ . . . . مَا صَنَعُ[6]

أي ما صنعوا، فأنت إذا قلت: «صنعوا» ، لم يُدر أواصل أنت أم واقف، فإذا حذفت الواو علم أنك واقف ونظيره التنوين الغالي، بل هذا أولى من ذلك ، لأن حال الوقف أنقص من حال الوصل.

قوله : «نحو غُرْفَهْ. . .»

تاء التأنيث في الاسم «تقلب هاءً إنْ كان مفرداً وَتُقَرُّ على حالها إنْ كانت في

---

(١) هو ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢ : ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٢) سورة الرعد آية ٩.

(٣) سورة غافر آية ٣٢.　　(٤) سورة الفجر آية ٤.

(٥) ما بين القوسين من نسخة ف وهو آخر بيت زهير الذي مرّ قبل قليل.

(٦) البيت من البسيط وقائله تميم بن مقبل ـ انظر ديوانه ص ١٦٨ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٦ وابن يعيش ٩ : ٧٨، والبيت بتمامه:

لا يُبْعِدُ اللهُ أصْحاباً تركْتُهمْ　　لمْ أدر بعْد غداة الْبيْن ما صنعْ

. . . و«هَيْهَاتَ» إنْ جُعِلَ مُفْرَداً وُقِفَ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ وإلاَّ فَبالتَّاءِ، وَمِثْلُهُ في احْتِمَالِه الْوَجْهَيْنِ اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتِهِمْ وَعِرْقَاتَهُمْ.

الجمع كمسلمات، وكذا إنْ كانت في الفعل فَرْقاً بين المفرد والجمع وبين الاسم والفعل.

أما انقلابها إلى الهاء، فلأنَّ الهاء في طرف المخارج، والتاء تزاد طرفاً لتكون خلفاً من الواو التي هي أختها في المواضع التي لا تصلح فيها.

قوله[1]:

٢٨٦٦م - بَلْ جَوزِ تَيْهَاءَ

بمعنى رُبَّ.

ومثله قوله:

٦٣٧٧ - بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ[2].

وَجَوْزُ كُلِّ شيءٍ: وَسَطُه، والجمع أجواز، ويقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عقب حَجَفَةٌ، وجمعها حِجَفٌ.

قوله: «وَهَيْهَاتَ....».

إنْ جُعِلَ جمعا قُدِّر أنه هيهات حذفت ياؤه التي هي اللام فيكسر عند النصب

وروايته في سيبويه بتحقيق عبد السلام هارون (ماصَنْعْ) بالتسكين.

والشاهد فيه حذف الواو التي هي ضمير والمراد ما صنعوا اجتزاء بالضمة عنها.

(١) هو سؤر الذئب كما جاء في شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٢٠٠ - ٢٠١ والبيت بتمامه:

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ وبعـــده:

قَطَعْتُهَا إذا الْمَهَـا تَجَوَّفَـتْ

والجوز: الوسط، والتيهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها، والحَجَفَةُ:الترس، والمها: جمع مهاة، وهي البقرة الوحشية. وَتَجَوَّفَتْ: دَخلت في الكناس. والمعنى: شبه التيهاء بظهر الترس في الملاسة، والشاهد فيه أنه وقف على تاء التأنيث تاءً والقياس أن يقف عليها هاء - وانظر الشاهد ص ٦٧٢ - ٦٧٣.

(٢) البيت مختلف في نسبته أهو للعجاج أم لولده رؤبة وقد أشار إلى هذا الخلاف البغدادي في شرح شواهد الشافية ص٢٠٢ بقوله: «وهذا البيت نسب إلى رؤبة، ورجعت إلى ديوانه

*** فصـــل * وَقَدْ يَجْرِي الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ، مِنْهُ قَوْلُهُ:**

*** مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا ***

وَلَا يَخْتَصُّ بِحَالِ الضَّـرُورَةِ، تَقُولُ: ثَلاثَهْ أَرْبَعَهْ، وَفِي التَّنْزِيلِ:

﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾.

*** فصـل * وَتَقُـولُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ أَنَا بِالأَلِفِ، وأَنَهْ بِالهَاءِ، وَهُوْ بِالإِسْكَانِ وَهُوَهْ بِإِلْحَاقِ الهَاءِ، وَههُنَا وَههُنَاهْ. . .**

كمسلمات، ويوقف عليه بالتاء، فوزنه فعلات والأصل فَعْلَلَات، وإن كان مفردا فهيهات على هَيْهَيَةٍ فَعْلَلَةٌ من المضاعف كالقَلْقَلَةِ فالوقف بالهاء.

قوله: «عِرْقَاتِهم. . . ».

إذا قَال عِرْقَاتَهم بالنصب: فبمنزلة: سِعلاة فالألف للإلحاق والتاء لتأنيث واحدة.

وإذا قال عِرْقَاتِهم بالكسر كان جمعا، كأنه جَمْعُ عِرْقَة، والوقف بالهاء في الأول كما في مسلمة، وبالتاء في الثاني كما في مسلمات، والعِرْقَاة: الأصل، قال الميداني[1] روي أنها مأخوذة من العِرْقَةِ، وهي الطّرّة تنسج فتدار حول الفسطاط فتكون كالأصل له. ويجمع على عِرْقاتٍ، وكذلك أصل الحائط يقال له: العرق.

قال اللَّيْثُ[2]: الْعِرْقَاةُ من الشَّجَرِ: أَرُومُهُ الأَوْسَطُ، وَمِنْهُ تَتَشَعَّبُ الْعُرُوقُ وهو على تَقْدِيرِ فِعْلاةٍ.

قوله: «وقد يجري الوصل مجرى الوقف. . . ».

لما قرع سمعك غير مرة أن الضد يحمل على الضد.

قوله: «ثلاثهْ أربعهْ. . . ».

فلم أجده فيه، ونسب إلى والده العجاج، قال العيني: لم أجده في ديوانه، والله أعلم، أ. هـ. والشاهد فيه استعمال بل بمعنى رب كما جاء في البيت السابق له

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١: ٦٢ (٢) انظر قول الليث في لسان العرب عرق

... وهؤُلَا، وهؤلاهْ إذا قُصِـرَ، وأكْـرَمْتُـك، وأكْـرَمْتُكَهْ، وَغُلَامِي وضَـرَبَنِي وَغُـلَامِيَـهْ وَضَـرَبِنِيَـهْ بالإِسْكَانِ وإلْحَاقِ الْهَاءِ فِيمَنْ حَرَّكَ في الْـوَصْـلِ، وَغُـلامْ وَضَـرَبَنْ فِيمَنْ أَسْكَنَ في الْوَصْلِ، وَفي قِرَاءَةِ أبي عَمْرٍو: «رَبِّي أكْرَمَنْ وَأَهَانَنْ»، وَقَالَ الأَعْشَى:

وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أنْكَرَنْ

هذا بيان أن إجراء الوصل مجرى الوقف غير مختص بحال الضرورة.

قوله: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ...... ﴾[1].

الأصل: «لكن أنا» ثم خفف الهمزة فنقل حركتها إلى النون الساكنة نحو لكننا، فالتقى مثلان فأدغم، فقيل: لكنّ بغير الألف. ومن ألحق الألف فكأنه ضرب من إجراء الوصل مجرى الوقف. وَيُحَسِّنُهُ أمر آخر، وهو أن الألف تدل على أن الأصل لكن أنا، وبغير الألف يلزم الالتباس بينه وبين لكنَّ المشددة.

قوله: «أنا بالألف...».

الألف: علم الوقف فيه ونحو قوله[2]:

٦٣٨ـ فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي ....

على إجراء الوصل مجرى الوقف، والهاء تعاقب الألف، كأنه لقرب مخرجهما ومنه حديث حاتم: «فَزْدِي أنَهْ»[3].

قوله: «وهَؤُلَا ....».

فيمن قصـر الـوقف عليه بالألف كألف «حُبْلَى» إذ ليس فيه تنـوين فيبـدل.

---

(١) سورة الكهف آية ٣٨.

(٢) هو الأعشى ـ انظر ديوانه ص ٨٩ ولسان العرب (نحل) ورواية البيت بتمامه في الديوان:

فَمَـا أنَـا أمْ مَـا انْتِحَالِي الْقَوَا فِ بَعْـدَ الْمَشِيبِ كَفَـى ذَاكَ عَـارًا

والبيت ترتيبه الثامن والستون من قصيدة للأعشى عدتها سبعون بيتا من المتقارب قالها في مدح قيس بن معد يكرب. والمعنى: أنه ينفي عن نفسه ما اتهم به عند الممدوح من أنه يسطو على شعر غيره وينتحله لنفسه.

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١: ٢٩٤ والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢: ١٢٧.

. . . وَضَرَبَكُمْ وَضَرَبَهُمْ، وَعَلَيْهِمْ وَبِهِمْ وَمِنْهُ وَضَرَبَهْ بالإسْكَانِ فِيمَنْ أَلْحَقَ وَصْلاً، أوْ حرَّكَ، وَهذِهْ فِيمَنْ قَالَ هذِهِ هي أمَةُ اللهِ. . .

وبعضهم يلحق التاء تبيينا. ولا يقولون حبلاه لالتباس الإضافة، أما نحو هؤلآ فلا يضاف.

قوله: «وأكرمتُكَ وأكْرمتُكَهْ. . . .».

من ألحق الهاء آثر أن لا يُجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير منفصل، لأن ضمير المفعول غير ممتزج بالفعل امتزاج ضمير الفاعل به، ومن أسكن نظر إلى امتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفرداً فكأنه ميم «أكرمتك».

قوله: «وغلامي وضربني. . . .».

الأصل تحريك الياء وتسكينها سائغ، فمن حرّك وقف بالسكون كما يقف على ياء «القاضي» في النصب أو قال غلامِيَهْ. ومن أسكن وقف على السكون كما يقف على ياء «القاضي» في الرفع والجر. وإذا حذف في الوصل نحو: (غُلاَمْ وَضَرَبَنْ) سكن ما قبل الياء كغلامْ.

٦٣٩ ـ رجل كاسف الوجه: أي عابس[1].

قوله: وَضَرَبَكُمْ، وَضَـربَهُمْ، وَعَلَيْهِمْ، وَمِنْهُ، وَضَرَبَهْ بالإسْكَان فِيمَنْ ألْحَقَ وَصْلاً أوْ حَرَّكَ. . . .».

---

(١) إشارة إلى معنى كلمة «كاسف» الواردة في بيت الأعشى الذي استشهد به الزمخشري في مفصله. والشاهد بتمامه كما جاء في ديوانه الأعشى ص٥٥:

ومنْ شاني‌ءٍ كاسفٍ وجْهُهُ　　　إذَا ما انْتسبْتُ لهُ أنْكرِنْ

وهذا الشاهد ترتيبه الحادي والثلاثون من قصيدة للأعشى عدتها ثلاثة وثمانون بيْتاً من المتقارب ومطلعها:

لَعَمْرِي مَا طُولُ هَذَا الزَّمنْ　　　على المرْءِ إلَّا عناءٌ مُعَنْ

وموضع الشاهد فيه قوله: (أنكرن) حيث حذف المفعول به للوقف وهو الياء في (أنكرني) ثم سكن النون.

. . . وَحَتَّامَ، وَفِيمَ ، وَحَتَّامَهْ ، وَفِيمَهْ بالإسْكَانِ وَالهَاءِ، وَمَجيءَ مَهْ ، وَمِثْلَ مَهْ في مَجيءَ مَ جِئْتَ، وفي مِثْلَ مَ أنْتَ بِالهَاءِ لَا غَيْرَ.

قيل: أي فيمن ألحق الواو في الوصل فقال: (ضَرَبَهُمُوا)[1] أو حرّك؛ يعني الهاء فقال ضَرَبَهُ.

وفي كلام بعض المحققين[2] وقوله:(فيمن ألحق وصلا يعني به ميم الجمع وهاء الضمير جميعا.

وقوله: «أو حرَّكَ» يعني به الهاء وحدها، ويجوز أن يكون قصد بقوله:(فيمن ألحق) وصلا، أو حرك الهاء وحدها لأنها المذكورة آخرا واستغنى عن تقييد نحو (ضَرَبَكُمْ)، لأنَّ من أسكن في الوقف لا شك في أنه محمول على من ألحق وصلا فلم يحتج إلى التقييد.

قوله : «هذي . . . .».

أصله الياء، وإذا قلت هذه كان الهاء بدلا منه بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث بهما في نحو: (أنت تفعلين) ولم يثبت للهاء تأنيث في موضع فَجَعْله بدلا من الياء هو القياس وبعد أن جعل الهاء بدلا من الياء جاء وجهان:

أحدهما : أن تلحق بعد الهاء ياء زائدة كما في «بِهي»، فإذا وقفت، قلت: «هذه» بإسكان الهاء وحذف الياء كما تقول:«مررت بِهْ » بإسكان الهاء من قولك: «زيد مررت بهي قَبْلُ».

والثاني من الوجهين: أن تكون الهاء ساكنة لا تلحق بعدها «ياء» لا في الوصل ولا في الوقف نحو: هذهْ أَمَةُ الله بالهاء الساكنة فكأنهم أحبوا أن يكون العوض مثل المعوّض منه في السكون.

قوله: «وحتّام . . . .».

الوقف بالهاء كَحَتَّامَهْ كما في «اغْزُهْ» لأجل الحذف، وقد حذف الألف من

---

(١) في الأصل : «ضَرَبَهُمُ» والمثبت من ع و ف.

(٢) هو ابن الحاجب ـ انظر قوله في كتابه المسمى بالإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٣٢٠.

* فصـــل * وَالنُّـونُ الْخَفِيفَـةُ تُبْدَلُ أَلِفاً عِنْدَ الْوَقْفِ تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ قَالَ الأَعْشَى:

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا *

وَتَقُولُ فِي هَلْ تَضْرِبُنْ يَاقَوْمُ؟ هَلْ تَضْرِبُونَ، بِإِعَادَةِ وَاوِ الْجَمْعِ.

ها هنا. ويجوز أن لا تلحق كَحَتَّامْ كما قلت: أغزْ. فإن قلت يجب أن تلحق لأنَّ «ما» حرفان حذف أحدهما «كقِهْ».

قلت: إنَّ «ما» اسم غير متمكن، والأسماء غير المتمكنة كثيراً ما تكون على حرف واحد كالكاف في ضربك، بخلاف الفعل.

ثم إنَّ «ما» مزج بالجار فصارا ككلمة واحدة فَخَرَجَ أن يكون مثل: قِهْ.

قوله: مَجيءَ مَهْ...».

إذا قلت: مجيء م جئتَ؟، ومثل م كنت؟ تريد مجيء ما جئت؟ بمنزلة مجيء أي شيء جئت ثم وقفت وجب إلحاق الهاء لأن المجيء اسم منفصل يجوز التلفظ به غير مضاف فلا يتصل بقولك: «مَ» من «ما» اتصال حروف الجر التي لا يصح لفظها إلا متصلة فكان «مَ» منفصلا فيجب عند الوقف إلحاق الهاء لتكون مبتدئا بحرف. وواقفا على آخر.

قوله «والنون الخفيفة تبدل ألفا...».

لأن النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب، فتبدل النون عند الوقف ألفا كما تبدلت التنوين في المنصوب عند الوقف ألفا.

قوله «بإعادة واو الجمع».

الأصل في «هل تضربنّ ياقوم؟» هل تضربونه بالواو والنون القائمة مقام الرفعة. إلا أن هذه النون سقطت بلحوق النون الخفيفة إذ المضارع يبنى إذا لحقته. فلو لم تسقط تلك النون بعد لحوقها يلزم أن يكون المضارع معربا مبنيا في

. . . .

حالة واحدة وهو محال ، فلما زالت النون الخفيفة عادت تلك النون الساقطة لزوال الموجب للبناء .

أما إعادة واو الجمع : فلأن ذهاب الواو كان لالتقاء الساكنين، فبأن زالت النون الخفيفة زال التقاء الساكنين فتعاد هي .

فإن قلت: «فلم زالت النون الخفيفة بالوقف؟ قلت: لئلا يلزم الخروج عن حد المناسبة، فإنهم قد أزالوا التنوين عند الوقف مع أن التنوين أقوى ، بدليل أنه يجب إدخاله في الاسم ، ولا يجب إدخال هذه النون في الفعل وكذا إذا لقي هذه النون ساكن بعدها سقطت كما في قوله:

٦٢٨م ـ لا تُهِينَ الْفَقِيرَ .... [1]

أي لا تُهِينَنْ بخلاف التنوين، تقول: مررت بَزَيْدِنْ ابنك فلما كان التنوين هو الأقوى وقد سقط عند الوقف، كان سقوط النون الخفيفة للوقف أولى ، إذ لو لم تسقطها يلزم المثل السائر: صُلْتَ على الأسد وَبلَتَّ عَنِ النَّقَد[2].

(١) هو بتمامه :

لا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تَرْكَعَ يَومًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وهو شاهد على حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، والأصل: لا تهينن. وقد مر الشاهد آنفا ـ انظر ص ١٨٧٦ .

(٢) انظر شرح المثل ص ١٢٢١ .



** ومن أصناف المشترك:القسم **

يَشْتَرِكُ فِيهِ الاسْمُ وَالفِعْلُ، وَهُو جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ أَوْ اسمِيَّةٌ تُؤكِّدُ بِهَا جُمْلَةً مُوجِبَةً أَوْ مَنْفِيَّةً نَحْوُ قَوْلِكَ: حَلَفْتُ باللهِ، وَأَقْسَمْتُ. وَآلَيْتُ، وَعَلِمَ اللهُ، وَيعْلَمُ اللهُ، وَلعَمْرُكَ، وَلعَمْرُ أَبيكَ، وَلَعَمْرُ اللهِ، وَيَمِينُ اللهِ، وَأَيْمُنُ اللهِ، وَأيْمُ اللهِ، وَأَمَانَةُ اللهِ، . . .

قولــه: «ومن أصناف المشترك القسم».

اعلم أن القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى. فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف كقولك: بالله أخبرني هَلْ كَانَ كَذا؟.

قولــه: «وَعَلِمَ اللهُ. . .».

الـدليل على أن «علِمَ» يجري مجرى القسم قولهم: «علمتُ لَيَخْرُجَنَّ زَيْدٌ» «وَعَلِمْتُ مَايَخْرُجُ زَيْدٌ» أجيب بما يُجابُ بِهِ القسم وهو نونُ التأكِيد وحرفُ النَّفي.

وعليه قوله[1]:

٦٤٠ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

كأنه قال: أقسمت لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي. والذي أوجب ذلك: مضارعة علمت للقسم في إفادة التحقيق، والتقدير، وإلا فليس لباب «علمت» أصل في القسم.

قولــه: «وَأَمَانَةُ اللهِ. . . .».

---

(١) هو لبيد بن ربيعة العامري ـ انظر ديوانه ص ١٧١ وترتيبه التاسع والثلاثون من معلقته البالغة ثمانية وثمانين بيتا من الكامل. وروايته في الديوان على النحو التالي:

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا   إنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

والضمير في صادفن يعود على الذئاب. ورواية سيبويه موافقة لما جاء في الإقليد. انظر الكتاب ٣: ١١٠ وشرح شواهد المغني ٢٨٠، والشاهد فيه: تعليق لتأتينّ بعلمت على نية القسم. والمعنى: علمت والله لتَأْتِيَنَّ.

... وَعَلَيَّ عَهْـدُ الله لَأَفْعَلَنَّ، أَوْ لَاأَفْعَلُ، وَمِنْ شَأْنِ الْجُمْلَتَيْنِ أَنْ تَتَنَزَّلَا مَنْزِلَةَ جُمْلَةٍ واحِدَةٍ كَجُمْلَتَي الشَّرْطِ وَالجَزاءِ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الثَّانِيَةِ ها هُنَا عِنْدَ الدِّلَالَةِ جَوَازَ ذَلِكَ ثَمَّةَ...

المراد بأمانة الله: ما أودع الله ـ سبحانه ـ كُلَّ إنسان بأصل الفطرة من الإيمان، ولذا ترى الناس يحلفون بالإيمان.

قوله: «وَعَلَيَّ عَهْدُ اللهِ....».

(عهد الله): مبتدأ، وعليَّ: خبر متقدم عليه، كأنه قال: عهد الله يجب عليّ، ثم تنزّل هذا الكلام منزلة قولك: أحْلِفُ بالله، فهذا جملة اسمية كما هو مذهبُ سيبويه[1] في نحو قولك «في الدارِ زَيْدٌ» ويجوز أن يكون على مذهب أبي الحسن مثل: «أحْلِفُ بالله» في كونه جملة فعلية فإنه يرفع الظاهر بالظرف، فكأنه قال: يَجِبُ عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ.

قولـه ومن شـأن الجملتين...

وضع القسم لما كان لأن يؤكد به الكلام امتنع السكوت عليه، فليس لك أن تقول: «حَلَفْتُ باللهِ» وتسكت، بل يجب أن تأتي بالجملة المقسم عليها فتقول: (حلفت بالله لأفعلن كذا، أو لا أفْعَلَنَّ)، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنمـا جُلُّ غرضـك أن تؤكد مضمون الجملة المقسم عليها وتنفي الشك عنه، وشبههما المصنف بجملتي الشرط والجزاء في أن الاقتصار على ذكر الجملة الأولى غير سائـغ، فلمـا لم تتم الجملة القسمية إلا بالجملة المقـسم عليها، والجملة الشرطية بدون الجملة الجزائية تنزلت الجملتان في الفصلين منزلة جملة واحدة.

قوله: «ويجوز حذف الثانية....».

مثـال الحـذف في القـسم نحـو قولـك: «أضـربك والله، أي (أضربك والله

---

(١) انظر سيبويه ٣: ١١٠ و٣: ٥٠٣.

. . . فَالْجُمْلَةُ الْمُؤكَّدُ بِهَا هِيَ الْقَسَمُ، وَالْمُؤكَّدَةُ هِي الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا، وَالاسْمُ الّذي يُلْصَقُ بِهِ الْقَسَمُ لِيُعَظَّم بِهِ وَيُفَخَّمَ هُوَ الْمُقْسَمُ بِهِ.

* فصـــل * وَلِكَثْرَةِ الْقَسَمِ في كَلاَمِهِمْ أكْثَرُوا التَّصَرُّفَ فِيهِ وتَوَخَّوْا ضُرُوباً مِنَ التَّخْفِيفِ مِنْ ذلِكَ حَذْفُ الْفِعْلِ في باللهِ، وَالخَبَرِ في لَعَمْرِكَ وَأَخَوَاتِهِ. وَالْمَعْنَى: لَعَمْرُكَ مَاأُقْسِمُ بِهِ وَنُونُ أَيْمُن. .

لأضرَبَنَّك)، حذفت الجملة المقسم عليها لدلالة (أضربك)[1] السابق عليها، لأنه في مقام تأكيد إيجاد الضرب.

ومثاله في الشرط: «أضربك إنْ ضربتني»، أي: «أضربك إن ضربتني أضربك» وبيت الحماسة[2]:

٧٠م- إذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا

أيْ إنْ ذو لوثة لانَ خَشُنُوا، حُذِفَت الجُملة الجزائية للدلالة، ولهذا نظائر في أشعارهم كثيرة لا تُعَدُّ.

قوله: «لِيُعَظَّمَ بِهِ. . . .».

لا تكـون الجملة الأولى في باب القسم مؤكدة للثانية إلا إذا ألصق البَاءَ في الجملة الأولى بمقسم عظيم عند السامع بحيث لايتطرق إليه خيانة، فتكون حينئذ مؤكدة فيتحقق معنى اليمين حتى لو قلت حلفت بالفلس لأفعلن كذا لا يكون يمينا.

قولـــه: «حذف الفعل. . . .».

قولهم: «بـــالله لأفْعَلَنَّ كذا» أصله: حلفتُ بالله، البـــاء توصـل الفعـل إلى المحلوف به، كمـا أوصلت الباء المرور إلى زيد في قولك: «مررت بزيد» وقد

(١) في الأصل: «قسمك» وصوابه المثبت من ع و ف.

(٢) قائله: قريط بن أنيف أحد شعراء بلعنبر وقد مر البيت محققا آنفا ص ٢٩٨، والشاهد فيه حذف جواب الشرط كما صرح به في المتن، وذلك لدلالة السياق عليه.

. . . وَهَمْــزَتُــه في الــدَّرْجِ ، وَنُــونُ مِنْ وَمُنْ وَحَـرْفُ الْقَسَم في الله والله . .

حذف ذلك الفعل كثيراً لدلالة الحال عليه كما حذف في «بسم الله».

قولــه : «في لعمرك وأخواته . . . ».

عمرك : مبتدأ وخبره محذوف . والتقدير : لعمرك ما أقسم به ، والضمير راجع إلى «ما» و«ما» عبارة عن قولك : «لعمرك» أو «لعمرك قسمي» واللام المفتوحة للابتداء.

ويمين الله وأخواته أصلها : يمين الله قسمي ، أو يميني ، أو ما أقسم به.

وكذا أيْمُنُ الله يميني ، وأيْمُ الله يميني ، وأمانة الله يميني.

قولـــه : «وهمزته . . . . ».

أي همزة «أيمن» موصولة لا تثبت في الدرج ، والأصل فيها القطع لكونه جمع يمين لكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، ألا تراهم ردوا هذه الكلمة إلى حرف واحد وهو «مُ اللهِ» لحرصهم على التخفيف ، لما بها من كثرة الاستعمال.

قوله : «وهمزته في الدرج . . . إلى آخره».

دليل على أن همزته عنده همزة قطع كما هو مذهب الفراء فإنه يزعم أنه جمع يمين ، فهمزته همزة أفعل الذي للجمع ، وهي همزة قطع ، فإذا وصلت كان ذلك لأجل التخفيف في القسم.

وذهب سيبويه[1] إلى أنها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الأول ، فاجتلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجتلبت في «ابن» وأخواته من الأسماء التي وضعت ساكنة الأوائل ، فعلى هذا المذهب لا تكون الهمزة مخففة في الوصل لأجل القسم.

قوله : «ونون مِنْ ومُنْ . . . ».

تكونان للقسم ثم تحذف نونا هما لكثرة الاستعمال فيقال : «م الله» و«مُ الله» وسيجيء الكلام فيه.

---

(١) الكتاب ٣ ٥٠٣ ـ ٥٠٤

... وَبِعِوَضٍ في ها الله ، وآلله ، وأفَآلله ، والإِبْدَالُ عَنْهُ تاءً في تَالله ،
وإيثَارِ الفَتْحَةِ عَلَى الضَّمَّةِ هي الّتي أعْرَفُ فِي الْعُمْرِ.

قوله: «بغير عوضٍ . . . . ».

أي يحذف حرف القسم ويبقى الاسم على انجراره نحو قولك: «اللهِ لأفْعَلَنَّ كذا» بالجر، ونظير هذا قول رؤبة[1]: «خيرٍ» بالجر إذا قيل له: «كيف أصبحت»؟.

وهذا القبيل من الشواذ إذ لا شيء في اللفظ يدل على إضمار الجارّ.

والوجه الثاني: أن تحذف حرف القسم وتوصل فعل القسم إلى الاسم، وهذا حسن نحو: «اللهَ لأفْعَلَنَّ» بالنصب على طريقة قوله:

٥٧٩م ـ أمَـرْتُـكَ الْخَيْرَ فَافْعَـلْ مَا أُمِـرْتَ بِهِ . . . . [2]

وهذان الوجهان لاعوض فيهما عن المحذوف.

قوله: «وبعوض . . . . ».

أي يحـذف حرف القسـم ويعـوض عنه حرف التنبيه نحو: «هَا اللهِ»، وهمزة الاستفهام في «آلله » وقطع همزة الوصل في «أفآ الله »، والهمزة قبل الفاء للاستفهام والفاء للعطف.

قوله: «وإيثار الفتحة . . . ».

العَمْرُ والعُمْرُ بالفتح والضم: البقاءُ، ولا يستعمل في القسم إلا الفتح لجريه مجرى المثل، والأمثال لا تتغير، وفي الاختصاص ضربٌ من تغيير اللفظ لتغيير المعنى، لأن معناه لا يقتضي الاختصاص بالقسم، فلما خَصُّوا معناه بالقسم لم يسوّغوا في فائه الضم، مع أنَّ الضمّ هو الأعرف، فحصل ضربٌ من التغيير في اللفظ لتغيير في المعنى.

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩: ١٠٥.

(٢) عجزه . . . . فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

وقـد سبق تحقيقه والتعليق عليه في ص ١٧٠٩ موضع الشاهد فيه هنا قوله: (أمرتك الخير) حيث حذف الجار وأوصل الفعل إلى المجرور فنصبه على نزع الخافض.

* فصـل * وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِثَلاثَةِ أشْيَاءَ، باللّام وَبِإنَّ، وَبحَرْفِ النَّفْي كقولك: بالله لأفْعَلَنَّ وَإنَّك لَذَاهِبٌ، وَمَا فَعَلْتُ، وَلاَ أفْعَلُ، وَقَدْ حُذِفَ حَرْفُ النَّفْي في قَوْلِ الشَّاعِر:

قوله: «ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام، وبأن وبحرف النفي . . » وذلك للتنبيه على أن ما يُذكر بعده هو الذي جيء به بالقسم تأكيداً له، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف وهو الشائع، وأما القسم للاستعطاف فإنما يكون جوابه الجملة الفعلية، وهذه الأجوبة في القسم إنما تجيء إذا ذكر بعده الجملة المقسم عليها، فأما إذا لم يذكر بعده وذكر قبله ما يدل عليها، أو وقع القسم معترضا لَمْ يَجِئْ من تلك الأجوبة شيء.

فالأول نحو: زيدٌ ذاهبٌ واللهِ.

والثاني نحو: «زيدٌ ـ والله ـ ذاهبٌ».

فإن ذكر بعد القسم ما يصح أن يكون له وما يصح أن يكون تتمة لما قبله جاز الأمران. أن تقول: زيدٌ ـ واللهِ ـ إنّ أباه قائِمٌ» و«زيد ـ واللهِ ـ أبُوُهُ قَائِمٌ».

«وإنَّ» مختصة بالجملة الاسمية، لامتناع دخولها على غير الاسم، واللام وحرف النفي يدخلان على الجملة الفعلية والاسمية إلّا أنَّ الفعلية إذا كان فعلها مضارعاً التزم في الأفصح معها «نون» التأكيد، وإذا كان ماضيا التزم على الأفصح معها «قد» ، ولم يفتقروا مع الاسمية إلى غيرها، لأنّها دخيلة في الفعل، أصليةٌ في الاسم فقصدوا إلى تقويتها فيما ليست أصلية فيه تنبيها على أنه ليس من مواضعها.

قولـه: «وقد حُذفَ حَرْفُ النَّفي . . . ».

حذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية دون الاسمية وإنما يحذف مع الفعلية لأنه يدل على النفي فيه أمران حذف «اللام»، وحذف «النون»، ولأنه حُذف عنه في غير القسم كقوله تعالى:

**** تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ ****

*** فصــل * وَقَدْ أَوْقَعُوا مَوْقعَ البَاءِ بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ الَّذِي أَلْصَقْتَهُ بِالْمُقْسَمِ بِهِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ: الْوَاوُ وَالتَّاءُ وَحَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ وَهُمَا الْـلاَّمُ، وَمِنْ في قَوْلِـكَ: للهِ لَا يُؤَخَّـرُ الأَجَلَ، وَمِنْ رَبي لَأَفْعَلَنَّ رَوْماً للاختصَاصِ ، وَفي التَّاءِ وَاللَّامِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَرُبَّما جَاءَتْ التَّاءُ في غَيْرِ التَّعَجُّبِ، وَاللاَّمُ لَا تَجِيءُ إلَّا فِيهِ، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ لِعَبْدِ مَنَاةِ الْهُذَلِيِّ :**

﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾[1].

فأجرى في القسم مجراه في غيره بخلاف الاسم، فإنه خال عما ذكرنا من الأمرين.

قولــه[2]:

٦٤١- تَـاللـهِ يَبْقـى ....

أي لا يبقى على الأيام ما يتبقل من البهائم؛ أيْ يَرْعَى.

تمــامه: .... جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّه غَـرِدُ

«الجَـوْنُ» الأسود والأبيض أيضا، و«السَّرَاةُ»: الظهر. والرَّبَاعِي: الذي يلقي رباعيته. وَغَرَّدَ: تَغَنَّى وصوَّتَ.

قولــه: «وقد أوقعوا...»

هذا لطلب الخِفَّـةِ، لأنــه اتســاع وتخيير بين استعمال أيٍّ من تلك الأربعة، والتخيير أسهل من التقييد وهذا مما لا شك فيه.

---

(١) سورة النساء آية ١٧٦.

(٢) البيت مختلف في نسبته، إذْ نسبه صاحب اللسان في مادة (بقل) لمالك بن خويلد الخزاعي الهذليّ في حين نسبه ابن يعيش في شرحه ٩: ٩٧ للهذليّ ولم يزد على ذلك، ونسبه النعساني في المفصل ص٣٤٥ للهذلي أبي كبير. وقد وجدته مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ عدتها ثمانية عَشَرَ بيتا من البسيط - انظر شرح أشعار الهذليين ص٥٦ وهو بتمامه:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ وَالآسُ
وَتُضَمُّ مِيمُ مُنْ فَيُقَالُ: مُنْ رَبِّي إِنَّكَ لأشِرٌ. .

قوله روما للاختصاص . . . . .».

هذا تعليل لإيقاع هذه الحروف موقع الباء، فالواو راموا بها اختصاص الظاهر بها وبالتاء اختصاصها باسم الله تعالى وباللام اختصاصها بالتعجب فلا تستعمل إلا فيما هو حقيق بالتعجب كقولك «لِلهِ لَتُبْعَثُنَّ وَلَتُحَاسَبُنَّ» وللهِ لاَ يُؤَخِّرُ الأجَلَ، ولا يَبْقَى في النَّاسِ أحد. وَشِبْهُهُ.

ولا يقال: «لله لقد قام زيد»، لأنه ليس فيه وجه للتعجب، وقد جاءت «التاء» أيضا في مثل ذلك كثيراً لكنهم لم يلزموها ذلك (بل)[1]. استعملوها في غيره.

وأما «مِنْ» فإنَّها مختصة بـ(رَبِّي)

قــولــه:

٦٤٢ - لِلـــهِ. . . . .[2]

أراد «بذي حِيَد»: وَعْلاً في قَرْنِهِ أنابيب ملتوية.

و «الحِيَدُ» بكسر الحاء: كذا وجد مُصحَّحَا بخط الإمام المطَرزي هو جمع حَيْدَة، وهي العقدة في قرن الوعل.

ومثاله بَدْرة وبِدَر: و«المُشْمَخِرّ»: العالي، وأراد به الجبل. و«الظَّيَّان»: ياسمين

تَاللهِ يَبْقَى على الأيامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّه غَرِدُ

والمعنى: يقول: الأيامُ لا تبقي شيئا على حاله وكل ما فيها عرضة للتغيير والزوال حتى حمار الوحش الموصوف بهذه الأوصاف لا يبقى على حاله، بل لابد أن يهرم. والشاهد فيه: حذف حرف النفي من جواب القسم وهو (يبقى) وأصله: تالله لا يبقى. والذي سهل حذف (لا) عدم التباس الفعل المنفي بالموجب.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف وهو لازم.

(٢) اضطربت نسبته، إذ نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ٤٩٧ لأمية بن أبي عائذ الهذلي وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٩: ٩٩، وقد أورده السُّكري في شرح أشعار الهذليين ص ٤٣٩

. . . قَالَ سِيبَـوَيْهِ وَلاَ تَدْخُلُ الضَّمَّةُ في مُنْ إلاَّ هَهُنَا كَمَا لاَ تَدْخُلُ الْفَتْحَةُ في لَدُنْ إلاّ مَعَ غُدْوَةٍ، وَلاَ تَدْخُل إلاّ عَلَى رَبِّي، كَمَا لاَ تَدْخُلُ التَّاءُ إلاَّ عَلَى اسْمِ الله وَحْدَهُ، وكَمَا لاَ تَدْخُلُ أيْمُنُ إلاّ عَلَى اسْمِ الله وَالْكَعْبَـةِ، وَسَمِـعَ الأخْفَشُ مِنَ الله، وَتَـرَبِّي، وَإذَا حُذفَتْ نُونُهَـا فَهِي كَالتَّاءِ، تَقُولُ: مِ الله، وَمُ الله، كَمَا تَقُولُ تَا الله. . .

البر، والآسُ: شَجَرٌ وَرَقُه عَطِرٌ، واللام في «لِلَّهِ يَبْقَى» للتعجّب. كأنه يقال: «ما أعجب أن الـوعل لا ينجو من الموت، وإن كان في موضع مرتفع عال لا يمكن الصعود إليه».

قولــه: «لَأَشِرٌ. . . .».

أي لَبَطِرٌ.

قولــه: «إلاَّ هَهُنَا. . . .».

أي لا تضم ميمها إلاّ في القسم، لأنَّهم جعلوا ضمها دلالة على القسم لما في لفظ «مِنْ» بالكسر من الالتباس (بمن) الجارّة في غير القسم، وهي قليلة في القسم فقصدوا إلى أنْ يكون بها فيما قل دلالة على أنها حرف القسم، ومنهم من قال: إنها من «أيْمُنُ الله» فلو كانت من «أيمن» لدخلت على اسْمِ الله كما يدخل أيْمُن عليه.

قولــه: «وسمع. . . .».

دخل (مِنْ) في الله، و(التاء) في ربِّي، مع اختصاص (مُنْ) بربي و(التاء) بالله

ضمن قصيدة لمالك بن خالد الخناعي ثم قال: وتنحل أبا ذوئب، كما أورده في الكتاب نفسه ضمن قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ص ٢٢٧ ونصه في الموضعين:

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأيام ذُو حِيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

والبيت من البسيط، ومعناه: إنَّ مرور الأيام يُفني كلَّ حيٍّ حتى الوعل المتحصّن برؤس الجبال، والشاهد فيه دخول اللام على اسم الله في القسم بمعنى التعجب.

... وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهَا مِنْ أَيْمُن.

* فصـــل * وَالبَاءُ لأَصَالَتِهَا تَسْتَبِدُّ عَنْ غَيْرِهَا بِثَلاَثَةِ أَشْيَاء بالدُّخُولِ عَلَى الْمُضْمَرِ كَقَوْلِكَ بِهِ لأَعْبُدَنَّه، وَبِكَ لأَزُورَنَّ بَيْتَكَ وقَالَ:

* فَـلا بِـكِ مَا أُبَالِـي *

وَبِظُهُورِ الْفِعلِ مَعَهَا كَقَوْلِكَ: حَلَفْتُ بِالله، وَبِالْحَلْفِ عَلَى الرَّجُلِ ...

فكأنهما تناوبا في ذلك، وإذا حذفت نونها فهي كالتاء، يعني في أنها تدخل على اسم الله خاصة، فيقال: «مِ الله»، و«مُ الله».

قولــه: «مِ الله ......».

قال بعضهم أصلها: مِنْ قولك: «مُنْ ربِّي إنَّك لأشر»[1] فلو كانت مِنْ «مِنْ» لما دخلت على اسم الله كما لا تدخل (مِنْ).

وبعضهم قال: أصلها (يَمِينُ) كقولك «يمينُ الله لأفْعَلَنَّ» حذف منها غير الميم، ولهذين الوجهين كسر الميم في «مِ الله» من كسرها.

وبعضهم قال: أصلها: «أيْمُنُ الله لأفعلنَّ» حذف منها ما عدا الميم لكثرة دورها في القسم خاصة، ولذا ضمت هذه الميم في «مُ اللّهِ»، والمكسورة مِن «مِنْ» لأنه ليس في «أيمن» كسـرة في ميم، والحكم بالكسرة على أنها ميم «مِنْ» اولى من الحكم بأنها ميم «أيمن» بالنظر إلى دخولها على اسم الله (ـ تعالى ـ)، لأنَّ كسر الميم من «أيْمُن» لا وجه له، ودخولها على اسم الله (ـ تعالى ـ) لا مانع له إلا من حيث الاستعمـــال على أنـه قد سُمِـعَ «مِنَ الله» عن الأخفش، والقياس مقتض لجوازه. فَترجَّح بما ذَكَرْنَا أنَّ المكسـورة ميم «مِنْ» والمضمومة في الظاهر ميمُ «مُنْ» وإن دخلت على اسم الله تعالى لأنه قد قام الكسـر في «م» دليلا على أنها ميم «مِن»

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٩٩.

... عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعْطَافِ كَقَولِكَ بِاللهِ لَمَّا زُرْتَنِي وَبِحَيَاتِكَ أَخْبِرْنِي.. وَقَالَ ابْنُ هَرْمَةَ:

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ   هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالبَابِ

وَقَالَ:

* بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَا؟ *

فتحمل المضمومة عليها إذ قد ثبت فيها الضمّ مع ثبوت نونها وقد ثبت الحذف في أختها، فليكن الحذف في الأخرى وما ذكرنا في كون المكسورة من «مِنْ» لا من «أيْمُن» من كلام بعض المحققين[1].

قولـه: «ومن الناس....».

والصحيح هو المذهب الأول وهو أن المكسورة مِنْ «مِنْ» لما ذكرنا، ولأنه لما بقي الميم وهو حرف واحد عُلم أنه (ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرف واحد)[2] وهذا وجه لنفي كون المكسورة من «يمين»، واختصاص الميم بالله مع أنّ «مِنْ» مختص «بربي» اتساع في القسم وافتنان في الكلام.

وقوله: «يزعم أنها....».

الضمير إنْ عاد إلى «الميم» فوجه رد هذا القول ما بينا، وإن عاد إلى «مِنْ» فيرد هذا القول بأنها إن كانت من «أيْمُن» لدخلت على اسم الله دخول «أيْمن» عليه.

قولـه[3]:

٦٤٣ - ....   فلا بكِ ....

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ : ٣٢٧.

(٢) في ع: ليس من أيمن، إذا ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرف واحد. والمثبت من الأصل و ف.

(٣) هو غوية بن سلمى بن ربيعة - انظر شرح التبريزي لديوان الحماسة ٣ : ٣٠ - ٣١ والبيت من الوافر وهو أول أبيات ستة وردت في شرح التبريزي، والبيت بتمامه:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ   لِتَحْزُنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي

. . . .

أوله :

أَلاَ نَادَتْ أَمَامَةُ باحْتِمَالِ   لِتَحْزُنَنِي . . . .

الاحتمال : الارتحال ، و« حَزَنَهُ » بفتح الزاي متعد ، وبالكسر لازم ، و« لا » زائدة ، والتقدير : فَبِكِ مَا أبَالِي .

قوله : « على سبيل الاستعطاف . . . . . ».

هو التضرع من العطف وهو الرحمة ، والسين للسؤال ، كأنه يسأله أن يعطف عليه وينجز أمره ، والتقدير في البيت الأول : أسألك بحقِّ نعمة الله عليك ، افْعَلْ هذا وَقُلْ : هَذا ابْنُ هَرْمَةَ .

٦٤٤ ـ وَاقِفاً بِالبَابِ[1] .

٦٤٥ ـ وفي البيت الثاني[2] أَسْأَلُكَ بِحَقِّ دينك أَنْ تَصْدُقَنِي وتُعَرِّفَنِي الحقيقة وَنُعْم : اسم امرأة ، تمامه :

وَهَلْ قَبَّلْتَ بَعْدَ النَّوْمِ فَاهَا

= قال النعساني في شرح هذا البيت : إن هذه المرأة نادت بالرحيل لتحزنه بفراقها ظنا منها أن فراقها يؤلمه ، فأقسم بحقها أن ذلك لا يزعجه . والشاهد فيه جواز دخول القسم على الضمير كدخوله على الظاهر . انظر كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل ص٣٤٦ حاشية١ .

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري في المفصل ص٣٤٧ ببيت ابن هرمة ونصه :

بالله رَبِّكَ إنْ دخلْتَ فقُلْ لَهُ   هذا ابْنُ هَرْمَةَ واقفاً بالباب

والشاهد فيه قوله « بالله ربك » حيث استعمل الحلف على سبيل الاستعطاف .

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري في مفصله ص٣٤٧ ببيت المجنون صاحب ليلى .

بدينك هلْ ضممْتَ إليك نُعْما   وهلْ قبَّلْتَ قبْل الصُّبح فاها؟

انظر ديوانه ٢٩٩ وروايته في الديوان ليلى وليس نعما مع اختلاف قليل في روايته والشاهد فيه قوله : « بدينك » حيث استعمل الحلف هنا على سبيل الاستعطاف

* فصل * وَتُحْذَفُ البَاءُ فَيَنْتَصِبُ الْمُقْسَمُ بِهِ بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِ قَالَ:

* ألَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ ـ اللهَ ـ نَاصِحُ *

وقال:

* فَقُلْتُ ـ يَمِينُ اللهِ ـ أبْرَحُ قَاعِدًا *

وقال: إذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ — فَذَاكَ ـ أمَانَةَ اللهِ ـ الثَّرِيدُ

وقد رُوِيَ رَفْعُ الْيَمِينِ وَالأمَانَةِ عَلَى الابتداءِ مَحْذُوفِي الْخَبَرِ. وَتُضْمَرُ كَمَا تُضْمَرُ اللَّامُ فِي لَاهِ أبُوكَ.

قولـه[1]:

٦٤٦ ـ . . . . لَهُ ـ اللهَ ـ نَاصِحُ . . . .

أي أحْلِفُ بالله. أضمر الفعل وحذف الياء فَتَعَدَّى الفعل المضمر إلى الاسم المقسم به، والتقدير: ألا رُبَّ مَنْ قَلْبِي له ناصحٌ بالله.

قولـه[2]:

٥٣٨م ـ فَقُلْتُ: يمينُ اللـهِ . . . . .

أيْ أحْلِفُ بِيَمِينِ اللهِ ثُمَّ يمين الله.

قوله: «وتضمر . . . .».

---

(١) قائله ذو الرمة ـ انظر ملحقات ديوانه ص ١٨٦١ وسيبويه ٢: ١٠٩، ٣: ٤٩٨، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠٣، والبيت الشاهد بتمامه:

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ ـ اللهَ ـ نَاصِحٌ — وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحُ

والشاهد فيه نصب لفظ الجلالة بالفعل المقدّر. والمعنى: رب شخص أقسم بالله أن قلبي له ناصح ومحب وقلبه على خلاف ذلك. وهو شديد النفرة عنه كما تنفر الظباء السوانح.

(٢) هو امرؤ القيس ديوانه ص ٣٢ والبيت بتمامه:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِدًا — وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأوْصَالِي

*** فصـــل * وَتُحْذَفُ الوَاوُ وَيُعَوَّضُ عَنْهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِمْ: لَاهَا اللهِ ذَا، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فِي آللهِ، وَقَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي أَفَأَللهِ، وَفِي لَاهَأَ اللهِ ذَا لُغَتَانِ حَذْفُ أَلِفِ هَا وَإِثْبَاتُهَا، وَفِيهِ قَوْلَانِ: . . .**

معطوف على وتحذف أي وتضمر الباء ويبقى الجرُّ كَمَا ذكرنا في «الله لأفْعَلَنَّ والفرق بين الحذف والإضمار ما قرع سمعك في شرح الخطبة.

قولـــه: «في لاه أبوك . . . .

أصله: لله أضمرت اللام الأولى فبقي لامان: أولاهما ساكنة ولم يكن الإدغام للزوم الابتداء بالساكن فحذفت اللام الأولى فبقي «لاه أبوك».

قولـــه: «وَيُعَوَّضُ . . . .»[1].

الدليل على أن حرف التنبيه عوض عن «الواو»، وأنَّ بينهما مناسبة خاصة من حيث إنه لا يقع إلا حيث تقع «الواو»، لأنهما يدخلان في كل مظهر، أما «التاء» و«اللام» و«مِنْ» فهي مختصة بمظهر واحد، وأما الباء: فالفعل يظهر معها ولا يظهر مع حرف التنبيه كما لا يظهر مع «الواو».

فَإِنْ قلت: فهب أنَّ بَيْنَ حرف التنبيه و«واو» القسم مناسبة فأيّة مناسبة لِوقوعه في القسم؟.

قلت: هي أنَّ حرف التنبيه يحتاج إليه في المواضع (التي يحتاج في إثباتها)[2] والقسم من تلك المواضع.

قولـــه: «حذف ألف ها وإثباته. . . .»

يعني مده بلا همزة، فوجه الحذف أنها ألف لقيت ساكنا بعدها، فقياسها أن

= والشاهد فيه: (يمين الله) إذ رفعه على الابتداء، مع إضمار الخبر، أي لازمي والنصب في كلامهم أكثر. وقد مر تحقيق البيت آنفا ـ انظر ص ١٥٧٥

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٢) في الأصل: «الذي يحتال في إثباتها» وصوابه المثبت من ع و ف

. . . أحَدُهُمَا قَوْل الْخلِيلِ أنَ ذَا مُقْسَمٌ عليْه وتَقْدِيرُهُ: لَا وَاللهِ لَلْأَمْرُ ذَا، فَحُـذِفَ الأَمْرُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ فَيُقَال: هَا اللهِ أخُوكَ، عَلى تَقْدِيرِ هَا اللهِ لَهَذَا أخُوكَ.

والثَّانِي وَهُوَ قَوْلُ الأخْفَشِ إنَّه مِنْ جُمْلَةِ الْقَسَمِ تَوْكِيدٌ لَهُ كَأنَّه قَالَ: ذَا قَسَمِي، قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أنَّهُمْ يَقُولُونَ لَاهَا اللهِ ذَا لَقَدْ كَانَ كَذَا فَيَجِيئُونَ بِالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ بَعْدَهُ.

تحذف لالتقاء الساكنين، ووجه الإثبات أنَّ الهمزة إن لم تثبت معها وهو الظاهر من كلامهم فالألف لا تحـذف لالتقـاء السـاكنين على حدهمـا كمـا في ﴿وَلَا الضَّآلِّينَ﴾[1] وشبهه. وإن ثبتت الهمزة وليس ثبوتها ببعيد في كلامهم، لأنَّ همزة اسم الله لها شأن في جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم «يأالله» وقولهم «أَفَأَ لِلَّهِ» «فلم يلتق ساكنان، فلا تحذف الألف من «ها».

قولـه: «أنّ ذا مُقْسَمٌ عَلَيه. . . . .»

كأنه قيل: (لَلأمْرُ ذا) فحذف الأمْرُ[2] لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجز أن يقاس عليه، والتعليل منه بامتناع القياس ليس لأجل أنَّ تقديره: «لَلأمْرُ ذا» وإنّما هو تعليل لأجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره، وما ذكره الأخفش ضعيف لأنه يجعل «ذا» إشـارة إلى القسم، وفي القسم لم يَجِئْ مثله في كلامهم، بخـلاف ما ذكـره الخليل[3] من حذف بعض المقسم قال زهير[4]:

٦٤٧ ـ تَعَلَّمَنْ هَا ـ لَعَمْـرُ اللهِ ـ ذَا قَسَمًـا ... فَاقْصِـدْ بِذَرْعِكَ فَانْظُرْ أيْنَ تَنْسَلِكُ

---

(١) سورة الفاتحة آية٧.

(٢) هذا هو رأي الخليل. انظر الكتاب لسيبويه ٣: ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٣) الكتاب ٣: ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٤) ديوانـه ص ١٨٢ وسيبويه ٣: ٥٠٠ والخزانة ٥: ٤٥١. والبيت من البسيط، والشاهد فيه الفصل بين «ها» التي للتنبيه وبين «ذا» الإشارية بقوله: «لعَمْرُ الله».

*** فصـــل * وَالْوَاوُ الأولَى في نَحْوِ : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ لِلْقَسَمِ وَمَا بَعْدَهَا لِلْعَطْفِ كَمَا تَقُولُ : بِاللهِ فَاللهِ ، وَبِحَيَاتِكَ ثُمَّ حَيَاتِكَ لأَفْعَلَنَّ .**

أصل الكلام على هذا القول أعني قول الخليل «تَعَلَّمَنْ لَعَمْرُ اللهِ لَلأَمْرُ هَذَا» أيْ الأمر هذا الذي أخبرتك به فقوله : (لَعَمْرُ اللهِ) قسم ، وجوابه الجملة التي هي : (الأمر هذا) فحذف من هذه الجملة مبتدؤها وهو «الأمر» فبقي «لعمر الله هذ»ثم قدّم «هـا» على «لعمـر الله» فصار «هَا ـ لعمر الله ـ ذا» أقصد بذرعك : أي قدّر خطوك ، و«الذرع» قدر الخطو، أي : انظر أين تضع رجلك ، وانظر أين تنسلك أي تدخل .

يخاطب بهذا البيت الحارث بن ورقاء ، وقد أغار على غطفان[1] فاستاق إبل زهير وغلامه . يتهدَّده ويقول : ليس لك موضع تدخله لتسلم من هجائي و«ذا» في قوله : «لعَمْرُ الله الأمر هذا» إشارة إلى أنه يهجوه .

قولـه : «وما بعدها للعطف . . . . » .

إذ لو كان للقسم لكان القسم منتصبا بالواو الأولى وصار قولك : «وَحقِّك وَحَقِّ زيدٍ لأفعلن »ممتنعا ، ولا يستعمل « وحقّ زيد »كلاما مستأنفا لأنه على هذا التقدير بمنزلة «بالله لآخرجن» في «بالله لأقومن . بالله لأخرجن» .

فإن قلت : من الجائز أن يكون ما بعد الواو الثانية مشتركا بينها وبين الواو الأولى في وقوعه مقسماً به ، ولا حاجة حينئذ إلى جواب آخر .

قلت : لابد إذ ذاك من واو عطف ليثبت الاشتراكِ ، فثبت أن الواو الثانية ليست للقسم ، فوجب أن تكون للعطف لتثبت الشركة بين المقسم به ثانيا مع المقسم به أولا فلم يُحتج إلاّ إلى جواب واحد ، لأن القسم واحد .

واستدل أيضا بأنك لو جعلت موضعها (الفاء وثُمّ) لكان المعنى على حاله .

---

(١) انظر مناسبة البيت وقصته في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ . ٢٨٧ ، وخزانة الأدب ٥ ٤٥١ وما بعدها .

وهما حرفا عطف فكذا «الواو»، وما ذكره من أن الواو الثانية للعطف هو مذهب الخليل وسيبويه[1].

ومنهم من ذهب إلى أنها واو قسم آخر وحجته أنَّها لو كانت للعطف كان عطفاً على عاملين. وهو ممتنع.

بيانه أنَّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾[2] مجرور بواو القسم بلا خلاف. و﴿إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[3] منصوب بالفعل المقدّر الذي هو (أقْسِمُ)، فثبت أنهما معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك: «إنَّ في الدار زيداً» فإذا جعلت الواو في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[4] للعطف كان «والنهار» معطوفا على «الليل» جرًّا (وإذَا تَجلَّى»)[5]، معطوفاً على «إذا يغشى» نصبًا فصار بمنزلة قولك» إنَّ في الدّارِ زَيْداً والحجرةِ عَمْراً»، وذلك ممتنع فيمتنع هذا، فوجب أن يحمل على غير العطف، ولا ذلك إلّا بأن يحمل على أنَّ الواو للقسم.

وقد أجاب المصنف عن هذا السؤال في تفسيره[6] فقال:

«لما تنزّلت (الواو) التي للقسم منزلة (الباء) و(الفعل) حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها في العاملة نصبا وجَرًّا، فصارت كعامل واحد له عملان، وكل عامل له عملان فما فوقهما جائز أن يعطف على معمولاته بعاطف واحد باتفاق كقولك: «ذهب زيدٌ يومَ الجمعة وعمرٌو يَوْمَ السبت»، وهذه الواو قد تنزّلت منزلة عامل واحد، فأجريت مجراه، فثبت أن الواو الثانية للعطف.

(١) انظر سيبويه ٣: ٥٠١ ـ ٥٠٢.

(٢) آية ١ من سورة الليل.

(٣) سورة الليل آية ١.

(٤) سورة الليل آية ٢.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٦) انظر الكشاف ٤: ٢٥٨ وعبارته هناك مختلفة قليلا.



**** ومن أصناف المشترك:تخفيف الهمزة ****

تَشْتَرِكُ فِيهِ الأَضْرُبُ الثَّلاثَةُ، وَلاَ تُخَفَّفُ الْهَمْزَةُ إلاّ إذا تَقَدَّمَهَا شَيءٌ، فَإنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَحْوُ قَوْلِكَ: ابْتِدَاءً أَبٌ، أُمٌّ، إبلٌ فَالتَّحْقِيقُ لَيْسَ إلاّ. وَفي تَحْقِيقِهَا ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: الإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَأَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ أَيْ بَيْنَ مَخْرَجِهَا وَبَيْنَ مَخْرَجِ الْحَرْفِ الّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا، وَلاَ تَخْلُوا إمَّا أَنْ تَقَعَ سَاكِنَةً فَيُبَدَلُ مِنْهَا الْحَرْفُ الّذِي مِنْهُ حَرَكَةُ مَاقَبْلَهَا كَقَوْلِكَ رَاسِي، وَقَرَاتُ وَإلَى الْهُدَاتِنَا، وَبِيْر، وَجِيتُ، وَالّذِيتُمِنَ، وَلُوم، وَسُوتُ، وَيَقُولُوذَنْ..

قوله: «تخفيف الهمزة»[1].

الهمزة كسائر الحروف الصحاح في مجيئها متحركة وساكنة، وكل واحدة منها يصادفها التخفيف، لأنها أدخل الحروف في الحلق، وإخراجها ثقيل، ولذا قال سيبويه[2] إنَّها كالتَّهَوُّع وهو التقيُّؤ.

قولــه: «ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء...».

يعني أنهـا إذا كانت أولى كلمـة مبتدأ بها فلابد من أن تكون مخففة لامتناع تسهيلها، إذ لو سُهِّلت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والإبدال فلو جعلت بَيْنَ بَيْنَ لقربت من الساكن، والابتداء بما يقرب من الساكن مستكره لأنه مرفوض في كلامهم أو متعذر.

قولــه: «إما أن تقع ساكنة ....».

الهمزة الساكنة تخفيفها أن تبدل وتقلب إلى حرف لين يشاكل حركة ما قبلها فإن كان ما قبلَ الهمزة الساكنة مفتوحاً قلبت ألفا كـ«راس» و«قرات» بالألف في «رأس» و«قرأت» بالهمزة.

وإن كان ما قبلها مكسورا أو مضموماً قلبت ياءً أو واوا كبِيْر و« جِيْتُ» بالياء في

(١) انظر سيبويه ٣: ٥٤١.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٥٤٨.

. . . وَإمَّا أنْ تقعَ مُتحرِّكَةً سَاكِناً مَا قَبْلَهَا فَيُنْظَرُ إلى السَّاكِنِ، فَإنْ كَانَ حَرْفَ لِينٍ نُظِرَ فَإنْ كَانَ يَاءً أوْ وَاواً مَدَّتَيْنِ زَائدَتَيْنِ أوْ مَا يُشْبِهُ الْمَدَّةَ كَيَاءِ التَّصْغِيرِ قُلِبَتْ إليهِ وَأُدْغِمَ فِيهَا كَقَوْلِكَ: خَطِيَّة وَمَقْرُوَّة وَأُفَيِّس، وَقَدْ الْتَزِمَ ذَلِكَ في نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ، وإنْ كانَ ألفاً جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ كَقَوْلِكَ سَالَ وتَسَاؤُل وَقَائِل، وإنْ كَانَ حَرْفاً صَحِيحاً أوْ وَاواً أوْ يَاءً أصْلِيَّتَيْنِ أوْ مَزِيدَتَيْنِ لِمَعْنًى أُلْقِيَتْ عَلَيهِ حَرَكَتُهَا وَحُذِفَتْ كَقَولِكَ مَسَلَةٌ وَالخَبَ وَمَنَ بُوكَ وَمِن بِلِكَ وَجَيَل وَحَوبَة وَأَبُويُّوب وَذُومِرهِم، وَاتَّبِعِي مْرَهُ وقاضُوبِيكَ وَقَدْ الْتَزَمَ ذلك في بَابِ يَرَى وَأرَى يُرَى . .

بئر، وجئت بالهمزة وك «لُوم» و«سوت» بالواو في لُؤم وسؤت بالهمزة.

أما القلب فلطلب الخِفَّة، وأما القلب إلى حرف مناسب لحركة ما قبلها فلكون المناسبة مطلوبة. هذا في المتصل وكذا الحكم في المنفصل. فالهمزة المفتوح ما قبلها كقوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[1] سقطت همزة الوصل من «ائتنا» وألف «الهدى» أيضا لالتقاء الساكنين فبقي «الْهُدَأْتِنَا» مثل «الْهُدَعْتنا» فصار كـ«رأس» فقلبت الهمزة ألفا، وعلى هذا التقدير إذا انكسر ما قبلها أو انضم «فالّذِيْتُمِن»[2]، و«يقُولُوذَن»[3] الأصل فيهما: «اؤْتِمنَ» و«ائْذَنْ» مثل اعْتُمن واعْذنْ. سقطت همزة الوصل منهما، وسقطت ياء الذي لالتقاء الساكنين فلقي الهمزة الساكنة التي هي فاء من «أمن» و«أذن» الذال المكسورة من «الذي»، واللام المضمومة من «يقولُ» فانقلبت في «الّذيتُمن» إلى الياء وفي «يقُولُوذن» إلى الواو لما ذكرنا من روم الخفة وطلب المناسبة.

قولــه: «وإما أن تقع متحركة . . . . .».

الهمزة المتحركة على ثلاثة أوجه:

---

(١) سورة الأنعام آية ٧١ (٢) سورة البقرة آية ٢٨٣ (٣) سورة التوبة آية ٤٩

. . . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الْمَرَاة وَالْكَمَاة فَيَقْلِبُهَا أَلِفاً، وَلَيْسَ بِمُطَّرِدٍ وَقَدْ رَآهُ الْكُوفِيُّونَ . .

أحدهما : أن يكون قبلها حرف لين وواو أو ياء مدتان مزيدتان، فالحكم القلب إلى ذلك الحرف الذي قبلها والإدغام نحو: مَقْرُوَّةٌ، وَخَطِيَّةٌ، بواو وياء مشددتين في مَقْرُوءَةٍ وَخَطِيئَةٍ بواو وياء بعدها همزةٌ مفتوحةٌ، إذ الواو والياءُ لا أصْلَ لهما في الحركة ، زيدتا في المد فقط بمنزلة ألف «كتَاب»، فكرهوا تحريكهما فلم ينقلوا حركـة الهمزة فيقولوا: «مُقْرُوَةٌ» بواو خفيفة مفتوحة. وكذا لم يقولوا: «خَطِيَة» بياء خفيفـة مفتوحة ، لأنّ ذلك يُخرج الحرف عن أصله الذي جاء له من المدة، إذ الحركة تسلب الحرف المدة فلما امتنع نقل الحركة كما في «مَنْبُوك»؟ بقي القلب، فقلبت الهمزة واوا وياء وجاء الإدغام.

وياء التصغير في «أُفَيِّس» مُصَغّر أفْؤُس» جمع فاس. شبيهة بحرف مد كألف «مساجد» ، وجه الشبه أنَّ كلا من ياء التصغير والألف يلزمها السكون، هذا إذا كان ما قبل الهمزة واوا أو ياء، فإن كان ألفا جعلت الهمزة بين بين بخلاف الواو والياء فيما سبق.

والفرق بينهما أن القلب يمكن فيها، إذا كان ما قبلها واوا وياء لأن الواو والياء تدغمان في مثلهما، وذلك ممتنع في «ساْأَل»، لأنك لو التمست قلب الهمزة ألفا لم تخل من أحد أمرين.

أحدهما: أن تثبت الألفين ساكنتين وذلك ممتنع.

وثانيهما: أن تدغم إحدى الألفين في الأخرى وهذا أبعد لأجل أن الألف لا تدغم في شيء ، ولـو كان إدغام الألف ممكنا لكان محالا هنا لأن المدغم فيه متحرك، ولو حركت الألف الثانية عدت إلى ما هربت منه.

والثاني من تلك الأوجه الثلاثة: أن يكون قبلها حرف صحيح ساكن فتخفيفها أن تلقى حركتها على الساكن ويحذف تقول : مَسَلَة، والخَبْ في «مَسْأَلَةٍ»

. . . وإمَّا أنْ تَقَعَ مُتَحرَّكَةً مُتَحركاً ماقَبْلَها فتُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ كَقَوْلِكَ: سَأَلَ وَلُؤْم وَسُئِلَ إلاّ إذا انْفَتَحَتْ وانْكَسَرَ ما قَبْلَهَا أوْ انْضَمَّ فَقُلِبَتْ ياءً أوْ واواً مَحْضَةً كَقَوْلِكَ: مِير وَجُون . .

و«الخَبْءِ»، وفي «مَنْ أبُوكَ»: مَنَبُوكَ، لأن ما قبلها ساكن، فلو قُلبت حرف لين لالتقى ساكنان، وَلَوْ حُذِفَتْ مع حركتها لم يكن في اللفظ دليل على سقوطها، فلما نقلت الحركة عُلِمَ سقوطها.

قوله: «ومنهم من يقول الْمَرَاة. . . .».

والضرب الثاني في هذا الوجه: أن تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتقلب هي ألفا وذلك قولهم «الْمَرَاة» على لفظ «القَطَاة» والأصل «الْمَرْأة» بمنزلة الْمَرْعَة، نقل حركة الهمزة إلى الساكن فتحرك، وبقيت الهمزة ساكنة وصارت كهمزة «رأس» فقلبت ألفاً كما في «راسٍ»، والأكثر المستمرّ ما سبق من الحَذْفِ وكأنَّ من فعل هذا النوع من التخفيف اقتصد في التخفيف فلم يجب أن يسقط نفس الهمزة واقتصر على أن يفعل بها ما يؤدّيها إلى حرف لين.

قوله: «وإما أن تقع متحركة متحركا ما قبلها فتجعل بين بين. .»

تجعل همزة «سأل» بين الهمزة والألف لأنّ الفتحة جزء الألف، ومعنى جعل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ: أن تجعل هي بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، ولا يتأتى جعلها بَيْنَ بَيْنَ في الساكنة فلا يقال في همزة «رأس» إنها تجعل بَيْنَ بَيْنَ، إذ جعلها بين بين تقريب لها من الساكن، ولا شك في أنَّ السَّاكِنَ المحض أذهب في السكون من المتحرك الضعيف الحركة المقارب للساكن، وإذا كان كذلك كان جعلها بَيْنَ بَيْنَ محالا، لأنك تطلب بالجعل تخفيفها، والجعل يذهب بها من السكون الصريح إلى المتحرك الضعيف الحركة فيكون تخفيفك إذن تثقيلا.

وبعْدُ فإنَّ الْهمْزة الّتي كلامُنا فيها على تسْعة أوْجهٍ:

١ ـ مفتوحةٌ مفتوحٌ ما قبلها نحو: سأل.

. . . وَالأَخْفَشُ يَقْلِبُ الْمَضْمُومَةَ المَكْسُور مَا قَبْلَها يَاءً أيْضا فَيَقولُ: يَسْتَهْزِيُونَ . .

---

٢ ـ مضمومةٌ مفتوحٌ ما قبلها نحو: لَؤُمَ.

٣ ـ مكسورةٌ مضمومٌ ما قبلها نحو: سُئِلَ.

٤ ـ مفتوحةٌ مكسورٌ ما قبلها نحو: مِئَرٍ[1].

٥ ـ مفتوحةٌ مضمومٌ ما قبلها نحو: جُؤَنٍ[2].

٦ ـ مضمومةٌ مكسورٌ ما قبلها نحو: مُسْتَهْزِئُون.

هذه ستة أوجه مذكورة في المتن، والثلاثة الباقية:

٧ ـ مَضْمُومَةٌ قبلها ضمة نحو: هذا عَبْدُ أُخْتِكَ.

٨ ـ مَكْسُورَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ نحو: مِنْ عِنْدِ إِبِلِكَ.

٩ ـ (مَكْسُورَةٌ مفتوحٌ مَا قَبْلَها)[3] نحو: سَئِمَ.

ففي الوجه الأول تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ، لأنَّ الألف من شأنها أن تقع بعد الفتحة، فكذا ما يقاربها.

وفي الوجه الثاني أيضا تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ لأنَّها تقرب من الواو الساكنة والواو الساكنة تُقرّ بعد الفتحة فكذا ما يقاربها.

الوجه الثالث: مذهب الخليل وسيبويه[4] أن تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ، وعند أبي الحسن[5] أنها تقلب إلى الياء، وكذا الخلاف في الوجه السادس، وهو معنى قوله:

«والأخْفَشُ يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء أيضا . . . .»[6].

---

(١) مِئَر: جمع مِئْرة وهي العداوة وقيل: الرجل المفسد. اللسان: (مار).

(٢) الجُؤَنُ: جمع جُؤنة وجونة. وهي سَلَّة مستديرةٌ مُغَشَّاة أدمًا يُجعل فيها الطيب والثياب، يستعملها العطار، اللسان (جأن، جون).

(٣) في الأصل: «مفتوحة مكسور ما قبلها، وفي ع: «مكسورة قبلها فتحة» والمثبت من ف.

(٤) انظر سيبويه ٣: ٥٤٢، ٥٥٤.

(٥) انظر سيبويه ٣: ٥٤٣ حاشية٢.

(٦) انظر رأي الأخفش في شرح ابن يعيش ٩: ١١٢ وشرح ابن الحاجب المسمى بالإيضاح في شرح المفصل ٢: ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

. . . وَقَدْ تُبْدَلُ مِنْهَا حُرُوفُ اللِّين فَيُقَالُ مِنْسَاةٌ وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

* فارْعَيْ فَـزَارَةَ لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ *

وَقَالَ حَسَّانُ:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وَقَالَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمن:

* يُشَجَّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي *

وحجة أبي الحسن: أنه يقول للخليل وسيبويه: إنكم منعتم جعل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ في الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها أو انضم وهو الوجه الرابع والخامس لما في جعلها بَيْنَ بَيْنَ من وقوع ما يقارب الواو والياء، وهو الهمزة المجعولة بَيْنَ بَيْنَ بعد الكسرة أو الضمة. والواو لا تقع بعد الكسرة، وكذا الياء لا تقع بعد الضمة، فكذا ما يقارب الواو وما يقارب الياء.

والجواب لهما أن الألف لا يمكن التلفظ بها بعد الكسرة والضمة بوجه، وإجازته محال، الواو والياء يمكن اللفظ بهما ساكنين بعد الكسرة والضمة. فلو قلت: «مُيْقِن» في «مُوقِن» و«مِوْقَات» في «ميقات» أمكن إمكانا صالحا لكنه يثقل، ألا تراك تقول: «أجلّواذ» فلا تقلب الواو، لأنك لما أدغمتها سهل اللفظ بها. فلما كان اللفظ بالألف بعد الضمة أو الكسرة يستحيل، كان وقوع ما يقاربها بعدهما مدْفوعا، ولما كان وقوع الواو والياء ساكنين بعد الكسرة والضمة مستطاعا، وكان ترك لثقل في اللفظ جاز أن يقع بعدهما ما يقرب من الواو والياء، لأنه لا يثقل ذلك الثقل، إذ الهمزة إذا خُفِّفت لا تصير إلى نفس الحرف الذي منه حركتها، وإنما تقرب منه.

وقوله: «وَقَدْ تُبْدَلُ. . .».

الأصل في الأبيات:

. . . وَقَالَ سِيبَوَيْهِ وَلَيْسَ ذا بِقِيَاسٍ مُتْلَئِبٍّ وإنّما يُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ كَمَا يُحْفَظُ الشَّيءُ الّذي تُبْدَلُ التَّاءُ مِنْ وَاوِهِ نَحْوُ أتْلَجَ.

* فصــل * وَقَدْ حَذَفُوا الْهمْزَةَ في كُلْ وَمُرْ وَخُذْ حَذْفاً غيرَ قِيَاسِيٍّ، ثُمَّ الْتَزَمُوهُ في اثْنَيْن دونَ الثَّالِثِ فَلَمْ يَقُولُوا أوْ خِذْ وَلاَ أوْكِل، وَقَالَ الله تَعالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾.

٦٤٨- . . . . هَنَــأكَ . . . . .[1]

٦٤٩- و، سَألَتْ[2]

٦٥٠- و، . . . . واجِـيءُ[3]

بالهمزة في هذه الثلاثة، فإن قلت من السائغ أنه وقف على الهمزة في «واجيء» فسكنت فقلبها ياء لكسرة ما قبلها. قلت: لو وقف لوقف على الجيم الذي هو الرويّ.

قوله: «وقد حَذَفُوا . . . . . .».

حذف الفاء في هذه الكلم ليس على سنن القياس، وإنما هو خارج عن مَهْيَعِه. ووزن (كُلْ) وأخواته (عُلْ)، حذفت الهمزة الساكنة التي هي فاءٌ لكثرة استعمالهم

---

(١) نسبة إلى استشهاد الزمخشري ببيت الفرزدق ونصه:

وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكَابُ مُوَدَّعاً فارْعَيْ فزارة لا هَنَاكَ الْمَرْتَعُ

انظر ديوانه ١: ٤٠٨ والبيت من الكامل، والشاهد فيه: قلب الهمزة ألفا والقياس أن تجعل بَيْنَ بَيْنَ ضرورةً لإقامة الوزن ـ سيبويه ٣: ٥٥٤.

(٢) نسبة إلى استشهاد الزمخشري في مفصله ببيت حسان بن ثابت وهو بيت مفرد في ديوانه ٣٤ ونصه:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ الله فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ

والبيتُ من البسيط ومناسبته قدوم وفد هذيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلبهم منه تحليل الزنا لهم.

(٣) نسبة إلى استشهاد الزمخشري في مفصله ببيت عبد الرحمن بن حسان انظر ابن يعيش ٩: ١١٤ ونصه:

*** فصـــل * وإذَا خُفِّفَتْ هَمْـزَةُ الْأَحْمَرَ عَلَى طَرِيقِهَا فَتَحَرَّكَتْ لَامُ التَّعْـرِيفِ اتَّجَـهَ لَهُمْ فِي أَلِفِ الّـلَّامِ طَرِيقَـانِ: حَذْفُهَا وَهو الْقِيَاسُ، وإبْقَاؤُهَا لِطُرُوِّ الْحَرَكَةِ، فَقَالُوا: لَحْمَر، وَأَلَحْمَرَ. . .**

هذه الكلم الثلاث فاستغني عن همزة الوصل لتحرك العين التي هي الكاف والخاء والميم. ولا يجيء مثل هذا في كلِّ شيء، فلا يقالُ في «أمِنَ» يأمن مِنْ.

قوله: «ثم التزموه . . . . . .».

يعنى التزموا هذا الحذف في «كُلْ» و«خُذْ» دون «مُرْ»، بل قالوا: «أُوْمُرْ» على الأصل أيضا، ولم يقولوا: «أُوْكُلْ»، ولا «أُوْخُذْ»، لأنَّ استعمال الأمر من «أَمَرَ» لم يكثر استعمالها ولم يقل: (يِسْ) في الأمر من أَسَرَ لقلة الاستعمال، فجرى ما كثر على التخفيف المذكور، وما لم يكثر على القياس المذكور، وما توسَّط بينهما على الوجهين لقربه من البابين.

قال سيبويه[1]: ولا يجوز أن تقيس على هذا فتقول في «خُذْ» «أُوْخُذْ»، بل عليك أن تتابعهم وتقف حيث يقفون، فإن حذفوا حذفا لازما لم يستعمل الأصل، وإن لم يحذفوا لم تحذف. وإن استعملوا الأمرين الحذف والأصل استعملت كذلك.

قوله: «وإذا خففت همزةُ (الأَحْمَر) على طريقها. . . إلى آخره».

إذا خففت همزة (الأحْـمَر) نقلت حركتها إلى اللام فصار إلى (الحْـمَرَ) بفتح اللام، ثم في ذلك مذهبان:

أحـدُهمـا: حذف همـزة الوصل، لأنها جاءت لتوصل إلى الساكن الذي هو

وكُنْت أذلَّ مِنْ وتدٍ بقاعٍ يُشجِّجُ رأسهُ بالفهْر واجي

والبيت من الوافر في هجاء ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية ـ انظر سيبويه ٣ ٥٥٥، يشجج: يضرب، والفهر: الحجر، والواجيء: اسم فاعل من وجأ بمعنى دقّ. والشاهد فيه قوله: (واجي) إذ أبدل الهمزة بالياء، والذي سهل الإبدال هنا كون الهمزة في الطرف، والطرف مما يسكن في الوقف.

والوتْد: بالكسر واحد الأوتاد، وبالفتح لغة (الصحاح:وتد)

(١) الكتاب ١ ٢٦٦

اللام، واللام قد تحرَّكت فلا حاجة إليها كما قلت في اسْأل: «سَلْ» بدون الهمزة إذ كنت مفتقرا إليها لسكون السين وقد تحركت.

والثاني: إبقاؤها لكون حركة اللام عارضةً فهي من جانب الحكم في تقدير السكون، فتبقى همزة الوصل بحالها حتى كأن اللام ساكن، ومثل ذا قولهم: «رُوْيا» بالواو في تخفيف «رؤيا» وإن كان القياس رُيًّا كَطُيٍّ في «طُوْيٍ» لأن الواو في «رُوْيا» عارض، والأصل هو الهمزة ولم يُعْتَدَّ بالعارض فكأنَّ النطق بالهمزة حاصل.

فإن قلت فما بالهم جوَّزوا حذف الهمزة وقالوا: أَلَحْمَر بدون الهمزة في أحد المذهبين، ولم يجوِّزوا (رَمَات المرأة)، فلم يعتدوا بالحركة العارضة في التاء أصلا؟ قلت حركة التاء أذهب في كونها عارضة من حركة اللام، لأن حركة اللام منقولة من حركة همزة أحمر ولها أصل في الكلمة، والتاء لا حركة لها بوجه. ألا تراك تقول: (رَمَتْ أَمَةُ زيدٍ) فلا تكون هناك حركة، فلما كان لحركة اللام حظٌّ في الأصالة فضِّلت على حركة التاء، فاعتبر حكم السكون في الحرف الذي تحرك بها مرّة، ولم يعتبر أخرى فقيل: لَحْمَرُ، وقيل: أَلَحْمَرُ، ولم يعتد بحركة التاء أصلا.

قوله: «وَمِثْلُ لَحْمَر (عَادَ لُّولَى)[1] . . . . . .».

قرأ أبو عمرو[2]: (عادَ لُّولى) بالإدغام، ووجهها أن تحمل على لغة من قال: لَحْمَر بدون الهمزة. الأصل: الأولى. نقلت حركة الهمزة من (أُولى) إلى لام التعريف، وسقطت همزة الوصل فبقي «لُولَى» فأدغم النون الساكنة التي هي التنوين من «عادٍ» في اللام لتحقق مقتضى الإدغام وهو سكون الأول من الحرفين وتحرك الثاني.

ومن قال أَلْحَمَر، فجعل اللام في حكم السكون لم تتجه على مذهبه هذه

(١) سورة النجم آية ٥٠.

(٢) انظر البحر المحيط ٨: ١٦٩.

... وَقَوْلُهُمْ مِنْ لاَنَ فِي مِنَ الآنِ، وَمَنْ قَالَ أَلَحْمَر قَالَ مِنَ لانَ بِتَحْرِيكَ النُّونِ كَمَا قُرِيءَ مِنَ لَرْضِ أَوْ مِلاَنَ بِحَذْفِهَا كَمَا قِيلَ مِلْكَذِب.

* فصل * وَإِذَا الْتَقَتْ هَمْزَتَانِ في كَلِمَةٍ فَالْوَجْهُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ إِلَى حَرْفِ لِينٍ كَقَوْلِهِمْ آدَم، وَأَيمَة، وَأُوَيْدِم، وَمِنْهُ جَائِيٌ وَخَطَايَا، وَقَدْ سَمِعَ أَبُو زَيْدٍ مَنْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَائِئِي قَالَ هَمَزَهَا أَبُو السَّمْحِ وَرَدَّادُ ابْنُ عَمِّهِ وَهُوَ شَاذٌّ...

القراءة، لأن من شرط الإدغام تحرك الثاني، واللام إذا كانت في تقدير السكون فأتت هذه الشريطة فلم يجز كما لا يجوز إذا سكنت اللام لفظا. قيل ولها في هذه اللغة وُجَيْه وهو أنهم أدغموا نحو: «أرْدُدْ» مع سكون الثاني وتحرك الأول، لأنهم لما رأوا الثاني من المثلين تلحقه الحركة عند اتصال ضمير الاثنين والجمع وعند التقاء الساكنين نحو (ارْدُدْ) ارْدُدُوا، ارْدُدا) لقوم، جعلوا الحركة التي من شأنها أن تلحق الدال الساكنة من «أرْدُد» كأنها قد حصلت فيها، فتوالى مثلان بالحركة، وَنَزَّلُوا كونها معرَّضَة لدخول الحركة عليها منزلة أن تتحرك على الحقيقة فأدغموا وقالوا: «رُدَّ»، وكذلك يجوز أن يدغم التنوين في اللام الكائنة في حكم السكون، لأنها وإن كانت ساكنة فإنها قد تحركت حركة خفيفةً في لغة من يقول «لُولَى» و«لَحْمَر» فتجعل حركتها في هذه الحالة كأنها حاصلة لها عند تقدير السكون، وإذا جاز تنزيل الدال الساكنة منزلة المتحركة مع سكونها في اللفظ تقدير لحركة تلحقها في حال أخرى كان تنزيل «اللام» التي هي في تقدير السكون وليست بساكنة في الظاهر هذه المنزلة أولى.

قوله: «منْ لاَنَ...».

أما «منْ لان» فعلى المذهبين:

(مَنْ قال «لَحْمَر»)[1] قال «مِنْ لان» فأثبت النون، لأنَّ اللام إذا تَحَرَّك لم يلتق الساكنان فلا يحذف.

ومن قال: «أَلَحْمَر» وجعل اللام في تقدير السكون، قال: «مِنَ لانَ» بتحريك النون كما قريء: «مِنَ لَرْضِ»[2]، لالتقاء الساكنين، لأن السكون الذي أوجب عندهم المجيء بالهمزة يقتضي أيضا أن يحرك الساكن الذي قبله لالتقاء الساكنين.

وتحريك نون «من» بالفتح على اللغة الفصيحة، أو قال: «مِلَان» بحذف النون لالتقاء الساكنين كما قيل: «مِلْكَذِب» على حذف النون من «مِنْ» لالتقاء الساكنين لأن الأصل: «مِنَ الْكَذِب».

قولـه: «وإذا التقت همزتان . . . إلى آخره».

اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم بدليل أنه لم تجئْ كلمة (عينها همزة ولامها همزة)[3] كما جاء الواو والياء في نحو: «قُوَّة»، و«حَيَّة» وفي الحروف الصحيحة نحو: «رَدَدْتُ» و«طَلَل» وقد يجيء في حروف الحلق قليلا نحو: فَهٌّ وَدَعٌ وَلَحِحَتْ عَيْنُه[4]، وليس ذلك بالموازي للحروف التي ليست من الحلق، فإذا كانوا لم يستكثروا ماعَدا الهمزة من حروف الحلق لثقل ذلك فالواجب أن يرفض ذلك في الهمزة، لأنها أدخل الحروف في الحلق. واللفظ بها مكرّرة في نهاية الشناعة والإتعاب للحلق وإذ قد عرفت ما ذكرنا فاعرف أن الهمزتين إذا التقتا فالتقاؤهما إما في كلمة أو في كلمتين، فالأول نحو: «آدم» و«آخر» والأصل» «ءَأْدَم» بوزن «أَعْدَم» بهمزتين الأولى همزة أفعل والثانية فاء الفعل. من الأُدْمَة.

---

(١) في الأصل «قال لحمر» وصوابه المثبت من ع و ف. (٢) سورة البقرة آية ٢٦٧.

(٣) في ف: «عينها ولامها همزة» والمثبت من الأصل.

(٤) لَحِحَتْ عَيْنُه: إذا لصقت بالرَّمَص. وهو أحد ما جاء على الأصل، مثل ضَبِبَ البلد بإظهار التضعيف. الصحاح (لحح).

. . . .

وكـذا «آخـر» بوزن «أَعْجَر» لأن الفاء همزة من التأخر تبدل للثانية منهما ألفاً محضَية حتى كأنها ألف زائدة كألف «ضارب» من حيث أن لاحظّ لها في الهمزة، وليست كألف «راس»، لأن قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي.

والحكم الهمزة، وتستعمل كثيراً. وليست الهمزة هنا مقدرة ولا مستعملة، لأن غرضهم أن يرفضوا التقاء الهمزتين رأساً فكما لم يصوغوا نحو رددت في الهمزة، فكذلك رفضوه في «آدم» بأن أبدلوا في الثانية ألفا إبدالا لازما. ويدلك على أنّ الألف في «آدم» بمنزلة ألف «ضارب» أنك تقول: «أواخر» فتقلبها واوا كما تقول: «ضوارب»، فلو كانت الألف في تقدير الهمزة لوجب أن يقال: (أأْخر)[1] بهمزتين ثم تخفف الثانية بأن تجعل بَيْنَ بَيْنَ، ألا ترى أن الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها إذا قصد تخفيفها لم تقلب واوا. تقول في «سأل» «سأَلَ» فتجعلها بَيْنَ بَيْنَ، (وإن قلبت في ضرورة)[2] فإلى نحو:

٦٤٨م ـ فَأرْعَي فَزَارَةَ لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[3].

فأما أن تقلب هي واوا فلا. فلما قالوا: «أواخر» علمت أن الهمزة أبدلت ألفا، وأن مجيء الألف في «آخـر» ليس بمنـزلـة مجيء ألف «راس» لأنها في «راس» للتخفيف لفظا، وفي «آخر» لرفض الالتقاء لفظا وتقديرا نحو: «أيمة» و«أويْدم»، والأصل (أئِمَّة)[4] و«أأَيْدم» على زنة أعِمَّة وأُعَيْدم.

فإن قلت: قولهم: «أُويدم» في تصغير «آدم» يدلُّ على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب، فكما قالوا في تصغير ضارب ضويرب بقلب الألف إلى الواو كذلك قالوا

---

(١) في الأصل: (اااخر) والمثبت من ف.

(٢) في ع: «وإن قلت في صورة» وصوابه المثبت من الأصل و ف.

(٣) مر تحقيقه آنفا ـ انظر ص ١٩٦١.

(٤) في ع: أأمه والمثبت من الأصل.

أُوَيْدِم بقلب الألف إلى الواو. قلت ليس فيما ذكرت دليل على أن ألف «آدم» بمنزلة ألف «ضارب»، لأن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها تقلب واوا عند التخفيف على ما سبق في نحو: «جُوَن» بالواو في «جُؤَن» بالهمزة ونحو «جَاءٍ»، الأصل: «جائِئ» بوزن «جَاعِعٍ»، والهمزة الأولى هي المنقلبة عن الياء الواقعة بعد الألف في «جائي»، والثانية لام في «جاءٍ» ثم قلبتَ الثانية ياء لانكسار ما قبلها، فلام «الجائي» بمنزلة ياء «القاضي» في كونها ياء صريحة تسكن في حالتي الرفع والجر، وإن كان أصلها وهو الهمزة قابلة للحركات لأن كونها مبدلة من همزة لا يكسبها خفَّة.

وقال الخليل[1]: «إنهم كرهوا أن يهمزوا الياء لأدائه إلى الاستثقال باجتماع الهمزتين ففروا إلى القلب فجعلوا اللام في موضع العين، والعين في موضع اللام فقالوا: «جائي» فأعلوا بحذف يائه كما حذفوا ياء «قاضٍ» فوزنه على القول الأول فاعٍ وعلى الثاني فالٍ.

ونحو: خطايا أصله «خطائِئُ» بزنة (خَطَاعِعُ)[2] الهمزة الأولى منقلبة عن ياء فعيلة، والثانية لام. أبدلت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار «خطائي» بوزن خطاعي، ثم حوِّلت الكسرة فتحة والياء ألفا فصار «خَطَاأا» بوزن «خَطَاعَا»، لتقلب الهمزة الأولى ياء فتعود الكلمة إلى أصلها، لأن هذه الهمزة منقلبة عن ياء «خَطِيئة» فلما صار «خَطَاأا» بهمزة بين ألفين والألف قريب من الهمزة صار كأنه اجتمعت فيه (همزات»[3] فأبدلت الهمزة ياء.

---

(1) سيبويه ٤ : ٣٧٧.

(2) في ف: «خطائع» والمثبت من الأصل وع.

(3) في ف: «همزتان» والمثبت من الأصل وع.

. . . وَفي الْقِرَاءَةِ الْكُوفِيَّةِ أَئِمَّةٌ، وإِذَا الْتَقَتَا في كَلِمَتَيْنِ جَازَ تَحْقِيقُهُمَا وَتَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا بأَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ. وَالخَلِيلُ يَخْتَارُ تَخْفِيفَ الثَّانِيَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ . . .

فإن قلت: «فلم لم يقولوا في «جاءٍ» «جايا» فتقلب الهمزة التي هي بدل عن الياء ياء؟ قلت: لأن الياء في «جاءٍ» عين، وفي «خطيئة» زائدة فلم يلحقوا بدل الأصلي ما لحق بدل الزائد من التغيير تفضيلاً لذلك على هذا.

فإن قلت: هات الحديث عن الخليل، قلت: هو يقول: «لما أدّى في (خَطَائِي) إبـدال الياء بالهمزة إلى اجتماع الهمزتين رفض وقلبت اللام إلى موضع العين، والعين إلى موضـع الـلام فصار إلى «خطائي» بياء بعد همزة على ما ذكرناه في «جاءٍ»، ثم صار إلى «خطايا» كما صار «ركائي» بياء بعد همزة في جمع «ركيّة» إلى «ركايا» وسيأتي الكلام فيه.

قوله: «وفي القراءة الكوفية أئمة. . .»[1].

والحُجَّـة فيهـا أن الهمـزة من حروف الحلق، واجتمـاع الحـرفين فيها سائغ «كالعهن»[2] ونحوه، فيجوز أن تجتمع الهمزتان في (أئمة) والجواب ما ذكرنا أن اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم، ألا تراهم قد أطبقوا عن آخرهم أنّ تحقيق الهمزتين في نحو: «آدم» و«أُوْثِر» و« أَيْسر » ممتنع.

قوله: «جاز تحقيقهما. . .».

لأن كون اجتماعها عارضا هَوَّن خطب الثقل.

قوله: «والخليل يختار تخفيف الثانية. . .».

ومذهب أبي عمرو تخفيف الأولى، لأن الاستثقال من اجتماعهما، فعلى أيتهما

---

(١) في النسخ «أإمّة» سورة التوبة آية ١٢، وسورة الأنبياء آية ٧٣، وسورة القصص آية ٥ وآية ٤١، وسورة السجدة آية ٢٤

(٢) سورة القارعة آية ٥.

... وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُخَفِّفُونَهُمَا مَعاً، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُقْحِمُ بَيْنَهُمَا أَلِفاً.قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

* آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ *

وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

حُزُقٌّ إذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً   تَفَكَّرَ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا

وقع التخفيف جاز، وقد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين في نحو: دينار، وديوان حرف اللين، وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين.

وحُجَّةُ الخليل: أن الاستثقال باجتماع الهمزتين، والاجتماع عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال، وهذا هو الأقيس ألا تراهم لم يبدلوا إلا الأخيرة في نحو آدم.

قوله: «وأهل الحجاز يخففونهما لأنهما اختان متشابهتان، فلا يجوز تخصيص إحداهما بحكم دون الأخرى، فبعد ذلك إما أن يُبْدَلا أو يحذفا وكلاهما ممتنع، الأول لالتقاء الساكنين، والثاني للإجحاف بالكلمة أو تُجْعَلاَ بَيْنَ بَيْنَ وهو المبتغى.

قوله: «من يقحم بينهما ألفا...»[1].

قال ابن درستويه: حرصوا على إثباتها فزادوا ألفا بينهما هربا من اجتماعهما قال: ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاثة.

قولــه:

٦٥١ ـ حُزُقٌّ ....[2]

الحُزُقُّ والحُزُقَّةُ قصير تقارب الخطو، وهو من الصفات الذميمة. يقول إنه لا

---

(١) مثل له بقول ذي الرمة:

* أأنْتَ أمْ أُمُّ سَالِم*. وقد مَرَّ آنفا تحقيقه ـ انظر ص ٣٢٧و١١٥٧.

(٢) البيت من الطويل ذكره ابن يعيش في شرحه ٩: ١١٩ على أنه من إنشاد أبي زيد وهو في الصحاح للجوهري. والشاهد فيه قوله:

«آإِيَّاهُ» بإدخال الألف بين همزة الاستفهام وبين الهمزة التي هي فاء، والبيت:

حُزُقٌّ إذَا مَا الْقَوْمُ أبْدَوْا فُكَاهَةً   تَفَكَّرَ آإيَّاهُ يَعْنُونَ أمْ قِرْدَا

. . . وَهِي في قِراءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يُحَقِّقُ بَعْدَ إقْحَامِ الألِفِ وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَفِّفْ.

*** فصـــل * وفي اقْرَأْ آيَةً ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:**

أنْ تُقْلَبَ الأولَى ألِفاً، وأنْ تُحْذَفَ الثَّانِيَةُ وَتُلْقَى حَرَكَتُهَا عَلَى الألِفِ، وَأنْ تُجْعَلَا مَعاً بَيْنَ بَيْنَ وَهِي حِجَازِيَّةٌ.

يُفَرَّق بينه وبين القرد لما بينهما من المشابهة في الأوصاف من حيث الصوت والمعنى.

قوله: «وهي قراءة ابن عامر. . . .».

يريد إقحام الألف بين الهمزتين.

قوله: وفي اقْرأ آية ثلاثة أوجه. . . .».

قَال بعض شارحي[1] هذا الكتـاب، قولـه وأن تجعـلا معا بين بين وهْم، لأنّ الساكنة لا يمكن جعلها بَيْنَ بَيْنَ لما تبين أن معنى ذلك أن تجعل بين الهمزة وبينَ حركتها، فإذا لم يكن لها حركة فكيف يعقل جعلها بين الهمزة وبين حركتها، ثم ذكر أن هنا تقسيما حاضرا في المعنى، لأنه لا يخلو إما تُسَهَّلا جميعا أو الأولى دون الثانية، أو الثانية دون الأولى، فحصل من التقسيم ثلاثة أوجه. والوجه الأول على وجهين:

أحدهما: أن تنقل حركة الثانية إلى الأولى وتحذف ثم تجعل الأولى بيْن بيْن بعد تحريكها. والآخر:أن تنقلب الأولى ألفا ثم تُسَهَّل الثانية بجعلها بَيْنَ بيْنَ.

أما الوجه الثاني: فأنْ تقلب الأولى ألفا، وتحقق الثانية.

وأما الوجه الثالث: فَأَنْ تجعل الثانية بَيْنَ بيْنَ، فتبيَّن بما ذكرنا أن الأوجه ثلاثة، انقسم وجه منها إلى وجهين فصارت أربعة أوجه، ذكر المصنف منها وجهين، وأسقط وجهين، وذكر وجها لا يعقل البتة وهو الوجه الثالث مما ذكره من الأوجه

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٥١

* ومن أصناف المشترك:التقاء الساكنين *

يَشْتَرِكُ فِيهِ الأَضْرُبُ الثَّلاثَةُ، وَمَتى الْتَقَيا في الدَّرْجِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا، وَحَدُّهُمَا أنْ يَكُونَ الأَوَّلُ حَرْفَ لِينٍ وَالثَّانِي مُدْغماً في نَحْوِ دَابَّةٍ وَخُوَيْصَّة وَتُمُودَّ الثَّوْبُ . . .

قوله: «يشترك فيه الأضرب. . .».

التقاؤهما إنْ كان باعتبار كلمة اشترك فيه الاسم والفِعل «كفَازْ وَقُمْ»، ولا يلتقيان في حرف من حروف المعاني، لعدم تصرفهم في الحرف، والتقاؤهما فيهما إنما جاء من قبل التصرف فإنَّك سكنت الياء من الأول، والميم من الثاني فالتقى فيهما الساكنان: كذلك وإن كان في كلمتين جاء في الأضرب الثلاثة مركبا من كل واحد من الأقسام الثلاثة، ومن كل واحد مع أخويه مقدما ومؤخرا فيكون تسعة:

اسم مع اسم، واسم مع فعل، واسم مع حرف، نحو: «كَمْ اسْتِخْرَاجُك؟ كَمْ اسْتَخْرَجْتَ؟ كَمْ الْمَالُ الّذي عِنْدَكَ؟».

وفعل مع اسم، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، نحو:اسْتَخْرِج اسْتِخْراجاً، اسْتَخْرِج اسْتِخْرِجْ، اسْتَخْرِج الْمَالَ.

وحرف مع اسم ، وحرف مع فعل، وحرف مع حرف نحو: عَجِبْتُ مِنْ اسْتِخْرَاجِكَ،قَدْ اسْتَخْرَجْتُ، مِنْ الخُرُوجِ .

قوله : «وحدهما . . . .».

أي الصفة التي يفتقر أمر الساكنين عندها أن يكون الأول حرف لين. . . إلى آخره.

قوله : «حرف لين . . .».

حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين ثم إذا جانسته حركة ما قبله فهو حرف مد وكل حرف مد حرف لين، ولا ينعكس، والألف حرف مد أبدا والواو والياء تارة حرفا لين كما في «قَوْلٍ» و«بَيْعٍ »، وأخرى حرفا مد كما في «يَقُولُ» و«يَبِيْعُ»، وثالثة ليسا

. . . وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا﴾ لَمْ يَخلُ أَوَّلُهُمَا مِنْ أنْ يَكُونَ مَدَّةً أَوْ غَيْرَ مَدَّةٍ، فَإنْ كَانَ مَدَّةً حُذِفَ كقولِكَ: لَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَخَفْ، وَيَخْشَى الْقَوْمُ، وَيَغْزُو الْجَيْشُ، وَيَرْمِي الْغَرَضَ، وَلَمْ يَضْرِبَا الْيَوْمَ، وَلَمْ يَضْرِبُوا الآنَ، وَلَمْ تَضْرِبي ابْنَكِ، إلاّ مَاشَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: آلْحَسَنُ عِنْدَكَ؟ وَآيمنُ الله يمينُكَ؟ . .

حرفي مد ولا حرفي لين، بل هما بمنزلة الصحيح وذلك إذا تحركتا كما في «وَعَدَ» و«يَسَرَ»، وإنما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة، لأنَّ المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، لأنَّ اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلم يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون، و«خُوَيْصَّة» بتسكين الياء تصغير خاصة.

قولـه: «لم يخل أولهما. . .».

متصل بقوله: «ومتى التقيا في الدرج»، وقوله: «في الدرج» (احتراز عن الالتقاء في الوقف)[1].

قولـه: «فإن كان مدة حذف. . .».

أي إذا كانت حركة ما قبل كل واحدة منهما من جنسهما لم يثبت، أما الألف فلامتناع تحريكها، لأنها إذا صادفتها الحركة صارت همزة، وأما أختاها فلاستثقال الحركة عليهما باجتماع الضمتين والواو في «يَغْزُوُ الْجيش» بضم الواو. واجتماع الكسر والضم والياء في «يَرْمِيُ الْغَرَضَ»، والكسرة أخت الضمة، والياء أخت الواو، الا ترى إلى جواز «سعيد» في قافية و«صُعُود» في أخرى دون «سُعاد» مع أحدهما، فاجتماع كسرةٍ وضمةٍ وياء كاجتماع ضمّتين وواو في الاستثقال.

قوله: «إلا ماشذّ من قولهم آلحسن عندك. . .».

---

(١) في ف: «احتراز عن التقائهما في الوقف» والمثبت من الأصل و ع.

... وَمَـا حُكِي مِنْ قَوْلِهِمْ: حَلْقَتَـا الْبِـطَانِ، وإنْ كَانَ غَيْـرَ مَدَّةٍ فَتَحْرِيكُهُ في نَحْوِ قَوْلِكَ : لَمْ أُبَلِهْ، وَاذْهَبِ اذْهَبْ، وَمَنِ ابْنُكَ، ومُذُ الْيَوْمَ، وَألَمَ اللهُ...

أصله أَأَلْحسنُ عنـدك؟ بهمـزة مفتـوحة ولام ساكنة دخلتْ عليها همزة أُخرى مفتوحة، الأولى للاستفهام والثانية للوصل، وكان حق الثانية أن تحذف لأنَّ همزة الـوصـل تسقط عنـد الدرج فامتنع الحذف للزوم مجذور وهو التباس الاستفهام بالخبر، وفي توالي الهمزتين ثقل، فقلبت الثانية ألفا لئلا تتوالى همزتان، ولم تسقط لئلا يلزم الالتباس.

وأما قولهم: (الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ)[1] بالساكنين، فهو مَثَلٌ. وإنما لم تحذف منه الألف لتفظيع الخطب.

قوله : «لم أُبَلِهْ ....».

أصله «أُبَـالِي» حذفت الياء لكثـرة الاستعمال وسكّنت اللام بالجازم فحذفت المدة لالتقاء الساكنين ثم لحقت هاءُ السكت فالتقى ساكنان اللام والهاء (فحركت اللام لإزالة التقائهما)[2].

قوله: «واذْهَبِ اذْهَبْ.....».

حُرِّك بالكسر لما سيجيء.

قوله: «وَمُذُ الْيوم....».

حرك بالضم نظرا إلى الأصل، لأن أصله كان «مُنْذُ» بضمِّ الذال حذفت النون وسُكِّنت الدال فلما اضطر إلى تحريكه كان المصير إلى الأصل وهو الضمُّ أولى.

قوله : ﴿ الٓمٓ ۝١ اللَّهُ.... ﴾[3].

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ٢ : ١٨٦ قال الميداني : «يقولون : البِطَان للقتب. الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا بلغ الشَدُّ غايته.

(٢) في الأصل وع : «فحركت اللام لالتقائهما» والمثبت من ف.

(٣) سورة آل عمران آية ١، ٢.

. . . «وَلَا تَنْسَوُاْ الْفَضْلَ» وَاخْشَوُاْ اللهَ، وَاخْشَ الْقَوْمَ، وَمُصْطَفَى اللهِ وَلو اسْتَطَعْنَا، وَمِنْهُ قَوْلُكَ: الاسْمُ، والابْنُ، وَالانْطِلَاقُ، وَالاسْتِغْفَارُ،أَوْ تَحْرِيكُ أخِيهِ في نَحْوِ قَوْلِكَ:انْطَلَق، وَلَمْ يَلْدَهُ، وَيَتَّقِهْ، وَرُدُّ، وَلَمْ يَرُدَّ في لُغَةِ بَنِي تَمِيم قَالَ:

لو كُسِرت الميم لاجتمع كسرتان وياء، فعدلوا عن ذلك إلى ما فيه خفّة وهو الفتحة، ومثل هذا قراءة من قرأ «مُرِيبِنَ الَّذِي»[1] بفتح النون فرارا من اجتماع كسرتين مع ياء وسطهما.

فإن قُلْتَ: من الجائز أن تكون حركة الميم منقولة من حركة الهمزة. قلت: ذاك مما لا سبيل إليه، لأنَّ الهمزة إنما تنقل حركتها إذا كانت ثابتة القدم في الدرج ليمكن تقدير نقل حركتها نحو: «مَنَبُوكَ» في مَنْ أبُوكَ، وهمزة «ألْ» لا تقر في الدرج.

فإن قلت: فيم عرفت أن الحركة في «ألميم الله» لالتقاء الساكنين وليست بأصلية وضعت عليها الكلمة؟ قلت: حروف التهجي كلها مبنيَّةٌ على السكون ليست بمعربة بدليل أنك لا تقرأ «ألفَ» «لامَ» «ميمَ» وإنما هي على السكون، فعرفنا بهذا أن الحركة في «ألميم الله» لالتقاء الساكنين.

قوله: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ الْفَضْلَ. . .﴾[2].

إن انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين حركتا لالتقاء الساكنين، ولو كانت الواوُ واو ضمير حُرِّكت بالضم لأن الضمة كانت حركة المحذوف إذ الأصل «ولا تنْسَيُوا» وما كان سوى واو الضمير فجارٍ على الأصل الذي سنمهده في تحريك الساكن.

فإنْ قلتَ: ما تقول في ضم واو «أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً»[3]؟

---

(١) سورة ق آية ٢٥، ٢٦.

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٧.

(٣) سورة المزمل آية ٣

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَـوَانِ

* فصـــل * وَالأصل فِيما حُرِّكَ مِنْهُمَا أَنْ يُحَرَّكَ بِالْكَسْرِ وَالَّذِي حُرِّكَ بِغَيْـرِهِ فَلِأَمْـرٍ نَحْوُ ضَمِّهِمْ في نَحْوِ: «وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ» «وَعَذَابُنُ ارْكُضْ» «وَعُيُونُنُ ادْخُلُوهَا» لِلْإتْبَاع ، وَفِي نَحْوِ اخْشَوُ اللهَ لِلْفَصْلِ بَيْنَ وَاوِ الضَّمِير وَوَاوِ «لَوْ» ، وَقَدْ كَسَرَهَا قَوْمٌ.

قلت: إما للإتباع كضمّهم التاء في «وَقَالَتُ اخْرُجْ»(1) لذلك، أوْ لإجرائها مجرى الضمير كضمِّ قوم واو «لَوُ اسْتَطَعْنَا»(2) لذلك.

قوله : «ومنه قولك الاسْمُ. . . ».

اجتمع فيه ساكنان اللام والسين. فحركت اللام بالكسر.

قولـــه : أو تحريك أخيه. . . . ».

هذا عطف على «فتحريكه» فيما سبق، شُبِّهَ طَلِقْ وَيلِدْ وَتَقِهْ بِكَبْد فسكن الأوسط كما يسكن الأوسط من الكبد، والأواخر ساكنة فالتقى ساكنان فَحُرِّكَ الثاني إذ في تحريك الأول إبطال الغرض وهو الإلحاق بكَبْد وفَخْذ ونحوهما، والفتح للخفة.

قولـــه:

٣٠٥م - . . . .   وَذِي وَلَدٍ . . . .(3)

الكلام في البيت قد سلف في أثناء الكتاب(4).

قوله: «والأصل فيما حرّك منهما أن يحرك بالكسر. . . ».

---

(1) سورة يوسف آية ٣١.   (2) سورة التوبة آية ٤٢.

(3) البيت بتمامه:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

والشاهد فيه أنه نقل سكون الدال العارض بسبب الجـازم إلى اللام قبلها تشبيها لها بكتف فسكن اللام، وقد مر شرحه وتحقيقه آنفا ص ٩٢١.

(4) انظر ص ٩٢١ - ٩٢٢.

. . . كَمَا ضَمَّ قَوْمٌ وَاوَ لَوْ في لَوُ اسْتَطَعْنَا تَشْبِيهاً بِهَا. وَقُرِيءِ مُرِيبِينَ الّذي بِفَتْحِ النُّونِ هَرَباً مِنْ تَوَالِي الْكَسْرَاتِ. وَقَدْ حَرَّكُوا في نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ. . .

لأنّ الحركة لالتقاء الساكنين حركةُ بناء، والكسر أبعد حركات الإعراب عن باب الإعراب لامتناع دخوله على قبيلين من المعربات وهما الغابر وجميع مالا ينصرف، أو بعضه، ولدخول أخويه في المعربات كلها، فلما احتيج إلى التحريك حرِّك إلى ما هو أقل وجودا في باب الإعراب، وأكثر شبها بالساكن الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض.

قولـــه : «وَقَدْ كَسَرَهَا قَوْمٌ. . . .».

من كسر واو الضمير شبهها بواو «لو» والعكس بالعكس، ونظير هذه المسألة أنَّ «مَا» تُشَبَّهُ «بليس» فتعامل معا ملتها «وليس» تشبه «بما» فتعامل معاملتها.

قوله: «وقد حركوا نحو» (رُدَّ) و(لم يَرُدَّ) بالحركات الثلاث».

هذه مسألة مختلف فيها، فمذهب أهل الحجاز فَكُّ الإدغام والإسكان نحو: (ارْدُدْ، وَلَمْ يَرْدُدْ) بفك الإدغام وسكون الآخر.

وحجّتهم أن من شرط صحة الإدغام تحرُّك المدغم فيه، وقد فات هذا الشرط، لأنّ آخر الأمر ساكن، وكذا آخر المضارع عند دخول الجازم.

وذهب بنو تميم إلى أن الإدغام لا يُفَكُّ، لأنّ اجتماع المثلين مستثقل، وقد نبهنا قبل على أن هنا حركة عارضة، فتنزل هذه الحركة العارضة منزلة الأصلية في نحو «يَرُدُّ» و«لَنْ يَرُدَّ» فيدغم احتيالا (لإزاحة)[1] ثقل اجتماع المثلين، فأسكن الدال الأولى مع نقل حركتها إلى الراء، والثانية من الدالين ساكنة، فاجتمع مثلان ساكنان في التقدير فيلزم تحريك الثاني من المثلين الساكنين ليمكن اللفظ بالكلمة فلما لزم تحريك الثاني، ظهرت لك أوجه ثلاثة في التحريك.

---

(١) في ع و ف : (لإزالة) والمثبت من الأصل.

. . . وَلـزِمُـوا الضَّمَّ عِنْـدَ ضَمِيرِ الْغَائِبِ وَالفَتْحَ عِنْدَ ضَمِيرِ الْغَائِبَةِ فَقَالُوا: رُدُّهُ، وَرُدَّهَا، وسَمِعَ الأخْفَشُ نَاساً مِنْ بَنِي عَقِيلٍ يقُولُونَ مدِّهِ، وَعَضِّـهِ بالكَسْرِ، وَلَزِمُوا فِيهِ الْكَسْرَ عِنْدَ سَاكِنٍ يَعْقُبُهُ فقَالُوا رُدِّ الْقَوْمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَ وَهُمْ بَنُو أَسَدٍ فَقَالَ:

* فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

وَقَالَ:

* ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّـوَى *

وَلَيْسَ في هَلُمَّ إلاّ الْفَتْحُ.

أحدها: التحريك بالفتح ليخِفَّ بعذوبته ثقل التضعيف نحو: «رُدَّ»، و«لَمْ يَرُدَّ».

وثانيها: التحريك بالكسر لما مهدناه من الأصل في تحريك الساكن نحو: «رُدِّ» و«لَمْ يَرُدِّ».

وثالثها: التحريك بالحركة الإتباعيَّة لحركة ما قبل المدغم.

إن كانت ضمةً فالتحريك بضمة نحو: «رُدُّ» و«لَمْ يَرُدُّ».

وإن كسرةً فكسرة نحو: «فِرِّ» و«لَمْ يَفِرِّ».

وإنْ فتحةً ففتحة نحو: عَضَّ في الأمر من عَضَّ وَلَمْ يَعَضَّ، فظهر من هذا أن الأوجه الثلاثة تظهر في المضموم العين دون مكسورها والمفتوحها إذ ليس فيهما عين الفتحة والكسرة، لكن الفتحة في المفتوح العين مرّة للخفة وأخرى للإتباع، والكسرة في المكسورها تارة للأصل الممهد وأخرى للإتباع، فلعل المصنف عيَّن «ردَّ» و«لم يردّ» لما به من فضيلة ظهور الأوجه من حيث الظاهر.

قولــه: «فقالوا رُدُّهُ وَرُدَّهَا. . .»

لأنَّ الهاءَ حرفٌ خفي، وجوده كعدمه لخفائه، فكأنهم قالوا: «رُدُّوا رُدَّا»، ونظيره

. . . .

دِرْهَمان في باب الإمالة. أمالوا بالهاء ولم يبالوا فكأنه «دِرَمَانِ».

قولـــه : «وليس في هَلُمَّ. . . . .».

إنما لم يجز غير الفتح، لأنه خرج عن كونه فعلا محضا وصار مع الهاء بمنزلة شيء واحد، ولهذا أجري مجرى الأدوات في لغة من سوى فيه بين الأحوال قال الله تعـالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[1] فلازمَ الحركة الخفيفةَ لاقتضاء ما به من كثرة الاستعمال إياها، ولأنَّ في الكسرة جمعا بين الضمِّ والكسر اللازمين وهو ممتنع، ألا تراهم فتحوا ثمَّ لهذا، أما الحاجز فغير حصين، لأنَّ الساكن وجوده كعدمه ولأنه مشبه بخمسة عشر لأنه مركب مثله، ففتح آخره كما فتح الآخر في خمسة عشر، وكان لا ينبغي أن يورده المصنف في التقاء الساكنين، لأنه اسم فعل موضوع على الفتح، وإنما أورده في ذلك على تقدير أن يكون أصله هَلْ أؤمُمْ أو ها الْمُمْ على ما مر من القولين في فصل هَلُمَّ فإنَّه حينئذ من باب التقاء الساكنين.

---

(١) سورة الأنعام آية ١٥٠.

* فصـــل * ولَقَدْ جَدَّ في الْهَرَبِ مَنْ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مَنْ قَالَ: دأَبَّة، وشَأَبَّة، وَمَنْ قَرَأَ وَلاَ الضأَلِّين، وَلاَ جأَنٌّ، وَهي عَنْ عَمْرِو بْن عُبَيْدٍ، وَمِنْ لُغَتِهِ النَّقُرْ في الْوَقْفِ.

* فصـــل * وَكَسَرُوا نُونَ مِنْ عِنْدَ مُلاَقَاتِهَا كُلَّ سَاكِنٍ سِوَى لاَمِ التَّعْرِيفِ، فَهِيَ عِنْدَهَا مَفْتُوحَةٌ، تَقُولُ: مِنِ ابْنِكَ، وَمِنَ الرَّجُلِ، وَقَدْ حَكَى سِيبَوْيهِ عَنْ قَوْمٍ فُصَحَاءَ مِنَ ابْنِكَ بِالْفَتْحِ، وَحُكِيَ في مِنِ الرَّجُلِ الْكَسْرُ وَهي قَلِيلَةٌ خبيثَةٌ...

قوله: وهي عن عمرو بن عبيد...»

عمرو بن عبيد من رؤساء المعتزلة، وهو من الفصحاء، وروى المبرد عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه قال: سمعت عن عمرو بن عبيد يقرأ: «وَلاَ جَأْنٌّ»[1] فظننته لحنا إلى أنْ سمعت العرب يقولون شأَبَّة[2].

قوله: «ومن لغته النَّقُرْ...».

من يحول الحركة في نحو النقر في الوقف من اللام إلى العين، فإنه يفر من التقاء الساكنين.

قوله: «وكسروا نون (مِنْ)....».

(مِنْ) إذا دخل على اسم في أوله همزة الوصل وليس بعدها لام التعريف كُسِرَ. وإنْ دَخَلَ على ما فيه لام التعريف فتح كمثاليه، والفرق أنّ الأول قليل بخلاف الثاني، فالمعرّف باللام (مما لا تحصره الألسنة ولا تضبطه الأقلام بالأسنّة)[3]،

---

(١) سورة الرحمن آيات ٣٩، ٥٦، ٧٤.

(٢) انظر الرواية في شرح ابن يعيش ٩: ١٣٠. والممتع في التصريف لابن عصفور ١: ٣٢٠ تحقيق فخر الدين قباوه وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢: ٥٤٤.

(٣) في الأصل و ف «مما لا تحصر الألسنة ولا تضبطه الأقلام بالألسنة» والمثبت من ع.

. . . وَأَمَّـا نُونُ (عَنْ) فَمَكْسُـورَةٌ في الْمَوْضِعَيْنِ، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الأَخْفَشِ عَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ.

وكثـرة الاستعمـال تستـدعي الخفـة دون قلتـه فبقي (مِنْ) فيما نزر على الأصل الممهد، فكسر وفتح فيما شاع وكثر، فقيل: مِنَ ابْنِكَ، وَمِنَ الرَّجُلِ ، ونظير هذه المسألة (جَيْرِ وَكَيْفَ) بقي جَيْرِ على الأصل لقلة استعماله ولم يكترث لاجتماع الياء والكسـرة فيه، وفُتح «كيفَ» ولم يحتمل اجتماعهما فيه لكثرة استعماله، وحكى سيبويه[١] في «مِنَ ابْنِكَ» الفتح وذلك لفرط الحرص على ما هو الأخف، أما الكسر في (مِنِ الرّجلِ) فكما قال: «إنها لغة خبيثة لما فيها من (إثبات التقليل)[٢]وهو توالي الكسرتين مع ما هو كثير الاستعمال».

قوله: «وَأَمَّا نُونُ (عَنْ) فَمَكْسُورَةٌ في الموضعين. . . . ».

إذ ليس فيه توالي الكسرتين لانفتاح أوله فتقرُّ على الكسر الذي هو الأصل، ألا ترى أنَّ (كيفَ) فتح لئلا تجتمع ياء وكسرة، فلما انتفى اجتماعهما في (هؤلاء) جاء على الأصل فكسر.

وحكى أبو الحسن[٣] «عنُ الرَّجُل» بالضمِّ، قيل كان من يفعل ذلك لا يعتبر أن الكسر أليق بالبناء، ويقول المقصود زوال التقاء الساكنين، فلا أبالي بأيِّ حركة أزلته، وهذا مما لا يرجع إليه، ولا يقاس عليه، وإنما الأصل الذي عليه التعويل هو الكسر والعدول عنه لسبب، أما بدون سبب فلا.

---

(١) انظر سيبويه ٤ : ١٥٥ قال وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: (مِن ابْنِكَ) فأجروها مجرى (مِن الْمُسْلمين).

(٢) في ع: «إيثار التقليل» والمثبت من الأصل.

(٣) هو أبو الحسن الأخفش ـ انظر رأيه في شرح ابن يعيش ٩ : ١٣١.

** ومن أصناف المشترك:حكم أوائل الكلم **

تَشْتَرِكُ فِيهِ الأَضْرُبُ الثَّلاثَةُ وَهِي في الأَمْرِ الْعَامِّ عَلى الْحَرَكَةِ ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى السُّكُونِ وَذَلِكَ مِنَ الأَسْمَاءِ في نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرَ وَهِي: ابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَابْنُمٌ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَامْرُؤٌ ، وَامْرَأَةٌ، وَاسْمٌ، وَاسْتٌ، وايْمُنُ اللهِ، وايْمُ اللهِ.

وَالثَّانِي مَصَادِرُ الأَفْعَالِ الَّتِي بَعْدَ أَلِفَاتِهَا إذا ابْتُدِئَ بِهَا أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ فَصَاعِداً نَحْوُ: انْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، تَقُولُ: انْفِعَالٌ وَافْتِعَالٌ وَاسْتِفْعَالٌ، وَمِنَ الأَفْعَالِ فِيمَا كَانَ عَلَى هَذا الحَدِّ، وَفي أَمْثِلَةِ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ مِنَ الثُّلاثِيِّ غَيْرِ الْمَزِيدِ فِيهِ نَحْوُ: اضْرِبْ ، وَاذْهَبْ، وَمِنَ الْحُرُوفِ في لاَمِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِه في لُغَةِ طَيِّءٍ فَهَذِهِ الأَوَائِلُ سَاكِنَةٌ كَمَا تَرَى يُلْفَظُ بِهَا كَمَا هِيَ في حَالِ الدَّرْجِ ، فإِذَا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ الابْتِداءِ أُوقِعَتْ قَبْلَهَا هَمْزَاتٌ مَزِيدةٌ مُتحَرِّكَةٌ لأَنّه لَيْسَ في لُغَتِهِمُ الابْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ كَمَا لَيْسَ فِيهَا الْوُقُوفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ.

قوله: «وهي في الأمر العام على الحركة....»[1].

لا يُبْتَدَأُ في كلام العرب إلا بالحركة، أما الابتداء بالساكن فمحال عند بعضهم دون الآخرين، والدليل على رفضهم الابتداء بالساكن: عدم تجويزهم الخرم في «مُتْفَاعِلن» إذ الخَرْم قطع أوله، فلو جاز والتاء منه مظنة للتسكين عند الإضمار لأدى

(١) إشارة إلى حديث الزمخشري حول حكم أوائل الكلم (همزة الوصل) حيث قال في المفصل: تشترك فيه الأضرب الثلاثة وهي في الأمر العام على الحركة، وقد جاء منها ما هو على السكون وذلك من الأسماء في نوعين أحدهما أسماء غير مصادر وهي : ابْنٌ وَابْنَةٌ، وَابْنُمٌ، واثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وامْرُؤٌ، وامْرَأَةٌ، وابْنَمٌ، وَاسْتٌ، وَايْمُنُ الله، وَايْمُ الله. وانظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥٠ وما بعدها.

* فصــل * وَتُسَمَّى هَذِهِ الْهَمَزَاتُ الْوَصْلِ وَحُكْمُهَا أنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً. . .

إلى الابتداء بالساكن، ولجرى خرمه مجرى خرم مُسْتفعلن فلم يجوزوا الخرم فيه لهذا.

فلما كان ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن ممتنعا عندهم كان امتناع الابتداء بالساكن أولى وأحق.

قوله: «وَابْنُمٌ. . . .».

الميم فيه زائدة لكونها طرفا مع ثلاثة أصول.

قوله: أربعة أحرف فصاعدا. . . ».

احتراز عن باب أكرم فتأمل، ولا يرد هنا قولهم أهراق وأسطاع لأن الأصل أراق وأطاع، فلم تتحقق بعد الألف أربعة أحرف ولأن هذه الزيادة زيادة على غير قياس فلا يعتد بها فيما نحن فيه فإن قلت: فلم جعلت الهمزة في «أفعل» همزة قطع، وفي نحو افْتَعَل واسْتَفْعَل هَمْزَةَ وصَلٍ؟

قلت: لأنّ همزة الوصل قِلقَةٌ في الثبوت تأتي مرة وتذهب أخرى بخلاف همزة القطع، فناسب أن تُزَادَ همزة الوصل فيما بعد همزته أربعة أحرف فصاعدا، لأنه أثقل من باب (أفعل).

قوله: «وحكمها أن تكون مكسورة. . . .».

لأن أصل كل حرف السكون، والساكن تحريكه بالكسر لأصل مهّدناه، وقد تعذر اجتلابها عَرِيَّةً عن الحركات، فيجب أن تكون مكسورة فإن عدل عن الكسر إلى غيره فلعارض«وهو شيئان:

أحدهما: ما وقع بعد سكونه ضَمَّةٌ أصلية لفظا كما في «اغْزُ» أو تقديرا كما في اغْزِي، لأنّ الأصل اُغْزُوِي بضم الزاي، فكسرت الزاي للإعلال، لأنّ الكسر عرّاها في أصل البنية. ولو قلت ائنوا في الأمر لجماعة الرجال من سى بسي لكسرت

الهمزة، لأنَّ ضمة النون عارضة إذ الأصل «ابْنِيُوا» بنون مكسورة فلم يتحقق ما بعد سكونه ضمة أصلا لا لفظا ولا تقديرا.

والشيء الثاني في همزة لام التعريف على مذهب سيبويه: فإنها همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن، ولكن التزم فيها الفتح لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة.

قوله: «وَتُسَمَّى هٰذِهِ الْهَمَزَاتُ. . .».

كأن قولك همزة الوصل وهمزة القطع من باب إضافة المفعول إلى المصدر، أي حقها أن توصل وتقطع، ونظير هذا قولهم سهم النضال وحروف المعجم.

أي من حقه أن تناضِلَ به ومن حقها أن تُعْجِمَ. فإن قلت لم أوثرتِ الهمزة للتوصل بها إلى النطق بالساكن؟ قلت لأنهم أرادوا من بين الحروف ما يقع عنه غُنْيَةٌ[1] عند الدرج فلم يكن في الحروف حرف يتلاعب به رفضا واحدا وتخفيفا غير الهمزة ألا ترى إلى حذ.فهم إياها مع أصالتها في «كُلْ» وأخوته «رَ» و«وَيْلُمِّه» و«يَرَى» و«يُرى» ونحوها فإذا كان شأنها مع الأصالة ما أقرع في صماخيك، فما ظنك بها إذا كانت زائدة فكانت (أحْجَى)[2] بأن تجلب للتلعب بها بالإثبات مرة وبالإسقاط أخرى.

والجواب الثاني: أنها شبيهة بالميم في أنهما طرفان في المخرج، والميم أكثر ما تزاد أولا إلا أنها لم تصلح للزيادة هنا لكثرة زيادتها في أسماء الفاعلين والمفعولين فامتنعت من أن تثبت تارةً وتحذف أخرى، وصلحت الهمزة للإثبات والحذف، لأنها لخفائها وَبُعْدِ مخرجها يكثر تغيُّرُها بحذفها في موضع والإبدال منها في آخر وغير ذلك.

---

(1) الغُنْيَةُ: بكسر الغين وضمها الاستغناء. اللسان (غنا).

(2) أحْجَى: بمعنى أجْدَرُ وَأولَى وأحق. وروايتها في نسخة ف: «أحرى» والمثبت من الأصل وع.

. . . وَفِيمَا بُنِيَ مِنَ الأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ أَلِفَاتِهَا أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ فَصَاعِداً لِلْمَفْعُولِ لِلإِتْبَاعِ ، وَفُتِحَتْ فِي الْحَرْفَيْنِ وَكَلِمَتِي الْقَسَمِ لِلتَّخْفِيفِ.

* وإِثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْ هٰذِهِ الْهَمَزَاتِ فِي الدَّرْجِ خُرُوجٌ عَنْ كَلامِ الْعَرَبِ وَلَحْنٌ فَاحِشٌ، فَلَا تَقُلِ الإِسْم وَالإِنْطِلاق وَالإِقْتِسَام، وَالإِسْتِغْفَار، وَمِنْ إِبْنِكَ، وَعَنْ إِسْمِكَ. . .

قوله : «وإنما ضمت في بعض الأوامر. . .».

نحو أُخْرُجْ، كرهوا أن يقولوا «اِخْرُجْ» بالخروج من الكسرة إلى الضمة والفاصل بينهما كلا فاصل، لأنه غير حصين لسكونه فآثروا الاتباع.

فإنْ قلت لم لم يجز أن تكون الهمزة في نحو اِضْرِبْ تابعة لعين الفعل في الحركة؟ قلت: ذاك باطل بانكسار همزة اِمْنَعْ مع انفتاح العين في (يمْنَعُ)، فإن قلت: كيف يصنع في الأمر للمرأة من «تَغْزِين» والأصل تَغْزُوِين بضم العين؟ قلت: أُضُمُّ همزته، فإنْ قلت الضم لضَمَّةِ العين، فأين هي؟ قلت هي ثابتةٌ تقدير على ما نبهناك عليه قبل وَشَمَّةٌ منها موجودة لفظا.

بيانه أنَّ الأصل في تغزين «تَغْزُوِين» بضم الزاي وكسر الواو واستثقلت حركة الواو مع انضمام ما قبلها فأسكنت فالتقى ساكنان فحذفت لإزالة التقائهم ووجب كسر الزاي لتقرَّ الياء بعدها فجعلت الزاي بين الضمة والكسرة لتنبيه على الو فثبت أن الضمَّة ثابتة تقديراً وشَمَّةٌ منها موجودة لفظا فساغ أن تضم الهمزة للاتباع.

وهذه دقيقة وهي أن الاتباع إنما يتأتى عند لزوم الضمة لا عند عروضها. لأنهم يعتدون بغير اللازم في كثير من الأحكام. ألا تراهم لم يعتدوا في ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ﴾ بعروض الحركة على الواو، ولذا لا تقول (امرؤ جاء)(2) بضم الهمزة الأولى لأنك تقول «امرئ رأيت» فتزول الضمة

---

(1) سورة البقرة آية ٢٣٧ (2) في [illegible] وحده [illegible] والمثبت من الأصل وع.

وَقَوْلُهُ:

* إذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإنَّهُ *

مِنْ ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ. وَلكِنَّ هَمْزَةَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ وَحْدَهَا إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ لَمْ تُحْذَفْ وَقُلِبَتْ ألفًا لأدَاءِ حَذْفِهَا إلى الإِلْبَاسِ.

* فصـــل * وَأمَّا إسْكَانُهُمْ أوَّلَ هُوَ وَهِيَ مُتَّصِلَتَيْنِ بالوَاوِ وَالْفَاءِ وَلَامِ الابْتِـدَاءِ، وَهَمْـزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَلَامِ الأمْرِ مُتَّصِلَةً بِالفَاءِ وَالوَاوِ كَقَوْلِهِ تَعَـالَى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾..

قوله: «للمفعول للاتباع...».

اللام في (للمفعول) متعلق بقوله «وفيما بني» وفي الاتباع بقوله وإنما ضُمَّت.

قوله: «في الحرفين وكلمتي القسم...».

أراد بها لامَ التعريف وميمَه، وايْمن الله، وايْم الله. وإيثار التخفيف فيها لكثرة دورها على الألسن.

قوله: «خروج عن كلام العرب...».

لأنَّ هذه الهمزات وُصَلٌ إلى الابتداء بالساكن، فإذا وقعت الغِنْيَةُ عنها بأن وقع قبلها كلام لزم زوالها إذ الثابت بالضرورة يتقدَّر بقدرها.

قـوله[1]:

٦٥٢ - إذَا جَـاوَزَ

تمـامه:

.... بِبَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

---

(1) هو قيس بن الخطيم. انظر ديوانه ص ١٠٥. والبيت من الطويل وهو أول مقطوعة له عدتها أحد عشر بيتا ونصه كما جاء في الديوان:

إذا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإنَّهُ بِنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الْحَدِيثِ قَمِينُ

والشاهد فيه قوله «الإثنين» بهمزة القطع في الوصل للضرورة.

وَبَثُّ الحديثَ أفْشَاهُ، ويروى بِنَثٍّ وكلاهما بمعنى واحد. انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢: ٢٦٥.

. . . وقالَ الشاعرُ:

* فقلتُ أَهْيَ سرتْ أم عادَني حُلُمُ *

وقـوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ فَليس بأصل، وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد عضد، وباء كبد، ومنهم من لا يسكن.

البَثُّ: أشَدُّ الحزن، قيل أراد بالاثنين الشفتين، والقَمِينُ: الخليق.

قوله: «وأما إسكانهم . . . . . .».

جاز إسكان الهاء من (هو) و(هي) ولام الأمر بهاتيك الحروف لأجل أن كُلا منهن حرف واحد يمتزج بما دخل عليه أشدّ الامتزاج لامتناع التلفظ بها مفردةً حتى كأنها أجزاء ما دخلت عليه فسلكت طريقة التشبيه بعضُد وكَتِفٍ فخفّفت بتسكين الهاء واللام، كما ساغ تسكين الضاد والتاء منهما، وإنما أورد هذا الفصل اعتراضا، فإنَّ أوائل ما ذكره من الكلم قد سكنت ولم تُعَدَّ مما أوله ساكن نحو ابْن واسم وغيرهما فلم تجلب لها هَمَزاتُ الوصل كما اجتلبت لابن وأخواته، ولكنه أجاب بقوله فليس بأصيل بدليل قولك هُوَ فَعَلَ كذا هِيَ فَعَلَتْ كَذَا «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ»[1] بالتحريك وقوله[2]:

٦٥٣ - . . . . أهْيَ سَرَتْ . . . . .

أولــه:

وَقُمْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاعًا فَأرَّقَنِي

---

(١) سورة الطلاق آية ٧.

(٢) المرار العدوي ـ انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٣٩٦ وشرح شواهد الشافية ١٩٠ والخزانة ٥: ٢٤٤ ـ ٢٤٥ وابن يعيش ٩: ١٣٩ من غير عزو، وقد أشير إلى الخلاف في نسبته في حاشية المفصل في الصفحة ١٣٩ من الجزء التاسع. والبيت من الطويل. وهو بتمامه كما جاء في الخزانة

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأرَّقَني فَقُلْتُ أهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمْ

والطيف: الخيال. وروي «فقمت للزور» كما هو في المتن وهو مصدر بمعنى الزائر يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث. والمرتاع: الخائفُ الفَزِعُ. انظر الخزانة ٥: ٢٤٦

والشاهد في قوله: (أهْيَ) بإسكان الهاء كأنه شبه أهْي بكتْف، والمعنى كما ذكره ابن يعيش لما رأى المحبوبة استعظم ذلك وقال: أذلك حق أو منام. ابن يعيش ٩: ١٤٠

* ومن أصناف المشترك:زيادة الحروف *

قوله : «ومن أصناف المشترك:زيادة الحروف» .

الزائد : هو الذي لا يكون فاء ولا عينا ولا لاما ، والأصل : على عكس هذا . كاسْتَخْرَجَ على وزن اسْتَفْعَلَ ، فالثَّلاث الأول زوائد والثلاثُ الباقية أصول ، فإذا أريد أن يُعبَّر عن الأصول عُبِّر عن أولها في ابتداء الوضع بالفاء ، وعن ثانيها بالعين ، وعن ثالثها باللام . ولو كان هناك رابع أو خامس كُرِّرَ لهما اللام فقيل : اللام الثانية واللام الثالثة .

وإذا أريد أن يُعَبَّرَ عن الزوائد عُبِّر عنها بأنفسها إلاّ في المكرر والمبدل من تاءِ الافتعال .

فالمكرر نحو: (قَتَّلَ) على مثال : فَعَّلَ بتكريرك في المثال الحرف الذي هو بإزاء الحرف المكرر وهو التاء في قَتَلَ بتاء مخففة إجراء لذلك مجرى هذا ، هذا هو المتعارف الشائع ، وفيه مذهب آخر وهو أن تلفظ بالزائد المكرر نحو: (قَتَّل) على مثال : فَتْعَلَ كما تقول قاتل على مثال فَاعَلَ ، والفرق للأول من المذهبين ، أنّ الألف في قَاتَل ليست من حروف التركيب فلا يكون له حظ من حروف (فَعَلَ) فتكرر له العين كما كررت التاء الأولى من قَتَّل بالتاء المشددة لكونها من حروف التركيب .

فإن قلت : آلأول من المكرر زائد أم الثاني ؟

قلت : هما مذهبان :

فوجه الأول :أن الساكنَ دون المتحرك ، فالضعيف أولى بأن يكون مزيداً ، ألا ترى أنه ليس هنا حرف أكثر حظا من حروف المدّ في الزيادة ، وهي سواكن في الأصل بشهادة أنّ منها مالا يتحرك وهو الألف .

ووجه الثاني : أن الثاني قريب من الطرف والتغيير إلى الأطراف آسبق ، وإذ قد عرفت هذا فاعرف أنّ الزيادة إما لمعنىً كألف (ناصر) وميم (منصور) ، وهمزة أكْرم . إذ الألف تدل على الفاعلية ، والميم على المفعولية ، والهمزة للتعدية .

. . . يَشْتَرِكُ فِيهَا الاسْمُ وَالفِعْلُ. وَالْحُرُوفُ الزَّوَائِدُ هي الّتي يَشْمَلُهَا قَوْلُكَ الْيَومَ تَنْسَاهُ، أَوْ أَتَاهُ سُلَيْمانُ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا، أَوْ السَّمانَ هَوِيْتْ، وَمَعْنى كَوْنِهَا زَوَائِدَ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ وَقَعَ زَائِداً فِي كَلِمَةٍ فَإِنَّهُ مِنْهَا لا أَنَّها تَقَع أبداً زَوَائِدَ. . .

وإمـا لإطالة البناء كألف كِتَاب، وياء قَضِيب، وواو عَجُوز وما هذا ببعيد عن الحكمة، (لأنَّ فيه تحسينا للصوت وإتماما للفظ)[1] ويفتقر إليه في القوافي وغيرها من الكلام الموزون.

فإن قلت: حرف الإلحاق من الأول أم من الثاني؟ قلت : من الأول لأنَّ الغرض بزيادة حرف للإلحاق، أن يجيء الملحق على زنة الملحق به، ولذا لم يجز الإدغام في نحو: جَلْبَبَ لأدائِهِ إلى إبطال الإلحاق فقولك «جَلَبَّ» بالباء المشددة ليس على زنة دَحْرَجَ، فعلم أن هذه الحروف مفيدة شيئا في اللفظ، أما من حيث المعنى فلا تفيد شيئاً، فمن هذا الوجه تُشْبِهُ هذه الزيادة النوع الثاني مما ذكرنا.

قوله : «يشترك فيها الاسم والفعل. . .».

أي لا مدخل للحرف فيها إذ لم يثبت تصرفهم في الحرف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل. وأمر الزيادة راجع إلى معنى الاشتقاق. لأن معنى الزائد هو الذي يسقط في تصاريف الكلمة تحقيقا أو تقديرا، وأما الأسماء الجامدة فإنهم حكموا فيها بالزائد والأصلي على معنى أنها لو تُصُرِّف فيها لكان قياسها أن تكون كذلك حملا على نظائرها، وأما الأسماء الأعجمية والمعرّبة فأكثرهم يحكم عليها بالأصلي والزائد على معنى أنها لو كانت من كلامهم تقديرا لكان قياسها أن يكون كذلك، ومنهم من لا يتعرض فيها بالحكم بزيادة في بعض وأصل في بعض ويقول إنما ثبت ذلك في كلامهم لافيما عرّبوه.

(١) في الأصل: «لأن فيه تحسينا في الصوت وإتماما في الصوت» والمثبت من ع و ف.

. . . وَلَقَدِ أَسْلَفْتُ في قِسْمَي الأسْماءِ وَالأفْعَالِ عِنْدَ ذِكْرِ الأبْنِيَةِ الْمَزِيدَةِ فِيهَا نَبْذاً مِنَ الْقَوْلِ فِي هذهِ الحُرُوفِ وَأَذْكُرُ هُنَا مَا يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ مَوَاقِعِ أَصَالَتِهَا وَمَوَاقِعِ زِيادَتِها والله تَعالَى الْمُوَفِّقُ.

* فصل * فالهَمْزَةُ يُحْكَمُ بِزِيَادَتِهَا إِذَا وَقَعَتْ أولاً بَعْدَهَا ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ أُصُولٍ كَأَرْنَبٍ وأَكْرَمَ . .

قولـه : «أَتَاهُ سُلَيْمانُ . . . .».

ظن بعضهم أن حصر الزوائد في «أتاه سليمان» ليس بمستقيم من حيث إنه أسقط الواو. وأجيب عن ذلك بأن المراد «أتا هو سليمان» بوصل الهاء بالواو.

قوله : «أو السِّمَانَ هَوِيْتُ . . . .».

حَقُّه أن يلفظ به بقطع همزة اللام، كذا قال المصنف، ولقد صدق فيه.

قيل: سَأَلَ رجل أبا عُثْمانَ المازنيَّ عن حروف الزيادة فأنشد:

٥٦٤ ـ هَوِيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَني وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيْتُ السِّمَانَا

فقال له الرجل: أسْأَلُكَ عن شيء وَتُنْشِدُ لي بيتا؟!

فقال: أَجَبْتُكَ مَرَّتَيْن[1].

قوله : «ولقد أسلفت . . . . إلى آخره».

لأنه لما ذكر الأبنية ورتَّبها على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع زائداً، وهو كلام تعلّق بالزيادة ضمنا غير أنه لم يتعرض لذلك ثَمَّ، فالغرض الذي ذكره هنا باعتباره غير الغرض الذي ذكره ثم باعتباره.

قوله : «كَأَرْنَبٍ وأَكْرَم . . . .».

أي يحكم في هذه الصورة بزيادتها إلى أن يقوم دليل على غير الظاهر لأن

---

(١) السائل هو أبو العباس المبرد ذكر ذلك ابن جني في التصريف الملوكي ص٩ والرضي في شرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٣٣١.

الاشتقـاق في هذا النحـو دلّ على أن الهمـزة مزيدة نحـو أحمر وأصفر وأذهب وأجلس، إذ لا همزة في الحُمْرةِ والصُّفْرة وَذَهب وَجلَس، فلما كثرت زيادتها فيما له اشتقاق، حكم بزيادتها فيما لم يوجد له اشتقاق نحو أفْكَل[1] وَأَبْدع[2].

وقيل هما على زنة «أفْعَل» دون «فَعْلَل» حملا للقليل على الكثير الشائع.

فإنْ قلت الياء في «أيْدَع» من حروف الزيادة، فلم قلت إنه من تركيب يَدع دون أدع؟ قلت: الهمزةُ أولا أذْهَبُ في الزيادة من الياء ثانية، فلما حُكم بزيادة الهمزة في «أفْكَـل» للترجيح بالكثرة حُكم بأن الهمزةَ أوْلى بأن تَكُون زائدة من الياء في أيْدع لهـذا المعنى، وقيل إنـه على زِنَـةِ أفْعَل دون فَيْعِل، وَأرنب وزنه أفْعَل لاَ (فَنْعَل)[3] لأنّه ليس في أبنيتهم.

قوله: كَإِمَّعَةٍ وَإِمَّرَةٍ. . .».

هما لغتان في الإمَّع وَالإمَّرِ، والمقتضي لأصَالة الهمزة فيهما شيئان:

أحدهما: أن هذه الأسماء صفات[4] جارية على موصوف، فلو جعلت الهمزة زائدة ثبت في أبنية الصفات إفْعَلَة وهي في الأسماء غير الصفات فوجب أن تكون أصلية فيلحق بباب فِعَلة كَزِنَمَة أي القصير.

والثاني: أن الهمزة لو جعلت زائدة، فالكلمتان من باب دَدَن وهو أن تكون الفاء والعين من جنس وذلك قليل، ولو جعلت أصلية فالتكرير في الميم للتضعيف، كقتَّل، وهو كثير جدا فحكمنا بأصالة الهمزة حملا للكلمتين على الكثير لا على القليل.

(١) الأفْكَلُ: الرِّعْدَةُ، وَمَوْضِعٌ. وبَطْنٌ من العرب. اللسـان: (فكا).

(٢) الأيدَعُ: الزَّعفران.ومنه: يَدَّعتُ الشيء أيَدِّعُهُ تَيْديعاً أي صبغته بالزعفران ـ الصحاح: (يدع).

(٣) في ف و ع: «فعنل» والمثبت من الأصل.

(٤) انظر سيبويه ٤: ٣٠٨ ولسـان العرب مادة (أمع).

. . . أَوْ تَجْوِيزُ الأَمْرَيْنِ كَأَوْلَقٍ، أَوْ بِأَصَالَتِهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ أَرْبَعَةُ أُصُولٍ كَإِتْبٍ. . .

وشيء ثالث في إِمَّرَة: وهو أن الإِمَّرَة من يقول لكل أحد مُرني بأمرك، وهذا كما ترى من الأمر، والهمزة فيه أصلية، فإن قلت فإِمَّعَة أيضا من يقول لكل أحد أنا معك.

قـــال:

٦٥٥ - إِنِّي امْرُؤٌ إِمَّرَةٌ إِمَّعَة[1].

ولا همزة في (مع)، فيدل على أن همزة (إِمَّعَة) زائدة.

قلت: (مَعَ) ليس بفعل ولا اسم متمكن، بل هو جارٍمجرى الحروف فلا يكون للاشتقاق إليه سبيل، والكلمة إذا وضعت على معنى شيء لا يلتفت إلى تركيبه فيها وإن وجد حروفه، وإنما يقدر أنه بناء برأسه «كحولق» إذا قال: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)، فليس لك أن تقـول إنـه مشتق من هذه الأسمـاء، والحروف المجموعة المتفاوتة التركيب لامتناع الاشتقاق من مثلها فكذا إِمَّعَة يقدَّر أنه بناء مستأنف، ولا ينظر إلى لفظ «مع» لزيادة الهمزة في إِمَّعَة وأصالتها.

قوله: «أو تجويزُ الأمرين كَأَوْلَقٍ . . . .».

أولق: شبه الجنون،قال:

٦٥٦ - (لَعَمْرُكَ بي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أَوْلَقُ)[2].

فهو إما فَوعل، بدليل قولهم للمجنون مألوق، فالهمزة فيه فاء كما ترى، وإما أَفْعَل من وَلَقَ يَلِقُ إذا أَسْرَعَ،ومنه قوله:

---

(١) هذا نصف بيت من السريع لم أعثر له على قائل.

(٢) هَذا نصف بيت من الطويل ذكره صاحب اللسان تحت مادة (ولق) من غير عزو. وهو شاهد على أن (أولق) بمعنى الجنون.

. . . وَإِزَارٍ، وَإِصْطَبْلٍ، وَإِصْطَخْرٍ، أَوْ وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ وَلَمْ يَعْرِضْ ما يُوجِبُ زِيادَتَهَا نَحْوُ: شَمْأَلٍ، وَنِئْدِلٍ، وَجُرَائِضٍ، وَضَهْيَأَةٍ. . .

---

٦٥٧ ـ جَاءَتْ بِهِ عِنْسٌ مِنَ الشَّأْمِ تَلِقْ[1].

فلو سميت به رجلا انصرف على المذهب الأول، لأن فوعلا ليس من الأوزان المانعة للصرف، ولا ينصرف على المذهب الثاني.

قوله: «كإِتْب. . . .».

الإِتْبُ: البَقِيرَةُ[2]

والدليل على أصالة همزته أنها لوجعلت زائدة يبقى الاسم المتمكن على حرفين.

أمَّا الهمزةُ في (إزارٍ) فالدليل على أصالتها قولك في جمعه (أُزُر) إذ لو جعلت زائدة يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين، وأما الهمزة في «إصْطَبْل وإصْطَخْرٍ» وهو مدينة فالدليل على أصالتها أنَّ زيادة الهمزة في هذا النحو لم تَبِنْ كما بَانَتْ في نحو أحمر، فيحكم بالأصالة إلى أن يقومَ دليل على زيادتها.

قوله: «في نحو شَمْأَلٍ وَنِئْدِلٍ وجُرَائِضٍ وَضهْيَأةٍ. . . .».

دل على زيادة الهـزة في شَمْأل قولهم شِمال بالألف، وشمُلت الريح تَحَوَّلت شَمالا من باب نَصَرَ، فَوزْنُ شَمْأَلٍ فَعْأَلٍ، وعلى زيادتها في نِئْدِلٍ قولهم النَّيْدَلان لأنه فَيْعَلان ولا همزة فيه والنَّئْدَلُ والنَّئْدُلان[3]: الكابوس.

فإن قلت فمن الجائز أن تكون الياءُ في النَّيْدُلان منقلبة عن همزة! قلت: ذاك

---

(١) الشماخ ملحقات ديوانه ص ٤٥٣ وكذلك اللسان (ولق)، حيث نسبه صاحب اللسان للشماخ في هجاء جليد الكلابي، وأورده الأزهري في تهذيب اللغة ٩: ٣٠٩ قائلا: أنشد الفراء:

إنَّ الجَليدَ زَلِقٌ وَزُمَّلِقْ   جاءَتْ به عَنْسٌ من الشَّام تلِقْ

(٢) الإتب: البقيرة، وهو بُرد أو ثوب يؤخذ فيشق في وسطه ثم تلقيه المرأة في عنقها من غير جيب ولا كمين. اللسان (أتب).

(٣) النَّئْدُلان كالنَّيْدُلان، قال ابن جني همزته زائدة،كذا ذكره صاحب اللسان: (ندل).

* فصــــل * وَالألِفُ لَا تُزَادُ أولاً لامْتِناعِ الابتدَاءِ بهَا. وَهِي غَيْرُ أول إذَا كَانَ مَعَها ثَلاَثَةُ أحْرفٍ أصُولٍ فصاعِدًا لَا تَقعُ إلاّ زَائِدَةً كَقَوْلِهِمْ: خَاتِمٌ، وَكِتَابٌ، وَحُبْلَى...

ممتنع، لأنَّ الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب إلا ألفا ولأنَّ النِّئْدَل من النَدْل من قولك نَدَلت الشيء أخذته بسرعة، فتكون همزته زائدة.

وعلى زيادتها في جُرائِضٍ قولهم: جِرْواضٌ وهو الضَّخْمُ[1] وهو فِعْوَالٌ من تركيب جَرِضٌ كأنه يَجْرَضُ به كل أحد لثقله. أو تَغَصُّ بِهِ بُنيته لضخامته وقيل: إنه العظيم البطن، ولا همزة فيه.

وعلى زيادتها في ضَهْيَأةٍ[2] وهي المرأة التي لا تحيض، لأنها لو جعلت أصلية حتى كأنَّها فَعْلَلَةٌ تلزم أصالة الياء في بناء الأربعة، ولا أصالة لها فيها. -

والوجه الثاني في زيادتها قولهم ضَهْيَأٌ فباؤه بإزاء الراء في حمراء والهمزة زائدة للتأنيث. فإن قلت فلم لا يحكم بأنها أصلية (ووزنه فعلال أو فيعال!)[3]. قلت لأنَّ ضَهْيَاءَ ممنوع الصرف، فلو كان فعلالا أو فيعالا لما منع الصرف، وإذا ثبت أن التركيب من (ض هـ ي) فلك أن تقول إن ضهيأة من ضاهيته بالياء، وهي لغة في ضاهأت بالهمزة، والمعنى أن المرأة التي لا تحيض شابهت الرجال بانقطاعها عن الحيض.

فإن قلت: فما المانع من أن تكون ياء (ضاهيتُ) بدلاً من الهمزة في ضاهأت؟ قلت المانع لزوم مثال فَعِيله، وقد جاء في كلامهم اختلاف اللام نحو أتيت وأتوت، وسنوت، وسانهت فينخرط ضاهيت وضاهأت في سلك هذا النحو.

قوله: «لامتناع الابتداء بها...»

---

(١) اللسان: (جرض).

(٢) سيبويه ٤: ٣٢٥. وقال الرضي في شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٣٣٨: ضَهْيَا فَعْلاً. هذا مذهب سيبويه. وقال الزجاج: هو فَعْيَل لا فَعْلاً من قولهم ضاهأت بمعنى ضاهيت، وقرىء (يضاهئون) و (يضاهون).

(٣) في ع: (ووزنه فعلال أو فَعْيَال) والمثبت من الأصل و ف.

. . . وسِـرْداحٌ، وَحِلِبْلَابٌ، وَلَا تَقَعُ للإِلْحَاقِ إِلَّا آخِراً في نَحْوِ: مِعْزَى ، وَهِيَ في : قَبَعْثَرَى كَنَحْوِ أَلِفِ كِتَابٍ لإِنَافَتِهَا عَلَى الْغَايَةِ.

أي لسكونها. فإن قلت فلتجتلبْ همزة الوصل! قلت: ذاك ممتنع؛لأنَّ همزة الوصل مكسورة، وما قبل الألف مفتوح.

فإن قلت: فلتُفْتَحْ الهمـزة كما في بعض همزات الوصل. قلت: لا جدوى لانفتاحها في الوصل لذهابها عنده، وليس يلزم المتكلم أن يفوه قبل هذه الألف بكلمـة مفتـوحـة الآخر، بل له الخيرة بين أن يأتي بالمفتوحة الآخر والمضمومته والمكسورته، ولا قرار للألف بعد الضمّ والكسر.

قوله : «وهي غير أول. . .»

أي تزاد الألف ثانية كحاتم وثالثة ككتاب، ورابعة كَحُبْلى وخامسة كَحِلِبْلَاب[1] وسادسه كَقَبَعْثَرى.

والسِّرْدَاحُ[2]. بكسر السين: مَكَانٌ لَيِّنٌ يُنْبِتُ النَّجْمَةَ والنَّصِيَّ.

والحِلِبْلَاب بالكسر: النَّبْتُ، وإنما حكم بكون الألف زائدة إذا وقعت غير أول مع ثلاثة أحرف فصاعداً، لأنّه كثر زيادتها حتى صار ذلك في كلامهم كالمعلوم، ولذلك حكم بأنها لا تكون أصلا إلا وهي منقلبة عن آخر، وإنما لم يثبتوها أصلا لأنَّ الأصول في الأبنية قابلة للحركات، فكرهوا أن يضعوا فيها مالا يقبل الحركة فرفضوها، بخلاف غيرها من الحروف، ولذلك لم يوقعوها أيضا للإلحاق لأنهم إذ أوقعوها للإلحاق كانوا قصدوا إجراءَها مجرى الأصلي فكرهوا أن يضعوا للإلحاق مالا يكون أصلا.

قوله: «ولا تقع للإلحاق إلا آخرا . . . .».

---

(١) الحلِبْلَاب: نبت تدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف تسمن عليه الظباء والغنم. اللسان (حلب).

(٢) اللسان : «سردح».

* فصـــل * وَالْيَاءُ إذَا حَصَلَتْ مَعهَا ثَلاَثَةُ أحْرُفٍ أُصُولٍ فَهِي زائِدَةٌ، أيْنَمَا وَقَعَتْ كـ (يَلْمعٍ) وَيهْيَرٍّ، وَيَضْرِبُ، وَعِثْيَرٍ، وزِبْنِيَة. . .

فيه تجُّوز، لأنها عند المحققين إنما ألحقت ياء فتحرّكت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، إلا أنَّ إلحاقها في موضع تنقلب هي فيه ألفا مخصوص بأن يكون أخيراً، لأنها لو ألحقت في غير الآخر لم تخل من أن تكون متحركة مفتوحاً ما قبلها أو غير ذلك، ففي الأول يلزم انقلابها ألفا فيزول وجه الإلحاق لفواتِ الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من أجله ألحقت، وفي الثاني يلزم بقاء الياء على حالها فلا تنقلب ألفا.

فإن قلت: ففي إلحاق الياء المتحركة المفتوح ما قبلها في الآخر أيضا ما ذكرت من انقلابها ألفا، فلم لم يُمنع الإلحاق في الآخر امتناعه في غيره؟ قلت: حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في الزِّنة فلا يلزم من صحة إلحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الإلحاق صحة ذلك في موضع يخلٍّ به.

قوله: «لإنافتها على الغاية . . .»

أناف على الجبل: أشرف عليه،أي الغاية القصوى في الحروف الأصول أن تبلغ خمسة كَسَفْرَجلٍ، فما زاد عليها فهو منيف على الغاية، كَقَبَعْثَرَى فيحكم بأنّ ألفه زيادة محضة كَألِفِ كِتَاب، إذ لَيْس في الأُصُول سداسي فيلحق هذا بذاك بخلاف ألف مِعْـزى فالألف فيه بمقابلة الميم في درهم، فإن قلت زيادة حرف الإلحاق للموازنة ولذا لم يجز الإدغام نحو جَلْبَبَ لبطلان الموازنة بِدَحْرَجَ، والألف ساكن والميم متحرك.

قلت: صَدَقْتَ ولكنَّ الموازنة بالحركة اللازمة لا بالعارضة، على أنا نقول آخر الكلمة قد يسكن للوقف فتتحقق الموازنة.

قوله: «كَ(يَلْمَع). . .».

الْيَلْمَعُ: السَّرَابُ، مِنَ اللَّمَعَانِ.

وَيَهْيَرٌّ بتشديد الراء: الباطل، وكذا بتخفيفها. الياء الأولى فيه زائدة (دون)[1] الثانية، إذ لو كانت الثانية زائدة لكسر الصدر كما في عِثْيَرٍ، إذ الياء في مثل هذا إنما يحكم بزيادتها إذا كان الصدر مكسورا لئلاً يلزم ما ليس بثابت في أبنيتهم، وهو فِعْيَل فثبت أنها لو كانت زائدة لكسر الصَّدْرُ، ولذا لم يحكم بزيادة الياء في ضَهْيَاءٍ بالهمز والقصر، هذا إذا زيدت الياءُ أولا، وتزاد ثانية كَضَيْغَمٍ من ضَغَمَ، ولأنَّ الياء لا تكون أصْلاً في بنات الأربعة، وتزاد ثالثة كَعِيْثَرٍ مِنَ العِثَار إذ هو مما يَجْلبُه الغُبار، وللوجه الثاني في ضَيْغَم وتزاد رابعة «كَزِبْنِيَةٍ» لأنه من الزَّبْن وهو الدَّفْعُ[2].

وتزاد خامسة «كَسُلَحْفِيَةٍ» بشهادة جمعه وهو السلاحف بدون الياء على ذلك.

فإن قلت: ما تقول في قولهم سُلَحْفَاة؟

قلت: قَدْ حُكي عن الشيخ أبي عليّ أنه مُغَيَّرٌ عن هذا على حَدِّ قولهم في جَارِيَةٍ جَارَاةٍ وفي نَاصِيَةٍ نَاصَاةٍ.

قـــال[3]:

٦٥٨ ـ لَقَدْ آذَنَتْ أهْلَ الْيَمامَةِ طَيِّءٌ … بِحَرْبٍ كَنَاصَاةِ الْحِصَانِ الْمُشْهَرِ

قولـــه: «يَأْجَجُ . . . .»[4].

هو اسم موضع والياء فيه أصل، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر، إذ لو كانت الياء زائدة لوجب أن يقال يأجّ بالإدغام هذا مذهب سيبويه[5]، ووزنه عنده فَعْلَلٌ.

(١) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف وبه يلتئم المعنى.

(٢) اللسان: (زبن).

(٣) قائله حُريث بن عنّاب الطائي ـ انظر اللسان (نصا) والبيت من الطويل. والناصاة: واحدة النَّواصي في لغة طيِّئ وهي قصاص الشعر في مقدّم الرأس. قال ابن منظور: وليس لها نظير إلا حرفين: بأدية وبادة، وقارية وقاراة.

(٤) يأجج بفتح الجيم الأولى في سيبويه ٤: ٣١٣ وبكسرها في اللسان (أجج).

(٥) الكتاب ٤: ٣١٣.

وذهب بعضهم إلى أنَّ ياءَه زائدة ووزنه يَفْعَلٌ بالقياس على يَلْمَع وأخواته.

وأما ترك الإدغام فالعِذْرَةُ فيه أنه من قبيل مَحْبَبٍ، ففيه تُرِك الإدغام لغير الإلحاق فكذا هنا، ولكنَّ هذا عدول عن الظاهر ونبذٌ له وراء الظهر من غير فائدة، ومما يوضح صحة هذا المذهب وهو مذهب سيبويه أنهم أجمعوا على أنَّ مَهْدَد ليس من باب مَحْبَبٍ، فَمَنْ سوَّغ كون يأجج من ذلك الباب فَلْيُسَوِّغ كون مهدد منه أيضا، ومن سوَّغ ذلك في مهدد فقد خرج عن جادة القياس وحاد عن مهيع الإجماع، فثبت أنَّ الحق ما قاله سيبويه[1].

٦٥٩ ـ إذا قَالتَ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2]

والجواب عن قياسهم في يَلْمَع: أن كثرة زيادة الياء أولا غير مانعة من الحكم بأصالتها يأججِ كما لم تمنع كثرة زيادة الميم من الحكم بأصالتها في مَهْدَد.

وأما مَرْيَمُ، وَمَدْيَنُ[3] فوزنهما مَفْعَل، ولو كانا على «فَعْيَل» لانكسر منهما الصدر، لأنَّ الياءَ تُزَادُ في مثل هذه الأمثلة، إذا انكسر الصدر، وصحَّحُوا الياءَ فيهما فلم يقولوا «مَرَام ومَدَان» كما صَحَّحُوا الواو في مَكْوَزَةٍ، وإذا جاء التصحيح في نحو القَوَدِ كان العلم بذلك أجدر، لأنهم يغيرون الأعلام كثيرا.

وأما صِيصِيَة[4] وَقَوْقَيْتُ: فالياء الأولى أصلية، إذ لو كانت زائدة لأدى إلى أن

---

(١) الكتاب ٤: ٣١٣.

(٢) هذا البيت من الوافر ذكره ابن جني في الخصائص ٢: ١٧٨ من غير عزو وقال فيه ابن منظور: وحذام: اسم امرأة معدولة عن حاذمة، قال ابن بري: هي بنتُ العتيك بن أسلمَ ابن يذكُر بن عَنَزَة، قال وَسيمُ بن طارقٍ: ويقال لُجَيْمُ بْنُ صَعْب، وحذام امرأته: إذا قالت...) اللسان: (حذم) وقد ساقه الجندي هنا على أنه مثل يقال في مقام تصديق المخبر.

(٣) انظر ابن يعيش ٩: ١٤٩.

(٤) الصِّيْصِيَةُ: شوكة الحائك التي يُسَوِّي بها السَّدَاةَ وَاللُّحْمَة. وَصِيصَةُ البَقَرِةِ: قَرْنُهَا. وكُلُّ شَيءٍ امْتُنِعَ بِهِ وَتُحُصِّنَ فهو صِيصَةٌ ـ اللسان: صيص.

... وإذَا حَصَلَتْ مَعهَا أرْبَعَةٌ فَإنْ كَانَتْ أوَّلاً فَهِي أصْلٌ كَيَسْتَعُورٍ وإلاَّ فَهْي زَائِدَةٌ كَسُلَحْفِيَةٍ.

*** فصـــل * وَالوَاوُ كَالألِفِ لاتُزَادُ أوَّلاً ...**

تكون من باب يَيْنٍ وهو نادر، ولأنه لو حكم بزيادتها للزم المهمل، إذ ليس في كلامهم تركيب من صادين وياء بخلاف ما إذا حكم بأصالتها فصادين بينهما ياء من باب المستعملات كقولهم الصِّيْصِيء، والياءُ الأخيرةُ في صِيصِيَةٍ أصلية أيضا، لأنَّ مضاعف الرباعي أكثر من قَلَقٍ، فهذا قول النحاة. وقصدهم بذلك أنَّ ما كان فاؤه ولامُه من جنس واحد في الثلاثي قليل بخلافه في الرّباعي، فلو قلنا بزيادة الياء الأخيرة هنا صار كأنه صيص، وذلك قليل، فحمله على ما هو الأكثر وهو مضاعف الرباعي أولى فثبتت لها الأصالة.

وهكذا تقول في قَوْقَيْتُ إذ في جعل (واوه)[1] زائدة لزوم كونه من باب «يَيْنٍ» ولأنه يلزم منه فَوْعَلت وهو قليل وفي جعل يائه زائدة لزوم كونه من باب سَلِسَ، ولأنه يلزم منه «فَعْلَيْت» وهو قليل، فحمله على الأكثر وهو فَعْلَلْتُ أولى. والأصل: قوقوت، أبدلت الواو ياء، كما أبدلت في أغزيت وهذا أصل مطرد في كلامهم، فليس في ارتكابه (خروج عن لغتهم، وقد بيَّنا أنه لابد من أن يكون من باب فَعْلَلْتُ فلو لم تجعل)[2] الياء مبدلة من الواو يلزم أن تكون من باب سَلِسَ، وهو مهروب عنه، فعلمنا بما ذكرنا من الأصل المطرد، وقلنا إنَّ الياء مبدلة من الواو جريا على سنن الأكثر وهو مضاعف الرباعي.

قوله: «كَيَسْتَعُورٍ...»[3].

يَسْتَعُورٌ: بَلَدٌ بالحجاز. وذهب في الْيَسْتَعُور أي في الباطل ولا زيادة فيه غير الواو لأنه محتوٍ على أربعة من حروف الزيادة الياء والسين والتاء والواو، والحكم بزيادة

---

(١) الأصل: «يائه» والمثبت من ع و ف لأنه الأقرب للسياق.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف (٣) انظر سيبويه ٤: ٣١٣.

. . . وَقَوْلُهُمْ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَل، وَأَمَّا غَيْرُ أَوَّلٍ فَلَا تَكُونُ إلَّا زَائِدَةً كَعَوْسَج، وَحَوْقَل، وَقَسْوَر، وَدهْور، وَتَرْقُوَة، وَعُنْفُوَان، وَقَلَنْسُوة، إلّا إِذَا اعْتَرَضَ مَا في عِزْوِيت.

الواو أمر مفروغ عنه إذ هي غير أول لا تكون إلا زائدة، أما الثلاثة الباقية فالحكم بزيادتها قاطبة يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين العين والراء. وذلك ممتنع، ولا مصير إلى الحكم بزيادة السين والتاء معاً لأنهما لا تزادان معا في غير استفعل، ولا بزيادة السين وحدها، إذ لا تزاد وحدها إلا في «استطاع» وبعد كاف الكسكسة، ولا بزيادة التاء وَحْدَها لأنها تزاد في افتعل فيلزم أصالة الياء إذ لو حكم بزيادتها بجعل تركيب الكلمة من أربعة، وبنات الأربعة لاتوسم أوائِلُهَا بالزيادة إلا إذا جَرَت على الفعل كَدَحْرَجَ فلا توسم الياء بالزيادة.

قوله : «والواو كالألف لا تزاد أولا . . . ».

لأنها لو زيدت أولا فهي مضمومة أو مكسورة، وهما يقلبان همزة كأُجوه وأشاح. أو مفتوحة، وهي في التصغير تُضَمُّ وفي البناء للمفعول، إن كانت الواو في فعل فتقلب همزة تقول: «أُجَيْه» في وُجَيْهٍ تصغير وجه على أنّ المفتوحة قد تنقلب همزة أيضاً كأحد، وأناه في وَحَد وَوَنَاة، وغرضهم بالزيادة نفس الحروف المزيدة، فلو زيدت الـواو أولا وهي لا تحـظى بالبقاء على حالها يلزم بطلان الغرض فترفض زيادتها أولا، وليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الألف، لأنَّ زيادة الألف أولا متعذر بخلاف زيادة الواو، فزيادتها أولا مستثقلة لا متعذرة.

قوله : «وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٌ. . . »[1].

أي الواو فيه واقعة موقع الجيم من جَحَنْفَلٍ، لما بَيَّنَّا أنَّ الواو تمتنع زيادتها أولا، وَرَنْتَل: بَلْدَةٌ، وقيل شيءٌ يُعادي الأسَدَ،والجَحَنْفَلُ: الغليظ الشَّفَةِ.

(١) انظر سيبويه ٤ : ٣١٨ وابن يعيش ٩ : ١٥٠ واللسان (ورنتل).

* فصـــل * وَالْمِيمُ إذَا وَقَعَتْ أَوَّلاً وبعْدَهَا ثَلاَثَةُ أحْرُفٍ أُصُولٍ فَهِي زَائِدَةٌ نَحْوُ مَقْتَلٍ ، وَمَضْرِبٍ، وَمُكْرِمٍ ، وَمِقْيَاسٍ ، إلاّ إذَا عَرَضَ مَا في مَعَدّ .

قوله : «وأما غير أول فلا تكون إلا زائدة . . . . . . » .

أي الـواو تزاد ثانية كعَـوْسَـج ، وهو ضرب من الشَّجَرِ له شوك وكَحَوْقَل وثالثة كَقَسْوَر، وهو الأسد من القَسْر[1] وكَدَهْوَر أي كبَّر اللُّقمة، واوه زائدة، لأنه على زنة جَهْوَرَ من الجهر.

ورابعة في تَرْقُوَة، وهي العظم الذي بين ثُغْرة النَّحْر والعاتق. والدليل على زيادة واوها: عِوَز مثال جَعْفُر بضم الفاء في كلامهم وَمَا مَهَّدُوه من الأصل وهو أن الواو والياء لا يكونان أصلين في بنات الأربعة إلا في التضعيف كصِيصِيَة دليلٌ ثانٍ على زيادة واوها.

وخامسة في قَلَنْسُوَة، بدليل قولهم تَقَلْنَسَ[2]:لبس القَلَنْسُوَةَ بدون الواو.

قوله: «إلَّا إذا اعَتَرَضَ ما في عِزْويت . . . » .

الـواو فيه أصل ووزنه: فِعْليت، إذ لو جعلت زائدة فالوزن فِعْويل وهذا (غير ثبت)[3]، فلا يعدل عن الوزن الموجود وهو فِعْليت والاسم عليه مثل عِفْريت لأنه من العِفْر[4] بكسر الأول وسكون الثاني وهو الرجل الخبيثُ الْمُنْكَرُ. إلى مالا وجود له .

فإنْ قلت: هل يجوز أن يكون فِعْليلا كَغِطْريف وهو السَيِّد وفرخ البازي أيضاً؟
قلت: لا لأن الواو لا أصالة لها في بنات الأربعة .

---

(١) قال سيبويه : «والقَسْوَرُ إنما هي من الاقتسار. الكتاب ٤ : ٣١٥ .

(٢) تَقَلْنَسَ وتقلّس لبس القلنسوة. سيبويه ٤ : ٣١٢ واللسان (قلس) .

(٣) في ف : «غير ثابت» والمثبت من الأصل و ع .

(٤) سيبويه ٤ : ٣١٦ .

. . . وَمِعْزَى، وَمَأْجَجٍ ، وَمَهْدَدٍ. . .

قولــه : «نحو مَقْتَل. . . ».

زيادة الميم أولا في الاسم[1] فقط وهو إما اسم زمان أو مكان كَمَقْتَل الحسين ـ رضي الله عنه ـ، أي زمان قتله أو مكان قتله أو مصدر كضرب مَضْرَباً، أو اسم فاعل أو اسم مفعول مما زيد على الثلاثة لفظا كمُكرِم ومُكْرَم، وجاء زيادتها في مِفْعال على الكثرة كِمقْياس، ومِضْرَاب.

قولـــه : «إلّا إذا اعترض[2] ما في مَعَدّ. . . ».

الميم في (مَعدٍّ) من نفس الكلمة لقولهم: تَمَعْدَدُوا تَشَبَّهُوا بِمَعَدِّ بْنِ عَدْنَان في تقشفهم وخشونة عيشهم واطراح زي العجم في تنعمهم، وكانوا أهل قَشَف وغِلَظِ في المعاش. قيل هو من المَعَدِّ وهو الذي عليه ـ في الركض ـ تقع رجلُ الفارس من الدّابة كأنهم شبهوا به في سوء الحال، فلو لم يحكم لميمه بالأصالة يلزم زيادة الميم في الفعل وهو تَمَعْدَدَ ويكون على تَمَفْعَل. وتمفعل لَيْسَ بأصل يحمل عليه، وإنما جاء من ذلك تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وَتَمَنْدَلَ وَلَيْس بِفَصِيحٍ.

وإنما الكلام تَسكَّنَ وَتَدَرَّعَ، وَتَنَدَّلَ من السكون.

قيل في تفسير المسكين: هو الكثير السكون إلى الناس، وقيل هو الذي سكَّنه الفقر. أي قَلَّلَ حركته. ومن الدُّرَّاعة. والنَّدْل وهو إخراج الدَّلْوِ من البئر. وقيل: هو الأخذ بسرعة وقد سبق. فعلم أن تَمَعْدَدَ (تَفَعْلَلَ) وأن الميم فيه أصل، وقد جاء في التركيب مَعَدَ في السير: أسرع من باب مَنَعَ. فلو جعلت الميم زائدة يلزم مجيء فَعَلَ على حرفين، وذلك ممتنع عند الْكُلِّ.

أما مِعْزَى: فالشاهد على أصالة ميمه قولهم ما عِزٌ وَمَعْزٌ فلو جعلت الميم زائدة يلزم بقاء مَعَزٍ على حرفين. فإن قلت: فلعلَّ هنا حرفا محذوفا كما في دم! قلت لو

(١) في الأصل: «في الوسط» وصوابه المثبت من ع و ف.
(٢) في متن المفصل وكذلك في شرح المفصل: «عرض» والمثبت هنا من نسخ المخطوط.

. . . وَمَنْجَنُون، وَمَنْجَنِيق، وَهي غَيْرُ أَوَّلٍ أَصْلَ إلاّ في نَحْوِ دُلاَمِص. . .

كان محذوفاً لعاد إليه في التصرُّف كما عاد المحذوف إلى دم في التصغير فقيل: دُمَيٌّ على زنة فُعَيْلٍ. فإن قلت: الألف في مِعْزَى زائدة، فلا يكون بعد ميمه ثلاثة أصـول، فلا يستقيم قول المصنف! قلت: نعم لكنها زيدت للإلحاق بدرهم، فنزلت لذلك منزلة الأصل.

وأمَّا مَأجَجُ: وهو موضع. فَتَرْكُ الإدغام فيه دليل على زيادة إحدى الجيمين، فلو جعلت الميمُ زائدة يبقى الاسم على حرفين.

وأما مَهْدَدُ: وهو من أسماء النساء، فالدليل على أصالة ميمه تركهم الإدغام فيه[1]. قيل هو من المهد، لأنه أليق بالنساء.

وأما مَنْجَنِيق: فالدليل على أصالة ميمه قولهم مَجَانيق، لأنهم لما حذفوا النون التي بعد الميم ثبت كونها زائدة، فتمتنع زيادة الميم، وإلا يلزم اجتماع الزيادتين في أول الكلمة، وذلك ممتنع إلا في الاسم الجاري على الفعل نحو منطلق.

فإن قلت: ما تقول في إِنْقَحْلٍ فالهمزة والنون فيه زائدتان، فثبت أن ما ذكرت من الاجتماع غير ممتنع؟ قلت: لا اعتداد بذلك لقلة نظائره، وَمَنْجَنِيق: فَنْعَلِيل.

وأمـا مَنْجَنُون[2]: فإنه مشتمل من حروف الزيادة على ميم وواو وثلاث نونات فالقضاء بزيادة كافتها ممتنع لأداء ذلك إلى بقاء الاسم على حرف واحد. وقد امتنع القضاء بزيادة النون الأولى لإثباتهم إياها في «مناجين» والواو كونها زائدةً أمرٌ مفروغٌ عنه، فلو قضى بزيادة الميم يجعل التركيب من «ن ج ن» وقد ذكرنا أن الحمل على باب (سَلِسَ) بلا دليل ممتنـع، فثبت أصالة الميم والنون الأولى. فتجعل النون الثانية لاما والكلمة رباعية، ثم تكرّر اللام وتزاد الواو، فوزنه فَعْلَلُول.

---

(١) انظر سيبويه ٤: ٣٠٩.

(٢) المَنْجَنونُ: الدُّولابُ التي يُستقى عليها. اللسان (منج).

قوله : إلّا في نَحْو:دُلَامِصٍ . . . » .

زيادة الميم غير أول لا تثبت إلا بدليل فمنه (دُلَامص)، وزنه (فُعَامِل) لحذفهم الميم في قولهم دُليص ودِلاص، وهو الدِّرْعُ البرّاقة، هذا قول الخليل[1]. وجوز أبو عثمان أصالة الميم، (والمعذرة)[2] له عن حذفهم الميم في دُليص ودِلاص: أن الدُّلَامِصَ يجوز أن يوافقهما معنى ولا يكون من تركيبهما، كما أن سِبَطْراً في معنى سَبِطٍ وليس مشتقـا من تركيبـه إذ لو كان مشتقا منه لكانت الراء زائدة وهي أصل والكلمة خماسية كَحِبَجْر[3]، وقلة زيادة الميم حشوا يؤيد هذا المذكور، والجواب أن الحرف المعلوم مجيئه زائدا إذا دل على زيادته الاشتقاق فالواجب أن يحكم بزيادته لقيام الدليل وقبول المحل للحكم، ولا يلزمنا أن ننظر في شيء يقلّ نظيره.

أما قوله «وقلة زيادة الميم حَشْواً» يؤيد المذكور: فالجواب عنه أن مثل هذا غير مانع عن إثبات الحكم بعد قيام الدليل عليه، ألا ترى أنهم عن آخرهم حكموا بامتناع اجتماع الزيادتين في أول اسم غيرِ جارٍ، وقد حكموا بزيادة الهمزة والنون في (إِنْقَحْل) لقيام الدليل على ذلك، فهنا أولى أن تثبت زيادة الميم بالدليل، لأن زيادة الميم حشوا ليس بأبعد من الجمع بين هاتين الزيادتين.

---

(١) سيبويه ٤ : ٣٢٥.

(٢) في ع و ف : «والعذرة» والمثبت من الأصل.

(٣) الحِبَجْرُ والحِبْجَرُ: الوتر الغليظ. اللسان (حبجر).

. . . وَقُمَارِص، وَهِرْمَاس، وَزُرْقُم، وإذَا وَقَعَتِ أوّلاً خامِسَةً فَهِيَ أصْلُ كَمَرْزَنْجُوش، وَلاَ تُزَادُ في الْفِعْلِ ، وَلِذلِكَ اسْتُدِلَّ عَلَى أصَالَةِ مِيمِ مَعَدٍّ بِتَمَعْدَدوا وَنَحْوُ:تَمَسْكَنَ، وَتَمَدْرَعَ، وَتَمَنْدَلَ لَا اعْتِدَادَ بِهِ.

*** فصــل * وَالنُّونُ إذَا وَقَعَتْ آخِراً بَعْدَ ألِفٍ فَهِيَ زَائدَةٌ إلاّ إذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أصَالَتِهَا في نَحْوِ فَيْنَانٍ. . .**

ومنه لَبَنٌ قُمارِصٌ أي قارصٌ، إنه من القرص ووزنه فُمَاعِلٌ، ومنه هِرْماس في صفة الأسد، لأنه من الهرس، وهو الدّق ومنه الهريسة، والوزن فِعْمَال.

ومنه زُرْقُم[1] إذ لا ميم في الأزرق وكلاهما بمعنى.

قولــه : «كَمَرْزَنْجُوش. . .»[2].

الدليل على أصالة ميمه أنهم قالوا في معناه مَرْزَجُوش كَقَرْطَبُوس، فالميم فيه بإزاء القاف في قَرْطَبُوس، إذا لو جعلت ميمه زائدة لأدى إلى بناء ليس مِنْ أبنيتهم وهو مَفْعَلُول. وفي الحكم بأصالتها يلزم مثال فَعْلَلُول، وهو من أبنيتهم كَقَرْطَبُوس بزنة فَعْلَلُول، فعلم أنها أصْلية كقاف قَرْطَبُوس وهذا معنى قولنا إنها بإزاء القاف من قَرْطَبُـوس، وَمرْزَنْجُوش: هو العِتْرَةُ، وهي نبت يُنْبِتُ شُعَباً متفرقةً، ومنه سميت عشيرة الرجل الأدنون عِتْرَةُ ووزنه فَعْلَنْلُول.

قولــه : «في نحو فَيْنَانٍ. . .»

يقال شجرةٌ فَيْنانَةٌ التفّت أغصانها وأسودّ ظلُّها، ووزنها فَيْعَال لا فَعْلال من الفَنَن وهو الغُصْن، فإنْ قُلت: ما تقول في قول المصنف: في مقامه الإِرْعواء: «وعُوْدك رَيّانٌ، وظِلُّك فَيْنانٌ».

---

(١) نقل ابن منظور عن الأصمعي ومما زادوا فيه الميم (زُرْقُم) للرجل الأزرق اللســان: (زرق).

(٢) قال ابن منظور: المَـرْزَجُـوش نبتٌ وزنـه فَعْلَلول بوزن عضرفوط والمَرْزَنْجُوش لغة فيه. اللســان: (مرزجش).

. . . وَحَسَّان، وَحِمَار قَبَّانٍ فِيمنُ صَرَفَ، وَكَذلِكَ الواقِعَةُ في أوَّلِ الُمضَارِعِ وَالمُطَاوِع نَحْوُ نَفْعَلُ، وَانْفَعَل، وَالثَّالِثَةُ السَّاكِنَةُ في نَحْوِ: شَرَنْبَث، وَعَصَنْصَر، وَغَضَنْفَر، وَعُرُنْد. . .

فإنه جَعَلَ الفَيْنَان خبرا عن الظلِّ ولا فنن هنالك؟ قلت أصله في صفة الشجر على ما قلنا، لكنه استعمل الفَيْنَان فيما ذكرتِ بمعنى الظليل فكأنه قال: وظلك ظليل، لحصوله كثيراً بالأغصان الملتفة.

أما حَسَّان وحمار قَبّان فهما من الحسن وقبن عند من صرف، فتكون النون فيهما أصلا.

قوله: «وكذلك الواقعة. . .».

هذا عطف على فهي زائدة، وزيادة الواقع في أول المضارع والمطاوع معلومة بالاشتقاق فلا حاجة بنا إلى بيانها.

قوله: «والثالثة الساكنة. . . إلى آخره».

النون الساكنة في شرنبث وهو الغليظ قد وقعت موقع الألف بدليل معاقبتها في شَرَنْبَث وشُرَابث بالضم. يقال رجل شُرَابِثُ الْكَفَّين[1] وشَرَنْبَثُهُمَا أي غليظهما، فلما كانت هذه النون بمنزلة الألف، وجب القضاء بزيادتها، لأن الألف في مثل هذا الموضع زائدة وقد سبق الكلام فيها فتأمل، ثم استمر هذا الحكم في كل نون ساكنة كنون عَصَنْصَر، وهو نبت، وإن لم يقل عَصَاصِر.

وأما عُرُنْدٌ: فالشاهد لزيادة نونه عِوَزُ مثال جُعُفْر[2] بضم الأولين وسكون الثالث.

---

(١) اللسان: شربث.

(٢) عُرُنْدٌ وَعُرِدٌ هو الوتر الغليظ ـ اللسان: (عرد).

... وَهِي فِيمَا عَدَا ذَلِكَ أَصْلٌ إلَّا في نَحْوِ:عَنْسَلٍ ، وَعَفَرْنَى، وَبُلَهْنِيَة، وَخَنْفَقِيق، وَنَحْو ذَلِكَ.

*** فصل * وَالتَّاءُ اطَّرَدَتْ زِيادَتُهَا أَوَّلاً في نَحْوِ:تَفْعِيلٍ،وَتَفْعَالٍ، وَتَفَعُّلٍ، وَتَفَاعُلٍ،وفعليهما.**

قوله : إلاَّ في نَحْوِ عَنْسلٍ ... إلى آخره».

عَنْسَلُ : نَاقَةٌ سريعة من العَسَلاَن[1] وهو العَدْوُ فتكون نُونُه حاصلة. وكذا نون عَنْبَس وهو الأسد لأنه من العُبُوس.

وأما عَفَرْنَى وهو الأسد فوزنه فَعَلْنَى[2]، والنون زائدة إذ لا نون في العِفْر[3] بكسر الأول وسكون الثّاني، وفي العِفْريت والعِفْرية.

وأمَّا بُلَهْنِيَةٌ[4]: وهي سَعَةُ العيش فنونها زائدة والوزن فُعَلْنِية، لأنها من البَلَهِ إذ العاقل يلحظ بعين بصيرته الدنيا وتغيُّرَ أحْوَالها، وينعم نظره في مثل سكانها عن قريب إلى ارتحالها فيتكدر من عيشه الرغيد ما صفا حتى كَأنْ لم يلبس من ملابس اللّذة ما ضَفَا[5]، وهذه خلاف حال الأبله، ولذا قالوا: عَيْشٌ أبله أي ناعم، وأرادوا بذلك بَلَهَ صاحبه.

وأما خَنْفَقِيقٌ[6]: وهو الخفيفة من النساء من خفق البرد، وقيل هو الداهية،فنونه زائدة لأنها ليست في تركيب خَفَقَ ووزنه فَنْعَلِيل، واللام مُكَرَّرَة.

قال بعض شارحي[7] هذا الكتاب: نونه زائدة لأنه من الخَفْق، إذ هو اسم للريح التي تَخْفُقُ.

قولــه : «وفعليهما ...».

---

(١) سيبويه ٤ : ٣٢٠.

(٢) سيبويه ٤ : ٣٢٠.

(٣) العفْر والعفَر:الجذب والشد والتراب. اللسان : (عفر).

(٤) سيبويه ٤ : ٣٢٠ واللسان : (بله).

(٥) ثوب ضاف : أي سابغ. اللسان : (ضفا).

(٦) سيبويه ٤ : ٣٢١. واللسان : (خفق).

(٧) هو ابن الحاجب - انظر الإيضاح ٢ : ٣٨٥

. . . وآخِـرًا في التَّـأْنيثِ والجَمـعِ . وَفي رَغَبـوتٍ، وَجَبَـرُوتٍ، وَعَنْكَبُوتٍ، ثُمَّ هي أَصْلٌ إلاّ في نَحْو:تُرْتُبٍ، . . .

أراد بهما تَفَعَّل وَتَفَاعَل. أما فعلا المصدرين السابقين فلا تاء فيهما، لأن الأول مصدر فَعَّل، والثاني مصدر الثلاثي كالتَّيار بمعنى السير.

قوله: «في التأنيث والجمع . . . ».

كتمرة وتمرات.

قوله: «وفي نحو رَغَبُوتٍ . . . . ».

الرَّغَبُوتُ: الرَّغْبَة[1]، والجَبَرُوت التَجَبُّر. وأما عَنْكَبُوت: فالدليل على زيادة تائه قولهم في التكسير عناكب، فلو كانت التاء أصلا والاسم خماسيا كَعَضْرَفُوط وجب أن لا يكسر هو إلا على استكراه إذ هو الحكم في تكسير الخماسيات، وَعَناكب قد كثر في كلامهم فعلم أن الواو والتاء زائدتان.

قوله: «إلا في تَرْتُب. . . ».

بفتح التاء الأولى وضم الثانية[2] والدليل على زيادة تائه عِوَزُ مثال جَعْفُر بضم الفاء.

فإن قلت وقد جاء ترتب على زنة بُرْثُن، فما الشاهد لزيادة التاء فيه؟ قلت: لما أمضينا الحكم بالزيادة في المفتوح الأول واستقر ذلك انسحب ذلك الحكم على المضموم الأول لاتحادهما في المعنى، ودليل آخر على زيادة تائها: أنها بمعنى الراتب وهو الثابت. يقال: شَرٌّ تُرْتُب. وعلى هذا تاءُ تَنْضُبُ بفتح الأول[3] وتَتْفُلُ وتُتْفُلُ[4] بالفتح والضمّ.

(١) انظر سيبويه ٤: ٣١٥ـ ٣١٦.

(٢) مانص عليه الجندي في المتن من فتح التاء الأولى وضمّ الثانية في تَرْتُب لم يرد فيه دليل لا في الصحاح ولا في لسان العرب والذي جاء في الصحاح. تُرْتَب على تُفْعَل بضم التاء وفتح العين أي ثابت. وفي اللّسان: وَالتُّرْتُبُ والتُّرتَبُ كُلُّه: الشىءُ المقيمُ الثابت. «الصحاح واللسان: رتب».

(٣) التَّنْضُبُ: شَجَرٌ يَنْبُتُ بالحجاز. اللسان (نضب).

(٤) التَّتْفُل وفيه لغات عدة. الثعلب، وقيل جروه. اللسان: (تفل).

... وَتَوْلَج، وسَنْبَتَة.

*** فصـــل * وَالهَاءُ زِيدَتْ زِيادَةً مُطَّرِدَةً في الْوَقْفِ لِبيانِ الحَرَكَةِ أَوْ حَرْفَ الْمَدِّ في نَحْوِ كِتَابِيَهْ، وَثَمَّهْ ووا زَيْدَاهُ، وَواغُلامَاهُ، وَوا غلامَهُوهْ ووَا انْقِطَاعُ ظَهْرِهِيَهْ، وَغَيْرَ مُطَّرِدَةٍ في جَمْعِ أُمٍّ، وَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِ هَاءٍ وَقَدْ جَمَعَ اللُّغَتَيْنِ مَنْ قَالَ:**

أَمَّا تَوْلَج وهو كِناسُ الثَّعْلب، وبمعناه الدَّوْلجُ أيضا فهو من الوُلُج، فتكون تاؤه مزيدة كان أصله وولجا، ثم أبدلت التاء من الواو، والدال في دَوْلج بدل من التاء في تولج.

وأمـا سَنْبَتَـةُ فتـاؤه الأولى مزيدة، ووزنه فَعْلَتَةٌ لقولهم في معناها[1] سَنْبَةٌ بزنة تمرة[2]، يقالُ مَرَّت عليه سَنْبَتَةٌ من الدَّهر، وَسَنْبَةٌ من الدهر: أي زمن منه.

قال أعرابي:

٦٦٠ ـ أبَا حَسَنٍ، مَا زُرْتُكُمْ مُنْذُ سَنْبَةٍ مِنَ الدَّهْرِ، إلاَّ وَالزُّجَاجَةُ تَقْلِسُ[3]

قوله: «لبيان الحركة....».

بيانُ الحـركةِ في نحو كِتَابِيَهْ وَثَمَّهْ، وبيان حروف المدِّ الألف والواو والياء في الأمثلة الباقية، وهاء الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي أن تُعَدَّ من حروف الزيادة كما لا تُعَدُّ الباء واللام في (بزيد ولزيد) من تلك الحروف، وإنما عُدَّت لأنها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء فأشبهت تاء التأنيث فكما عدت منها تاء التأنيث عُدَّت هذه منها.

قوله: «في جمع أُمٍّ....».

---

(١) في ف: «معناه» والمثبت من الأصل وع.

(٢) شرح ابن يعيش ٩: ١٥٨. واللسان: (سنب).

(٣) البيت من الطويل: عزاه صاحب الصحاح لأبي الجراح في أبي الحسن الكسائي وقلس الإناءُ يقلسُ: فاض. انظر الصحاح: (قلس) واللسان أيضا

إذَا الأمَّهَاتُ قَبُحْنَ الْوُجُـوهَ فَرَجْتَ الظَّـلاَمَ بأمَّاتِكَـا

وقيلَ: قَدْ غَلَبَ الأُمَّهَاتُ في الأنَاسِيِّ وَالأُمّاتُ فِي الْبَهَائِمِ وَقَدْ زَادَ هَـاءً في الْوَاحِدِ مَنْ قَالَ:

* أُمَّهَتِي خِنْـدِفُ وَالْيَاسُ أبي *

وَفي كِتَابِ الْعَيْنِ أمَّهْتُ، . . .

الأمُّ: الـوالـدة زيدت الهاء في جمعها لتفخيم شأنها وُخُصَّ بها الجمع لأنه موضع تغيير، فوزن أمهات فُعْلَهَات، وقد جاء:

٦٦١ ـ أُمَّات، وقَد جُمِعَ اللغتان في البيت المذكور في المتن[1]. ومعناه: إذا أدى ببعض الناس الانتساب إلى أمهاتهم إلى دَنَاءَة فأنت تَتَشَرَّفُ بالانتسياب إلى أُمَّهَاتك.

قوله[2]:

٦٦٢ ـ أمَّهَتِي . . . .

هذا الشاعر ارتكب شذوذين:

---

(١) نص البيت المذكور في المتن كما جاء في شرح ابن يعيش ١٠ : ٣:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبُحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا

والبيت من المتقارب لم ينسبه ابن يعيش في شرحه ١٠ : ٤،ولا الجوهري في الصحاح (أمم). والشاهد في البيت إيراده الأمهات جمعا لأُمهات الناس والأمات بدون الهاء أيضا جمعا لأمّهات الأناسيّ.

(٢) هو قصي كما جاء عن ابن منظور في اللسان ولم يزد على ذلك. وليس قصي هذا القائل بجد الرسول صلى الله عليه وسلم كما وهم في ذلك العيني وقد نُبِّه على هذا الوهم في الحاشية ٤ من شرح المفصل لابن يعيش ١٠ : ٤ والبيت من الرجز وهو بتمامه كما جاء في الصِّحاح:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَاليَاسُ أبي . . . .

والشاهد فيه إدخاله الهاء في الواحدة على اعتقاد أن الأصل أُمَّهَةٌ استنادا إلى ما روي عن الخليل في كتاب العين تأمّهت أما. والمذهب الشائع حذفها لقولهم أمٌّ بيِّنة الأمومة.

الأول : قوله : أُمَّهَتِي دون أُمَّتِي .

والثاني : حذف الألف من الناس مع كونها خليقة بالثبات .

قوله : وفي كتاب العين. . . »[1].

هُو الكِتَابُ الْمَنسوب إلى الخليل بن أحمد .

قوله : «وهو مسترذل . . . » .

أي قوله:تأمّهتُ بمعنى اتخذت أمًّا ليس بثبت، وَلإَنْ أُثبت فعلى طريقة صوغ كلمة من ظاهر لفظ أُمَّهات، وليس ذلك بصالح لأنْ يُعَوَّل عَلَيْهِ في الحكم بأصالة هاء الأمَّهـات؛ لأنَّ مدار تصرفهم الهمزة والميم كأم وأمومة وأمَّات، فكيف يترك الشائع إلى مجهول لم يثبت عن الثقات .

قوله : «في أهْرَاقَ. . . . » .

هاؤه مزيدة بدليل ذهابها في أراق، ونظيرتها السين في اسْطَاع، لأنها تذهب في أطاع ، فإن قلت : ما السِّرُّ في زيادتهما؟ قلت هو أن يكونا عوضين من ذهاب الحركة من نفس العين وهي فتحـة الـواو في أرْوَقَ، وأطْوَعَ، إذ بذهابها حصلت ثلاث تغييرات، ذهابها والقلب وتحريك الفاء، فجعلا عوضين منها، وبقولنا في نفس العين خرج الجواب عن اعتراض أبي العباس فإنه قال: الحركة لو زالت من العين لكن إلى الفاء وهو الراء والطاء فأيّة حاجة إلى التعويض؟

فإن قلت: الهاء في هَرَاق بمنزلة الهمزة في أراق، فلم لم يمتنع أهراق كما امتنع اجتماع الهمزتين لتعدية الفعل اللازم؟ قلت: الهاء في هَراق بدل من الهمزة وفي أهراق زائدة يستنكر اجتماعهما كيف وقد شاع في كلامهم منه .

قوله :

---

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ :٣٨٣ ـ ٣٨٤ . الممتع في التصريف ١ :٤٠٢ .

. . . وَفي هَرْكُولَةٍ وَهِجْرَعٍ وَهِلْقَامَةٍ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً في قَوْلِهِمْ : قَرْنٌ سَلْهَبٌ لِقَوْلِهِمْ سَلَبَ .

فصــل * وَالسِّينُ اطَّرَدَتْ زِيادَتُهَا في اسْتَفْعَلَ، وَمَع كَافِ الضَّمِيرِ فِيمَنْ كَسْكَسَ، وَقَالُوا اسْطَاعَ كَأَهْرَاقَ .

---

٦٦٣ ـ مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ مُهْرَاقُ[1] .

وهو من أهراق، إذ لو كان من أراق لتحركت هاؤه كما في قول امرئ القيس[2] :

٦٦٤ ـ وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ ؟!

ونظائر ما استشهدناه جَمَّةٌ فعلم أن اجتماعهما بريء من أن يحومَ حوله الإنكار .

ومما زيد فيه الهاء : هَرْكُولَةٍ، وهي المرأة المرتجة الأرداف، لأنها تركل في المشي ووزنه : هَفْعُولَةٌ .

ومنه الهِجْرَعُ : وهو الطويل من الرمل المتعقِّد، لأنه من الجَرَع بفتحتين، وهو ما استوى من الرمل .

ومنه هِلْقَامَةٌ[3] عند الأخفش، وهو الأسد لأنه اشتقّه من اللّقم، وحكم بزيادة الهاء[4] .

وذهب غيره إلى أصالتها، لأنَّ الهلقامة هو كثير البلع بمعنى اللقم فلا تلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق .

قوله : «سلهب . . . » .

أي طويل .

قوله : «اسطاع . . . . » .

---

(١) هذا الشطر من البسيط ولم أعثر له على نسبة إلى قائل وموضع الشاهد فيه قوله (مهراق) أتى به من الفعل (أهراق) والدليل على ذلك إسكان هائه .

(٢) ديوانه ص ١٤٤ / شرح حسن السندوبي . وموضع الشاهد فيه قوله «مهراقة» والهاء فيه مبدلة من أراق بدليل تحركها، وروايته في الديوان مختلفة بعض الشيء .

(٣) الهَلْقامة والهِلِقّامة : الأكول . والطويل . اللسان : (هلقم) .

(٤) في ع و ف : «بزيادة يائه» والمثبت من الأصل .

* فصــل * وَاللَّامُ جَاءَتْ مَزِيدَةً في ذَلِكَ وَهُنَالِكَ وَأُولاَ لِكَ،قَالَ:
* وهل يَعِظُ الضِّـلِّيلُ إِلَّا أُلاَلِكَا *
* فصــل * وَفي عَبْدَلٍ وَزَيْدَلٍ وَفي فَحْجَلٍ . .

قد بيّنا وجه زيادة سينه قبل، ومنهم من قال أصله استطاع حذفت التاء، وأنكر ماقلنـاه، ومَا هذا القول إلا كسراب يَغُرُّ من بعيد، والتعويل على ما ذكرنا، لأنَّ إعـراض هذا القائل عما ذكرنا إما لأن السين لا تزاد في هذا النحو، أو لأنَّ هذا المثال معوز الوجدان، ولكن القياس لا يأبى زيادة حرف من حروف الزيادة في أي موضع زيد.

والجـواب عن الثاني: أنَّ قيام الدليل على زيادة حرف يلزمنا الحكم بزيادته وتمام التقدير في دُلامص.

قوله: «في ذلك. . .».

بشهادة أن الكلم «ذا» و«هنا» و«ألا»، لا أنها ذال، وهنال، وألال باللامات في أواخرها لامتناع استعمالها.

٦٦٥ ـ والضِّلِّيلُ: مبالغة في الضَّالِّ[1].

يريد: إنهم ينهون عن الفساد.

---

(١) إشارة من صاحب الإقليد إلى ما استشهد به الزمخشري من قول الشاعر:

أُلاَ لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلُ إِلَّا أُلاَ لِكَـا

وقد عزاه ابن يعيش للأعشي ولم أجده في ديوانه مع أن له قصيدة على نسق هذا البيت وزنا ورويًّا ـ انظر ابن يعيش ١٠: ٧ وهو من شواهد ابن السِّكِّيت في إصلاحه ص٣٨٢ والبيت من الطويل.والشاهد فيه قوله: ألا لك باللام وهو شاهد على صحة الاستعمال. يصف قومه بالصفاء والنصح. والأشابة: الأخلاط من الناس. وقيل زيادة اللام في أسماء الإشارة لتدلَّ على بُعْد المشار إليه، فهي نقيضة هاء التي للتنبيه ولذلك لاتجتمعان. فلا يقال ها ذلك، لأنَّ ها تدل على القرب واللام تدل على بُعْد المشار إليه، وبينهما تناف وكسرت لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت: ذالك. ابن يعيش ١٠: ٧.

. . . وَفي هَيْقَلٍ احْتِمَالٌ.

قال بعض المحققين[1] جَعْلَهُم اللامَ في ذلك وأخواته من حروف الزيادة فيه تَجُوزٌ، لأنَّ اللام جيء بها للدلالة على البعيد فلم تكن زائدة.

قوله: «في عبدل. . . ».

عبدل من العبد.

وَفَحْجَل[2] وهو الأفْحَج من الفحج ولا لام فيه. والأفْحَجُ: الذي يتدانى عَقِبَاه، ويَتَفَحَّجُ سَاقَاه في المشي أي تتفتح . .

قوله : «وفي هَيْقَلٍ . . . ».

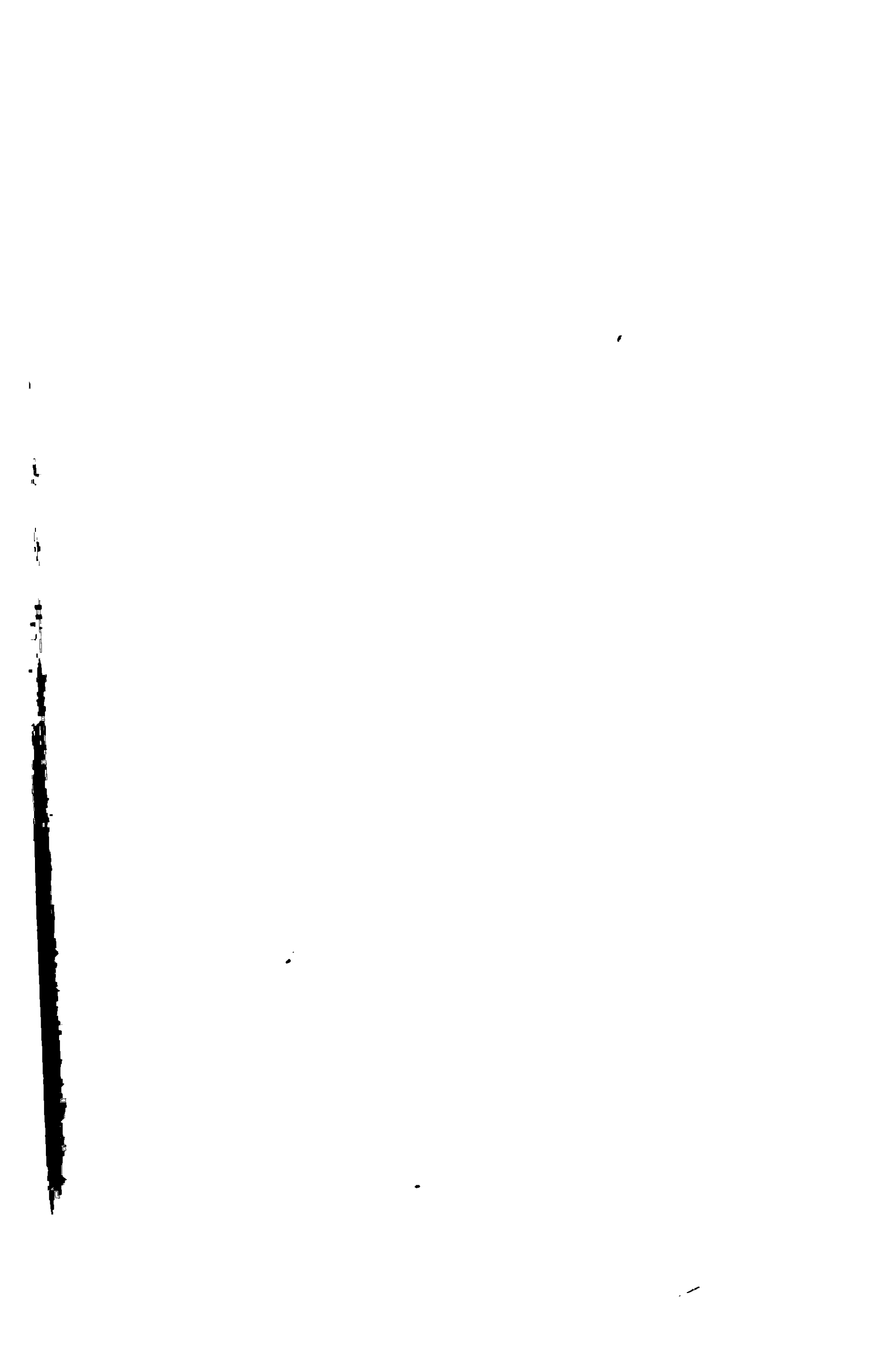
الْهَيْقَلُ: الظَّلِيم، إنْ جُعِلَ من الهِقْلِ بالكسر، وهو الظليم فاللام أصل ، والياء زائدة، وإنْ جُعل من الهَيْق بالفتح ، وهو الفتى من النعام فَعَلَى العكس[3]

---

(١) هو ابن الحاجب ـ انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٢) اللسان : (فحج).

(٣) اللسان : (هيق، هقل).



*** ومن أصناف المشترك:إبدال الحروف ***

يَقَعُ الإِبْدَالُ في الْأَضْرُبِ الثَّلَاثَةِ كَقَولِكَ: أُجُوه، وَهَرَاق، وَألَّا فَعَلْتَ، وَحُرُوفُهُ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ، وَالطَّاءِ، وَالدَّالِ، وَالجيمِ وَالْصَّاد وَالزَّاي، وَيَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: اسْتَنْجدَهُ يَوْمَ صَالَ زُطٌّ.

*** فصـــل * فالْهَمْزَةُ أُبْدِلَتْ مِنْ حُرُوفِ اللِّينِ وَمِنَ الْهَاءِ وَالعَيْنِ، فَإِبْدَالُهَا مِنْ حُرُوفِ اللّينِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُطَّرِدٌ وَغَيْرُ مُطَّرِدٍ، وَالمُطَّرِدُ عَلى ضَرْبَيْنِ وَاجِبٌ وجَائِزٌ، فَالواجِبُ إبْدَالُهَا مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ في نِحْوِ: حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ...**

قوله: «ومن أصناف المشترك:إبدال الحروف...»

البـدل لا يكـون إلا في المقـارب، والعـوض قد يكون من غير الجنس وغير المقارب، والبدل لا يقع إلا في موقع المبدل منه بخلاف العوض فإنه قد يكون في غير موضع المعوَّض عنه.

وحروف البدل على ما ذكره المصنف خمسة عشر.

وقـال غيره من حذاق هذا الفن أربعـة عشـر، وهي ما في قولك أنجدته يَوْمَ صال زط.

وقد نص الإمام المطرزي في الإيضاح في شرح المقامة الثامنة والأربعين على ما ذكروه ولم يَعُدَّ من تلك الحروف السين.

وقال بعض المحققين[1]: عَدُّه السين من حروف البدل خَطَأٌ بَيِّنٌ، لأنَّ السين لا تبدل، وإنما يبدل منها، والمراد بحرف البدل المبدل لا المبدل منه بدليل أن العين يبدل منها، وليست بمعدودة من حروف البدل. والإنجاد: الإعانة. والاستنجاد: الاستعانة. والزط: جيل من الناس.

---

(١) هو ابن الحاجب في كتابه: (الإيضاح في شرح المفصل) ٢:٣٩٢.

قوله: «في نحو حمراء. . . .».

الكلام فيه قد سبق في صدر الكتاب، فإن قلت فلم لم يقل إن الأصل حمراي قلبت الياء ألفا ثم الألف همزة على طريقة القلب في رداء، وسيساق إليه حديثه؟ قلت: التأنيث بالألف مستمر في الصفة والاسم كحبلى، وَبُشْرَى، ولم يوجد التأنيث بالياء إلا في هذي، فالمصير إلى المستمر أولى.

قوله: «في نحو كساء، ورداء. . .»

الأصل كساوٌ ورِدايٌ، قلبت الواو والياء ألفين لا همزتين إذ الهمزة لا تقاربهما مقاربة الألف إيَّاهُما، لأنَّ الثلاث حروف مدٍّ ولين دون الهمزة وموجب القلب أنّ الألِفَ بمنزلة الفتحة من حيث إنها تتولد منها كما في قوله[1]:

٦٦٦ - إذَا الْـعَـجُـوزُ كَبُـرَتْ فَطَلِّقِ   وَلاَ تَرَضَّـاهَـا وَلاَ تَمَـلَّقِ

والأصْل: تَرَضَّهَا بدون الألف، أشبعت فتحة الضاد فتولدت منها الألف فصار الـواو والياء فيهـما بمنـزلتـهـا في دَعَـوَ ورَمَيَ فقلبتـا ألفـين كما قلبتـا في دَعَـا ورَمَى إياهما بالألف، ولأنّ الألف مدّةٌ مزيدة فلا تُعَدُّ حاجزة فكأنّ الواو وَلِيَتِ السين، والياء وَلِيتِ الدال، فيجب القلب لانفتاح ما قبلهما، فلما قلبتا ألفين اجتمع ساكنان، فَحُرِّكت الألف الثانية وَصَارَتْ هَمْزَةً.

فإنْ قلت: ما ذكرت في كِساءٍ ورداءٍ يستدعي انقلاب الياء في آيٍ ورآيٍ ألفا، قلت: لا يتأتى فيهما الوجه الثاني لأن الألف فيهما منقلبة عن العين فيمتنع أن تقدّر، كأنها ليست من الكلم.

على أنا نقول لو كانت منقلبة عن زائد فالفارق موجود، لأنها منقلبة عن متحرك.

(١) ملحقات ديوان رؤبة والخصائص ١: ٣٠٧ وابن يعيش ١٠: ١٠٤، ١٠٦ وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ والخزانة ٨: ٣٥٩ وروايته هناك: «إذا العجوزُ غضبتْ». والشاهد فيه قوله «ترضَّاها» حيث أشبع الفتحة فصارت ألفا لطول الصوت.

. . . وَعِلْبَاء، أَوْ عَيْناً في نَحْوِ قَائِلٍ، وَنَائِلٍ، وبَائعٍ ، وَمِنْ كُلِّ وَاوٍ وَقَعَتْ أولاً شُفِعَتْ بأُخْرَى لازِمَةٍ في نَحْوِ أوَاصِل ، وَأَوَاقٍ ، جَمْعَيْ وَاصِلَةٍ وَوَاقِيَةٍ . قَالَ :

*** يا عَدِيّ لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي ***

والمتحـرك حاجز ركين، بخلاف المدة فهي كالنفس الساذج فوجودها كعدمها، فيمكن أن لا يُعْبأ به في الحاجزية.

وعلى الـوجـه الأول هذا السؤال وارد، ولكن لو قلبت الـلام يلزم الجمع بين إعلالين، إعلال العين، وإعلال اللام، وهو ممتنع لاستلزامه الإجحاف بالكلمة.

أما العِلْبَاءُ وهوُ عصب العنق فهمزته إلحاقية ولذا ينون.

قوله: «في نحو قائل. . .».

اجتمع ألفان فحركت الثانية لإزالة التقاء الساكنين فصارت همزة.

قوله : «ومن كل واو. . . .».

هذا متعلق بقـولـه من ألف التـأنيث لزم الإبـدال في نحـو أواصل وأويصل. والأصـل: (وُوَاصـل، وُوَيْصِـل)، لإزالة اجتماع الواوين لما في اجتماعهما من الاستثقال، وأبدلوا الأولى دون الثانية، لأنهم لو أبدلوا الثانية لأدى إلى وهم جواز تخفيفها جريا على قياس تخفيف الهمزة فيعود ما هرب عنه.

أما الأولى: فلازمة لا تتغير عن حالها وهي كونها همزةً فجاء الإبدال فيها لعدم ما ذكرنا من الفساد.

قوله : « بأخرى لازمة. . .».

هكذا ذكره غيره من النحويين، وفسروا اللازم بما لا يفارق، واحترزوا بذلك عن مثل «وُوْرِي» مجهول وارى، ألا ترى أن الواو الثانية فيه عارضة، وإبدال الأولى منهما همزة من قبيل الجائز بالاتفاق.

... وأوَيْصِلُ تَصْغِيرُ واصِلٍ ، وَالجَائِزُ إبْدَالُهَا مِنْ كُلِّ وَاوٍ مَضْمُومَةٍ وَقَعَتْ مُفْرَدَةً، كَأُجُوهٍ أوْ عَيْناً غَيْرَ مُدْغَمٍ فِيهَا كَأَدْؤُرٍ ...

قال بعض المحققين[1]: هذا ليس بمستقيم، لقولهم في تصغير واصل أو يصل بقلب الأولى همزة إذ الأصل وُوَيصل، مع أنّ الواو الثانية عارضة لأنَّ المكبر أصل للمصغر، بل كونه أصلا أظهر من كون ما سمي فاعله (أصلا لما لم يسم فاعله لموافقة المصغّر المكبر في الأحكام ومخالفة ما لم يسم فاعله لما سمي فاعله)[2] فثبت أن احترازهم بذلك عن مثل وُوْرِي غير مستقيم، والأَوْلى أن يقال شفعت بأخرى متحركة ، فبهذا زال الاعتراض بِوُوْرِي، وظهر الفرق بين وُوْري وَأُوَيْصِل لفظا ومعنى.

أما لفظا فبما ذكره هذا القائل من التحرك ، وأما معنى ، فلأنَّ الواوين إذا تحركتا أُحِسّ فيهما من الاستثقال مالا يكون فيهما إذا كانت الثانية ساكنة، فيلزم الإبدال في الموضع الذي اشتد فيه الثقل، ويجوز في الموضع الذي لم يشتد فيه ذلك. ورده أبو عليّ وقال: الواو الثانية في «وُوْلِي» مدة والإبدال لازم كما ترى في أولى وعنده. المراد بها: الواو التي تلزم الكلمة كواو وُوْلى، ولعل الصواب أن يقال شفعت بأخرى لازمة أو متحركة.

قوله : « والجائز إبدالها عن كل واو مضمومة وقعت مفردة.. »
هذا غير مستقيم، لأنّ باب: (وُوْرِي) من قبيل الجائز إبدال واوه وما هي بمفردة، وقد ذكر أن الواجب إبدال واو إنْ تَقَع الثانية لازمة فيحتاج على قياس قوله أن يقال وقعت مفردة أو مشفوعة بأخرى غير لازمة، وعلى قياس قول بعض المحققين[3]

---

(١) هو ابن الحاجب ـ انظر كتابه (الإيضاح في شرح المفصل) ٢ : ٣٩٣.
(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.
(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٣٩٥.

. . . أوْ مَشْفُوعَةٍ عَيْناً كَالْغُؤُورِ وَالنُّؤُورِ، وَغَيْرُ الْمُطَّرِدِ إبْدَالُهَا مِنَ الألِفِ في نَحْوِ دَأَبَّة وَشَأَبَّة وابْيَأَضَّ وادْهَأَمَّ، وَعَنِ الْعَجَّاجِ أنَّه كَانَ يَهْمِزُ العَالَم وَالخَاتِم فقَالَ:

*** فَخِنْدِفُ هَامَةُ هَذا الْعَأْلَمِ ***

وحكي بَأَز وَقَوْقَأَتِ الدَّجَاجَةُ وَقَالَ:

يَا دَارَ مَيَّ بِدَكَادِيكِ الْبُرَقْ ... صَبْراً فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ

أن يقال وقعت مضمومة ليس بعدها واو متحركة والقياس على ماذكرنا أن يقال وقعت مضمومة ليس بعدها واو لازمة ولا متحركه.

قوله: « كَأُجُوه . . . . . ».

لك أن تقول وُجُوه وأَدْوُر بالواو، وأُجُوه وأَدؤُر بالهمزة، وقوله غير مدغم احتراز عن نحو التقول، ولم يجىء هذا الإبدال في اللام، لأنَّ ضَمَّتَها إعرابية، والحركة الإعرابية لا يعتد بها لقلقها في الثبوت، وإنما جاز الإبدال هنا ولم يجب بخلاف الفصل المتقدم، لأنَّ في اجتماع الواوين فرط الثقل، والواو المضمومة قريبة من الواوين لكون الضمة جزء الواو ، غير أن رتبتها في الثقل دون رتبتهما، فأوجبوا الإبدال، ثم جوّزوه هنا حطا للأدنى عن رتبة الأعلى.

قوله: «كالغُؤُور. . . . ».

وهو مَصْدر غَارتْ عَيْنُه[1].

والنُّؤُور بفتح النون: دخان الشحم يعالج به الوَشْم حتى يَخْضَرَّ[2].

قوله: «في نحو دَأَبَّة . . . ».

هذا على مذهب من جدّ في الهرب من التقاء الساكنين، وليس هذا بمحمود، لأنَ التقاءهما في هذا النحو كلا التقاء.

---

(١) غارت عينه تغور غَوْراً وغُؤورا وغورت:دخلت في الراس. اللسان «غور».

(٢) النُّؤُور: بالهمزة وبدونها:النَّيْلج. وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى به حتى يَخْضَرَّ.

... وَمِنَ الْوَاوِ غَيْرِ الْمَضْمُومَةِ في نَحْوِ إِشَاحَةٍ، وَإِفادَةٍ ، وإِسَادَةٍ، وَ«إِعَاءِ أَخِيهِ» في قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَأَنَاةٍ، وَأَسْمَاءَ ، وَأَحَدٍ

قوله : «وقوقأت الدجاجة . . .».

الأصل : قوقى بالألف.

قوله[1] :

٦٦٧ - يـــا دَارَ مـــيًّ ....

الدَّكَادِيك : جمع دَكْدَاكٍ، وهو الرمل المتراكم.

والبُرقة : أرض غليظة فيها حجارة ورمل.

وَصَبْـراً : أي أعـطني صبرا، لأنها لما شوقته سألها الصبر. وَالمُشْتَئِق بكسر الهمزة؛ لأنه اسم فاعل وبالتحريك زال المانع فتعود الحركة الأصلية.

قوله : «في نحو إشاحة . . .».

ألحق المكسـورة بالمفتوحة وذكرهما معاً، والكلام فيه يستدعي ذكر المراتب المرتبة الأولى : للواوين، والثانية:للواو المضمومة وقد ذكرنا وجهيهما وما لهما من القيود، الثالثة:للواو المفتوحة ، لأن الفتحة خفيفة دون الضمَّة، فتكون المفتوحة بعد المضمومة بدرجة فتنحط عنها المفتوحة بذهاب الاطراد.

أما المكسورة فتنجذب إلى المضمومة تارة، وإلى المفتوحة أخرى.

ووجه الأول: أن الكسرةَ جُزْء الياء والضمة جزء الواو، وهما تجتمعان في نَحْوِ صُعُود وَصعيد من القوافي ، والفتحة جزء الألف ولا تجامع هي واحدة منهما فعلم أن الكسرة والضمة أختان فناسب أن تنجذب (المكسورة إلى المضمومة)[2].

(١) نسب إلى رؤبة في شرح شواهد الشافية ١٧٦ ولم أجده في ديوانه ولا ملحقاته وهو:

يا دارَ ميٍّ بدَكَادِيكِ البُرَقْ　　صَبْرًا فقدْ هيَّجْت شوْقَ المُشْتَئِقْ

وهو شاهد على ان أصله المشتاق فقلب الألف همزة وحركها بالكسر لأنَّ الألف بدل من واو مكسورة. أصله «مُشْتَوِق» - انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥٠ ، ٣ : ٢٠٤

(٢) في الأصل « مضمومة إلى المكسورة» وصوابه المثبت من ع و ف

... وأَحِّـدْ في الحـديث، والمـازني يرى الإِبْدَالَ مِن الْمَكْسُورَةِ قِيَاساً، وَمِنَ الْيَاءِ في قَطَعَ اللهُ أَدَيْهِ، وَفي أَسْنَانِهِ أَلَلٌ.. وَقَالُوا: الشَّئِمَةُ، وإبْدَالُها مِنَ الهاءِ في ماءٍ وأَمْوَاءٍ قَالَ:

وَبَلْدَةٍ قَالِصَـةٍ أَمْوَاءُهَـا مَاصِحَةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَـا

ووجه الوجه الثاني: وهو وجه الإلحاق في الكتاب أن الكسرة لا تثقل ثقل الضمة إذ هي ليست من نفس الواو بخلاف الضمة فهي منها.

والأَنَاةُ[1]: المرأة ذات الوقار من وني إذا ضعف.

وأسْماء: اسم امرأة من الوسامة وهي الحُسن، وأحد: من وَحَدَ.

قوله: «في الحديث ...»[2].

رَأى النَّبيُّ ـ عليه السلام ـ سَعْدَ بْنَ أبي وَقَاص ـ رضي الله عنه ـ يومي ءُ بإصْبَعَيْهِ فقال ـ عليه السلام ـ: أحِّدْ أحِّدْ بمعنى: وَحِّدْ وحِّدْ أيْ أشِرْ بإصْبَعٍ وَاحِدَةٍ.

قوله: «والمازني ....».

يريد أنَّ أبـا عثمـان المازني ذهب إلى أن المكسورة كالمضمومة وغيره قصر المكسـورة على السمـاع، وليس للقياس إليها سبيل كما تُقَاس المضمومة. أيْ المازني يراه من قسم المطرد الجائز إبدال واوهِ، وغيره يراه غير مطرد إبدال واوه.

قوله: «ومن الياء أدَيْهِ...»[3].

أي يَدَيْهِ. وَأَلَلٌ: أيْ يَلَلٌ، وهو قِصَرٌ في الأسْنَانِ.

قوله: «ماءٌ ....».

---

(١) امرأة وَنَاةٌ وأَنَاةٌ وأَنِيَّةٌ، حليمة بطيئة القيام. والهمزة فيه بدل من الواو. اللسان: (ونى).

(٢) انظر جمع الجوامع للسيوطي ٢: ٢١٨ مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٩٥ حديث تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب. وانظر الحديث برواية مختلفة في كتاب تهذيب اللغة للأزهري ٥: ١٩٨ مادة: (وحد). وابن يعيش ٩: ١٤ ـ ١٥.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

. . . وفي أَلْ فَعَلْتَ، وَأَلَّا فَعَلْتَ، وَمِنَ الْعَيْنِ في قَوْلِهِ:

* أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقِ *

الأصل: ماهٌ، بدلالة قولهم أمواه، وَمَاهَتِ الرَّكِيَّةُ[1]، وإذا ثبت أن أصلها هاءٌ، ثبت أن الهمزة مبدلة منها.

٦٦٨ ـ قَالِصَةٌ[2]: أي غائرة من قَلَصَ الظِّلُّ، أي ارتفع، لأنَّها إذا ارتفعت فكأنها غارت. وَمَصَحَ الظِّلُّ: ذَهَبَ.

وَرَأْدَ الضُّحَى: ارتفاعها[3].

بمعنى أنها كثيرة الفيء لكثرة ظلال أشجارها حتى يُذْهِبَ ذلك رَأْدَ الضُّحَى إلى أن يذهب أثر ذلك وهو حَرُّ الشمس وأثرها.

فإن قلت: قَدْ وَقَعْتَ فيما أبيت لأنك هَرَبْتَ عن الجمع بَيْنَ إعلالين فيما مضى، وأنت عُدت إلى هذا المهروب عنه في ماءٍ لما فيه من إعلال عين وإعلال لام. قلت: الإعلال في حروف اللين لا في غيرها، وإبدال الهاء همزة تغيير خُصَّ ببعض الأحوال لتقارب الحرفين، وليس بأصلِ وضع لعلّة، فلو كان همز الهاء بمنزلة همز حرف اللين لما ساغ أمواه، كما لم يَسُغْ كِساو، ولكان هو بالهمز أجدر من ماء، لأن الألف في أمواه مزيدة كألف كساء، بخلاف الألف في ماء.

---

(١) الرَّكِيَّةُ: البِئْر تحفر والجمع رَكِيّ وركايا وفي الصِّحَاحِ لِلْجَوْهَري ماهتِ الرَّكِيَّة تَمُوهُ وتميه ونماه موها وَمُؤوها إذا ظهر ماؤها وكثر وكذلك السفينة إذا دخل فيها الماء. الصِّحاح واللسان: (موه).

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا ... مَاسِحَةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وقد ذكره صاحب اللسان في مادة (موه) نقلا عن ابن جني نقلا عن أبي علي، والشاهد فيه أنه جمع ماء على أمواه من غير هاء. انظر شرح الشافية للرضي ٣: ٢٠٨.

(٣) اللسان: (رأد) وفي مجمع الأمثال «لقيته رَأْدَ الضُّحى» الميداني ٢: ١٩٨.

. . . .

والهمزة في ألْ فَعَلْتَ وَألّا فعَلْت مبدلةِ من الهاء، لأنَّ الكثير هل فَعَلْتَ؟، وَهَلاَّ فَعَلْتَ، فَجَعْلُ الكثير في الاستعمال أصلا أَوْلى، ومنهم من قال: إنَّ الهاء والهمزة في هَلَّا وأَلَّا سواء ويعدُّهما جميعا من حروف التحضيض، ولا يَعُدُّ (هَلْ وألْ) من حروف الاستفهام. وَسِرُّهُ ما في «هَلْ» من الكثرة الواضحة بخلاف (هَلَّا)، فإنه بالنسبة إلى (أَلَّا) ليس كـ(هَلْ) بالنسبة إلى ألْ في الكثرة.

قوله: «ومن العين. . . .».

٦٦٩ ـ الهمزة في (أُبَابُ)[1] بدل من العين في عُبَاب، وهو معظم الماء وارتفاعه وكثرته. وضُحك البحر: كناية عن امتلائه. وَزَهُوق: أيْ مرتفع.

وفي «سِرِّ» أبي الفتح[2]: هَزُوق. من أهزق في الضحك أكثر منه.

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقِ

وَهُو في سرِّ الصناعة ص١٢١ من غير عزو وكذلك في شرح الشافية للرضي ٣:٢٠٧، وموضع الشاهد فيه قوله: (أبَابُ) وأصله عُبَابُ إلاّ أنّ الهمزة أبدلت من العين.

(٢) انظر سِرُّ الصِّناعة لابن جني ١: ١٢١.

* فصـــل * والْأَلِفُ أُبْدِلَتْ مِن أُخْتَيْهَا وَمِنَ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ فَإِبْدَالُهَا مِنْ أُخْتَيْهَا مُطَّرِدٌ في نَحْوِ: قَالَ وَبَاعَ وَدَعَا وَرَمَى وَبَابِ وَنَابِ مِمَّا تَحَرَّكَتَا فِيهِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، وَلَمْ يَمْنَعْ مَا مُنِعَ مِنَ الإِبْدَالِ فِي نَحْوِ: رَمَيَا، وَدَعَوَا . .

قوله: «مِمَّا تَحَرَّكَتَا فيه وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا . . .».

إنما تبدل الألف من أختيها في هذه الصورة لإزالة تضاعف الثقل باجتماع ثلاثة أمثال. حركة ما قبل المعتل، وحركة المعتل، ونفس المعتل، فهو بمنزلة الحركة، فيؤتى بحرف لاتَمَسُّه الحركة بأيّ حركة تحرك المعتل (كقال، ونال، وطال) في (قَوَلَ) بالفتح وَنِيلَ بالكسر، وَطَوُلَ بالضم، ولابد من أن يكون ما قبل المعتل مفتوحا، لامتناع مجيء الألف بعد غير الفتحة، ولذا لم يُعل نحو عِوَض وعُوَق. يقال رجل عُوَق للذي يُعَوِّقُ أصحابه[1].

قوله: «في نحو رَمَيا وَدَعَوَا. . .»

ترك الإعلال فيهما لتحقق المانع عنه، إذا الإعلال مُؤدٍ إلى الالتباس، إذ لو أعللت يلزم التقاء الساكنين بالألفين فتحذف أحدهما فيبقى رَمَا وَدَعَا بالألف ولا يُدرى أن ذلك للواحد أم للاثنين.

قوله: «من نحو القَوَدِ والصَّيَدِ. . .»[2].

ترك الإعلال فيهما للتنبيه على أنَّ الأصل في نحوِ باب وناب بَوَبٌ ونَيَبٌ. فإن

---

(١) جاء في الصحاح: رجل عُوَقٌ وَعُوَقَةٌ مثال هُمَزَة، اي ذو تَعْويق وتربيث لاصحابه لأنَّ الامور تحبسه عن حاجته. الصحاح: (عوق) والربث حَبْسُك الإنسان عن حاجته وأمره معلل اللسان: (رَبَثَ).

(٢) القَوَدُ: القصاص، والصَّيَدُ: الذي يرفع رأسه كِبْراً، ومنه قيل للملك أصيد. وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه.انظر الصحاح (قود، صيد).

. . . إلاَّ مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ، وَغَيْرُ مُطَّرِدٍ فِي نَحْوِ طَائِي وَحَارِي وَيَاجَل، وابْدَالُها مِنَ الْهَمْزَةِ لاَزِمٌ في نَحْوِ آدَمَ وَغَيْرُ لاَزِمٍ في نَحْوِ رَاسٍ ، وإبْدَالُهَا مِنْ النُّونِ في الْوَقْفِ خَاصَّةً عَلَى ثَلاَثَةِ أشْيَاءَ: الْمَنْصُوبُ الْمنوَّنُ، وَمَا لَحِقَتْهُ النُّونُ الْخَفِيفَةُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا وإذَنْ كَقَوْلِكَ: رَأيْتُ زَيْداً، وَ«لَنَسْفَعاً» و«فَعلْتَها إذَنْ».

قلت: لِمَ لَمْ يَتْرُكوا الإعلال في اللام للتنبيه عَلى أنَّ الأصل في نحو عَصاً وَرَحىً عَصَوٌ وَرحَيٌ؟ قلت: لأنّ اللام معتقب للحركات الإعرابية، فَيُسْتَثْقَلُ ذلِكَ التغييرُ فيه بخلاف العين ، فهو مصون عن أن تَحُلَّ به تلك الحركات الإعرابية.

قوله : «في نحو طائي . . . »

أي الإعلال يجيء مع فوات تحرّك المعتل، لكن لا على غَيْرِ الاطّراد، فالأصل في طائي طَيْئِيٌّ، وفي حَارِي حِيْرِيٌّ في النسبة إلى حِيرة، والفرق أن ما قبل الألف مفتوح في طائيْ ومكسور في الأصل في حَارِيّ.

وفي يَاجَل يَوْجَل، وكأنهم آثروا الألف لأنها مع الياء أخف من الجمع بين الياء والواو.

قوله : «لازم في نحو آدم . . . ».

لاجتماع الهمزتين فيه بخلاف نحو رأْس.

قوله: «من النون في الوقف. . . ».

إنما قلبوا النون في هذه المواضع ألفاً فَرْقاً بين الوقف والوصل وخصوا الألف لأمرين: أحدهما: أن ما قبل النون مفتوح فكانت الألف به أولى.

والثاني : أنّ الألف تشبه النون في الخِفَّةِ. فإنْ قلت قد حُكيَ عن الخليل أنَّ (إذَنْ) أصْلُه: إذْ أنْ ولا تقلب نون (أنْ) فكذا نون (إذن). قلت: (إذن) تنفصل عن الفعل فتقع آخراً كمثال الكتاب فيعروه الوقف بخلاف (أنْ) فهو لا يقع آخرا لعدم

* فصـــل * وَاليَاءُ أُبْدِلَتْ مِنْ أُخْتَيْها وَمِنَ الْهَمْزَةِ ، وَمِنْ أحَدِ حَرْفَي التَّضْعِيفِ، وَمِنَ النُّونِ وَالْعَيْنِ وَالتَّاءِ وَالبَاءِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ.

فَإِبْدَالَهَا مِنَ الأَلِفِ في:نَحْوِ مُفَيْتِيح وَمَفَاتِيح وَهُوَ مُطَّرِدٌ، وَمِنَ الْوَاوِ في نَحْـوِ:ميقَـاتٍ، وَعَصَى، وَغَـازٍ، وَغَازِيَةٍ، وَأَدْلٍ، وَقِيَامٍ، وَانْقِيَادٍ، وَحِيَاضٍ، وَسَيِّدٍ، وَلِيَةٍ، وَأَغْزَيْتُ، وَاسْتَغْزَيْتُ. . .

الانفصال عنه. لا تقول «أُحِبُّ تقوم أنْ» ، ولأن التركيب يُغَيِّرُ كثيراً من الأحكام.

قوله : «في مُفَيْتِيح . . . . .».

قلبت الألف فيهـا إلى الياء لامتنـاع مجيئها بعد الكسرة وتحقق الواشجة بين الكسرة والياء.

قوله : «ومن الواو . . . . .».

قلبت الواو في مِيقَات من الوقت، لأن الواو السـاكنة بعد الكسـرة تَثْقُل جِدًّا فيجاء بما هو جنس الكسرة ليبرز اللفظ في حلة التَّحْسين، مُتَحليا بِحُلَى التَّزْيين.

أما عصا وأخواته: فكشف القناع عن جِلية الأمر فيها أن تقول الواو لاما(1) في فَعُولٍ جَمْعٍ تبدل ياء مع المدة مكسوراً ما قبلها كعصى في عُصُوْوٌ جمع عَصًا، لأنَّ اجتماع الواوين ثقيل والياء أخفُّ من الواو. وكسر العين في عِصِيّ بكسرتين لكسرة الصاد.

ومثله: عُتُوًّا وَعِتِيًّا. فالأصل عُتُوٌّ، ثم أبدلت إحدى الضَّمتين كسرة فانقلبت الواو ياء فقيل: عُتِيًّا: بالضَّمِّ، ثم اتبع الكسرة الكسرة فقيل: عِتِيًّا بكسرتين لتأكيد البدل وهي طرفا(2) من اسم في موضع يضم ما قبل آخره تبدل ياء مكسوراً ما قبلها، كالأدْلِي جَمْعُ دَلْوٍ، وَالأصل الأَدْلُو. تَحوَّلت الضمَّة كسرة لتُقلب الواو ياء لامتناع مجيء الواو المضموم ما قبلها طرفا في الأسماء المتمكنة. وهو غير متمكن، فلا يرد نقضا. وهي عينا(3) في مصدر فعل عينه ألف كائن على فعال أو على ما فيه زنة

(1، 2، 3) هذه الكلمات جاءت هكذا منصوبة في جميع النسخ. ولعله نصبها على أنها خبر «كائنة» المحذوف.

فعال تُبدل ياءً لتشاكل الفعل كقيام مصدر قام وكانقياد مصدر انقاد، والأصل قِوام وانقواد.

وقيام على فِعَال، وانقياد متضمّن زنته، فإنَّ قيادا بزنة قيام وهي عينا في جمع على فعال واحده ساكن العين صحيح اللام تبدل ياءً لأنَّ الواو لما سكنت في الواحد صارت كأنهـا أعلت إذ الإعلال لأجل السكون، فصار (حِياض) بمنزلة قيام في استدعائهما الإعلال للمشاكلة، وبقولي صحيح اللام وقع الاحتراز عن نحو نُوَّاء جمع نَاوٍ حيث لم يقل نُيَّاء وهي في غير صيغة أفعل إذا سكنت قبلها ياء غير بدل عن آخر ولا للتصغير أوله، إلا أن الواو طرف تبدل ياء، كسيِّد والأصل: سَيْود وَكَدُلَيَّة في تصغير دَلْوٍ، والأصل دُلَيْوَة، وستطلع على سِرِّ انقلاب الواو فيهما إنْ شاءَ الله تعالى. وقولي في غير صيغة (أفعل) احتراز عن نحو يَوْم أيْوُم، وسكنت احترازا عن حيوان. وغير بدل عن آخر احتراز عن نحو ديوان، وإلا أن الواو طرف احتراز عن نحو جُديِّل في جُدَيْول تصغير جَدول، لأن الإبدال هنالك جائز، وفيما نحن فيه لازم، وقد أوضحنا الفرق بينهما في صنف المصغر، وهي غير بدل عن آخِر تبدل ياء إذا سكنت قبل ياء في كلمةٍ كَلَيَّةٍ والأصل: «لَوْيَةٌ» من لَوَى الْحَبْل يَلْوِيهِ فتَلَه، و فيما هو في حكم كلمة كَمُسْلِمِيّ في إضافة «مسلمون» إلى ياء المتكلم، وهي إذا وقعت في فعـل طرفـا رابعـة فصاعدا تقلب ياءً كمثاليه، والأصلُ: (أَغْزَوُتُ واستغزوْتُ)[1] وهذه الإبدالات لما ذكرنا أنَّ الياء أخف من الواو والخفة مطلوبة.

قوله: «في نحو صِبْيَة . . . ».

أصـــله: صـــبْوَة، من صَبَوْتُ، انقلبت واوه ياء لكسرة ما قبلها ولم يعد

(١) في الأصل: «أغزيت واستغزيت» وصوابه المثبت من ع و ف لأنه المراد من تمثيله.

. . . وثِيَـرة، وَعُلَيَّـان، وَيَيْجَل وَهُو غَيْرُ مطَّرِدٍ، وَمِن الْهَمْزَةِ في نَحْـوِ: ذِيب، وَمِيـر عَلَى مَا قَدْ سَلَفَ في تَخْفِيفِهَـا، وَمِنْ أَحَدِ حَرْفَيِ التَّضْعِيفِ في قَوْلِهِمْ: أَمْلَيْتُ، وقَصَّيْتُ أَظْفَارِي، وَلاَ وَرَبِّيْكَ لاَ أَفْعَلُ، وَتَسَرَّيْتُ، وَتَظَنَّيْتُ، وَ «لَمْ يَتَسَنَّ» . . .

الساكن حاجزا لكونه غير حصين لسكونه.

وَثِيَرة: جَمْعَ ثَوْرٍ، واشتقاقه من الإثَارة لأنَّه يُثِيرُ الأرْض، وإنما قالوا ثِيَرَةٌ ليُفرِّقُوا بينه وبين ثِوَرَة الأَقِط. كذا قَالَه المبرد[1].والقياس أن يقال في الموضعين ثِوَرَة، لأنَّ مثل هذا الجمع إنما تنقلب فيه الواو ياء إذا وقعت بعدها الألف كثِياب، وَسِيَاط.

وَجَمَل عُلْيَانُ: أي مرتفع، وأصله عُلْوانُ، لأنه من علا يعلو أُعِلَّتْ واوه لقربها من الطرف أما الألف فحاجز غير حصين.

أما يَيْجَلُ في يَوْجَل فلخفة الياء.

قوله: «ومن الهمزة . . . .»

الهمزة الساكنة بعد الكسرة، وكذا المفتوحة بعدها تقلب ياءً كمثاليه[2] وقد تقدم الكلام في إبدال الياء من الهمزة في وجوب ذلك وجوازه فوجوبه نحو إيت وجوازه في نحو ذيب وَمِيرَة.

قوله: «ومن أحد حرفي التضعيف . . .»

هذا على غير قياس، إلا أنه كثر في فَعَّلت، وتَفعَّلت، كقَصَّيْت[3]، وتسرَّيْت، وقلَّ في غيرهما مثل لا وربِّيْك.

الأصل: أمللت[4].

---

(1) انظر المقتضب 1: 201. **والأقط** وفيه لغات شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك ثم يمصل اللسان (أقط).

(2) هما ذيب وميرة (3) في الأصل و ع «قصصت» والمثبت من ف

(4) إشارة إلى قول الزمخشري ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم أمليت وقصيت أظفاري

... وَقولــه:

نَزُورُ امْرَءًا أمَّا الإلٰهَ فيتَّقِي   وَأمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فيأْتَمِّ

والتَّصْدِية فيمن جعَلَها مِنْ صَدَّ يَصدُّ، ...

قــال[1]:

٤٠٨م - .... أمَــلَّ علَــيَها بالبلَى الْمَلَوانِ

وَقَصَصْتُ وَربَّك. وَتَسَرَّيْتُ[2] من السُّرِّيَّة وهي من السِّرِّ. وهو من النكاح، أو من السِّر لأنها مَكْتومَةٌ.

وتظننت، ولم يَتَسنن من الحمأ المسنون، وهو المتغير المنتن. أبدل الياء من النون الأخيرة ثم حذفت الياء للجزم كما في لم يخش. وَتَقَضَّضَ البازي: من الانقضاض.

٦٧٠٠ - و (.... فَيَأتَمِّ)[3] أي فيقتدي، أبدلت الياء من الميم الثانية. والتصدية: عند من جعل التصدية مشتقة من صدّ، فالحاصل أن اشتقاق التصدية إما من الصَّدَى وهو ما يعارض صوتك من الصوت المنعكس، أو من صدّه منعه، لأن التصدية هي التصفيق، وفي التنزيل:

﴿مُكَآءً وَتَصۡدِيَةً﴾[4] والتصدية منع الكف بالكف والتشديد فيه للتكثير. وتَفْعِلَة في مصدر المضاعف من باب فَعَّلَ كالمرفوض، بل المستعمل في مصدره هو التفعيل لحصول الفصل بين المثلين بالياء في ذلك، فلما خرّج المصدر على ما هو

---

(١) هو ابن مقبل - ديوانه ص ٣٣٥ وسيبويه ٤ : ٢٥٩ وابن يعيش ٥ : ٢٤٤، والبيت من الطويل وهو بتمامه:

أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بالسُّبُعَانِ   أَمَلَّ عَلَيْها بالبِلَى المَلَوَان

والشاهد فيه تضعيف اللام في (أملّ) وقد مر الشاهد ص ١٢١٩.

(٢) في ف : «وتسررت» والمثبت من الأصل وع.

(٣) إشارة إلى بيت استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

نَزُورُ امْرَءًا أما الإلٰهَ فَيَتَّقِي   وأما بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأتَمِي

وقد ذكره ابن يعيش في شرحه ١٠ : ٢٥ قائلاً أنشده ابن السكيت عن ابن الأعرابي، والشاهد فيه قوله: يأتمي أراد يأتمّ لكنه أبدل من الميم الثانية ياء، ا. هـ والبيت من الطويل.   (٤) سورة الأنفال آية ٣٥.

. . . وَتَلَعَّيْتُ مِنَ اَللُّعَـاعَةِ، وَدَهْدَيْت وَصَهْصَيْتُ وَمَكَاكِي في جَمْعِ مَكُّـوكٍ، وَدَيَـاجِي في جَمْـعِ دَيْجُـوجٍ، وَدِيـوان، وَدِيبَاج، وَقِيراط، وَشِيَراز، وَدِيمَاس فِيمَنْ قَالَ شَرَاريز، وَدَمَامِيس. . .

المرفوض أبدل من أحد المثلين ياء (ليدل)[1] من حيث الظاهر على المستعمل وهو تفعلة في مصدر المعتل اللام كالتربية في مصدر رَبَّى.

أما تَلَعَّيْتُ فمن قولهم خرجنا نَتَلَعَّى أي خرجنا نطلب اللّعاع وهو بقل ناعم وأول نبت، أصله تَلَعَّعْت أبدلوا من العين الأخيرة ياء، استثقالا للعينات الثلاث.

وأما دَهْدَيْتُ، وَصَهْصَيْتُ: فأصلهما دَهْدَهْتُ الحَجَر وَصهْصَهْتُ أي قلت له: صَهْ صَهْ.

وأما مَكَاكِي: فأصله مَكَاكيك، وكذا دَيَاجي أصله: دياجيج. والمكُّوك: مكيال ستة أَمْنَاءٍ، والدَّيْجُوج: الظُّلمة.

وأما ديوان وأخواه؛ فأصلهما دِوّان، من دَوَّنَ الشَّيءَ وجمعه، ويجمع على دَوَاوين. فلو كانت الياء أصلية لجمع على دَيَاوين ودِبّاج وقِرّاط بدليل أَنَّهما جمعا على دَبَابيج بالباءَيْن، وقراريط بالرَّاءَيْن.

قوله: «فيمن قال شراريز. . . .»

بعضهم يجمعها على شَيَاريز، ودياميس. والشيراز والديماس في دِمّاس، سجنٌ كان للحجَّاج. والدليل على أن أصلهما شُرّاز[2] ودِمّاس، قولهم: شراريز ودماميس وإنما أبدلوا أحد حرفي تضعيف دوّان وأخواته كراهية أن يلتبس بالمصادر، نحو كلمتـه كلامـا، وقـاتلتـه قتـالا، وخُصَّت الياء بالقيام مقـام الـذاهب من

---

(١) في ع و ف (ليدل) والمثبت من الأصل.
(٢) الشراز: الذين يعدون الناس عداء شررا أي شديدا. اللسان (شرر).

. . . وقوله: * وايْتَصَلَتْ بمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ *

إبدالُ الياءِ مِنَ التّاءِ الأولى في اتَّصَلَت، وَمما سِوَى ذَلك في قَوْلِهِم: أناسي وَظَرابيّ وَقَوْلِه:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوازِقُ وَلِضَّفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

حرفي[1] التضعيف، لأنه من حروف اللين، وهو قابل لانكسار ما قبله بخلاف إخوته.

قوله: «ومما سوى ذلك . . . .»

ذلك إشارة إلى أحد حرفي التضعيف والهمزة وغيْرهما مما سلف. القياس في أناسي وظرابي، أناسين وظرابين لأنهما جمعا إنسان وَظربَان[2].

قوله[3]:

٦٧١ - وَمَنْهَلٍ

. . . .

البيت شاهد على إبدال الياء من العين، والأصل: والضفادع جَمَّة. والمنهل: مثل المصنع والحوازق: جمع حازق وحازقه. والحزق: الحبس يعني: ليس له جوانب تمنع الماء أن يبسط حوله، ويجوز أن يريد أن جوانبه لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لمن يريد، والنقانق: جمع نقنقة وهي الصوت، وَجَمُّه: معظمه وكثرته.

---

(١) في الأصل وع: «حروف» وصوابه المثبت من ف.

(٢) الظَّرِبَانُ: دويبة شبه الكلب، أصمُّ الأذنين .. منتن الرائحة. اللسان: (ظرب).

(٣) من شواهد سيبويه في الكتاب ٢-٢٧٣ وانظر شرح الرضي على الشافية٣: ٢١٢، وقال الشنتمري: (هو مصنوع لخلف الأحمر).

والشاهد فيه إبدال الياء من العين في الضفادع ضرورة، سيبويه بولاق ١: ٣٤٤، ونص الشاهد كما جاء في سيبويه (ط بولاق ١: ٣٤٤) وابن يعيش ١٠: ٢٤، ٢٨ وشرح شواهد الشافية ص٤٤١:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

. . . وَقَوْلُهُ يَصِفُ عُقَاباً:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قوله[1]:

٦٧٢ ـ لَهَا أَشَارِيرُ . . . .

البيت شاهدٌ على إبدال الياء من الباء حيث لم يقل أرانبها بنقطة تحتانية بل قال بنقطتين. وقبله:

كَأَنَّ رَحْلِي على شَغْواءَ حَادِرَةٍ   ظَمْيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا[2]

الشَّغْوَاءُ: العُقاب. شبه راحلته في سرعتها بِعُقَابٍ.

وظمياء معناه: إما تضرب إلى السواد، أو عطشى إلى دم الصيد، والطل: مطر ضعيف. والخوافي: ريش جناحيها، وإذا بلَّها الطَّلُّ أسرعت، والضمير في لها: للعقاب أي ولها في وكرها أشارير لحم قد جَفَّفَته وبسطته، والإشرارة بالكسر: القطعة من القديد. تُتَمِّرُهُ: تقطعه صغارا، واللحم المتمّر: المقطع، والوَخْز: شيء منه ليس بالكثير.

---

(١) عزاه سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٧٣ لرجل من بني يشكر وهو أبو كاهل اليشكري. انظر اللسان (رب، ثمر، شرر، وخز) وشرح شواهد الشافية ٤٤٣. وابن يعيش ١٠ : ٢٤، ٢٨. ونص الشاهد:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

والبيت من البسيط. والشاهد فيه إبدال الياء من الباء في الثعالب والأرانب للضرورة، ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن. وهما مما لا يسكن في الوصل أبدل مكانهما الياء، لأنها تسكن في حال الرفع والخفض. قال الشنتمري: وإنما ذكر سيبويه هذا لئلا يُتوهم أنه من باب التَّرخيم، وأنّ الياء زيدت كالعوض لأنّ المطرد في الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء، لأنّ التمام منوي فيه، ولأن الترخيم تخفيف، فلو عوض منه لرجع فيه إلى الثقل. انظر سيبويه ١ : ٣٤٤ طبعة بولاق.

(٢) انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٤٤ واللسان (شغا) وروايته هناك (رحلي)، والبيت في وصف ناقته، والحادرة المنقضّة بسرعة.

. . . وَقَوْلُهُ:

إذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي

. . . وَقَوْلُهُ:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهذا التَّالِي وَأَنْتَ بالْهَجْرانِ لا تُبَالِي

* فصــــل * وَالوَاوُ تُبْدَلُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنَ الهَمْزَةِ فَإبْدَالُهَا مِنَ الألِفِ في نَحْوِ ضَوارِبَ وَضُوَيْرِب تَصْغِير ضِرَابٍ مَصْدَرِ ضَارَبَ وَأَوَادِم وأُوَيْدِم، وَرَحَوِي وَعَصَوِي، وَإِلْوَانِ تَثْنِيَةَ إلى اسْماً. . .

أما البيتان الأخيران:

٦٧٣ ـ ففي الأول : إبدال الياء مِنَ السين[١]

٦٧٤ ـ وفي الثاني : مِنَ الثاء[٢]

والفِسَال: جمع فَسْلٍ، بفتح الفاء وسكون السين وهو الرذل.

قوله: «ضوارب وُضَوَيْرب . . . »

لأنك لما ضَمَمت الضاد في ضُويرب للتصغير، امتنع مجيء الألف لأنها لا تقرّ بعد الضمة فأبدل من الألف ما هو أقرب إلى الضَّمَّة وهو الواو، وحملوا التكسير على التصغير، لأنهما من واد واحد، إذ كل واحد منهما حالة تلحق الاسم في مقداره. فالتصغير تقليل والتكسير تكثير، وإن كان ذلك من حيث القدر، وهذا من حيث العدد.

---

(١) نصُّــــهُ:

إذَا مَاعُدَّ أرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأبُوكِ سَادِي

والبيت من الوافر ذكره ابن يعيش في شرحه ١٠ : ٢٤، ٢٨ من غير عزو.

والشاهد فيه ما أشار إليه في المتن وهو إبدال الياء من السين وكان مراده أن يقول (سادس) . والبيتُ يُنْسَب للنابغة الجعدي وينسب أيضا للحادرة ـ انظر شرح الرضي للشافية ٣ : ؛ ٢١٣ ـ حاشية رقم ١،

(٢) البيت :

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذا الثَّالِي وَأنْتَ بالهِجْرَانِ لا تُبَالِي

... ومِنَ اليـاءِ في نَحْوِ موقِن وَطُوبَى مِمَّا سَكَنَ يَاؤُهُ غيْرُ مُدْغَمَةٍ وَانْضَمَّ ما قَبْلَهَا. وَفي ضَويْرِبَ تَصْغِيرُ ضِرابٍ مَصْدَرُ ضَارَبَهُ، وفي بقْوَى وَبوْطَرَ مِن بَيْطَرَ...

وأَوَادِمُ : جمع آدمة، وأويدم : تصغير آدِم اسم فاعل من آدَمَ الطَّعَامَ.

قوله : و « ورحوي......»

الواو في هذه الثلاث[1] بدل من الألف.

قوله: «ومن الياء في نحو موقِن.....»

الواو تبدل من الياء الساكنة المضموم ما قبلها كمثاليه، والأصل مُيْقِنٌ، وَطُيْبَى، اسم فاعل من (أَيْقَنَ)، ومصدر من (طَابَ يطِيبُ) والعِلَّةُ أنَّ الياءَ الساكنة ضعيفةٌ فيثقل التلفُّظُ بها بعد الضَّمَّةِ، فَيُجَاءُ بما يُجَانِسُ الضمَّةَ وهو الواو للتحسين، فإن تحرَّكَت ذهب الإبدال لتقوّي الياء بالحركة كقولك في تصغير مُوقِنٍ: مُيَيْقِنٌ دون مُوَيْقِن، هذا إذا لم تكن مدغمة، إذ الإدغام يَصُونُها. من الإبدال، لأنَّ حرف العلة يلتحق بالحروف الصحيحة إذا أُدغم. ألا ترى أن الرَّوْضَ في قافية والنَّقْضَ في أخرى من السِّناد، وهو من عيوب القوافي بخلاف الدوِّ في قافية والدَّلو في أخرى، فعلم أن الواو الأولى من الدوِّ بمنزلة اللام في الدّلو لما مسَّها من الإدغام. والسِّرُّ في ذلك أن المُدْغَمَ مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، والمدغم فيه متحرك فكأنَّ المدغم متحرك فيلتحق بالحروف الصحيحة لتقوِّيه بالحركة فيزول الإبدال في نحو صُيَّم، ونُيَّم زواله في مُيَيْقِن تصغير مُوْقِن.

قوله: «وفي بَقْوَى....»[2]

أصلهَ بُقيا من أبقى عليه أشفق، وهو من بقَّى فكأنه طلب بقاءه، وبقي يانى،

وهذا الرجز مذكور في شرح ابن يعيش ١٠ : ٢٤، ٢٨ من غير عزو. والشاهد فيه قوله (الثالي) فإنه أبدل من الثاء الثانية ياء كأنه كره باب سلس وقلق.

(١) عنى بالثلاث: «رحويّ وعصويّ والواو» تثنية إلى.

(٢) اللسان: «بقي» وشرح الشافية للرضي ٣: ٢١٣

. . . وَهَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، وَهُو نَهُوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَفِي الْجِبَاوَةِ، ومن الْهَمْزَة في نَحْوِ جُونَةٍ، وَجُونٍ كَمَا سَلَفَ في تَخْفِيفِهَا.

* فصـــل * وَالْمِيمُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ وَاللّامِ والنُّونِ وَالبَاءِ فإبْدَالُهَا مِنَ الْواوِ في فَمٍ وَحْدَهَا، وَفي اللّام في لُغَةِ طَيِّئٍ في نَحْوِ مَا رَوَى النَّمِرُ بْنُ تَوْلَب عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ـ وَقِيلَ إِنَّهُ لَمْ يُرْوَ غَيْرُ هٰذَا: (لَيْسَ مِنْ امبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ). . . .

وكل اسم على فَعْلَى ولامها ياء فإنها تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفة، كالرَّعْوَى والشَّرْوَى والبَقْوَى[1].

وَأَمّا بُوْطِرَ: فإنّها في الأصل ياء ساكنة قد انضمَّ ما قبلها فوجب هنا أن تنقلب واوا، وَبُوْطِرَ: مِنْ بَيْطَرَ وهو يائي ومنه البيطار.

قوله: «مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ . . .»

الأَصْلُ مَمْضُوْيٌ: بزنة مَفْعُول من المُضِيِّ.

وَنَهُوْيٌ[2] على فُعُولٌ من النَّهي. وهذا على غير قياس، لأنَّ الاسم إذا كان آخره ياء قبلها واو مضموم ما قبلها، وجب جعلها ياءً مشدَّدة مكسوراً ما قبلها كما سيأتي.

ويقال: (جَبَيْتُ الْخَرَاجَ جِبَايَةً) وليس هنا شيء يوجوب القلب، وإنما ذلك لتقارب الحرفين كما في ماءٍ والأصل ماهٌ.

قوله: «في فَمٍ وَحْدَهُ . . . . . .»

أصله: فَوَهٌ، وقد سبق الكلام فيه في أثناءِ الكِتَاب، والدَّليلِ على أن أَصْلَهُ فَوَهٌ قَوْلُهم: أَفْوَاهٌ، وَفَاهَ يَفُوه، وتفَوَّهْتُ، وبِمَا ذَكَرْنَا خَرَجَ قَوْلُ بَعْضِهِم (فَمٌّ) بالتشديد عن كَوْنِهِ شَاهِداً لَأصَالَةِ الْمِيم لأنَّ تَصَرُّفَهُمْ لَمْ يَدُر على الميم كَما أَرَيْنَاكَه آنفا.

---

(١) انظر اللسان: (دعا، شرى، بقى).

(٢) تصبح بعد الإعلال (نَهُوٌّ عن . .) يقال: إنه لأمُورٌ بالمَعْرُوفِ وَنَهُوٌّ عَنِ المنكرِ عَلَى فَعُول. قال ابن بري: كان قياسه أنْ يُقَال نَهِيٌّ لأنّ الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياء. اللسان: (نهى).

. . . وَمِنَ الْنُّونِ في نَحْوِ عَمْبَرٍ، وَشَمْبَاءَ مِمَّا وَقَعَتْ فيهِ النُّونُ سَاكِنَةً قَبْلَ الباءِ وفي قَوْلِ رُؤْبَةَ:

يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ   وَكَفَّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

وَطَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ، وَمِنَ الباءِ في بَنَاتِ مَخْرٍ، وَمَازِلْتُ رَاتِمًا عَلَى هٰذَا وَرَأَيْتُهُ مِنْ كَثَم وَقَوْلُهُ: . . .

فإنْ قُلْتَ: ما تَقُولُ في مَجيء فَموان في قوله:

٥٧م ـ هُمَا نَفَثَا فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[1] . . . .

قلت: الميم بدل من الواو، فكأنه جعله مزيدا وردَّ الواو وجمع بين العوض والمعوض عنه.

﴿قوله: «وَمِنَ النُّونِ . . . .»

الميمُ تبْدَلُ مِنَ النُّونِ الساكنة قبل الباء نحو عَنْبَر وَشَنْبَاء. اللَّفظ بالميم والكتابةُ بالنُّون، والعِلَّةُ أنَّ البَاءَ من الشَّفَةِ والنُّونُ غُنَّةٌ في الخيشوم، فاللفظ بها ساكنة قبل الباء مستثقل لما فيه من الخروج من الخيشوم إلى الشُّفَةِ، فأما إذا تحرُكت فالغنة تنزاح فينتزح الثقل نحو الشَّنَب. وهو رِقَّةُ الأسنان وعذوبته.

وقال الأصمعي[2]: بَرْدُ الفَمِ والأسْنَان، ومنه الشَّنْبَاء. وهو تأنيث الأشْنَب، وقد أُبدلت من النون المتحرِّكَة كالبنام في البنان في قول رؤبة[3]:

٦٧٥ ـ والتَّمْتَامُ: المرأة التي تكثر في كلامها التاءات.

---

(١) قد مر شرحه وتحقيقه وبيان شاهده ـ انظر ص ٢٤١، ٣٦٦؛.

(٢) انظر رأي الأصمعي في الصِّحاح ـ واللسان (شنب).

(٣) انظر ديوانه ص ١٤٤ ونَصُّهُ هناك:

يا هال ذات المَنطق التَمتام   وكفك المخضب البنام

وبعده: كأنّ وسواسك بالنّهام

والبيت الشاهد ترتيبه الأول من أرجوزة لرؤبة عدتها خمسة وتسعون ومائة شطر من الرجز قالها في مدح مسلمة بن عبد الملك.

فَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنِي جِيدِهَا نُغَمَا

قَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيّ أَرَادَ نُغَبًا

* فصـــل * وَالنُّـونُ أُبْـدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ واللّام في صَنْعَانِيّ، وَبَهْرَانِيّ وَلَعَنَّ بِمَعْنَى لَعَلَّ.

وكَطامَهُ في طانَهُ على الخير: جَبَلَه[1].

قوله: «ومن الباء . . . . . .»

بناتُ مَخْرٍ: سحائب بيض رقاق يَجِئْنَ قُبُلَ الصيف[2]. والميم فيه بدل (من الباء)[3] واشتقاقه من البخار، وكذلك الميم في (راتم) بدل من الباء. من رَتَبَ رُتُوباً ثَبَتَ، وكـذا الميم (كَثَم) والأصل كَثَبُ وهو الْقُرِبُ. وأكْثَبَكَ الصَّيْد: أمكَنَك[4]، وكذا الميم في

٦٧٦ ـ (نُغَمَا) في البيت[5]

الْمُثَـابَـرَةُ: المُـوَاظَبَـةُ. وَمَحْني جِيدِهَا: مُنْعَطَفُ عُنُقِها، كأنه يُرِيدُ بالإسقاء هنا الحلب، أي كان من حقها أن تذبحها فتحلبها دما فما ذبحتها ولكن حلبتها لبناً، والنُّغَبُ: جَمْعُ نُغْبَةٍ وهي الجُرْعَةُ.

قوله: في صَنْعَانِيّ . . . .»

الهمزة في نحو صَنْعَاءَ لازم إنقلابها إلى الواو عند النسبة كَحَسْنَاوِيّ وَصَحْرَاوِيّ في النسبة إلى حسناء وصحراء، وكان القياس أن يقال: صَنْعَاوِيّ وَبَهْرَاوِيّ فأبدلت من واوهما نون.

وهال: مُرَخّم هالة اسم امرأة. والتَّمْتَام الذي فيه تمتمة ويكون ذلك بتكرير التاء. والمَخَضَّبُ: الذي استعمل فيه الخضاب وهو الحِنَّاءُ، والبَنَامُ: البنان فابدل النون ميماً لما بينهما من المقاربة. (١) انظر اللسان: (طين).

(٢) الصحاح واللسان: (مخر) وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣: ٢١٧.

(٣) في الأصل: «من الواو» وصوابه المثبت من ب و ع. (٤) اللسان: (كثب).

(٥) نَصُّه كما جاء في شرح ابن يعيش ١٠: ٣٣. نقلا عن أبي زيد في نوادره:

*** فصـــل * وَالتَّـاءُ أُبْـدِلَتْ مِنَ الْـواو وَالياءِ والسِّينِ والصَّادِ، والباءِ فَإبْدَالُهَا مِنَ الواوِ فَاءً فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَأتْلَجَهُ.**

قَالَ: * مُتْلِجٌ كَفَّيْهِ فِي قُتَرِهْ *

وَتُجَاه، وَتَيْقُور، وَتُكْلان، وَتُكَأة، وَتُكَلَة،

وذهب بعضهم إلى انها بدل من الهمزة، لكنَّ الهمزة لا تقارب النون مقاربه الواو إياهـا. فإنْ شِئْتَ فانـظر إلى مخـرجيهمـا ومخرج الهمزة، وإلى مَالَهُمَا ولها من اختـلاف الحـالتين فهي من الحـروف الشديدة وهما مما بين الشديدة والرّخوة، وسنذكر لك هذا فيما بعد إنْ شاء الله تعالى، فجعل النون بدلا مما يقاربها أولى.

فإنْ قُلْتَ: فَفِيمـا ذَكَرْتَ يُغَيِّر الحرْفُ مَرَّتَيْن لا فيما ذكره أولئك. قلت: لما لزمت في نحو صحراء نيابة الواو عن الهمزة صارت الواو كأنها أصل بنفسها أبدلت إلى نون.

قوله: في نحو اتَّعَدَ ...»

أصله: اوْتَعَد من الوعد، وأَوْلَجَهُ: من الوُلُوجِ.

وَأَوَّلُ الْبَيْتِ[1]:

٦٧٧ - رُبَّ رام مِـــنْ بَنِي ثُعَلٍ

مُتْلِجٌ: أيْ مُولِجٌ.

والقُتَرُ: جَمْعُ قُتْرَةٍ، وهي نَامُوسُ الصَّائِدِ.

وَوُجَاهٌ: مِنَ الْوَجْهِ.

فبادَرتْ شانَها عَجْلي مُثابرة   حتّى اسْتَغثتْ دُون مَحْني جيدها نُغما

وروايته في اللسان (نغب): فبادرت شِرْبها عَجْلى... والبيت من البسيط ولم يذكر له قائل، والشاهد فيه قوله (نُغما) ومراده أن يقول نُغبا، فأبدل الميم من الباء لاقترابها، والنغبة بالضّمْ الجُرْعَةْ، وقد يفتح انظر الصحاح: (نغب).

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت امرىء القيس الذي هو مطلع قصيدة له من المديد في ديوانه ص ١٠٣ والشاهد بتمامه.

. . . وَتُخَمَة، وَتُهَمَة، وَتقِيَّة، وَتَقْوَى، وَتَوْرَاة، وَتَوْلَج، وَتِلَاد، وَلَاماً في أُخْتٍ، وَبِنْتٍ. . .

وَوَيْقُورٌ: مِنَ الْوَقَار.

وَوُكْلَانٌ: التُّكْلَانُ اسْمٌ من التوكل وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير.

وَوُكَاةٌ: لأنَّ التُّكَأَةَ هو كثير الاتكاءِ، وهو أيضا ما يُتَّكَأُ عَلَيْهِ، والدليل على أنَّ تاءَهُ واوٌ قَوْلُهُمْ: تَوَكَّأْتُ بالواو قبل الكاف.

وَوُكَلَةٌ: يُقَالُ فُلانٌ تُكَلَةٌ وَوُكَلَةٌ[1] أيْ عَاجز يَكِلُ أَمْرَهُ إِلى النَّاس.

و (وُخمَةٌ): مِنَ الوَخَامَةِ.

و (وَهُمَةٌ): من الوهم، لأنه أمر يقع في قلب الإنسان كالظَّنِّ.

و (قِيَّةٌ)، (وَقْوَى) لأنهما من الوقاية، وهي الحفظ والاحتراس لأن التقوى احتراس للنفس عن عذاب الله ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ، ومنه اتَّقى بالتُّرس جعله واقياً نفسه.

و (وَتْـرَى): مِنْ تَواترتِ الكُتُب والأخبار، أتى بَعْضُها عُقَيْبَ بَعْضٍ. ومعنى تَتْـرى أيضـا كذلـك، وألفه للتأنيث فيمن لم ينوِّنْه وللإلحاق فيمن نوَّن، والأول أَقيسُ، لأنَّ ألف الإلحاق لم تدخل على المصادر ودخول ألف التأنيث عليها كثير شائع كالدَّعْوَى.

و (وَوْرَاةٌ) هيَ فَوْعَلَةٌ قلبت الواو الأولى تاءً لئلا تجتمع واوان في أول الكلمة نحو: تَوْلَج في وَوْلَج، وهذا كتسميةِ القُرْآن نورا، وتاؤها للتأنيث، لأنها تصير هاء في الوقف.

و(وَوْلَجٌ): من الوُلُوجِ، لأنّ التَّوْلَجَ كِنَاسُ الوحش الذيَ يَلِجُ فِيهِ، ودليل آخر أنك لا تكاد تجد «تفعل» في الكلام اسما، و(فَوْعَل) كثير، و(وُرَاثٌ) من وَرِثَ.

رُبَّ رامٍ مِنْ بَني ثُعَلٍ   مُتْلجٍ كَفَّيْهِ في قُتَرِهْ

وبنو ثُعل: قبيلة مشهورة بجودة الرِّماية، ومتلج: مُدخل. وقُتَرِه: بيت الصائد الذي يكمن فيه للوحش لئلا تراه فتنفر منه. وموضع الشاهد (مُتْلج) حيث بدّل التاء من الواو.

(١) اللسان: (وكل).

... وَهَنْت ، وَكِلْتَا، وَمِنَ اليَاءِ فَاءً في نَحْوِ اتَّسَرَ، وَلاَماً في نَحْوِ أَسْنَتُوا، وَثِنْتَانِ، وَكَيْتَ، وَذَيْتَ...

و(وِلاَدٌ): لأنه المال القديم الذي ولد عندك.

قوله: «ولاماً في ... بِنْتِ....»

التاء في بنت بدل من الواو في بَنَوٍ إذْ لو كانت للتأنيث لانفتح ما قَبلها كما في كريمة، كأنهم عدلوا بفَعَلَ بفتحتين إلى فِعْل بكسر الفاء وسكون العين، كأنه بَنْوَةٌ حذف الواو فبقي بَنَةٌ وعلى بَنَةٍ جاءَ بَنَاتٌ، ثُمَّ كُسِرَ الأول، وأسكن الثاني لئلا يظن أنَّ التَّاءَ للتأنيث.

وكذا أُخْتٌ. أصله أَخَوَةٌ بالفتحات. حذفت الواو وغُيِّرت الصيغة لما قلنا آنفا.

والجـواب عن سقوط التاء منهما عند الخليل وسيبويه في النسبة نحو بَنَوي، وأَخَوِيّ بفتحتين كعودهما إلى مثالهما مع أن هذه التاء ليست للتأنيث، وقد مرَّ مرَّةً.

أما هَنْتٌ تأنيثُ هَنٍ: فالدليل على كون تائه بَدَلاً من الواو قولهم: هَنَوات.

وأما كِلْتَا: فأصله كِلْوا وألفه للتأنيث كَأَلِف حُبْلَى لأنَّ إبدال التاء[1] من الواو أكثر فالحمل على الأكثر أولى.

وقيل إنها مبدلة من الياء، لأن الإعلال بالياء أكثر. وهذا معتلٌّ فيحمل عليه، وَقيل التاء زائدةٌ للتأنيث، والألف لام، ووزنه: (فِعْتَلٌ)، ولكن هذا مثال لا اعتداد به وقول لا تعويل عليه، ولأنَّ تاء التأنيث لا تقع وسطا، وكأنَّ هذا القائل رأى انقلاب الألف في قولهم كلتيهما، فحكم بأنها لام كَألف (كَلا) لأنَّ ألف التأنيث تجيءُ لمعنى فيأبى القياسُ تغييرها.

والجـواب أنَّ الصيغة لما غُيِّرتْ في التذكير لم يبق كثير عناية بالألف فقلبوها إجراءً للفرع وهو المؤنث، مجرى الأصل وهو المذكر كما هو دأبهم.

---

(١) في ف: « الياء » والمثبت من الأصل و ع

. . . وَمِنَ السِّين في طَسْتٍ، وَسِتٍّ وَقَوْلُهُ:

يَا قَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السِّعْلَاةِ عَمْرو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أَعِفَّاءَ وَلَا أَكْيَاتِ

ومن الصاد في لصت قال: * كاللُّصُوتِ المُرَّدِ *

قوله: «ومن الياء. . . . »

الأصل في اتَّسَر: ايتَسَر، وفي أَسْنَتُوا اسْنَيُوا.

يقال: أَسْنَتَ الرجل: دخل في السَّنَةِ وهي القَحْطُ، فالتاء بدل من الياء، والياء من الواو إذ الأصل أَسْنَوُوا بواوين بدليل سنوات وإبدال الياء من التاء للفرق بينه وبين أَسنى القوم أقامُوا سَنَةً.

وفي ثِنْتَانِ ثَنَيٌ بدليل قولهم ثَنَّاهُ يُثَنِّيهِ، وجعلت الصِّيغَةُ دليلا على التأنيث كَبِنْتٍ، والألف والنُّونِ إيضاحٌ للدّلالة على كون العَدَدِ لِلْمُثَنّى. ولو كانوا قالوا إِثْنٌ وَثِنْتٌ لكانت الغِنْيَةُ حَاصِلَةً في إِفادة مَعْنَيَيْهما كما في ابْنٍ، وبِنْتٍ، وفي (كَيْتَ وذَيْتَ) كَيْوَةَ، وَذَيْوَةَ صار إلى كَيَّةٍ وَذَيَّةٍ بالقلب والإدغام، ولذا قيل في موضع (كَيْتَ وَذَيْتَ) كَيَّة وَذَيَّة فدلّ على أنه الأصل ولامهما ياء ثم أبدل من إِحدى اليائين تاء واختصّ هذا الإِبدال بالمؤنث فحذفت تاء التأنيث.

قوله: «وَمِنَ السِّينِ. . . »

أصل (طِسْتٍ): طِسٌّ بدليل أنها تجمع على طُسُوسٍ وَتُصغَّر على طُسَيْسَةٍ، أبدلت من السين الثانية تاء لإِزالة المثلين، وهذا الإِبدال ضرب من تحسين اللفظ، وفي الجمع والتصغير لما وقع الفصل بين المثلين آب الفارق، وهذا هو الفارق.

وأصل «سِتٌّ» سِدْسٌ لقولهم أَسْدَاسٌ، وَسَدَّسْتُ، والدال مع السين فيه ثقل فأبدل من السين تاءً وقلب الدال إليها ليحسن اللفظ ويعذب الجرس، فمن خلع

. . . وَمِنَ الْبَاءِ في الذَّعَالِتِ بِمَعْنَى الذَّعَالِبِ وَهِيَ الأَخْلَاقُ.

ربقة المعاندة والمكابرة، ومال إلى الإنصاف الذي هو أحسن الأوصاف أقرَّ أنّ في جرس سِتٍّ عذوبةً ليست في سِدْسٍ.

٦٧٨ ـ وأصل النَّات[1] والأَكْيَات[2]: الناس والأكياس.

المنادى في البيت محذوف أي يا قوم. وعمرو بدل من بني. وشرار صفة عمرو وهو اسم قبيلة هنا.

قوله: «وَمِنَ الصَّادِ. . . . . إلى آخره»

٦٧٩ ـ المُرَّدُ: جَمْعُ مَارِدٍ[3].

وَثوبٌ ذَعَالِبُ: أي قِطع لا واحد له.

(١، ٢) إشارة من الشارح إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاتِ عَمْرُو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أعـــفَّاءٍ ولَا أَكْيَاتِ

وقد روى هذا الرجز أبو زيد في نوادره ص ١٠٤ بعد أن نسبه إلى علباء بن أرقم. والشاهد في الرجز السابق قوله: (النات وأكيات) حيث أبدل من السين تاءً لتوافقها في الهمس ـ انظر ابن يعيش ١٠: ٣٦، ٤١ وشرح الرضي على الشافية ٣: ٢٢١ والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٣١ وشرح شواهد الشافية ص٤٦٩

(٣) توضيح من الشارح لما استشهد به الزمخشري على إبدال التاء من الصاد في قول الشاعر

مُزْكَى بِهِلًا غَيْلًا آباؤها وهي كائنة كاللُّصوت المُـــرَّد

وهو لرجل من طيء، كما جاء في حاشية شرح ابن يعيش ١٠: ٤١ والبيت من الكامل والشاهد فيه قوله (اللصوت) حيث [illegible] الصاد . . . والأصل (اللصوص)

* فصـــل * وَالهاءُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ والْأَلفِ وَالْيَاءِ والتَّاءِ. فإبْدَالُهَا مِنَ الْهَمْزَةِ في هَرَقْتُ الْماءَ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ، وَهَنَرْتُ الثَّوْبَ، وَهَرَدْتُ الشَّيءَ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ، وَهِيَّاك، وَلَهِنَّك، وَهَمَا واللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذا، وَهِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ في لُغَةِ طَيِّئٍ. . . .

قوله: «في هَرَقْتُ الْماء. . . . .»

هَرَحْتُ:أَرَحْتُ. وَهَنَرْتُ:أَنَرْتُ؛ أي أَعْلَمْتُ من النِّير وهو العَلَم[1].

وَهَرَدْتُ:أَرَدْتُ. و(لَحْيَان) بفتح اللام: أَبُو قَبيلة[2].

وهِيَّاكَ: إيَّاكَ.

ولَهِنَّكَ: بفتح اللام وكسر الهاء كلمة تستعمل عند التوكيد.

أصله لَأَنَّكَ كَرِهُوا الجمع بين لام الابتداء وبين (إنَّ) فقلبوها هاءً وهي لغة قليلة رديَّة قال:

٦٨٠ ـ لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَكَرِيمَةٌ[3]

فإن قلت فيما ذكرت ثبوت ما نفوه وهو الجمع بين لام التأكيد و(إنّ)، المؤكدة قلت: لما زالت لفظة (إن) بالإبدال صار كأنه شيء آخر، فإن قلت قدر بعضهم أن

(١) اللسان: (نير).

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري: والهاء أُبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. فإبدالها من الهمزة في هرقت الماء وهرحت الدابة وَهَنَرْتُ الثوب وهردت الشيء عن اللحياني. وانظر اللسان (رود) تجد قول اللحياني وكذلك شرح الشافية ٣: ٢٢٣. واللحياني هو علي بن المبارك أخذ عن الكسائي والأصمعي وله النوادر ـ انظر البغية ٢: ١٥٨.

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم أعثر له على قائل. والشاهد فيه قوله: (لَهِنَّك) حيث جمع بين لام الابتداء وبين (إنَّ) المقلوبة هاء. وقد ذكر المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ثلاثة آراء للعلماء في تخريج هذه العبارة. ينظر حاشية الإنصاف ص ٢١٠. ورواية البيت بتمامه كما في الإنصاف ٢٠٩ واللسان (لهن):

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

. . . وَأَنْشَدَ أَبو الحَسَن:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

أي: أذا الذِي.

وَمِنَ الْأَلفِ في قَوْلِهِ: * إنْ لَمْ تَرَوْهَا فَمَهْ؟ *

أصله لله حذف الجار ولام التعريف والألف، كما حذفت الألف في (فيم) ونحوه.

قلت: لا شك في أن الإبدال أهون من الحذف فالمصير إلى الأهون أولى.

وهما والله: أما.

وَهِنْ فَعلْتَ: إنْ.

٦٨١ ـ وَهذا في البيت بِغَيْرِ مَدٍّ بَعْدَ الْهاءِ[1]

قوله: «وَمِنَ الألِف . . . . . .»

٦٨٢ ـ * . . . . فَمَهْ *[2]

في «ما» أي إنْ لَم ترو الإبل فما تَصْنع؟ وقبله:

قَــدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِــنَهْ مِــنْ هَهُــنَا وَمِــنْ هُــنَهْ[3]

أي: وردت الإبل.

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

وأتى صواحبها فقلن: هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا

والبيت من الكامل نسبه ابن منظور لجميل ولم أجده في ديوانه

والشاهد فيه قوله: (هذا) حيث أبدل الهاء من الهمزة والأصل (أذا). قال ابن هشام في مغني ص ٣٤٨ (والتحقيق أن لا تعد هذه، لأنها ليست بأصلية على أن [illegible] الأصل (هذا) فحذف الألف).

وانظر الشاهد في شرح ابن يعيش ١٠/ ٤٢، ٤٣ ومغني اللبيب ٣٤٨، ورصف المباني ١٠٣ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ٢٢٤

(٢، ٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الراجز «إن لم تروها فمه»

وقبله: قد وردت من أمكنة من ههنا ومن هنه

إن لم تروها فمه

انظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٣٨، ٤/ ٦، ١٠/ ٤٢، ٤٣ وفي خزانة [illegible] والشاهد فيه قوله (فمه) حيث أبدل الهاء من الألف والأصل (فما) أي [illegible] وانظر شرح [illegible] ١٧٩ ـ ١٨٠.

... وفي أَنَهْ وَحَيْهَلَهْ وَقَوْلِه :

* وَقَدْ رابَنِي قَوْلُهَا يا هَنَاهُ *

وَهي مُبْدَلَةٌ مِنَ الألفِ الْمُنْقَلِبَة عَنِ الواوِ في هَنَواتٍ، ...

---

٦٨٣ - (وَهَنَاه)[1] في هَنَااْ بألفين.

بيان هذا أنَّ هناه أصله هَناو على فعال: كهنٌ أصله هَنَوٌ على فَعَل وهما بمعنى واحد، قلبت واو هنا وألفا على طريقة القلب في كساءٍ فامتنع اللفظ بألفين، فقلبت الألف هاءً كما قلبت في كساءٍ همزةً، وإنما لم تقلب همزةً لِئَلا يُظَنَّ أنه فعال من التهنئة، وسكنت الهاء لأن الكلمة مبنيّة أو للتنبيه على قيامها مقام الألف في التقدير.

.... ياهَنَا ه ....

كَأَنَّها قالت يا شَيءُ: تمامه:

.... وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ

وقول الكوفيين[2] إنها هاء السكت ضعيف؛ لأنّ هاء السكت لا تكون في الوصل وهذه تكون فيه، فإذا لم تكن هاء السكت فلا تخلو من أن تكون أصلية أو زائدة، والهـاء لا تزاد آخرا، فثبت أنها أصلية، وإذا كانت أصلية فإما أن تكون هاءً في الأصل، أو بدلا عن أصل والأول ممتنع بدليل هَنَوات.

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول امريء القيس: انظر ديوانه ص٧٩.

ونصه وهو من المتقارب :

وقَدْ رَابَني قَوْلُهَا يَاهَنَا ه ويحك أَلْحَقْتَ شرًّا بشَرْ

والشاهد فيه قوله: (ياهناهُ) إذ الهاء فيه مبدلة من ألف منقلبة عن واو أصله هناو على وزن فعال قلبت الواو ألفا كما قلبت في كساء ولم تقلب همزة لئلا يلتبس بفعال من التهنئة وليست هذه الهاء هاء السكت كما قيل لأنها لا تكون في الدَّرْج.

(٢) انظر رأي الكوفيين في شرح ابن يعيش ١٠ : ٤٤.

... وَمِنَ اَليَـاءِ في هٰذِهِ أَمَـةُ اللَّهِ، وَمِنَ التَّاءِ في طَلْحَةَ، وَحَمْزَةَ في الْوَقْفِ وَحَكَى قُطْرُبٌ في لُغَةِ طَيِّئٍ كَيْفَ الْبَنُونَ وَالْبَنَاه؟ وَكَيْفَ الإِخْوَةُ والأَخَوَاهُ؟.

* فصل * واللّام أُبْدِلَتْ مِنَ النُّونِ والصادِ في قَوْلِهِ:

* وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا *

والبدل إما عن ألفٍ أَوْ لَا، وَقد ثبت أن أصلها واوٌ وأنها في محل تنقلب فيه الواو، فثبتت أنها بدلٌ عن ألف.

قوله: «وَمِنَ اليَاءِ في هَذِهِ أَمةُ اللَّهِ....»

الهاء في هذه: بدل من الياء في (هذي)، وإنما جعلت الهاء بدلا عن الياء لكثرة قولهم هذي. وقلة قولهم هذه. والياء في هذ هي ياء وصلٍ وليست بعلامة تأنيث بدليل أنها تسقط في الوقف، ولو كانت علامة لما سقطت كما لا تسقط الياء من (هذي) في الوقف.

قوله: ومن التاء في طلحة...»

أبدلت هذه التاء هاء في الوقف، لأن الوقف بالسكون يكون؛ فتفادوا من الوقف على هذه التاء ساكنةً لئلا تلتبس هي بالتاء الساكنة في الفعل نحو شَجَرَتْ هي؛ وشَجَرتْ في الوقف على شجرة.

قال سيبويه[1]: إنما أُبدلت هاء في الوقف، لأنَّ التاء تكون من نفس الكلمة كالوقت، وتكون زائدة بمنزلة ما هو من نفس الكلمة في (الثُّبَة والسُّنَة)[2]، ففرَّقوا بين الأصليَّة والزائدة، ويجوز بقاء تاء التأنيث ياء، وليس بالكثير، وأما إبدالها عن تاء الجمع في نحو (الأخواهْ والبَنَاهْ)[3] فضعيف.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ١٦٦.

(٢) في ع و ف: «السنة والثُّبة» والمثبت من الأصل. والثُّبَة: العصبة من الفرسان، والجمع ثباتٌ وثُبون، وثُبون. اللسان: (ثبا).

(٣) في الأصل: «الأخواه والسنات» والمثبت من ع و ف.

* فصــل * وَالطَّاءُ أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ في نَحْوِ: اصْطَبَرَ، وَفَحَصْطُ برِجْلِي . .

قوله[1]:

٦٨٤ - . . . . أُصَيْلاَلاً . . .
. . . .

اللام فيه بدل من النون في أُصيلان تَصْغيرُ أُصْلان جَمْعُ أَصيلٍ ، كَرَغيفٍ وَرُغْفَانٌ وفيه شذوذ لأنّ أُصلاناً من جموع الكثرة وهي تردّ على الواحد في التصغير، وكأنّ هذا الإبدال خُصَّ بحال التصغير، لأنه لا يقالَ أُصَيْلاَل، فلما خصَّ بها لم تبق صيغة الجمع على حالها، فكأن هذه الصيغة شيء آخر فلا يأباه القياس أنا نُجَوِّزُ رُغَيْفَان.

تــمامه :

. . . . أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

قولـــــه :

٦٨٥ - . . . . فالْطَجَعْ[2]

إي فاضطجع ، الضمير في (مال) للذئب.

قوله : «في نحو اصطبر . . . . »

أصله : اصْتَبَرَ، فالصاد من المطبقة ، والتاء من المنفتحة وبينهما تنافر فيثقل اللفظ بالصاد الساكنة قبل التاء جدا[3]، فأتى بالطاء إزالةً للتنافر مع سُلُوك وتيرة التشاكل، لأنَّ الطاء من المطبقة أيضا وكذا الكلام في فَحَصْطُ.

---

(١) هو النابغة الذبياني ديوانه ص ١٤ والبيت ترتيبه الثاني من قصيدة للنابغة عدتها تسعة وأربعون بيتا من البسيط ونص الشاهد:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ احَدِ

والشاهد فيه قوله: (أُصَيْلاَلاً) فأبدل اللام من النون وهو إبدال غير شائع.

(٢) هو منظور بن حبة الأسدي ـ انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٢٧٦ ونص الرجز:

لَمّا رأى انْ لا دَعَةْ وَلاَ شِبَعْ مَالَ إلى ارْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

والأرطاةُ : شجرة. والحقف: التل المعوج من الرمل. واضطجع: وضع جنبه بالأرض . قال البغدادي في شرح هذا البيت: لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها. والشاهد فيه قوله (فَالْطَجَعْ) حَيْثُ أبدل اللام من الضاد وأصله فاضْطَجَع. (انظر شرح شواهد الشافية ٢٧٤ ٢٧٦) وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣: ٢٢٦.

(٣) في ف: «حدا» والمثبت من الأصل وع.

*** فصــــل * وَالدَّالُ أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاء في ازْدَجَرَ، وَازْدَانَ، وَفُزْدُ، واذْدَكَرَ غَيْرَ مُدْغَمٍ فِيما رَوَاهُ أَبو عَمْرٍو، واجْدَمَعُوا، واجْدَزَّ في بعْضِ اللغَاتِ قَالَ:**

*** واجْدَزَّ شِيحَا * . . وَفي دَوْلَجٍ**

*** فصــــل * والجِيمُ أُبْدِلَتْ مِنَ اليَاءِ الْمُشَدَّدَةِ في الْوَقْفِ قَالَ أَبو عَمْرٍو: قُلْتُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ مِمَّنْ أَنْتَ فَقَالَ فُقَيْمِجّ، فَقُلْتُ: مِنْ أَيِّهِمْ، فَقَال: مُرِّج. . . .**

فإنْ قُلتَ التَّاءُ في (فَحَصْطُ) كلمة على حدة، واتصال كلمة بكلمة ليس كاتصال جزء الكلمة بها فلا يكون التنافر هنا كالتنافر ثَمَّ.

قلت: لا تنس قولنا الفاعل كالجزء من الفعل.

قوله: «ازْدَجَرَ . . . . إلى آخره»

الزاء والدال والجيم من المجهورة، والتاء من المهموسة فيثقل الخروج من مجهور ساكن إلى مهموس متحرّك، فتبدل التاء دالا لارتضاعهما ضرعا واحدا وهو الجهر.

قولــــه[1]:

٦٨٦ - . . . . واجْدزّ شِيحا

أوله: فقُلْتُ لِصَاحِبِي لا تَحْبِسَانا بنزْعِ أُصُولِه . . . .

خاطب الواحد خطاب الاثنين، يقول: لا تَحْبِسْنَا بنزع أصول الكلأ واقطع شيحا ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا، أراد: أسرع في الأمر ولا تتثاقل.

الدال بدل من التاء في (تَوْلج) والتاء بدل من الواو في (وَوْلج).

قولــه: «والجيم أبدلت. . . .»

الياء المُشدَّدةُ خفيّة، والوقف يزيدها خفاءً، فأبدلوا حرفا أظهر منها.

---

(١) هو المضرس بن ربعي الفقعسي الاسدي - انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٨١ والبيت من الوافر ونص الشاهد كاملا

. . . وَقَدْ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ مَنْ قَالَ:

خَالِي عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجِّ الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِّ

وَبِالْغَـدَاةِ كُتَـلَ الْبَرْنِـجِّ يُقْلَـعُ بِالْـوَدِّ وَبِالصِّيصِـجِّ

وَأَنْشَدَ ابنُ الأَعْرَابِي:

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الأُجَّلِ

---

٦٨٧ - الكُتْلَةُ[١]: المجتمعة من التمر وغيره. والبَرْنِيّ: نَوْعٌ مِنَ التمر. والوَدّ: الوتد. والصِّيصِجّ: أي الصِّيصِيُّ وَهُو القرن.

٦٨٨ - والشُّوَّلُ[٢]: جَمْعُ شَائِل وهو المرتفع. والعَبَسُ: ما يَبِسَ على هُلْبِ البعير من البعر والبول. والأُجَّل والإِيَّل بكسر الهمزة[٣] وهو الذكر من الأوعال.

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تُحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

قال البغدادي في شرح شواهد الشافية موضحا معنى البيت: يقول: لا تحبسانا عن شيُّ اللحم بأن تقلع أصول الشجر، بل خُذ ما تيسّر من قضبانه وعيدانه وأسرع لنا في الشيّ. وهذا المعني مرتبط بأبيات سابقة للشاهد. انظر شواهد الشافية ص٤٨٤، والشاهد فيه قوله: (واجْدَزّ) بقلب تاء الافتعال دالا واصله (اجْتَزّ).

(١) هذا توضيح من الشارح لما استشهد به الزمخشري من قول الشاعر:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِّ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ

وَبِالغَـدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِجِّ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وبالصِّيصِجِّ

(من الرجز) وهذه الأبيات لبدوي كذا عن البغدادي نقلا عن ابن جني عن بعض أصحاب ابن السِّكيت عن ابن السِّكيت عن الأصمعي عن خلف. وهو شاهد على أن بعضَ بني سعد يُبدلون الياء، شديدة كانت أو خفيفة، جيما في الوقف، كما في قوافي هذه الأبيات، فإن الجيم في أواخر ما عدا الأخير بدل من ياء مشدّدة. وأما الأخير فالجيم فيه بدل من ياء خفيفة، انظر التصريف الملوكي لابن جني ٥٠ - ٥١، وانظر سيبويه ٤: ١٨٢ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٣.

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر أبي النجم:

كأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الأُجَّلِ

انظر شرح شواهد الشافية ص ٤٨٥. وهو شاهد على أن الأجّل أصله الأُيّل فابدلت الياء المشددة جيما للوقف.

(٣) الأجّل: بكسر الهمزة وضمها: الذّكر من الأوعال ففيها الوجهان خلافا لما قيّده صاحب الإقليد بكسر الهمزة شبه ما يعلق بأذناب النوق في الصيف بقرون التيس الجَبلي في صلابته.

. . . وَقَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ غَيْرِ الْمُشَدَّدةِ في قَوْلِهِ:

لا هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتَجْ   فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يأتيكَ بَجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

وقوله: * حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا *

وشحيجُ البغلِ والغراب[1]: صوتهما، وعنى بالشَّاحِج الحمار.

٦٨٩ ـ والأَقْمَرُ: الأبيض. والنهيت كالزئير، إلا أنه دونه، يقال أَسَدٌ نَهَّات، وَحمارٌ نَهَّات. والتَّنْزِيَةُ: التَّحْرِيكُ مِنْ نَزَا:وَثَبَ. وَالْوَفْرَةُ: الشَّعر.

٦٩٠ ـ والجيم في أَمْسَجَتْ[2]: بدل من الياء التي تسكّن بالقلب إلى الألف في أمسى، ثم تسقط مع التاء الساكنة، وهذا دليل على أنّ مَا حذف لالتقاء الساكنين في حكم الملفوظ به، ألا ترى أنه أبدل من لام أمسيْت بعد أن قدّرها ملفوظا بها، وإنما لم يسقط الجيم لتحركه ولا بأس لحلول الحركة به.

---

(١) إشارة من صاحب الإقليد إلى مفردات وردت فيها استشهد به الزمخشري من رجز على إبدال الجيم من الياء الخفيفة في (حِجَّتَجْ، وبَجْ، وفْرَتِجْ) من قول الشاعر:

يارَبِّ إنْ كُنتَ قَبِلْتَ حِجَّتَجْ   فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيك بَجْ

أقمــرُ نهّاتٌ يُنَزِّي وفْرَتِجْ

واصله: حِجّتي وبي، ووفْرَتي.

والابيات لبعض اهل اليمن. انظر شرح ابن يعيش ٩:٧٥ الحاشية و١٠: ٥٠ وشرح شواهد الشافية ٢١٥ ـ ٢١٨.

(٢) إشارة إلى ما استشهد به الزمخشري على إبدال الياء جيمًا في قول الشاعر:

حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجا

فقال: أمْسَجَتْ وأمْسَجا واصله. أمْسَتْ وامسى.

والرجز لم اعثر له على قائل وهو في شرح شواهد الشافية ص٤٨٦، وشرح الرضي على الشافية ٣ ٢٣٠، وابن يعيش ١٠: ٥٠ ـ ٥١.

* فصـــل * وَالسِّينُ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ غَيْنٍ أَوْ خَاءٍ أَوْ قَافٍ أَوْ طَاءٍ جَازَ إِبْدَالُهَا ضَاداً كَقَـوْلِكَ: صَائِغٌ، وَأَصْبَغ نِعَمَهُ، صَخَّرَ، وَمَسَّ صَقر، وَيُصَاقُونَ، وَصُقْتُ، وَصَبَقْتُ، وَصُوَيْقٌ، والصَّمْلَقُ، وَصِراطٌ، وَصاطِعٌ، وَمُصَيْطِرٌ، وإِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ اَلدَّالِ سَاكِنَةً أُبْدِلَتْ زَايًا خَالِصَةً كَقَوْلِكَ فِي يَسْدُدُ يَزْدُدُ، وَفِي يُسْدِلُ ثَوْبَهُ يُزْدِلُ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَلاَ تَجُوزُ الْمُضَارَعَةُ، يَعْنِي إِشْرَابَ صَوْتِ الزَّايِ، وَفِي لُغَةِ كَلْبٍ تُبْدَلُ زَايًا مَعَ القَافِ خَاصَّةً، يَقُولُونَ مَسَّ زَقَرَ.

قوله: «والسِّين. . . إلى آخره».

أُبـدلت السين صادا، لأنّ تلك الأحـرف الأربعة من المستعلية، والسين من المنخفضة، فلا تشاكل فجيء بالصاد لأنها من المستعلية.

الصائغ: الذي قد انتهت أسنانه من البقر والغنم وكذا بالسين.

وساطع: من سطع الغبار، ارتفع.

ذكر السين من حروف البدل، وجعل لها فصلا، وليست من حروف البدل ولم يذكـر ما هي بدل منه، وإنما ذكر أن الصاد تبدل منها، وكذا الزاي تبدل منها، فالصاد، والزاء هما البدل، لا أنّ السِّين تبدل عن شيء، فلا معنى لإيرادها من حروف البدل.

قوله: «وإذا وقعت. . . .»

السين مهموسة والدال مجهورة وبينهما تنافر فتبدل زايا ليتجانس الصوت ويعذب الجرس، لأنَّ الزاي مجهورة أيضا كالدال. وتشاكل السين لما به من الصفير.

والمراد بالإشراب: أن لا يكون صادا ولا زايا، وإنما امتنع الإشراب لأنّ السين مهموسة، والزاي مجهورة، فكان بمنزلة الجمع بين الضدين، ولأنه شيء لا يطاوع به اللسان.

قوله: «مع القاف خاصة. . . .»

* فصـل * وَالصَّـادُ السَّـاكَنةُ إذَا وَقَعَتْ قَبلَ الْدَّالِ جازَ إبْدَالُهَا زَاياً خَالِصَةً في لُغَةِ فُصَحاءَ مِنَ الْعَرَبِ، وَمْنهُ: لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ، وَقَوْلِ حَاتِمٍ:

* هَكَذَا فَزْدِي أَنَهْ *

روى الأصمعي[1]: أنَّ رَجلين من العرب اختلفا في «صقْر» بالصاد أم بالسين؟ فَتَحاكَمَا إلى ثالث فقال لهما: لا بالصَّادِ وَلَا بالسِّين وإنَّما هُو زَقْرٌ بالزَّاي.

قوله: «والصاد الساكنة. . . .»

الصاد كالسين في أنهما مهموستان فيجوز إبدالها زايا لما ذكرنا في السين.

قوله: «مَنْ فُزْدَ لَهُ. . . .»

بالسُّكون أي فُزِدَ بالكسر، والأصل فُصِدَ سَكَّنهَ تخفيفا كَعَلْمَ بالسكون في عَلِمَ كان الرجل إذا نزل عنده ضيف يفصد بعيرا فيتخذ له شيئا من الدم مثل أن يملأ الأمعـاء دَمًا أو ما أشبه ذلك. يقول: من اتخذ له هذا لم يحرم من العطاء وهذا المثل[2] يضرب للرجل يُعْطى بعض حاجته دون بعض.

وأصله أن أعرابيين دخلا الحضر فنزلا في موضعين مختلفين، فسأل أحدهما الآخر عن حاله فقال: يُفْصَدُ لي بعير ثم يُخْلَط بدمه الدقيق فآكله فقال: (لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ) بتسكين الصاد، كذا الرواية عن ابن السكيت.

قوله[3]: «هَكَذَا فَزْدِي أنه . . . .»

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ١ : ٣٧٤:(ورويت عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السَّقْرُ (بالسين) فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه. فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزَّقْرُ. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغتين أخريين معها. وهكذا تتداخل اللغات).

(٢) انظر مجمع الأمثال ٢ ١٩٢ والخصائص ١ : ١٤٤ والتصريف الملوكي لابن جني ص١٠٣ وشرح شافية ابن الحاجب للسيد عبد الله (نقره كار) ص١٩٧

(٣) مجمع الأمثال ٢ ٣٩٤ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ ٤٣، ٢ ٢٩٤، ٢٩٥و٣ ٢٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب [illegible] لأبي الطيب اللغوي ٢ ١٢٧

. . . وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقِلَى تَرْكُ ذي الْهَوَى

مَتِينَ الْقُوَى خَيْرٌ مِنَ الصُّرْمِ مُزْدَرَا

وَأَنْ تُضَارِعَ بِهَا الزَّايَ، فَإِنْ تَحَرَّكَتْ لَمْ تُبْدَلْ، وَلكِنَّهُمْ قَدْ يُضَارِعُونَ بِهَا الزَّايَ فَيَقُولُونَ: صَدْر وَصَدَف وَالْمَصَادِرُ وَالصِّرَاطُ. . .

كان حاتم أسيرا في بلاد عَنَزَة فأمرته أُمُّ المنزل أن يَفْصِدَ ناقة فقام إليها فنحرها فلامتـه فقال: «هَكَذَا فَزْدِي أَنَهْ»، وأَنَهْ تأكيد للضمير في فَزْدِي، أي هذا فصد الكرام، وذاك فصد اللئام.

قوله[1]

٦٩١ - . . . . . . تَرْكُ ذِي الْهَوَى . . . .

جملة استئنـافية برزت في معرض التعليل في قوله: «وَدَعْ ذا الهوى» يقول: اقطع من واصلك وأَحَبَّك قَبْلَ أن يبغضك، فإنَّ ترك المحبّ حال كونه شديدَ الحُبِّ متعلِّقَ القلبِ، خيرٌ.

وَمُصْدَرًا[2]: أي رجوعا عنه، وإعراضا من أن يفارقك أولا ويصارمك.

قوله: «وأن تضارع . . . . . .»

عطف على إبـدالها زايا، فإن قلت: أما في هذا الإشراب ما ذكرت قبل من الفساد، قلت: بلى ولكن إنما ساغ هنا لما فيه من كسر كلفه الإطباق، لأن الصاد مطبقة.

قوله: «فإن تحركت لم تبدل . . . . .»

لأنها تقوى بالحركة فتمتنع من الانقلاب، ولا يتأتى فيه إلا التقريبُ بالمضارعة.

---

(١) ذكره ابن عصفور في الممتع ١: ٤١٢ من غير عزو وكذلك ابن يعيش في شرحه ١٠: ٥٢ والبيت من الطويل ونصه:

وَدَعْ ذا الهَوَى قبل القِلى تَرْكُ ذي الهَوى مَتينَ القُوَى خيْرٌ مِنَ الصُّرْمِ مُزْدَرا

وموضع الشاهد فيه قوله: (مُزْدَرَى) حَيْثُ أبدل الزاي من الصاد وأصله مصدرا.

(٢) انظر اللسان: (صدر).

... قَالَ سِيَبَوِيْهِ: والْمُضَارَعةُ أَكْثَرُ وأَعْرَبُ مِنَ الإبْدَالِ والبَيَانُ أَكْثَرُ، وَنَحْوُ الصَّادِ في الْمُضَارَعَةِ: الجِيمُ، والشِّينُ تَقُولُ: هُوَ أَجْدَرُ، وَأَشْدَقُ

قوله: «والمضارعة.....»

أي إذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال يجوز فيه المضارعة والإبدال، إلا أنّ المضارعَة أوسع مجالا وأكثر استعمالا، لأن المضارعة أقل تغييرا من الإبدال، فدفع الحاجة بما هو أقل تغييرا أولى والبيان أكثر، وهو الصاد الخالصة.

قوله: «ونحو الصاد....»

أي تشرب الجيم والشين صوت الزاي، كما اشربت الصاد إياه لأن الدال تخرج مما بين طرف اللسان[1] وأُصول الثنايا، والزاي من بين الثنايا وطرف اللسان، والجيم والسين من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك، فالمقاربة بين الدال والزاي أكثر من المقاربة بين الدال وبينهما، فلذا ساغ أن يشربا صوت الزاي ليحسن اللفظ برفع بعض الخلاف الواقع بِبُعْدِ المخرج.

---

(١) في ف وع: «طرفي اللسان» والمثبت من الأصل.

* ومن أصناف المشترك:الاعتلال *

حُرُوفُهُ: الألِفُ، وَالـوَاوُ، واليَـاءُ، وَثَـلاَثَتُهَا تَقَعُ في الأَضْرُبِ الثَّلاَثَةِ كَقَوْلِكَ: مَالٌ، وَنَابٌ، وسَوْطٌ، وَبِيضٌ، وَقَالَ، وَبَاعَ، وَحَاوَلَ، وَبايَعَ، وَلاَ، وَلَوْ، وَكَيْ، إلاَّ أَنَّ الأَلِفَ تكُونُ فِي الأسْمَاءِ والأَفْعَالِ زَائِدَةً أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ والْيَاءِ لا أَصْلاً، وَهِيَ فِي الْحَرُوفِ أَصْلٌ لَيْسَ إلاّ لِكَوْنِهَا جَوَامِدَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ فِيهَا.

قوله: «ومن أصناف المشترك: الاعتلال»

الاعتلال:عبارة عن اللِّين والضَّعْفِ.

وحروف الاعتلال:الواو والألف والياء. سميت بذلك لما وقع بها من التغييرات المطّردة بخلاف غيرها، وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك، ولم يعدّها منها كثير منهم؛ لأنه لم يجرِ فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب، ولكل من المذهبين وجه.

قوله: «زائدة أو منقلبة.....»

أي الـواو والياء تقعـان أصلين في الفاء والعين واللام في الأسماء والأفعال. والألف إمـا زائدة ككتاب، أو منقلبة عنهما كَقَال وَبَاع؛ وإنما لم تقع الألف في الأسماء والأفعال أصلية لأنها لو وقعت أصلية فلا تخلو من أن تقع مبدلة في محل آخـر أو لا، فإن وقعت مبـدلة لزم اللبس بين الأصلية والمنقلبة، فيلزم الإخلال بمعرفة الأوزان، وإن لم تقع مبدلة يلزم تحرك الواو والياء في كل موضع كان أصلهما فيه التحرّك، والمواضع كثيرة فتلزم كثرة ما هو مستثقل، فثبت أنها ليست بأصلية في الأسماء والأفعال، وإذا وقعت مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه فكان ذلك هو القياس.

* فصــــل * وَالْـوَاوُ وَاليَـاءُ غَيْـرُ الْمـزيـدَتَيْنِ تَتَّفِقَـانِ في مَوَاقِعِهِمَـا وَتَخْتَلِفانِ. فَاتِّفاقُهُمَا أَنْ وَقَعَتْ كِلْتَاهُمَا فَاءً كَوَعَدَ وَيَسَرَ وَعَيْناً كَقَوْلٍ وَبَيْعٍ، وَلاَمًا كَغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَعَيْناً وَلاَماً مَعًا كَقُوَّةٍ وَحَيَّةٍ، وَأَنْ تَقَدَّمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَـا عَلَى أُخْتِهَـا فَاءً وَعَيْناً في نَحْوِ: وَيْلٍ وَيَوْمٍ، وَاخْتِلاَفُهُمَا أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَتْ عَلَى اليَاءِ في نَحْوِ: وَفَيْتُ وَطَوَيْتُ، وَتَقَدَّمَتِ اليَاءُ عَلَيْهَا في يَوْمٍ، وَأَمَّا الْوَاوُ في الحَيَوَانِ وَحَيْوَةٍ فَكَوَاوِ جِبَاوَةٍ في كَوْنِهَا بَدَلاً عَنِ اليَاءِ، وَالأَصْلُ حَيَيَانٌ وَحَيَيَةٌ، وَاخْتِلاَفُهُما أَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءً وَعَيْنًا مَعًا، وَفَاءً وَلاَمًا مَعًا في يَيْنٍ اسْمِ مَكَانٍ وفِي يَدَيْتُ، وَلَمْ تَقَعْ الْوَاوُ كَذَلِكَ...

قوله: «وهي في الحروف أصل....»

لأن الحرف آخره ساكن للبناء، وهي لا تبدل إلا عن حرف لين متحرك مفتوح ما قبله، وليس بمتحرك في الأصل، فلو قلنا إنها بدل من الحروف لزمنا أن نقول في «ما» و «لا» (لَوْ) و «مَوْ» بترك الإبدال فعلم أنها ليست ببدل في الحروف.

أما الأسماء غير المتمكنة، فألفاتها كألفات الحروف في الأصالة فلا يقال في ألف «متى» إنها منقلبة أو زائدة كذا قاله بعض المحققين[1].

قوله: «وأما الحيوان......»

إنما ذكره لئلا يُظنَّ أنه من المواضع التي وافقت فيها الياء الواو في كونهما مقدمة عليها كما في يوم، لأنه شرط كونهما أصليتين، والواو في الحيوان بدل من الياء في الحَيَيَان، لأنهم قصدوا أن يصوغوه على فَعَلان بتحريك العين فامتنع الإدغام، إذ لو قُلت حيَّان لما دُرِيَ أن العيْن متحركة أم ساكنة فأبدلت من الياء الثانية واو ليحسن اللفظ بإزالة اجتماع ياءين.

---

(١) هو ابن الحاجب، وانظر قوله في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢: ٤١٥

. . . وَمَذْهَبُ أَبي الْحَسَنِ في الْوَاوِ أَنَّ تَأْلِيفَهَا مِنَ الْوَاوَاتِ، فَهِي عَلَى قَوْلِهِ مُوَافِقَةٌ لِلْيَاءِ في يَيَّيْتُ، وَقَدْ ذَهَبَ غَيْرُهُ إلى أَنَّ أَلِفَهَا عَنْ يَاءٍ فَهِيَ عَلَى هَذَا مُوَافِقَتُهَا في يَدَيْتُ، وَقَالُوا: لَيْسَ في الْعَرَبيّةِ كَلِمَةٌ فَاؤهَا وَاوٌ وَلاَمُهَا وَاوٌ إلّا الوَاوُ، ولذلك آثَرُوا في الْوَغَى أَنْ يُكْتَبَ بالياءِ

قوله : «في يَيْن . . . .»

هو بفتح الياء الأولى وسكون الثانية اسم مكان.

ويديت عليه: أنعمت عليه.

قوله: «ولم تقع الواو كذلك . . . .»

إنما لم تقع فاء وعينا، لأنها قد تلاقي واو العطف فتجتمع ثلاث واوات، وقيل إنما لم تقع فاء وعينا لئلا يلزم في الكلام ما فيه شبه نباح الكلاب، ولأنهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين.

قوله: «ومذهب أبي الحسن . . إلى آخره»

حُجَّته امتناعهم من إمالة هذا الاسم، ولو كان عينه من الياء لأمالوه يؤيده قولُ صاحب الكتاب، والعين إذا جهل أمرها وجب أن تحمل على الواو.

وعند الشيخ أبي علي، عينها ياء لأن لهذا نظائر من وجه. وهو أن تكون الفاء واللام من جنس كَسَلِسَ، فأما أن تكون جميع الحروف من جنس فلا نظير له، فالحمل على ما له نظير أولى.

أما امتناعهم من الإمالة فمن الجائز أن يكون لاكتناف الواوين الألف، إذ الياء تجلب الإمالة كالكسرة، فيجوز أن تمنع الواو منع الضمة في نحو آجُر بعد أن وقع قبل الألف وبعده.

وأما قول صاحب الكتاب: فذاك، فيما إذا جُهل الأمر ولم يقم دليل بوجه، وهنا قد قام دليل على أن العين ياء وهو ما ذكرنا أولا.

. . . .

قوله: «يَيَّيْتُ . . . .» أي كَتَبْتُ يَاءً.

قوله: «وقالوا ليس في العربية . . . .»

أي لا يجيء نحو وَعَوْتُ[1]، لأنه يشبه وَعَدْتُ، وَغَزَوْتُ فَعُيِّنَ الغابر الأول بكسرٍ، وللثاني بضمٍّ، فيلزم صوغ نحو «وعوت» إلى ضم العين وكسرها في حالة وهو محال، فرفضوا هذا المثال رفضا فلم يبق منه شيء لا في اسم ولا فعل لا يؤدي إلى ذلك، نحو: مثال كَرُمَ، ومثال عَلِمَ نحو:وَعُوَ يَوْعُو وَوَعِيَ يَوْعَى تبعا لما يؤدي إليه.

قوله : «أنْ يكتب بالياء. . . .»

لأن الألف إذا وقعت طرفا ثالثة تكتب ألفا إن كانت عن واو. وياءً إنْ كانت عن ياء، فلو كتب بالألف للزم ثبوت ما لا ثبوت له في كلامهم وهو كلمة غير الواو فاؤه ولامها واو.

---

(١) الكتاب ٤ : ٤٠٠.

* القول في الواو والياء فاءين *

الْواوُ تَثْبُتُ صَحِيحَةً وَتَسْقُطُ وَتُقْلَبُ، فَثَبَاتُها عَلَى الصِّحَّةِ في نَحْو: وَعَدَ وَوَلِدَ، وَالْوَعْدُ وَالْوِلْدَةُ. وَسُقُوطَهَا فِيما عَيْنُهُ مَكْسُورَةٌ مِنْ مُضارِعِ فَعِلَ أو فَعَلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، فَاللَّفْظُ في يَعِدُ وَيَمِقُ، والتَّقْدِيرُ في يَضَعُ وَيَسَعُ، لأنَّ الأَصْلَ فِيهِما الْكَسْر. وَالفَتْحُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ، . . .

قوله: «وسقوطها . . . .»

سقطت الواو من مضارعات تلك الأبواب الأربعة لتضاعف الثقل بثبوت الواو بين الكسرة يميناً وشمالاً، لأنَّ الياءَ أُخْتُ الْكَسْرَةِ، أما تعد وأعد ونعد بغير الياء فالسقوط فيها لروم التشاكل، أما قوله في صِفَةِ جارية[1]:

٦٩٢١ ـ لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِي لَا يَجُدْنَ غَـلِيلاَ

بحـذف الواو مع فوات الكسرة (الشمالية)[2] فعلى ما حُكي مِنْ وَجَدَ يَجُدُ بضم الجيم وهو شاذ نادر.

قوله: «والفتح لحرف الحلق . . .»

في حرف الحلق ثقل، وفي الفتحة خفة ففتح لتقاوم خفة هذه ثقل ذلك.

---

(١) ليس البيت في وصف جارية كما صرّح به صاحب الإقليد وإنما هو في هجاء الفرزدق من قصيدة لجرير في ديوانه ١ : ١٠٧ من الكامل وعدتها عشرون بيتا ومطلعها:

لَمْ أرَ مِثْلَكِ يا أُمامَ خليـلا ... أَنْأى بِحَاجَتِنَا وأَحْسَنَ قِيلَا

ولعل الجوهري صاحب الصحاح قد تابع النحاة في نسبة البيت للبيد وليس الأمر كذلك، ولقد وقف البغدادي على تحقيق الشاهد في شرح شواهد الشافية حين عزاه لجرير نقلا عن ابن بري في أماليه والصاغاني في العباب. انظر شرح شواهد الشافية ص٥٥ وممن نَبَّهَ على نسبته ابن منظور في اللسان: (وجد).والشاهد فيه قوله: (لايَجُدْن) بضم الجيم على أنّ ذلك لغة لبني عامر. وهذا شاذ، لأنه خارج عن القياس والاستعمال وكسر الجيم هو القوي فيها ورواية الشاهد في الديوان على النحو التالي:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفؤادُ بِمَشْرَبٍ ... يَدَعُ الحَوائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلَا

و(نقع الفؤاد): رَوِيَ، والغليلُ: حرارة العطش. والصوادي: الفرق العطشى، أي لو ذاقت الفرق الصوادي من تلك الشربة لتركتهم بلا عطش.

(٢) هكذا في الأصل و ف وفي ع: «السهالية» ولم أستبن معناها.

... وَفي نَحْوِ:الْعِدَةِ وَالْمِقَةِ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَالْقَلْبُ فِيما مَرَّ مِنَ الإِبْدَالِ...

قوله : «وَفي نَحْوِ الْعِدَةِ. . . .»

الأصـل في هذا النحـو من المصادر فِعْلَةٌ بِكَسْرِ الفاء وسكون العين نحو: وِعْدَةٌ حَذَفُوا واوها لحذفهم إياها في الفعل للمشاكلة، ولهذا الحذف شريطتان:

إحداهما : الواو المكسورة.

والثَّانِيَةُ : المَصْدَرُ.

وكذا فارق الحذفُ نحو الوَعْدِ وَالوُجْهَةِ لفوات الشريطة الأولى في الأول والثانية في الثـانية، لأنهـا اسم للمكـان المتوجَّه إليه فاشتراط الأولى لأجل أنّ الحذف للمشاكلة، فلابد أن يوجد فيه شيء مما استثقل في الفعل واشتراط الثانية لأنه لم يكن مصـدراً صار كل منهما أجنبيًّا عن الآخر إذ الاسم دلالته على الثبوت. والفعل دلالته على الحدوث، فلا حاجة إلى طلب التشاكل وليس ببعيد أن يعلق الحكم بأمرين، ألا تراهم علّقوا الإعلال في نحو قيام بكونه مصدر فعل عينه ألف. وبوقوع واوه بين كسرة قبلها وألف زائدة بعدها، فأدى استبعاد التعليق بالشريطتين فيما نحن فيه، ثم المقصد في حذف الواو لا يعدو أمرين.

أحدهما: أن يقصد إزالة الكسرة من الواو لا حذف الواو لكن لما أورثت الإزالة بدون الحذف أن يقال «إيعِدَة» بجلب الهمزة للابتداء، وقلب الواو الساكنة ياء. ونقل الكسرة إلى العين، حذفت الواو لئلا يلزم تغيير على تغيير.

والثاني : أن يقصد حذف الواو لكن لامتناع الابتداء بالساكن تنقل الكسرة إلى العين، إذ الإتيان بالقريبة وهي حركة الحرف المجاور أولى من الإتيان بأجنبية. ولأنَّ في نقـل الكسرة تغييرين: الحذف والنقل، وفي مجيء حركة أخرى ثلاث تغييرات، حذف الواو، وحذف الحركة، وإحداث حركة أخرى مع أن النقل أسهل من الحذف لعدم خروج شيء من البين فالمصير إلى الأول أولى.

. . . وَالْيَاءُ مِثْلُهَا إِلَّا فِي السُّقُوطِ، تَقُولُ يَنَعَ يَيْنِعُ، وَيَسَرَ يَيْسِرِ فَتُثْبِتُهَا حَيْثُ أَسْقَطْتَ الوَاوَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَئِسَ يَئِسُ كَوَمِقَ يَمِقُ فَأَجْرَاهَا مَجْرَى الْوَاوِ وَهُوَ قَلِيلٌ. وقلبها في إِتَّسَرَ.

* فصل * وَالَّذِي فَارَقَ به قَوْلُهُمْ وَجِعَ يَوْجَعُ وَوَجِلَ يَوْجَلُ قَوْلَهُمْ وَسِعَ يَسَعُ وَوَضَعَ يَضَعُ حَيْثُ ثَبَتَتْ الْوَاوُ فِي أَحَدِهِمَا وَسَقَطَتْ فِي الآخَرِ، وَكِلَا القَبِيلَيْنِ فِيهِ حَرْفُ الْحَلْقِ أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي يَوْجَعُ أَصْلِيَّةٌ بِمَنزلَتِها فِي يَوْجَلُ وَهِيَ فِي يَسَعُ عَارِضَةٌ مُجْتَلَبَةٌ لأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ، فَوِزَانُهُمَا وِزَانُ كَسْرَتَيِ الرَّاءَيْنِ فِي التَّجَارِي وَالتَّجَارِبِ.

قوله: «والياء مثلها إلا في السقوط. . .»

إنما لم تسقط الياء في نحو «يَيْنِعُ»، لأنَّ الياء أَخَفُّ مِّن الواو بدليل انقلاب الواو ياء في نحو سيِّد، وقريبة من الألف لأنها من وسط اللسان والواو من الشفة فلا تكون بعيدة عنها فصار يينعُ بمنزلة يانع فلا يحذف.

قوله: «في نحو إِتَّسَرَ . . . .»

أصله: إيتسر، وكذا اتَّعد أصله إِوْتَعَدَ، قلبت الياء والواو تاء فأُدغمت التاء في التاءِ لِتُصَانا عن الاختلاف الذي في موتسر وياتسر، وإيتسر. وفي ابتعد، وياتعد، وموتعد، إذ لو بقيتا على حالهما لقيل في مُيْتَسِر مُوتَسِر وفي يَيْتَسِر يَاتَسِر، فيظهر بينهما وبين إِيْتَسَرَ اختلاف، ولقيل في إِوْتَعِد وَيَوْتَعِد إِيْتَعِد وياتَعِد، فتقع المخالفة بينهما وبين مُوتَعِد.

والوجه الثاني: أن الواو قريبة من التاء، ولذا قلبت الواو تاء من غير سبب في نحو (تخمة)[1]، وقد وقعت بعدها هنا تاء الافتعال، فصار بمنزلة اجتماع متقاربين، فقلبت إحداهما إلى صاحبتهما ليقع الإدغام، والياء تابعة للواو فتتابعها في ذلك.

(١) في الأصل: «وخمه» وصوابها المثبت من ع و ف.

*** فصــل * وَمِنَ الْعَـرَبِ مَنْ يَقْلِبُ الْوَاوَ واليَاءَ في مُضَارِعِ افْتَعَلَ ألِفاً فَيَقُـولُ: يَا تَعِـدُ وَيَـا تَسِـرُ، وَيَقُولُ فِي يَيْبِسُ ويَيْئِسُ يابِسُ وَيَائِسُ، وَفِي مُضَـارِعِ وَجِـلَ أرْبَـعُ لُغَاتٍ: يَوْجَلُ، وَيَاجَلُ، وَيِيْجَلُ، ويَيْجَلُ، وَلَيْسَ الكَسْرَةُ مِنْ لُغَةِ مَنْ يَقُولُ تِعْلَمُ.**

قوله: «في التَّجَارِي والتَّجَارب . . . . . .»

الأصل في تجاري تَجَارُي بضم الراء، إلا أنّ الياء لما سكن وجب انكسار ما قبله، فصـار في اللفظ على مثال مساجد وفي التقدير على تفاعل بالضم، فلم يلتفت إلى الكسرة العارضة فَصَرَفَ. تَجَارِي: اسم رجل، وإن لم يصرف نحو مساجد بعد العلمية وذلك للمحافظة على الأصل.

فكذا سقطت الواو في يَسَعُ، ويضع نظرا إلى الكسرة التقديرية في العين، وعدم مبالاة بالفتحة العارضة.

وتجارب: جمع تجربة، كسرة رائه أصلية ككسرة الجيم في مساجد، فأثرت كسرته في منع الصرف كما أن فتحة جيم (يَوْجَع وَيَوْجَل)[1] أثَّرت في ترك الإسقاط لأصالتها.

قوله: «فيقول يَا تَعِدُ وَيَاتَسِر. . . .»

هذا للجري على الأصل الذي هو ترك قلب الواو والياء تاء لإجرائهما مجـرى ياجَل ويائسُ. أما يابسُ ويائِسُ فلإجرائهما مجرى ياجَل.

قوله: «أربع لغات. . . . . .»

أجودهن وأكثرهن: يَوْجَلُ، وهي الأصل، وفي التنزيل: ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ ﴾[2].

والثانية: ياجَلُ، وذلك للفرار من اجتماع الياء والواو إلى الألف.

---

(١) في الأصل: «يوجل ويوجل» والمثبت من ع و ف.

(٢) سورة الحجر آية ٥٣.

*** فصــــل * وإذَا بُنِيَ افْتَعَلَ مِنْ أَكَلَ وَأَمَرَ فَقِيلَ اِيتَكَلَ واِيتَمَرَ لَمْ تُدْغَمِ اليَاءُ فِي التَّاءِ كَمَا أُدْغِمَتْ فِي اِيتَسَرَ، لأَنَّ اليَاءَ هَهُنَا لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ اتَّزَرَ خَطَأٌ.**

والثالثة: يَيْجَل، على طريقة سَيِّد لاجتماع الياء والواو في يَوْجَلُ وامتناع الإدغام لفوات شرطه وهو كون المدغم ساكنا.

والرابعة: يِيْجَل بالكسر، لأنهم لما قصدُوا إلى قلب الواو ياء والإدغام غير آت، كسروا الياء (لتنقلب الواو)[1] على طريقة مسلوكة وهي طريقة قلب الواو في نحو ميقات، وليست هذه الكسرة من لغة من يقول تِعْلَم لأن أهل تلك اللغة يكسرون حروف المضارعة من باب عَلِمَ للدلالة على كون الماضي مكسورا، إلا الياء، فلا يقولون يِعْلَمُ زيد بكسر الياء لثقل الكَسرة عليها، فلا تكون كسرة الياء من يِيجَل على تلك اللغة.

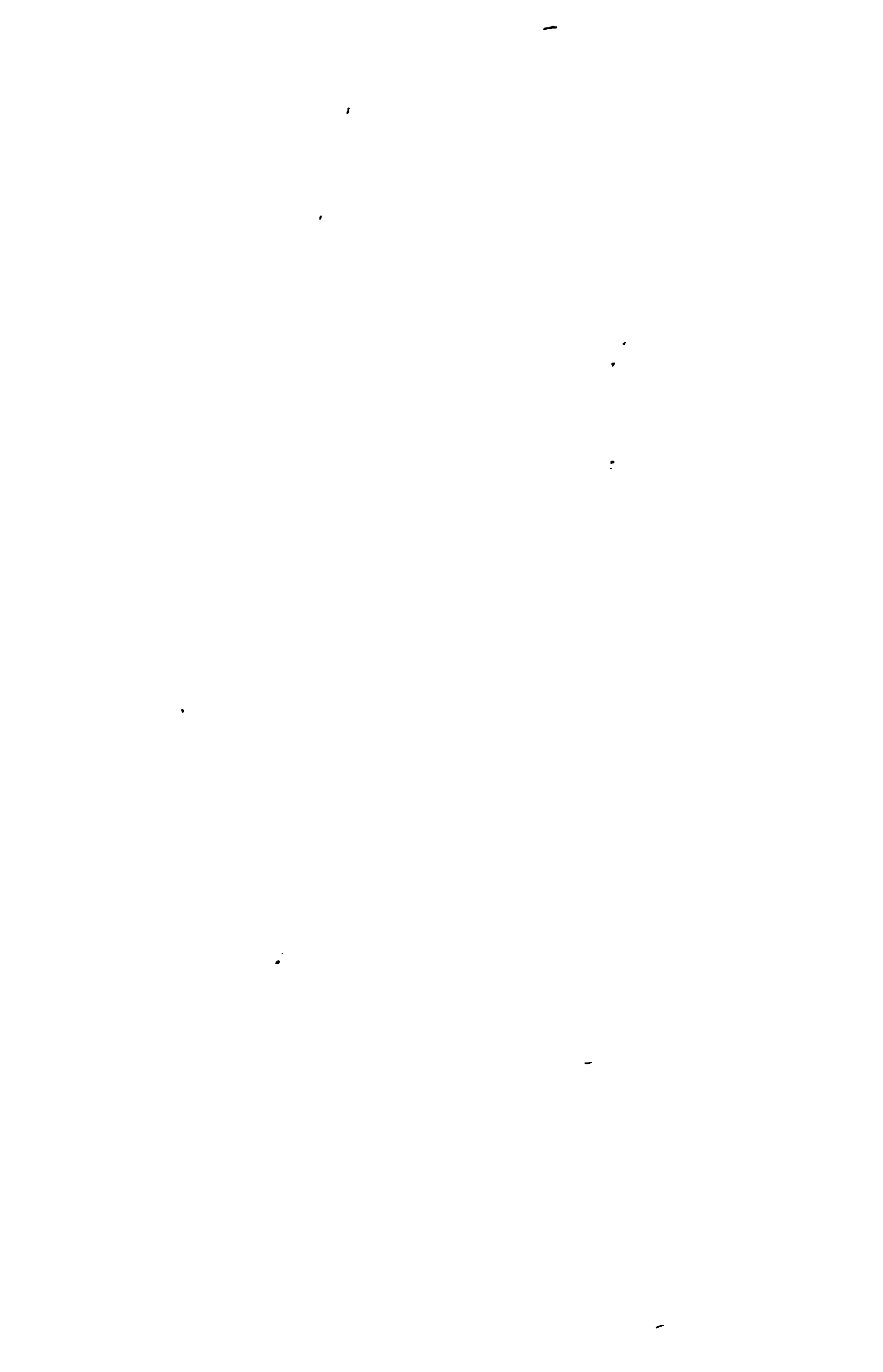
قوله: «ليست بلازمة....»

ألا ترى أن همزة الوصل تَنْضَمُّ فتصير الهمزة واواً نحو أُوتمر، وتفتح ما قبل الهمزة الأولى فتصير ألفا نحو كيف اَأْتمرت؟ فعلم أن الياء ليست بلازمة فيجعل وجودها بمنزلة عدمها وتكون ألفا كأنها همزة، وإنما تدغم ألفا في التاء إذا كانت الفاء ياءً، أما إذا كانت همزة فلا، (ولذا نسب إلى الخطأ قول من قال اتَّزَرَ)[2]، لأن الياء في اِيْتَزَرَ بدل من الهمزة في اِئْتَزَرَ، بهمزتين، فتكون الفاء همزة تقديرا فلا يتأتى الإدغام.

---

(١) في ف وع: «لتنقلب» والمثبت من الأصل.

(٢) في ف: «ولذا نسب قول من قال اتَّزَر إلى الخَطأ» والمثبت من الأصل وع. قال ابن منظور: ويجوز أن تقول: اتَّزَرَ بالمتزر أيضا فيمن يدغم الهمزة في التاء، كما تقول اتَّمَنْتُه والأصل ائْتَمَنْتُه ـ اللسان: «ازر». وكذلك جوز بعض البغداديين فيها الإدغام خلافا لمنع الزمخشري وحجتهم أن البدل لازم لاجتماع الهمزتين ورووا: «فَلْيُؤَدِّ الذي اتُّمِنَ أمانته» قال ابن يعيش: والقياس مع أصحابنا لما ذكرنا. انظر شرح ابن يعيش ١٠: ٦٤.



* القول في الياء والواو عينين *

لا تَخْلُوَانِ مِنْ أَنْ تُعَلَّا أَوْ تُحْذَفَا أَوْ تَسْلَمَا، فَالإِعْلَالُ في قَالَ وَخَافَ وَبَاعَ وَهَابَ وَبَابٍ وَنَابٍ، وَرَجُلٍ لَاعٍ وَمَالٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا تَحَرَّكَتَا فِيهِ وانفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، وفيما هُوَ مِنْ هذِهِ الأَفْعَالِ مِنْ مُضَارِعَاتِهَا وَأَسْمَاءِ فَاعِلِيهَا وَمَفْعُولِيهَا، وَمَا كَانَ مِنْهَا عَلى مَفْعَلٍ وَمَفْعَلَةٍ وَمَفْعِلٍ وَمَفعِلَةٍ وَمفْعُلَةٍ كَمَعَادٍ وَمَقَالَةٍ وَمَسِيرٍ وَمَعِيشَةٍ وَمَشُورَةٍ. . .

قوله: «فالإعلال في قَالَ. . . .»

الأصل في نحو: (قَوَلَ وبَيَعَ) تسكين المعتلّ ليزول اجتماع الأمثال أمّا قلبهما ألفا فلروم الأمن من المصير إلى المهروب عنه وهو تحريكهما لأنَّ سكونهما على شرف الزوال لمرون الألسنة على تحريك عين «فَعَلَ» في الأفعال، واستئناس السامع به، وتنفّر الخواطر عن السكون إذا لم تأنس به.

قوله: «مَالٌ وَلَاعٌ. . . .»

رجل مال: كثير المال أصله: مَولٌ بالكسر، يقال: مَالَ الرَّجُلُ يَمُولُ وَيَمَالُ. وَرَجُلٌ هَاعٌ لاعٌ: جَبَانٌ جزوعٌ وَقَدْ لَاعَ يَلِيعُ.

قوله: «وفيما هو من هذه الأفعال. . إلى قوله: وضربها بعرق فيها. . .»

أما المضارع: فَكَنَحْوِ يقولُ وَيَبِيعُ. والأَصلُ: يَقْوُلُ وَيَبْيِعُ، بزنة يَنْصُرُ وَيَضْرِبُ بقلب حركة العين إلى الفاء.

فسكنت كما سكنت في (قَالَ وَبَاعَ) وهذا الإعلال للتبعية والفَرْعِيَّة، وَطَلبِ الْمُجَانَسةِ بَيْنَ الأَصْلِ وَالفَرْعِ من باب المناسبة.

وليس لك أنْ تَقُولَ الضَّمة على العين مُسْتَثْقَلَةٌ فوجب الإعلال لإزالة الثقل، كما

. . . وَمَا كَانَ نَحْوُ أَقَامَ وَاسْتَقَامَ وَاخْتَارَ وَانْقَادَ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهَا أَلِفًا أَوْ وَاواً أَوْ يَاءً، نَحْوَ: قَاوَلَ، وَتَقَاوَلُوا، وَزَايَلَ، وَتَزَايَلُوا، وَعَوَّذَ، وَتَعَوَّذَ، وَزَيَّنَ، وَتَزَيَّنَ وَمَا هُوَ مِنْهَا أُعِلَّتْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ فِيهَا عِلَّةُ الاعْتِلَالِ اتِّبَاعًا لِمَا قَامَتِ العِلَّةُ فِيهِ لِكَوْنِهَا مِنْهَا وَضَرْبِهَا بِعِرْقٍ فيها. . .

كان الإعلال في الماضي لإزالته، فيكون الإعلال في المضارع بطريق الأصالة، لأنا نقول: حرف العلة إذا سكن ما قبله فبمنزلة الحرف الصحيح فَتَذَكَّرْ هُنا مَسْأَلة الظَّبْي.

والكلام في اسم الفاعل من الأسماء المذكورة في المتن سيجيء بَعْدُ إنْ شاء اللّهُ تَعَالَى.

وأما نحو أَقَامَ وَاسْتَقَام، فالإعلال فيه على طريقة الإعلال في نحو «يقُوم» لأنَّ ما قبل حرف العلة في أَقْوَمَ واسْتَقْوَمَ ساكن فيتأتَّى الإعلال بالفرعيَّة على قام لإزالة الثِّقل بتحرّك واوهما.

وفي قوله: «وما كان نحو أقام واستقام . . . .»

لطيفة: وهي أنه بقوله: (نحو أقام) حصر هذا النوع فيما سكن ما قبل حرف العلة فيه، لأنَّ القافَ والياء فيهما ساكنتان تقديراً حتى استقام قوله بَعْدُ: «إتْباعاً لما قَامت الْعلَّة فيه»، ولو لم تكن تلك اللطيفة لورد عليه باب افْتعل، فالإعلال في نحو اخْتار أصل بنفسه وليس بتبع لشيء، لتحرُّك حرف العلة مع انفتاح ما قبله في اخْتَيَر.

وأما نحو قاول، فإنما امتنع الإعلال فيه لأنك لو أعللت التقى الفان فصار بعد حذف أحدهما إلى قال فلا يُدرى أنه مجرد أو متشعب[1]، فلما امتنع هنا، امتنع في

---

(١) أي هل هو «قال» للفعل المجرد أم هو «قال» لاسم الفاعل أي المشتق من الفعل

. . . وَالْحَذْفُ في قُلْ وَقُلْنَ وَقُلْتُ وَلَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَقُلْنَ وَبِعْ وَبِعْنَ وبِعْتُ، وَلَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَبِعْنَ، وَمَا كَانَ مِنْ هٰذا النَّحْوِ في الْمزيدِ فيه، وَفي سَيِّد وَمَيِّت وَكَيْنُونَةٍ وَقَيْلُولَةٍ، وفي الإِقامَةِ والاستقامَةِ وَنَحْوِها مِمَّا الْتَقى فِيهِ سَاكِنَانِ أَوْ طَلَبُ تَخْفِيفٍ. . .

(تقاول) لأنه منه نشأ، أو تقول، اللام تسكن مع كل ضمير متحرك نحو قاولت. فلو أعللت يلزم حذف الألفين معا فيبقى قُلْتُ وهذا مما تأباه الحكمة، لظاهر فساده.

وأما نحو (عَوَّذ): فامتناع الإعلال فيه للوجه الثاني في قَاوَل، والضمير في (لِكَوْنِهَا وَضَرْبِهَا) للأشياء، وفي «منها وفيها» «لِما قَامَتِ العِلَّةُ فيه».وهو الأفعال الماضية من الثُّلاثيات المجردة. ذَكَّر «ما» وَأَنَّثَه نظرا إلى اللفظ والمعنى ونظيره: «خَالِصَةٌ»[1] وَ «مُحَرَّمٌ»[2] في التنزيل.

قوله: «وَمَا كَانَ مِنْ هَذا النَّحْو. . . . . .»[3]

يريدُ نَحْوَ أَقِمْ، وَأَقِمْنَ، وَأَبِعْ، وَأَبِعْنَ إلى الآخر.

قوله: وَمِمَّا الْتَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ. . . . . .».

التقاء الساكنين في قُلْ وأخواته، وطلب التخفيف في سَيد وأشباهه كان الأصل سَيْوداً، ثم صار إلى سَيِّدٍ بالتشّدْيد ثم حذف إحدى الياءين للتخفيف، كما حذفت كذلك في • «كَيْنُونَةٍ وَقَيْلُولَةٍ» إذْ الأَصْلُ كَيْوَنُونَةٍ وَقَيْلُولَةٍ عَلَى فَيْعَلُولَةٍ، انقلبت الواو في كَيْوَنُونَةٍ ياءً فأدغم إحدى الياءين منهما في الأخرى[4]، ثم فعل بهما ما فعل

---

(١) سورة الأنعام آية ١٣٩.

(٢) سورة الأنعام آية ١٣٩.

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في المفصل: «والحذف في قُلْ وَقُلْنَ، وَقُلْتُ وَلَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَقُلْنَ، وَبِعْ، وَبِعْنَ، وَبِعْتُ، وَلَمْ يَبِعْ، ولم يَبِعْنَ، وما كان من هذا النحو في المزيد فيه . . . .»

(٤) تصبح بَعْد الإدغام كَيُّنونة، ثم حذفت الياء تخفيفاً فصار كَيْنُونَة، وانظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ : ١٥٥.

بِسَيْدٍ، إلا أن التَّخفيف هنا لزم، لما فيهما من طول البناء المستثقل والاضطرار.

في (الإقامةِ) ونظيرتها كشف هذا الكلام.

إنَّ (إقامَةَ) أصلُه إقْوَامٌ كَإكْرَامٍ، والمصدر يَتْبَعُ الفعل في الإعلال والتَّصْحيح كَقَامَ قِياماً، وَقَاوَمَ قِوَاماً، فلزم الإعلال وسكنت الواو مع نقل حركتها إلى القاف فحذفت الألف ثم قُلبت الواو الساكنة ألفاً كما صنعوا هكذا في نحو: «قَالَ». كان قَوْلَ سكّنوا الواو أولا وقلبوها ألفا ثانياً؛ لما ذكرنا من رَوْمِ الأمن مع قوة الداعي إلى الأول، وَلين عريكة الثاني لارتياضه بالأول. وزادوا تاءً عِوَضاً مِمَّا حُذِفَ. فوزن إقامَةٍ: إفْعَلَةٌ لأنّها إقْوَمَةٌ، والدليل على أنَّ التاءَ عِوَضٌ اطِّرادُها في هذا النحو اطّراد الألف في نحو إكرام، فلو كانت كواو جلوس لما اطَّردت كما لم تَطَّرد الواو في مصادر الثُّلاثيَّات المجردة.

فإن قُلْتَ: ما تقول في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾[1] قلت: حذف التاء لطول الكلام بلحوق المضاف إليه، ولجعلهم إياه كالعوض منها، وقد نَبَّهناك عليه في قسم الأسماء، ونظيرُهُ قَوْلُهُ:

٤٢٩م ـ . . . . وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذي وَعَدُوا[2]

أيْ عِدَةَ الأمْر.

والوجه الثاني : أن التاء تزول بزوال الإعلال كأجْوَدَ إجْواداً، فعلم أنّ الإعْلال هو الذي اضطرنا إلى الحذف.

وقوله : «أو اضْطُرّ . . . .»

بفتح الطاء، ويخرّج بما ذكرْنا على «الاستقامة».

(١) سورة الأنبياء آية ٧٣ وسورة النور آية ٣٧

(٢) صدره إنَّ الخليط أجدُّوا البيْنَ فانجرَدوا

وقد مرّ تحقيقه وبيان الشاهد منه آنفاً ـ انظر ص ٤ ١٣٠ .

والشاهد فيه قوله «عدا» حذف منه التاء وهو مصدر، لطول الكلام بالإضافة

. . . . وَالسَّلاَمَةُ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا فُقِدَتْ فِيهِ أَسْبَابُ الإِعْلاَلِ وَالْحَذْفِ وُجِدَتْ خَلاَ أَنَّه اعْتَرَضَ ما يَصُدُّ عَنْ حُكْمِهَا كَالَّذِي اعْتَرَضَ فِي صَوَرَى حَيَدَى، وَالْجَوَلاَنِ، وَالْحَيَكَانِ، وَالقُوبَاءِ، وَالْخُيَلاَءِ.

وجه الإعلال في (الاستقامة): فإن قلت لم عُيِّنَتِ التاءُ في إقامة واستقامة تعويض؟ قلت: لقرب مخرجها من مخرج الواو.

ألا ترى أنَّ الواو تعوّض بالتاء في مواضع جَمَّةٍ في «تَاللَّهِ» و «تُراثٍ» وغيرهما.

إن قلت: فلم لم تقع التاء[1] في موقع الواو الذاهبة من «إقوام واستقوام؟» قلت طلبا للفصل بين البدل والعوض، إذا البدل هو القائم مقام الشيء، فكان من حقِّه أن يقع موقع المبدل منه، والعوض لجبر ما ظهر في الكلمة من الوهن والنقصان، فَأَينما وقع العِوَضُ فقد حصل الجبر فيسوغ.

فإنْ قلت: فما السِّرُّ في اختصاص هذه التاء بالعَجُزِ؟

قلت: لأنَّها تاء تأنيث، ومن شأنها أن تقع في أعجاز الكَلِمَ.

قوله: «فُقِدَتْ . . . .»

الذي فقد فيه أسباب الإعلال هو ما ليس من نحو (قَالَ) وأخواته المذكورة، ولا من تلك الأشياء المعلَّةِ بطريق التَّبَعِيَّة، والذي فقد فيه سبب الحذف: ما صِينَ من التقاء الساكنين وأخوته.

قوله: «في صَوَرَى . . . . . .»

الصَّادُّ[2] من إمضاء الحكم في الأربع الأول: الاحتراز من نقض غرضهم فغرضهم في توالي الحركات: هو التنبيه على الحركة والاضطراب في هاتيك. فَصَوَرى: من الصَّوَرِ. يُقال رَجُلٌ أَصْوَرُ. مائل مشتاق[3].

---

(1) في الأصل: «الواو» وصوابه المثبت من ع وف. (2) الصَّادُّ: المَانِعُ من.

(3) الصَّوَر، بالتَّحريك: الميل. ورجل أَصْوَرُ بَيِّنُ الصَّوَر أي مائل مشتاق. لسان العرب: «صور». وفي «المُنْصِف»: صَوَرَى: اسم ماء عن الجرمي. المنصف شرح تصريف المازني ٣: ٥٩.

* فصــل * وَأَبْنِيَـةُ الْفِعْلِ في الْواوِ عَلَى فَعَلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: قَالَ يَقُولُ وَفَعِلَ يَفْعَلُ نَحْوُ: خَافَ يَخَافُ، وَفَعُلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: طَالَ يَطُولُ وَجادَ يَجُودُ إذَا صَارَ طَوِيلاً وَجَوَاداً، وَفي الْيَاءِ عَلى فَعَلَ يَفْعِلُ نَحْوُ: بَاعَ يَبِيعُ وَفَعِلَ يَفْعَلُ نَحْـو: هَابَ يَهَابُ. وَلَمْ يَجِيءْ في الْوَاوِ يَفْعِلُ بالكَسْرِ وَلاَ في الْيَاءِ يَفْعُلُ بالضَّمِّ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ في طَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ أَنَّهُمَا فَعِلَ يَفْعِلُ، كَحَسِبَ يَحْسِبُ، وَهُمَا مِنَ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ، وَهُوَ أَطْوَحُ مِنْهُ وَأَتْوَهُ، وَمَنْ قَالَ طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ فَهُمَا عَلَى بَاعَ يَبِيعُ.

وَالْحَيَدَى: الكَثيرُ الْحَيد عن الشيء، يقال ثَوْرٌ حَيَدَى للذي يدور لنشاطه من هَا هُنا وهُنا[1].

وَالْحَيَكَانُ: مَصْدَرُ حَاكَ في مشيته إذا فحج بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وحرَّكَ[2] مَنْكِبَيْهِ.

والصَّادُ في الْقُوبَاءِ وَالْخُيَلاءِ: هو وقوع الالتباس بين (فُعَلاء) بضمِّ الأول وفتح الثاني و (فَعَلاء) بفتحها فافْهَمْ.

قوله: «وَلَمْ يَجِيءْ في الْوَاوِ........»

وإنما لم يجيئا لئلا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة، وبين الكسرة والضمة لازما، لأنّ الواو بمنزلة الضمّة، والياء بمنزلة الكسرة، ورتبة الحركة بعد رتبة الحرف، فلو قلت: تَقْوِلُ مثلا بالكسر أو تَبْيُعُ بالضَّمِّ يلزم ما ذكرنا، وكون الجمع في نحو (نَضْرِبُ) عارضا كفى مؤونة الاشتغال بالجواب، هذا بالنظر إلى الأَصل، فلو نظرنا إلى الحالة الثانية وهي حالة انقلاب الواو في الأول ياء، والياء في الثاني واوا فالقياسُ يمنع الثاني لما فيه من نقل الأخف وهو الياء إلى الأثقل وهو الواو، ولا يمنع الأول لانعكاس النقل فلعله وجه الخليل[3] فيما زعم في الفعلين.

---

(١) اللسان «حيد».

(٢) في الأصل «وفتح» وصوابه المثبت من ع و ف.

(٣) سيبويه ٤ ٣٤٤

* فصـــل * وَقَدْ حَوَّلُوا عِنْدَ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فَعَلَ مِنَ الْوَاوِ إلى فَعُلَ، وَمِنَ الْيَاءِ إلى فَعِلَ، ثُمَّ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ أَوْ الْكَسْرَةُ إلى الْفَاءِ فَقِيلَ: قُلْتُ وَقُلْنَ وَبِعْتُ وَبِعْنَ وَلَمْ يُحَوِّلُوا في غَيْرِ الْضَمِيرِ إلاَّ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ كِيدَ يَفْعَلُ ذَاك، وَمَا زِيلَ يَفْعَلُ ذلِكَ.

قوله: «وقد حولوا ....»

إذا اتصل بالماضي من الأجوف أحد الضمائر المتحركة تحذف ألفه لالتقاء الساكنين الألف ولام الفعل، فتنقل حركة العين إن كانت كسرةً أو ضمةً إلى الفاء كَخِفْتُ في خَوِفْتُ، وَطُلْتُ في طَوُلْتُ للتنبيه على الأصل، فإن كانت فتحة فأثر النقل لا يظهر لأنّ الفاءَ كانت مفتوحة فيسلك ما ذكره من طريق التحويل لِيظهر أثرُ النقل وتخصيصُ الواويِّ في التحويل بالضمِّ، واليائي بالكسر لكون الجنس إلى الجنس أميل. (فإن قلت)[1] فَلِمَ لَمْ يقولوا: قَلْتُ، وَبَعْتُ بفتح الفاءِ لئلا يفتقر إلى النقل من باب إلى باب، إذ فيه ارتكاب خلاف الأصل؟ قُلْتُ: فاء الفعل لمّا جاور العين المُعَلَّةِ أَحَبُّوا أن يُعِلُّوها للمجاورة كما أَعلّوا العين في «يغزو» فضموا وفي «يرمي» فكسروا حيث جاورت اللام المعتلة، ولم يجىء فيهما الأمران نحوَ يَفْسُقُ وَيَفْسِقُ. كذا قال الشيخ أبو عليّ. هذا في الثلاثيات المجردة وما عداها ففتحة ما قبل المحذوف لازمة فيه كأقمنَ واستقمن.

قوله: «كيد يفعل ذَاك....»

كقوله[2]:

٦٩٣ ـ وَكِيدَ ضِبَاعُ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي

نقل حركة العين إلى الفاء، وهذا مما جاء على الشذوذ والنُّدْرَةِ.

---

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل وف والمثبت من ع.

(٢) نسب لأبي خراش ولم أجده ضمن شعره، كما نسبه له صاحب اللسان: «كيد» والبيت من الطويل وتمامه:

وَكِيدَ خِرَاشٌ يومَ ذلكَ يَيْتَمُ

*** فصل * وَتَقُولُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قِيلَ وَبِيعَ بِالكَسْرِ وَقُيْل وُبْيع بالإِشْمَامِ . . .**

ومثله: (ما زِيلَ يفعلُ كذا)، في زِلْت تَزَال، وحسَّنَ ذلك أنهما لازمان، فلا يلزم الالتباس في فعل واحد أنه لفاعل أو مفعول.

وبقولنا في فعل واحد أزحنا ما يخطر ببالك أنك لو قلت زَيلتُ يلزم الالتباس، لأنّ زال يزيل متعدّ، وزال يزال لازم، فزيل منه للفاعل، ومن الأول للمفعول، ولا شَكَّ أن هذا الالتباس أهون فيهون الخطب، فلا يفرق بين يزيل وكِيدَ في اكتساء الحسن.

قوله: «وتقول . . . . . إلى آخره».

فيما قبل المُعْتَلّ من ماضي الأجوف، إذا بُني للمفعول: الكسر والضمُّ والإشمام، وهو الإشارة إلى الضم.

والعلة: أنّ المعتل في (الأصل)[1] مكسور وما قبله مضموم يسكن المعتل لاستثقال الحركة عليه، وتنقل إلى ما قبله الكسرة، ويقلب المعتلُ ياء إن كان واوا على طريقة القلب في ميقات، أو تنقل هي إليه، وَيُشَمُّ شَيْئًا من الضمَّة للدلالة على أصالة الضمّة، أو تنقل ليصرح بعلم البناء للمفعول، ويقلب المعتل في هذا الوجه واوا إن كان ياء على وتيرة القلب في نحو موقن.

والشاهد فيه قوله: «كيد» حيث نَقَلَ الكسرة إلى الكاف في (فعلَ) كما نقلوا في فعلْتُ، وقد وجدت البيت في نهاية قصيدة لأبي خراش قد أضافه السُّكري قائلاً: قال أبو سعيد: وسمعت من يُنْشد:

وَكيدتْ ضِباعُ القُفِّ يأكلن جُثّتي ... وكيد خراشٌ يومَ ذلك ييْتَمُ

انظر شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٢

(١) في نسخة الأصل: «الأصول» وهو سهو وصوابه المثبت من ع و ف

. . . وَقُولَ وَبُوعَ بالوَاوِ، وَكَذلِكَ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ لَهُ تَكْسِرُ وَتُشِمُّ وَتَقُولُ اخْتَوِرَ وانْقَوِدَ لَهُ، وَفِي فَعَلْتُ مِنْ ذلِكَ عُدْتُ يا مَرِيضُ، واخْتِرْتُ يَا رَجُلُ بالكَسْرِ، والضَّمِّ الخَالِصَيْنِ والإشْمَامِ، وَلَيْسَ فيمَا قَبْل ياء أُقِيمَ وَاسْتُقِيمَ إلاّ الْكَسْرُ الصَّرِيحُ.

*** فصـــل * وَقَـالُوا عَوِرَ وَصَيِدَ، وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا فَصَحَّحُوا الْعَيْنَ لأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَا يَجِبُ فِيه تَصْحِيحُهَا وَهُوَ افْعَالَّ وَتَفَاعَلُوا . . .**

قـــال[1]

٦٩٤ ـ لَيْتَ وَمَـا تَنْفَعُ لَيْتٌ لَيْتُ ... لَيْتَ شَـبَابًا بُـــوعَ فَاشْـتَرَيْتُ

والأصالة للوجه الأول، لأن إسكان العين إنما يكون بنقل حركتها، وبإشمام الضمّة وإخـلاصهـا لا يتحقق النقـل للكسـرة الخالصة، وإنما لم يَجِئ قبل ياء «أُقيم واستقيم» غير الكسر الصريح، لأنّ الإشمام والضمَّ الخالص كانا لانضمام ما قبل المعتل، وما قبله فيهما ساكن في أقْوِمَ واسْتُقْوِمَ بزنة أُكْرِمَ وَاَسْتُخْرِجَ بضم الهمزة والتاء.

قوله: «وقالوا عَوِرَ . . . .»

(عَوِرَ وَصيِدَ) من العيوب، والموضوع لها باب (افْعَالَّ) لأن العيب أمر عظيم فلما زاد المعنى ناسب أن يزاد في اللفظ. وفي باب (افعـالَّ) امتنع الاعلال باكتناف الساكنين المعتلَّ كما في اعْوَارَّ فيمتنع في عَوِرَ لأنّ أصله اعوارّ والأصل هو المنظور إليه.

وأمـا ازدوجوا فترك الإعلال فيه لكونه في معنى تزاوجوا، لأنّ كلا من الفعلين لاثنين فصاعدا.

(١) نسب إلى رؤبة بن العجاج ـ انظر ملحقات ديوانه ص ١٧١ وروايته هناك كما يلي:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بِيعَ فَاشْتَرَيْتُ

وعليه فلا شاهد فيه وأما على رواية مغني اللبيب والإقليد، فالشاهد فيه قوله: «بوع».

. . . وَمِنْهُمْ مَنْ لَم يَلْمَحِ الْأَصْلَ فَقَالَ: عَارَ يَعَارُ وَقَالَ:

* أَعَارَتْ عَيْنُه أَمْ لَمْ تَعَارَا *

ويقولون اختار بالإعلال دون اخْتَيَرَ لزوال الداعي إلى التصحيح وهو كو . بمعنى تفاعل . والشبه بين التصحيحين: أنَّ عَوِرَ فرع على اعْوارَّ كازْدَوجُوا على تزاوجوا، بدليل أنَّ افتعلَ في كونه لاثنين (لايطرد اطراد تفاعل، ولأن افتعل من فعل وتفاعل من فاعل وتفاعل[1] لاثنين)[2] دون فعل.

قوله: «ومنهم من لم يلمح الأصل»[3].

يعني منهم من لم ينظر إلى أنَّ الأصل والقياس افعالّ بل جعله من باب خاف فاعله كإعلاله.

قولـــه[4]:

٥٦٩ - . . . . أَعَارَتْ . . . .

أوله: وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي

ولقوله (أعارت) وُجَيْهٌ عندي: وهو أن أسند الفعل إلى العين بخلاف قولهم: (عَوِرَ) الرجل، فالفعل مسند إلى الرَّجل لا إلى جزء منه ولا شك أن العيب المضاف إلى الكل أعلى رتبة من العيب المضاف إلى الجزء، فلما انتقصت رتبة العيب في البيت ساغ أن لايلتفت إليه حتى كأن (عار) ليس من أفعال العيوب.

---

(١) في ف: «فاعل» والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٣) في الأصل و ع: «ومنهم من يلمح الأصل» وصوابه المثبت من ف

(٤) هو عمرو بن أحمر من الشعراء المخضرمين قال ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب ٣ ٣٤٥ بعد أن أورد الشاهد على النحو التالي:

تسائل بابن أحمر من رآه   أعارت عينه أم لم تعارا

... وَمَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ مِنْ نَحْوِ عَوِرَ فِي حُكْمِهِ تَقُولُ: أَعْوَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ وَأَصْيَدَ بَعِيرَهُ، وَلَوْ بَنَيْتَ مِنْهُ اسْتَفْعَلْتُ لَقُلْتَ اسْتَعْوَرْتُ.

و(لَيْسَ) مُسَكَّنَـةٌ مِنْ لَيِسَ كـ (صَيِـدَ) كَمَا قَالُوا عَلْمَ فِي عَلِمَ، وَلكِنَّهُمْ أَلْزَمُوهَا الإِسْكَانَ لأَنَّها لَمْ تَصَرَّفْ تَصَرُّفَ أَخَوَاتِهَا لَمْ تُجْعَلْ عَلَى لَفْظِ صَيِدَ وَلاَ هَابَ وَلكِن على لفظ ما لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ: لَيْتَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقُلُوا حَرَكَةَ العَيْنِ إلى الفَاءِ فِي لَسْتُ: وَقَالُوا فِي التَّعَجُّبِ ما أَقْوَلَه! وَمَا أَبْيَعَهُ!...

قوله: «أَعْوَرَ اللَّهُ ....»

العين في الأصل صحيحة فكذا في الفرع.

قوله: «كما قالوا... في علم....»

هذا التخفيف قياس، وقد مَرَّ في تخفيف (ليس)[1].

قوله: «في التعجب....»

إنما لم يعل نحو: (ما أقوله! ، وما أبيعه!)، وإنْ كانا فعلين، لأنّ هذا النحو أشبه الاسم من حيث إنه لزم بناءً واحدا فلم يجيء له مضارع واسم فاعل وغيرهما، كما أن شأن الاسم كذلك، ولما ذكرنا من الشبه صُغِّر هذا النحو (وإن كان التصغير من خصائص الاسم، ونحو أسود وأبيض من الأسماء مُصَحَّح، فكذا هذا النحو)[2] من

البيت لعمرو بن أحمر وهو من الشعر الذي يدل على قائله ويغني عن ذكره. ووقع في شعر ابن أحمر: (وَرُبَّتْ سائلٍ عَنِّي حَفِيٍّ) وهو الصَّحيح، لأنه ليس قبل هذا البيت مذكور يعود إليه الضمير من قوله (تسائل) أ. هـ والبيت من الوافر والشاهد فيه قوله: (أعارت) قال البغدادي في شرح شواهد الشافية ٣٥٣: (على أنه قد يُعَلُّ باب فَعِلَ من العيوب). فإنَّ (عارت) أصله: عَوِرَتْ بكسر الواو، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو قليل. والكثير عَوِرَ يَعْوَرُ. لأنه في معنى اعْوَرَّ يَعْوَرُّ ونحوهما؛ لأنها قد صَحَّت فيها هو بمعناها، فجعلت صِحَّةُ العين في فَعِلَ أمارة لأنه في معنى افعلَّ.

(١) انظر ص١٥٧٨ـ ١٥٧٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

... وَقَدْ شَذَّ عَنِ الْقِيَاس نَحْوُ أَجْوَدَتْ واسْتَرْوَحَ واسْتَحْوَذَ، وَاسْتَجْوَدَ، وَاسْتَصْوَبَ، وَأَطْيَبَتْ، وَأَغْيَلَتْ، وَأَخْيَلَتْ، وَأَغْيَمَتْ، وَاسْتَفْيَلَ.

الأفعال وكذا الحكم في الصيغة الأخرى للتعجب تقول: أقوِلْ به! وأبيِعْ به![1] لأنه لما ارتضع القسمان ضرعا واحدا وهو التعجب أجري هذا مجرى ذلك في ترك الإعلال، كما أن عين (يَذَر) فتح بدون حرف الحلق لكونه في معنى (يَدع)، بل هذا أولى لأنهما حُرما التصرُّف، فلم يقل أفعلا إلى أفعلن، كما لم يجيء المضارع وغيره لـ «ما أفعله!».

قوله: «نحو أَجْوَدَتْ ......»

قد جاء الأصل في أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ، لأنَّ ما قبل حرف العلة ساكن، ألا ترى أنه لم يجيء الأصل في فعل نحو: (قَوَلَ) لتحرّك ما قبل المعتلّ وكذا لم يجيء الأصل في افتعل لتحرك ما قبل المعتل، أما نحو: ازدوجوا بالتصحيح فلما ذكرنا.

﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[2]: غلَبَ.

وَأَغْيَلَتْ: صارت ذات غَيْلٍ، وهو لبن الحامل.

وأَخْيَلَتِ السماء: من الخال وهو السحاب[3].

وأَغْيَمَتِ السماء تَغَيَّمَت.

واستفيل: صار كالفيل[4].

---

(١) في ع و ف: «وأسمع به» والمثبت من الأصل

(٢) في جميع النسخ: «استحوذ عليه الشيطان» وصوابه المثبت وهي آية ١٩ من سورة المجادلة

(٣) انظر اللسان (خيل).

(٤) انظر اللسان (فيل)

*** فصـــل * وَإعْلَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ أَنْ تُقْلَبَ عَيْنُهُ هَمْـزَةً كَقَوْلِكَ: قَائِل، وَبَائِع، وَرُبَّما حُذِفَتْ كَقَوْلِهِمْ: شَاكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ فَيَقُولُ: شَاكِيءُ...**

قوله: «وإعلال اسم الفاعل......»

اسم الفـاعل لما جرى على الفعل وحُظي بعمله ريم فيه الإعلال (لإعلال فعله للمشاكلة)[1]. فقلبت الواو والياء من قاوِل وبايِع ألفا، ثم انقلبت الألِفُ همزةً كما في كسـاءٍ ورداء. ووجـه الشبه أن حرف العلة في «قاوِل» و «بايِع» لما قرب من الطرف صار كأنّه في الطرف.

ألا ترى إلى قولهم صُيَّم في صُوَّم تشبيها له بِعِصِيٍّ في عُصُوٍّ للقرب من الطرف وامتناعهم من صُيَّام في صُوَّام لزوال المشابهة بالبعد عن الطرف.

وقولـــه:

٦٩٦ـ .... فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلا سَلاَمُهَا[2]

مثله نَزْرٌ فَدَعْ ذِكْرَهُ.

فإنْ قُلت: فلم تركوا إعلال نحو: شَقَاوة ونِهَاية، وعدُّوا التاء مانعةً عن مشابهة كساءٍ ورداءٍ، ولم يَعُدُّوا الحرف الواحد هنا مانعا؟

قلتُ: الإعلال هنا للمشاكلة، وهي أمر لازم لا يسوغ نبذه، فلما قرب حرف العلة من الطرف جعل كأنه في الطرف لئلا يلغي هذا الأمر اللازم، وليس الإعلال فيما

---

(١) في ف: «لعلة المشاكلة» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) صدره كما جاء في شرح الشافية للرضي ٣ : ١٤٣ وشرح شواهدها للبغدادي ٣٨١ ولسان العرب: (نوم):

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ٱبْنَةُ مُنْذِرٍ .... وهو من الطويل.

وقد نسب لذي الرمة ـ انظر ديوانه ص ١٠٠٣ وروايته هناك:

الا خُيِّلَتْ مَـيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي   فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمُ إِلَّا سَلَامُهَا

وعليه فلا شاهد فيه وعلى رواية الإقليد الشاهد في قوله (نُيَّامها) على أن النُّيام أشذ من صُيَّم لأنَّ ألف فُعَّال لما حجزت بين العين واللام قويت العين فلم يجز قلبها، وخَيِّلت: رئي خيالها في المنام. والتهويم: شيء دون النوم، يقول لقد أرق طيف مَيَّة النوامَ إذ خطر لهم في النوم.

... وَفِي جَائِي قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّه مَقْلُوبٌ كَالشَّاكِيء، وَالْهَمْزَةُ لَامُ الْفِعْلِ، وَهُوَ قَولُ الْخَلِيلِ، وَالثَّانِي أَنَّ الأَصْلَ جائِيءُ فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ ياءً، وَالبَاقِيَةُ هِيَ نَحْوُ هَمْزَةِ قائِمٍ ...

أوردت لمشاكلة الفعل، كيف وما يُعَلُّ من هذا النحو من الأسماء أسماء الأجناس في الغالب كالرجل ونحوه، فهذا هو الفرق الواضح فإن قلت للإعلال وجهان آخران أيضا الحذف والإسكان مع نقل الحركة فلم لم يعل اسم الفاعل بأحدهما؟ قلت: لأن في الحذف إزالة صيغة اسم الفاعل، وفي الإسكان والنقل مصير قاوِل إلى قائِوْل بواو ساكنة قبلها همزة مكسورة، وفساده بيِّن لا يخفى، وهنا إعلالان ليسا بمطردين كالأول:

أحدهما: أن تحذف العين نحو (شاكٍ) في شائك من شاك الرجُل يشاك ظهرت شوكته، أي حدته، الكاف حرف إعراب والوزن فال.

والثاني: نحو شاكي في شائك، وقوله: «حذفت» الضمير فيه للعين، والمراد: أن الواو في شاوك قلبت ألفا ثم حذفت الألف قبل أن انقلبت همزة، لأن حذف الساكن أولى من حذف المتحرك.

قوله: «وفي جائي قولان أحدهما....»

أنَّ الأصل جَايِءُ بهمزة بعد ياء، قلبت الياء التي هي عين همزة فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء ثم أُعِلَّ إعلالَ قاضٍ[1].

ومذهب الخليل[2] أن أصله (جايِءُ) بهمزة بعد ياء، قلبت العين إلى موضع اللام.

والفريق الأول حجتهم أن القلب أكثر تغييراً من الإبدال، فالمصير إلى ما هو أقل تغييرا أولى.

(١) هذا مذهب سيبويه - انظر الكتاب ٤ ٣٧٧ - ٣٧٨

(٢) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤ : ٣٧٧

. . . وَقَالُوا فِي عَوِرَ وَصَيِدَ، عَاوِرٌ وَصَايِدٌ كَمُقَاوِمٍ وَمُبَايِنٍ.

* فصــل * وإعْـلَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْهُمَا أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُهُ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُمَا وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَعِنْدَ الأَخْفَشِ الْعَيْنُ، وَيَزْعُمُ أَنَّ الْيَـاءَ فِي مَخِيطٍ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوِ مَفْعُولٍ، وَقَالُوا مَشِيبٌ بِنَاءً عَلَى شَيبَ بِالْكَسْرِ، وَمَهُوبٌ بِنَاءً عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقُولُ هُوبَ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: مَخْيُوطٍ، وَمَزْيوتٍ، وَمَبْيُوعٍ . . .

وحُجَّـة الخليل أن فيما ذهبوا إليه ما يؤدي إلى كثرة الإعلال، فقلبت العين إلى موضع اللام فصار جَائِيٌ على وزن فالع (فأعِلّ كالإعلال في قاضٍ)[1]، والدليل على صِحَّةِ هذا القول، أنَّ هذه الياء لو كانت منقلبة عن الهمزة لساغَ ردها إلى الأصل كما في الخَطيْئَة.

قوله : «وَصَايد . . . . . .».

لأنَّ العين في الأصل صحيحة فتصح في الفرع.

قوله: «وإعلال اسم المفعول. . . .»

الإعلال لما ذكرنا من المشاكلة في اسم الفاعل تُسكَّن عينه مع نقل حركتها إلى الفاءِ فيلتقي ساكنان فتحذف واو مفعول عند سيبويه[2]، وتقلب ضمة الفاء في اليائي كسرة لتصِـحَّ الياءُ (فَمَقُولٌ عِنْدَهُ «مُفْعَلٌ» وَمَبِيعٌ مَفْعِلٌ، وحجته أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو، ألا ترى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو، غير أنَّ الواو (نشأت من إشباع ضَمَّة عين مُفْعَل الجاري على يُفْعَل لئلا يلزم المثال المرفوض وهو مَفْعُل)[3]. فحذف الزائد الذي لا يتعلق به كثير معنى أولى من حذف الأصلي.

(1) في ف : « فأعِلّ إعلال قاض » والمثبت من الأصل وع . (2) الكتاب ٤ : ٣٤٩

(3) ما بين القوسين جاء بدلاً منه في الأصل «زيدت لإثبات الفرق بين اسم مفعول لفَعَل وبين لفعِل على ما ذكر في قسم الأسماء» والمثبت من ع و ف .

وعند الأخفش[1]: تحذف العين وتقلب ضمّة الفاء في اليائي كسرة لتقلب واو مفعـول ياءً تنبيهـاً على أنـه يائي، وحجَّتُـه أن الـواو علامـة للمفعولية فلا يجوز إسقاطها، فمن أسقط بعدما أثبت، فهو بلا مراء كالراقم في الماء.

والجواب ما ذكرنا أنها ليست بعلامة. فإن قلت: الواو تساعد الميم في الدلالة على هذا المعنى ففي إثباتهـا وضوح قلت: هذا شيء يروقك ظاهره وليس كما ذكرت ؛ إذ لا دليل في لفظة (مَقُول) على أنّ الواو واو مفعول، فأين الوضوح؟. وَحُجَّةٌ أخرى له: أنك تقول, يقال بنقل الحركة من العين وقلبها ألفا، فلزم أنْ يسـوغ نقـل الحركة من العين وحذفها في مقول ويجعل حذفها هنا بمنزلة قلبها هنالك. والجواب أن غرضهم بالإعلال هنا تسكين العين، والحذف لإزالة التقاء الساكنين لا للإعلال، فلا يختص بالعين، ولزوم المسخ في الثاني على مذهب الأخفش مؤذن بأنَّ الرجحان للمذهب السيئ فتأمل وانصف.

فإن قلت: ذلك التغيير الذي سميته مسخا لإثبات الفرق بين الواوي واليائي.

قلت: لما عُلم أن واو المفعول لا تبقى لم يبق معنى لتقدير ثباتها، فلم لم يقل بتقدير ثبات العين؟ لئلا يلزم مسخُ حرف جاء لمعنى عنده، وليكون الأصل على الأصـل دليلا وهو الواو والياء اللتان هما عينان في مَقُول وَمَبيع، ولا تجعل اليا المغيّرة من واو مفعول سقوط العين دليلا على أنه من بنات الياء.

ومما يرجح مذهب سيبويه أن على قول أبي الحسن: نقل الحركة وحذف العين وقلب الواو ياء، مع إبـدال الضمّة كسرة، وتغيير حرف دليل على معنى عنده.

وعلى قول سيبـويه النقل والحذف، لكن لحرف لم يجيء لمعنى، وليس بجز للكلمة، فيكون أهون من ذلك الحذف.

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ ١٤٣ ، ١٤٧ وابن يعيش ١٠ ٨١

. . . .

وإبدال الضمة كسرة، لكن لإقرار العين على أصله وهو الياء والإبدال على قول
وبي الحسن لإخراج الحرف عن أصله.

إلا شك أن الراجح ما هو أقل تغييرا، ومما يزيد وضوحا لرجحان المذهب السيئ
إنهم قالوا «مَشيب» بناء على لفظ شِيبَ.

الياء في (شيب) عين فكذا الياء في (مَشِيب) لأنها بإزاء تلك الياء، فيكون الذاهب
واو مفعول. «شِيبَ»: خُلِطَ.

. . . وَتُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ،وَقَالَ :

* يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ اَلدَّجْنُ مَغْيُومُ *

قَالَ سِيبَـوَيْـهِ : وَلَا نَعْلَمُهُمْ أَتَمُّـوا فِي الوَاوِ، لِأَنَّ الوَاوَاتِ أَثْقَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْيَاءَاتِ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ ثَوْبٌ مَصْوُونٌ.

قوله : «مَطْيُوبَةٌ . . . . .»

قَال :

٦٩٧ ـ وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ[1].

رأيت في حاشية بعض نسخ المفصل، أنه إذا أنفد العاشقُ إلى المعشوق تفاحةً فعمل عليها من المسك والعنبر يقال تفاحة مَطْيُوبَةٌ في استعمالهم.

قولـــه[2]:

٦٩٨ ـ . . . . يومُ رَذَاذٍ . . . .

الرَّذَاذُ : المطرُ الضَّعيفُ.

والدَّجْنُ : إلباسُ الْغَيْمِ السَّماءَ ، وغامت السماء : تَغَيَّمت.

أولـــه :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ.

---

(١) هذا نصف بيت من الكامل لم أعثر له على قائل . وقد أورده صاحب اللسان نقلاً عن ابن الأعرابي. وقال فيه : جاءت على الأصل كمخيوط. وهذا مطرد. اللسان : (طيب). وانظر شرح ابن يعيش ١٠ : ٧٩ ـ ٨٠ حيث قال ابن يعيش : (وقال الأصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء ينشد : وكأنها تفاحةٌ مطيوبةٌ.

(٢) هو علقمة الفحل ـ انظر ديوانه ص ٥٩ والبيت ترتيبه العشرون من قصيدة لعلقمة عدتها خمسة وخمسون بيتاً من البسيط ومطلعها :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ؟

ونص الشاهد :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ ... يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومُ

والبيت في وصف ذكر النعام الذي تذكر بيضه فحفزه على الإسراع إليه سقوط رذاذ المطر وشدة الريح خشية ألا يفسد. وموضع الشاهد : «مغيوم» فخرج عن أصله والقياس المطرد أن يعل فيقال : «مغيم»

* فصل * وَرَأى صَاحِبُ الكِتَابِ في كُلِّ ياءٍ هِيَ عَيْنٌ ساكِنَةٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَها أَنْ تُقْلَبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَسْلَم اليَاءُ، فإذا بُنِيَ نَحْوُ بُرْدٍ مِنَ البَيَاضِ قَالَ بِيضٌ،والأخْفَشُ يَقُولُ بُوضٌ وَيَقصِرُ القَلْبَ عَلَى الجَمْعِ نَحْوُ: بِيضٍ في جَمْعِ أَبْيَض . . .

قوله : «ورأى صاحب الكتاب . . . .»[1]

رأى : على لفظ بناء الفعل الماضي، الياء إذا وقعت عينا ساكنة بعد ضمة، فصاحب الكتاب يكسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب كبيض في جمع أبيض وفي بناء مثل «بُرْدٍ» من البياض، والأصل فيهما بُوض.

وأبوالحسن[2] وافقه في الجمع فقال: «بِيض» وخالفه في المفرد فقال: بوض محتجًا بأنَّ الجمع أثقل من المفرد، والياء أَخَفُّ من الواو، فناسب أن يعطى الأثقل الأخف، والمفرد على أصْله، فلا يفتقر إلى إقامة دليل، ولأن الجمع (أقبل)[3] للتغيير من المفرد. ألا تراهم قالوا عُصِيّ بالقلب، ولم يقلبوا نحو (عُتُوّ) إلا قليلا، ولأنهم لم يكسروا الميم في مُيْقِن وَمُيْسِر لئلا تزول صيغة اسم الفاعل، فيلزم أن يقال في بناء مثل بُرْد من البياض بُوض لابيض ليعلم ما قصدت، فأما بيضٍ في جمع أبيض: فمعلوم أن هذا النحو يجيء على فِعل لاطراد تلك الصيغة في جمع مثله، فلا يلتبس الأمر على السامع فافترقا.

وحجة صاحب الكتاب أن الغرض في نقل الضمة إلى الكسرة: المحافظة على سلامة الياء، وفي هذا المعنى لا فرق بين المفرد والجمع، ومذهب صاحب الكتاب أولى لتقوّيه بالنقل والمعنى.

أما النقل: فلما ثبت من قولهم أبيضَ وَبِيض، وهو محل الإجماع، وأما

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٤ : ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) انظر سيبويه ٤ : ٣٦٠ حاشية ٢ ، وابن يعيش ١٠ : ٨١ .

(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف .

. . . وَمَعَيشَةٌ عِنْدَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُلَةً وَمَفْعِلَةً، وَعِنْدَ الْأَخْفَش هِيَ مَفْعِلَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ مَفْعُلَةً لَقُلْتَ مَعُوشَةً، وإذَا بُنِيَ مِنَ الْبَيْع مِثْلُ تُرْتُبٍ قَالَ تُبِيع، وَقَال الأَخْفَشُ تُبُوع، وَالْمَضُوفَةُ في قولِهِ:

وَكُنْتُ إذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

كَالقَوَدِ وَالْقُصْوَى عِنْدَهُ وَعِنْد الأَخْفَش قِيَاسٌ.

المعنى: فلأنَّ الضـرورة ملجِئَـةٌ في اجتمـاع الياء والضمـة إلى تغيير أحدهما، ولاشـك أن تغيير الحـركـة ليبقى الحـرف على حاله أولى من قلب الآخر، لأنّ المحافظة على الحرف أقل تغييرا من المحافظة على الحركة.

قوله: «ومعيشة. . .»

هذه المسألة فرع المسألة المتقدمة.

معيشة: يجوز أن تكون قبل الإعلال بكسر الياء أو بضمها فلو كانت بالكسر فالياء لمـا سكنت للإعلال نقلت كسرتها إلى العين، ولو كانت بالضَّمِّ فالياء لما سكنت ونقلت الضمة إلى العين قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من أن تستهلكها الضمة كما في مُوقِن.

وعند الأخفش[1] هي بكسر الياء لا غير، إذ لو كانت الياء مضمومة فعنده لا يقال إلا مَعُوشة كما في بوضٍ، لأن كلا منهما مفرد.

قوله: «مِثْل تُرْتُب. . . .»

تُبيع بضم التاء وكسر الباء: هذه المسألة أيضا من الفروع.

قوله: «والمضوفة. . . .»

لما قصدوا «مَفْعُلَة» بالضَّمِّ، قلب الياء واواً ولم يكسر ما قبلها، وهذا يقوي مذهب الأخفش، لكنه شاذ.

---

(١) انظر رأي الأخفش في شرح ابن يعيش ١٠ : ٨١

* فصل * وَالأَسْمَاءُ الثُّلاثِيَّةُ المُجَرَّدَةُ إِنَّما يُعْمَل مِنْهَا مَا كَانَ عَلى مِثَالِ الْفِعْلِ نَحْوُ: بَابٍ وَدَارٍ وَشَجَرَة شَاكَة، وَرَجُل مَال لأَنَّهَا على فَعَلَ أَوْ فَعِلَ، وَرُبَّمَا صَحَّ ذَلِكَ نَحْوُ:الْقَوَدِ، والحَوَكَة، وَالْخَونَة، وَالْجَوَرَة، وَرَجُل رَوِع وَحَوِل. . .

والجواب الثاني أن هذا جاء على الأصل كالقَوَد.

تمامه:

٦٦٩ - . . . . أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي[1]

والمضوفة هي الشدة من قولهم: ضاف: التجأ، وأضافه: أَلْجَأَهُ، وفلان يَحْمي المُضَاف، وكل شيء بلغ نصف غيره فَقَدْ نَصَفَه. نقول: نَصَفَ الإزارُ ساقَهُ، وَنَصَفَ الشَّيْبُ رَأْسَهُ.

قوله: «على فَعَلَ أو فَعِلَ. . . .»

بفتح عين الأول وكسر عين الثاني. فبابٌ ودارٌ أصلهما بَوَبٌ وَدَوَرٌ بفتح الواوين، كما أن قال أصلُهُ قَوَلَ، وَشَاكَةٌ ومالٌ أصلهما شَوِكَةٌ وَمَوِلٌ بكسر الواوين، لأنَّ القائم مقام اسم الفاعل في باب عَلِمَ فَعِلَ بالكسر كَفَرِحَ فهو فَرِحٌ. فإن قلت: مالٌ يجيء اسما أيضا، فلعلَّ قولهم رجل مال وصف بالاسم كأنه من اتصاله به خلق من المال؟ قلت: ذلك عدول عن الظاهر، لأنه لما ثبت له الفعل وقيل مالَ يمال فالظاهر أنه مشتق منه، وترك الظاهر بغير دليل فساده ظاهر.

قوله: «نحو القَوَد والحَوَكَة. . . .»

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: (وإذا بني من البيع مثل ترتب قال: تبيع، وقال الأخفش: تبوع. والمضوفة في قوله:

وَكُنْتُ إذا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقُ مِئْزَرِي

والشاهد لأبي جندب وترتيبه الثالث من مقطوعة شعرية له عدتها أحد عشر بيتاً من الطويل. انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٣٥٨ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٣٨٤ وشرح ابن يعيش ١٠: ٨١ - ٨٢. والشاهد فيه قوله: (لمضوفة)، وقياسه أن يقول لمضيفة. قال البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٨٤ قال أبو سعيد:

. . . وَمَا لَيْسَ عَلَى مِثَالِهِ فَفِيهِ التَّصْحِيحُ كَالْنُّوَمَةِ واللُّومَةِ وَالْعُيَبَةِ وَالْعِوَض وَالعِوَدَة، . . .

جمع حائك. والخونة: جمع خائن، والجَوَرَة: جمع جائر، لأن فاعلا يجمع على فَعَلَةٍ، كَفَاجِرٍ وَفَجَرَة. وَرَجُلٌ رَوِعٌ: جَبَانٌ، وَحَوِلٌ كَثِيرُ الحِيلة. والواو فيهما مكسورة، وفيما سبق من الأمثلة مفتوحة.

ترك الإعلال في هذا النحو لشيئين: للثبات على الأصل، وللتنبيه على أن الأصل في نحو بابٍ وَمَالٍ ترك الإعلال. وقد جاءت الحَاكَةُ والخَانَةُ أيضا. أَنْشَدَ الأَصْمعيُّ[1]:

٧٠٠ ـ فَإِذَا تُصَاحِبُهُمْ تُصَاحِبْ خَانَةً وإِذَا تُفَارِقْهُمْ تُفَارِقْ عَنْ قِلَى

وقوله: كَالنُّوَمَة. . . .»

النُّوَمَةُ: كَثِيرُ النَّوْم.

وَاللُّوَمَةُ: كَثِيرُ اللَّوم.

وَالْعُيَبَةُ: كثيرُ المَعَايِب.

والهاء فيهن كالهاء في عَلَّامَةٍ وَجُثَمَةٍ، وَقُعَدَةٍ في أنها للمبالغة.

والعِوَدَةُ: جمع عَوْدٍ، وهو الطريق، والجَمَل الهَرِمُ. وقد جُمِعَا في قوله[2]:

والبيت يروى على ثلاثة أوجه: المَضُوفة، والمَضِيفة، والمُضَافة، وكل من تكلم على هذه الكلمة جعلها يائية، إلا الصَّاغاني، فإنه نظر إلى ظاهرها فجعلها واوية، قال في مادة (ض و ف). المضوفة: الهَمّ، ويقال بي إليك مضوفة: أي حاجة. وأنشد البيت، ولم يذكر في هذه المادة غيرها، فإن ثبت أنها واوية فهي على القياس كمقولة، من القول. وقال ابن يعيش في شرحه للشاهد بعد إيراده: ففيه تقوية لمذهب أبي الحسن لأنه جاء على قياسه ابن يعيش ١٠: ٨١ ـ ٨٢.

(١) لم أعثر له على قائل وهو من الكامل والمعنى إنك إنْ تصاحب هؤلاء الناس فأنت مصاحب الخونة، ومفارق لهم على كره وبغض. والشاهد فيه قوله: (خانة) حيث جاءت لغة في الخونة.

(٢) هو بشيرُ بْنُ النِّكْث ـ انظر اللسان: (عود) وبعده وهو من الرجز يَمُوتُ بالتَّرك، ويحيا بالعمل قال ابن منظور: يريد بالعود الأول الجمل المُسِنّ، وبالثاني الطريق أي على طريق قديم، وهكذا الطريق يموتُ إذا تُرك، ويحيا إذا سُلك

... وإنَّمـا أَعلُّوا قِيمـاً لأَنَّهُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى القِيَامِ ، وُصِفَ بِهِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ وَالْمَصْدَرُ يُعَلُّ بإعْلَالِ الْفِعْلِ ، وَقَوْلُهُم: حَالَ حِوَلاً كَالقَوَدِ. . .

٧٠١١ ـ عَوْدٌ عَلَى عَوْدٍ لِأَقْوَامٍ أُوَلْ.

وعن المصنف: سمعت الشريف المكي أنَّ العَوْدَ يجمع على عِوَدَةٍ.

في لغتنا صُحِّحت[1] هذه الكلمات لمفارقتها الفعل فيْ الموازنة. فإن قلت الألف لا تجيء بعـد الضمّ والكسر، فهذه حُجَّة وافية ونكتة كافية في تصحيحها، فأي معنى في التعلق بحديث الموازنة؟ قلت: كلامنا ليس في الإعلال بالألف، بل في الإعلال مطلقا كقلب الواو في عوض ياءً فإذن لابد من حديث الموازنة.

قوله: «أعلوا قيما . . . .»

أصل قِيَم: قِوَمٍ كِعِوض في الخروج عن الموازنة، غير أنه مصدر كرضا وصف به، كما يقال رجل عدل فيعتل بإعلال فعله للمشاكلة كقيَام، وَخِوان، فذاك أُعِلَّ ليكـونَ مشاكلا لفعله، وهذا صُحِّحَ لأنه ليس بمصدر للفعل، فَيُعَلُّ للمشاكلة، فكذا فيما نحن فيه. ومما يستشهد لمصدريته: أن فِعَلاً بالكسر لا يوصف به فيما عدا قولهم قومٌ عِدًى، وَمَكَانٌ سِوًى، ولم يذكر سيبويه الثاني لقلق كسرة سينه إذ الضمُّ لغة فيه، فإن قلت: فالضم في العين في الأول أيضا لغة فلم ذكره؟ قلت: اللغتان في الثاني لمعنًى وفي الأول؛ الضمُّ: للأعداء. والكسرُ: لِلْغُرَبَاءِ[2].

---

(١) في ف: (صحَت) والمثبت من الأصل و ع.

(٢) المراد بقوله: (وفي الأول الضم للأعداء والكسر للغرباء) أن العُدَا بضمّ العين: الأعداء وبكسرها الغُرباء كما نقله عن الإمام عبدالقاهر. وما جاء في الصّحاح واللسان خلاف هذا. وقال الجوهري: والعِدَا، بكسر العين: الأعـداء، وهو جمع لا نظير له. قال ابن السّكيت: ولم يأت فِعَلٌ في النُعوتِ إلا حرف واحد، يقال: هؤلاء قوم عِداً، أي غُرباء، وقومٌ عِدًا أي أعداء وأنشد لسعد بن عبدالرحمن بن حسان:

إذا كُنْتَ في قوم عِداً لَسْتَ مِنْهُمْ ... فَكُلْ مَا عُلِفْتَ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيِّبِ

مثلُ سِوًى وَسُوًى. قال الأخطل:

ألا يا اسْلِمي يَا هندُ هندَ بَني بَدْرِ ... وإنْ كَانَ حَيَّانا عُدًا آخرَ الدَّهْرِ

... وَفُعُلٌ إنْ كَانَ مِنَ الوَاوِ سُكِّنَتْ عيْنُهُ لاجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْن والوَاوِ فيُقَالُ نُوْرٌ وَعُوْنٌ في جَمْعِ نَوارٍ وَعوانٍ، وَيُثَقَّلُ في الشِّعْرِ، قَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ:

* وَفي الْأَكُفِّ اللّامِعَاتِ سُوُرْ *

كذا أثبته عبدالقاهر قال[1]:

٧٠٢ ـ إِذَا كُنْتَ في قَوْمٍ عِدًى لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلْ مَا عَلَفْتَ مِنْ خَبيثٍ وَطَيِّبِ

أراد الأجانب بدليل قوله: لَسْتَ مِنْهُمْ.

قوله: «في جَمْعِ نَوَار ....»

امرأة نَوَار. نَفُورٌ من الرِّيبة، و(العَوَانُ): النَّصَفُ من النِّساء.

قوله: «ويثقل ....»

أيْ تُحرَّكُ العَيْنُ بِالضَّمَّةِ، لأنَّ الْحَرَكَةَ على الواوِ ثقيلَةٌ.

وقولـــه:

.... وَفِي الأَكُفِّ اللّامِعَاتِ...

كذا في نسخ المفصَّل وفي شَرْحِ أبياتِ الكِتَاب[2]:

قَدْ حَانَ لَوْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرْ وَقَدْ أَتى لِمَا عَهِدْتَ عُصُرْ[3]

يُروى بالضَّمِّ والكسر. أ. هـ انظر الصحاح (عدا). وروى ابن منظور قال علي بن حمزة: قومٌ عِدا أيْ غُرباء بالكسر لا غير. فأما في الأعداء فيقال: عِدًى، وعُدًى وعُداة. اللسان (عدا).

(١) اضطربت نسبته. فقد نسبه الجوهري في الصحاح لسعد بن عبدالرحمن بن حسان. وقد نبه محقق الصحاح (أحمد عبدالغفور عطار) في حاشية الصحاح على ما نصه: قال في تهذيب إصلاح المنطق ص ١٧٢ وأنشد لدودان بن سعد من بني أسد:

تبدَّلْتُ من دَوْدان قَسْرًا وأرضها فما ظفرتْ كفِّي ولا طاب مشربي

إذا كُنت .... الخ ...

وعن ابن منظور في اللسان: قال ابن بري: هذا البيت يروى لزُرارة بن سُبيع الأسدي وقيل هو لنضلة بن خالد الأسدي وعن ابن السيرافي: هو لدودان بن سعد الأسدي. انظر الصحاح واللسان (عدا) كما ذكره الميداني في مجمع الأمثال ١ : ٦٠ من غير عزو.

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه ٢ : ٢٢٤ ـ ٢٢٥

(٣) نسبه السيرافي لعدي بن زيد ـ انظر شرح أبيات سيبويه ٢ ٢٢٤ وشرح ابن يعيش ١٠ ٨٤ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٣ والبيت من السريع

... وإنْ كَانَ مِنَ اليَاءِ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ ، وَمَنْ قَالَ كُتُبٌ وَرُسُلٌ قَالَ غُيُرٌ وبُيُضٌ في جَمْعِ غَيُورٍ وبَيُوضٍ ....

٧٠٢ ـ عَنْ مُبْرِقَاتٍ بالْبُرِينِ وَتَبْـ ـــــدُو بالأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ[1]

بالباء قبل الأكف لا بفي، فلعل الواو في(وفي الأكف)على رواية المفصل زائدة، المذكور في المفصل مصراع لبيت آخر.

الشاهد في البيت: تحريك الواو من (سُوُرْ) بالضَّمّ جَمْعُ سِوَار.

صَحوْتَ : أَفَقْتَ عن طلبك النِّساء واللهو معهن.

وقوله: «عَنْ مُبْرِقَاتٍ» من صلة تَقْصِر. يريد: قد حان أن تقصر عن طلب نساء مبرقاتٍ بالبُرين. والعُصُر: الدُّهور.

يقول: قد أتى لما عهدت من أفعالك في شبابك عُصُر. أيْ مضى دَهْرٌ بعد شبابك، فقد حَانَ أن تنصَرِفَ عما كُنْتَ تفعله.

بالبُرين[2]: بالخلاخيل، وهي شبيهة بالحَلَق التي تجعل في أُنُوفِ الإبل وتكون من صُفْرٍ.

المُبْـرِقَات: جمعُ مُبْرِقَةٍ وهي التي تُظْهِرْ حِلْيَهَا وُتَلَوِّحُ به حتى ينظر إليه الرجال فيميلوا إليها.

وقوله: وتبدو بالْأَكُفِّ اللامعات، التقدير: بأذرع الأكف وهي جمع كَفِّ اليد، لأنَّ السوار إنما يكون في الذراع لا في الكف.

سُوُرٌ: جمع سِوار كَحِمارٍ وَحُمُرٍ. ووجه تصحيح الواو في سُوُر أنه بانضمام الصدر فارق الموازنة، ولكن هذا التصحيح مجيئه في الشعر لاستثقال اجتماع الضَّمتين والواو فيلزم التخفيف في أكثر الأحوال والتخفيف والتثقيل لما وردا في الصحيح

(١) انظر ذيل ديوان عدي بن زيد ص ١٢٧ . والعجز في سيبويه ٤ : ٣٥٩ وشرح ابن يعيش ١٠ : ٨٤ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٣ . وقد بين الشارح معنى البيتين والشاهد فيهما في المتن.

(٢) عن البغدادي : البُرين : جَمْعُ برة ـ بضم الباء ـ وهي الخَلْخَالُ يَكُونُ في أرجل النساء . شرح شواهد الشافية ١٢٣.

. . . وَمَنْ قَالَ كُتْبٌ وَرُسْل قَالَ غيرٌ وَبيضٌ.

* فصل * وَأَمَّا الأَسْمَاءُ المَزِيدُ فِيهَا فإنَّما يُعَلُّ مِنْهَا مَا وَافَقَ الفِعْلَ في وَزْنِـهِ وَفَـارقَـهُ إمَّـا بزيَـادَةٍ لَا تَكُون في الفِعْلِ كَقَوْلِكَ: مَقَال، وَمَسِير، وَمَعُونة، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: مَكْوَزَة، . . .

كَكُتِبٍ وَكُتْبٍ كان إيثار التخفيف على التثقيل فيما نحن فيه مع ما فيه من ذلك الثقل أحرى.

قوله: «فهو كالصحيح . . . .»

لأن الضَّمَّةَ على الياء أخفُّ مِنْها على الواو، لِأَنَّ الواوَ مِنْها بدليل تَوَلُّدِ الواو منها عند الإشباع دون الياء.

قوله: «مَنْ قال كُتْبٌ . . . . . .»

أهلُ تَمِيم يسكنون، وأهل الحجازُ يحرِّكون.

«غَيُور»: من الغِيرة.

و «بَيُوض»: من البيضة. يقال دَجَاجَةٌ بَيُوض.

قوله: «كقولك مَقَال. . . .»

ألا ترى أنّ الأصل مَقْوَل كَأَقْوَلَ، وَمَسْيِر كَيَسْيِرُ. وَمَعُونة كَيَقْوُلُ، والتاء زائدة فلا تقدح في الموازنة[1]، وفيهنّ ميم ليست في الفعل فحصلت المفارقة بها، فأُعْلِلْنَ بقلب الواو ألفا في الأول كما في أَقَال، (وبتسكين الواو والياء)[2] مَعَ نقل حركتهما إلى ما قبلهما في الأخيرين كما في: يَسيرُ وَيَقُولُ.

أَمَّا مَكْوَزَةٌ وأخواتها الثلاث[3] فمزالة من عدد ما ذكرنا لأنْ الأعلام يحتمل فيها ما

---

(١) انظر شرح ابن يعيش: ١٠: ٨٦. وسيبويه ٤: ٣٥٠.

(٢) في ع و ف: «وبتسكين الياء والواو» والمثبت من الأصل

(٣) هي: «مزيد، ومريم، ومدين». والقياس نحو: مكازة، ومزاد، ومرام، ومدان، كما قالوا: مقال، ومقام، وذلك أنها أعلام، فمكوزة من لفظ كوز، وقد سمّوا بكور من بني ضبة، ومزيد من زاد يزيد، ومريم مفعل من رام يريم، فمزيد، ومريم أعلام للأناسي، ومدين اسم مكان، والأعلام قد كثر فيها التغيير. انظر ابن يعيش ١٠: ٨٦

. . . وَمَـزْيَد، وَمَرْيَم، وَمَدْيَن، وَمَشُورة، وَمَصْيَدَة، وَالفُكَاهَةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى، وَقُرِئَ: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، وَقَوْلُهُمْ مِقْوَلٌ مَحْذُوفٌ مِنْ مِقْوَالٍ كَمِخْيَطٍ مِنْ مِخْيَاطٍ. . .

يكره في الأجناس. أو مَا ترى[1] إلى مَحْبَب وأخواتها.

و (مَزْيَد) : اسم رجل.

و (مَرْيَمُ) : اسم امرأة.

و (مَدْيَنُ) : اسم مكان.

فإن قلت: إنما يجعل مدين اسم مكان من هذا القبيل إذا كان من تركيب (د ي ن)، أما إذا كان من تركيب (م د ن)، كمدينة بدليل مُدُن بدون الياء في الجمع فلا.

قلت: ليس هو من تركيب (م د ن) لِعوَز «فَعْيل» بفتح الفاء في الأوزان، وأما مدينة: فَعيلة وهي أكثر من أن تُحصى.

وقيل: إنّما صُحِّحت فَرْقاً بين كونها أعلاما وبين كونها أجناسا. هذا في الأعلام، وأمـا في (الأجنـاس)[2] فمكسـورة وأخواتها، ومن قد خرجن على الأصل (تنبيها عليه)[3] كَأَجْـوَدَ، وَأَغْيَلت، ونـظائـرها، ولم يشتغل الشيخ أبو علي بتعليل هذا المجموع، لأنهم قلما يعللون الشواذ.

قوله: «وقولهم مِقْوَلٌ. . . .»

إنما صُحِّح وان كان هو على إفْعَل كما كان مَقْوَل على إفْعَل، لأنَّ بابه منقوص من مِفْعال[4]، وقد سبق ذكره في قسم الأسماء، فلما كان مِقْوَل منقوصا من مِقْوَال وهو

---

(١) في ف : « الا ترى » والمثبت من الأصل و ع .

(٢) في الأصل : «الأسماء» والمثبت من ع و ف. وهو الصواب.

(٣) في الأصل و ف : «وتنبيها» والمثبت من ع. ومعنى ذلك أن هذه الكلمات جاءت على الأصل للتنبيه عليه.

(٤) قد نبّه سيبويه على هذا نقلا عن الخليل جاء في الكتاب: « وسألته عن مِفْعَل لأيّ شيءٍ أتمّ ولم يجر مجرى إفْعَل؟ فقال لأنّ مِفْعَلا إنما هو من مِفْعَال. الا ترى أنهما في الصفة سواء، تقول مِطْعَنٌ ومِفْسادٌ فتريدُ في المفساد من المعنى ما أردت في المِطْعَنْ.

. . . وإمّا بِمِثَالٍ لَا يَكُونُ فِيهِ كَبِنَائِكَ مِثَالَ تِحْلِيءٍ مِنْ بَاعَ يَبِيعُ تَقُولُ تِبِيعُ بالإِعلَال، لأنَّ مِثَالَ تِفْعِل بِكَسْرِ التَّاءِ لَيْسَ في أَمْثِلَةِ الْفِعْلِ ، وَمَا كانَ مِنْها مُماثِلًا لِلْفعْلِ صُحِّحَ فَرْقًا بَيْنَه وَبَيْنَهُ كَقَوْلِكَ: أَبْيَض، وَأَسْوَد، وَأَدْوُر، وَأَعْيُن، وَأَخْوِنَة، وَأَعْيِنَة . .

مُصَحَّح لما سيجيء وجب أن يجري على حكمه ليعلم أنَّه فرع على ذاك.

قوله: «وإما بمثال . . . .»[1]

هذا عطف على قوله إما بزيادة. فالحاصل أن لابد لإعلال هذا النحو من الأسماء من شَيْئَين: الموازنة والمفارقة واشتراط المفارقة للمفارقة، ألا ترى أن ما به المفارقة لو وقع مشتركا صحح ذلك الاسم ليرتفع الالتباس بينه وبين الفعل، ويحصل بينهما المفارقة، ومثال تِحْلِيء وهو ما قشّر من الأديم ليس في الفعل، فلذا تقول تِبِيعُ بالإعلال، إذ بكسر الأول حصل المفارقة فلا حاجة إلى فارق آخر.

قوله: «صُحِّحَ فَرْقا. . . . .»

فإن قلت ففي انعكاس الحكم أيضا حصول الفرق. قلت: الإعلال بالفعل أولى لأصالة الفعل في الإعلال، لأن الأصل تغيُّر اللفظ على حسب تغيُّر المعنى، ومعنى الفعل هو المتغير لأنه زمان وإعلال الأولين[2] تلبّس بفعل الماضي والباقية بفعل المتكلم كأدور من دار وأعين من عان، والياء في الأخيرين زيادة فوجودها كعدمها.

و(أَخْوِنَةٌ): جَمْع خِوان.

و(أَعْيِنَة): جَمْع عِيان. وهو من أدوات الفَدان[3].

= وتقول: المِخْصَفُ والمِفْتاح، فتريدُ في المِخْصَف من المعنى ما أردت في المفتاح وقد يعتوران الشيْءَ الواحد نحو مِفْتَح، ومِفْتاح، ومِنْسَج، ومِنْساج ومِقْوَل ومِقْوال. فإنما اتّمت فيها زعم الخليل أنها مقصورة من مِفْعال أبداً، فمن ثم قالوا مِقْوَلٌ ومِكْيَلٌ. فأما قولهم مَصَائِبُ فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنّهم توهّموا أنّ مُصِيبةً فعيلةٌ وإنما هي مُفْعِلةٌ، وقد قالوا مَصاوِب ـ أ. هـ انظر سيبويه ٤: ٣٥٥ـ٣٥٦.

(١) انظر سيبويه ٤ ٣٥٣

(٢) عنى بالأولين أبيض وأسود وعنى بالباقية: أعين وأخونة وأعينة، انظر سيبويه ٤ ٣٥٠ـ٣٥٣

(٣) العِيانُ: حديدة تكونُ في متاع الفَدّان، والجمع عُيُنٌ وهو فُعُلٌ فثقلوا لأنّ الياء أخفُّ من الواو كذا نص الجوهري في الصحاح (عين)

... وَكَذلِكَ لَوْ بَنَيْتَ تُفْعِل أَوْ تُفْعَل مِنْ زَادَ يَزِيدُ لَقُلْتَ: تَزِيد وَتَزْيِد عَلى التَّصْحِيح.

*** فصـــل * وَقَـدْ أَعَلّوا نَحْـوَ: قِيَـام وَعِيَادٍ وَاحْتِيَازٍ وانْقِيَادٍ، لإعلال أَفْعَالِهَا مَعَ وُقُوعِ الْكَسْرَةِ قَبْلَ الْوَاوِ، والْحرفِ الْمُشْبهِ لِلياءِ بَعْدَهَا وَهُوَ الأَلِفُ...**

فإن قلت: لم لم تشترط المفارقة في المجردات؟ قلتَ: لقيام الموجب للإعلال وهو الشبه الدائم بينهن وبين الفعل، ولعدم المانع عن الإعلال لأنّ وزن الثلاثي من الفعل ليس بواجب الرعاية، لاشتراك الاسم والفعل فيه. والدليل عليه امتناعهم من عَدِّهِ مِنْ أَسبابَ مَنْعِ الصرف بخلاف وزن المزيد فيه. ألا ترى أنك لو سميت بـ «ضَرْبٍ» صرفته، ولو سميت بـ «يَضْرِب» منعته الصرف.

قوله: «لقلت تَزِيد....»

أي ترى إلى قولهم: (بُرُودٌ تَزِيدِيَّةٌ) بالتصحيح، ولو جاء شيء من هذا النحو مُعَلًّا فعلى أنه منقول من الفعل كيزيد بالإعلال في اسم رجل.

قوله: «وَقد أعلّوا نحو: قيام....»

المصدر يقفو أثر الفعل في الاعتلال لما سمعت غير مرَّة من حديث المشاكلة، فيعلّ هذا النحو بقلب واوه ياءً، لأنّ كسرة ما قبلها ترومه. فإن قلت الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها كما في ميعاد، وقد ريم الإعلال هنا مع فوات أحد ذينك الشيئين فما بالهم لم يقلبوا الواو والياء في: قَوَلَ وَبَيَعَ ألفا لانفتاح ما قبلهما، وإنْ فات تحريكهما للمشاكلة بينهما وبين فعليهما؟

قلت: الإسكان نوع من الإعلال كما في: يقول ويبيع، فلا حاجة بنا إلى ما ذكرت من القلب، وشبّه في الكتاب الألف بالياء ووجه الشبه: (فصل[1] الإمالة)، وانقلاب الألف ياءً في نحوُ مُفَيْتِيح وَمَفَاتِيح، هذا ما قيل.

---

(١) في الأصل و ع: «وصل الإمالة» والمثبت من ف لأنه الصواب.

. . . وَنَحْوُ:دِيَار، وَرِيَاح، وَجِيَاد تَشْبِيهاً لإِعْلاَل وُحْدَانِهَا بإِعْلاَلِ الْفِعْلِ مَعَ الكَسْرَةِ والألِف، وَنَحْوُ:سِيَاطٍ، وَثِيَاب، وَرِيَاض، لِشِبه الإِعْلاَل فِي الـوَاحِدِ، وَهُو كَوْنُ الْواوِ مَيِّتَةً سَاكِنَةً فِيهِ بِأَلفِ دَارٍ وَيَاءِ رِيحٍ مَعَ الْكَسْرَةِ والألف، وَقَالُوا:تِيَرَ وَدِيَمَ لإِعْلاَلِ الْوَاحِدِ وَالكَسْرَةِ،وَقَالوا:ثِيَرة لِسُكُونِ الوَاوِ في الوَاحِدِ والكَسْرَةِ. . .

وأنا لا أستجيد التمسك بحديث الانقلاب إذ لو كان هذا مورثا للشبه للزم أن تكون الألف شبيهةً بالواو بدليل قولهم قُوتل ونحوه.

وأثبت بعضهم وجه الشبه بأنَّ الألف من الحلق والياء من وَسَط اللسان والواو من الشفة.

ويجـوز أن تُشبَّـه الألف بالياء، من حيث إنَّ الياء أخفُّ من الواو، ولا كلام في اتصاف الألف بالخفة.

و(احتياز) : بالحاء المهملة والزاي.

قوله: «لإعلال واحدتها. . . . .».

أي: الجمع يتبع الواحد في الاعتلال كَدِيَم في جمع دِيمة، والأصل دِوْمَةٌ، من دام يدوم. كما أنَّ المصدر يَتْبَعُ الفعل في ذلك.

قوله: «وهو كون الواو مَيِّتَةً. . . .»

أي: أعلّت هذه الكلمات وإن صُحِّحت مفرداتها وهي: السَّوْط، والثَّوْب، والرَّوْض، لأنّ الواو في المفردات ساكنة فشابهت ألف (دار) وياء (رِيْح) في السكون.

قوله: «لإعلال الواحد والكسر فيهما. . . .»

جمع تارة، وديمة، وقد كُسرت التاء والدال في الجمع، والدليل على أن الياء واو قولهم: تَاوَرْتُه والناس يتَتاوَرُون.

قوله: «لسكون الواو . . . . والكسرة. . . .»

السكون في الواحد، وكسرة ما قبل الواو في الجمع هذا في جمع ثَوْرٍ من الحيوان أما ثَوْر من الأقط فجمعه ثورة.

. . . وَهَذَا قَلِيلٌ وَالكثِيرُ عِودَةٌ وَكِوَزَةٌ وَزِوَجَةٌ، وَقَالُوا طِوال لَتَحَركِ الواوِ في الوَاحِدِ وَقَولُه :

* فإنَّ أَعِزَاء الرِّجَالِ طِيَالُهَا *

فَلَيْسَ بالأعْرف.

وَأما قَوْلُهُمْ رُواء مَع سُكُونِهَا في رَيَّانِ وَانْقِلَابِهَا فِلَئلَا يَجْمَعُوا بَيْنَ إعْلَالَيْنِ قَلْبِ الْواوِ التي هِي عَيْنٌ، وَقَلبِ اليَاءِ الّتي هِي لامٌ هَمْزَةٌ. . .

قولـــه : «وهذا قليل. . . .»

إشارة إلى الإعلال في نحو: تِيَرٍ وَدِيَمٍ وَثِيَرَةٍ، لأنَّ الإعلال في نحو سِيَاطِ قد نيط بشيئين: الكسرة والألف، إذ السكون في سَوْط ليس بتغيير صريح كقلب الواو ياءً في سِياط، فساغ أن لا يلتفت إلى تغيير السكون في سَوْط، وإنْ كان السكون إعلالا، ولا ينَاط به حكم ما لم يوجد ما يقوّيه وهو ذانك الشيئان اللذان يقتضيان الياء، فلما عدم الألف فات أحد الشيئين فظهر الضعف، فلذا قلّ الإعلال في هذا النحو وكثر التصحيح.

فإن قلت لما نيط الإعلال بشيئين وقد فات أحدهما وجب أن يلزم التصحيح كما أن منع الصرف لما نيط بشيئين زال بزوال أحدهما.

قلت: لما فتحت الواو في (دِوَم) فقد وجد جزءُ الألف عقيبها وهو الفتحة فكأن الألف لَم يَفتْ، ولأنّ التصحيح كما كثر في هذا النحو صار كأن لم يُعَلَّ شيء منه تنزيلًا للأكثر منزلة الكل.

قوله: «لتحرك الواو في الواحد. . .»

أي الجمع فرع على الواحد، فلما صح طويل صحَّ طِوال.

وأوله :

. . . وَنِوَاءٌ لَيْسَ بِنَظِيرِهِ لِأَنَّ الوَاوَ فِي وَاحِدِهِ صَحِيحٌ وَهُو قَوْلُكَ نَاوٍ.

---

٧٠٤ ـ تَبَيَّنَ لي أَنَّ القَمَـــاءَةَ ذِلَّةٌ[1]

قوله : «فلئلا يجمعوا . . . . . . »

الأصل في رَيَّان رَوْيَانُ، بالسُّكون، فَكَانَ القياسُ أنْ يُقَال رَيَّاء بالإعلال كما في سياط، بل هذا أولى، إذ في سوط مجرّد السُّكُون، وفي ريَّان القلب إلى الياء، وهو أبلغ في التغيير من السكون المجرد، والجمع تابع للواحد في الإعلال، لكن امتنع قولـك رَيَّاء للجمع بين إعلالين، قلب العين ياءً، وقلب اللام همزة، لأنّ أَصْله رواِئي من رَوي بالياء وذلك بعيد عن مدارج الحكمة لما فيه من الإجحاف بالكلمة.

قوله : «وَنِوَاء . . . . . » .

النَّاوي : الجَمَلُ السَّمِينُ من النَّيِّ وَهُوَ الشَّحْمُ .

رُوي أنَ أعرابية غنَّت عند حمزة ـ رضي الله عنه ـ في أوّل الإسلام وهو سكران. والأُغْنِيَّةُ :

٧٠٥ ـ أَلا يَا حَمْزَ بِالشُّرُفِ النِّوَاءِ   وَهُـــنَّ مُعَقَّلاتٌ بِالغِـنَاءِ[2]

ضَعِ السِّكِّينَ فِي اللَّبَّاتِ مِنْهَا   وَضَرِّجْهِنَّ حَمْزَةُ بِالدِّمَاءِ

وَعَجِّلْ مِنْ أَطَايِبِهَا طَعَامًا   لِشَرْبٍ مِنْ قَدِيرٍ أَوْ شُوَاءِ

فقام وَنَحَرَ شارفَيْنِ.

والشَّارِفُ : المُسِنَّةُ مِنَ النّوق .

والقديرُ : المطبوخُ في القدر.

---

(١) عجزه : . . . . وأنْ أعزاء الرّجال طيالها

عزاه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٨٧ لأنيف بن زبّان النّبهاني من طيّء. وقد نقل البغدادي هذه النسبة عن ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل. وقال: القماءة بفتح القاف والمد مصدر قمؤ الرجل بضم الميم مهموز اللام ـ أي صار قميئاً على وزن فعيل، وهو الصغير الذليل. وموضع الشاهد فيه قوله «طيالها» وهو شاذ قياساً واستعمالاً، والقياس طوالها وهو الكثير المستعمل.

(٢) الأبيات من الوافر، ذكر ابن منظور صدر البيت الأول منها فقط بعد أن قال وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما. اللسان (نوى).

* فصل * وَيَمْتَنِعُ الاسْمُ مِنَ الإعْلَالِ بِأَنْ يَسْكُنَ مَا قَبْلَ واوِهِ، وَيَائِهِ أَوْ مَا هُوَ بَعْدَهُمَا إذا لَمْ يَكُنْ نَحْوَ:الإقَامَةِ والاسْتِقَامَةِ مِمَّا يَعْتَلُّ باعْتِلالِ فِعْلِهِ وَذلِكَ قَوْلُهُمْ: حُوَّلٌ، وَعُوَّارٌ، وَمِشْوَارٌ، وَتَقْوالٌ، وَسُوُوقٌ، وَغُوُورٌ، وَطَوِيلٌ. . .

والـواو في ناوٍ مُصَحَّـحٌ، وفي رَيَّان مُعَلَّل، فلا يكون نِواءٌ نَظِيرَ رِواء، في تركهم الإعلال في رِواء تفادياً من الجمع بين إعلالين.

وإنما صحَّ نَاوٍ لأنَّ اللام وهو الياء قد أُعِلَّت بالسكون، فإعلال العين يفضي إلى الجمع بين إعلالين.

قوله: «وذلك قولهم حُوَّل. . . . .»

ترك الإعلال في هذا القبيل للسكون، وذلك إما أن يقع قبل المعتل أو بعده، أما الأول: فنحو حُوَّل وهو الرجل الكثير الحيلة، وإنما لم تقلب واوه الثانية ألفا، لأن انقلابها في نحو قال لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو لتحركها وطلب المشاكلة كما في: (أقال).

وَحُوَّل ليس مما تطلب فيه المشاكلة، لأنه ليس من جملة نحو: (أقام) ولا من عداد نحو (خَاف)[1] وغيره مما طلبوا المشاكلة فيه، وقد سكنت الواو الأولى فلم يبق طريق للإعلال إلا مُنْسَدًّا.

والوجه الثاني , أنك لو قلبت الثانية ألفا يلزم تحريك الأولى أو حذف إحداهما، فيصير إلى حُوَال أوْ حُوْل أوْ حَال وأيُّ فساد أقوى من إبطال وزن الكلمة.

وأما الثاني فنحو: سُوُوق جمع ساق، وغُوُور مصدره غارَ، وهما بواوين، وكذا قَوُول وَبَيُوعُ بفتح أولهما، امتنع الإعلال في هذا النحو لأدائه إلى إبطال الصِّيغة، فَوَاوُ فُعُـول وَفَعُـول مدَّة لا تَمسُّهـا الحـركة، فلو سُكِّنَتَ الواو الأولى في الأولين وانقلبت الفـاء في الأخيرين يلزم حذف إحـداهما أو تحريكها، وكلاهما ممتنع

---

(١) في ع و ف: «يخاف» والمثبت من الأصل.

فيمتنع الإعلال، على أنّ سكونَ الواوِ الثانية قد كسر شوكة ثقل التصحيح، لأنَّ اللسان بالوصول إلى الساكن بعد حرف اللين يستريح كما يستريح بالوصول إليه قبلُ كما في مسألة الظَّبْي، وإن كان السكون قبله أجلب للاستراحة.

وأما الثالث: فنحو: عُوَّارٍ بِضَمِّ الْعَيْن والتَّشدِيد، وَهُو القَذَى في العَيْن. و(مِشْوارٌ): وهو المكان الذي تعرض فيه الدابة[1] للبيع.

و(تَقْوَالٌ): وهو مصدر قال كالتَّسْيَار بمعنى السير. وجه ترك إعلال هذه الكلمات: الهرب من أن يلزم الإجحاف بهن بحذف الحرفين من ثلاث سواكن بتغيير الإعلال، ولأنَّ الإعلال لتحصيل الخِفّة، وفيهن نهاية الخفة، لحصول السكون من كل جانب.

فإن قلت فقد أحوجك المقام إلى الفارق بين تَقْوال وإقَامة لأنك أعللت الإقامة مع اكتناف الساكنين المعتل في (إقْوام)، ولم تُعلَّ (تَقْوَالاً) وكلاهما مصدر.

قلت: الفارق أن الإفعال يُلازم باب أفعل، كأنه أعلق من الحرباء وكذا استفعال مع استفعل، فلما تحققت هذه المصاحبة اللازمة بين المصدر وفعله في باب أفعل لزم أن يسلكا طريقة التشاكل. وتَفْعال لم تتصف بتلك الملازمة مع أن ذلك للمصدر ولشيء آخر وهو إفادة المبالغة، فصار (تقوال) كأنه ليس بمصدر، فناسب أنْ يَعْمَلَ مَانع الإعلالِ ولا تُطلب المشاكلة.

---

(١) قال ابن يعيش: والمِشْوارُ: المكان تُعرض فيه الدواب، والمكان يكون فيه العسل ونشاره. شرح ابن يعيش ١٠: ٨٩.

. . . وَمَقَاوِمُ، وَأَهْوِنَاءُ، وَشُيُوخٌ، وَهَيَامٌ، وَخِيَارٌ، وَمَعَايِش وَأَبْيِنَاء.

* فصـــل * وإِذْا اكْتَنَفَ أَلِفَ الجَمْعِ الذي بَعْدَهُ حَرْفَانِ وَاوَانِ أَوْ يَاءَانِ أَوْ وَاوٌ وَيَاءٌ قُلِبت الثَّانِيَةُ هَمْزَة كَقَوْلِكَ في أَوْلِ أَوَائِل . . .

(مَقَاوِم) : بِفَتْحِ الميمِ : جَمْعُ مَقَامَة.

و(أَهْوِنَاء) : جمع هَيِّنٍ، مِنْ هَانَ عليه الأمرُ سَهُلَ وَخَفَّ.

و(هَيَام) : بالفتح : رمل لا يتمالك أن يسيل من اليد للينه.

و(خِيار) : خلافُ الأشرار.

و(أَبْيِنَاء) : جمع بَيِّن بالتشديد وهو الفصيح.

قوله : «وإذا اكتنفت. . . . .»

الأصل في (أوائل) : أَوَاوِل، الواوان فاءٌ وَعَيْنٌ كما في أَوَّل، لأنه أفعل كرهوا اجتماع الواوين فيه فهمزت (الثانية)[1] لقربها من الطرف على التشبيه بكساء (ليزول الاجتماع)[2].

وفيه دقيقة، وهي أنَّ الواو هُمِزتْ على طريقة أُوَيْصِل من غير أن تقلب أوّلا ألفا ثم تقلب الألف همزة، لأن الغرض إزالة الاجتماع لا الإعلال فظهر مما ذكرنا أن هذا الحكم منوط بشيئين: اجتماع الواوين[3] ومشابهة كساء، فليكن ذلك على ذكر منك فعساه أن يجذب بِضَبْعِكَ[4] بعد.

فإن قلت الاجتماع إنما يَتحقَّقُ إِذا لم يكن الحاجز موجودا، قلت: الألف حاجز غير حصين فلا يعبأ بوجودها.

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) سقط من الأصل وف والمثبت من ع.

(٣) في ف : «الواو» والمثبت من الأصل وع.

(٤) الضَّبْع بسكون الباء : وسَط العضُد بلحمه يكون للإنسان وغيره، ومنه اضطبع الشيء: أدخله تحت ضَبْعَيْه، والاضطباع الذي يؤمر به الطائف بالبيت: أن تدخل الرداءَ من تحت إبْطِك الأيمن وتغطي به الأيسر، كالرّجل يريد أن يعالج أمراً فيتهيأ له. اللسان: (ضبع).

. . . وَفي خَيِّرٍ: خَيَائِر، وَفي سَيِّقَة سَيَائِقُ وَفي فَوْعِلَةٍ مِنَ الْبَيْعِ بَوائِعُ . . .

أما (خَيَائر) : فأصله خيايير بياءين لأنه جمع خيِّر فَيْعل من الخير، والياء كالواو من حيث إنهما أختان للألف، ومن حيث إنهما يلتقيان في (صُدود) و(عَميد) ونحوهما في القوافي، فتجري الياءان مجرى الواوين، ولأن الياء مَشَبَّهة بالألف على ما تلي عليك قبل، فلما اكتنفتا الألف صار كأنه اجتمع ثلاث ألفات، فتهمز الأخيرة لإزالة اجتماعهما.

وأما (سَيَائِق) : فهو جمع سَيِّقة وهي الطريدة من الغنم والأصل سَيْوِقَةٌ، من ساق يسوق، قلبت الواو ياء لما عرفت، وبالجمع زال فتعود الواو نحو سَيَاوِق، والياء كالواو لما ذكرت آنفا، فانخرط في سلك أواوِل وهذه النكتةُ في همزة بوائع فتأمَّل.

(قوله : «في فوعلة من البيع بوائع . . . .»

إنما جعله جمع فوعلة، وإن كان جمع بائعة لذلك رفعا لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع، فَرُفع على مفردها، فرفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همز فيه، وهو فوعل من البيع)[1].

(١) في الأصل وع ساقط والمثبت من ف

. . . وَقَـوْلُهُم: ضَياون شاذٌ كَالْقود، وإذا كان الْجَمْعُ بَعْدَ ألفه ثلاثةُ أحْرُفٍ فَلا قَلْبَ كقَوْلِكَ: عَواوِير، وَطَواوِيس وقَوْلِه:

* وَكَحِّل الْعَيْنَيْن بالْعَوَاوِر *

إنَّما صَحَّ لأنَّ الياءَ مُرادَةٌ وَعَكْسُهُ قَوْلُهُ:

* فِيها عَيائِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ *

لأنَّ الْيَـاءَ مَزِيدةٌ للإشْبَاعِ كَياءِ الصَّيارِيفِ، وَمِنْ ذلِكَ إعْلالُ صُيَّمٍ وَقُيَّمٍ لِلْقُرْبِ مِنَ الطَّرَفِ مَعَ تَصْحِيحِ صَوَّام وَقَوَّام. . .

قوله: «فلا قلب. . . .».

لزوال مشابهة كِساء.

قوله: «وَضَيَاوِن شَاذٌّ. . . .»

لَمَّا صَحَّ في ضَيْوِن، وَلَمْ يَقُلْ ضَيِّن، قيل ضَيَاوِن بالتصحيح جريا على الأصل وتنبيها عليه كالقَوَد.

قوله: «صحَّ لأنَّ الياءَ مرادة للإشباع. . . .»[1]

هذا يقوّي ترك الإعلال في مِقْوَل على إرادة الألف، وقبله:

غَــرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَباعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْــرَ ذَا الدَّوَائِرِ

٧٠٦ ـ حَنَى عِظَامِي وَأُرَاهُ ثَاغِرِي وَكَحِّل. . . . . (البيت)[2]

يقول لامرأة: ـ غرّكِ حتى اجترأتِ على مخالفتي ـ أني كَبِرْتُ وتقاربت أباعري.

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري: وكَحِّلِ ٱلْعَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ.
إنما صَحّ لأنَّ الياءَ مُرادَة . .

(٢) قائل هذا الرجز: جندل بن المثنى الطُّهَوِيّ، انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٣٧٤ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢: ٣٦٥ وانظر الشاهد في سيبويه ٤: ٣٧٠.
وَأراه ثاغري: أرى بالبناء للمفعول من أراني الله زيداً فاضلاً، يَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، فلما بني للمفعول ناب المفعول الأول ـ وهو هنا ضمير المتكلم ـ مناب الفاعل، والهاء من أُراه ضمير الدهر هو المفعول الثاني، وثاغري:

. . . وَقَوْلُهُمْ فُلَانٌ مِنْ صُيَّابَةِ قَوْمِهِ، وَقَوْلُهُ:

. . . . فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

* فصل * وَنَحْوُ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ. . .

يريد أنه ترك السَّفر والرحلةَ إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بَعْضًا،

وثاغري: كاسِر أسناني.

والعُوَّارُ: وَجَعُ العين.

يُريدُ أَنَّ مَرَّ الزَّمانِ أَفْسَدَ بَصَرَهُ، وَحَنَّى عِظَامَه وَقَصَّرَ خُطْوَهُ.

و(صُيَّابَة)، من صَابَ يَصُوبُ، وقولهم فلان من صُيَّابَةِ قَوْمِهِ: أيْ مِنْ خِيَارِهِم.

قوله[1]:

٦٩٦م - . . . . فَمَا أَرَّقَ . . . .

أولـــه:

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ

قوله: «وَنَحْوُ سَيِّدٍ. . . .»

الإدغـام كمـا يجـري في المثلين، كذلـك يجري في المتقاربين، والواو والياء متقـاربتـان فيلزم الإدغـام، والمدغم أبدا ساكن، فيلزم أن تكون السابقة منهما ساكنـة، والـواو أثقـل من الياء فتقلب[2] الواو ياء تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخرت. فإنْ قلت: الإدغام غير لازم في المتقاربين مع قرب المخرجين، وقد لزم هنا الإدغام مَعَ بُعْدِ

المفعـــول الثالث هذا هو الأصل، ولكن غلب على استعمال المبني للمفعول بمعنى الظن، والشاهد فيه قوله: العواور على أن أصله العواوير فحذفت الياء ضرورة وبقيت كسرتها دليلاً عليها كذا عن البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(١) هو ذو الرمة وتمام الشاهد:

الا طرقتنا ميةُ ابنةُ منذرٍ فما أرَّق النُّيام إلاّ سلامُها

وهو شاهد على استعمال النيام شاذا وقياسها النوام. وقد مر تحقيقه آنفاً - انظر ص [illegible]

(٢) في الأصل (فقلبت) والمثبت من ع و ف

. . . وَدَيَّار، وَقَيَّام، وَقَيُّوم قُلِبَ فيها الْوَاوُ يَاءً وَلَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ في سُوِيرَ، وبُويِعَ، وتُسُوِيرَ، وتُبُويِعَ، لِئَلَّا يَخْتَلِطَا بفعل وتفعل. . .

المخرجين، فمن أين قلت هما اتَّحَدَتا من حيثُ المَدُّ فصارتا كأنهما مثلان، والإدغام في المثلين لازم، ولأن ثقل اجتماع المتقاربين أدنى من اجتماع الواو والياء، فلزم الإدغام، وإن لم يلزم في المتقاربين.

فإن قلت لِمَ لَمْ يلزم في أُسَيْوِد؟ قلت: لأنَّ اجتماعهما عارض ولا شَكَّ أن العارض دون اللازم. فإن قلت: ما تقول في دُلَيَّة؟

قلت: لأنّ الطرف محل للتغيير والحشو مُتَحَصِّن فتكون رتبة التغيير في الحشو أدنى من رتبة التغيير في الطرف، وقد نُبِّهتَ على هذا من قَبْل فتذكر.

قوله: «وَدَيَّار . . . . .»

أصله: دَيْوَار من دَارَ يَدُورُ، فإذا قُلْتَ: (مَا بِالدَّارِ دَيَّارٌ)، فَكَأنك قلت: ما يدور بها أحد.

و(قَيَّام وَقَيُّوم): أصلهما قَيْوَام وَقَيْوُوم مِنْ قَامَ يَقُوم والكلام فيهن كالكلام فيما سبق.

قوله: «لئلا يختلطا. . . .».

أي لو قيل في سُوِيرَ وَتُسُوِيرَ سُيِّرَ وَتُسِيِّرَ، لم يدْرَ أنهما فُوعِلُ، وَتفُوعِلَ، أَمْ فُعِّلَ وَتُفُعِّلَ، وهذه هي النكتة التي لها متانة وحصانة في هذه المسألة، فأما قول من قال الإدغام إنما ترك فيهما لأنَّ الاجتماع غير لازم، ألا تراك تقول سايَرَ وَتَسَايَر، ولا اجتماع فيهما لهما فشيء لا متانة فيه بل ﴿كَسَرَابِ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾[1].

ألا ترى أن الاجتماع غير لازم في أُسَيْوِد لأنه يعارض التصغير، كما أن الاجتماع هنا يعارض البناء للمفعول، ومع ذلك لم يمتنع في الإدغام، ولو قلت الاجتماع

---

(١) سورة النور آية ٣٩ .

* فصـــل * وَتَقُـولُ في جَمْـعِ مَقَـامَـةٍ وَمَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، مَقَاوِمَ، وَمَعَاوِنَ، وَمَعَايِشَ، مُصَرِّحًا بِالواوِ والْيَاءِ وَلاَ تَهْمِزُ كَمَا هُمِزَتْ رَسَائِلُ، وَعَجَائِزُ، وَصَحَائِفُ، وَنَحْوُهَا مِمَّا الأَلِفُ والوَاوُ والياءُ فِي وُحْدَانِهِ مَدَّاتٌ لاَ أَصْلَ لَهُنَّ في الْحَرَكَةِ.

لازم ما دام مصغرا، فمعارض بقولنا الاجتماع لازم مادام مَبْنِيًّا للمفعول، فعلم أن النكتة التي لا مغمز لقناتها، ولا مقرع لصفاتها هي ما ذكرنا.

والنكتـة الثانية أن المقصود في هذه المسألة قلب الواو لامتناع الإدغام بدونه والواو في أُسَيْوِد هي اللازمة لصوغ الكلمة عليها، فأما الواو في (سُوير) فعارضة، فساغ أن يدعوَ كونُها عارضة إلى ترك الإدغام، وكونها لازمة إلى تجويزه.

قوله: «ولا تهمز كما تهمز رسائل....».

الألف في رسالة بمنزلة الواو في قَسْوَر، فكما أن واو قَسْور تقع بعد الألف إذا جمـع كذلك، تقع ألف رسالة بعد الألف إذا جمع فتجتمع ألفان فيلزم تحريك إحداهما لامتناع الحذف لذهاب بناء الجمع لهذا النحو؛ فحرّكت الثانية وصارت همـزة وكسـرت لأن الساكن إذا حَرك حرّك بالكسر أو لأن هذه الهمزة بإزاء الواو المكسورة في قَساوِر، ثم أجرى واو عجوز وياء صحيفة مجرى ألف رسالة لكونهما زائدتين للمد كالألف، والألف فيما نحن فيه هي الأجدر بالأصالة لأنها تصافح المَدَّ أبدا وتعانقه. وكلتاهما كثيرا ما تُودِّعُه وتفارقه، فوضح بما ذكرنا أنهما تهمزان ابتداء بدون واسطة، لأنهما مدّتان لا أصل لهما في الحركة فَاتبعتا الألف، والألف تهمز ابتداء فكذا هما.

فإن قلت: فلم لم تسلك طريقة قائم بأن تقدر أن الأصل عجاوز ثم عجااز، ثم عجائز بألف وهمزة؟ قلت: هي في مسألتنا شاغرة لا تسلك، إذ الغرض في قاوم الإعلال للمشاكلة، وطريقته هاتيك وهنا لا مشاكلة، لأن عجائز ليس مما تطلب فيه المشاكلة، الا ترى إلى تصحيح قساور. فإن قلت: قد أصبت شاكلة الصواب فيما

* فصل * وَفُعْلَى مِنَ الْيَاءِ إِذَا كَانَت اسْماً قُلِبَتْ يَاؤُهَا وَاواً كَالطُّوبَى، وَالْكُوسَى مِنَ الطِّيبِ وَالْكَيْس . . . .

أجبت فَأَبِنْ لِي لم قُلِبَتَا همزةً قبل أن تقلبا ألفا مع أنّ في قلبهما ألفاً أولا رعاية مناسبة، وهي أنهما إلى الألف أقرب منهما إلى الهمزة فقلب الشيء إلى ما يقاربه أولى، ولأنَّ الهمزة أقرب إلى الألف منها إلى الواو والياء فجعل الشيء بدلا من قريبه أولى، فهذه شبهة أطارت قلبي وأبارت[1] لُبِّي، وغادرتنيْ حاشراً بائرا لا ينكشف عني الغطاء ولا يَبْرَحُ عنّي الخَفَاءُ. قلت: إنْ شئت فافطن لما ألقي إليك وأتلو عليك، وَتَلَقَّهُ من القبول له بأكمل ما استحَقَّه وأوف بأبلغ الإصغاء وأحسن الاستماع حَقَّه، وهو أنا قد أقمنا الدليل على أن همزهما لإتباع الألف فلو قلبتها أولا ألفا ثم همزة لكان طريقته غير طريقة الإتباع فيلزم إهمال ذلك الدليل، وليس إلى إهماله سبيل، والواو والياء في وُحْدان مَقَاوِم، وَمَعَاون، وَمَعَايش ليستا بمدَّتَيْن لتحركهما. فالواو في مَقْوَمَة مفتوحة، وفي مَعْوُنَةٍ مَضْمُومَةٌ. والياءُ في مَعِيْشَةٍ مَكْسُورةٌ، فلم يشبها ألف رسالة فلا يَجْرِيَان مَجْراها فَيُصَحَّحَان.

فإن قلت: ما تقول في قول العرب مصائب بالهمز مع أنّ الياء في «مصيبة بزنة مكرمة متحركة؟ قلت: ذاك محمول على أنه ظَنَّ مُصيبة فَعِيلَة لا مُفْعِلَة، واستعمل بالهمز، ومثلُ هذا نفسُه مستعمل ولكنْ قياسُ غيره عليه ممتنع.

قوله: «وَفُعْلَى مِنَ الياء. . . . .»

قياس مذهب صاحب الكتاب[2] أن يقال طِيْبَى وكِيْسَى، لأنه يقول في مثال بُرْد من البياض بِيْضٌ لا بُوض، والعذرة له في قولهم طُوبَى وكُوسَى بالواو، أن الياء لما غلبت على الواو في كلامهم . ـ وإن شئت فتأمل فيما أسلفنا من مواضع قلبت فيها الواو ياء، ولم ينعكس إلا على القلة كَمُوقِن ـ قلبت إلى الواو والياء ليكون هذا

(١) أبارت: أهلكت ـ انظر اللسان: (بور).

(٢) سيبويه ٤ : ٣٦٤.

. . . وَلاَ تُقْلَبُ في الصِّفَةِ كَقَوْلِكَ في الصِّفَةِ مِشْيَةٌ حِيكَى، وَقِسْمَةٌ ضِيزَى.

التغليب ـ أعني تغليب الواو على الياء هنا ـ تعويضاً عن تغليب الياء على الواو في تلك المواضع، ويصان تصرفهم عن الاعتساف في مهاوي الميل إلى أحد الجانبين دون الآخر.

فإن قلت: فلم لم ينسحب هذا التغليب على فصل الاسم والصِّفَةِ معاً؟ قلت: في ذلك إبطال معنى القلب، لأن الإبدال هو أن يوجد حرف في بعض الأمثلة كالياء في الدنيا، فهي غير موجودة في دنوت أَدْنُو دُنُوًّا أَوْ تَقول لما قلب الياء واوا للتعادل لزم أن يَخُصَّ القلب بالاسم أو الصفة ليحصل منه فائدة انفصال الاسم من الصفة، وتكون هذه الفائدة نتيجة هذا التصرّف لا مقصورة على حده، فذلك ضعيف جدًّا.

فإن قلت: لم خصّ الإبدال بالاسم؟ قلت: هذا السؤال قائم في فصل الانعكاس أيضا فلا تسمعه، على أنا نقول: الاسم أقوى من الصِّفةِ بدليل أنهم لما حاولوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة غيروا الاسم دون الصفة، (فحمل)[1] التغيير على الأقوى أولى. وقد كفى الأخفش في هذا القلب مؤونة الجواب؛ لأنه على أصله الذي مَرَّ في مسألة بِيض، فالطُّوبَى تأنيث الْأَطْيَبِ والكُوسَى تأنيث الْأَكْيَس.

و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾[2]: جائرة، وهي فُعْلَى بالضَّمِّ مِنْ ضَازَ يَضِيز إذا نقص، أبدل عن الضمة كسرة لتصحَّ الياء كما في بيض.

و (حِيكَى)[3]: من حَاكَ يَحِيكُ.

فإن قلت: فلعلَّ كسرة الفاء أصلية. قلت: ليست بأصلية لأنه ليس في الكلام فِعلى بالكسر صفة ألفها للتأنيث، وإنما يتأتى ذلك فيما ألفه للإلحاق كعِزْهى وعِزْهاة.

---

(١) في جميع النسخ (فحمل حمل) ولذا حذفت كلمة (حمل) لأنها زائدة

(٢) سورة النجم آية ٢٢

(٣) اللسان (حيك)

* القول في الواو والياء لامين *

حُكْمُهُما أَنْ تُعلاَّ أَوْ تُحْذَفا أَوْ تَسْلَمَا، فإِعْلاَلُهُمَا مَتَى تَحرَّكَتَا وتَحرَّكَ ما قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَقعْ بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ إِمّا قَلْباً لَهُما إلى الألفِ إِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ مَاقَبْلهمَا فَتْحَةً نَحْوُ غزَا، وَرَمَى، وَعَصا، وَرَحى؛ أَوْ لإِحْدَاهُما إِلَى صَاحِبَتِها كأَغْزَيْتُ، وَالْغَازِي، وَدُعِيَ، وَرَضِيَ، وَكَالْبَقْوَى، وَالشَّرْوَى، والجِبَاوَةِ، أَوْ إِسْكَانهمَا كَيْغزُوْ، ويَرْمِي، وَهَذَا الْغَازِي وَرَامِيكَ. وَحَذْفُهُمَا في نَحْوِ لا تَرْمِ، وَلاَ تَغْزُ، وَاغْزُ، وَارْمِ، وفِي يَدٍ وَدَمٍ، وَسَلاَمَتُهُمَا في نَحْوِ الْغَزْوِ والرَّمْي وَيَغزُوَانِ، وَيَرْمِيانِ، وَغَزَوا وَرَمَيا.

* فصــل * وَيَجْرِيَانِ في تَحَمُّل حَرَكَاتِ الإعْرابِ مَجْرَى الْحُرُوفِ الصِّحَاحِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا في نَحْوِ دَلْوٍ وَظَبْيٍ وَعَدوٍ وَعديٍ وَمُحْواوٍ وَوَاوٍ وَزَايٍ وَآيٍ، وإِذَا تَحرَّكَ ما قَبْلَهُمَا لَمْ يَتحمَّلا إِلاّ النَّصْبَ نَحْوُ: لَنْ يَغْزُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ، وَأُرِيدُ أَنْ تَسْتَقِيَ وَتَسْتَدْعِيَ، وَرَأَيْتُ الرَّامِيَ وَالعَمِي، والمُضَوْضِي.

قوله: «مَتى تَحَرَّكتَا وَتَحرَّكَ ما قَبْلَهُمَا....»

قد سبق أن انقلابهما إلى الألف بتحركهما وانفتاح ما قبلهما إذ في ترك القلب اجتماع الأمثال.

قوله: «إِنْ لَمْ يَقَع بَعْدَهُما سَاكِنٌ....»

إذ لو وقع بعدهما ساكن يظهر الفساد كما ذكرنا قبل في دَعَوَا وَرَمَيَا.

قوله: «أَوْ لإحداهما......»

عطف على «لَهما» و«إِسْكَانًا»: على «قَلْباً» أي قَلْباً كما ذكرنا وإِسْكَانًا كما يذكر.

قوله: «ويجريان في تَحَمُّل الحركات....»

* فصل * وَقَدْ جَاءَ الإسكانُ في قَوْلِهِ:

* أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ *

هذا تفصيل ما أجمله في الفصل السابق، أي يجريان مجرى الصحاح، سواء كان الساكن صحيحا كَدَلْوٍ أو مدغما كَعَدوّ. أوْ مُعْتَلًا كَمُحْوَاوٍ وهو اسم الفاعل من الحُوَّة، والأصل احْوَاوّ كاحْمَارّ، وستقف على السر في مصيره إلى حَوَاوَي إنْ شاء الله تعالى.

و (زايٌ[1] وآيٌ) : جمع زايةٍ وآية.

قوله: «لم يتحملا إلا النصب....»

لاستثقالهم اجتماع الواو والضمتين في يَغْزُو بِالضَّم، لأنها أمثال واجتماع المثلين مستكره، فما ظنّك بالأمثال؟.

وكذا الكلام في (يَرْمي) (بالضَّمِّ)[2]، لأنَّ الضَّمَّةَ قريبةٌ مِنَ الياءِ ولا تَذْهَلْ عن اجتماع الواو والياء في القافية المردفة نحو:

صُدُود وَعمِيد.

والواو والياء في هو يغزو ويرمي في تقدير الحركة، ولذا قبلتا النصب لخفته، وقلبتا ألفين في يُغْزَى وَيُرْمَى في المجهول.

قوله: المُضَوْضِي.....»

هو اسم الفاعل من ضَوْضَى القوم: صاحوا، وإنما لم يُعيدوا الواو في نحو: «رأيتُ غَازِياً»، وإن كان انقلابها منوطا بشيئين سكونها وانكسار ما قبلها كما عاد الانصراف فيما لا ينصرف بزوال أحد السببين ليطّرد الباب ويجري الرفع والجرُّ والنصب على سنن واحد.

---

(١) في ف: «واري» والمثبت من الاصل و ع. انظر سيبويه ٤ ٣٩٨

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وف

... وَقَوْلِ الأَعْشَى:

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ولا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدَا

وقوله: * يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلا أَثَافِيهَا *

قوله: «وقد جاءَ الإسكان....»

أي جاء إسكان الواو والياء في النصب في هذه الأبيات.

وأول البيت الأول[1]:

٧٠٧ - فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ ....

٧٠٨ - والبيت الثاني[2] من قصيدة مدح بها النبي - عليه السلام -، وذكر فيها ما جاءت به الشريعة، وأراد أن يلحق به ويسلم، ومنعته قريش. ومن أبياتها:

٥١٦م - فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فَاعْبُدَا

أرثا له: رحمه.

والكَلالَة: الكَلالُ[3].

والحفى[4]: مصدر حَفِيَ الرجل: من المشي رقَّتْ قَدَمُه.

والضمير في لها: لناقته، والتاء في تلاقي لتأنيث الغائبة وهي الناقة،ولو كان قوله

---

(١) قائله عامر بن الطفيل - انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ١٠١ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٠٥ والبيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في المرجعين المذكورين:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

والشاهد فيه قوله: (أسمو) حيث سكَّنَ الواو مع اقتضاء النصب وذلك شذوذ أو ضرورة.

(٢) نصُّه كما جاء في ديوان الأعشى ص ١٣٥. وعليه فلا شاهد فيه:

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تَزُورَ مُحَمَّدَا

وترتيبه الثاني عشر من قصيدة له عدتها أربعة وعشرون بيتاً من الطويل قالها في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقد استهلها بقوله:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أَرْمَدَا وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمُسَهَّدَا

ورواية المفصل وابن يعيش: (حتى تُلاقِي) وهو موضع الشاهد حيث أسكن الياء في تلاقي وهو منصوب بحتى.

(٣) الكَلال: الإعياء. اللسان: (كلل).

(٤) هكذا في جميع النسخ وجاء في اللسان: (حفا) وهي من بنات الياء والواو.

. . . وَفي الْمَثَلِ : أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا، وَهُمَا في حَالِ الرَّفْعِ سَاكِنَانِ وَقَدْ شَذَّ التَّحْرِيكُ في قَوْلِهِ :

حتى تلاقى لخطاب الناقة عن طريق الالتفات كقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] بعد قوله : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2]

لم يَبْقَ البيتُ شاهدا للإسكان، وكذا قوله[3] :

٧٠٩ ـ . . . . عَفَتْ إلاَّ أَثَافِيْهَا

لو حمل على المعنى نحو: لم يَبْقَ إلا أثافيها . لم يَبْقَ شاهدا، لكنه خلاف الظاهر.

قوله : «وفي المثل . . . .»[4]

قال[5] :

٧١٠ ـ يا بَارِيَ الْقَوْسِ بَرْياً لَيْسَ يُحْكِمُهُ ... لاَ تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بارِيْها

أصل السكون فيها نحن بصدده، إنما هو في الألف[6] لإبائها الحركة أبدا ثم شبِّهت الياء بالألف لما بينهما من القرب، فجاء إسكانها مجئيا كالمستمر، ولذا ذهب

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٢) سورة الفاتحة آية ٢ .

(٣) نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤١٠ لبعض السعديين، وانظر ديوان الحطيئة ص ١١١ ، والبيت بتمامه كما جاء في شرح شواهد الشافية :

يا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أَثَافِيْها ... بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا

وموضع الشاهد قوله : (أثافِيها) وكان حقه النصب على الاستثناء إلا أن الياء سكنت شذوذا ، والبيت من البسيط، والطوي : البئر المطوية بالحجارة. والصارات : رؤوس الجبال والوديان.

(٤) إشارة إلى قول الزمخشري في المفصل : «وفي المثل : اعطِ الْقَوْسَ بارِيْها»

انظر المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ : ١٩ ومعناه كما ذكره الميداني : أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه.

(٥) ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٢ : ١٩ من غير نسبة وذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤١٢ بقوله : «وقال المفضّل بن سلمة في كتاب الفاخر : يقال إنّ أول من قال ذلك المثل هو الحطيئة . وساق حكايته مع سعيد ابن العاص أمير المدينة في آخر الفاخر» أ . هـ، وقد نظرت في ديوان الحطيئة بشرح السُّكري فلم أجده فيه والبيتُ من البسيط . موضع الشاهد فيه قوله : (باريها) على أنه سكن ياء (باريها) شذوذاً، والقياس فتحها، لأن (باريها) المفعول الثاني لأعط .

(٦) انظر شرح ابن يعيش ١٠ ١٠١

* مَوَالِيُ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ *

وَلَا يَقَعُ فِي الْمَجْرُورِ إِلَّا اليَاء لأنه لِيس فِي الأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ مَا آخِرُه وَاوٌ قَبْلَهَا حَرَكَةٌ، وَحُكْمُ اليَاءِ فِي الجَرِّ حُكْمُهَا فِي الرَّفْعِ. وَقَدْ حُكِيَ لِجَرِيرٍ:

فَيَوْمًا يُجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

بعضهم إلى أنَّ إسكانها مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُوراتِ[1]، ثم شُبِّهَتِ الوَاوُ باليَاءِ[2].

قوله: «وهما في حَالِ الرَّفعِ سَاكِنَان. . . .»

أي في الاسم والفعل. والعلل قد سبق بعضها آنفا، وبعضها في صدر الكتاب.

قوله[3]:

٧١١ - . . . . مَوَالِيُ . . . .

(العُوسُ) بالضمّ: ضَرْبٌ من الغنم.

يقالُ شاةٌ سَاحٌ: أي سمينةٌ، كأنَّها تَسِحُّ الوَدَكَ سَحًّا والجَمْعُ سُحَّاح.

وأولــه:

* قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا *

والمعنى: إنَّهم حلفاء ناصرون.

قوله[4]:

٧١٢ - فَيَوْمًا . . . .

---

(١) من هؤلاء المبرد. انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ١٠١ والخزانة ٨ : ٣٤٨.

(٢) أي شابهت الواو الياء في حكم الإسكان وكلاهما شابه الألف.

(٣) نسب لجرير في شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٠٢ ولم أجده في ديوانه والبيت من البسيط وهو بتمامه:

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا ... مَوَالِيٌ كَكِبَاشِ ٱلْعُوسِ سُحَّاحُ

والشاهد فيه قوله: «مَوَالِيٌ» على أنَّ تَحْريك الياءِ بالرفع شاذ، وقد نبَّه البغدادي على رواية الهمزة في (مَوالِئُ) نقلاً عن فرحة الأديب، انظر شرح شواهد الشافية ص ٤٠٢.

(٤) هو جرير - انظر ديوانه ص ١٤٠ والبيت ترتيبه الثالث من قصيدة لجرير عدتها اثنان وعشرون بيتاً من الطويل قالها في هجاء الأخطل.

وروايته في الديوان:

فَيَوْمًا يُجَازِينَ ٱلْهَوَى غَيْرَ مَاضِياً ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

. . . وَقَالَ ابْنُ قَيْس الرُّقيَات:

لَا بَارَكَ اللَّهُ في الغَوَانِي هَلْ ‏ ‏ ‏ يُصْبِحْن إلَّا لهُنَّ مُطَّلبُ

وَقَالَ الآخرُ:

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلا أرَى في مُدَّتِي ‏ ‏ ‏ كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ في الصَّحْرَاءِ

وَتَسْقُطَانِ في الْجَزْمِ سُقُوطَ الْحَرَكَةِ وَقَدْ ثَبَتَا في قَوْلِهِ:

(«غير ماضيٍ»: أي غيرُ مستمر، وقيل لا يمضي إلى المحب.

و «تَغَوَّلُ»: تُهْلِكُ)[1].

و «غولُ»: مرفوعة بُترى، بضم التاء، ويروى بالنصب والفتح.

يقال: تَغَوَّلَتِ الإنسانَ الغولُ ذهبت به وأهلكته.

أي: يجازين هوى المحب هوى لا يمضي منهن جزاؤهن إلى المحبّ، ويمضي إهلاكُهُنَّ إليه، الحاصل: أنَّ خَيْرَهُنَّ قاصِرٌ وَشَرَّهُنَّ مُتَعَدٍّ.

قوله[2]:

٧١٣ ـ لا بَارَكَ . . . .

المطَّلب: بفتح الطَّاء المشددة بمعنى التطلّب على معنيين، أي لهن من يطلبهن، والثاني: هُنَّ يطلبن من يواصلنه.

والمعنى: إنهن كثيرات الصَّرم، لا تدوم مودتهن لأحد.

وروايته في سيبويه ٣ : ٣١٤ : فَيَوْماً يُوافِيني الْهَوَى غيْرَ مَاضِي

والشاهد فيه قوله: «غَيْرَ مَاضِيٍ» حيثُ حرك الياء في الجر للضرورة.

وقال سيبويه بعد أن أورد البيت الشاهد نقلاً عن الخليل: قال: الا تراهم كيف جرُّوا حين اضْطُرُّوا كما نصبوا الأول حين اضطُرُّوا. وهذا الجر نظير ذلك النصب. الكتاب ٣ : ٣١٤. وانظر الشاهد في شرح ابن يعيش ١٠ : ١٠١.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرُّقيات ـ ديوانه ص ٣ والبيت ترتيبه الخامس من قصيدة له عدتها ثلاثة وعشرون بيتاً من المنسرح ونصُّ البيت الشاهد:

لا بارك اللهُ في الغواني هل ‏ ‏ ‏ يُصْبحن إلاّ لهُنَّ مُطَّلبُ

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وَقَوْلُهُ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي- بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وروي بكسر الطاء، وهو على المعنى الأول لأنه اسم فاعل.

قوله: «وتسقطان في الجزم ....»

لأن الجزم لما أقبل عليهما وهما ساكنتان تَحَلْحَلَتَا فَزَالَتَا، إذ في بقائهما على حالهما وقوع الالتباس بين المرفوع والمجزوم، وهكذا تقول في الألف، بل حذفها لازم، لأنَّ الحذف لرفع الالتباس الناشىء من السكون، والسكون في الألف ضربةُ لازبٍ بخلاف أختيها. وجرت هذه الحروف مجرى الحركات في السقوط بالجازم؛ لأنَّ الحركات أبعاضُها. وعكس هذه المسألة مَسْأَلَةُ «قَدَمُ» غيرَ مُنصرفٍ، وَجَمَزَى في باب النسبة فافْهَم.

قوله:

٧١٤- .... لَمْ تَهْجُوْ وَلَم تَــــدَعِ[1]

لم تهجُ: لأنك اعتذرت عن هجوك إياه، ولم تترك الهجو لأنك هجوته، وزَبَّانُ: اسم رجل.

قوله:[2]

وروايته في سيبويه ٣ : ٣١٤ : «هَلْ يُصْبِحَنْ» وموضع الشاهد فيه قوله: «الغَوَانِي» حيثُ حَرَّكَ الياءَ في الغواني بالكسر إجْراءً على الأصل ضرورة. قال السيرافي:والغواني : النساء الشواب ، ويقال: اللواتي غنين بحسنِهِنَّ ويقال: اللواتي غنين بالأزواج.

انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ١٥ .

(١) قال البغدادي : والبيت مع شهرته لم يعرف قائله والله أعلم. انظر شرح شواهد الشافية ص ٤٠٧ ، والبيت من البسيط وهو بتمامه كما جاء في شرح ابن يعيش ١٠ : ١٠٤ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ :

هجوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

وموضع الشاهد فيه قوله : «لم تَهْجُوْ» على أنه سكن الواو شذوذاً، أو ضرورة مع وجود المقتضى لحذفها وهو الجازم .

(٢) هو قيس بن زهير كما جاء في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٢٢٤،وابن يعيش ١٠ : ١٠٥ ، وشرح شواهد

. . . وَفي بَعْضِ الرِّواياتِ عَن ابْنِ كثيرٍ أنَّه قَرأَ (مَنْ يَتَّقي وَيَصْبِرْ) وَأمَّا الألِف فَتَثْبُتُ سَاكِنَةً أَبَداً، إلاّ في حَالِ الجَزْمِ فإنَّها تَسْقُطُ سُقُوطَهُمَا نَحْو: لَمْ يَخْشَ ولَمْ يَدْعُ، وَقَدْ أَثْبَتَها مَنْ قَالَ:

٥١م ـ أَلَمْ يَأتِيكَ . . . .

النبأُ: الخبر. وَتَنْمِي: تَنْتَشِرُ.

واللَّبُونُ: التي لها لبن.

وبنو زياد: الربيع بن زياد العبسي وإخوته. وفاعل (يأتيك) إما ضمير النبأ المدلول عليه بقوله: (والأنباء تَنْمي) وهي جملة اعتراضية بين (يأتيك) وبين (بما لاقت) أي: ألم يأتك الخبر بما لاقت؟.

والبيت أول الأبيات، فلا يقـدَّر في (يأتيك) مرجـع قبله، أو اللبون على حذف المضاف. أي: ألم يأتك خبر لبون بني زياد، وفي (لاقت) ضمير (للبُون) على نية التقديم، أي خبر لبون بني زياد بما لاقت، والباء وما بعدها في الوجهين في موضع نصب، ويجوز أنْ يكون (ما لاقت) فاعلا، والباء زائدة. أراد باللبون: جماعة الإبل التي لها لبنٌ.

وسبب هذا الشعر أنَّ الربيع بن زياد طلب من قيس بن زهير درعا فبينا هو يخاطبه والدرع مع قَيْس إذ أخذها الربيع وذهب بها، فلقي قيسٌ أمَّ الرَّبيع فأسرها، وأراد أن يرتهنها حتى يَرُدَّ عليه الربيع درعه، فقالت له يا قيس! أين غَرَبَ حِلْمُكَ؟ أترى بني زياد مُصَالِحيك وقد أخذت أمهم وذهبت بها، وقال الناس ما قالوا؟ «ويكفيك من شر سماعه» فخلّى عنها وأخذ إبل الربيع فحملها إلى مكة واشترى بها سلاحا[1].

الشافية ص ٤٠٨ وموضع الشاهد فيه قوله: (ألم يأتيك) وقد سبق تحقيق البيت وتوضيح الشاهد فيه ص ٢٣٧. والشاهد في هذا البيت على ما قاله سيبويه في الكتاب «جعله حين اضطر مجروما من الأصل» وقال ابن يعيش في شرحه ١٠ ١٠٦ «وبعضهم يجعل الواو في نحو إشباعا حدث عن الضمة والياء في «ألم يأتيك» إشباعا حدث عن الكسرة

(١) انظر القصة في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ ٢٢٤ وما بعدها فقد نقل عنه صاحب الإقليد وتصرف في النقل. وانظر شرح ابن يعيش ١٠ ١٠٥

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَىٰ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

وَنَحْـوُهُ :

والبيت لقيس بن زهير.

قوله : «سَاكِنَةً. . . .»

اتحد الرفع والنصب في الألف لأن انفصالهما بالحركة، وهي لا تَمَسّها والفصل بينهما وبين الجزم، وهو فيها مستطاع سلس القياد.

قوله[1] :

٧١٥ ـ . . . . كَأَنْ لَمْ . . . .

أُسرَ هذا الشَّاعِرُ فَشَدُّوا لِسانه لئلا يَهْجُوَهم، فقال: أطلقوه فإني لا أَهْجُوكم، ولكن أَهْجو قومي فأطلقوا فقالَ هذه القصيدة.

وأوله :

وَتَضْـحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ . . . .

أَثْبَتَ الألفَ في (ترى) مع الجازم (وَكَذَا أَثْبَتَ الألف في «لا أَنْسَاهُ» مع الجازم)[2]، وحقه أن يسقطها كما أسقط من قال:

٧١٦ ـ مَا أَنْسَ لاَ أَنْسَ مِنْهَا إِذْ تُوَدِّعُنِي وَالدَّمْعُ يَجْرِي عَلَى الْخَدَّيْنِ مُنْسَجِمُ[3]

---

(١) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي ـ انظر المفضليات ص ١٥٨ والشاهد فيه قوله : «لم ترى» حيث أثبت الألف مع الجازم. وقد خرّج على وجهين كما أشير إلى ذلك في حاشية ابن يعيش ج١ ص ١٠٧ . والأول من التخريجين أنه (تَري) بياء المؤنثة المخاطبة، وقد استوفى الجازم عمله بحذف النون وأصله : «ترين» ولا شيء في هذا غير أنه التفت من الغيبة في قوله : «وتضحك مني . . . إلخ» إلى الخطاب في قوله: «كأنْ لم تَرَيْ» والالتفات لا شيء فيه، بل هو فنٌّ من فُنُون البلاغة وضرب من جَمَال العبارة .
والوجه الثاني : أن أصله : (ترأى) فلما دخل الجازم حذف الألف فصار (لم ترا) فخفف هذه الهمزة وجعلها ألفاً، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، ولا شيء في ذلك، لأن التخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياسي لا شذوذ فيه أصلاً . أ.هـ والبيت من الطويل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف .

(٣) البيت لم أعثر له على قائل وهو من البسيط وقد ساقه صاحب الإقليد ليستدل به على سقوط الألف في جواب ما الشرطية علامة للجزم خلافاً لبيت المفصل الذي ثبتت فيه وهو :

مَا أَنْسَ لاَ أَنْسَاهُ آخرَ عِيشَتِي . مَا لاَحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ

مَا أَنْسَ لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي   مَا لَاحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ

وَمِنْهُ:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ   وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

* فصل * وَلِرَفْضِهِمْ في الأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ أَنْ تَتَطَرَّفَ الْوَاوُ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ قَالُوا في جَمْعِ دَلْوٍ وَحَقْوٍ على أَفْعُل وَفي جَمْعِ عَرْقُوَةٍ، وَقَلَنْسُوَةٍ على حَدِّ تَمْرَةٍ، وَتَمْرٍ أَدْلٍ، . . .

---

٧١٧ - و(المَعْزَاءُ)[1]: الأرض ذات الحجارة.

و(رَيْعُ السَّراب): اضطرابه.

قولـــه:

٦٦٦م - إذا الْعَجُوزُ . . . .[2]

لَا تَرَضَّاها: لا تطلب رضاها.

والتملّق: طلب الرضا بأقوال هيِّنة لينة.

أورده الإمام المحقِّق عبدالقاهر في عداد ما تولّد فيه حرف العلة بالإشباع كالألف في:

٥٢ م - . . . . (بِمُنْتَزَاحِ)[3] والواو في:

وقد علق البغدادي على هذا الشاهد بعد إيراده بقوله: على أنه أثبت الياء في (أنسه) شذوذاً. كما ثبتت الواو في (لم تهجو ولم تدع) والقياس (لا أنسه ولم تهج) بحذفهما

و(ما) اسم شرط يجزم فعلين، وهو هنا جازم لشرطه. والمعنى: مهما أنس من شيء من الأشياء لا أنس هذا الميت، وهو كثير في الأشعار وغيرها. انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤١٣ والبيت من الكامل

(١) إشارة للبيت الوارد في المتن وهو من الكامل ونصه

مَا أَنْسَ لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي   مَا لَاحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ

وموضع الشاهد فيه قوله (لا أنساه) إذ أثبت الألف ضرورة لإقامة الوزن وكان حقها الحذف لكون الفعل مجزوماً جواباً للشرط. والبيت لم يعز لقائل. انظر ابن يعيش ١٠ / ١٠٥، ١٠٧

(٢) قد سبق تحقيقه ص ٢٠٠ وموضع الشاهد فيه قوله (ولا ترضّاها) إذ أثبت الألف مع لا الناهية شذوذاً، وقيل ضرورة، ومنهم من التمس لذلك تخريجاً. انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٠٩ والخزانة ٨ / ٣٥٩

(٣) انظر ص ٢٣٧

. . . وَأَحْقٍ، وَعَرْقٍ، وَقَلَنْسٍ ، قَالَ:

لَا صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ   أَهْلِ الرِّبَاطِ الْبِيضِ وَالقَلَنْسِ

---

٥٠ م ـ . . . . (فَأَنْظُورُ)[١]

قولــه : «ولرفضهم . . . . . . ».

إنما رفضوا ذلك لأن قلب هذه الواو ياءً لزم في الإضافة إلى ياء المتكلم، لأن حرف اللين إذا تَحرَّك ما قبله يتحرك في الرفع والجر كالقاضي، فلزم أنْ تُقْلب الواو في (أَدْلُوِيّ) ياء كما في مُسْلِميّ في مُسْلِمُويّ، فلما لزمها هذا القلب وكان يجتمع فيه أشياءُ مستنكرة يأباها الطبع، ويَمُجُّها السَّمْعُ من لحوق التثنية والجمع والنسبة نحو: أَدلُوان وأَدْلُوون وأَدْلُوِيّ، قُلبت مُبْدَلَةً ضَمَّة ما قبلها بكسرة لئلا تكون صنعتهم كلا صنع بانقلاب الياء واوا لوقوع الضمة قبلها فقيل أَدْلٍ وأَدْلِيّ في الإضافة وأَدْلِيّان وأَدْلُون وَأَدْلِيّ وَأَدْلِوِيّ في النسبة كَقَاضِيّ، وَقَاضِوِيّ.

و(الحِقْوُ)[٢]: ما دُونَ الإبْطِ.

(و «العُرَيْقة» : خَشَبَةُ رأسِ الدَّلْوِ)[٣].

و(العَرْقُوةُ): قَدْ مَضى[٤].

قَولُــه :

٧١٨ ـ لَا صَبْرَ . . . . (٥)

---

(١) انظر ص ٢٣٧، ١٣٤٧.

(٢) الحَقْوُ والحِقْوُ : الكَشْحُ ، وقيل: مَعْقِدُ ٱلإزَارِ . والجمع أَحْقٍ وأَحْقَاء وَحِقِيّ وَحِقاء. اللسان (حقا) وقال الجوهري في الصحاح : والحِقْو : الإزَارُ، وثلاثة أحْقٍ واصله أَحْقُوٌ على أَفْعُلٍ فحذف، لأنه ليسَ في الأسماء اسم آخره حرف علّة وقبله ضمّة، فإذا أدى قياس إلى ذلك رُفض، فأبدلت من الضمة الكسرة فصار آخره ياءً مكسوراً ما قبلها. فإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضي والغَازِي في سقوط الياء لاجتماع الساكنين. والكثير حُقِيٌّ، وهو فُعُول، قلبت الواو الأولى ياءً لتدغم في التي بعدها. الصحاح : (حقا).

(٣) ما بين القوسين من الأصل فقط .

(٤) انظر الصحاح (عرق) حيث قال الجوهري : وإن جمعت بحذف الهاء قلت عَرْقٍ، وأَصْله عَرْقُوٌ، إلا أنه فُعِلَ بِهِ مَا فُعِل بِثَلاثَةِ أَحْقٍ في جَمْعِ حَقْوٍ.

(٥) البيت لم يعزه أحد لقائل فيما بحثت فيه. وهو بتمامه كما جاء في سيبويه ٢ : ٣١٧ ولسان العرب (قلس) وابن

. . . فَأَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَّة الْواقِعَةِ قَبْلَ الْواو كَسْرَةً لِتَنْقَلِبَ ياءً مِثْلَها في مِيزانٍ وَميقاتٍ وَقالُوا:قَلَنْسُوةٌ، وَقَمَحْدُوَةٌ، وأُفْعُوانٌ، وَعُنْفُوانٌ، وَأُقْحُوانٌ حَيْثُ لَمْ تَتَطَرَّفْ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ الإعْلالُ في نَحْوِ الْكِساءِ وَالرِّداءِ وَتَرْكُهُ في نَحْوِ النِّهايَةِ وَالْعَظايَةِ وَالصَّلايَةِ، وَالشَّقاوَةِ والأُبُوَّةِ وَالأُخُوَّةِ . . .

يخاطب ناقته.

عَنْسٌ بالنون: قبيلة من اليمن.

والرِّياط: جمع رَيْطَةٍ، وهي كل مِلاءَةٍ لَمْ تَكُنْ لِفْقَيْنِ[1].

قوله: «وَقَالُوا قَلَنْسُوَةً . . . . . .»

إنما صَحَّت الواو فيها لزوال ما ذكرنا في أَدْلٍ من القلب واجتماع الأشياء المستنكرة، لأنك تقول قَلَنْسُوَتي في الإضافة، وَقَلَنْسُوَتَانِ، وتقع الإضافة والتثنية على التاء. أما في النسبة فإنَّ ياءَها تُلاقي الواو ولكن بعد سقوط التاء، فصارت هذه الواو كالواو الواقعة في حشو الكلمة كما في عُنْفُوانٍ، فتصحُّ كما صَحَّت هي في الحشو لبعدها عن اعتقاب الحركات الإعرابية عليها ولحوق الإضافة الموجبة لِلْقَلب إلى الياء ولحوق التثنية. و(القَمَحْدُوَةُ): مَا خَلفَ الرَّأْس.

قوله: «ونظير ذلك . . . . .»

يعني أنَّ الواو والياء في كساءٍ، ورداءٍ قُلِبَتَا هَمْزَتَيْنِ لوقوعهما طَرَفاً بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ وكونهما معتقبَ الحركات الإعرابية، فلما سلمتا من اعتقاب حركات الإعراب عَلَيْهِما في نحو (النِّهاية) و(الشَّقَاوَةِ) صِينَتا عن الانقلاب.

يعيش ١٠ : ١٠٧ على النحو التالي:

لا صبر حتى تلحقي بعنس أهل الرياط البيض والقلنسي

وروايته في اللسان (لا مهل) وقال ابن يعيش أنشده الأصمعي عن عيسى بن عمر. والشاهد فيه قوله (القلنسي) وأصله القلنسو ورفضت الواو فقلبت إلى الياء لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة بخلاف الفعل قال سيبويه ولم يقل القلنسو انظر سيبويه ٣ ٣١٧ والصحاح (قلس) ومعنى البيت لا إمهال لك أي ناقته عن السير حتى تبلغي قبيلة عنس صاحبة المكرمات من الرياط والقلانس

(١) انظر الصحاح (ربط)

... وَالثِّنائِيْنِ، والْمِذْرَوَيْن، وسَأَلَ سِيبويْهِ الخليل عَنْ قَوْلِهِمْ: صلاءَة، وَعَبَاءَة، فقال: إنَّما جاءُوا بالواحِدِ على قَوْلِهِـمْ صَلاء، وَعَظاء، وَعَباء، وأَمَّا مَنْ قَالَ صَلايَة وَعَبايَة فإنَّهُ لَمْ يَجِئْ بالواحد عَلَى الصَّلاءِ والعَباءِ كَما أنّه إذا قَالَ خُصْيَانِ لَمْ يُثَنِّهْ عَلَى الْوَاحِدِ الْمُسْتَعْمَلِ في الْكَلَام.

وَكَذا (الثِّنَائَيْنِ): لَمَّا بُني على حرف التثنية، وقع حرفُ اللِّين حَشْواً فَصِينَ عَنِ الانْقِلاب.

و(الثِّنَايَانِ): حَبْلَان.

و(المِذْرَوَانِ): الرِّدْفَانِ[1].

قوله: «وَسَأَلَ سِيبَوَيْهِ . . . .»

سَأل الْخليلَ[2] عن همـزة حرف اللين في تلك الكلمات مع عدم وُقُوعه طَرَفاً قال: حَمَلُوا الواحد على صَلاءٍ[3]، وَعَظَاءٍ[4] وَعَبَاءٍ، أي لما لزم الهمز عند سُقوط التاء لما علمت في نحـو كِسَـاءٍ، أَجْـرَوْهَـا عند دخول التاء ذلك المجرى حملا لإحدى الحالتين على الأخرى.

فإن قلت: الجمع بعد الواحد، فلو صحّ ما ذكرت يلزم حمل الأصل على الفرع، وهذا مما يأباه القياس. أما ترى إلى رَدِّ أَصْحَابِنا قول الفراء فتح الماضي للزومه في (ضـربا) بقولهم الواحد قبل التثنية واصل لها فكيف يحمل الأصل على الفرع؟

قلت: التقدم في ضرب لازم بخلاف ما نحن فيه، ففي صَلاَءَةٍ تاءٌ زيادةٌ ليست في صَلاَءٍ، وما فيه زيادة لا شك في كونه متأخرا، فساغ أن يحمل على صلاءٍ من هذا

---

(١) الرِّدْفَان: أطرافُ الإِلْيَتَيْنِ، ولا واحد لهما. الصِّحاح: (ردف).

(٢) السائل سيبويه ـ انظر الكتاب لسيبويه ٤: ٣٨٧.

(٣) الصِّلاء: مفردها صَلاية، وصَلاءَة: مُدُقُّ الطِّيب. اللسان: (صلا).

(٤) العَظَاءُ ممدود: جمع عَظَايَة وهي دُوَيْبَة أكبر من الوَزَغة، ويقال في الواحدة عَظَاءَةٌ وَعَظَايَةٌ أيضاً. ولقي فلانٌ ما عَجَاه وما عَظَاه، إذا لقي شِدَّةً. وَلَقَّاهُ اللّٰهُ ما عظاه، أي ما ساءَه. أ.هـ.
الصحاح: (عظـا).

* فصل * وَقَالُوا عُتِيٌّ، وَجُثِيٌّ، وَعُصِيٌّ فَفَعَلُوا بِالْوَاوِ الْمُتَطَرِّفَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ في فُعُولٍ مَعَ حَجْزِ الْمَدَّةِ بَيْنَهُمَا مَا فَعَلُوا بِهَا فِي أَدْلٍ وَقَلْنَسٍ، كَمَا فَعَلُوا في الْكِسَاءِ نَحْوَ فِعْلِهِمْ فِي الْعَصَا، وَهَذَا الصَّنِيعُ مُسْتَمِرٌّ فِيما كَانَ جَمْعًا، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّكَ لَتَنْظُرُ في نُحُوٍّ كَثِيرةٍ. . .

الوجه، وقد سبق أن الجمع في هذا الباب أصل، لأن الاسم في نحو تمر وتمرة وضع أولا للجنس فقولك: التمر بمنزلة قولك: هذا الجنس، ثم إذا أريد إخراج الواحد قيل: تمرة بالتاء. فتمرة من تمر بمنزلة بعض من كل، وتبعيض الشيء بعد كونه كلا، فكذا تمرة بعد تمر.

فوضح أنّ هذا حمل للفرع على الأصل، وهذا منهج واضح وطريق معبّد.

(الصَّلَايَةُ): حَجَرٌ يُسْحَقُ بِهَا الْعِطْرُ.

و(العَظَايَة): حَشَرَةٌ تَلْدَغُ فَتَقْتُل.

قوله: «كَما فَعَلُوا في الكِسَاءِ . . . .»

أي قَلبوا الواوَ في كِسَاوٍ أَلِفاً؛ لأنّ الألف مدّة مزيدة؛ فَلا تُعَدُّ حاجزةً بينَ الواو وبينَ فتحة السِّين، فَكَأنه كِسَوٌ، فكذا الواو الأولى في عُتُوّ مَدّةٌ زائدة فلا تُعَدُّ حاجزةً بينَ ضَمَّةِ التاءِ والواو الأخيرة، فصار كأَنَّه عُتَوٌ، فيلزم قلبُ الواوِ ياءً لما قلنا في أَدْل، فلما انقلبت الواو الأخيرة ياءً وجب قلب الزائدة ياءً[1] أيْضًا لوقوعها ساكنة قبل الياء كَطَيٍّ في طَوْيٍ.

قوله: «في نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ . . . .»[2]

أراد بالنُّحُوّ: المَقَاصِدَ والجَوانِب.

---

(١) في ف: «العاء» وصوابه المثبت من الأصل و ع.

(٢) قال سيبويه: (وقد قال بعضهم: «إنكم لتنظرون في نحو كثيرة» فشبهوها بعتو. وهذا قليل. وإنما لزمه جمع النحو فإن لزمتها الياء حيث كانت الياء أدخل فيما هو أبعد شبها بعتي منه) الكتاب ٤: ٣٨٤.

. . . وَلَمْ يَسْتَمِرَّ فِيمَا لَيْسَ بِجَمْعٍ ، قَالُوا : عُتُوٌّ ، وَمَغْزُوٌّ ، وَقَدْ قَالُوا : عُتِيٌّ ، وَمَغْزِيٌّ ، قَالَ :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِياً عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وَقَالُوا : أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَقَالُوا : مَرْضُوٌّ عَلَى الْقِيَاسِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَالْوَجْهُ فِي هذا النَّحْوِ الْوَاوُ ، وَالْأُخْرَى عَرَبِيَّةٌ كَثِيرَةٌ وَالْوَجْهُ فِي الْجَمْعِ الْيَاءُ .

قوله : «وَلَمْ يَسْتَمِرَّ فِيما لَيْسَ بِجَمْعٍ . . . . .»

لأنَّ الواحد قوي دون الجمع ، فساغ أن يتحمل فيه ما لا يتحمل في الجمع وهو توالي الضمَّات ، فلذا جاء الأمران وقيل عُتِيٌّ وَعُتُوٌّ .

قوله[1] :

٧١٩ ـ وَقَدْ عَلِمَتْ . . . .

(عرسه) : زوجته . والمَعْدِيُّ : من عدا يعدو .

قوله : «مَعْدِيًّا عَلَيَّ . . . . البيت» .

معناه : أنَّ من عدا عليه فهو بمنزلة من عَدَا على الأسد فهو يُهلك مَنْ قصده ، وإذا قَصَد هو شيئا أهلكه . وقبله :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ البيت

قوله : «مَسْنِيَّةٌ . . . .

---

(١) هو عَبْدُ يَغُوثَ بْنُ وَقَّاص ٱلحَارِثِيُّ ـ انظر المفضليات ص ١٥٨ وسيبويه ٤ : ٣٨٥ . والبيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في سيبويه :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أنا ٱللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْه وَعَادِيَا

وانظر ابن يعيش ٥ : ٣٦ و ١٠ : ٢٢ ، ١١٠ وشرح شواهد الشافية ٤٤٠ وروايته في المفضليات : أنا الليث مَعْدُوًّا عليَّ وَعَادِيا .

والشاهد فيه قلب مَعْدُوّ إلى مَعْدِيّ . هذا على غير رواية المفضليات . وإنما فعل ذلك استثقالاً للضمَّة والواو، وتشبيهاً له بما يلزم قلبه من الجمع . قال سيبويه : وقد يكسرون أوَّلَ الحروف لما بعده من الكسرة والياء ، وهي لغة جيِّدة ، وذلك قول بعضهم : ثِدِيّ ، وَحِقِيّ ، وَعِصِيّ ، وَجِثِيّ . وَقال فيما قُلِبَتْ الواو فيه ياءً مِنْ غيرِ الجمع البيت . . .) أ . هـ الكتاب ٤ : ٣٨٤ ـ ٣٨٥ .

* فصل * وَالْمَقْلُوبُ بَعْدَ الْأَلِفِ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ مَزِيدَةً مِثْلَهَا في كَسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، فَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَمْ تُقْلَب كَقَوْلِكَ: وَاوٌ، وَزَايٌ، وَثَايَةٌ.

* فصــل * وَالوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا مَقْلُوبَةٌ لا مَحَالَةَ نَحْوُ: غَازِيَةٌ، وَمَحْنِيَةٌ، وَإِذَا كَانُوا مِمَّنْ يَقْلِبُهَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرَةِ حَاجِزٌ في نَحْو: قِنْيَةٍ وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيَا فَهُمْ لَهَا بِغَيْرِ حَاجِزٍ أَقْلَبُ.

أي الّتي سَقَتْهُ السَّوانِي[1].

قوله: «فَإِنْ كانت أصلية، لم تقلب....»

إِذ الأصليَّةُ بدل من آخر، فلو قلب حرف اللين بعدها يُجمع بين إعلالين.

و (ثاية): حظيرة الغنم

قوله: «نحو غازِيَةٌ وَمَحْنِيَةٌ.......»

أصلهـا: (غَازِوَةٌ، وَمَحْنِوَةٌ)، إنما لم تصحّ الواو فيهما وإن قويت بالتحرّك، كواو عِوَض، لكونها بمنزلة الساكنة في حَشْوِ الكلمة كميقات، في قلب الكسرة إياها، لأنّ الفتحة في لامها لتاءِ التأنيث القلقة في الثبات بدليل مجيء السكون بذهاب التاء مع أنّ اللام موضع يكثر فيه قلب الواو ياءً كأغزيت، وأن الطرف موضع تغيير والشواهد له لا تحصى فلا يستبعد لمجموع ما ذكرنا كون الواو فيهما كأنها ساكنة.

ووجه آخر: أن القلب في (غَازٍ وَمَحْنٍ) لازم، فلم يُبالِ بدخول التاء وأبقى الحكم الأول، لأن حالة التاء فرع، لأنّها حال زيادة، ولأنها حال تأنيث ولا كذلك حالة التعري من التاء فتغليب حكم الأصل أولى، يُؤيّد ما ذكرنا قوله في الكتاب: «وإذا كانوا .... إلى آخره».

---

(١) السانية وجمعها السواني، ما يُسقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره وهي الغرب. يقال سناها الغيث يسنوها فهي مسنوّة ومسنيّة، يعني سقاها، قلبوا الواو ياء كما قلبوها في قنية. اللسان (سنا)

* **فصل** * وَمَا كَانَ فَعْلَى مِنَ اليَاءِ قُلِبَتْ يَاؤُهُ واواً في الأَسْمَاء كَالتَّقْوَى، وَالْبقْوَى، وَالرَّعْوَى، وَالشَّرْوَى، وَالْعَوَّى. . .

وذلك أنهم قلبوا اللام في (قِنْيَة) و (دنْيَا)، وهما من قَنَوْتُ أي جَمَعْتُ، وَدَنَوْتُ للكسرة مع الحاجز، فأولى أن يُغلَّبَ حكم الأصل ويلزم القلب فيما نحن فيه لعدم الحاجز.

قوله: «وما كان فَعْلَى . . . . . .»

هذه المسألة نظيرة مسألة (طُوبى) فأنعم النظر فيما ذكرت هنالك تهتد إلى الجادّة[1] البيِّنة والحجَّة النَيِّرة، وقيل قلبت ياء (فعلى) واوا في الأسماء دون الصفات للفرق وإنما غيَّروا في الأسماء دون الصفات لأنّ الأسماءَ أخفُّ عليهم، وكانت أولى لاستحقاقها بما ذكرنا من التغيير.

و(التَّقْوَى): مِنْ وَقَيْتُ، والأَصْلُ: الوَقْوَى، قلبت الواو تاءً. كما قلبت في التُّقَى. والبَقْوَى من بَقَيْتُ الشَّيءَ انتظرته. والبَقْوَى والبَقْيَا واحدٌ[2]. ومعنى الانتظار أن البَقْوَى على الإنسان، وهو تَرَقُّب حالٍ من الأحوال التي يرجع في أمره إليها في المنتظر.

فإنْ قلت: فما بالك لم تجعلها من بَقِيتُ بالكسر، وهي إليه أقرب منها إلى بَقَيْتُ بالفتح؟ ألا تراهم يقولون: أبقيتُ عليه، كما يقولون فعلتُ ذلك بَقْوى عليه وبُقَيا عليه، **قلت**: لأنّ بقِيتُ بالكسر، لا دليل فيه على كون اللام بالانقلاب إلى الواو في مثل هذا الموضع ياءً كرضى، فلما كان بَقَيْت بالفتح سالما من هذا الفساد، استمسكنا بعروته الوثقى.

و(الرَّعْوَى): من رَعَيْتُ، و(الشَّرْوَى): من شَرَيْتُ، وشروى الشيء: مثله، لأنّ الأشْيَاء تقابل وتُشْرى بأمثالها.

---

(١) الجادَّةُ: معظم الطريق، والجمع جَوادّ، وجَادَّة الطريق: مسلكه وما وضح منه، وقال أبو حنيفة: الجادّة الطريق إلى الماء. اللسان: (جدد).

(٢) اللسان: (بقى): والبَقْوَى والبَقْيَا: اسمان يوضعانِ موضع الإبقاء.

... لأنَّهَا مِنْ عَوِيَتْ، وَالطَّغْوَى لأَنَّها مِنَ الطُّغْيَانِ، ولَمْ تُقْلَبْ في الصِّفَاتِ نَحْـوُ خَزْيَـا وَصَـدْيَـا وَرَيَّـا، وَلاَ يُفَرِّقُ فيما كَانَ مِنَ الواوِ نَحْوُ: دَعْوَى،

والعَوَّى: اسم النجم من عَوِيَتْ، أي لَوِيَتْ، لأن هذا الكوكب على صورة ألف مَلْوِيّ، كذا عن الشيخ أَبي علي[1]، وكان الأصل عَوْيَا، قلبت الياء واوا، وإن كان القياس على مسألة طيّ أن تقلب الواو، لأن فعلى من الياء تقلب ياؤه واوا في الأسماء. فإن قلت فما المرجّح؟ قلت: لما ثبت للبناء أمر يوجب قلبها إلى الواو، صار كأنه عَوْوَا بواوين فكأن اجتماع الواو والياء لم يثبت أصلا ولم يُعْتَدّ بهذا الجانب.

وَخَزْيَا، وَصَدْيَا، وَرَيَّا: صفات من خَزْيان وَصَدْيَان وَرَيَّان كَسَكْرى من سكران.

فإنْ قُلت: ما تقول في قولهم: «طَابَ رَيَّاهُ» أي: رائحته؟

قلت: هي صفة أيضا. الأصل: رائحة رَيَّا، كما يقال رائحة نَدِيَّةٌ. والروائح توصف بالتَّعَرِّي من اليُبُوسَةِ وكونها[2] لَيِّنَة. والرِّى هو الأصل في النُّعومة واللين، والصفات الموجودة في الناضر الرطب، وأما (رَيَّا) اسم امرأة: فمبقاة على حالها قبل النقل إلى العلمية ولا يُبَالَى بما عراه من الاسمية بالنقل.

قوله: «ولا يُفَرِّقُ.....»

أي إذا كان فَعْلى من الواو فالواو يصحّ في الاسم والصفة، ولا يفرِّقُ بينهما، لأنّ فَعْلى من الياء لما كان من حالها أن تصرف ياؤها إلى الواو فهي بأن تَقِرّ واوها وهي لام أحقُّ وأولى، وقيل: لم يُفَرِّقُوا بينهما إذا كانا من الواو؛ لأنّ ذوات الواو من ذلك قليلة فأجريت على قياسها لقلتها.

و(الدَّعْوَى): من دَعَوْتُ، لأنّ المدَّعي يدعو حقًّا ويطلبه، إلا أنّ الدَّعوى وادَّعيتُ غَلبا على الطلب المتعلق بالخُصومة.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ١١١

(٢) في ف (لكونها) والمثبت من الأصل و ع

..... وَعَـدْوَى، وَشَهْـوَى، وَنَشْـوَى، وَفُعْلَى تُقْلَبُ واوُهَا يَاءً في الاسْم دُوَن الصَّفَةِ، فَالاسْمُ نَحْوُ: الدُّنْيَا، وَالعُلْيَا، والقُصْيَا...

و(العَدْوَى): من عَدَوْتُ، لأن العِلّة تَعْدُو مِنْ هذا إلى ذاك.

و(الشَّهْوَى) : من الشَّهْوِة، وهي مِثْلُ شَهْوَان في المُذكَّر.

و(النِّشْوَى): من النِّشْوَةِ وَهي أَوَّلُ السُّكْر، كأنها[1] من النَّشوة بكسر النون وهي رائحة الخمر، كأنها رائحة من السكر أي: طرف منه يقال رَجُلٌ نَشْوانُ، وامرأة نَشْوَى.

قوله : «وَفُعْلى ......»

عامل الواو هنا معاملة الياء في مسألة البَقْوَى لَيَحْصُل الافتنان في التصرّف بالتغليب للواو على الياء مرَّةً، وللياءِ على الواو أخرى. فإن الافتنان في الكلام شِنْشِنَتُهُمْ[2]، والقصـد إلى الأساليب المختلفة هِجِّيرَتُهُم. ألا ترى إلى وضعهم الجموع على أنواع: كجمع السلامة، وجمع التكسير، واسم الجمع، ثم جمع القلة، وجمع الكثرة، ثم تخصيصهم كل مثال بأبنيته إلى غير ذلك مما لا يكاد يضبطه القلم.

إلا أنَّ تَغْليب الياء على الواو أَحْرى إذ فيه جري على سنن العادة المألوفة والطباع إلى المألوف أميل، والمسامع بذلك آنس.

وقيل: إنما عكسوا الأمر هنا بقلب الواو ياءً في الأسماء دون الصفات، إما لِقَلة بناء فُعلى من الياء والواو جميعا، وإذا استويا كان قلب الواو ياء أولى، لأنها أثقل.

وإمّـا لأن بقـاء الـواو مع الضَّمـة في الفاء مستثقل، فكان تغيير هذه لأجل هذا الاستقلال أولى.

فـ (الدُّنيا) : مِنْ دَنَوْتُ.

و (العُلْيَا) : مِنْ عَلَوْتُ.

و (القُصْيا) : مِنْ قَصَوْتُ.

(١) في ع و ف : (وكأنها) والمثبت من الأصل.

(٢) الشِّنْشِنَةُ : الخُلُقُ والطبيعة. الصِّحاح : (شنن).

. . . وَقدْ شذَّ القُصْوى. وَحُزْوَى. والصِّفَةُ قوْلُكَ إذا بنيْت فعْلى منْ غزْوُت غزْوَى، وَلاَ يُفرَّقُ في فُعْلى مِنَ اليَاءِ نحْوُ الفُتْيا. والقُضْيا في بناءِ فَعْلَى مِنْ قَضَيْت، وأمّا فِعْلى فحقُّها أنْ تَنْسَاقَ علَى الأصْلِ صِفةً واسْما.

* فصـل * وإذا وَقعَتْ بَعْـدَ ألِفِ الْجَمْعِ الّذي بَعْدَهُ حرْفانِ هَمْزةٌ عَارِضَةٌ في الجَمْعِ وَياءٌ قَلَبُوا اليَاءَ ألِفًا والْهَمْزَةَ يَاءً وَذلِك قَوْلُهُمْ مَطايَا. . . .

وهذه صفات في الأصل لكنها جرت مجرى الأسماء كَأَبْرَق، وأَجْرَع بدليل جمعهم إياهما على أبارِقَ وَأَجارِع، كَأَحْمَدَ وَأَحامِدُ.

قوله: «ولا يُفَرّق في فُعْلى . . . .»

لا يفرق في (فُعْلى) بالضمّ من الياءِ كما لم يُفَرّقْ في (فَعْلَى) بالفتح من الواو لما ذكرنا هنالك من الوجه الأول. وقيل: إما لأن الفرق كان يؤدي إلى ركوب مستثقل وهو قلب الياء واوا مع ضمّ الفاء.

وإما لقلة الصفات في هذه الأبنية.

قوله: «تنساق . . . .»

قال الإمام عبدالقاهر في مسألة (الطُوْبَى) فِعْلى بالكسر لا تأتي صفةً وفي بعض الحواشي فِعْلى ليس في الأبنية، ولكنها تصوير لقياس التصريف، ولما لم تكن في الأبنية لزم أن تترك على ما نقدّرها عليه من كونها واويّةً أوْ يائيّةً بخلاف ما له أصل، لأنّ الأصلُ يُعرَّف أنها واوية أم يائية.

قوله: «وإذا وقعت الهمزة. . . . . .»[1]

(مَطِيّة): فَعِلية، من مَطَوْتُ. فمَطايا[2] أصْلُهُ مَطائي كَمَطَاعِي يُريد فعائل، ثم أُبدلت من الكسرةِ فتْحَةٌ ومن الياءِ ألفٌ فصَارَ مَطاآا، ثم لما كانت الهمزة مبدلة من

---

(١) هكذا في الأصل وع و في ف «وإذا وقعت»

(٢) المطيّة: البعير يُمتطى ظهره، وجمعه المطايا، يقع على الذكر والأنثى. الصحاح واللسان (مطا)

. . . ورَكَايَا، وَالأصْلُ: مَطَائِي، وَرَكَائِي عَلَى حَدِّ صَحائِف وَرَسَائِل، وَكَـذلِـكَ شَوَايَا، وَحَوايَا في جَمْعِ شَاوِيَة، وَحَاوِية فَاعِلَتين مِنْ شَوَيْتُ، وَحَـوَيْتُ، وَالأصْـل شَوَاوِي ، وَحَـوَاوِي، ثُمَّ شَوائِي، وَحَوائِي عَلَى حَدّ أَوَائِل، ثُمَّ شَوَايَا، وَحَوَايَا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ هَدَاوى في جَمْعَ هَدِيَّةٍ وَهُوَ شَاذٌ. . .

الياء الأولى في مطِيَّةٍ شُبِّهت بهمزة خَطَاأاْ فَأبدلت ياءً، والمراد بالهمزة العارضة ما لا تكونُ موجودةً في الواحد كهذه الهمزة.

أما (رَكَايَا) فأَصْلُه: رَكَائِي، كَرَكَاعِي، همزته منقلبة عن فَعِيلَةٍ ثم رَكَاأاْ، ثُمَّ رَكَايا على طريقة مَطَايَا.

أمـا (شَـوايَا) فهي جمع شَاوِية من شوى اللحم فاعلة فجمعها على (فواعل) شَوَاوِي، الواو الأولى مُبْدَلَةٌ من ألف فاعلة، والثانية عين. أبدلت الثانية همزة لقربها من الطرف مع اجتماع واوين بينهما ألف فقيل شَوَائِي[1] كَرواعِي، ثم أُبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفُ فَقِيلَ (شَوَاْاْ)[2] كَرَوَاعَا، ثم أبدلت الهمزة ياءً لكونها عارضةً غيرَ موجودة في الواحد تشبيها لهمزة خطاْاْ[3].

قوله: «على حد أَوائِل. . . . . .».

تقلب الواو الثانية همزة كما في مسألة أوائِل.

(١) في الأصل و ع: (روائي) والمثبت من ف لأنه المراد.

(٢) في الأصل و ع: (رَوَاْاْ) وصوابه المثبت من ف لأنه المراد.

(٣) قال ابن يعيش في إعلال خطايا ورزايا: «الأصل خطاىء ورزاىء، فاجتمع همزتان الأولى مكسورة فقلبوا الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى، فأبدلوا من الكسرة فتحة فصار خطاءِي ورزاءِي بالياء الخالصة فقلبوا الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت خَطَاءا ورَزَاءا وتقديره-خَطَاءا ورزاءا والهمزة قريبة من الألف فصار كأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فأبدلوا من الهمزة ياء فصار خطايا ورزايا . . . .».

شرح ابن يعيش ١٠ : ١١٣.

. . . وَأَمَّا نَحْوُ إِدَاوَةٍ، وَعِلاَوَةٍ، وَهِرَاوَةٍ، فَقَدْ أَلْزَمُوا فِي جَمْعِهِ الْوَاوَ بَدَلَ الْهَمْزَةِ فَقَالُوا: إِدَاوَى، وَعِلاَوَى، وَهِرَاوَى، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا مُشَاكَلَةَ الْوَاحِدِ الْجَمْعَ فِي وُقُوعِ وَاوٍ بَعْدَ أَلِفٍ، وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ كَهَمْزَةِ جَوَاءٍ، وَسَوَاءٍ جَمْعُ جَائِيَةٍ وَسَائِيَةٍ فَاعِلَتَيْنِ مِنْ جَاءَ، وَسَاءَ لَمْ تُقْلَبْ.

قوله: «وأما نحو إِدَاوَةٍ. . . . .»[1]

إداوة: فِعَالة كرِسَالة فجمعها على فَعَائِل أَدَاْإِوَ كأَدَاْعِوَ ثُمَّ الواو تنقلب ياء نحو: أَدَاْإِيَ كَأَدَاعِيَ، ثُمَّ أَدَاْأَاْ كَأَدَاْعَا والهمزة منقلبة عن ألف فَعَالَة كما أنّ همزة خَطَاْأَاْ عن ياء فَعِيلَة، فالقياسُ أنْ يُقالَ أَدَاْيَا بقلب الهمزة ياء كما قيل خطايا، لكنهم أبدلوا من الهمزة واوا ليسلك بينها وبين الواحد طريقة التشاكل ولا تحيدا عن وضح جادّةِ التماثل.

وكذا الكلام في عِلَاوةٍ[2] وَهِرَاوَةٍ.

أما جَوَاءٍ على فواعِل، جمع جائية، فالهمزة موجودة في الواحد مبدلة عن حرف أصل، وهو عين الفعل، ولاشك أن الهمزَة اللازمةَ تَرْبُو وتفضل على العارضة في القُوَّة. والتَّسْوِيَةِ بين القَوِيّ والضعيف في الـرتبـة ليس لها عرق في الحكمة، وانجذاب إلى رعاية المناسبة، فلا تقلب الهمزة الأصلية، لأن اللزوم على الحالة بالقويّ اليق.

وهمـزة جوائِي عند الخليل[3] أصلية، والوزن فوالع، فهي على مذهبه أجْدَرُ بعد الانقلاب لازدياد قوتها بالأصالة.

وعند سيبويه[4]: مبدلة عن عين الفعل كما ذكرنا والوزن فواعِل.

---

(١) الإداوة: المطهرة. ابن سيده، وغيره: الإداوة للماء، وجمعها أداوى مثل المطايا. اللسان (أدا) وانظر ما جاء فيها من إعلال في سيبويه ٤ ٣٩١

(٢) العلاوة: أعلى الرأس، وقيل أعلى العنق. اللسان (علا)

(٣) سيبويه ٤ ٣٧٧

(٤) سيبويه ٤ ٣٧٧

* فصل * وَكُلُّ وَاوٍ وَقَعت رَابعَةً فَصَاعِداً وَلَمْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَها قُلِبَتْ يَاءً نَحْوُ أَغْزَيْتُ، وَغَازَيْتُ، وَرَجَيْتُ، وَتَرَجَّيْتُ، وَاسْتَرْشَيْتُ، وَمُضَارِعَتُها، وَمُضَارِعَةُ غَزِيَ، وَرَضِيّ، وَشَائِي فِي قولِكَ: يَغْزِيَان، وَيَرْضَيَان، وَيَشْأَيَانِ، وَكَذلِكَ مَلْهَيَانِ، وَمُصْطَفَيَانِ، وَمُعْلَيَانِ، وَمُسْتَدْعِيَانِ.

قوله: «وَكُلُّ واوٍ وَقَعَتْ رَابعَةً .....»

اعلم أنَّ أَغْزَيْتُ كَغَزَوْتُ في تَعَرِّيهِمَا عن الداعي إلى قلب واوهما ياءً وكأنَّ القياسَ منه أَغْزَوْتُ، لكن لما لزم الواوُ في يغزى القلب إلى الياءِ والأصل يَغْزِوُ بضَمِّ الواوِ وكسر الزاي لانقلاب الواو ياءً بَعْدَ الكسرة ألزموها القلب في الماضي أيضا ليشاكل الماضي المضارعَ، وأبقوا هذا الحكم في تَغَازَيْنَا، وإن انتفت المشاكلة، إذ لم تنقلب الواو ياءً في يتغازَى نظراً إلى الأصل، لأنّ التاء في تغازَيْنَا زيدت على غازيت وفيه القلب لازم للانقلاب في يغازي، وقد عكسوا الأمر في مضارع غُزِيَ بَضمِّ الغين فقلبوا الواو ياءً في يُغْزيان (بَضمِّ الياء)[1] وإنْ عُدِمَ فيه الداعي إلى القلب؛ لأنه لما قلبت في غُزِيَ والأصل: غُزِوَ لكسرة الزاي قلبت في المضارع ليشاكل المضارع الماضِيَ.

ووجه آخر: أنهم لما قلبوا الواو في نحو أَغْزَيْتُ إلى الياء لما ذكرنا من الدليل جعلوا ذلك أصلا في قلب كل واو ـ وقعت طرفا رابعة فصاعدا وانفتح ما قبلها ـ إلى الياءِ، وَقَدَّرُوا في الألف المبدلة من تلك الواو الانقلاب عن الياء، ولم يعبأوا بعد ذلك بأن تلك الألف عن واو ليسَ لها أَصْل كَمَلْهَيَان من اللّهْوِ وَحُبْلَيان من حَبِلَتْ، فكذا في يُغْزِيان مضارع غُزِي بل القلب هنا أجدر لما بين يُغزي وبين نحو أغزيتُ من مجانسة ليست بين نحو أغزيتُ وبين نحو ملهىً وهي الفَعْلَية فحمل الشيء على ما هو من جنسه أولى من حمله على ما ليس من جنسه، إذ الجنس إلى

(١) في الأصل: (بضم الواو) وصوابه المثبت من ع و ف.

الجنس أميل، وهذا الوجه طريق للقلب في (يَشْأَيَانِ) أمثل؛ لأَنَّ الواو في يَشْأَوُ وقعت طرفا رابعة مفتوحا ما قبلها.

أما على الوجه الأول: فقد قالوا: إنَّ هذا القلب شاذ، لأنَّ شَأَى ليس بمكسور العين، فينخرط يَشْأَيَانِ في سلك يَغزيان بل القياس يَشْأوان[1] بضم الهمزة كَغَزَا وَيَغْزُوَان، إذ الأصل أن تخالف عين المضارع عين الماضي لاختلاف معنييهما، والألفـاظ قوالب للمعاني، إلا أنها فتحت لحرف الحلق فتكون الألف في شَأَى منقلبة عن الواو، فلا تقلب الواو في يَشْأَيَان ياء، والقلب شاذ.

وقيل: لما كان يَشْأَى على يَفْعَل بالفتح، قُدِّر ماضيه كَأَنَّه شَيِ ءَ على زِنة شَقِيَ فقيل يَشْأَيَانِ كَيَشْقَيانِ بقلب الواو ياءً لانقلابها في الماضي تقديراً وَشُبِّه هذا بقولهم تِيْبَا في تَأْبَى على طريقة تِعْلَم بكسر التاء وهذا الكسر مختص بالمضارع من باب علم، (ويأبى) ليس منه، إلا أنهم قدّروا ماضيه على «فَعِل» بالكسر فكسروا التاء في تيبا، ولكن بين الموضعين فرق، وهو أن القياس يستدعي انكسار عين الماضي (لِتَأْبى) لأن انفتاح العينين لحرف الحلق في العين أو اللام، فلو قدرنا ماضي (يأبى) بكسر العين لكان جريا على مقتضى القياس ورجوعا إلى أصل فارَقَهُ المثال.

أما (شأى) ففي عينه حرف حلق، فالقياس لا يقتضي انكسار عينه لمجيء انفتاح العينين في مثله مطردا كَنَأَى يَنْأَى (وَسَعَى يَسْعَى)[2] فلا يكون في تقدير انكسار عين شَأَى عود إلى أصل خرج عنه بخلاف التقدير في أَبَى.

والجواب: أن انفتاح العينين في (مثله)[3] مطرد مستمر لكنه ليس بأصل في كل

---

(١) هكذا جاء رسمها في نسخة الأصل وف أما في ع «يشأويان» وليس بصواب

(٢) في الأصل وع «شقى يشقى» وصوابه المثبت من ف، لأنه المقصود من قوله مطرد فتح العين من حروف الحلق ومثاله سعى يسعى وليس شقى يشقى

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف

* فصل * وَقَدْ أَجْرَوْا نَحْوَ حَيِيَ، وَعَيِيَ مَجْرَى بَقِيَ وَفَنِيَ فَلَمْ يُعِلُّوهُ، وَأَكْثَرُهُمْ يُدْغِمُ فَيَقُولُ حَيَّ، وَعَيَّ بفتح الفَاءِ وَكَسْرِهَا كَمَا قيل لُيّ، وَلِيّ في جَمْع أَلْوَى.قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾.وَقَالَ عبيدٌ:

عَيُّوا بِأَمْرِهُمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

وَكَذَلِكَ أَحَيَّ واسْتَحَيَّ وَحُوِيَّ في أَحْيَى وَاسْتَحْيَى وَحُوْيِيَ، وَكُلُّ مَا كَانَتْ حَرَكَتُه لازِمةً، وَلَمْ يُدْغِمُوا فِيما لَمْ تَلْزَمُ حَرَكَتُه نَحْوُ لن يُحْيِيَ وَلَنْ يَسْتَحْيِيَ وَلَنْ يَحَايِيَ...

(حال)[1]، وإنما الأصل في (يَفْعَلُ) بالفتح أن يكون مضارع (فَعِلَ) بالكسر، ومجيئه في (فَعَلَ) بالفتح لأمر عارض، وهو وقوع حرف الحلق عينا أو لاما، ولا اعتداد بالعوارض فيكون في تقدير انكسار عين شَأَى عَوْدٌ إلى الأصل أيضا فاستقام التشبيه.

قوله: «وقد أَجْرَوْا......»

الياء الأولى في حَيِيَ كالياء في (هَيِبَ) فكان القياس أن يقال (حَايَ) بإعلال العين (كَهَابَ)، لكنه امتنع لأن اللام أيضا محل إعلال وفي إعلالهما إجحاف بالكلمة، فجرى الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح كقاف شَقِيَ لأنها في حد التحصّن، والثانية طرف، والتغيير إليه أسبق، فيكون الإعلال بها أليق فخص الإعلال باللام لكن في المضارع دون الماضي لوجود المانع عن الإعلال فيه، وهو أنّ الإعلال فيه بالألف لا غير للزوم الفتحة آخر الماضي، والألف لا يتأتى بعد الكسرة، وإذ قَدْ نُبِّهْتَ لما ذكرنا فاعرف أن نحو (حَيِيَ) يجوز فيه الإدغام لاجتماع المثلين كما قال عَبِيدٌ بفتح العين[2]:

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) هو عبيد بن الأبرص ـ انظر ديوانه ص ٧٨ وسيبويه ٤ : ٣٩٦ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ٣٦٧ وابن يعيش ١٠ : ١١٥ وشرح شواهد الشافية ص ٣٥٦.

. . . .

٧٢٠ ـ عَيُّوا . . . . البيت[١]

وبعده :

وَضَعَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ ضَعَةٍ وَعُوداً مِنْ ثُمَامَهْ

يريد أنهم لم يتوجهوا للخلاص مما وقعوا فيه. جعلهم كالحمامة، لأن فيها خُرْقاً وقلة حيلة. وفي المثل: «أَخْرَقُ مِنْ حَمَامةٍ»[٢] وذلك أنها تبيض في شرّ المواضع وأخوفها على البيض، فإن اشتدت الريح وتحرك الشجر سقط بيضها.

والضَّعَةُ : ضرب من الشجر، وكذا الثُّمَام، يريد أنها جمعت عيدانا وجعلتها عُشّا وباضت فوقها. ويروى:

بَرِمَتْ بَنُو أَسَدٍ كَمَا بَرِمَتْ بِبَيْضَتِهَا اليَمَامَهْ.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وبنو أسد قومه.

قال هذا الشعر يسأل بعض الملوك أن يصفح عنهم وينعم عليهم[٣]، فإن قلت: الإدغام في المثلين لازم فما باله لم يلزم هنا؟ قلت : لأن الياء الثانية مدغم فيها، ومن شرط المدغم فيه أن يتحرك، وهي تسكن في مواضع كما في (يُحيِي، ويَسْتَحْيِي، ويَحَايِي) في مضارعات (أفعلَ واستفعلَ وفاعَلَ). فلا يحوم حولها الإدغام إذ ذاك أصلا، فجاء الإدغام نحو (حيَّ) لتحقق المثلين وذهب تشبيهاً لبعض أحوالها ببعض وهو ذهاب الإدغام للسكون في تلك المواضع وغيرها كالمُحْيِي، إذ الياء لم تختلف، وإنما الاختلاف في الأمثلة بأن انتقل صيغة إلى صيغة، وللإدغام في هذا الفصل شريطتان، أن لا تفتح الياء الأولى وأن تلزم الحركة الثانية.

أما الأولى فإنما اشترطت لأن الياء الأولى إذا فتحت انقلبت الثانية ألفا (كَأَحْيَا

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو بتمامه:

عـيُّوا بأمـرهـم كمـا عيَّتْ ببيضتهـا الحمامة

وموضع الشاهد فيه قوله : «عيُّوا» حيث أدغم المثلين فيه جوازا فأجرى ذلك مجرى الصحيح المضاعف فسلمت الكلمة من الاعتلال والحذف لما لحقها من الإدغام. وفي الصحاح: يقال أيضا عيَّ بأمره وعيي، إذا لم يهتد لوجهه. والإدغام أكثر وأنشد البيت الصحاح «عيي»

(٢) مجمع الأمثال ١ ٢٥٥

(٣) انظر مناسبة الأبيات في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ ٣٦٧

. . . وَقَـالُوا في جمْع حَيَاءٍ، وَعَيّ، أَحيَّة، وأَعِيَّاء، وأحْيِيَة وَأَعْيِياء، وَقَـوي مِثْلُ حَيِيَ في تَرْكِ الإِعلال، وَلَمْ يَجِيءْ فيه الإدغامُ إذ لَمْ يلْتقِ فيهِ مَثْلانِ لِقَلْبِ كَسْرَةِ الواوِ الثَّانيةِ يَاءً.

في أَحْيَيَ)[1] بالفتحتين، إذ الغرض بالإدغام إزالة اجتماع المثلين وفي القلب إزالة من كل وجه بخـلاف الإدغام، فالاجتماع من وجه باق فيه لأنَّ الحرفين في مدًّ ونحوه: لم يصيرا حرفا واحدا على الحقيقة، ولذا عُدَّ كل مشدد في تقطيع الشِّعر حرفين، وما هو أجلب للخفة المقصودة بإزالة المثلين خليق بأن يجب المصير إليه والتعريج عليه، لكونه أجمع للغرض المطلوب.

وأما اشتراط الثانية فلعدم المبالاة بالعارض المعدوم من وجه، فلذا لم يدغم نحو: (لنْ يُحْيِيَ)، لأن حركته تزول بزوال عامله. و(الأَلْوى)[2]: الشديد الخصومة.

وقوله: «كما قيل» أي: الإدغام تغيير فلما قالوا: (حَيَّ) بالإدغام وصارت الصيغة مظنة للتغيير غيروا فتحة الفاء إلى الكسرة، لأن ما بعد الفاء أخت الكسرة، كما قالوا في «لُوِيّ» لُيٌّ[3] بالضم ثم غيروا الضمة إلى الكسرة للياء التي بعدها.

قوله: «وقالوا في جمع حيَاءٍ أَحْيِيَة وأَعْيِيَاء. . . . .»[4]

على أَفْعِلَةٍ وأَفْعِـلاَء جمـع حَيَاءٍ وعَيِيٍّ، والياء الأولى فيهما غير مفتوحة، والثانية متحركة بحركة لازمة (لأنها)[5] حركة بناء، وقد وقعت الثانية في مواضع يمتنع فيها الإدغام بسكونها كَيُحْيِي وَيُعْيِي في باب (أَفْعَلَ) فيجوز الأمران: الإدغام وتركه، وقيل تركه في أَحْيِيَة حسن، لأنَّ الجمع فرع على الواحد والإدغام فيه، لأن الياء الثانية في (حَيَاء)[6] انقلبت همزة فلم يجتمع مثلان، ولو كان يسوغ أن تصح الياء

---

(١) في الأصل: «كأحيَ في أحياء» والمثبت من ع و ف.

(٢) اللســان: (لوى).

(٣) انظر سيبويه ٤: ٤٠٤.

(٤) انظر سيبويه ٤: ٣٩٧.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٦) الحياء: رحم الناقة. الصحاح واللسان: (حيا).

الثانية لكان ترك الإدغام لازما لحجز الألف بين الياءين، فمن حاول الإدغام مع تحقق الحاجز بين مثلين لم يرجع إلا بُخُفَّيْ حُنَيْن.

فإن قلت: الحركة في الياء الثانية في (أَحْيِيَة) لتاء التأنيث كحركة ميم كريمة، فلا تكون لازمة. قلت: مثال أفْعِلة مصوغ على التاء إذ لا يقال أجْرِب أجْرِبة، ثم يقال أولا كريم ثم إذا أريد المؤنث يقال كريمة، وتطرأ الفتحة على الميم بعد أن لم تكن قبل فشابهت حركة الإعراب في كونها عارضة، ولما صيغ مثال أفْعِلة على التاء ولم تفارق التاء تحقق أن حركة الياء الثانية في أَحْيِيَة لازمة.

فإن قلت ما ذكرت في أَحْيِيَة من علة جواز الأمرين موجود في تَحِيَّة، ولمْ يَجِئْ فيها ترك الإدغام في السماع، وإن جوّزه أبو عثمان[1].

قلت: هذا سؤال يروقك رواؤه[2]، غير أني أكشف لك عن وجه التحقيق، وأبيّن[3] في الفرق ما هو بأن يكتب بالتِّبْر لا بالحبر حقيق، وذلك: أن التَّحِيَّة مصدر حَيَّا[4]، ومصدر فَعَّل بالتشديد (في الأصل)[5]، التفعيل بشهادة استمراره في غير المعتل اللام والمهموزها، حذفوا الياء من التفعيل في المعتل اللام لئلا تتوالى الياءات، وعوّضوا من الياء المحذوفة تاء في الآخر فصار تاء (تَحِيَّة) أشدّ اتصالا من تاء أَحْيِيَة لكونها عوضا عن جُزء المثال، فتكون حركةُ ما قبلها ألزم من حركة ما قبل تاء أَحْيِيَة، والإدغام يزداد لزومه بحسب ازدياد لزوم تلك الحركة إذ هي موجبته.

والوجه الثاني: أن حذف ياء التفعيل في المعتل اللام لما كان لإزالة اجتماع

---

(١) انظر الصحاح (حيا) وابن يعيش ١٠: ١١٨ - ١١٩

(٢) في ف «طاحره» والمثبت من الأصل و ع و«الرواء» انظر الصحاح مادة (روى)

(٣) في ع «وأبين لك» والمثبت من الأصل و ف [illegible]

(٤) في الأصل و ع «حيي» والصواب المثبت من ف وهو الموافق لما جاء في الصحاح واللسان (حيا)

(٥) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف

* فصل * وَمُضَاعَفُ الواوِ مُخْتَصٌّ (بِفَعُلْتُ) دونَ (فَعَلْتُ)، وَ (فَعِلْتُ) لأَنَّهُمْ لَوْ بَنَـوْا مِنَ القُـوةِ نَحْوَ غَزَوْتُ وسَرَوْتُ لَلزِمَهُمْ أَنْ يَقُولُوا قَوُوْتُ، وَقَوَوْتَ وَهُمْ لاجْتِمَاعِ الوَاوَيْنِ أَكْرَهُ مِنْهُمْ لاجْتِمَاعِ اليَاءَين، وَفِي بناءِ نَحْو شَقِيتُ تَنْقَلِبُ الواوِ ياءً،وَأَمَّا القُوَّةُ، وَالصُّوَّةُ، والبُوُّ، وَالجَوُّ فَمُحْتَملاَتٌ للإِدْغَامِ.

الياءات، ناسب أن يلزم الإدغام في تَحِيَّة، إذ فيه إزالة الاجتماع أيضا، لأنه يجعل الحرفين كحرف واحد، فمن رفض الإدغام فيها صار كأنّه عاد إلى ما كان هرب منه.

والوجه الثالث: أن ترك الإدغام لزم في (حياء) والجمع فرع على الواحد فيجوز أن يحمل عليه، و(تَحِيَّة) ليست بفرع لشيء فتجعل تابعة له وتحمل عليه في ترك الإدغام.

قوله: «فَمُحْتَمَلاَت ....»

بفتح الميم الثانية، كذا الرواية عن المُصَنِّف، أي مواضع احتمال الإدغام لأن شرط الإدغـام سكـون الأول وتحرك الثاني، وهذا الشرط في هذه الكلمات متحقق، (فالقُوَّةُ) فُعْلَة كالحُمْرَةِ، وكذا (الصُّوَّةُ) بالصاد المهملة وهي العلم في الطريق[1]، و(البَوُّ) وهو جلد ولد البعير المملوء بالتبن[2]، فَعْل كالجَمْر. و(الحُوُّ) وهو بالحاء المهملة في جمـع أحْـوى فُعْل كالحُمْر في جمع أحْمر، فلما لزم الإدغام فيهن صارت الواوان بمنزلة واو واحدة، فلا يستنكر اجتماعهما بخلاف نحو: (قَوُوْتُ). إذ الواوان فيه ظاهر اجتماعهما فيستنكر.

---

(١) الصُّوَّة: جمعها الصُّوى: وهي الأعلام من الحجارة. الصحاح: (صوى).

(٢) البَوُّ: جِلْدُ الحُوار يُحشى ثُماماً فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها كذا عن الجوهري في الصحاح: (بوا).

* فصـل * وَقَـالُـوا في افْعَـالَّ احْوَاوَى فَقَلَبُوا الواوَ الثَّانِيَة أَلِفاً وَلَمْ يُدْغِمُوا، لأنَّ الإدْغَامَ كانَ يُصَيِّرُهُم إلى مَا رَفَضُوهُ مِنْ تَحْرِيكِ الوَاوِ بالضَمِّ في نَحْوِ: يَغْزُو، وَيَسْرُو لَوْ قَالُوا احْوَاوَّ، وَيَحْوَاوُّ. . .

قوله: «وقالوا في افْعَالَّ من الحُوَّة. . . .»

كان الأصل أن يقال في افعالّ منها احْواوّ بالإدغام كاحمارَّ إلا أنهم تركوا الإدغام، وقلبوا الواو الأخيرة ألفا لئلا يلزم ما قال من تحريك واو المضارع بالضم نحو احْوَاوُّ يَحْوَاوُّ، بضم الواو التي هي لام،وهم لم يُسَوِّغوا في اللامات المعتلة في الرفع إلا السكون نحو هو يَغْزُوْ وَيَرْمِيْ، فما كان الإدغام في احواوَّ مستلزما لما هو خلاف ما أَصَّلُوه في الكلام تركوه.

فإن قلت: إسكان المُعْتَلّ في يغزو لا ستثقالهم الحركة عليه مع تحرك ما قبله لأن المعتل إذا سكن ما قبله يجري مجرى الصحيح كَعَدوٍّ وما قبل الواو الثانية في احواوُّ ساكن بخلاف ما قبل اللام (في يَغْزُو)[1] فكان ينبغي أن لا يُرفض الضمُّ في (يَحْوَاوُّ) لزوال العلة في رفض ضمٍّ نحو (يغزو). قلت: لا أسلم بسكون ما قبل الواو الثانية في (احواوّ).

غاية ما في الباب أنك تتعلق بالمثال وتقول: اللام الأولى في افعالّ ساكنة، والأولى من الواوين بإزائها فتكون ساكنة لكن أتخلّص عن مضيق هذا المتعلق بكون اللام الأولى، متحركة في التقدير، إذ الأصل افعالل يفعالل بزنة اسْتَفْعَل يَسْتَفْعِل، بدليل قولك احمارَرَتْ على افْعَالَلت، ولأنهم يحركون ما أصله السكون لالتقاء الساكنين، فلو كانت اللام الأولى في تقدير السكون يلزم صوغهم البناء على التقاء الساكنين مع أنهم فارّون عنه أشدَّ الفرار، وهذا مما لا يليق بالحكمة، فعلم أن الواو الأولى في (يَحْوَاوُّ) في تقدير الحركة فصار من قبيل يغزو، فلو جاز الإدغام يلزم خلاف ما أصّلوه، فلذا قالوا: (احواوى يحواوى) بقلب الواو الأخيرة ألفا وياء جريا على النهج

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف ١٠

. . . وَتَقُـولُ في مَصْـدَرِه احْوِيَواء، وَاحْوِيَاء، وَمَنْ قَالَ اشْهِبَاب قَالَ احْوِوَاء، وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتِتَال فَقَالَ قِتَّال قَالَ حِوَّاء.

المعهود، لأن الواو المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا كدعا، والواو المكسور ما قبلها تنقلب ياءً كدُعِيَ.

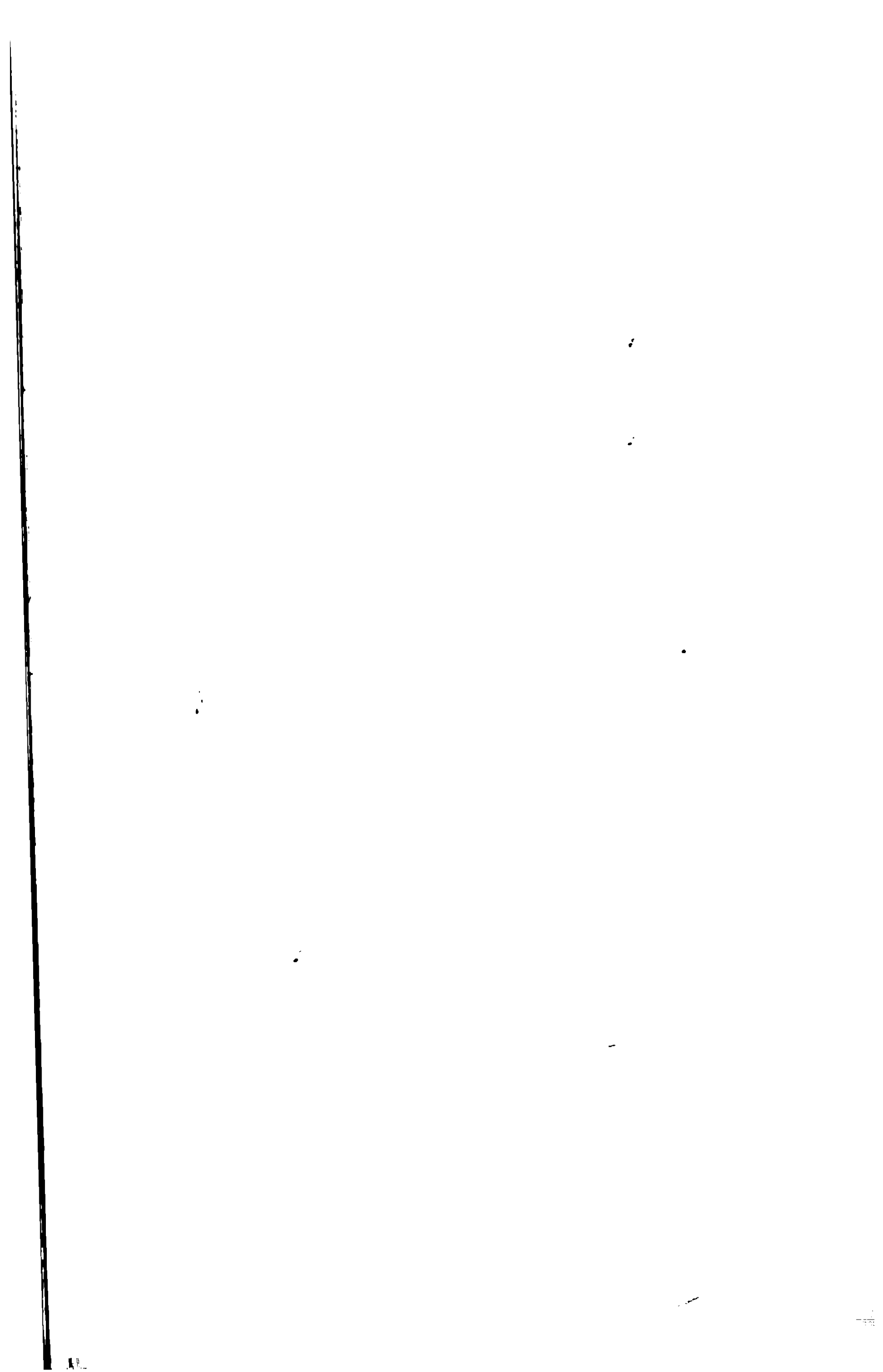
قوله: «وتقول في مصدره. . . .»

مصدر (احواوى): احويواء كاشهيباب أو احويّا بالإدغام لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. ومن قال اشهباب فحذف الياء من (اشهيباب) قال: احووا ولم يبال بتوالي الواوين لأنه على نِيَّة ثبات الياء بينهما، ومن قال في اقتتال قِتّال قال: حِوّاء بنقل كسرة الواو الأولى إلى الحاء فيسقط همزة الوصل لحصول الغنية عنها. وإدغام اقتتال يجيء في آخر الإدغام، وهذا حين أن نشرع في أوله فنقول وبالله المُنَّة[1] والحول وله المِنَّةُ[2] والطَّوْل.

---

(١) المُنَّةُ بالضم: القُوَّة، يقال هو ضعيف المُنَّة. انظر الصحاح واللسان (منن).

(٢) المِنَّةُ: العطية والإنعام والتفضُّل. الصحاح واللسان (منن).



* ومن أصناف المشترك:الإدغام *

ثَقُلَ التِقاءُ الْمُتَجانِسَيْنِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ فَعَمَدُوا بالإدغامِ إلى ضَرْبٍ مِنَ الْخِفَّةِ، والتِقاؤهُمَا عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ. أَحَدُهَا أنْ يُسَكَّنَ الأوَّلُ وَيَتَحَرَّكَ الثَّاني فَيَجِبُ الإدْغَامُ ضَرُورَةً كَقَوْلِكَ: لَمْ يَرُحْ حَاتِمٌ، ولم أَقُلْ لَكَ.

وَالثَّاني: أَنْ يَتَحَرَّكَ الأَوَّلُ ويسكنَ الثَّاني فَيَمْتَنِعُ الإِدْغَامُ كَقَوْلِكَ: ظَلَلْتُ، وَرَسُولُ الْحُسْنِ، وَالثَّالِثُ أَنْ يَتَحَرَّكَا، وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: مَا الإدْغَامُ فيهِ وَاجِبٌ، وَذَلِكَ أَنْ يَلْتَقِيَا في كَلِمَةٍ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا لِلإلْحَاقِ نَحْوَ رَدَّ وَيَرُدُّ...

قوله: ثَقُلَ التقاء المتجانسيْن......»[1]

وجه الثِّقل: تجانس الحرفين، ألا ترى أنك إذا قلت (سَرَرَ) تلحق اللسان مشقة ظاهرة، وإذا قلت سَرَح لا تلحق، والمعنى في ذلك أن الطباع مبنية على الخروج من شيء إلى شيء، فالعود إلى شيء واحد جالب للكلفة لا محالة، فلو رفعت لسانك عن حرف ووضعته على حرف مِثْلَه كنت كمن رفع قدمه (عن مكان)[2] وهي تريد النفوذ في سعيها فدفعها آخر وردها منعكسة إلى المكان الذي كان رفعها منه ومعلوم أن ذلك يورثُ الكلفة لما فيه من مخالفة الطبع[3] بالخروج عن مكان والعود إليه، فكذا فيما نحن فيه. فأما إذا رفعت اللسان (عن حرف)[4] ووضعته على حرف مخالف لذلك فلا كلفة فيه، لانتفاء تلك المخالفة فعمدوا إلى ضرب من الخفة بجعل المثلين كشيء واحد بالإدغام، فالراءُ الأُولى في (سَرَّ) مُتَّصلة بالثانية داخلة

---

(١) سيبويه ٤: ٤١٧ - ٤٨٥ وابن يعيش ١٠: ١٢٠ - ١٥٥ والأصوات واللهجات في قراءة الكسائي: رسالة دكتوراه - عبدالكريم بكار - كلية اللغة العربية / الأزهر ١٩٧٩.

(٢) في ف: «عن مكانها» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ف: «الطباع» والمثبت من الأصل و ع. (٤) في الأصل: «عن موضع» وصوابه المثبت من ع و ف.

. . . وَمَا هُوَ فِيهِ جَائِزٌ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْفَصِلَا وَمَا قَبْلَهُمَا مُتَحرِّكٌ أَوْ مَدَّةٌ نَحْو انْعَتْ تِلْكَ وَالْمَالُ لِزَيْدٍ، وَثَوْبُ بَكْرٍ، أَوْ يَكُونَا فِي حُكْمِ الانْفِصَالِ نَحْوُ اقْتَتَلَ، لأَنَّ تَاءَ الافْتِعَالِ لا يَلْزَمُهَا وُقُوعُ تاءِ بَعْدَهَا فهِيَ شَبِيهَةٌ بِتَاءِ تِلْكَ . .

فيها يصيبهما اللسان مَرَّة ويرتفع عنهما دفعة بخلاف ما إذا فككت الإدغام.

قوله: «كقولك ظَلَلْتُ. . . . . .»

امتنع الإدغام لفصل الحركة بين المثلين، وهذا موضع يحتاج فيه إلى زيادة كشف وتلخيص فاستمع إليَّ وتفهمْ.

اعلم أن الحركة بعد الحرف لا قبله ولا معه، لأنا نشاهدُ تحقّق الإدغام إذا سكن الأول وامتناعه إذا تحرك نحو: (سَرَّ وسَرَرَ) فلو لم تكن الحركة بعد الحرف لما امتنع الإدغام في «سرر» لعدم الفاصل بين المثلين كما إذا سكنت الراء الأولى، ولأنها لو كانت قبل الحرف لكانت حركة الثانية من الراءين بينهما ولامتنع الإدغام قبل إسكانها للفاصل بين المثلين، ونحن نرى الأمر على خلافه، إذ بإسكان الثاني من المثلين يمتنع الإدغام، وبإسكان الأول وتحرك الثاني يتحقق سَلَسُ القياد.

ومن الشواهد لصحة ما قلنا: أن الواو والياء انقلبتا في (ميقات وموقن) لكسرة جاورت الواو في: (مِوْقَات)، وضمّة صافحت الياء في (مُيْقِن)، فجذبت كلٌّ منهما حرف اللين إلى نفسها، فلو كانت الحركة قبل الميم وقعت الميم فاصلة ولم تحصل المجاورة فيلزم أن لا تقلبا لعدم الموجب واللازم منتف.

ومما يستدل به على ما ادعينا: أن الحرف أصل والحركة تَبَعٌ له، لأن الحرف يستغني عنها فيتلفظ به متجردا منها، ولاشك أن رتبة الأصل في الوجود قبل رتبة الفرع، فهذه دلائل واضحة على أن الحركة ليست قبل الحرف. أما أنها ليست مع الحرف، فالدليل[1] على ذلك: أن الأمر لو كان كذلك لما كانت حركة الراء الأولى في سرر فاصلة، لأن الفصل بين الشيئين إنما يتحقق بوقوع الفاصل (بعد الأول)[2]

---

(١) في الأصل «فالدلائل» والمثبت من ع و ف لأنه المنسجم مع السياق

(٢) في الأصل «بعد الألف» وصوابه المثبت من ع و ف

. . . وَمَا هُوَ مُمتَنِعٌ فِيهِ وهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ، أَحَدُهَا:أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما لِلإِلْحَاقِ نحْوُ قَرْدَدَ وَجَلْبَبَ، وَالثَّاني:أَنْ يُؤَدِّي الإِدْغَامُ إلى لَبْسِ مِثَالٍ بِمِثَالٍ نَحْوُ: سُرُرٍ وَطَلَلٍ وَجُدَدٍ، وَالثَّالِثُ:أَنْ يَنْفَصِلاَ وَيَكُونُ مَا قَبْلَ الأَوَّلِ حَرْفاً سَاكِناً غَيْرَ مَدَّةٍ نَحْوُ: قَرْمُ مَالِكَ. وَعَدُوُّ وَلِيدٍ. . .

وقبل الثاني والحركة إذا كانت في الراء الأولى نفسها لا قبلها ولا بعدها لم تكن واقعة بعدها فلا يتحقق الفصل. فلما امتنع الإدغام فيَ: (سرر) علم أن حركة الراء الأولى بعدها لا معها.

قوله: «والمالُ لِزَيد. . . . .»

جاز الإدغام هنا وإن التقى ساكنان، لأن الساكنين إذا التقيا والأول حرف لين والثاني مدغم، فهو جائز. وقد سبق تقريره.

والوجه الثاني: آن المد في الألف قائم مقام الحركة، فصار كأن لم يلتق ساكنان، فإنْ قلت: ما تقول في جواز إدغام قولهم (ثوب بكر) مع أن الواو ليست بمدة، لأنه لابد لكون حرف العلة مدّة من أن يسكن وتكون حركة ما قبله من جنسه والفتحة في الثاء من جنس الألف لا الواو؟، قلت: حرف العلة إذا سكن وانفتح ما قبله فهو جار مجرى المدة بدليل استوائهما في الإدغام كقولهم خَطِيَّة وأُفَيِّس في خَطِيئَة وأُفَيْئِس بهمزة مفتوحة بعد ياءٍ مكسور ما قبلها في الأول، وبهمزة مكسورة بعد ياء مفتوح ما قبلها في الثاني، على أن نقول:

قال ابن السراج[1]: وأما (ثوبٌ بَكر) فالبيان هنا أحسن لأن (الواو)[2] في ثوب لا تشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليست منها.

قوله: «نحو قَرْدَد . . . .»

امتنع فيه الإدغام لئلا يبطل الإلحاق.

قوله: «إلى لَبْس مثال. . . .»

(١) إلى مثله ذهب سيبويه في الكتاب ٤ : ٤٤٠. (٢) في الأصل: «الثاء» والمثبت من ع و ف.

. . . .

إذ لو قلت في (طَلَلٌ) طَلٌّ وفي (سُرُرٍ) سُرٌّ لكانا من حيث الظاهر أنهما فَعْلٌ وفُعْلٌ ساكنا العين، فبم يعلم أنهما (طَلَلٌ) بالفتح و(سُرُرٌ) بالضم أدغما؟. وإنما يعلم أن لو كان هنا قانون وقياس يدل على أن طللا ينبغي أن يكون محرّكَ العين.

قوله: «قَرْمُ مَالِك. . . .»[1]

امتنع الإدغام في قرم مالك لأدائه إلى التقاء الساكنين لا على حدّه، إذ الساكن الأول وهو الراء ليس بحرف لين.

أما «عَدُوُّ وَليد» فالكلام فيه يستدعي تقديم أصلين، أحدهما: أن حرف المدّ إذا جاءه الإدغام سلبه مدّته، لأنّ المد في الحقيقة زيادة تفصل بين الحرفين، لأنه نَفَس يمتد بعد مضيِّ نَفَسِ الحرفِ والوقفة لا تجامع الإدغام بل تمنعه. فما ظنك بالنفس الممتد؟ فلما جاءه الإدغام سلب المدّة لا محالة. والأصل الثاني: أن المدة حرف متحرّك.

ألا ترى أن الطويل أجزاؤه: «فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن) أربع مرات، ثم حذفوا الياء من (مفاعيلن) في الضرب فنقل إلى (مفاعلن) نحو: (تُزَوَّدِي) مَفَاعِلن من قوله[2]:

٧٢١ - سَتُبْدِي لَكَ الأيامُ ما كُنْتَ جَاهِلاً وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

ثم حذفوا النون وسكنوا اللام فنقل إلى فعولن، وألزموا القافية كونها مردفة ليكون حرف المد عِوضا من حذف لحق مفاعلن وذلك نحو قوله:

---

(١) القرم: السيد، وإنما يمتنع الإدغام لأنه إن لم تنقل الحركة لزم التقاء الساكنين على غير حده، وإن نقلت لم يجز لأنه في كلمتين، وإنما يجب النقل في كلمة نحو يرد ولم يجز في كلمتين. لأن اجتماع المثلين في كلمة لازم، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة مع إمكان رعاية الوزن بنقل حركة الأولى إلى ما قبله) انتهى شرح الشافية للسيد عبدالله المعروف بنقره كار ص ٢٠١

(٢) هو طرفة بن العبد. انظر ديوانه ص ٤١ وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٩٧ والبيت ترتيبه الثاني بعد المائة من معلقة طرفة بن العبد والمعلقة ثلاثة ومائة بيت من الطويل ومطلعها

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

. . . .

---

٧٢٢ ـ فَلَا تَحْسَبِي أَنَّ الْغَرِيبَ الَّذِي نَأَى وَلَكِنَّ مَنْ تَنْأَيِن عَنْهُ غَرِيبُ[1]

(غَريبُوا)[2] فعولن، الياء منه رَوِيٌّ، والياء قبله حرف مدّ، فلا يجوز أن تأتي مكانه كلمة ليس قبل الروي منها حرف مدّ. والياء في (غريب) عوض عن نون مفاعيلن وحركة لامه.

---

(١) لم أعثر له على قائل وهو من الطويل ومعناه واضح.

(٢) هكذا في جميع النسخ.

. . . وَيقعُ الإدْغَامُ في الْمُتَقارِبَيْن، كَما يَقعُ في الْمُتَماثِلَيْن، وَلابُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ لِتُعْرَفَ مُتَقارِبَتُها مِنْ مُتَباعِدَتِهَا.

* فصل * وَمَخارِجُها سِتَّةَ عَشَرَ، فَلِلْهَمْزَةِ وَالهَاءِ وَالألِفِ أقْصَى الْحَلْقِ، وَلِلْعَيْنِ وَالْحَاءِ أوْسَطُه، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أدْنَاهُ، وَلِلْقَافِ أقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ. وَلِلْكَافِ مِنَ اللّسَانِ وَالحَنَكِ مَايَلِي مَخْرَجَ القافِ، وَلِلْجِيمِ وَالشِّينِ وَاليَاءِ وَسْطَ اللّسَانِ وَمَا يُحَاذِيهِ مِنْ وَسَطِ الحَنَكِ. . .

(فغـريبٌ) في ظاهر الوزن فَعُولن، ولكنه في القوة والكمال في ميزان الذوق بمنزلة: (تُزَوْوِدِي) الذي هو (مفاعِلن)، وليس ذلك إلا من جهة المدّ وإذ قَدْ تَقَرّر هذان الأصلان فاعلم أنك لو أدغمت (عَدُوٌّ وَليد) زال الإدغام الأول لسكون الواو الثانية من (عَـدُوّ) وتحركها شرط لإدغام الواو الأولى منه، لأنّ المدغم ساكن، والمدغم فيه متحرك، فلو حاولت بقاء الإدغامين فقد حاولت كون الواو الثانية من عَدُوّ ساكنة ومتحركة في حالة واحدة وهو ظاهر الإحالة، فلما زال بالإدغام الثاني الإدغام الأول، ظهر واو فعول وعاد إليها مَدُّها المسلوب بالإدغام الأول، وقد نبهناك على أنَّ المدَّة بمنزلة حرف متحرك، فإذا كانوا يمنعون إدخال الحركة على ما قبل المدغم في (قَوْمُ مَالِكَ) ليجوزَ الإدغام، فهم لإعادة ما هو بمنزلة الحرف المتحرك أمنع.

قوله: «ويقع الإدغام في المتقاربين. . .».

لأن المقاربة نوع من المماثلة، وإعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفع عنه شبه إعادته إلى موضع رفع عنه فيكون طرف من المماثلة في المتقاربين موجودا فيجوز فيهما الإدغام كما في المثلين.

قوله: «فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق. . .».

قَسَّمَ النَّحْويون مخارج الحروف إلى سِتَّةَ عَشَرَ على التقريب وإلحاق ما اشتَدَّ تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد.

والتحقيق أن كل حرف له مخـرج مخـالف الآخـر، وإلا لكـان إياه. فجعلوا للهمزة، والألف، والهاء، أقصى الحلق. ولا شك أن الهمزة أول والألف بعدها، والهاء بعدها، ولكن لما اشتد بينهن التقارب جعلوا لهن مخرجا واحدا.

وإذ قد[1] عرفت ما ذكـرنـا: فاعرف أن أقصى الحلق للهمزة ثم الألف والهاء بعدها[2] على قول سيبويه،[3] وبينهما على قول أبي الحسن[4]: وَحُجَّتُه أن الألف تقلب هاء في (أَنَهْ) و(حَيْهَلَهْ)، وكذا الهمزة في هَنَرْتُ وَهَرَقْتُ والأشبه أن يقلب الشيء إلى ما هو قريب منه، لا إلى ما هو بعيد عنه، فعلم أن الهاء بينهما، إذ لو كان بعدهما يلزم قلب الهمزة في نحو (هَنَرْت) إلى البعيد لا إلى القريب، وهذا خروج عن حَدِّ المناسبة، والصحيح مذهب سيبويه، وحجَّتُه أنَّ الألف إذا حُرِّكت صارت همزة فلو كانت بعد الهاء لكان جذبا لها إلى البعيد.

والجـواب عن الانقلاب في (أَنَهْ) وأخواته أن ذلك ليس بقلب لازم وإنما هو بمنزلة قلب الحروف بعضها إلى بعض، فالاختيار باعتبار المشاكلة، أما الألف: فإنها إذا ريم تحريكها لزم قلبها ضرورة، لأن الحركة توجب تغيّر ذاتها، فلما انقلبت همـزة لضـرورة تغيّر ذاتهـا لا لعلة سواهـا؛ علم أنها تلي الهمزة، وما ذكرنا في المذهب السِّيبي يشعر بأن الصحيح أن يقال في المتن فللهمزة والألف والهاء أقصى الحلق.

قوله: «حافة اللسان. . . . . .».

أي جانبه[5] وهو إخراج الضاد من الجانب الأيمن أو الأيسر على حسب ما يسهل

(١) في الأصل و ف: «وإذا» والمثبت من ع.

(٢) في ع و ف: «بعدهما» والمثبت من الأصل.

(٣) انظر الكتاب بسيبويه ٤: ٤٣٣.

(٤) انظر ابن يعيش ١٠: ١٢٤.

(٥) في الأصل: «جوانبه» وصوابه من ع و ف.

... وَلِلَّامِ مَا دُونَ أَوَّلِ حَافَّةِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْتَهى طَرَفِهِ وَمَا يُحَاذِي ذلِكَ مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى فُوَيْقَ الضَّاحِكِ والنَّاب، وَالرَّبَاعِيَّةِ والثَّنِيَّة، وَلِلنُّونِ مَا بَيْنَ طرفِ اللِّسَانِ وَفُوَيْقَ الثَّنَايَا، وَلِلرَّاءِ مَا هُوَ أَدْخَلُ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلاً مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ...

لبعض الأشخاص فيها دون بعض، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب الأيسر، ولم يُصَرِّح المصنف بواحد منهما، والأمر فيه قريب لأنه قد يوجد كل واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق لعبر كل واحد على حسب وجدانه.

قوله: «فويق الضاحك.......».

(الثَّنَايَا): الأسنان المتقدمة، أعني التي حذاءَ وسْطِ الشفتين، ثِنْتان من الجانب الأعلى، وثنتان في مقابلتهما من الأسفل، والواحدة ثَنِيَّة.

و(الرَّباعيات): أربـعٌ: من كل جانب من الجوانب الأربع من الثنايا واحدة وواحدتها رَبَاعِيَةٌ بالتخفيف.

و(الأنياب): أربع خلف الرُّباعيات من كل جانب، واحدة.

و(الضَّـواحِك): أربع خلف الأنياب من كل جانب واحدة، لا يبرزن إلا في الضحك، فلذا سمِّين بالضواحك.

(الطواحن): ثنتا عشرة من كل جانب ثلاث.

و(النواجذ): أربعٌ خلف الطواحن. من كل جانب واحدةٌ فوقاً وتَحْتاً.

قال بعضُ المحقِّقينَ[1] وكـان يُغْنِي أن يقال فوق الثنايا لأنَّ مخرج النون يلي مخرج اللام، ومخرج النون فوق الثنايا فكذا مخرجها، غير أنه باللام تنـبسط جوانب طرفي لسانه فيما فوق الضاحك إلى الضاحك الآخر وإن كان مخرجها في الحقيقة ليس إلا فوق الثنايا، وإنما ذلك لما فيها من شبه الشدَّة ودخول المخرج في ظهر

(١) هو ابن الحاجب - انظر كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢: ٤٨٠ - ٤٨١

. . . وَلِلَّطاءِ والدَّالِ والتَّاءِ ما بَيْنَ طَرَفِ اللّسانِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا، وَلِلصَّادِ والزَّايِ والسِّينِ ما بَيْنَ الثَّنَايَا وَطَرَفِ اللِّسَانِ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ ما بَيْنَ طَرَفِ اللّسَـانِ وَأَطْرافِ الثَّنايَا. وَلِلْفاءِ بَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وأَطْرَافُ الثَّنَايَا العُلْيا وَلِلْبَاءِ وَالْمِيمِ وَالواوِ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْن.

* فصل * وَيرْتَقِي عَدَدُ الْحُرُوفِ إلى ثَلاثةٍ وأَرْبَعِينَ، فَحُرُوف العَرَبِيَّةِ الْأُصُولُ تلكَ التِّسْعَةُ وَالْعِشْرُونَ، وَتَتَفَرَّعُ مِنْها سِتَّةٌ مَأخُوذٌ بهَا في القُرْآنِ، وَكُلِّ كَلامٍ فَصِيحٍ، وَهي الْهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ، وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ الّتي هي غُنَّةٌ في الْخَيْشُوم نحو: عَنْكَ وتُسَمّى النُّونُ الخَفِيفَةُ وَالخَفِيةُ وَألِفا الإمَالةِ والتَّفْخِيمِ نَحْو: عَالِمٍ والصَّلاَة. والشِّين الّتِي هي كَالجِيم نَحْوُ: أَشْدَق، وَالصَّادُ اَلتي كَالزَّاي نَحْوُ: . . .

اللسان، فلذا عدد الضاحك والناب والرباعية، والثنايا، ومخرج النون أخرج قليلا من مخرج اللام، فلذا صار مخرجها بعد مخرج اللام، وما ذكره من مخرج الراء يؤذن بأنه قبل مخرج النون، لأنه إذا كان أدخل كان قبل،لكنّك إذا نطقت بالنون والراء الساكنين وجدت طرف اللسان بالراء فيما هو بعد مخرج النون.

والشاهد له: الطبع السليم، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل في مخرج النون، ومن مخرجها عند التكليف لا عند الإجراء على الطبع المستقيم والكلام في المخارج مبني على الطبع المستقيم لا على التكلف.

قوله: «وأصول الثنايا. . .».

هذا ليس بلازم، بل قد يخرج من أصولها، وقد يخرج مما بعد أصولها قليلا مع سلامة الطبع عن التكلف.

قوله: «وأطراف الثنايا. . . .».

أراد بالثنايا في هذا الموضع الثنايا العليا، وليس ثَمَّ إلا الثِّنيَّتان، وإنما عبروا

. . . .

عنهما بلفظ الجمع، لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوما، وإلا فالقياس وأطراف الثَّنِيَّتَيْن.

قوله: «وللفاء. . . .».

هي مشتركة بين الشَّفَةِ والثنايا بخلاف ما بعدها فإنها للشفتين خاصة.

قوله: «وللباء والميم والواو ما بين الشَّفَتَيْن. . . . . .».

ما ذكره في الكتاب من المخارج هو خمسة عشر، وقد افتتح الفصل بأن مخارجها ستَّةَ عشَرَ، وقد ذكر المحققون فيها النون الخفيفة وهو قد ذكرها في الفصل اللاحق فلعله جعل السادس عشر من تلك المخارج مخرجها، واكتفى بذكرها هنالك، وهذه النون لم تمازج حرفا آخر بخلاف ألف الإمالة وألف التفخيم، فالأولى مازجت الياء، والثانية مازجت الواو، إلا أنها في حال السكون خُصَّت بغنة وانتقلت بذلك من الفم إلى الخيشوم، بدليل أنك لو أمسكت بأنفك لم تخرج نون منك صافية الغنّة، وإذا تحركت خرجت من الفم ولم تبق معها من الغُنَّة إلا شَمَّة، وسميت خفيفة وخفيّة لتقابل أحوال لها، فالخفيفة يراد بها الساكن، لأن الساكن خفيف بإزاء المتحرّك، والخفيَّة بإزاء المبيَّنة، وذلك أن النون تُخفى مع حروف الفم أي تُشرب غُنَّة تخفى فيها وتبيَّن مع حروف الحلق، أي تعرى من الغُنَّة نحو (من جابر)، و(من عندك) ومخرج هذه النون من الخيشوم، بخلاف النون التي ذكرها المصنف قَبْلُ، فمخرجها من الفم، وشرط هذه النون أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها، فإنْ كَانَ بعدها حرف من حروف الحلق، أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون هي النون التي تقدم ذكرها.

. . . وَالبَواقي حُروفٌ مُسْتَهْجَنَةٌ وَهيَ اَلكَافُ الّتي كَالجيمِ، والجِيمُ الَتي كَالكَـافِ، وَالجيمُ الّتي كالشِّينِ، والضَّـادُ الضَّعيفةُ، وَالصَّادُ الّتِي كالسِّينِ والطَّاءُ الّتي كَالتَّاءِ، وَالظَّاءُ الّتي كَالثَّاءِ، والبَاءُ الّتي كَالفَاءِ.

* فصل * وَتَنْقَسِمُ إلى الْمَجْهُورَةِ والْمَهْمُوسَةِ والشَّدِيدَةِ وَالرُّخْوَةِ وَمَا بَيْنَ الشَّـدِيـدَةِ والـرُّخْـوةِ، وَالْمُـطْبَقَة وَالْمُنْفَتِحَة والْمُسْتَعْلِية والْمُنْخَفِضَة، وَحُـرُوف الْقَلْقَلَةِ، وَحُرُوف الصَّفِير وَحُروف الذَّلاَقَةِ وَالْمُصْمَتَة واللَّيِّنَة، وإلى الْمُنْحَـرِفِ والمُكَـرَّرِ والهَـاوِي وَالْمَهْتُـوتِ، فَالْمَجْهُـورَةُ مَا عَدا الْمَجْمُوعَةَ في قَوْلِكَ: ستشحثك خصفة،وهي الْمَهْمُوسَةُ. . .

قوله: «مُسْتَهْجَنَةٌ . . . . ».

أي غير أصلية، ومنه فرس هجين لا أصل له، أي هذه الحروف لا يوجد منها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة مسترذَلَةٍ غير مُتَقَبَّلَةٍ.

قوله: «ستشحثك . . . . ».

الشِّحاث[1] والشِّحاذ: السائل المكدي، و(خَصَفَةُ): اسم رجل.

قوله: «إذا كُرِّرت القاف . . . . . . ».

أي إذا لفظت بالقاف مكرَّرة اعتمدت على مخرجها اعتمادا تاما، ومنه اعتمادك النفس أن يصاحبها فتخرج ظاهرة لا يخفيها النفس بامتناعه من الجري معها.

و(الجهر): هو الإظهار، وعلى عكس هذا إذا كَرَّرت الكاف فإن النَّفس يجري معها لعدم الاعتماد التام فيخفيها النَّفَس إذا جرى معها.

و(الهمسُ): الصـوت الخفيّ يُقـال: همست الحديث إذا تحدثت بصوت ضئيل خفي، قال:

(١) جاء في القاموس المحيط: شَحَثَ شَحِيثا: كلمةٌ سُرْيانِيَّة تَنْفَتِحُ بها الأغاليق بلا مفاتيح. والشَّحَّاث لِلشَّحَّاذ: من لَحْنِ العوام. القاموس المحيط للفيروز آبادي (شحذ) وكذا في اللسان نقلا عن الأزهري. انظر اللسـان: (شحث).

. . . وَالْجَهْرُ إشْبَاعُ الاعتمادِ مِنْ مَخرَجِ الْحَرْفِ وَمَنْعُ النَّفَس أنْ يَجْري مَعَهُ، وَالْهَمْسُ بخِلَافِهِ، وَالَّذي يَتعَرَّفُ به تَبَايُنُهُمَا أنَّك إذا كَرَّرْتَ الْقَافَ فَقُلْتَ قَقْ وَجَدْتَ النَّفَسَ مَحْصُورًا لَا تُحِسُّ مَعَها بشَيءٍ مِنْهُ، وَتُرَدِّدُ الْكَافَ فَتَجِدُ النَّفَسَ مُقَاوِداً لَهَا وَمُسَاوِقاً لِصَوْتَهَا، وَالشديدةُ مَا في قَوْلِكَ أجَدْتَ طَبَقَكَ أوْ أجَدكَ قَطَبْتَ، والرُّخْوَةُ ما عَدَاهَا، وَعَدَا مَا في قَوْلِكَ: لَمْ يَرْوَعنَا أوْ لَمْ يَرْعُونَا وَهِيَ الَّتِي بَيْنَ الشَّدِيدَةِ وَالرُّخْوةِ، والشِّدَّةُ أنْ يُحْصَرَ صَوْتُ الْحَرْفِ في مَخْرَجِه فَلَا يَجْرِي، والرَّخَاوَةُ بخِلافِهَا، وَيَتعَرَّفُ تَبَايُنُهُمَا بأنْ تَقِفَ عَلَى الجِيمِ والشِّينِ فَتَقُولُ؛ الحَجْ وَالطَّشْ، فإنك تَجدُ صَوْتَ الجِيمَ رَاكِداً مَحْصُوراً لا تَقْدِرُ على مَدِّه، وَصَوْتُ الشِّينِ جَارِياً تَمُدُّه إنْ شِئْتَ، وَالسُّكُونُ بَيْنَ الشِّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ أنْ لَا يَتمَّ لِصَوْتِهِ الانْحِصَارُ، وَلَا الْجَرْيُ كَوْقفِكَ عَلَى الْعَيْنِ وإحْساسِكَ في صَوْتِهَا بشِبْهِ الانسلالِ مِنْ مَخْرَجِهَا إلى مَخْرَجِ الحَاءِ . . .

٧٢٣ ـ فَإنْ هَمَسُوا عَنْكَ الْحَدِيثَ فَلَا تَسَلْ[١]

قوله: «لم يَرْوَعنَا . . . .».

بالياء المثناة التحتانية، لا بالتاء المثناة الفوقانية، إذ هي في الشديدة والكلام ليس في الشديدة.

(١) هذا نصف بيت من الطويل لم أعثر له على قائل فيما فتشت فيه من مراجع ونصفه [illegible]

... وَالْمُـطْبَقَـةُ الصَّـاد وَالظَّاءُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ، وَالْمُنْفَتِحَةُ مَا عَدَاهَا، وَالإِطْبَاقُ أَنْ تُطْبِقَ على مَخْرَجِ الْحَرْفِ مِنَ اللِّسَانِ وَمَا حَاذَاهُ مِنَ الحَنَك، والانْفِتَاحُ بِخِـلافِـهِ، وَالْمُسْتَعْلِيَةُ الأَرْبَعَةُ الْمُطْبَقَةُ وَالخَاءُ وَالغَيْنُ وَالقَافُ، وَالْمُنْخَفِضَةُ مَا عَدَاهَا، وَالاسْتِعْلاءُ ارْتِفَاعُ اللّسَانِ إِلَى الْحَنَكِ أَطْبَقْتَ أَوْ لَمْ تُطْبِقْ، وَالانخِفَاضُ بِخِلافِهِ، وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ مَا فِي قَوْلِكَ: ...

قوله: «وَالْمُطْبَقَةُ الصّاد....».

إنما سموا الضاد والظاء، والصاد والطاء مُطْبَقَةً،[1] وذكر المصنف في علة تسميتها مُطْبَقَـةً ما ذكـر وهـو في الحقيقـة اسم مُتَجَـوَّزٌ فيه، لأنَّ الْمُطْبِقُ (إنـما هو اللسان والحنك).[2] أما الْحَرفُ فهو مُطْبَقٌ عنده فاختصر فقيل مُطْبَقٌ كما قيل للمُشْتَرَكِ فيه مُشْتَرَك، ومثله شائع في اللغة والاصطلاح.

و(الانفتـاح): بخـلاف الإطبـاق، والكـلام في التسمية بالمنفتحة كالكلام في التسمية بالمطبقة لأن الحرف لا ينفتح، وإنما ينفتح عنده اللسان عن الحنك.

و(الْمُسْتَعْلِيَةُ): الأربعـة الْمُطْبَقَـةُ، والغينُ والخاءُ والقافُ، سميت مستعلية لأنَّ اللسان يستعلي عندها إلى الحنك، وهي مستعلٍ عندها اللسان، فجاز أن تسمى مُسْتَعْلِيَةً، كما جاز قولهم: ليلٌ نَائم، ويجوزأن تكون سميت مستعليةً لخروج صوتها من جهة العُلو، وكل ما حلَّ من عالٍ فَهُوَ مُسْتَعْلٍ والانخفاض على عكس ما ذكر في الاستعلاء.

أمـا حروف «القلقلة» فإنما سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ صوتها أشد من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة.

---

(١) الحروف الْمُطْبَقَةُ أربعة: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء. كذا عن الجوهري وقال ابن منظور: وما سوى ذلك فمفتوح غير مُطْبق. والإطباق ان ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له... اللسان والصحاح (طبق).

(٢) في الأصل: «إنما هو الحنك» وصوابه المثبت من ع و ف.

. . . قَدْ طَبَجَ، وَالقَلْقَلَةُ مَا تُحِسُّ بِهِ إذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا مِنْ شِدَّةِ الصَّوْتِ الْمُتَصَعِّدِ مِنَ الصَّدْرِ مَعَ الْحَفْزِ وَالضَّغْطِ، وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسِّينُ لأنَّها يُصَفَّرُ بِهَا. وَحُرُوفُ الذَّلاَقَةِ ما في قَوْلِكَ مُرْ بِنَفْلٍ ، والْمُصْمَتَةُ ما عَدَاهَا والذَّلاَقَة الاعْتِمادُ بِهَا على ذَلْقِ اللسّان وهو طَرَفُهُ وَالإصْمَاتُ أنّه لاَ يَكادُ يُبْنَى مِنْهَا كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ مُعَرَّاة مِنْ حُرُوفِ الذَّلاَقَةِ، فَكَأَنَّه قَدْ صُمِتَ عَنْهَا، وَاللَّيِّنَةُ حُرُوفُ اللِّين . . .

قوله: «قَدْ طَبَجَ . . . .».

(الطَّبْجُ): الضرب على الشيء الأجوف كالطبل.

و(الحَفْزُ): الدَّفْعُ بالقوة.

و(الضَّغْط): مصدر ضَغَطَهُ القَبْرُ.

قوله: «بِنَفْلٍ . . . .».

أي بعَطِيَّةٍ.

والـذَّلاَقَـةُ: الاعتماد على ذَلْقِ اللِّسان بسكون اللام وهو طرفه، وهذا التفصيل باعتبارها غير مستقيم من جهتها في نفسها، ومن جهة مضادها من المصمتة.

أما جهتها: فلأنه لا يعتمد على طَرَفِ اللسان إلا بعضُها فالميم والباء والفاء منها، ولا مدخل لها في طرف اللسان.

وأما من جهة القسم المضادّ لها: فلأنه إنما سمي مُصْمَتاً لأنه كالمسكوت عنه فلا ينبغي أن يكون ضده المنطوق بطرف اللسان. وإنما الأولى أن يُقال سميت حروف ذلاقة أي سهولة من قولهم لسان ذَلْقٌ من الذَّلْق بسكون اللام وهو مجرى المحور في وسط البكرة«والمحور: العود الذي تدور عليه البكرة، ولا شك أن في ذلك سهولة جري، فلما كان كذلك التزموا أن لا يخلوا رباعيا وخماسيا عنها فكأن هذا الحكم هو المعبر في تسميتها إلا أنهم استغنوا بسببه وهو الذَّلاَقة فأضافوها إليه. والْمُصْمَتةُ على

. . . وَالْمُنْحَرِفُ اللاَّمُ، قَالَ سِيبَوَيْهِ هُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جرى فيهِ الصَّوْتُ لانْحِـرافِ اللّسَـانِ مَعَ الصَّوْتِ،وَالمُكَرَّرِ الرَّاءِ لأَنَّكَ إذَا وَقفتَ عَلَيهِ تَعَثَّرَ طَرَفُ اللّسَانِ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرِير، وَالهَاوِي الألِفُ لأنّ مَخْرَجَهُ اتَّسَعَ لِهَواءِ الصَّوْتِ أشَدَّ مِن اتِّسَاع مَخْرَجِ اليَاءِ وَالواوِ. . .

هذا المعنى تكون ضدها، وهي الحروف التي لا يتركّب منها على انفرادها رُبَاعيّ أو خماسي لكونها ليست مثلها في الخفة، فكأنه قد صمتَ عنها.

ووصف سيبـويه[1] اللام بالشّدّة في قوله حرف شديد وهي ليست من الحروف الشديدة، فلعله، أراد أنها كانت شديدة لولا جري الصوت فيها، فإن قلت لم لم يعد اللام من الرخوة لما فيها من جري الصوت؟ قلت: لأن جري الصوت فيها من ناحيتي مستدق اللسان لا من موضعها والصوت في الرخوة يخرج من موضع الحرف، ألا ترى أن الصوت الممتد المصاحب (للسين في قولك: الطس يرتفع من موضع السين)،[2] فلما كان في اللام شدة والصوت لم يخرج من موضعها لم تعد من الرخوة، ونظير هذه النون الخفيفة، فإن الخفاء لما كان من جانب الغنة التي تعترضها من صرف بعض الاعتماد إلى الخيشوم ولم يكن ذلك من مخرجها ومن ذاتها لم يخرجها من المجهورة.

قوله: «تَعَثَّر. . . .».

عنى بالتَّعَثُّـر: انحـرافَ اللسان مع نوع اضطراب بخلاف اللام إذ ليس فيها اضطراب وإن كان للسان معها انحراف.

قوله: «والهاوي . . . .».

سمّيت الألف بذلك لأنها تهوي في الحلق حتى تتصل بمخرج الهمزة، وقيل لأنها في الهواء لا تتعلق بشيء، وإلى هذا وقعت الإشارة في المتن.

قوله: «أشد . . . .».

لأنك تَضُمَّ شفتيك مع الواو وترفعُ لسانك مع الياء (بخلاف الألف).[3]

(١) الكتاب ٤ : ٤٣٥. (٢) في ف : «للشين في قولك : الطش ، يرتفع موضع الشين».

(٣) في الأصل : «بخلاف الأصل» وصوابه المثبت من ع و ف.

. . . وَالْمَهْتُوتُ التَّاءُ لِضَعْفِها وَخَفَائِها، وَصَاحِبُ الْعَيْنِ يُسَمِّي القَافَ وَالكَافَ لَهَوِيَّتَيْنِ لأنَّ مَبْدَأَهُمَا مِنَ اللَّهَاةِ، وَالجِيمُ وَالصَّادُ شَجْرِيَّةٌ لأنَّ مَبْدَأَهُمَا مِنْ شَجْرِ الفَمِّ وَهُوَ مَفْرَجُهُ، والصَّادُ وَالزَّايُ والسِّينُ أَسَلِيَّةٌ لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ أَسَلَةِ اللِّسَانِ، والطَّاء وَالدَّالُ والتَّاء نِطْعِيَّةٌ لأنَّ مَبْدَأَها مِنْ نِطْعِ الغَارِ الأعْلَى، والظَّاء والذَّالُ والثَّاءُ لِثَوِيَّةٌ لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنَ اللِّثَةِ، وَالرَّاءُ وَاللاَّمُ والنُّونُ ذَوْلَقِيَّةٌ لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ ذَوْلَقِ اللِّسَانِ، وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ وَالبَاءُ وَالمِيمُ شَفَوِيَّةٌ أَوْ شَفَهِيَّةٌ، وَحُرُوفُ المَدِّ وَاللِّينِ جَوْفَاء.

قوله: «وَالْمَهْتُوتُ . . . . ».

سمِّي التاء بذلك لضعفه وخفائه، لأنه حرف شديد فيمتنع الصوتُ أن يجري معه (وهو وإن كان مهموساً يجري النَّفَسُ مَعَهُ)[1] إلا أنه عند الوقف عليه لا نَفَسَ يجري معه فيتحقَّقُ خَفَاؤه، والكاف وإن شاركه في ذلك إلا أنَّ مخرجه من أقصى الحنك، فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه، ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور، لأنه بجهره (يخرج)[2] عن الخفاء بخلاف الشديد المهموس، فإنَّ همسه يوجب خفاءه.

و(الهَتُّ) شبه العصر للصوت.

وصاحب العين: الخليل.[3]

قوله: «من شَجْرِ الفَمِّ . . . . ».

الشَّجْر بالسكون: ما بين اللَّحْيَيْنِ، واللَّحي: مَنْبِتُ اللِّحْيَة.[4]

وَأَسَلَةُ اللِّسَانِ: مُسْتَدَقُّهُ.

وَاللِّثَةُ: طرف اللحم الملتصق بداخل الأسنان.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن «وصاحب العين يسمي القاف والكاف لهويتين . لأن مبدأهما من اللهاة» انظر شرح ابن يعيش ١٠ / ١٣١

(٤) اللسان (لحا)

*** فصل *** وإذا رِيمَ إدْغامُ الْحَرْفِ في مُقاربه فَلاَبُدَّ مِنْ تَقْدِمَة قَلْبه إلى لَفْظِهِ لِيَصيرَ مِثْلاً لَهُ؛ لأنَّ مُحاولَةَ إدْغَامِهِ فِيهِ كَما هُوَ مُحالٌ فإذا رُمْتَ إدْغامَ الدَّالِ والسِّينِ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾، فاقْلب الدَّال أَوّلاً سِيناً ثُمَّ أدْغِمْهَا في السِّينِ فَقُلْ يَكا سَّنا بَرْقِهِ، وَكَذلِك التَّاء في الطَّاءِ مِنْ قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾.

*** فصل *** وَلاَ يَخْلُو الْمُتَقارِبَانِ مِنْ أَنْ يَلْتَقِيَا في كَلِمَةٍ أَوْ فِي كَلِمَتَيْنِ، فَإنْ الْتَقَيَا في كَلِمَةٍ نُظِرَ، فإنْ كَانَ إدْغَامُهُمَا مِمَّا يُؤَدِّي إلَى اللّبْسِ لَمْ يَجُزْ نَحْوُ: عَتِد، وَوَتِد، وَوَتَد يَتِدُ...

وَذَوْلَقُ اللّسَان: طَرَفُه.

والجُوفُ: جمع أجوف، سميت هذه الحروف جُوفاً لأنَّ الألف تخرج من جوف الحلق، وأختيها من جوف الفم وَصِفْرِه[1] لا اعتماد لها في موضع ولا مُمَاسَّة فيه ولا مصادمة فكأنها جوف.

قوله: «قلبُه إلى لفظه....».

ولذلك لا يفرق في اللفظ بعد الإدغام بين أن يكون هو المدغم في السين وبين أن يكون اللام مدغماً فيه. ولو حاولت الإدغام هنا من غير قلب أحلت؛ لأنّ الإدغام هو أن تصل حرفاً بحرف حتى يُصيبَهما اللسان دفعة (ويعمل فيهما عملا واحدا)[2] ولا يتصور ذلك مع اختلاف الحرفين، لأن الحرف لا يخرج ما لم تضع اللسان الموضع المخصوص به فعمله في الدال غير عمله في السين.

قوله: «نحو وتد....».

لو قلت في «وَتِـد وَعَتِـد» بكسر التـاء فيهما (وَدْ وَعَدْ) بالسكون يلزم الالتباس بالمضاعف[3] ولأنّ في إدغامهما إسكانَ متحرّك. وفيه تغيير صيغة لأنك لو قلت: (وَدّ

(١) الصِّفْرُ: الخـالي. (٢) في الأصل (ولم يعمل فيهما عملا واحدا) وصوابه المثبت من ع و ف.

(٣) في الأصل وع: «بالمضاف» وصوابه المثبت من ع.

... وَكُنْيَةٌ، وَشَاةٌ زَنْمَاءُ، وَغَنَمٌ زُنْمٌ....

وَعَدَّ) تُنْقَلُ صيغَةُ فَعَلٍ بالفتح إلى فَعْلٍ بالسكون، والإدغام في المتقاربين على ضرب من الشبه؛ لا لأَنَّ العلة الموجبة له في الأصل[1] قد تحقَّقت، فلا يغير لذلك أوساط الكلم، كما أن تلاقي المثلين الموجب للإدغام لما لم يقو في «قَرْمُ مَالِك» قوته في نحو: اسْتَتْبَبَ لم يجز تحريك الراء للإدغام كما حركت التاء الثانية في استتبب فقيل اسْتَتَبَّ بالإدغام.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ في قوله:

٦٨٧م - ... . يُقَلِّعُ بِالْـوَدِّ وَبِـالصَّيْصَـجْ[2]

قلت ذاك على أنه أسكن العين من وَتْد على طريقة فَخْذ بالسكون في فَخِذ بالكسر لا أنها أسكنت للإدغـام فأدغم، فلم يلزم تغيير صيغـة إلى أخرى، لأنه كان قبل الإدغام على فَعْل بالسكون، وبعد الإدغام أيضا كذلك، والدليل على إسكان عينه قبل الإدغام أنهم لم يجوّزوا الإدغام في وَتَدِ في الأرض بتحريك التاء لتحرك العين.

وهنا دقيقة وهي أن المتقاربين إذا التقيا في كلمة يمتنع إسكان الأول للإدغام، وإذا التقيا في كلمتين لا يمتنع كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[3]. لأن الإسكان في المنفصل تغيير في آخر الكلمة فلا يؤدي إلى تغيير صيغة، ألا ترى أن إسكان الدال في الآية لم يغير صيغة مضارع كادَ بخلاف الإسكان في المتصل، وقد نبهت عليه قبل، وفرس عَتِد: أي قوي.

قوله: «وَكُنْيَةٌ......».

لم يَجُزْ كَيَّة لالتباسه بفعله من مضاعف الياء نحو كييت، أو بما عينه (واو ولامه ياء)[4] نحو كويت.

---

(١) في الأصل: «في الفعل» والمثبت من ع وف.

(٢) قد مر تحقيقه - انظر ص ٢٠٤٩.

(٣) سورة النور آية ٤٣

(٤) في الأصل «لو لا ياء» وفي ف «ولو لامه ياء» وصوابه المثبت من ع

. . . وَلذَلِكَ قَالُوا في مَصْدرِ وَطَدَ وَوَتَد، طِدَةً، وَتِدَةً، وَكَرِهُوا وَطْداً، وَوَتْداً لأَنّهُم مِنْ بَيَانه وإدْغَامِهِ بَيْنَ ثِقَلٍ وَلَبْسٍ. وَفِي وَتَدَ يتِدُ مَانِعٌ آخرُ، وَهُو أداءُ الإِدْغامِ إلى إعْلاَلَيْن وَهُمَا حَذْفُ الفَاءِ في الْمُضَارِع، والإِدْغَام، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَبْنُوا نَحْوَ وَدَدْتُ بالفَتْحِ لأنَّ مُضَارِعَهُ كَانَ يَكُونُ فِيه إعْلاَلانِ وَهُو كَقَوْلِكَ يد. . .

ولم يجز زمَّاء لئلا يلتبس بفعلاء من تركيب زممت:

الـزَّنَمـة: شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقا، وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل.[1] يقال بعير أزنم وناقة زنماء، كذا في حاشية شيخنا.

وَذَكَرَ الفَارابي[2] أن الزَّلَمَة لِلْمعز كالقُرْط في حلوقها، فَإنْ كَانَتْ في الآذان فهي زنَمَة.

قوله: «بين ثقل ولبس. . . .».

أي لو قالوا: (وطدا) يحصل الثقل باجتماع المتقاربين وأولهما ساكن فهو مهيء للإدغام، وكلما كان الحرفان أشدَّ تَهَيُّؤاً للإدغام كان إظهاره أبعد ألا ترى أن (مَدَدَ) لتحريكهما أخف من (مَدْدَ) بسكون الأول، ولو قالوا: (ودّاً) لا يُدْرى أنه مصدر وتد أم مصدر وطد.

قوله: «وهو أداء الإدغام إلى إعلالين. . . .».

يريد الحذف والإدغام، لأن الإدغام نوع من أنواع الإعلال، شبّه بإعلال حروف اللين بالإسكان، إذ بالإدغام يسكن المتحرك وتنقل الحركة إلى ما قبل كما في نحو: يقول ويبيع، وأكّد ما ذكره من مانعيَّة أداء الإدغام إلى إعلالين بقوله: (ومن ثم لم يبنوا).

---

(١) انظر الصحاح للجوهري: (زنم)

(٢) انظر قول الفارابي في معجمه: «ديوان الأدب» ج١ ص ٢٤٢ تحقيق أحمد مختار عمر ـ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م وفي لسان العرب: الزلمة لغة في الزنمة ـ اللسان: (زنم).

. . . وإنْ لَمْ يُلْبِسْ جازَ نَحْـوُ امَّحى، وَهمَّـرشَى، وَأصْلُهُمـا انْمَحَى وَهْنَمَرشَى، لأنَّ افَّعَلَ وَفَعَّلل لَيْس في أبْنيَتِهم فأمِنَ الإلْبَاس، وإنْ الْتَقيَا في كَلِمَتيْنِ بَعْدَ مُتَحرِّكٍ أوْ مَدَّةٍ فَالإدْغَامُ جَائزٌ؛ لأنَّهُ لا لَبْسَ فيهِ ولا تَغْيِيرَ صِيغَةٍ.

* فصل * وَلَيْسَ بِمُطلَقٍ أنَّ كُلَّ مُتَقَارِبيْنِ في الْمَخْرَجِ يُدْغَمُ أحَدُهما في الآخَرِ، وَلا أنَّ كُلَّ مُتَباعِدَيْنِ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِيهِمَا، فَقَدْ يَعْرِضُ لِلْمُقارِبِ مِنَ الْمَوانِعِ مَا يَحْرِمُهُ الإدْغَامَ، وَيَتَّفِقُ لِلْمُبَاعِدِ مِنَ الْخَواصِّ ما يَسُوغُ إدْغَامُهُ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُدْغِمُوا حُرُوفَ (ضَوِيَ مِشْفَر) فِيمَا يُقارِبُهَا . . .

أي لم يبنوا من المضاعف المعتل الفاء نحو (وَدَدْتُ) بفتح الدال إذ لو بُني ذلك يلزم أن يكون مضارعه على يفعِل بالكسر نحو يَوْدِدُ فتحذف واوه لما مر في يعد وتدغم الدال في الدال لاجتماع المثلين نحو: (يد) فيجتمع إعلالان فهربوا عنه إلى بناء فعِل بكسر العين فقالوا وَدِدْت تَوَدُّ لئلا يلزم الإعلالان ذكر لامتناع إدغامه وقد يتد علتين:الالتباس بالمضاعف، واجتماع الإعلالين، وفيه علة ثالثة وهي ما ذكرنا من إسكان المتحرك في كلمة واحدة، وَنَقْلُ صيغة إلى أخرى، وإلى هذه العلة أشار في خاتمة هذا الفصل. وليس ببِدْعٍ أن يكون لحُكمٍ عللٌ توجبه كل واحدة لو انفردت.

قوله: «فأمن الإلباس . . . . .».

أي لما لم يثبت في كلامهم افَّعَلَ ولا فَعَّلل لم يتوهم أن الميمين فيهما أصلان فتعين أن هذا التضعيف لإدغام النون في الميم فيؤمن الالتباس.

و(هَمَّرش): اسم كلبة.

قوله: «فقد يعرض للمقارب . . . . . .».

كالألف لا تدغم لا في الهمزة ولا في الهاء وإن اتحدا في المخرج لأن المد قد استطال بالألف حتى أبعدها عن مقاربها فصار المقارب كغير المقارب في امتناع إدغامها فيه، وفي المثلين إذا عرض المانع بمنع الإدغام كالألفين فإنك إذا حاولت إدغام الألف في

. . . وَمَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَدْخَلُ في الفَمِ في الأدْخَلِ في الْحَلْقِ، وَأَدْغَمُوا النُّونَ في المِيمِ، وَحُرُوفَ طَرَفِ اللِّسانِ في الصَّادِ والشِّين، وَأَنا أُفَصِّلُ لَكَ شَأْنَ الحُرُوفِ وَاحِداً فَوَاحِداً، وَمَا لِبَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ في الإِدْغَامِ لأَقِفَكَ عَلى حَدِّ ذَلِكَ عَنْ تَحَقُّقٍ وَاسْتِبْصَارٍ بِتَوفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ.

* فصل * فَالْهَمْزَةُ لاَ تُدْغَمُ في مِثْلِهَا إلا في نَحْوِ قَوْلِكَ: سَأَّلَ وَرَأَّس، وَالدَّأَّثُ في اسْمِ وادٍ، وَفِيمَنْ يَرَى تَحْقِيقَ الْهَمْزَتَيْنِ. . .

الألف فلابد من تحريك الثانية فلا تبقى الألف ألفا، فيمتنع الإدغام، فلما عمل المانع فيما هو الموجب للإدغام في الأصل وهو اجتماع المثلين كان أن يمنع في المقاربين اللذين في مُوَجّبته اجتماعهما للإدغام وهن أولى وأجدر.

قوله: «ويتفق للمباعد. . . .».

كالياء فإنها امتدَّ صوتها وخرجت من وسط اللسان حتى قربت من الواو فصارتا متقاربتين.[1]

قوله: «وما كان من حروف الحلق. . .».

أي ولم يدغموا ما كان من حروف الحلق، وهذا المجموع ينصرف إلى قوله: «فَقَدْ يَعْرِضُ».

وقوله: «وأدغموا النُّونَ. . . . إلى آخره».

ينصرف إلى قوله: «ويتفق»، وسنكشف لك عن الأسرار في هذه الحروف فيما بعدُ إن شاء الله تعالى.

قوله: «فالهمزة لا تدغم في مثلها. . .».

اللغة الفصيحة في اجتماع الهمزتين: أن تقلب الثانية، وإذا قلبت لم يجتمع مثلان فيمتنع الإدغام وذلك لما ذكرنا في صنف تخفيف الهمزة من أنهم رفضوا اجتماع الهمزتين

(١) في ع: «متهاويتين» وصوابه المثبت من الأصل وف.

. . . قَالَ سِيبَوَيْهِ: فَأَمَّا الْهَمْزَتَان فَلَيْسَ فِيهِمَا إدْغَامٌ مِنْ نَحْو قَوْلك قَرَأَ أَبُوكَ واقْرِىءْ أَبَاكَ، قَالَ وَزَعَمُوا أَنَّ ابْنَ أَبِي إسحَاقَ كَانَ يُحقِّقُ الْهَمْزَتَيْنِ وَنَاسٌ مَعَه، وَهِيَ رَدِيئَةٌ، فَقَدْ يَجُوزُ الإدْغَامُ في قَوْلِ هَؤُلاءِ، وَلاَ تُدْغَمُ فِي غَيْرِهَا وَلاَ غَيْرُهَا فِيهَا.

* فصل * وَالألِفُ لاَ تُدْغَمُ البَتَّةَ لا في مِثْلِهَا وَلاَ في مُقَارِبِها وَلاَ يُسْتَطَاعُ أَنْ تَكُونَ مُدْغماً فِيهَا.

بدليل امتناع مجيء كلمة عينها ولامها همزة كما جاء ذلك في الحروف المعتلّة والصحيحة الحلقية وغيرها نحو حَيِيَ، وشححت، وردَدت، ثم الحلقيَّة ما عدا الهمزة لم توازِ غيرَ الحلقية في الكثرة، فلما لم يستكثروا ذلك فيما عدا الهمزة من الحلقية وجب أن يرفض في الهمزة لأنها أدخل في الحَلق وأكثر إتعابا له في تضعيفها من الثقل المفرط. فعلم أن الأصل لها في الإدغام.

وأما الإدغام في سَأَل على قول من يرى التحقيق: فللمحافظة على بناء فعّال إذ لو قلبت الثانية لا يبقى فعّالا، إذ في فعّال تكرير العين. فالإدغام للمبالغة لا لطلب الخِفَّة.

وأما (الدأث): فَعَلَمٌ لواد، ويتحمل في الإعلال ما لا يتحمل في غيرها.

قال سيبويه:[1]: إنَّ ابن أبي إسحق وناسا من العرب يحقّقون فيجمعون بينهما ويقولون: «غفرَ اللَّهُ خطائِئَهُ» بوزن خطَاعِعَهُ. وسمّاه اللغة الرديئة، فالقياس أن يجوز الإدغام في قول هؤلاء المحققين لها وإن كان مذهبا رديئا، وقول سيبويه فليس فيهما إدغام ليس بإنكار لإدغام الهمزة بل هو إنكار لمذهب من يرى تحقيق الهمزتين ومن ثَمّ قال وزَعمُوا.

قوله: «ولا تدغم في غيرها. . .».

---

(١) انظر سيبويه ٤ ٤٤٣

عطف على قوله ولا تدغم في مثلها.

قوله: «والألف....».

لو أدغمت الألف فإدغامها إما في مثلها وهو ممتنع لما قلنا من عدم بقاء الألف ألفا وارتفاع الموجب للإدغام وهو اجتماع المثلين. -أو في مقاربها، وذلك أيضا ممتنع، لأنّ الإدغام في المثل أصل، فلما امتنع في الأصل كان الامتناع في الفرع أحقًّ، ولأنّ الإدغام في المقارب إنما يتأتى عند التساوي لا مزيّة لأحدهما على الآخر حتى لو زال التساوي زال الإدغام ألا ترى أن الياء من مخرج الجيم، ومع ذلك إدغام ا لياء في الجيم ممتنع، لأن في الياء مزية مدّ وبالإدغام تبدل الياء جيما فيبطل ما في الياء من المدّ، ومن حق البدل أن يكون مُوازيا للمبدل منه فيمتنع إدغام الألف في مقاربها لما بها من مزية المدّ.

* فصل * وَالْهاءُ تُدْغَمُ في الْحَاءِ وَقعتْ بعْدها أوْ قبْلها كقوْلِك في اجبهْ حَاتِماً وَاذْبَحْ هذِهِ، اجْبَحّاتِماً واذْبحّاذِهِ، ولا يُدْغَمْ فِيها إلاّ مثْلُها نَحْوُ: أجْبهْ هِلالا.

* فصل * وَالْعَيْنُ تُدْغَمُ في مِثْلِهَا كَقوْلِكَ: ادْفَعْ عَلِيّاً وَكَقوْلِهِ عزَّ وَجلَّ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥ﴾ وَفي الْحَاءِ وَقَعَتْ بَعْدَهَا أوْ قَبْلَهَا كَقوْلِكَ في ارْفَعْ حاتِماً واذْبَحْ عَتُوداً، ارْفَحّاتِماً وَاذْبَحّتُودا، وَقَدْ رَوَى الْيَزِيدِيُّ عَنْ أَبي عَمْرٍو ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ بإدْغَام الحاءِ في العَيْنِ، وَلاَ يُدغَمُ فِيهَا إلا مِثْلُهَا. . .

قوله: «والهاء تدغم في الحاء. . .».[1]

لأنَّ كلا منهما يشبه الآخر في الهمس والرخاوة، فإن قلت لِمَ لَمْ يجز إدْغام الحاء في الهاء لما ذكرت من الشبه بينهما؟ قلت: لأنَّ الهاء أدخل في الحلق والحاء قد خرج إلى الفم فتوسط العين بينهما فالأدخل في الحلق يدغم في الأدخل في الفم ولا ينعكس، إذ الأول يصعد من الحلق إلى الفم، والثاني بمنزلة الهَويِّ بعد الصُعُود والرجوع عكسا.

وجَبَهُ: صَكَّ جَبْهَتَهُ، وجَبَهَهُ: استقبله بالمكروه، والمصنف في ترتيب هذا الفصل والذي قبله حافظ على ترتيب المخارج على المذهب السِّيبي فقدَّمَ الألف على الهاء، فَلعَلَّ ما وقع في فصل المخارج سهو من الناسخ.

قوله: «وفي الحاء وقعت قبلها أو بعدها. . .».[2]

أي العين تدغم في الحاء ولا ينعكس، لأنَّ الحاءَ بعد العين في المخرج فيكون أدخل في الفم ولا يدغم الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق، ولأنَّ في الحاء بحّة وهي مستحسنة عندهم في الأصوات، فكرهوا أن يستهلكها القلب عند محاولة الإدغام فقلبوا العين إليها أبدا.

---

(١) انظر سيبويه ٤ ٤٤٩ (٢) انظر سيبويه ٤ ٤٥١

. . . وإذَا اجْتَمـعَ الْعَيْنُ والهَاءُ جَازَ قَلْبُهُمَا حَاءَيْنِ وإدْغامُهُمَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: في مَعَهُمْ، وَاجْبَهْ عَتبَةً مَحُّمْ وَاجْبَحَّتبَةً.

* فصل * والحَاءُ تُدْغَمُ في مِثْلِهَا نَحْوُ اذْبَحْ حَمَلاً وَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ وَتُدْغَمُ فِيهَا الْهَاءُ والعَيْنُ.

* فصل * والغَيْنُ وَالخَاءُ تُدْغَمُ كُلُّ واحِدَةٍ مِنْهُمَا في مِثْلِهَا وَفي أُخْتِهَا كَقِراءَةِ أَبي عَمْرٍو ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينًا﴾ وَقَوْلُك: لَا تَمْسَخْ خَلْقَكَ، وَادْمَغْ خَلْقًا وَاسْلَخْ غَنَمَك.

قوله: «وقد رَوَى اليزيدي . . . .». [1]

روي عن أبي عمرو أن من العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[2] قال اليزيدي: وكـان أبـوعمرو[3] لا يرى ذلك وعليه سيبويه وأصحابه وهو الوجه إذ في ذلك الإدغام صرف الأخف إلى الأثقل وذلك خارج عن الحكمة[4].

قوله: «وإذا اجتمع العين والهاء. . .».

لا تدغم العين في الهاء، ولا الهاء في العين، ولكن تقلب كل واحدة منهما حاء وتدغم؛ لأنَّ الحاء تشبه الهاءَ لما قلنا وتشبه العين أيضا من حيث إن العين مما بين الشِّدَّة والرَّخاوة، والهاء من الرخوة وجارة للعين في المخرج تلاصقه، قالوا لولا بَحَّةٌ في الحَاءِ لكان عينا، وهي أخفُّ من الهاء والعين فَفُرَّ إليها لتحصل الخِفَّةُ.

---

(١) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرىء اللغوي سكن بغداد، وحدّث عن أبي عمرو والخليل وعنهما أخذ العربية، وأخذ عن الخليل اللغة والعروض. وكان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب والنحو. مؤدب المأمون وخلف أبا عمرو بن العلاء في القراءة ـ توفي بخراسان عام ٢٠٢ ـ انظر البغية ٢ : ٣٤٠.

(٢) سورة آل عمران آية ١٨٥.

(٣) هو أبوعمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازني النحوي المقرىء، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة قال أبوعبيدة: أبوعمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، قرأ عليه اليزيدي وأبوعبيدة والأصمعي ـ توفي عام ١٥٩هـ. انظر البغية ٢ : ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٤) انظر ابن يعيش ١٠ : ١٣٦ ـ ١٣٧، وسيبويه ٤ : ٤٥١.

* فصل * وَالقَافُ وَالكَافُ كَالغَيْنِ وَالْخَاءِ، قَالَ تَعَالَى ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا (٣٣) وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ وقَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟﴾.

* فصل * وَالجِيمُ تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَا نَحْوُ أَخْرِجْ جَابِراً. وفي الشِّين نَحْوُ أَخْرِجْ شَيْئاً، وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ وَرَوَى اليَزِيدِيُّ عَنْ أبي عَمْرٍو إِدْغَامَها في التَّاءِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ (٣) تَعْرُجُ﴾ وَتُدْغَمُ فِيها الطَّاءُ وَالدَّالُ والتَّاءُ والظَّاءُ وَالذَّالُ والثَّاءُ نحو ارْبطْ جَمَلاً وَاحْمِدْ جابراً، و ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ وَاحْفَظْ جارَكَ وإذ جَاؤُوكُم ولَمْ يَلْبَثْ جالِسًا.

* فصل * وَالشِّينُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا في مِثْلِهَا كَقَوْلِكَ أَقْمِشْ شيحًا، وَيُدغَمُ فيها ما يُدْغَمُ في الجيم، وَالجِيم وَاللَّام كَقَوْلِكَ: لَا تُخالِطْ شَرًّا، وَلَمْ يُرِدْ شَيْئاً، وَأَصابَتْ شُرْباً، وَلَمْ يَحْفَظْ شِعْراً «وَلَمْ يَتَّخِذْ شريكاً» وَلَمْ يرثْ شَشْعًا وَلَمْ يُخْرِجْ شَيْئاً وَدَنَا الشَّاسِعُ.

و(العَتُودُ): من أولاد المَعز ما رَعى وَقَويَ.

قوله: «قوله والغين والخاء.....».

هما آخرا حروف الحلق قد ظهرا إلى الفم واشتركا في المخرج فيجوز أن يدغم كل واحد منهما في الآخر، فأما أن يدغما في الهاء والعين والحاء فلا لبعدهما عنهما.

(دمَغه): أصاب رأسه وجرحه[1] إلى الدِّماغ ومنه الدامغة.

قوله: «والقاف والكاف.....».

ذكرهما مع حروف الحلق لأنهما أول حروف الفم فهما أقربهما إليها

(١) في الأصل «وحرج» والمثبت من ع و ف

* فصـل * وَاليَـاءُ تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَـا مُتَّصِلَةً كَقَوْلِكَ: حَيِيَ، وَعَيِيَ، وَشَبِهَةً بالمِتَّصِلَةِ كَقَوْلِكَ: قَاضِي، وَرَامِي، وَمُنْفَصِلَةً إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِـكَ: اخْشَى يَاسِـراً، وإِنْ كَانَت حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا كَقَوْلِكَ: اَظْلُمِي يَاسِراً، لَمْ تُدْغَمْ وَيُدْغَمُ فِيهَا مِثْلُهَا، وَالوَاوُ نَحْوُ طَيًّا والنُّون نَحْوُ مَنْ يَعْلَمُ.

قوله: «وتدغم فيها الطاء ....»

لأن هذه الحروف قاربت الجيم في الجهر، وأختها الطاء والدّال والتّاءُ في الشِّدَّةِ.

قوله: «والشين ......»

إنما لم تدغم الشين في مقاربها، لأنَّ فيها تفشيا ومدة ليس في الجيم فبالإدغام (في مقاربها)[1] تبطل هذه الزيادة فيمتنع هذا الإدغام لئلا يلزم الإجحاف، وتدغم فيها الطاء وأختاها والظّاء وأختاها وإنْ بَعُدَ الْمُخْرَجُ فأتى بعده الإدغام، ولكن في الشين استطالة تقرب بها من مخارج هذه الحروف ومخرج اللام فساغ إدغامهن فيها.

فإن قلت: لم ساغ إدْغَام اللام في الشين دون الجيم؟ قلت: لأنَّ اللام حرف شديد جرى فيه الصوت فلو أدغم في الجيم يبطل ماله من المزيَّة.

أما الشِّين ففيها ما في اللام مع زيادة، وهي أنها أشدُّ جَرْياً فافترقا.

قوله: «والياء ......»

الياء لا تدغم في الجيم والشين وإن اتَّحد المخرج لأن فيها انبساطاً وامتداداً أبعدها عن مخرج أختيها فتحوّل القرب بعدا فامتنع الإدغام.

وقوله: «وشبيهة بالمتصلة...»

---

(١) في الأصل وف: «في مثلها» والمثبت من ع.

. . . .

يريد بالإضافة لأنها في حكم الجزء من المضاف، لأنها ليست بكلمة تستقلُّ بنفسها.

قوله: «إذا انفتح ما قبلها...»

لِما قيلَ الياءُ ثلاثُ أحوال: الضم والفتح والكسر، فالإدغام في الأول لا في الأخيرين، فبالضمّ تنقلب الياءُ واوا فلا يتحقَّقُ اجتماع الياءين. وبالكسر يثبت للياء مَدٌّ وهو فاصل بين المدغم والمدغم فيه، ولأنها بالمدّ تشبه الألف، والألف لا تدغم فكذا هذه الياء.

قوله: «والواو....»

إنما تدغم الواو في الياء مع بُعْد المخرجين لأن الواو من الشَّفَة والياء من وسط اللسان، ولكنّ الياء بالاستطالة والامتداد دنت من مخرج الواو فصارتا متقاربتين فأُدغمت الواو فيها نحو طيٌّ في طَوْيٍ.

* فصل * وَالضَّادُ لَا تُدْغَمُ إلاَّ في مِثْلِهَا كَقَوْلِك: اقْبِضْ ضِعْفها، وَأمّا مَا رَوَاهُ أَبُو شُعَيْبِ السُوسي عَنِ اليَزِيديِّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يُدْغِمُهَا فِي الشِّين في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ فَمَا بَرئَتْ رِوَايَةُ أَبي شُعَيْب، وَيُدْغَمُ فِيهَا مَا يُدْغَمُ في الشِّينِ إلا الجيمَ كَقَوْلِكَ: حُطَّ ضَمَانَكَ، وَزِدْ ضَحِكًا وَشَاتِ ضَفَائِرَها، وَاحْفَظْ ضَأْنَكَ، وَلَمْ يَلْبَثْ ضَارِبا، وَهُوَ الضَّاحِكُ وإذْ ضَرَبَ.

قوله: «والضاد ...»

في الضَّادِ استطالةٌ ليست لغيرها من الحروف فامتنع إدغامها في غيرها لئلا يلزم الإجحاف ببطلان هذه المزية.

قوله: «السُّوسِيُّ ....»[1].

عن المصنف: السوس: موضع، قال أنشدني الأستاذ أبو مُضَر:

٧٢٤ - في حُلَّةٍ مِنْ طِرَازِ السُّوسِ مُعْلَمَةٍ ... تَمْحُو بأذْيالِهَا مَا أثَّرَ الْقَدَمُ[2].

وفيما ذكره المصنف من قراءة السُّوسي بإدغام الضاد في الشين في قوله: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[3] ضعف آخر من حيث إنه سكن ما قبلها وإدغام مثل ذلك وإن لم يكن ضادا يمتنع لأدائه إلى اجتماع الساكنين على غير حدِّهما وأجيب بأنه إخفاء أطلق عليه الإدغام بطريق التسامح.

والإخفاء مع الإسكان قبل الضاد جائز بالاتفاق، وهذا جوابٌ يصلح أن يجاب به عن إدغام الضاد في الشين، فإنّ الإخفاء في الضاد قبل الشين، وغيرها جائز بالاتفـاق، ولو ساعد رواة القراءة. والمنقول عن المشهورين (أنهم يزعمون)[4]. ذلك إدغاما مَحْضا بقلب الضاد شينا وتشديدها، ولا قلب مع الإخفاء ولا تشديد، فعلى هذا ضعف الجواب.

(١) لعله صالح بن زياد بن عبدالله بن الجارود السوسي المقرىء. سكن الرقة، وروى وجمع - توفي عام ٢٦١هـ - انظر معجم المؤلفين ٥: ٧.

(٢) البيت من البسيط ومعناه: أنّ هذه الحلة تأتي على آثار الأقدام من طول إسبالها فتمحو آثار الأقدام ولم أعثر لهذا البيت على قائل. (٣) سورة النور آية ٦٢. (٤) في الأصل: «إنهم يدعون» والمثبت من ع و ف.

* فصل * والّلامُ إنْ كَانت الْمَعْرِفَةُ فَهِيَ لاَزِمٌ إدْغَامُها في مِثْلِهَا وَفي الـطَّاءِ وَالـدَّال وَالتَّاءِ وَالظَّاءِ وَالذَّال وَالثَّاءِ وَالصَّادِ وَالسِّين وَالزَّاي والشِّين وَالضَّــادِ وَالنُّونِ وَالرَّاءِ. وَإنْ كَانَتْ غَيْرَهَا نَحْوُ لاَمِ هَلْ وَبَلْ فإدْغَامُهَا فِيها جَائـِزٌ، وَيَتَفَـاوَتُ جَوَازُهُ إلى حَسَنٍ وَهُـو إدْغَامُهَا فِي الرَّاءِ كَقَوْلِكَ: هَلْ رَأَيْتَ، وإلى قَبِيحٍ وَهُوَ إدْغَامُهَا في النُّونِ كَقَوْلِكَ: هَلْ نَخْرُجْ، وإلى وَسَطٍ وَهُوَ إدْغَامُهَا في البَوَاقِي وَقُرِىءَ: هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ» . . .

والنكتة في إدغام الطاء وأختيها والظاء وأختيها في الضاد: ما ذكرنا في فصل السين، لأنَّ في الضاد استطالة تقرب بها من مخارج هذه الحروف.

قوله: «واللام . . .»

لام المعرفة لزم إدغامها في تلك الحروف الثلاثة عشر للمقاربة فالأحد عشر التي غير الشين والضاد مشاركة لها في طرف اللسان، وإن كان بعضها في ذلك أنقص حظا من بعض. والشين والضاد باستطالتهما اتصلتا بمخارج هذه الحروف فخـالـطتـاها، ولأنَّ لام المعرفة كثيرة الدور على الألسنة، وكثرة الدور تستدعي الخفة، وفي الإدغام تخفيف مع أنها مُتهيِّئَةٌ للإدغام لمجيئها على السكون، وقد عرَّفناك قَبْلُ أنَّ تَهيُّؤَ الحرف للإدغام أجلب له لثقله، وأريناك له نظيرا، وهو قريب العهد به فلا نعيده.

وشيء آخر: وهو أن وضعها على السكون ليكون أشدَّ امتزاجا بالاسم، ويُنزَّل منزلة الجزء منه لامتزاج معناها بمعنى الاسم وروم المطابقة بين اللفظ والمعنى عين الحكمة. فلا يُستبعد لمجموع ما ذكرنا لزوم إدغامها في هذه الحروف.

أما لام «هل» و«بل» فقد انتفت عنها كثرة الدور التي في اللام المعرفة، فلا يلزم إدغامها في مثلها، ولا في هذه الحروف، ثم إدغامها قد تفاوت: إلى حسن، وهو إدغامها في الراء لازدياد القرب ومكادة الشبه بينهما بالنسبة إلى سائر الحروف.

وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْه:

فَذَرْ ذَا وَلٰكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا   عَلى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ

وَأَنْشَدَ:

تَقُولُ إِذَا أَهْلَكْتُ مَالاً لِلَذَّةٍ   فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بِكَفَّيْكَ لَائِقُ

وَلَا يُدْغَمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا، وَالنُّونُ كَقَوْلِكَ مَنْ لَكَ...

فإن قلت: فلم لم يجز إدغام الراء في اللام لو كان الأمر كما ذكرت؟

قلت: للزوم الإجحاف بالراء، لأن فيها تكريرا ليس في اللام فبالإدغام تبطل هذه المزيّة فامتنع الإدغام لذلك لا لعدم القرب بينهما.

وإلى قبيح: وهو إدغامها في الحروف الباقية لتباعد المخارج، وإدغامها في النون من إدغامها في هذه الحروف، لأنَّ اللام أخت الياء والواو والراء والميم، في أنَّ النون تدغم فيها وواحدة من هذه الحروف لا تدغم في النون، فأحبُّوا أن تكون اللام مساعدة لأخواتها في امتناع إدغامها في النون كما ساعدتها من إدغام النون فيها.

قوله[1]:

٧٢٥ ـ فَـذَرْ ذَا ....

الشاهد في البيت أنه أدغم اللام من (هل) في التاء من (تُعينُ).

و(المُتَيَّمُ): الذي استعبده الحب.

و(البَرْقُ النَّاصِب): الذي يُرى من بُعْد.

يقول: فَذَرْ ذا الحديث والأمر، ولكن تُعينني. أراد بالمتيم نفسه ومعونته له: أن يسهر معه، ويحادثه، ويسلّيه ليخفف (ما يجد عنده من الوجد ممن يهواه)[2]،

---

(١) هو مزاحم العُقَيْلي. انظر سيبويه ٤: ٤٥٩ وابن يعيش ١٠: ١٤١، ١٤٢ والبيت بتمامه:

فَذَرْ ذَا وَلَـكِـنْ هَتُّـعِـينُ مُتَـيَّـمًا   عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِـرَ الـلَّيْلِ نَاصِـبِ

والبيت من الطويل وروايته في سيبويه «فَدَعْ ذا ....» والشاهد موضّح في المتن.

(٢) في ع و ف: «ما يجد من الوجد بمن يهواه» والمثبت من الأصل.

. . . وإدْغَامُ الرَّاءِ لَحْنٌ.

* فصــل * وَالرَّاءُ لاَتُدْغَمُ إلاَّ في مِثْلِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ وَتُدْغَمُ فِيهَا اللاَّمُ وَالنُّونُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾

* فصل * وَالنُّونُ تُدْغَمُ في حُرُوفِ يَرْمُلُونَ كَقَوْلِهِ: مَنْ يَقُولُ، وَمِنْ رَاشِـدٍ، وَمِنْ مُحَمَّـدٍ، وَمِنْ لَكَ، وَمِنْ وَاقِدٍ، وَمَنْ نُكْرِمُ، وإدْغَامُهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: إدْغَامٌ بِغُنَّةٍ وَبِغَيْرِ غُنَّةٍ، وَلَهَا أَرْبَعُ أَحْوالٍ: أَحَدُهَا:الإدْغَامُ مَعَ هٰذِهِ الْحُرُوفِ. . .

لأنَّ ذلك البرق لمع من جهة حبيبه فتذكره وأرِقَ وَهَاجَ حُزْنُهُ فَقَلِقَ.

قوله[1]:

٧٢٦ ـ تَقُـولُ . . . .

الشاهد فيه: أنه أدغم اللام في الشين، وفاعلُ تقولُ: فُكَيْهَةُ وهي اسم امرأة، ولائق:أي ملتزم من قولهم: لا يليق كفه درهما.

قوله: «لحن . . . .»

لذهاب التكرير.

قوله: «وتدغم فيها اللام والنون. . . . .»

لأنهما قريبتان منها.

قوله: «في حروف يرملون. . .»

أدغمت النون في هذه الحروف الستة، أما في النون فظاهر، وأما في الخمسة الباقية فلأنّ الراء واللام من طرف اللسان كالنون، وأن للياء قُرْبا وميلا إلى طرف اللسان، وكأنّها تلي الراء بدليل أن اللُّثغ يجعلون الراء ياءً في الأغلب، وأنّ الميم

---

(١) هو طريف بن تميم العنبري كما جاء في سيبويه ٤ ٤٥٨ وابن يعيش ١٠ ١٤٢ ـ ١٤٣ والبيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في شرح ابن يعيش.

تقـولُ إذا أهـلكـتُ مالاً للـذةٍ فُكَـيْهـةُ هشيءٌ: بكـفـيـك لائـقُ

وروايته في سيبويه واللسان (تقول إذا استهلكت) انظر سيبويه ٤ ٤٥٨ والمسان (لبق)

. . . وَالثَّـانِيَـةُ الْبَيَـانُ مَعَ الْهَمْـزَةِ وَالْهَاءِ وَالْعَيْنِ وَالْحَاءِ وَالْغَيْنِ وَالْخَاءِ كَقَوْلِكَ: مِنْ أَجْلِكَ، وَمِنْ هَانِيءٍ، وَمِنْ عِنْدِكَ، وَمِنْ حِمْلِكَ، وَمِنْ غَيْرِكَ، وَمِنْ خَانَـكَ، إِلاّ في لُغَـةِ قَوْمٍ أَخْفَوْهَا مَعَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ، فَقَالوا مُنْخُل، وَمُنْغُل، وَالثَّالِثَةُ القَلْبُ إلى المِيمِ قبلَ الباءِ كَقولِكَ: شَنْبَاءُ وَعَمْبَر، وَالرَّابِعَةُ الإِخْفَاءُ مَعَ سَائِرِ الحُرُوفِ وَهِي خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفًا كَقَوْلِكَ: مِنْ جَابِرٍ، وَمَنْ كَفَرَ، وَمَنْ قَتَلَ، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ، قَالَ أَبُو عُثْمانَ وَبَيَانُهَا مَعَ حُرُوفِ الفَم لَحْنٌ.

حرفٌ أغَنٌّ كالنون وفي صوتيهما تقارب، وأن الواو حرف لين والنون لما لحقها من الغُنَّة شابهت حروف اللين، فلما حصلت هذه المقاربة بَيْنَهُنَّ وبين النون أدغمت فيهنَّ.

قوله: «بِغُنَّةٍ وَبِغَيْرِ غُنَّة. . . .»

المراد بذلك أنك تقول في (مَنْ لَكَ) مَلَّك فتخرجه مع غُنَّة في الصوت أو تقول مَلَّكَ باللامين العاريتين عن الغنَّة كأنك قلت: مَلَّك يُمَلِّك وعلى هذا باقي الحروف.

قوله: «والثانية البيان. . .»

أي لا يجـوز في تلك الستة من حروف الحلق إلا البيان، أما امتناع الإدغام فلأنهـا بعدت عنهن مخرجا أشد البعد لا اتصال بينها وبينهن بوجه. وأما امتناع الإخفاء (فلأنَّها يشاركها)[1] الامتزاج فيمتنع لما بينها وبينهن من التباعد المفرط، ومـا حكي عن بعضهم من الإخفاء مع الغين والخاء فهو لشبههما بحروف الفم لأنهما في آخر الحلق حيث تبتدىء في الفم فصارتا كالقاف والكاف، ومع حروف الفم الإخفاء لما سنذكره إن شاء الله تعالى، أما الألف فلا تقع بعد النون الساكنة،

---

(١) في ع و ف: «لأنه يشاركه» والمثبت من الأصل.

*** فصل * وَالطَّاءُ وَالدَّالُ والتَّاءُ والظَّاءُ والذَّالُ وَالثَّاءُ سِتَّتُهَا يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وفي الصَّادِ وَالزَّاي والسِّين، وَهٰذِهِ لاَ تُدْغَم في تِلْكَ إلاَّ أنَّ بَعْضَهَا يُدْغَمُ في بَعْضٍ. . .**

والإخفاء والبيان إنما يجيئان في النون الساكنة لا المتحركة.

أنغل الأديم: أفسده.

قوله: «والثالثة القلب إلى الميم. . .»

لأنَّ الباء حرف شديدٌ يثقل اللفظ بالنون الساكنة معها كالتاء الساكنة مع الدال في (وَتْد) وليست من مخرج النون ولا تشابهها في الغنة كالميم. والميم من الشَّفَة كالباء وفيها غُنَّة كما في النون فقلبت الباءُ إلى الميم وأدغمت النون في الميم ليقع القلب إلى الأخت، والإدغام في المشابه.

قوله: «والرابعة الإخفاء. . . .»

الحروف تسعة وعشرون وقد خرج منها حروف الحلق وهي سبعة، والخمسة التي معها الإدغام، والواحد الذي معه القلب وهي ثلاثة عشر. فبقي خمسة عشر وهي القاف والكاف والجيم والشين والسين والصَّاد والزاي والضاد والطاء والتاء والدال والذال والظاء والثاء والفاء.

فالنون تخفى مع هذه الخمسة عشر، ولو بَيَّنْتَها مَعَ واحد منها لكان لحنا ومعنى الإخفاء أن تشرب غُنَّة مشبَعَة تخفى فيما بينها نحو: مِنْ جَابرٍ تخرجها من الخيشوم.

والبيانُ: التجريد من الغُنَّة تقول: (من عندك) فتخرجها من الفم ولا تجد لها أثرا في الخيشوم، وإنما لزم الإخفاء مع هذه الحروف لأنَّ هذه الحروف وقعت في الرُّتْبَة الوسطى لا في القرب المفرط ولا في البُعد المفرط، لأن الحلق حيِّز لحروفه السبعة لكنه في غاية البُعد عن اللسان فلم يجيء فيه إلا البيان، والفم حيِّز لحروفه، وكذا اللسان والشُّفتان، غير أن اللسان بيْن هذين الحيِّزين فتكون النون مقارنة لحروف الفم مقاربة الوسط بين الشيئين فلا يلزم الإدغام لعدم القرب المفرط، ولا

. . . وَالأَقْيَسُ في الْمُطْبَقَةِ إذا أُدْغِمَتْ تَبقِيَةُ الإطْبَاقِ كَقِراءَةِ أَبي عَمْرٍو: ﴿مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ .

* فصل * وَالفاءُ لَا تُدْغَمُ إلا في مِثْلِهَا كَقَوْلِهِ تعالَى :﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ﴾ وَقُرِءَي أَيْضًا :﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾ بإدْغامِها في الباءِ.

* فصل * وَهُوَ ضَعِيفٌ تَفَرَّدَ بِهِ الكِسَائِي وَتُدْغَمُ فِيهَا البَاءُ.

* فصل * وَالباءُ لَا تُدْغَمُ إلَّا في مِثْلِهَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ﴿لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ وَفي الفَاءِ والمِيمِ نَحْوُ: ﴿ٱذۡهَبۡ فَمَن تَبِعَكَ﴾. ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ ولا يُدْغَمُ فِيها إلَّا مِثْلُهَا.

البيان لعدم البعد المفرط فيلزم الإخفاء الذي هو بين الإدغام والبيان. فإنْ قلت: فالميم والواو كحروف الفم، لأنَّ الشَّفَتَيْن طرف والفم طرف فحروف أحدهما كحروف الآخر في القرب والبعد، فَلِمَ لزم الإدغام فيهما مع امتناعه فيهنَّ؟ قلت: لمقاربة من وجه آخر بيّناه قبل.

قوله : «سِتَّتُهَا . . .».

الطاءُ تدغم في الدال والتاء، ويدغمان فيها، والظاء يدغم في الطاء[1] والثاء، ويدغمان فيها، ثم كلُّ واحدة من هذه الستة في الصَّاد والزاي والسين، وهذه الثلاث لا تدغم في تلك الستة لما في إدغام هذه الثلاث فيهن من إبطال ما لها من الفضل وهو صوت الصفير. فأما إدغام هذه الثلاث في بعضها فغيرُ ممتنع لتساويهن في الفضل واتحاد المخرج.

قوله : «والأَقْيَسُ . . .»

في إدغام المُطْبَقَةِ من هذه التسعة وهي الصاد والطاء والضاد والظاء، وجهان:

(١) في ع : «الدال» والمثبت من الأصل.

. . . .

أحدهما : إذْهَابُ الإطباق للتسهيل وصحة الإدغام.

والثاني : إبقاؤه ليصانَ ما لهذه الأحرف من فضيلة الإطباق وهذه المسألة نظيرةُ إدغام النون فيما سبق بغُنَّة وبغيرِها.

أما بغُنة : فليُصانَ لها فضيلة الغُنَّة.

وأما بغير غُنَّة : فلأنَّ ترك الغنة أخَفُّ، والنون بالإدغام قد صارت من جنس تلك الحروف. والوجه الثاني أقيس، لأنَّ بطلان فضيلة الحرف لما كان مانعا للإدغام ومبقيا للحرف على حاله كالشين ، ولم يدغم في الجيم مع قرب المخرج كان بقاء الإطباق الذي هو زيادة لهذه الأحرف وفضيلة لهن أولى.

قوله : «والفاء. . . .».

لا تدغم الفاءُ في الباءِ لئلا يزول ما بها من مَزِيَّةِ التأفيف، وهو التصويت الذي يخرج من الفم.

* فصل * وَالمِيمُ لاَتُدْغَمُ إلاّ في مِثْلِهَا قَالَ اللَّهُ تَعالَى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾ وَتُدْغَمُ فِيهَا النُّونُ وَالبَاءُ.

* فصل * وَافْتَعَلَ إنْ كَانَ بَعْدَ تَائِها مِثْلُهَا جَازَ فِيهِ البَيَانُ وَالإدْغَامُ، وَالإدْغَامُ سَبِيلُهُ أنْ تُسَكَّنَ التَّاءُ الأولَى وَتُدْغم في الثّانِيَةِ وَتُنْقَل حَرَكَتُهَا إلى الفَاءِ، فَيُسْتَغْنَى في الْحَرَكَةِ عَنْ هَمْزَةِ الوَصْلِ فَيُقَالُ: قَتَّلوا بالفتح، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الْحَرَكَةَ وَلاَ يَنْقُلهَا فَيلْتَقِي ساكِنانِ فَيُحَرِّكُ الْفَاءَ بالْكَسْرِ فَيَقُولُ: قِتَّلوا، فَمَنْ فَتَحَ قَالَ: يَقَتّلون ومُقَتّلون بِفَتْحِ الْفاءِ، وَمَنْ كَسَرَ قَالَ: يَقِتّلون وَمَقِتّلون بِالْكَسْرِ...

قوله: «والميم لا تدغم في الباء...».

لما فيها من فضيلة الغُنَّة.

قوله: «وافتعل...».

إذا وقع بعد تاء افتعل فهذان المثلان قد اجتمعا في كلمة من حيث إن نحو اقتتل كلمة واحدة، ولشبه اجتماعهما في كلمتين نحو (انعت تلك) من حيث إن عين افتعل لا يلزمها التاء نحو اجتهد، كما أن الكملة التي بعد (انعت) لا يلزم (أن يكون صدرها تاء فيجوز فيه البيان والإدغام عملا بالوجهين، غير أن الإدغام)[1] فيه قوة إذ الإدغام في المنفصلين جائز جوازا مستمرا، وقد زاد هنا جهة الاتصال من وجه فالقياس أن يزداد للإدغام قوّة وهذا واضح، وسبيل الإدغام فيه أن يسكن الأول من المثلين مع نقل حركته إلى الفاء، وتسقط همزة الوصل لوقوع الغنية عنها، لأنها اجتلبت لسكون الفاء ولم تبق وإن تحذف حركته حذفا كما حذفت حركة الدال الأولى في (مُدّ) بضم الميم محافظة على علامة المبني للمفعول، وإذا حُذِفتْ وأدغم الأول من المثلين في الثاني التقى ساكنان، الفاءوالتاء الأولى، ولزم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وف وبه يتم الكلام..

. . . وَيَجُوزُ مُقُتّلون بالضَّمِّ إتباعًا للْميم لما حُكِي عن بَعْضهِمْ مردفين وَتُقْلَبُ مَعَ تِسْعةِ أَحْرَفٍ إذا كُنّ قبْلها مع الطَّاءِ والظَّاء والصَّادِ والضَّادِ طَاءً. وَمَع الدَّالِ وَالذَّالِ وَالزَّاي دَالًا، وَمَعَ الثَّاءِ وَالسِّين ثَاءً وَسِيناً. فأما مع الطَّاءِ فَتُدْغَمُ لَيْسَ إلَّا كَقَوْلِكَ: اطَّلَبَ وَاطَّعَنُوا. . .

التحريك بالكسر فتسقط همزة الوصل لما قلنا. فعلى الوجه الأول قتَّلوا بفتح القاف، وعلى الثاني بكسرها، وهذا أوضح من الأول، لأن فيه احتمال الالتباس بفعّل وإنما قلنا احتمال الالتباس، لأنك تقول في مضارعه على ذلك الوجه يُقَتِّلُون بفتح التاء والقاف. وفي باب فَعَّلَ يُفَعِّل بضم الياء فيزول الالتباس، وفي إجازتهم الإدغام مع احتمال الالتباس دليل واضح على ما قلنا من قُوَّة الإدغام في هذا النحو، فمن فتح القاف في (قَتَّلوا) قال في المضارع واسم الفاعل يُقَتِّلون ومُقَتِّلون بفتح القاف وكسر التاء، لأنه ينقل فتحة التاء الأولى (من يُقْتَتِلُون وَمُقْتَتِلون إلى القاف ثم يُدْغم، ومن كسر كسر القاف فيهما أيضا لأنه يدغم التاء الأولى)[1] منهما في الثانية ويكسر القافَ لالتقاءِ الساكنين، وعلى هذا نحو ارْتَدِفْ واخْتَطِفْ، لأن الدال والطاء قريبتان من التاء فتقلب التاء إليهما تقول: رَدَّف، وَتَرَدَّف، فهو مُرَدِّف بفتح الراءاتِ أو رِدَّف يُرِدِّف فهو مُرِدِّف بكسرهنّ وكذا تقول خطف إلى الآخر.

قوله: «اتباعا للميم. . . .»

من قال مُقُتّلون بضم القاف فقد حذف حركة تاء الافتعال من مُقْتَتِلون وأدغم واضطر إلى تحريك القاف للساكنين فضمّها إتباعاً لضمة الميم كما قالوا سُرُّ بضم الراء إتباعا لضمة السين.

قوله: «أما مع الطاء . . . .».

إذا كان فاء افتعل حرفا مطبقا يلزمها القلب إلى الطاء كاصطفى في اصتفى لما

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وذلك بفعل الناسخ عن سطر أثناء النقل والمثبت من ع و ف

. . . ومَـعَ الظَّاءِ تُبَيَّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ الظَّاءِ طَاءً أَوْ الطَّاءِ ظَاءً كَقَوْلِهِمْ: اظْطَلَمَ وَاطَّلَمَ وَاظَّلَمَ، وَرُوِيَتِ الثَّلاثَةُ فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ:

هُوَ الْجَوَادُ الّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عُفْواً وَيظْلِمُ أَحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

سنعود إلى بيانه إنْ شاء الله (تعالى)[1]. فمع الطاء (نفسها)[2] أولى أن يلزم انقلابها إلى الطاء، فلما انقلبت إلى الطاء اجتمع مثلان نحو (اططلب)[3] في (اطتلب) فلا يجوز إلا الإدغام.فإن قلت: فعين ما ذكرت من اجتماع المثلين ثابت في اقتتلوا، ومـع ذلـك جاز فيه البيان على مذهب بعض العرب. قلت: لا تنس ثقل التهيُّؤ للإدغـام بسكـون الأول من المثلين، فقد سبق إليك الحديث فيه غير مرة، فإنْ قُلت: لِمَ لَمْ تقلب الـطاء تاء؟ قلت : الـداعي إلى القلب هو المخـالفـة بين الحرفين، وهي إنما تتحقق إذا لفظ بهما، وحين تمام اللفظ بهما وقع التكلم على التاء فمست الضرورة إلى قلب التاء طاء.

قوله : «ومع الظاء . . . . . .»

الظَّاءُ مخالفة للتاء لأنَّ الظاء فيها إطباق ليس في التاء فتبدل التاء إلى حرف آخر مشـاكـل للظاء نحو اظطلم في اظتلم ليحسن اللفظ بمشابهة الجرسين، والظاء والـطاء حرفان متقاربان ، فيجوز الإدغام ، وفيه وجهان: قلب الأول إلى لفظ[4] الثاني، وعلى العكس فالأول على وتيرة القلب في كل متقاربين عند روم الإدغام.

ووجه الثاني : أن فاء افتعل أصل دون التاء فَجَعْلُ ما حَلَّ في عَقْوَة[5] الأصالة متبوعا لما لم يَحُلَّ في هاتيك أولى من قلب الأمر وعكسه.

قوله[6]:

٦١٤م- . . . . وَيُظْلَمُ . . . . . . فَيَظَّلِمُ

---

(١) في الأصل : «عز وجل» وفي ف : «جل وعز» والمثبت من ع.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع وف . (٣) في ف : «اطلب» والمثبت من الأصل وع.

(٤) في الأصل : «اللفظ» والمثبت من ع وف . (٥) العَقَاة والعَقْوَة: الساحة وما حول الدار. الصحاح : (عقا).

(٦) هو زهير بن أبي سلمى - ديوانه ١٥٢ وسيبويه ٤ : ٤٦٨ وابن يعيش ١٠ . ٤٧ وشرح شواهد الشافية ٤٩٣ ،

. . . وَمَعَ الضَّادِ تُبَيَّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ الطَّاءِ ضَاداً كَقَوْلِكَ: اضْطَّرَبَ وَاضَّرَبَ وَلاَ يَجُوزُ اطَّرَبَ وَقَدْ حُكِيَ اطَّجَعَ في اضْطَجَعَ، وَهُوَ في الغَرَابَةِ كَالْطَجَعَ، وَمَعَ الصَّادِ تُبَيَّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ الطَّاءِ صاداً كَقولِكَ مُصْطَبِر وَمُصَّبِر وَاصْطَفَى، واصْطَلَى وَاصَّفَى وَاصَّلَى وقُرِىءَ «إلاَّ أَنْ يَصَّلِحَا» وَلاَ يَجُوزُ مُطَّبِرٌ. . .

أي يُسـأَلُ فَوْقَ طاقته فَيَتَحَمَّل، وأول البيت قد سبق في مسألة المجازاة[1] وثلاثة الأوجه فيه يَظْطَلِم، وَيَظَّلِمُ بالظاء المعجمة، وَيَطَّلِمُ بالطاء غير المعجمة.

قوله: «ومع الضاد . . . .».

تقلب تاء افتعل مع الضاد طاءً، لأنَّ الضَّادَ من المُطْبَقة، والتقريب ظاهر، وإنما لم يجز اطَّرب، إذ في الضاد استطالة ليست لغيرها من الحروف ففي قلبها إلى الطاء للإدغام إبطال تلك الفضيلة.

قوله: «وهو في الغرابة . . . . .».

وجه الغرابة ما ذكرنا أنَّ في قلب الضاد إلى غيرها تَنَكُّباً وعُدُولاً إلى جانب الإجحاف بإبطال مالها من مزيَّةِ الفُشُوّ والاستطالة.

ووجه آخر: أن قلب تاء افتَعل طاءً للضاد، فلما أزيلت الضادُ زال موجب القلب (فيلزم أن تعود التاء)[2]، فبقاء الطاء بعد زوال جالبها غرابة أيضا.

قوله: «ومع الصاد . . . . . .».

الصاد أيضا مطبقة فتقلب التاء[3] طاء لئلا يتنافر الصوتان، ولكنك لا تدغم

والبيت بتمامه:

هُوَ الجَوادُ الذي يُعْطيك نائِلَهُ ... عفواً وَيُظْلَمُ أحياناً فيظَّلِمُ

وقد مر تحقيقه - انظر ص ١٨٢٧ وموضع الشاهد فيه قوله: (فيظّلم) قال ابن يعيش: فقد روي بالأوجه الثلاثة: فَيَظْطَلِـمُ على الأصل بعد قلب التاء طاءً، ويروى: ويظّلم بالظّاء المعجمة على الوجه الثاني، وهو قلب الثاني إلى لفظ الأول، وهو شاذ في القياس كثير في الاستعمال ويروى فيطّلم بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث. وقد روي: فينظلم بنون المطاوعة على حد كسرته فانكسر) أ هـ شرح ابن يعيش ١٠ ١٤٩

(١) انظر ص ١٨٢٧.

(٢) في الأصل: «فيلزم أن تعود التاء طاء» وليس بصواب لاختلال المعنى وصوابه المثبت من ع لما في نسخة ف: «فيلزم أن تعود الطاء» وهو خطأ.

(٣) في الأصل «الطاء» وصوابه المثبت من ع وف لأنه المراد من شرحه

. . . وَتُقْلَبُ مَعَ الدَّالِ وَالذَّالِ وَالزَّاي دَالاً فَمَعَ الدَّالِ وَالذَّالِ تُدْغَمُ كَقَوْلِكَ ادَّانَ، وادَّكَرَ، واذَّكَر، وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو عَنْهُم: اذْدَكَرَ وَهُوَ مُذْدَكِرٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

تَنْحِي عَلَى الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبَا وَالْهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَباً

الصاد في الطاء تَنَكُّباً عن الإجحاف، بإصدار الصفير، ولذا قال: ولا يجوز مُطَّبر، وقوله وقرىء: «أنْ يصَّلحَا»[1] هو يفتعلان من الصلح.

قوله: «فمع الدال والذال . . . . .».

إذا كانت إحداهما فاء لافتعل نحو (ادَّان) بالدال غير المعجمة و(اذّكر) بالذال المعجمة والأصل: ادتان واذتكر، والتاء مهموسة وهما مجهورتان تقلب التاء إلى حرف يشاكلها في المخرج، ويشاكل الدال والذال في الجهر، ثم يجيء الإدغام.

أما في (اددان) فظاهر، وأما في ادتكر فللمتقاربين، وفي إدغام هذا مذهبان: بعضهم يقلب الأول إلى الثاني، وبعضهم يعكسون هذا. ووجها المذهبين مامر في مسألة (اظَّلم).

وادَّان: من الدين. قال:

٧٢٧ ـ أَبِدَّانِ أمْ نَعْتَانِ أمْ يَنْبَرِي لَنَا أغَرُّ كَنَصْلِ السَّيْفِ أبْرَزَهُ الْغِمْدُ[2]

قوله:

٧٢٨ ـ تَنْحِي . . . .[3]

---

(١) سورة النساء آية ١٢٨، وقد وردت هذه الآية في جميع النسخ على النحو التالي: «إلا أنْ يَصَّلِحَا» وذلك بزيادة (إلا) كما أن هذه الزيادة واردة في المفصل ص ٤٠٢ وشرح ابن يعيش ١٠ : ١٥٠ وقد تداركت خطأ النساخ بكتابة الآية صحيحة في المتن وذلك بحذف (إلا).

(٢) لم أعثر على قائله، وهو من الطويل.

(٣) لم ينسب لقائل فيما بحثت فيه من مصادر وهذا الرجز في شرح ابن يعيش ١٠ : ١٥٠ وهو بتمامه:

تَنْحِي عَلَى الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبَا وَالْهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبَا

والشاهد فيه قوله: «اذدراء» بإظهار التضعيف وهو افتعال من ذرته الريح تذروه وهو مصدر جرى على غير فعله كما أشار في المتن على حد: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾.

. . . وَمَعَ الزّاي تُبَيَّنُ وَتُدغَمُ بَقَلْب الدَّال إِلَى الزَّاي كَقَوْلِكَ: ازْدَانَ وازَّانَ، وَمَـعَ الثَّـاء تُدْغَمُ لَيْسَ إلاّ بقَلْب كُلٍّ وَاحِـدَةٍ مِنْهُمَـا إلَى صَاحِبَتِهَا فَتَقُولُ: مُثَّرِد، وَمُتَّرِدٌ، وَمِنْهُ اثَّأرَ، وَاتَّأرَ، وَمَعَ السِّينِ تُبَيَّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْب التَّاءِ إلَيْهَا نَحْوُ: مُسْتَمِع وَمُسَّمِع . . .

يصف وحشيَّة، تَنْحِي: من قولهم أنحيت عن حلقه السكين؛ أي عرضت، والجُرازُ السيف، يريد أسنانها، والمِقْضَب: القَطَّاع، أي تجعل السن ناحية الشَّوْك أي قاصدة إياه، والهَرْمُ: النَّبت اليابس، وتذري: من أذرى البُرَّ: أعطاه للريح، واذدرا: من باب: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴾[1]، لأنه مصدر افْتَعَل لا مصدر افَّعَل.

قوله: «ومع الزاي . . . . . .»

الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، فتقلب التاء إلى الدال، لأنها تشاكل الزاي في الجهر، وتوافق التاء في المخرج، فيجيء البيان نحو: ازدان في ازتان من الزين والإدغام، لكن تقلب الدال زايا لا على العكس لئلا يبطل الصفير.

قوله: «ومع الثاء . . . . . .»

جاء الإدغـام مع الثـاء لأنهما متقاربتان ولزم لسكون الأولى، وتهيؤهما بذلك للإدغام، ووجها القبيلين فيه قد ذكرا قبل.

قوله: «ومع السِّين تُبَيَّنُ وَتُدْغم . . . .»

ليس بَجيِّد لأنَّ الكلام بعد[2] إبدال تاء الافتعال، ولا يصح حينئذ إلا الإدغام لاجتمـاع المثلين، أما البيان في قولك مُسْتَمع: فإنما هو على لغة من يبقي تاء الافتعال، ولا يبدلها لأنَّ السِّينَ أُخْتُ الصَّاد والزاي فلا يجوز إدغامها في التاء لئلا تسلب صفيرهـا، فإن قلت: ما بالها قد خالفت هاتين إذ لم تبغ قلب التاء عند

---

(١) سورة نوح آية ١٧

(٢) في الأصل «مع» والمثبت من ع و ف

. . . وَقَدْ شَبَّهُوا تَاءَ الضَّمِيرِ بِتَاءِ الافْتِعَالِ فَقَالُوا: خَبَطَّ.

قَالَ: * وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ *

وَفُـزْدُ وَحِصْطُ عَيْنَـهُ وَعُدُّهُ وَنَقَدُّهُ يُرِيدُونَ: خَبَطْتُ، وَفُزْتُ، وَحِصْتُ، وَعُدْتُ، وَنَقَدْتُ. . .

تلاقٍ؟، أي عند تلاقيهما في البيان . وهاتينَ : إشارة إلى الصاد والزاي ، فالجواب القلب عندهم لروم تشابهٍ، وهما معا بتشابه ووفاق. فالسين ما برحت نعم مهموسة كالتاء، والأختان بالإطباق.

قوله : «وقد شَبَّهُوا . . . .»

وجه التَّشْبيه أنَّ التَّاء ضمير الفاعل، وهو كالجزء من الكلمة فهي كتاء افتعل في أنهـا جزء من الكلمة ، فلما شبّهت بتاء افتعل قلبوها لتشاكل ما قبلها فقالوا في خَبَطت خبطّ كاطّلب في اطتلب، وعلى هذا قوله[1]:

٧٢٩ ـ وَفي كُلِّ حَـيٍّ . . . .

تمامـه : . . . . فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ

خبطّ : من خبط الشجرة كأنه قال خبطت نعمة عليهم أي حصلت.

وشأس : هو أبو هذا القائل وهو عمرو، وذنوب: نصيب، وهو في الأصل : الدلو العظيم، أصله أن السُّقاة كانوا يتقسَّمون الماء فيكون لهذا ذنوب ولهذا ذنوب قال[2]:

---

(١) هو علقمة بن عَبَدَة ـ ديوانه ٨١ وسيبويه ٤ : ٤٧١ والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٣٧ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤٩٤ ، والبيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في شرح ابن يعيش ١٠ : ١٥١ وشرح شواهد الشافية :

وَفي كُـلِّ حَيٍّ قد خَـبَطَّ بِنِعْمَـةٍ   فَحُـقَّ لِشَـأْسٍ مِنْ نَـدَاكَ ذَنُـوبُ

والشاهد فيه قوله خبطّ على أن أصله خبطت فقلبت وأدغم.

(٢) لم يعز لقائل في المُخَصّص ١٨/١٧ وفي المذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٣٥ ورد هذا الرجز على النحو التالي :

إني إذا شَـارَبَنِي شَـرِيبُ
فلـي ذنـوبٌ ولَـهُ ذَنُـوبُ
وإنْ أَبَى كَانَتْ لَهُ ٱلقَلِيبُ

... قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَأَعْرَبُ اللُّغَتَيْنِ وَأَجْوَدُهُمَا أَنْ لَا تُقْلَبَ قَالَ: وإِذَا كَانَتِ التَّاءُ مُتَحَرِّكَةً وَبَعْدَهَا هذِهِ الْحُرُوفُ سَاكِنَةً لَمْ يَكُنْ إِدْغَامٌ، يُرِيدُ نَحْوَ اسْتُطْعِمَ، واسْتُضْعِفَ، واسْتَدْرَكَ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ مُتَحَرِّكٌ وَالثَّانِي سَاكِنٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الإِدْغَامِ، واسْتَدَانَ، وَاسْتَضَاءَ، وَاسْتَطَالَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ؛ لأَنَّ فَاءَهَا فِي نِيَّةِ السُّكُونِ.

---

٧٣٠ ـ لَنَا ذَنُوبٌ وَلَكُمْ ذَنُوبُ فَإِنْ أَبَيْتُمْ فَلَنَا الْقَلِيبُ

كان ممدوحه أسر شأسا فقال هذه القصيدة يمدحه بها فلما قال عمرو هذا البيت قال الملك: نَعَمْ وَأَذْنِبَةً!.

قوله: «وأَعْرَبُ اللُّغَتَيْنِ ....»[1].

إنما كان ترك القلب أعرب وأجود لأن هذا الضمير ليس كتاء افتعل في اللزوم بدليل مفارقته الفعل عند إسناده إلى ضمير مستكن أو صريح نحو: «زيد خَبَطَ»أو خَبَطَ زيد» ، فلم يكن في الاتصال كتاء افتعل.

وشيء آخر: وهو أنَّ في الإدغام إبطال صورة ضمير الفاعل. ألا ترى إلى قولهم (خبطّ).

قوله: «قال وإذا كانت التاءُ متحركة......».

أي قال سيبويه[2]: «امتنع إدغام تاء اسْتَفْعَل فيما بعدها في تلك الكلمات لما ذكر من فوات سكون أول المتقاربين، فإن قلت: الطاء في اسْتُطْعِمَ حَرْفُ إطباق، فكذا الضاد في اسْتُضْعِفَ، والتاء مع حروف[3] الإطباق تقلب طاء كما في اصطبر ونحوه فما المانع عن انقلابها طاء هنا؟ قلت: المانع عنه هو الجمع بين حرفين مهموس وَمُطْبَق، فالسين مهموسة، والطاءُ[4] مطبقة، والجمع بينهما مرفوض

---

(١) انظر سيبويه ٤ ٤٧٢ .
(٢) انظر سيبويه ٤ ٤٧٣ .
(٣) في ع و ف (حرف) والمثبت من الأصل
(٤) في الأصل و ع (موالعنه) وصوابه المثبت من ف

*** فصـل * وَأَدْغَمُـوا تَاءَ تَفَعَّل وَتَفاعَلَ فِيما بَعْدَها فَقَالُوا: اطَّيَّرُوا، وَازَّينـوا، وَاثَّـاقَلُوا، وَادَّارَؤُوا، مُجْتَلِبِينَ هَمْـزَةَ الْـوَصْـلِ لِلسُّكُونِ الْواقِع بِالإِدْغَامِ، وَلَمْ يُدْغِمُوا نَحْوَ تَذَكَّرُون لِئَلَّا يَجْمَعُوا بَيْنَ حَذْفِ التَّاءِ الأُولَى وَإِدْغَامِ الثَّانِيَةِ.**

مهروب عنه في اطتلب واصتبر، غير أن التاء في باب استفعل مقدَّم وفي باب افتعل مؤخَّر، وهذا القدر من الفرق غير فارق، إذ الهرب عن نحو اطتلب لتنافر الجرسين وذلك غير متفاوت في الفصلين.

قولـه: «وَأَدْغَموا آطَّيَّر وازَّيَّن . . .»

أَصْلُهُمـا تَطَيَّرَ وتَـزَيَّنَ فأدغم (تـاء) تَفَعَّـلَ في الطاء والزاي بعد قلبها طاء وزايا، فاجتلبت همزة الوصل ليمكن اللفظ بالطاء والزاي الساكنين وعلى هذا «اثّاقلوا» و «آدّارءوا» من الدَّرء وهو الدَّفع، والمضارع: يَطَّيَّر بفتح الطاء والياء المشدّدتين، ويثَّاقَل بالثاء المشددة والقاف المفتوحة.والمصدر: آطَّيُّر بطاء مشددة مفتوحة، وياء مشـددة مضمـومـة. وآثَّـاقُل بالثاء المشددة والقاف المضمومة، فإن قلت: فما للمضارع لم تجلب له همزة الوصل؟

قلت: لأنَّ الابتداء وقَعَ على حرف المضارعة وهُو متحرك.

قولـه: «ولَمْ يُدْغِمُوا نحو تَذَكَّرُون . . .»

أصـل تذكَّـرون: تَتَذَكَّرون[1]، حذفت التاء الأصلية للتخفيف، فلو جاء الإدغام وقلب التـاء الباقية ذالا بعد إسكانها فذلك إجحاف بالكلمة وجمع بين إعلالين وذلك مما رفضه القياس، وصَكَّ جبين طالبه باليأس.

بقي سؤال: وهو أنهم آثروا الحذف على الإدغام في تَتَذَكَّرونَ فأجازوا تَذَكَّرون

---

(١) سيبويه ٤ : ٤٧٧ .

* **فصل * وَمِنَ الإِدْغَامِ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ سِتٌّ أَصْلُهُ سِدْسٌ فَأَبْدَلُوا السِّينَ تَاءً وأَدْغَمُوا فِيهَا الدَّالَ وَمِنْهُ وَدٌّ في لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ وَأَصْلُهَا وَتِدٌ وَهِيَ الْحِجَازِيَّةُ الجَيِّدَةُ وَمِثْلُهُ عِدَّانٌ في عِتْدَانٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ عِتْدٌ فِرَارًا مِنْ هَذَا.**

* **وَقَدْ عَدَلُوا في بَعْضِ ملاقي الْمَثَلَيْنِ أَوْ الْمُتَقَارِبَيْنِ لإِعْوَازِ الإِدْغَامِ إِلى الْحَذْفِ فَقَالُوا في ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ وَأَحْسَسْتُ، ظَلْتُ وَمَسْتُ وَأَحَسْتُ. . .**

ولمْ يجيزوا (تَذَكَّرون)، فما السر في ذلك؟ قلت[1]: إن السِّرَّ هو أداء الإدغام إلى التناقض، فإنك إذا أدغمت الأولى من التاءين في الثانية، تزيل حركتها وتجعلها كالمحذوف المعدوم بإدراجها في الثانية ثم تضطر إلى جلب الهمزة للابتداء بها وذلك عين التناقض، لأنك حذفت شيئا مستقراً في مركزه، وتكلفت بجلب شيء آخر.

قوله : «وَمِنَ الإدغَام الشَّاذِّ قَوْلُه سِتٌّ. . .»[2]

ليس بمستقيم، لأنَّ الإدغام بعد إبدال السِّين تاءً ليس بشاذ لثقل النطق بالدال والتاء، ألا تراهم اتفقوا على إدغام مثل: «قَدْ تَبَيَّنَ» و«وَدَدْتُ» لأنَّهما كأنهما مِثْلان، وإنما الشذوذ في إبدال السين تاء، ويحتمل أن يريد بالشذوذ أنه لم يقع مثله مدغما، فعلى هذا نسبة الشذوذ إليه مستقيمة.

قوله : «عِدَّانٌ . . . .».

جَمْعُ عَتُودٍ[3].

---

(١) في ع و ف : «الجواب» والمثبت من الأصل.

(٢) أفرد له سيبويه باباً في الكتاب جاء فيه: «هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد، فمن ذلك ستٌّ وإنما أصلها سدس. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن السين مضاعفة وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ، والحاجزُ أيضاً مخرجُهُ أقربُ المخارج إلى مخرج السين فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً، فتلتقي السينات. ولم تكن السينُ لتدغم في الدال لما ذكرت لك. فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل ممّا فرّوا منه إذا أدغموا. وذلك الحرفُ التاء كأنه قال: سدت، ثم أدغم الدال في التاء. ولم يبدّلوا الصاد، لأنه ليس بينهما إلا الإطباق» اهـ الكتاب ٤ / ٤٨١ - ٤٨٢

(٣) العتود: من أولاد المعز ما رعى وقوي وأتى عليه حولٌ. الصحاح واللسان (عتد)

. . . قال: * أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ *

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ اسْتَخَذَ فُلانٌ أَرْضاً، لِسِيبَوَيْهِ فِيهِ مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ أَصْلُه اسْتَتْخَذَ، فَتُحْذَفُ التَّاءُ الثَّانِيَةُ . . .

قوله: «وقد عدلوا . . .»

تعـذَّر الإدغـام هنا لفوات شرطه وهو تحرك المدغم فيه فحذف أحد المثلين للتخفيف، وقيل: شبَّهوا المضعف بالمعتل، فكما قالوا لَسْتُ كذلك قالوا ظَلْتُ، فإن قلت المحذوف منهما ماذا؟

قلت: هو العين لوجهين:

أحدهما: نقل حركة العين إلى الفاء، كما في ظِلْتُ بزنة خِفْتُ.

والثاني: أنَّ ما قبل الضمير فيه ساكن، فلو حذفت اللام حَصَل ما قبل الضمير متحركا وهذا خلاف ما ألفوه من أصلهم المعهود.

ونحو: (تَصَامَم)، إنما لم يجيء الحذف فيه لأن المثلين شُبِّها بحرف اللين وهو ثابت القدم بعد الألف نحو عاوَدَ وسَايَر فكذا شبيهه.

أول البيت:

٧٣١ ـ خَلاَ أنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا . . . . [1]

أَحَسْـتُ بالشيء: أيقنت، والضمير في به للحادي.

و(سُوس): جمع أسوس، وهو الذي ينظر بمؤخر عينه نظر المتكبر.

قوله: «وقول بعض العرب . . . . .»

قال سيبويه[2]: في (اسْتَخَذَ) مَذْهَبان:

أحدهما: اسْتَتْخَذَ بالتاءين، حذفت الثانية تخفيفا.

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر وقد أورده ابن يعيش في شرحه ١٠ : ١٥٤، من غير عزو على النحو التالي:

سِوَى أنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ

وقد نسب في حاشية شرح ابن يعيش لأبي زبيد والله أعلم بقائله. والشاهد فيه قوله (أَحَسْنَ) على أن أصله أَحْسَسْنَ بسينين، فلما لم يكن الإدغام عدلوا إلى الحذف فقالوا أَحَسْنَ، قال ابن يعيش: وربما قالوا أحسين، كأنه أعل الحرف الثاني بقلبه ياء على حد قصيت أظفاري. انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ١٥٤. والمعنى كما جاء في حاشية المفصل ص ٤٠٤. إن الإبل لما أحسسن بالأسد نظرت إليه نظرة مغضب.

(٢) الكتاب ٤ : ٤٨٣.

. . . وَالثَّـانِي أَنْ يَكُـونَ اتَّخَذَ، فَتُبْدَلُ السِّينُ مَكَانَ التَّاءِ الْأُولَى، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ يَسْطِيعُ بِحَذْفِ التَّاءِ، وَقَوْلُهُمْ يَسْتِيعُ؛ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُذِفَتِ الطَّاءُ وَتُرِكَتْ تَاءُ الاسْتِفْعَالِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُذِفَتِ التَّاءُ الْمَزِيدَةُ، وَأُبْدِلَتْ التَّاءُ مَكَانَ الطَّاءِ، وَقَالُوا: بَلْعَنْبَرِ، وَبَلْعَجْلَانَ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ، وَبَنِي الْعَجْلَانَ، وَعَلْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ أَيْ عَلَى الْمَاءِ قَالَ:

والثاني: اتَّخَذَ، أبدلت من السين التاء مكان التاء الأولى كما أبدلت من السين التاء قوله[1]:

٦٧٨م - . . . . عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

قوله: «ومنه قولهم يَسْطِيعُ. . .».

هذا نظير الحذف في المتقاربين، حذفوا التاء لاستثقالهم لها مع الطاء وكراهيتهم إدغامها فيها، لاستلزام الإدغام تحرّك السين وهي لا تحرك أبدا.

قوله: «إن شئت قلت حذفت الطاء. . .».

أي تخفيفا.

قوله: «وقالوا بَلْعَنْبَر. . .»

الأصل: بني العنبر، التقى ساكنان الباء واللام، فحذفت الباء واجتمع متقاربان النون واللام ومنع من الإدغام تحرك النون وسكون اللام فاحتيج إلى ثلاثة أشياء: تسكين المتحرك وتحريك الساكن والإدغام وهو إدراج الأول في الثاني، والحذف غير متوقف على هذه الأشياء المستنكرة المستكرهة فحذفوا إيثارا لأهون الأمرين كما هو شأن المُبْتَلى ببليَّتين.

٧٣٢ - وَعَلْمَاءِ، أصله: على الماء حُذفت الألف لالتقاء الساكنين وامتنع الإدغام

---

(١) هو علباء بن أرقم اليشكري، وقبل هذا الرجز.

يا قاتل الله بني السعلات

وقد مر تحقيقه انظر ص ٢٠٤٢

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمِ

وَإِذَا كَانُوا مِمَّنْ يَحْذِفُونَ مَعَ إِمْكَانِ الإِدْغَامِ فِي يَتَّسِع وَيَتَّقِي، فَهُمْ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ أَحْذَفُ

تم الكتاب

لما قلنا آنفا، فحذفت اللام الأولى لكون الحذف أسهل وطفا العود على الماء: جرى، و(بكر بن وائل) : قبيلة.

و(عَاجَتْ)[1] مالت؛ وقصدت شطره: أي نحوه معنى قتل هؤلاء وقصد إلى هؤلاء.

قوله : «وإذا كانوا . . . . إلى آخره».

يعني أنهم كرهوا اجتماع المثلين مع إمكان تخفيفه بالإدغام حتى حذفوا هربا من اجتماعهما مع إمكان ضرب من التخفيف فيهما، وإذا فعلوا ذلك فيه، فلأن يفعلوا ذلك في الذي لا يتأتى فيه ضرب من التخفيف أولى.

قوله : «في يتّسع ويتّقي . . . .»

ذكر ابن جني [2] يتْسع ويتْقي بإسكان التاء، ووجهه أن الأصل يَوْتَسِع، فلما أدغموه صار يَتَّسِع ثم من أراد الحذف بعد الإدغام حذف المدغم فيه لكونه زائدا وأبقى المدغم، لأنه الأصلي المبدل من الواو، وكذا الكلام في (يتّقي) لأنه الأصل من التاءين لا الزائد يبقى.

---

(1) إشارة إلى استشهاد الزمخشري في المفصل بقول الشاعر وهو من الطويل:

. . . . وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمِ

وصدره : غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ . . . .

والبيت من قصيدة أوردها المبرد في قصص الخوارج من الكامل ونسبها لقطري بن الفجاءة المازني، هذا ما نبه عليه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص٤٩٩، وانظر الكامل للمبرد ٣ : ٢٩٧ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والشاهد فيه قوله: «عَلْمَاءِ» ومراده على الماءِ. فحذف إحدى اللامين استثقالا للتضعيف، لأن الباقي دليل على المحذوف. وروايته في الكامل:

وَعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمِ . . ، وكذلك في حماسة الشجري ١ : ٢٢١ أما روايته في الأغاني ص ٢٢٢٨ تحقيق إبراهيم الأبياري ١٩٦٩ فعلى النحو التالي:

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَالأفها من حِمْيَرٍ وَسَلِيم

(2) لم يرد قول ابن جني لا في الخصائص ولا في المنصف ولا التصريف الملوكي وإنما ورد قريب منه في سرّ الصناعة ١ : ١٦٥.

* فصـل * قَالَ مُؤَلِفُ هَذَا الْكِتَـابِ أَحْمَـدُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ عُمر الْجَنْدِيُّ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وإليه - : هَذَا مَا سَبَقَ بِهِ وَعْـدِي مِنْ أَنْ أَفْتَحَ الْغَلَقَ إِلَى مَا هُوَ حَجِيٌّ[1] بِأَنْ يُزْبَرَ[2] بِالتِّبْرِ[3] عَلَى صَحَائِفِ الْحَدَقِ[4] مِنْ غَوَامِضِ أَسْرَارٍ تُلْجِيءُ أَبْنَاءَ الْفِكْرَةِ وَالْخِبْرَةِ إِلَى أَنْ تَلِجَ فِي اسْتِخْرَاجِهَا[5] فِي أَضْيَقَ مِنْ خُرْتِ[6] الإِبْرَةِ.

عملتــه وَأَنَـا بِبُخَـارَا - صَانَهَـا اللَّهُ عَنْ طَوَارِقِ الْحَـدَثَـانِ، مَاكَرَّ الأَجَدَّانِ[7] ، (عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)[8] بِاسْتِنْفَادِ وُسْعِي فِي التَّهْذِيبِ واسْتِفْرَاغِ جُهْدِي فِي التَّنْقِيحِ وَالتَّشْذِيبِ.

وَقَـد تَوَزَّعَ[9] لِيَ الْخَاطِرُ بِكُلِّ مُهِمٍّ خَاطِرٍ. فَكَيْفَ وَبِي مِنْ شَدَائِدِ الْغُـرْبَـةِ مَا كُنْتُ أَلْقَى لِأَدْنَـاهُ عَرَقَ الْقِـرْبَةِ[10]، وَلَمْ أَعْدُ خَيْرَ الأُمُورِ،

---

(١) حَجِيٌّ بذاك ، على فعيل، أيْ خليق، وحَجٍ بذاك وحجىً بذاك كله بمعنى. الصحاح : (حجا)

(٢) الزَّبْرُ : الكتابةُ ، يقال : زَبَرَ يَزْبُرُ، ويَزْبِرُ . الصحاح : (زبر).

(٣) التِّبْرُ : ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضُرب دنانير فهو عين. ولا يقال تبر إلا للذهب وبعضهم يقوله للفضة. الصحاح : (تبر).

(٤) الحدَقُ: جمع حدقة، وهو سواد العين. الصحاح : (حدق).

(٥) في ع : « لاستخراجها» والمثبت من الأصل وف.

(٦) الخرت : ثُقْبُ الإبرة والفأس والأذن ونحوها، والجمع خُروت وأخرات الصحاح (خرت)

(٧) الأجدان : الليل والنهار الصحاح : (جدد).

(٨) أي صنعة حاذق لإنسان يحبه. مجمع الأمثال ١ ٣٩٧ يقال صَنْعَةُ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ أي اصنع هذا الأمر صَنْعة من طبَّ لمن حبَّ، أي صنعة حاذقٍ لإنسان يُحِبُّه. يضرب في التنوُّق في الحاجة، واحتمال التعب فيها وفي مجمع الأمثال ٢ - ٣٠٢ قالوا:

معناه من أحبَّ فطن واحتال لمن يُحبُّ، والطِّبُّ الحذق

(٩) في ع و ف «نوّر» والمثبت من الأصل

(١٠) قال الأصمعي يقال (لقيتُ من فلان عرق القربة، ومعناه الشدّة ولا أدري ما أصله) الصحاح عرق

وَخَيْرُهَا الأَوْسَاطُ[1] فإنَّ مَنْ أَوْجَزَ وَأَسْهَبَ وَسَمُوهُ بتَقْصِير أَوْ إفْرَاطٍ مَع عِلْمِي بأَنَّ رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لا تُدْرَكُ[2] ، وأنَّ لِكُلٍّ مِنْهُمْ فِيمَا يَهْوَاهُ طَرِيقَةً تُسْلَكُ، وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذاهِبُ.

فَلْنَخْتِمْ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ سُبحَانَهُ عَلَى جَزِيلِ آلائِهِ، وَالصَّلاَةُ على خِيرَةِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ خَاتِمِ أَنْبِيَائِهِ قَائِلِينَ اللَّهُمَّ وَفِّقْنَا لِمَا نَزْلِفُ مِنْ رِضَاكَ الْكَرِيمِ بِطَوْلِكَ الْعَمِيمِ وَمَنِّكَ الْجَسِيمِ .

وَالْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ . . .

فرغ من تنْمِيقهِ بعون الله وحسن توفيقه، الغريب الكئيب الضعيف الراجي رحمة ربه اللطيف عمر بن محمد بن عبدالملك القصرانيّ البوجانيّ، يوم الجمعة العاشر من محرم الحرام حجّة خمس وعشرين وسبعمائة، بعمارة تبريز في المدرسة المباركة عمادية.

(١) انظر مجمع الأمثال ١ : ٢٤٣ يضرب في التمسك بالاقتصاد.

(٢) انظر مجمع الأمثال: ١ : ٣٠١.

الفهارس العامة

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس الأحاديث والآثار.

٣ - فهرس الأشعـــار.

٤ - فهرس أنصاف الأبيات.

٥ - فهرس الأمثال السائرة والأقوال المأثورة.

٦ - فهرس الكتب المذكورة في الإقليد.

٧ - فهرس المنسوب إليهم من ذوي الاتجاهات والفرق والمذاهب.

٨ - فهرس الأعلام والقبائل والطوائف.

٩ - فهرس البلدان والمواضع والأماكن.

١٠ - فهرس مصادر ومراجع البحث «الدراسة والتحقيق».

١١ - فهرس الموضوعـــات.

فهرس الآيــــات

رقم السورة	الآيـــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ . . .	١٢٤	البقرة	٢٨٣
	﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ . . .	٢٣٧	البقرة	١٩٧٤و١٩٨٤
	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ . . .	٢٥١	البقرة	١٣٢٥
	﴿ مِّنَ ٱلْأَرْضِ . . .	٢٦٧	البقرة	١٩٦٥
	﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ . . .	٢٧١	البقرة	١٦٠٥و١٦٠٦
	﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ . . .	٢٧١	البقرة	١٦٠٦
	﴿ فَنِعِمَّا هِىَ . . .	٢٧١	البقرة	٨٨٦
	﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ . . .	٢٧٤	البقرة	٢٨٠ و ٣٣٨
	﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ . . .	٢٧٥	البقرة	١١٢١
	﴿ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ . . .	٢٨٣	البقرة	١٩٥٦
	﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ . . .	٢٨٦	البقرة	١٦٥٨
٣	﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ . . .	١، ٢	آل عمران	١٩٧٣
	﴿ بِبَكَّةَ مُبَارَكًا . . .	٩٦	آل عمران	٩٩٧
	﴿ وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ . . .	١١١	آل عمران	١٥١٥
	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ . . .	١٥٩	آل عمران	٥٧٨و٦١٣و٨٨٥ و١٧١٣و١٨٥٢
	﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ . . .	١٧١	آل عمران	١٦٦٠
	﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُم . . .	١٨٠	آل عمران	٨٢٧
	﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ . . .	١٨٥	آل عمران	٢١٦٣

رقم السورة	الآيــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٤	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ . . .	١	النساء	٧٨٦
	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ . . .	٢	النساء	١٦٨٠
	﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . . .	٣	النساء	٨٨٨
	﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا . . .	٤	النساء	١٠٠٧
	﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ	٦، ٤٥		
		٧٠، ٧٩		
		٨١، ١٣٢		
		١٦٦، ١٧١	النساء	١٣١١
	﴿ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ . . .	١١	النساء	٨٠٢
	﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . . .	٢٤	النساء	٣٧٧ و ٥٣٤
	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . . .	٢٤	النساء	٣٧٨
	﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ . . .	٣٤	النساء	١٦٠٢
	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ . . .	٤٨، ١١٦	النساء	١٦٧٨
	﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا . . .	٥٣	النساء	١٨٤١
	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ . . .	٦٤	النساء	١٧١١
	﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ . . .	٦٦	النساء	١١١٧
	﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا . . .	٧١	النساء	١٠٤١
	﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ . . .	٧٣	النساء	١٤١٢
	﴿ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . . .	٩٢	النساء	١١٩٦

رقم السورة	الآيــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ . . .	٩٥	النساء	٥٨٣
	﴿وَعْدَ ٱللَّهِ	١٢٢	النساء	٣٧٧ و ٣٧٩
	﴿أَن يُصْلِحَا	١٢٧	النساء	٢١٧٩
	﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ . . .	١٧٦	النساء	١٩٤٣
	﴿فَبِمَا نَقْضِهِم . . .	١٥٥	النساء	٦١٣
	﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا . . .	١٧١	النساء	١٣٨ و ٤٦٧
	﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ . . .	١٧٦	النساء	١٨٣٣-١٨٣٤
٥	﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ . . .	٦	المائدة	١٦٨٢
	﴿فَبِمَا نَقْضِهِم . . .	١٣	المائدة	٦١٣
	﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ . . .	١٩	المائدة	١٧٧٢
	﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا . . .	٣٩	المائدة	١٠٣٧
	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ . . .	٦٩	المائدة	١٧٢٧
	﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ . . .	٩٥	المائدة	٥٣٣
	﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ . . .	١١٧	المائدة	٨٢٤
٦	﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ . . .	٢٩	الأنعام	١٧٧٢
	﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا . . .	٧١	الأنعام	١٩٥٦
	﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي . .	٧٨	الأنعام	١٦٠٨
	﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ . . .	١١٧	الأنعام	١٣٨٠
	﴿خَالِصَةٌ . . . . . . وَمُحَرَّمٌ . . .	١٣٩	الأنعام	٢٠٦٧
	﴿خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ . . .	١٤٢	الأنعام	١٠٦٢
	﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ . . .	١٥٠	الأنعام	١٩٧٨

رقم السورة	الآيـــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ...	٤٢	الأنفال	١٣٧٢
	﴿وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَۚ ...	٤٣	الأنفال	١٧٤٥
	﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ...	٧٢	الأنفال	٥٩٢
٩	﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ...	٦	التوبة	٣٠١
	﴿أَئِمَّةَ	١٢	التوبة	١٩٦٨
	﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ...	٣٨	التوبة	٦٧٨
	﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا ...	٤٢	التوبة	١٩٧٥
	﴿يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي ...	٤٩	التوبة	١٩٥٦
	﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ ...	٦٩	التوبة	٨٧٠
	﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ...	١٠٨	التوبة	١٧٠٥
١٠	﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ ...	١٢٤، ١٢٧	التوبة	١٧٩٨ و ١٨٤٦
	﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ...	١٠	يونس	١٨٠٢
	﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ...	١٠	يونس	١٣٠٢
	﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكُمۡ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ	١٤	يونس	١٠٧٨
	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ...	٢٢	يونس	١٠٥٥
	﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ ...	٣٢	يونس	٤٩٩
	﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ ...	٥٨	يونس	١٥٥٢ و ١٨٦٠
١١	﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ...	٧١	يونس	٥٠٤
	﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا	٢٨	هـود	٨٠٢ و ٨١٤

رقم السورة	الآيـــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿مَن رَّحِمَ ...	٤٣، ١١٩	هـود	٤٨٣
	﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ...	٤٣	هـود	٥٧٢
	﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ...	٧٢	هـود	٥٢١
	﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ...	٨٠	هـود	١٨٥٩
	﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ...	١١١	هـود	١٧٣٦
١٢	﴿إِنَّا أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ...	٢	يوسف	١٥٣٩
	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ...	١٨	يوسف	٣٢٧
	﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ	٣١	يوسف	١٩٧٥
	﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ...	٣١	يوسف	٦٣١
	﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ...	٣٦	يوسف	٢٠٨ و ١٤٥١
	﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ...	٤٣	يوسف	١٦٩٢
	﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ...	٨٠	يوسف	١٧٧٥
	﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ...	٨١	يوسف	٧٠١
	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ...	٨٢	يوسف	١٣٨ و ٧٠٠ و ١٦٠٦
	﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ..	٨٥	يوسف	٦١٦
	﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ...	٩٠	يوسف	١٦٠٧
	﴿وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ	١٠٩	يوسف	٦٧٨
١٣	﴿ٱلْمُتَعَالِ	٩	الرعـد	١٩٢٨
	﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ...	٢٦	الرعـد	١٨٣

رقم السورة	الآيـــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم . . .	٥٧	الأنبياء	١٦٩٩
	﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ	٦٢	الأنبياء	٢٩٥
	﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ . . .	٦٣	الأنبياء	٢٩٥
	﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ . . .	٧٣	الأنبياء	٢٠٦٨
	﴿أَئِمَّةً . . .	٧٣	الأنبياء	١٩٦٨
	﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا . . .	٧٩	الأنبياء	٧٠٨
٢٢	﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ . . .	٢	الحج	١١٣٧
	﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ . . .	٥	الحج	١٤٩١
	﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ	٣٠	الحج	١٦٧٧
	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ . . .	٤٠	الحج	١٣٢٤
	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ . . .	٤٦	الحج	٨٣٢
٢٤	﴿خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ . . .	٢١	النور	١٠٦٢
	﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ	٣٥	النور	١٣٨ و ٢٩٥
	﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ . . .	٣٧	النور	٢٠٦٨
	﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً . . .	٣٩	النور	٢١٠٣
	﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا . . .	٤٠	النور	١٥٩١و١٥٩٢ و١٥٩٣
	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ . .	٤٣	النور	٢١٥٦
	﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ . . .	٦٢	النور	٢١٦٧
	﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ . . .	٦٣	النور	١٢٦٩
٢٥	﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا . . .	٤١	الفرقان	٢٨٨و٨٦٥و٨٦٧ ٨٧٥ و٨٨١
٢٦	﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ	١٩٧	الشعراء	٨٣٢
	﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ	٢٠٨	الشعراء	٥٩١

رقم السورة	الآيـــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ . . .	١٨	النمل	١١٤٤
٢٧	﴿أَلَّا يَسْجُدُوا . . .	٢٥	النمل	٤٦٠
	﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا	٥٦	النمل	١٨٠٦
	﴿رَدِفَ لَكُم	٧٢	النمل	٥٧٨ و ١٦٩٢
	﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ . . .	٨٧	النمل	١٠١٥
	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ	٨٨	النمل	٣٧٧
	﴿صُنْعَ اللَّهِ	٨٨	النمل	٣٧٧ و ٣٧٩
٢٨	﴿ءَانَسْتُ نَارًا . . .	٢٩	القصص	١١٧٩
	﴿أَئِمَّةً	٥ ، ٤١	القصص	١٩٦٨
	﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ . . .	٧٦	القصص	١٧١٦
٢٩	﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا	٢٤ ، ٢٩	العنكبوت	١٨٠٦
	﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ . . .	٥٢	العنكبوت	٣١٢
٣٠	﴿غُلِبَتِ . . .	٢	الروم	١٣٢٤
	﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ . . .	٣	الروم	١٣٠٣و١٣٢٣
	﴿سَيَغْلِبُونَ	٣	الروم	١٣٢٣
	﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ	٤ ، ٥	الروم	٣٧٧
	﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى . . .	٨	الروم	٣٢٢
	﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ . . .	٣٦	الروم	٩٧٥ و ٩٧٦ و١٨٢٩
	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ . . .	٤٧	الروم	١٥٨٠
٣١	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ . . .	٢٧	لقمان	١٧١٧ و ١٨٣٦
٣٢	﴿أَئِمَّةً	٢٤	السجدة	١٩٦٨
٣٣	﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ . .	٣ ، ٣٩ ، ٤٨	الأحزاب	٣١٢ و ١٣١١

رقم السورة	الآيـــــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿وَكَفَى ٱللَّهُ	٢٥	الأحزاب	١٦٢٢
	﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ...	٣١	الأحزاب	٨٩٢
٣٤	﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ...	١٠	سبأ	٤١٢
	﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ...	١٠	سبأ	٧٦٠
	﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ...	٣٣	سبأ	٤٩٩
	﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ...	٣٧	سبأ	١٠٤٨
	﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ ...	٤٨	سبأ	١٧٢٦
٣٥	﴿أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ ...	١	فاطر	٢٥٧
	﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ...	٢	فاطر	١٩٠٩
	﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ...	٣	فاطر	١٧٩٩
٣٦	﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ...	٣٢	يٰس	١٧٣٦
	﴿قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ...	٧٨	يٰس	١١٣٩
٣٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ ...	٤٧	الصافات	٣١٩
٣٨	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ...	٣	صٓ	٦٣٣
	﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ...	٦	صٓ	١٨٠٢
	﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ...	٢٣	صٓ	١٣٢٦
	﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ...	٣٠، ٤٤	صٓ	١٦٠٧
	﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ...	٦٥	صٓ	٥٨٦
٣٩	﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ ...	٧	الزمر	١٣٠٧
	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ...	٥٣	الزمر	١٦٧٩
	﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ...	٧٣	الزمر	١٥١١
٤٠	﴿ٱلتَّنَادِ	٣٢	غافر	١٩٢٨

رقم السورة	الآيــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ	٢٩	الحديد	١٧٩٨
٥٨	﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ...	٤	المجادلة	١٧٩٦
	﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ...	١٩	المجادلة	١٦٢١ و٢٠٧٦
٥٩	﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ...	١٢	الحشر	١٨٥٨
٦١	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ...	١١	الصف	١٨٦١
	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ	١٢	الصف	١٨٦١
٦٢	﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ	٥	الجمعة	١٦١٠
	﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ...	٥	الجمعة	١٦١١
	﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ...	٨	الجمعة	٢٨٠
٦٣	﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ...	١٠	المنافقون	١٥١٥
٦٤	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ...	٧	التغابن	١٥٤٤
٦٥	﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ...	٧	الطلاق	١٩٨٦
٦٦	﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ...	٣	التحريم	١٥٣١
	﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ...	٤	التحريم	١٠٣٧
٦٧	﴿يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ...	٤	الملك	٣٨٠
٦٨	﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (٥) بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ..	٥، ٦	القلم	١٣١٣ و١٦٨٩
	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ...	٩	القلم	١٨٣٥ و ١٨٣٦
	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ...	١٤	القلم	١٣٩
٦٩	﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ...	٧	الحاقة	١١٤٤
	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ...	١٣	الحاقة	٥٣٩
	﴿كِتَابِيَهْ	١٩، ٢٥	الحاقة	٧٤٧
	﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ...	٢١	الحاقة	١١٣٥

رقم السورة	الآيـــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿ كِتَٰبِيَهْ . . . حِسَابِيَهْ . . .	٢٥ , ٢٦	الحاقة	١٨٨٣
٧٠	﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ . . .	١١	المعارج	٧٨٩
٧١	﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ . . .	٤	نـوح	١٦٧٨
	﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا . . .	١٧	نـوح	٣٥٨ و ٥٣٢ و ٢١٨٠
٧٢	﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا	١٣	الجـن	١٨٢٨
٧٣	﴿ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا . . .	٣	المزمل	١٩٧٤
	﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا . . .	٨	المزمل	٣٥٩
	﴿ السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ . . .	١٨	المزمل	١١٣٥
٧٤	﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ . . .	٤٩	المدثر	٥٢٢
٧٥	﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ (٣) بَلَىٰ قَادِرِينَ	٣ , ٤	القيامة	٥٤٩ و ١٧٨٤ ١٧٨٥
	﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ . . .	٩	القيامة	١١١٩
	﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ . . .	٣١	القيامة	٣٥٢ و ١٧٢٢
٧٦	﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَا	١٥	الإنسان	١٩٠٣ و ١٩٢٧
	﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ . . .	٣١	الإنسان	٤٧٤
	﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا . . .	٣١	الإنسان	٤٧٣
٧٧	﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ . . .	٣٥	المرسلات	٧٨٩
	﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ . . .	٣٦	المرسلات	١٤٩٢
٧٨	﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ . .	١	النبأ	٨٩١
٨١	﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ (١٥) الْجَوَارِ الْكُنَّسِ . . .	١٥، ١٦	التكوير	١٠٨١
	﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ . . .	٢٤	التكوير	١٥٤٨
٨٢	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ . . .	١	الانفطار	٩٧٥
٨٥	﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ	١٤-١٦	البروج	٣٣٧

رقم السورة	الآيـــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٨٦	﴿لَّمَّا عَلَيْهَا	٤	الطارق	١٨٦٢
٨٩	﴿يَسْرِ	٤	الفجر	١٩٢٨
٩٠	﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ . . .	١١	البلد	١٧٧٢
٩١	﴿ضُحَاهَا . . تَلَاهَا . . جَلَّاهَا . . . . يَغْشَاهَا	١-٤	والشمس	١٩٠٦
٩٢	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ . . .	١	والليل	٩٦٧
	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ . . .	١، ٢	والليل	١٦٩٩ و١٩٥٣
٩٣	﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ . . .	٧، ٨	والضحى	٧٢٧ و ٧٩٢
٩٦	﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ . . .	١٥، ١٦	العلق	٧٧٣
١٠٠	﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ . . .	١١	العاديات	١٧٢٣
١٠١	﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ . . .	٥	القارعة	١٩٦٨
١٠٣	﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ . . .	٢	العصر	١٥٩٨
١١١	﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ . . .	٤	المسد	٤٤٨
١١٢	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . . .	١	الإخلاص	٨٣٠ و ٨٧٩
	﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ . . .	٤	الإخلاص	١٥٨٣

فهرس الأحاديث والآثار

	الحديـــــث أو الأثـــــر	رقم الصفحة
	أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافاً الذين يألفون يؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة، أساوئكم أخلاقا الثرثارون المتفيهقون	٦٦٩
ح	«إن من الشرك الخفي أن يصلي الرجل لمكان الرجل	٦٩٠
أ	«فوضعوا اللجَّ على قفيّ	٧١٣
ح	«عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعليه الصوم فإنه له وجاء . . .	٨١٩
ح	«كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللـــذان يهودانه وينصرانه	٨٢٨
أ	«قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج «أهلـــوا بالإحرام فقلت مَهْ؟ فقيل: هلك رسول الله عليه الصلاة والسلام	٨٩٠
أ	«إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر	٩١٨
ح	«نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال	٩٧٩
ح	«مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة	١٠٣٥
أ	«إن الله جعل الصوم مضمارا لعباده ليستبقوا إلى طاعته، فلو كشف الغطاء لشغل محسن بإحسانه ومسيء بإساءته عن تجديد ثوب وترطيل شعر	١٠٥٩
ح	«ليس في الخضراوات صدقة	١٠٨٥
ح	«إن الله خلق حواء من ضلع آدم	١١١٦
ح	«ما من أيام أحب إلى الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة	
أ	ولذيلها عصره	١٣٧٨
ح	«إذا لم تستح فاصنع ما شئت	

فهرس الأشـــعار

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٣٠	عفراءْ	رجز	عروة بن حزام	١٨٧٨
	والماءْ	رجز	عروة بن حزام	١٨٧٨
١٣	هـراءُ	طويل	أبو العلاء المعري	١٤٦
١٦١	مـاءُ	رجز	ـــــــــ	٥٤٦
١٩٥	بقاءُ	خفيف	أبو زبيد الطائي	٦٣٣
٢٨٥	أشياءُ	مجزوء الرجز	ـــــــــ	٨٥٠
٤٠١	الرقباءُ	كامل	ابن الرومي	١١٦٤
	الحرباءُ	كامل	ابن الرومي	١١٦٤
٥٢١	العلاءُ	خفيف	الحارث بن حلزة	١٥٣٢
٥٢٩	ومـاءُ	وافر	حسان بن ثابت	١٥٦٣
٦١٦	ثـواءُ	وافر	ـــــــــ	١٨٣٣
	الصفاءُ	وافر	ـــــــــ	١٨٣٣
٦١٨	دواءُ . . .	وافر	مسلم بن معبد الوالبي	١٨٤٥
٦٦٨	أمواؤُها	رجز	ـــــــــ	٢٠٢٢
٤٦	أسمائِي	بسيط	أبومحمد خازن الصاحب	٢٢١
٧٠٥	بالفناءِ	وافر	أعرابية	٢٠٩٦
	بالدماءِ	وافر	أعرابية	٢٠٩٦
	أو شواءِ	وافر	أعرابية	٢٠٩٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٦٠	لأبْ . . .	رمل	مسكين الدارمي	٥٤٥
٣١٢	نَسُبْ	متقارب	———	٩٢٩
٤٠٣	الذهابْ	مجزوء الكامل	أبوفراس الحمداني	١١٨١
	الحجابْ	مجزوء الكامل	أبوفراس الحمداني	١١٨١
٢٤	خدبَّهْ	مجزوء الرجز	هند	١٨٢
	كعبَهْ	مجزوء الرجز	هند	١٨٢
٢٩	أرنبَا	رجز	———	١٩٣
٩٣	طِيبَا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٣٩٣
٩٤	طلبَا	السريع	أوس بن حجر	٣٩٤
٩٩	ثعلبَهْ	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٨
	مقعبَهْ	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٨
	الحجبَهْ	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٩
	مذهبَهْ	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٩
٢٧٣	رقيبَا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٨١٨
	عريبَا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٨١٨
٣٥٦	المصابَا	وافر	جرير	١٠١٩
٣٨٨	صليبَا	وافر	أبو خراش	١١٢٠
٤٢٧	الطنُبَا	بسيط	مرة بن محكان	١٢٩٨
٤٥٨	أنيابَا	بسيط	أبو زبيد	١٣٠٥،١٣٠٥٥،١٦٠٩
٤٧٨	المحبَّهْ	وافر	———	١٣٩٠
٤٩٤	الأزبَّا	مشطور الرجز	———	١٤٣٠
	قرشبَّا	مشطور الرجز	———	١٤٣١
٥١٧	جانبَا	مجزوء الكامل	———	١٥١٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٧٦	أقربَا	رجز	عجاج	١٧٠٤
	ينكبّا	رجز	عجاج	١٧٠٤
٧٢٨	عجبًا	رجز	ــــــــ	٢١٧٩
٥	تكذبُ	طويل	المتنبي	١٢٧
١٨	تحلبُ	طويل	الأسدي	١٧٢
٥٣	الترابُ	وافر	مزاحم العقيلي	٢٣٨
٧٧	ذبابُ	طويل	أبوالعلاء المعري	٣٣٥
١١٦	عربُ	بسيط	ذو الرمة	٤٥١
١١٨	فيجيبُ	طويل	ــــــــ	٤٥٣
١٣٠	ألبُبُ	طويل	الكميت	٤٩٠ و٦٨٣و٦٨٢ و ٦٩٦
١٣٤	الثعلبُ	كامل	ساعد بن جؤية	٤٩٦ و٧٣٣
١٥١	أصابوا	وافر	الحارث بن كلدة	٥٢٣
١٥٩	أحجبُ	كامل	خالد بن يزيد	٥٤٤
١٦٥	تطيبُ	طويل	مخبل السعدي	٥٦١
١٦٦	مذهبُ	طويل	الكميت	٥٧٠
١٩٢	ولا أبُ . .	كامل	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
	الأجنبُ	كامل	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
	جُندبُ	بسيط	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
	أعجبُ	بسيط	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
٢٧١	نابُها	طويل	مغلس	٨١٥
٣٤٣	ريبُ	منسرح	الكميت	٩٨٥
٣٦١	فتنكبوا	طويل	شعبة بن قمير	١٠٣٥
٤١٤	فأعربُ	طويل	ــــــــ	١٢٦١

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٤٣٠	كذابُهْ	مجزوء الكامل	————	١٣٠٤
٤٣٨	فركوبُ	طويل	علقمة بن الفحل	١٣١٤
	صَبِيْبُ	طويل	علقمة بن الفحل	١٣١٥
٤٤٩	ضَرُوبُ	طويل	أبو طالب	١٣٣٦
٤٧٣	الشباب	وافر	النابغة	١٣٨٤
٤٩٧	غرابُها	طويل	————	١٤٧٠
٥٠٧	أجيبُ	طويل	عروة بن حزام	١٤٩٦
٥٤٠	قريبُ	وافر	هدبة بن خشرم	١٥٨٧-١٥٨٨
٥٩٤	المشيبُ	وافر	أبو العتاهية	١٧٤٩
٧١٣	مطلبُ	منسرح	عبيدالله بن قيس الرقيات	٢١١٢
٧٢٢	غريبُ	طويل	————	٢١٤٣
٧٢٩	ذنوبُ	طويل	علقمة بن عبدة	٢١٨١
٧٣٠	القليبُ	رجز	————	٢١٨٢
٥٥	رابِ . . .	بسيط	الفرزدق	٢٣٩
٦٤	العلبِ	منسرح	جرير	٢٧١، ٢٧٢
٦٧	مذهبِ	طويل	طُفيل	٢٩٠
٨٤	يترب	طويل	الأشجعي	٣٦٣ ٣٦٤
٢٠٥	الكتائبِ	طويل	النابغة	٦٥٦
٢١١	القرائبِ	طويل	————	٦٧٥
٢٥٧	من عجبِ	بسيط	————	٧٨٤
٣٥٨	الوطب	رجز	————	١٠٢٥ ١٠٢٦
٤٣٧	المجرّبِ	طويل	رجل من بني مازن	١٣١٤
٤٤٠	الكرب	طويل	مالك بن أبي كعب	١٣١٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٤٦٩	الذهبِ	بسيط	أبو نواس	١٣٧٦
٥٢٠	وأصبابِ	مشطور الرجز	رؤبة	١٥٢٤
٥٣١	العرابِ	وافر	———	١٥٦٦
٥٧٩	نشبِ	بسيط	———	١٧٠٩ و ١٩٤١
٥٩٢	خلبِ	رجز	رؤبة	١٧٤٧
٦٠٣	جربِ	كامل	دريد بن الصمة	١٧٩٥
٦٢٩	الألبابِ	كامل	القتال الكلابي	١٨٧٨
٦٤٤	بالبابِ	بسيط	ابن هرمة	١٩٤٨
٦٤٩	ولم تصبِ	بسيط	حسان	١٩٦١
٦٦٢	أبي	رجز	قُصَيّ	٢٠٠٩
٧٠٢	وطيّبِ	طويل	———	٢٠٨٨
٧٠٧	ولا أبَ	كامل	عامر بن الطفيل	٢١٠٨-٢١٠٩
٧١٧	سرابِ	كامل	———	٢١١٦
٧٢٥	ناصبَ	طويل	مزاحم العقيلي	٢١٦٩
١٧٣	الثبتْ	الكامل	———	٥٨٧
١٧٤	ثبتْ	رجز	———	٥٨٧
٢٨٦	الحجفتْ	رجز	سؤر الذئب	٨٥٢ و ١٩٢٩
٦٩٤	ليتْ	رجز	رؤبة	٢٠٧٣
	فاشتريتْ	رجز	رؤبة	٢٠٧٣
٢٦٣	أنتَا	وافر	———	٨٠٢
٨	تنبيتُ	رجز	العجاج	١٣٢ و ١٤٠٩
٦٢	سختيتُ	رجز	العجاج	٢٦٥
	كبريتُ	رجز	العجاج	٢٦٥

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٨١	تبيتُ	وافر	عمرو بن قعاس	٦٠٨ و ٩٩٧
٤٣٩	وقيتُ	مشطور الرجز	العجاج	١٣١٥-١٣١٦
	نسيتُ	رجز	العجاج	١٣١٦
	ولا تموتُ	رجز	العجاج	١٣١٦
٥٤٩	الصوتُ	بسيط	رويشد بن كثير	١٦٠٨
٥٥٣	الموتُ	رجز	رؤبة	١٦٣٤
٦٢٧	شمالاتُ	مديد	جذيمة الأبرش	١٨٧٥
٤٥	الطلحاتِ	الخفيف	ابن قيس الرقيات	٢٢٠
٢٢٣	أجنتِ	الكامل	حجل بن نضلة	٦٩١
٢٨٨	التي	رجز	العجاج	٨٦٧
٣١٧	أتاوياتِ	رجز	حميد بن الأرقط	٩٣٦
٣٣٠	الفراتِ	وافر	يزيد بن الصعق	٩٥٩
٧٧٢	من زفراتِها	رجز	————	١٠٦٢
٣٩٥	فملتِ	الكامل	سلمى بن ربيعة	١١٤٢
٤٦٢	سراتِها	رجز	عمر بن لجا	١٣٦١
	مجمراتِها	رجز	عمر بن لجا	١٣٦٢
٤٦٨	أعدتِ	مشطور الرجز	العجاج	١٣٧٤
	غبتِ	مشطور الرجز	العجاج	١٣٧٤
	أمدتِ	مشطور الرجز	العجاج	١٣٧٤
٦٧٨	النات	رجز	علباء بن أرقم	٢٠٤١-٢٠٤٢ و٢١٨٦
	أكيات	رجز	علباء بن أرقم	٢٠٤١ ٢٠٤٢
٦٨٩	حجتج	رجز	رجل من اليمن	٢٠٥٠
	بج	رجز	رجل من اليمن	٢٠٥٠

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	فرتجْ	رجز	رجل من اليمن	٢٠٥٠
٣	أملجَا	رجز	العجاج	١٢٥
٥١٥	تأججَا	طويل	عبدالله بن الحر	١٥١٣
٦٩٠	وأمسجَا	رجز	ـــــــ	٢٠٥٠
١٨٢	حجاجِ	بسيط	المتمنية	٦٠٨
٢٢٢	الحشرجِ	بسيط	زياد بن الأعجم	٦٨٩
٢٧٨	لم أحججِ	رجز	ـــــــ	٨٣٧
	لم أخرجِ	رجز	ـــــــ	٨٣٧
٣١١	هجاجِ	رجز	المتمرس	٩٢٦
٦٥٠	واجي	وافر	عبدالرحمن بن حسان	١٩٦٠- ١٩٦١
٦٨٧	علجٍّ	رجز	بدوي	٢٠٤٩
	العشجٍّ	رجز	بدوي	٢٠٤٩
	البرنجٍّ	رجز	بدوي	٢٠٤٩
	بالصيصجٍّ	رجز	بدوي	٢٠٤٩ و ٢١٥٦
٥٤١	أن يمصحَا	رجز	رؤبة	١٥٨٨
٦٨٦	شيحا	وافر	المضرّس الفقعسي	٢٠٤٧- ٢٠٤٨
٦٩	الطوائحُ	طويل	نهشل بن حري	٢٩٥ - ٢٩٦
٨٢	مصبوحُ	بسيط	النبيت	٣٤٩
	الريحُ	بسيط	النبيت	٣٥٠
	تمليحُ	بسيط	النبيت	٣٥٠
٨٣	براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٣٥٣ - ٣٥٤ و ٦٢٩
١٩٦	صحيحُ	وافر	أبوذؤيب	٦٣٤
٣٧٣	سبوحُ	طويل	رجل من هذيل	١٠٦٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٢٦	متزحزحُ	طويل	جران العود	١٥٥٥
	يصلحُ	طويل	جران العود	١٥٥٥
٥٤٤	يبرحُ	طويل	ذو الرمة	١٥٩٢
٥٤٦	السوانحُ	طويل	ذو الرمة	١٩٤٩
٧١١	سحاحُ	بسيط	جرير	٢١١١
٥٢	بمنتزاحِ	وافر	ابن هرمة	٢٣٧ و ٢١١٦
٧٦	برائحِ	طويل	أبو الطمحان	٣٣٢
٩٧	النفاحِ	خفيف	————	٤٠٧
١٢١	سلاحِ	طويل	مسكين الدارمي	٤٦٩
١٨٦	القوادحِ	طويل	جميل بثينة	٦١١
٥٧١	راحِ	وافر	جرير	١٦٣٩
٦٠٩	والجوانحِ	طويل	أبو تمام أو قاسم بن رواحة	١٨١٦
٦٣٢	صحاحِ	وافر	————	١٨٨٨
٣٢٥	أخَا	رجز	أعرابية	٩٤٨
	أجلخَا	رجز	أعرابية	٩٤٨
٣٢٩	بطيخ	رجز	الزمخشري	٩٥٤
٢٢٨	أبي مَزادَهْ	مجزوء الكامل	————	٦٩٩-٧٠٠
٣٣٩	تمردا	طويل	المتنبي	٩٧٥
٣٤٨	المجوَدا	رجز	————	٩٩٨
	مسعودَا	رجز	————	٩٩٨
٣٥٩	وتضهدا	الكامل	————	١٠٣٤
٣٦٥	السيّدَا	كامل	————	١٠٤٧
٣٦٧	مُردَا	طويل	الصمة بن عبدالله	١٠٥٠
٤٢٨	فنَدَا	طويل	الأحوص	١٣٠٢
٥١٦	فاعبدَا	طويل	الأعشى	٢١٠٩٥١١٧٦و١٥١٤

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٤٨	زادًا . . .	وافر	جرير	١٦٠٥
٥٨١	المقيَّدا	طويل	الفرزدق	١٧١٢
٦١٣	بُـدًا	طويل	زائدة بن صعصعة	١٨٢٣ و ١٨٢٤
٦٥١	قردَا	طويل	رجل من كلاب	١٩٦٩
٧٠٨	محمَّدَا	طويل	الأعشى	٢١٠٩
١٩	فديـدُ	رجز	رؤبـة	١٧٣ و ٧٦٤
٢٢	أودُ . . .	بسيط	الراعي	١٧٩
٣٧	لواجـدُ	طويل	———	٢١٠
	واحـدُ	طويل	———	٢١٠
١٢٥	الجدودُ	وافـر	جرير	٤٧٨
١٣٩	مهنّدُ	طويل	———	٥٠٥
١٧٢	عضـدُ	كامل	أوس بن حجر	٥٨٦ - ٥٨٧
١٨٨	مخلَّدُ	طويل	مسكين الدارمي	٦١٥
٢١٥	يسودُ	وافر	أنس بن مدركة	٦٨٢
٤٠٩	ولا نقدُ	طويل	———	١٢٣٠
٤١٣	نُجْدُ	طويل	———	١٢٥٩
٤٢٩	وعدوا	بسيط	الفضل بن عباس	١٣٠٣ و ٢٠٦٨
٤٩٩	واحـدُ	متقارب	———	١٤٨٣
٥٠٩	ويقصدُ	طويل	اللّحام	١٤٩٧ - ١٤٩٨
٥٣٣	جليدُها	طويل	عبدالواسع	١٥٧٠
٥٦٦	سادوا	بسيط	الأفوه الأودي	١٦٧٥
٦٠٨	وفودُ	طويل	أبوعطاء السندي	١٨١٢
٦٤١	غردُ	بسيط	أبوذؤيب	١٩٤٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٧٢٧	الغمدُ	طويل	———	٢١٧٩
٢٨	قرددِ	طويل	طرفة	١٩٠
٣٣	المردِ	طويل	ضمرة	١٩٨
٥١	زيادِ	وافر	قيس بن زهير	٢٣٧ و ٢١١٣
١٥٠	مفتأدِ	بسيط	النابغة	٥٢٢
١٦٩	أحدِ	بسيط	النابغة	٥٧٧
١٨٥	البلادِ	وافر	عبدالله بن الزبير	٦١٠
٢٠٠	خالدِ	طويل	الأشهب بن نهيك	٦٤٦ و ٨٦٩
٢١٤	والسندِ	بسيط	النابغة	٦٨٠
٢٢٦	بزادِ	وافر	———	٦٩٤
٢٢٧	الأسدِ	منسرح	———	٦٩٧
٢٤٥	واحدِ	مشطور السريع	أبو نواس	٧٤٣
٢٨٣	الملحدِ	رجز	حميد بن الأرقط	٨٤٤
٣٢٣	ولدِ	بسيط	النابغة	٩٤٣
٣٢٧	الصّواديا	طويل	عويف القوافي	٩٥٠
٣٣٣	تقدِ	بسيط	الفرزدق	٩٦٧
٣٧٧	أذوادِ . .	بسيط	السليك	١٠٦٩
٣٨٠	بموجودِ	بسيط	أوس بن حجر	١٠٧٨
٤٠٧	التنادِ	وافر	المتنبي	١٢٠٨
٤٢٤	وَحَدِ	بسيط	النابغة	١٢٨٤
٤٦٤	بجدودِ	خفيف	———	١٣٦٤
	الوليدِ	خفيف	———	١٣٦٤
٥١٤	موقدِ	طويل	الحطيئة	١٥١٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٣٦	برجُدِ	طويل	طرفة	١٥٧٤
٥٥٠	البلدِ	طويل	ذو الرمة	١٦٠٩
٥٦٥	وكأن قدِ	كامل	النابغة	١٦٧٢ و١٨١٣ و١٨٥١
٥٨٢	فقدِ	بسيط	النابغة	١٧١٣
٥٨٧	المتعمدِ	كامل	عاتكة بنت زيد	١٧٣٤ و ١٧٣٨
٥٩٦	البلدِ / النكدِ	بسيط	النابغة	١٧٨٨ - ١٧٨٩
٦٠٢	بوجدِ	خفيف	———	١٧٩١
٦٠٧	بفرصادِ	بسيط	عبيد بن الأبرص	١٨١٢
٦٧٣	سادِي	وافر	النابغة الجعدي ـ أو الحادرة	٢٠٣٣
٦٧٩	المرّدِ	كامل	رجل من طيىء	٢٠٤١-٢٠٤٢
٦٨٤	من أحدِ	بسيط	النابغة	٢٠٤٧
٧٢١	لم تزوّدِ	طويل	طرفة بن العبد	٢١٤٢
٢١٧	اعتذرْ	طويل	لبيد	٦٨٤-٦٨٥
	الشَّعَرْ	طويل	لبيد	٦٨٥
٢٥٢	البشرْ	رجز	———	٧٦٤
	الوترْ	رجز	———	٧٦٥
٢٥٤	عمرْ	رجز	———	٧٧٥
٣٤٦	فبغرْ	رجز	العجاج	٩٩٧
٣٧٩	الصبرْ	رجز	———	١٠٧٢
٤١٦	تامرْ	مجزوء الكامل	الحطيئة	١٢٦٤
٤٥٣	فُخُرْ	رمل	طرفة	١٣٣٩
	دُثُرْ	رمل	طرفة	١٣٣٩
٤٨٨	ينتقرْ	رمل	طرفة	١٤١١

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١١٣	عذيري	رجز	العجاج	٤٤٢
	بعيري	رجز	العجاج	٤٤٢
١٤٥	المحبورِ	رجز	العجاج	٥١٤
	الهبورِ	رجز	العجاج	٥١٤
١٥٥	أثيرِ	وافر	عروة	٥٣٦و٦٩٠و١٤٦٨
١٩٧	الأَشبارِ	كامل	الفرزدق	٦٤٣
٢٣٩	بدارِ	كامل	مؤرج السدوسي	٧٢٣
٢٤٤	قِصرِه	مديد	امرؤ القيس	٧٤٣
٣٠٨	نظارِ	رجز	———	٩٢٣
٣٠٩	قرقارِ	رجز	———	٩٢٤
٣١٠	عرعارِ	كامل	النابغة	٩٢٥
٣١٨	جابرِ	سريع	الأعشى	٩٣٨
٣٥٥	عشارِي	كامل	الفرزدق	١٠١٥
٣٧٤	البشرِ	بسيط	قيس المجنون	١٠٦٣
٤٣٥	البقرِ	بسيط	أبو العلاء	١٣١٢
٤٧١	للكاثرِ	سريع	علقمة	١٣٧٦
٥٠٨	بالمزارِ	وافر	———	١٤٩٨
٥١١	بمقدارِ	بسيط	———	١٥٠٩
٥٦٧	عمارِ	بسيط	النابغة	١٦٨١
٥٦٩	بالسورِ	بسيط	القتال الكلابي	١٦٩٠
٥٨٤	غير مكفورِ	بسيط	أبو زبيد الطائي	١٧٢١ - ١٧٢٢
٦٣٥	لا يفري	مجزوء الكامل	زهير	١٩٢٧
٦٥٨	المشْهرِ	طويل	حُريث بن عتاب الطائي	١٩٩٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٧٧	قترهْ	مديد	امرؤ القيس	٢٠٣٨-٢٠٣٩
٦٩٩	مئزري	طويل	أبو جندب	٢٠٨٥
٧٠٦	العواورِ	رجز	جندل بن المثنى الطهوي	٢١٠١
	أبا عري	رجز	جندل بن المثنى الطهوي	٢١٠١
	الدوائرِ	رجز	جندل بن المثنى الطهوي	٢١٠١
١٠٠	التنزِّي	رجز	رؤبة	٤٢١
٣٤٧	الخزبازِ	كامل	ـــــــ	٩٩٨
٣٩٦	جمازِ	رجز	ـــــــ	١١٤٩
	ارتجازي	رجز	ـــــــ	١١٤٩
٣٢٦	جلسْ	رجز	ـــــــ	٩٤٩
٤١٨	عبوسا	كامل	المتنبي	١٢٦٩
٤٧٢	القوانسا	طويل	عباس بن مرداس	١٣٧٩
٤٥٨	تقيَّسا	رجز	العجاج	١٦٤٢
١٦٧	العيسُ	رجز	جران العود	٥٧٢
٣٣٤	المجلسُ	بسيط	عباس بن مرداس	٩٦٨
	عرمسُ	بسيط	عباس بن مرداس	٩٦٩
	الأنفسُ	بسيط	عباس بن مرداس	٩٦٩
٣٣٥	المجلسُ	بسيط	مهلهل	٩٦٩
٤٤٠	المكيسُ	طويل	زيد الخير	١٣١٧
٦٤٢	الآسُ..	بسيط	مالك بن خالد	
			الخناعي أو أبو ذؤيب	١٩٤٤-١٩٤٥
٦٦٠	تقلسُ	طويل	أبو الجراح	٢٠٠٨
٧٣١	شوسُ	وافر	أبو زبيد	٢١٨٥

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٧	نفسِي	طويل	أبو زبيد	١٨٩
١٠٢	العنسِ	رجز	خرز بن لوزان	٤٢٣
	الحلسِ	رجز	خرز بن لوزان	٤٢٣
٢١٣	الفرسِ	منسرح	طرفة	٦٧٦
٢٥٣	الأنسِ	سريع	———	٧٦٦ و ١١٧٩
	طلسِ	سريع	———	٧٦٦
٢٧٤	ليبِي	رجز	رؤبة أو العجاج	٨١٩
٣٨٣	القرسِ	طويل	أوس بن حجر	١٠٩١
٤١٥	الكاسِي	بسيط	الحطيئة	١٢٦٣
٤١٧	الكاسِي	طويل	الجَنْدي	١٢٦٤
	الكاسِ	طويل	الجَنْدي	١٢٦٤
٧١٨	القلنسِ	رجز	———	٢١١٧-٢١١٨
٤١٢	قريشَا	خفيف	المُشَمْرِج	١٢٥٨
١١	العصَا	رجز	غنية الكلابية	١٤٤
٣٨٢	الأحاوصَا	طويل	الأعشى	١٠٨٦-١٠٨٧
٥٤	حريصُ	وافر	عدي بن زيد	٣٢٩
٣٤١	قالصُ	طويل	———	٩٧٨
٤٢٠	خميصُ	وافر	———	١٢٧٣
٤٩٠	العناصِي	رجز	أبو النجم	١٤١٨
	مناصِ	رجز	أبو النجم	١٤١٨
٥٣٢	بيوضُها	طويل	ابن أحمر	١٥٠٦
٢٧٦	يمضِي	طويل	أبو خراش الهذلي	٨٣٣
٣٢٤	مضِ	رجز	———	٩٤٧

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	جَمَعَهْ	منسرح	الأضبط بن قريع	١٨٧٦
٤	تبعُ	كامل	أبو ذؤيب	١٢٧ و١٥١ و ٧٦٠
١٢٩	تراجعُ	طويل	النابغة	٤٨٨
	ناقعُ	طويل	النابغة	٤٨٩
١٣٧	مجمعُ	رجز	———	٥٠٤
١٦٨	وجيعُ	وافر	عمرو بن معد يكرب	٥٧٤
١٧٨	الضبعُ	بسيط	العباس بن مرداس	٥٩٩
١٩٣	فاجعُ	طويل	رجل من بني سلول	٦٢٦
١٩٤	رجوعُها	طويل	———	٦٢٧
١٩٨	البلاقعُ	طويل	ذو الرمة	٦٤٤
٢٣٥	مصرعُ	كامل	أبو ذؤيب	٧١٣
٢٥٩	وازعُ . . .	طويل	النابغة	٧٩٠
٢٩٠	أصنعُ	طويل	العجير السلولي	٨٨٠
٣٧٠	وقَّعُ	كامل	عبدالله بن الحجاج	١٠٥٦ - ١٠٥٧
٤٧٧	الصوانعُ	طويل	النابغة	١٣٣٨ - ١٣٣٩
٤٦٠	هبلعُ	كامل	جرير	١٣٩٨
٤٨٢	خروعُ	رجز	المتنبي	١٤٠١
٥٥٢	أتجرَّعُ	طويل	المتنبي	١٦٢٦
٥٦٠	مجاشعُ	طويل	عمرو بن معد يكرب	١٦٤٩
٥٧٨	الزعازعُ	طويل	الفرزدق	١٧٠٨
٦١٥	وأفرعُ	طويل	عبدالله بن همام السلولي	١٨٣١
٦٣٦	صنعُ	بسيط	تميم بن مقبل	١٩٢٧ - ١٩٢٨
٦٤٨	المرتعُ	كامل	الفرزدق	٩٦٠ و١٩٦١ ١٩٦٥

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٣	مجمعِ	متقارب	العباس بن مرداس	٢٦٧ - ٢٦٨
١١٠	وأهجعي	رجز	أبو النجم	٤٣٤ - ٤٣٥
	يصلعِ	رجز	أبو النجم	٤٣٤ - ٤٣٥
	أصنعِ	رجز	أبو النجم	٤٣٥
	الأصلعِ	رجز	أبو النجم	٤٣٥
١٢٧	فاجزعي	كامل	النمر بن تولب	٤٨٢
	معي	كامل	النمر بن تولب	٤٨٢
	مضجعي	كامل	النمر بن تولب	٤٨٢
٣١٤	وقاعِ	وافر	عوف بن الأحوص	٩٣٠
٣٢١	البلاقعِ	طويل	ذو الرمة	٩٤١
٣٣٧	راعِ . . .	وافر	رجل من قيس عيلان	٩٧٣
٣٥٤	نفّاعِ	كامل	الفرزدق	١٠١٤
٥٦١	لكاعِ	وافر	الحطيئة	١٦٢٥
٧١٤	ولم تدعِ	بسيط	ـــــ	٢١١٣
٤٧	كيفَ	طويل	ـــــ	٢٢٩
٦١	لمستعطف	متقارب	ـــــ	٢٦٢
١٤٧	الشفوف	وافر	ميسون الكلبية	٥١٩
٣٠١	المتقاذفِ	طويل	النابغة الجعدي	٩١٩
٤٣٢	سرهافِ	رجز	العجاج	١٣٠٩ - ١٣١٠
٤٣٣	شافِ	وافر	بشر بن أبي خازم	١٣١١
٤٨٦	المنيفِ	خفيف	الأعشى	١٤٠٧
٥٤٦	الصياريفِ	بسيط	الفرزدق	١٥٩٩
٤٢٥	القرقْ	رجز	رؤبة	١٢٩٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥١٩	المخترقْ	مشطور الرجز	رؤبة	١٥٢٤
٦٥٧	تلقْ	رجز	الشماخ	١٩٩٢
	زملقْ	رجز	الشماخ	١٩٩٢
٦٦٧	المشتئقْ	رجز	رؤبة	٢٠٢٠
	البرقْ	رجز	رؤبة	٢٠٢٠
٣٩٢	عشقَا	بسيط	ــــــ	١١٢٨
	فرقَا	بسيط	ــــــ	١١٢٨
٦٥	نطاقُ	كامل	أبو العلاء	٢٨٥
٢٤٦	الخلائقُ	طويل	المتنبي	٧٤٤
٢٨٧	عارقُهْ	طويل	عارقة	٨٦٢
٢٩٦	طليقُ	طويل	يزيد بن مفرغ	٩٠٤ و ٩٤٨
٣٤٢	لا نتفرّقُ	طويل	الأعشى	٩٨٣
	تحرقُ	طويل	الأعشى	٩٨٣
	المحلقُ	طويل	الأعشى	٩٨٣ و ١٧٠٧
٥٠٥	سملقُ	طويل	جميل بن معمر	١٤٩٣-١٤٩٤
٥٤٥	يوافقُها	منسرح	أمية بن الصلت	١٥٩٤
	ذائقُهَا	منسرح	أمية بن الصلت	١٥٩٥
٥٥٧	الخلقُ	بسيط	سالم بن وابصة	١٦٤١
٥٨٩	صديقُ	طويل	ــــــ	١٧٣٧-١٧٣٨
٦٧١	نقانقُ	رجز	ــــــ	٢٠٣١
٧٢٦	لائقُ	طويل	طريف بن تميم العنبري	٢١٦٩-٢١٧٠
١٥٧	لم يمزقِ	طويل	سلامة بن جندل	٥٤٢
١٨٠	الراتقِ	سريع	أنس بن عباس	٦٠٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	عاتقِي	سريع	أنس بن عباس	٦٠٧
	بالشاهقِ	سريع	أنس بن عباس	٦٠٧
٢٠٣	بطلاقِ	كامل	أبو محجن	٦٥٢
٢٢٠	الإحماقِ	بسيط	جبار بن سلمى	٦٨٧-٦٨٨
٢٣٣	للعقيقِ	طويل	أبو دؤادِ	٧٠٨-٧٠٩ و ٩٩٥
٣٠٦	لم تخلقِ	كامل	كعب بن مالك	٩٢٢
٤٦٣	المذلّقِ	طويل	————	١٣٦٤
٥٨٦	في شقاقِ	وافر	بشر بن أبي خازم	١٧٢٨ و ١٧٣١
	الوثاقِ	وافر	بشر بن أبي خازم	١٧٣١
٦٦٦	فطلق	رجز	رؤبة	٢٠١٦
	ولا تملَّق	رجز	رؤبة	٢٠١٦ و ٢١١٦
٤٠	المعاركْ	طويل	الأخطل	٢١٤
١٤٢	لسوائكَا	طويل	الأعشى	٤٩٣
٢٦٤	أراكَا	رجز	حميد بن الأرقط	٨٠٨
٢٦٨	إلّاكَا	سريع	المتنبي	٨١٢
٢٧٩	عساكَا	رجز	رؤبة	٨٣٨
٦٦١	بأماتكَا	متقارب	————	٢٠٠٩
٦٦٥	أولالكَا	طويل	————	٢٠١٢
٧	سلكُوا	بسيط	زهير	١٣١
٦٤٧	تنسلكُ	بسيط	زهير	١٩٥١
١٤	غير مشتركِ	بسيط	————	١٤٨
١٢٤	ضنكِ	مشطور الرجز	جحدر بن مالك	٤٧٢-٤٧٣
٢٦١	سواكِ	وافر	خليد مولى العباس بن محمد	٧٩٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٣٠٧	أوراكِها	رجز	طُفيل بن يزيد	٩٢٣
١٢٦	فَعَلْ	طويل	أبو الأسود	٤٨٠ - ٤٨١
٢٠٨	وقبلْ.	رمل	ابن الزبعرى	٦٦٠-٦٦١
٣٣١	بجلْ	رجز	الأعرج المعنيّ	٩٦٠
	الجملْ	رجز	الأعرج المعنيّ	٩٦٠
	الأسلْ	رجز	الأعرج المعنيّ	٩٦٠
٣٩٠	خجلْ	مجزوء الرجز	ــــــ	١١٢٧
	تغتسلْ	مجزوء الرجز	ــــــ	١١٢٧
٤٤٣	الأجلْ	متقارب	ــــــ	١٣٢٥
٥٣٧	جملْ	طويل	امرأة سالم بن قحفان	١٥٧٥
٦٢١	الشمالْ	مديد	عبيد بن الأبرص	١٨٥٠
٧٠١	أولْ . .	رجز	بشير بن النكث	٢٠٨٧
١	خيالًا	وافر	المتنبي	١١٨
٤٢	الأوعالَا	كامل	جرير	٢١٧
٧٩	مهلا	منسرح	الأعشى	٣٤٥- ٣٤٦
٩٢	فالَها	متقارب	الخنساء	٣٨٦
١٧٦	إذا قيلَا	بسيط	النعمان بن المنذر	٥٩٧
١٩٩	الأغلالَ	كامل	الأخطل	٦٤٥ و ٨٦٩
٢٥٦	رملَا	خفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٨١
٣٠٣	محجّلَا	طويل	النابغة الجعدي	٩٢٠
٣٠٤	هلَا	طويل	ليلى الأخيلية	٩٢٠
٣٥١	كميلَا	متقارب	العباس بن مرداس	١٠١١
	هديلَا	متقارب	العباس بن مرداس	١٠١٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٤٨	السبلُ	بسيط	المتنخل	٧٦١
٢٧٥	مبذولُ	بسيط	هشام أخو ذو الرمة	٨٣١
٢٩٥	أفضَلُ	متقارب	ـــــــ	٩٠٠
٢٩٧	باطلُ	طويل	لبيد	٩٠٥-٩٠٦
٣٠٢	حيهلُهْ	بسيط	ـــــــ	٩١٩-٩٢٠
٣٥٢	أحتملُ	بسيط	ـــــــ	١٠١٢
	احتولُ	بسيط	ـــــــ	١٠١٣
٣٩٨	الفصيلُ	وافر	ـــــــ	١١٥١
٤٢٣	جدالُ	وافر	ـــــــ	١٢٨٣
٤٢٦	العويلُ	وافر	عبدالله بن رواحة أو حسان بن ثابت	١٢٩٧
٤٣١	القتلُ	طويل	ـــــــ	١٣٠٨
٤٦٧	وأطولُ	الكامل	الفرزدق	١٣٧٢-١٣٧٣
٤٧٩	ينازلُهْ	طويل	ـــــــ	١٣٩٦
٥٤٣	أفنلُهْ	طويل	عامر بن جوين	١٥٩١
٥٥١	نقتلُ	طويل	الأخطل	١٦١٢
٥٩٠	ينتعلُ	بسيط	الأعشى	١٧٣٩
	شَولُ	بسيط	الأعشى	١٧٤٠
٦١٧	لا أقيلُها	طويل	كثير	١٨٣٩
٦٣٤	زحلُهْ	رجز	ـــــــ	١٩١٩
٦٨٠	يقولُها	طويل	ـــــــ	٢٠٤٣
٧٠٤	طيالُها	طويل	أنيف النبهاني	٢٠٩٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٧١٢	تغوَّلُ	طويل	جرير	٢١١١
١٠	فتجملِ	كامل	عبدالقيس	١٤٠
١٢	المعللِ	طويل	امرؤ القيس	١٤٥
١٦	الجدلِ	بسيط	الفرزدق	١٦٤
٤٣	المضللِ	طويل	الأسود بن يعفر	٢١٨ - ٢١٩
٦٦	اسحلِ	طويل	طفيل الغنوي	٢٨٧
٦٨	من المالِ	طويل	امرؤ القيس	٢٩١
	أمثالِي	طويل	امرؤ القيس	٢٩٣
٧١	لم يحللِ	كامل	أبو كبير	٣١٤
١٠٨	فانزلِ	رجز	عبدالله بن رواحة	٣٤٠- ٣٤١
١١٤	السَّعالِي	متقارب	أمية بن أبي عائذ	٤٤٨
١٢٨	نصلِي	طويل	ذو الرمة	٤٨٥
١٣٦	الطحالِ	متقارب	————	٥٠٣
١٣٨	بالرجالِ	وافر	مسكين الدارمي	٥٠٥
١٥٣	محولِ	طويل	امرؤ القيس	٥٣٣-١١٣٧-١٥٢٤
١٥٤	الدخالِ	وافر	لبيد بن ربيعة	٥٣٣
١٦٣	هيكلِ	طويل	امرؤ القيس	٥٤٨
١٧٠	جلجلِ	طويل	امرؤ القيس	٥٧٨
١٧١	عقنقلِ	طويل	امرؤ القيس	٥٧٩
٢١٦	أظللِ	رجز	العجاج	٦٨٤
٢٣١	السلسلِ	الكامل	حسان	٧٠٢
	المفضلِ	الكامل	حسان	٧٠٢
	الأولِ ..	الكامل	حسان	٧٠٣ و ١٧٥٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	المقبلِ	الكامل	حسان	٧٠٣
٢٥٨	أو قالِ	بسيط	أبوقيس بن رفاعة	٧٩٠
٢٨٢	مالِي	وافر	زيد الخير	٨٤٣
	العوالي	وافر	زيد الخير	٨٤٤
	بالمآلي	وافر	زيد الخير	٨٤٤
٢٩١	العقالِ	خفيف	أمية بن أبي الصلت	٨٨٥ و ١٩٠٩
٣٣٨	جملِهْ	خفيف	جميل بن معمر	٩٧٤
٣٥٠	دبيلِ	طويل	———	١٠٠٥
٣٥٧	حنظلِ	رجز	———	١٠٢٥ و ١٢٦٨
٣٦٣	نهشلِ	رجز	أبو النجم	١٠٣٦ - ١٠٣٧
٣٧١	الأسولِ	سريع	المتنخل	١٠٥٩
٤٠٢	المغربلِ	رجز	أبو النجم	١١٧٦
	فلِ	رجز	أبو النجم	١١٧٦
٤٠٦	المثقّلِ	طويل	امرؤ القيس	١٢٠٠
٤٤١	مصلصلِهْ	مشطور الرجز	———	١٣١٧
٤٥٠	مثقّلِ	كامل	أبو كبير	١٣٧٧
	مهبّلِ	كامل	أبو كبير	١٣٧٧
٤٨٩	قثولِ	رجز	———	١٤١٥
	المبتلِ	رجز	———	١٤١٥
٤٩٣	الفطحلِ	رجز	رؤبة	١٤٢٥
	الوحلِ	رجز	رؤبة	١٤٢٥
٤٩٥	صالِ	طويل	امرؤ القيس	١٤٥٢ و ١٨٥٧
٤٩٨	المقبلِ	كامل	حسان بن ثابت	١٤٨٠

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٠١	تجهلِ	طويل	———	١٤٨٦
٥٠٣	بقؤولِ	طويل	كعب الغنوي	١٤٩٠
٥٣٨	وأوصالي	طويل	امرؤ القيس	١٥٧٥ و ١٩٤٩
٥٥٦	كالكحلِ	بسيط	المتنبي	١٦٤١
٥٦٣	ممحلِ	كامل	عبدالقيس، أو عطية بن زيد	١٦٦٠
	فانـزلِ	كامل	عبدالقيس، أو عطية بن زيد	١٦٦٠
٥٧٢	أقيالِ	خفيف	الأعشـــى	١٦٩٥
٥٧٤	مجهلِ	طويل	مزاحم العقيلي	١٧٠١
٥٩٥	مـالِي	كامل	———	١٧٦٧
٥٩٧	وأوجالِ	طويل	الشمــاخ	١٧٨٠
٦٠٥	لا أقلِي	طويل	———	١٨٠١
٦٤٣	أُبالِي	وافـر	غوية بن سلمي بن ربيعة	١٩٤٦-١٩٤٧
٦٦٤	معـوّلِ	طويل	امرؤ القيس	٢٠١١
٦٧٤	لا تبالِي	رجز	———	٢٠٣٣
٦٨٨	الأُجّلِ	رجـز	أبو النجم	٢٠٤٩
٧٣	نعـمْ	سريع	المرقّـش	٣٢٥
٣١٩	الدومْ	رجـز	لقيط بن زرارة	٩٣٩
٤٠٥	العجمْ	متقارب	عبدالمؤمن بن عبدالقدوس	١١٨٩
٥٩٣	السَّلمْ	طويل	علياء بن أرقم	١٧٤٧-١٧٤٨
١١١	لامَها	سريع	عمر بن قميئة	٤٣٨و٦٩٦و١٠١٢
١٤٤	تكرمَا	طويل	حاتــم	٥١٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٩٠	فدعاهما	طويل	دُرنا بنت عبعبة	٦١٧ و ٦٩٧
٢٠٢	معظما	طويل	————	٦٥١ و ٨١٢
٢٠٩	هداهما	طويل	————	٦٦٣
	قراهما	طويل	————	٦٦٣
	تراهما	طويل	————	٦٦٣
٢٢٤	مداما	وافر	————	٦٩٣
٢٢٥	الطعاما	وافر	زيد الصعق	٦٩٤
٢٣٠	حذيما	طويل	أوس بن حجر	٧٠١-٧٠٢
٢٦٢	السلاما	وافر	حميد بن بحدل	٧٩٩
٢٩٤	ظلاما	وافر	شمير بن الحارث	٨٩٥
٣٤٩	اللهازما	مشطور الرجز	الراجز العدوي	٩٩٩
	لازما	مشطور الرجز	الراجز العدوي	٩٩٩
٣٦٦	دما	طويل	حسان بن ثابت	١٠٤٨ و١٣٧٧
٣٨٥	وأنعما	طويل	————	١١٠٥
٤٦١	مصطلاهما	طويل	الشماخ	١٣٥٩
	طلاهما	طويل	الشماخ	١٣٥٩
٤٧٤	خثعما	طويل	حميد بن ثور	١٣٨٥
٥٥٥	تحلما	طويل	حاتم	١٦٤٠
٥٦٢	الفراما	وافر	————	١٦٥٧
٦٢٣	ولسلمة	منسرح	————	١٨٥٠
٦٧٦	نُعْما	بسيط	————	٢٠٣٨
٧٢٠	الحلهمة	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٢١٣١-٢١٣٢
	ثلهمة	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٢١٣٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦	هـمُ	بسيط	المتنبي	١٢٧
٧٢	كلامُ	طويل	المعري	٣١٨ و ١٤٩٤
١٣١	أمامُها	كامل	لبيد	٤٩٢
١٥٦	مستديمُ	وافر	كثير	٥٣٧
١٥٨	السلامُ	وافر	الأحوص	٥٤٤
١٨٣	السلامُ	وافر	الأحوص	٦٠٩
٢٠١	تهيمُ	خفيف	عبدالرحمن بن حسان	٦٤٩
	الكريمُ	خفيف	عبدالرحمن بن حسان	٦٥٠
٢١٨	مبغومُ	بسيط	ذو الرمة	٦٨٥ و ٩٥١
	خرطومُ	بسيط	ذو الرمة	٦٨٦
٣١٥	تقطمُ	كامل	أبو وجزة	٩٣٠
٣٨٧	وشامُ	وافر	جرير	١١٢٠
٤١٠	سِمُهْ	رجز	ـــــــ	١٢٤٥
٤٤٦	المظلومُ	كامل	لبيد	١٣٢٩
٤٥٩	الحرامُ	وافر	النابغة	١٣٥٦
٤٨٨	مشمومُ	بسيط	علقمة	١٤١١
٥٨٠	حالـمُ	طويل	ابن كراع	١٧١١
	مقادمُ	طويل	ابن كراع	١٧٨١
٥٩٨	رميمُ	طويل	حاتم	١٨١٧
٦١٠	مسجومُ	بسيط	ذو الرمة	١٨٢٦
٦١٤	ولا حرمُ	بسيط	زهير	١٨٢٦
	فيظّلمُ	بسيط	زهير	١٨٢٧ و ٢١٧٧
	سهامُها	كامل	لبيد	١٩٣٧

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٥٣	حُلُمُ	طويل	المرّار العدوي	١٩٨٦
٦٩٣	ييتمُ	طويل	أبو خِراش	٢٠٧١-٢٠٧٢
٦٩٦	سلامُها	طويل	ذو الرمة	٢٠٧٧ و ٢١٠٢
٦٩٨	مغيومُ	بسيط	علقمة الفحل	٢٠٨٢
٧١٦	منسجمُ	بسيط	———	٢١١٥
٧٢٤	القدمُ	بسيط	———	٢١٦٧
٣٦	التهامِي	وافر	رجل من بني كلاب	٢٠٨
٥٧	رجامِ	طويل	الفرزدق	٢٤١،٤٣٦،و٢٠٣٦
٧٥	سالمِ	طويل	ذو الرمة	٣٢٧ و ١١٥٧
٩٨	فخاصمِ	طويل	———	٤١٤
١٠٤	الأحلامِ	كامل	عبيد بن الأبرص	٤٢٥
١٢٠	واسلمِي	كامل	عنترة	٤٥٩
١٥٢	كلامِ	طويل	الفرزدق	٥٢٥
١٨٧	تميمِ	وافر	نهار بن توسعة	٦١٢
٢١٩	وسلامِ	طويل	ذو الرمة	٦٨٧
٢٥٠	ميسمِ	رجز	حكيم بن مُعيّة	٧٦٢
٣٢٠	حاتمِ	طويل	ربيعة الرقي	٩٣٩
	الدراهمِ	طويل	ربيعة الرقى	٩٤٠
	المكارمِ	طويل	ربيعة الرقى	٩٤٠
٣٣٢	العمائمِ	طويل	———	٩٦٢
٣٣٦	واللهازمِ	طويل	———	٩٧٢ و ١٧١٩
٣٧٦	الأعكامِ	خفيف	الكميت	١٠٦٦
٣٩٩	حرامِ	وافر	المتنبي	١١٦٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٤١٩	الدمِ	طويل	الأعشى	١٢٧٠
٤٢١	الأهاتمِ	طويل	الفرزدق	١٢٧٣
٤٥١	الحمِي	رجز	العجاج	١٣٣٨
٤٥٤	قزمِ	بسيط	ــــــ	١٣٤٠
٤٥٦	مكرمِ	رجز	أبو الأخزر الحماني	١٣٤٧
٤٧٥	كرمِهْ	منسرح	رجل من بني حمير	١٣٨٦
٥٧٥	المنهمٍ	رجز	العجاج	١٧٠٣
٥٧٧	فدمِ	سريع	ــــــ	١٧٠٦
٥٧٧	والشّتْمِ	سريع	ــــــ	١٧٠٧
٥٩١	حِذامِ	كامل	امرؤ القيس	١٧٤٤
٥٩٣	السلمِ	طويل	علباء بن أرقم	١٧٤٨
٦١١	الأكَمِ	بسيط	زيد الخير	١٨١٩-١٨٢٠
٦٥٩	حَذامِ	وافر	وسيم بن طارق أو لجيم بن مصعب	١٩٩٧
٦٧٠	فيأتمٍّ	طويل	ــــــ	٢٠٢٩
٦٧٥	البنامِ	رجز	رؤبة	٢٠٣٦
٧٣٢	تميمِ	طويل	قطري بن الفجاءة	٢١٨٧
٣٦٤	الترسينْ	سريع أو الرجز	خطّام المجاشعي	١٠٣٨
	مرتينْ	سريع أو الرجز	خطّام المجاشعي	١٠٣٨
	بالنعتينْ	سريع أو الرجز	خطّام المجاشعي	١٠٣٨
٦٢٥	العتابَنْ	وافر	جرير	١٨٦٦
	أصابَنْ	وافر	جرير	١٨٨٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥١٩	المخترَقْنْ	رجز	رؤبة	١٨٦٦-١٨٦٧
	الخفقَنْ	رجز	رؤبة	١٨٦٦-١٨٦٧
٦٣٩	أنكرنْ	متقارب	الأعشى	١٩٣١-١٩٣٢
٤٤	السعدينَا	مشطور الرجز	رؤبة	٢١٩
٧٠	لانَا	بسيط	قريط العنبري	٢٩٨ و ١٩٣٩
١٦٢	هانَا	بسيط	قريط العنبري	٥٤٦
٢٠٧	كلانَا	وافر	النمر بن تولب	٦٦٠
٢٤٠	بالأبينَا	متقارب	———	٧٢٣
٢٤١	والأبينَا	وافر	———	٧٢٣
٢٦٥	إيّانَا	هزج	ذو الإصبع	٨٠٨
	ما كانَا	هزج	ذو الإصبع	٨٠٩
	حسانَا	هزج	ذو الإصبع	٨٠٩
	نجرانَا	هزج	ذو الإصبع	٨٠٩
٢٦٦	إلا أنَا	السريع	عمرو بن معديكرب	٨١٠
	بيننَا	السريع	عمرو بن معديكرب	٨١٠
٢٧٠	لا تحزنَا	كامل	المتنبي	٨١٥
٢٩٢	إيانَا	كامل	حسان	٨٩١
٣٠٠	بَدَنَا	الرمل	———	٩١٨
٣٤٥	بين بيّنَا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٩٩٥
	وحينَا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٩٩٥
	ومينَا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٩٩٦
	لوينَا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٩٩٦
٣٦٩	فاكبأنْ	رجز	مدرك بن حصن	١٠٥٤

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٣٨٦	أحيانَا	بسيط	ــــــــ	١١٧٦
٤٣٦	مسانَا	بسيط	أمية بن أبي الصلت	١٣١٣
٤٤٥	اللبانَا	رجز	رؤبة	١٣٢٧
٤٩٢	لاعبينَا	وافر	عمرو بن كلثوم	١٤١٩
٥٢٣	متجاهلينَا	وافر	الكميت	١٥٤٦
٥٢٤	تجمعنَا	كامل	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤٧
	تودِّعنَا	كامل	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤٧
٥٣٩	تكونَهْ	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	١٥٧٦
٥٦٤	فقلت إنَّهْ	مجزوء الكامل	عبيدالله بن قيس الرقيات	١٦٧٢ و١٧٤٢ و١٧٨٦
	وألومُهنَّهْ	مجزوء الكامل	عبيدالله بن قيس الرقيات	١٧٤٢
٦٥٤	السمانَا	متقارب	ــــــــ	١٩٨٩
٦٨١	وجَفانَا	كامل	جميل بثينة	٢٠٤٤
٨١	المحزونُ	خفيف	أبو طالب	٣٤٧
١٣٣	دانُوا	هزج	الفند الزماني	٤٩٤
٢٨٩	كانُوا	هزج	الفند الزماني	٨٧٠
٦٥٢	قمينُ	طويل	قيس بن الخطيم	١٩٨٥
٩	الفرقدان	وافر	عمرو بن معديكرب	١٣٥ و ٥٨٣
٣٨	يمانِ	طويل	عمير السلمي	٢١٢ و ٨٥٣
٤٨	يمن	بسيط	الأبيوردي	٢٣٢
١٠٥	عنِّي	وافر	ــــــــ	٤٢٧ - ٤٢٨
١٨٩	تخوفيني	وافر	أبوحيه النميري	٦١٥
٢١٠	سمطينِ	طويل	الزمخشري	٦٣٣
	عيني	طويل	الزمخشري	٦٣٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٤٦٠	سمينِ	رجز	———	١٣٥٧-١٣٥٨
	قرونِ	رجز	———	١٣٥٨
٤٦٩	بلينِ	وافر	———	١٣٧٥
٥٠٢	داعيانِ	وافر	———	١٤٨٨
٥٦٨	بأرسانِ	طويل	امرؤ القيس	١٦٨٥
٥٨٨	حقانِ	هزج	———	١٧٣٧و ١٧٤٧
٦١٢	بثمانِ	طويل	عمر بن أبي ربيعة	١٨٢٠
٦٢٠	لا يعنيني	كامل	رجل من بني سلول	١٨٤٩
٦٨٢	فمهْ	مجزوء الرجز	———	٢٠٤٤
	أمكنهْ	مجزوء الرجز	———	٢٠٤٤
	هنهْ	مجزوء الرجز	———	٢٠٤٤
٤٩	غايتاهَا	مشطور الرجز	أبو النجم أو العجاج	٢٣٤
١٠٣	عيناهَا	رجز	ذو الرمة	٤٢٤ و ٥٠٥
٢٠٦	لا يراهَا	وافر	العباس بن مرداس	٦٥٨-٦٥٩
٢٣٦	علاهَا	رجز	———	٧١٤
	حقواهَا	رجز	———	٧١٤
٢٣٧	ذووهَا	وافر	كعب بن زهير	٧١٨
٢٨٠	أراهَا	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
	فاهَا	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
	سراهَا	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
	عساهَا	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
٣٢٢	واهَا، فاهَا	رجز	أبو النجم	٩٤٣
٦٤٥	فاهَا	وافر	مجنون ليلى	١٩٤٨

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٧٢	أرانيهَا	بسيط	أبو كاهل البشكري	٢٠٣٢
	خوافيهَا	بسيط	أبو كاهل البشكري	٢٠٣٢
٧٠٩	أثافيهَا	بسيط	الحطيئة	٢١١٠
٧١٠	باريهَا	بسيط	الحطيئة	٢١١٠
٢٣٨	ذووهُ . . .	مجزوء الرمل	———	٧١٩
٦٣٧	مهمه	رجز	رؤبة / أو العجاج	١٩٢٩
٣٩٧	العوِيّْ	رجز	———	١١٥٠
٢٧٧	منهويّْ	طويل	زياد بن الحكم	٨٣٥-٨٣٦
٢٣	العصيّْ	المتقارب	أبو ذؤيب	١٨٠
	الحميريّْ	المتقارب	أبو ذؤيب	١٨١
٥٩	مواليَا	طويل	الفرزدق	٢٦٠
٩٦	ألا تلاقيَا	طويل	عبد يغوث	٤٠٤
١٤٢	جائيَا	طويل	زهير بن أبي سلمى	٥٠٩ و١٥١٦ و١٧٣٠
٥٨٣	حمامتيَهْ	المجتث	الزرقاء	١٧١٤
	ميَه	المجتث	الزرقاء	١٧١٤
٦٣١	ناجيَهْ	رجز	———	١٨٧٨
	سانيَهْ	رجز	———	١٨٧٩
٧١٥	يمانيَا	طويل	عبد يغوث الحارثي	٢١١٥
٧١٩	عاديَا	طويل	عبد يغوث الحارثي	٢١٢١
٤٧٦	النُّبِيّْ	رجز	العجاج	١٣٧٨
١٨٤	للمطِيّْ	رجز	بعض بني دبير	٦٠٩
	خيبريّْ	رجز	بعض بني دبير	٦١٠
٢٩٩	هياهيّا	رجز	———	٩١٠
٤٤٢	تنزيّا	رجز	———	١٣٢٠
	صبيّا	رجز	———	١٣٢٠

فهرس أنصاف الأبيات

الرقم	الشطر	البحر	الصفحة
٨٩	فإن يهلك فذلك كان قدري	وافر	٣٨٣
١١٩	ويرى البريء مع السقيم فيلطخ	كامل	٤٥٧
٢٠٤	يانفس مالك دون الله من واق	بسيط	٦٥٥
٣٨١	بأجرع منقاد بعيد من القرى	طويل	١٠٨٦
٤٨٣	رمادا أطارته السواهك رمددا	طويل (للكميت)	١٤٠٣
٤٨٤	بلاد بها القيصوم والشيخ والغضى	طويل	١٤٠٦
٤٩٠	مجلبب من سواد الليل جلبابا	بسيط	١٤١٨-١٤١٩
٥١٠	أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة	طويل	١٥٠٥
٥١٣	والعجز عن درك الإدراك إدراك	بسيط	١٥١٢
٥١٨	فإنه أهل لأن يؤكرما	مشطور الرجز	١٥٢١
٦٥٥	إني امرؤ إمرة إمعه	سريع	١٩٩١
٦٥٦	لعمرك بي من حب أسماء أولق	طويل	١٩٩١
٦٦٣	ما بال عينك منها الماء مهراق	بسيط	٢٠١١
٦٦٩	أباب بحر ضاحك هزوق	رجز	٢٠٢٢-٢٠٢٣
٦٩٧	وكأنها تفاحة مطيوبة	كامل	٢٠٨٢
٧٢٦	فإذا همسوا عنك الحديث فلا تسل	طويل	٢١٥٠



فهرس الأمثال السائرة والأقوال المأثورة

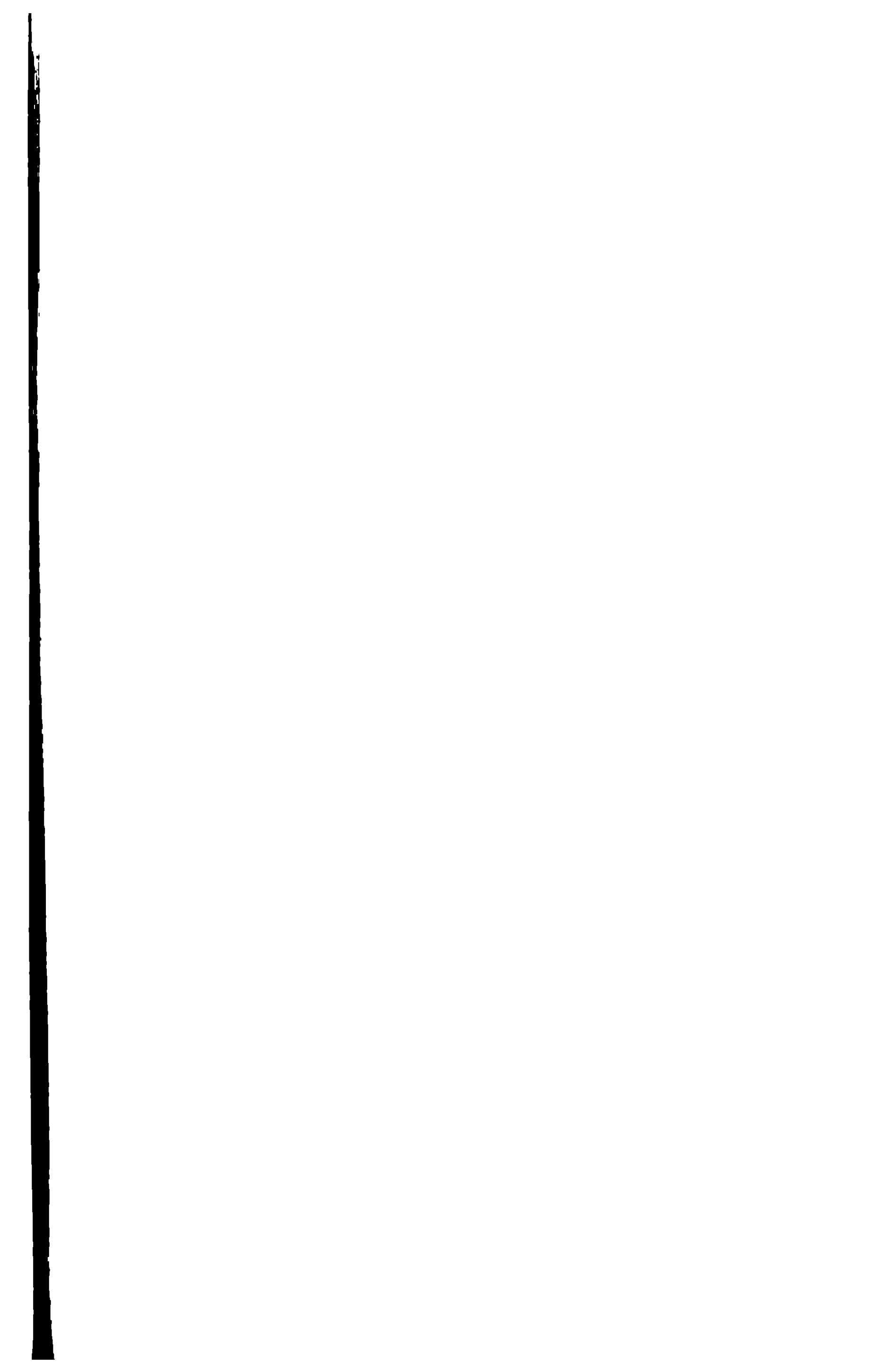
فهرس الكتب المذكورة في الإقليد

الرقم	الكتاب	مصنفه	رقم الصفحة
١٩	الصحاح في الحديث	للبخاري ومسلم	٢٦٨
٢٠	العين	للخليل بن أحمد	٢٠١٠ و ٢١٥٤
٢١	الكتاب	لسيبويه	٢٤٧ و ٢٦٩ و ٢٧٨ (١) ٢٨٠ و ٦٩٩ و ٨٤٤
٢٢	الكشاف	للزمخشري	١١٦
٢٣	مفتاح العلوم	للسكاكي	١٥٢٩
٢٤	المفصل	للزمخشري	١١٦ و ١١١٩ و ١٥٢٩ ٢٠٨٢ و ٢٠٨٨ و ٢٠٨٩
٢٥	مقامة الإرعواء	للزمخشري	٢٠٠٤
٢٦	النصائح الكبار	للزمخشري	٧٦٥
٢٧	نوادر الأصول	للحكيم الترمذي	١٢٨

(١) انظر فهرس الأعلام الخاص بسيبويه ص ٢٢٦٨ .

فهرس المنسوب إليهم من ذوي الاتجاهات والفرق والمذاهب

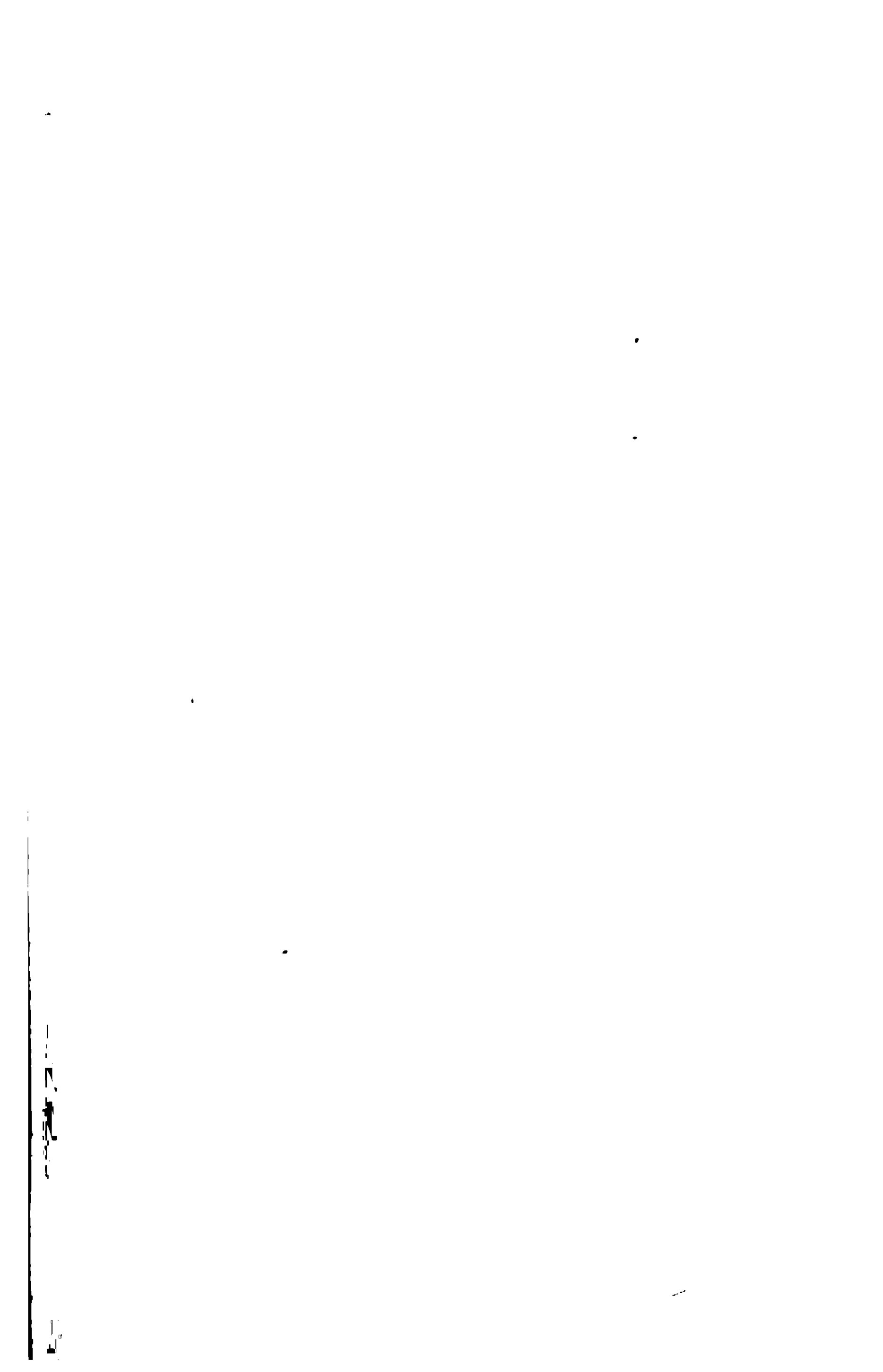
البصرة (البصريون أو البصري)	١٢٩ و١٤٠ و١٥٣ و٢١٥ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩١ و٣٠٧ و٣٠٩ و٣٥٥ و ٤٣٣ و٤٤٣ و٤٤٤ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٦٣٣ و ٦٣٥ و٨٢٧ و ٨٥٣ و٩٥٧ و١١١٤ و١١٣٤ و١١٣٩ و١٤٦٢ و ١٥٢٣ و١٥٩٧ و١٦٢٠ و١٦٢١ و١٧٢٧ و١٨٤٣
اللهجة التميمية	٦٣١ و٩١٤ و٩٣٣ و ١٩٧٦
اللهجة الحجازية	٣٥١ و٦٣١ و٨٩٧ و٩٠٣ و٩٣٣ و ١٩٦٩ و١٩٧٦ و٢٠٩٠
الحميريـــــة	٩٣٢ و
الدهريـــــة	١٢٥٧
الطمطمانيـــة	١٨٨٢
المعتزلـــة	١٩٧٩
الفراتيـــة	١٨٨٢
الفارســية	٩٤٩ و١١٧٠
قرشـــــي	١٢٥٨
الكوفة (كوفي أو كوفيون)	١٢٩ و١٤١ و١٥٤ و٢١٥ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٤٠ و٢٦٧ و٢٨٧ و٢٩١ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣١٣ و٣١٥ و٣٣٠ و٣٤٢ و٣٤٤ و٣٥٦ و٤٣٢ و٤٤٣ و٤٨٧ و٥٦٧ و٦٣٣ و٦٤٢ و٨٠٧ و٨٢٧ و٨٥٢ و٩٠٤ و٩٤٦ و٩٥٧ و١٠٣٧ و١١١٣ و١١٣٦ و١١٣٩ و١١٤٠ و١١٤٥ و١٣٦٧ و١٣٧١ و١٤٦١ و١٤٦٢ و١٥٢٣ و١٥٢٤ و١٥٢٦ و١٦٢٠ و١٦٢١ و١٧٠٥ و١٧٢٧ و١٧٣٣ و١٨٤٣ و١٨٦٢ و ١٩٦٨ و ٢٠٤٥
المذهب السيبي (سيبويه)	٢١٤٥ و ٢١٦٢
لغة هذيـــــل	٧١٢ و ١٠٦٣ و ١٢٥٨
الهرقليـــة	٤٥٧
النزاريـــة	١٦٤٢
يمانيـــة	٩٣١



فهرس الأعلام والقبائل والطوائف

فهارس البلدان والمواضع والأماكن

منى	٧٢٢
نجد	١٠٥٠
يستعور	١٩٩٨
اليمن	٨٨٦



فهرس مصادر ومراجع البحث

(الدراسة والتحقيق)

	أولاً المخطوطة:-
١	الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح: رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في النحو والصرف، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد: حسين البدر النادي (بدون تاريخ).
٢	الأصوات واللهجات في قراءة الكسائي: رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في أصول اللغة، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد: عبدالكريم محمد حسن بكار -١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٣	إنصاف أبي حيان من ابن هشام: رسالة مخطوطة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في النحو والصرف، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد: محمد أحمد علي أبو كته - ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤	ديوان الزمخشري، دراسة وتحقيق: رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في الأدب، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد: علي عبدالله عمرو - ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٥	مائة كاملة في شرح مائة عاملة، لحاجي بابا الطوسي: دراسة وتحقيق، رسالة مخطوطة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في النحو والصرف، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد: محمد راغب نزال - ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٦ المحصل في شرح المفصل، للأندلسي المتوفى سنة ٦٦١هـ: دراسة وتحقيق، رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في النحو والصرف، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد: عبدالباقي عبدالسلام الخزرجي - ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥)، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٦١ (نحو).

ثانيا المطبوعة:-

٨ أبحاث في اللغة: داوود عطية عبده، بيروت: مكتبة لبنان-١٩٧٣م.

٩ الإبدال: لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، تحقيق حسين محمد محمد شرف، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٠ كتاب الإبدال: لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق عزالدين التنوخي، دمشق - ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

١١ كتاب الاختيارين: صنعة الأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، دمشق: مطبعة الكتبي - ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

١٢ أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبعة الترقي - ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

١٣	الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين (ت٩١١هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية -١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
١٤	الاشتقاق: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، بغداد: مكتبة المثنى -١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م- ط٢.
١٥	الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد على البجاوي، القاهرة: الفجالة: دار نهضة مصر للطبع والنشر (ب ت).
١٦	إصلاح المنطق: ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف - ١٩٧٠م-ط٣.
١٧	الأصمعيات: الأصمعي، عبدالملك بن قريب (ت٢١٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف - ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ط٣.
١٨	أعجب العجب في شرح لامية العرب: للزمخشري، محمود بن عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٣٢٨هـ -ط٣.
١٩	كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، دمشق: دار الحكمة- ١٣٦٠هـ.
٢٠	الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة: مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية، دار الشعب - ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، وبيروت: دار الفكر - ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م، عن بولاق.

٢١	الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: لابن نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة - ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م -ط٣.
٢٢	كتاب الأفعال: للسرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، تحقيق حسين محمد محمد شريف ومحمد مهدي علام، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٢٣	الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٩٦هـ.
٢٤	الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: للبطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٣م.
٢٥	الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تأليف الأمير الحافظ ابن ماكولا.
٢٦	آمالي القالي: لأبي علي القالي، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٧٣هـ.
٢٧	إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف، القاهرة: دار الكتب المصرية - ١٣٧٤هـ.

٢٨	أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها: ابن الكلبي، تحقيق المرحوم أحمد زكي، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر- ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
٢٩	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للأنباري، كمال الدين أبي البركات (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م - ط ١.
٣٠	أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار إحياء التراث ١٩٦٦م.
٣١	الإيضاح العضدي: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض: شركة الطباعة العربية - ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٣٢	الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦ هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد مطبعة العاني - ١٩٨٢م.
٣٣	الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، القاهرة: مطبعة المدني - ١٩٥٩م.
٣٤	البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ)، المغرب: مطبعة مولاي السلطان عبدالحفيظ - ١٣٢٨هـ، وصورة عنه صادرة عن دار الفكر للطباعة والنشر بيروت - ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

٣٥	البداية والنهاية: لأبي الفداء، الحافظ بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) القاهرة: مطبعة السعادة (بلا تاريخ).
٣٦	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني، محمد ابن علي (ت١٢٥٠هـ)، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٤٨هـ.
٣٧	البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دمشق: مطبعة الإنشاء - ١٩٦٦م.
٣٨	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة الحلبي - ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م- ط١.
٣٩	البهجة المرضية في شرح الألفية: السيوطي، جلال الدين، القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ).
٤٠	البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد طه، ومصطفى السقا، القاهرة: دار الكاتب العربي - ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٤١	البيان والتبيين: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٩٦٨م- ط٣.
٤٢	تاج التراجم في طبقات الحنفية: لابن قطلوبغا، أبو العدل زين الدين قاسم، بغداد: مطبعة العاني. - ١٩٦٢م
٤٣	تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، محمد مرتضى (ت١٣٠٥هـ) بيروت: دار صادر - ١٩٦٦م.

٤٤	تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين - ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م- ط٢.
٤٥	تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبدالتواب، والسيد يعقوب بكر، القاهرة: دار المعارف - ١٩٧٥م.
٤٦	تاريخ بخارى: تأليف أبي بكر محمد بن جعفر النرشخي (٢٨٦-٣٤٨هـ) عربه وعلق عليه أمين عبدالمجيد بدوي، ونصرالله الطرازي، القاهرة: دار المعارف - ١٣٨٥هـ.
٤٧	تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر: تأليف آرمينيوس فامبري، ترجمة أحمد محمود الساداتي، (بدون تاريخ ومكان نشر).
٤٨	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد علي النجار، القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والنشر - ١٩٦٤م.
٤٩	التبيان في إعراب القرآن: للعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي - ١٩٧٦م.
٥٠	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي - ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٥١	التصريف الملوكي: لابن جني، تحقيق محمد سعيد النعساني، دمشق: دار المعارف للطباعة - ١٩٧٠م.
٥٢	تقويم البلدان: لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء (ت٧٣٢)، عني بتصحيحه وطبعه دينود وماك كوكين ديسلان، باريس دار الطباعة السلطانية - ١٨٥٠م.
٥٣	تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف، تأليف: محب الدين أفندي، (بدون تاريخ).
٥٤	تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبدالحليم النجار وآخرين، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر، (بدون تاريخ).
٥٥	ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: للرماني والخطابي، وعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، القاهرة: دار المعارف -١٩٥٦م- ط٣.
٥٦	ثلاثة كتب في الحروف: للخليل بن أحمد، وابن السكيت، والرازي، تحقيق رمضان عبدالتواب القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٥٧	ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: لأبي منصور الثعالبي، القاهرة: مطبعة الظاهر - ١٣٢٦هـ.
٥٨	الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القاهرة: دار القلم -١٣٨٦هـ-١٩٦٦م- ط٣.

٥٩	الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وآثاره: محمد سليم الجندي، دمشق: المجمع العلمي العربي -١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
٦٠	جمع الجوامع: للسيوطي، مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٩٥ حديث، تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٦١	جمهرة أشعار العرب: القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، (ت ١٧٠هـ)، بيروت: دار المسيرة -١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٦٢	جمهرة الأمثال: العسكري، أبو هلال، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة - ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م- ط١.
٦٣	جمهرة اللغة: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت٣٢١هـ)، طبعة مصورة عن طبعة حيدر آباد: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - ١٣٥١هـ.
٦٤	الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الآفاق الجديدة - ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م- ط٢.
٦٥	الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: لمحيي الدين أبي محمد عبدالقادر محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، (٦٩٦-٧٧٥هـ)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي -١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٦٦	حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني.

٦٧	حاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).
٦٨	حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية: للصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، القاهرة: البابي الحلبي - ١٣٠٥هـ.
٦٩	الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، القاهرة: الهيئة المصرية - ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٧٠	الحماسة: البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد، نقل وتحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت: دار الكتاب العربي - ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م- ط٢.
٧١	الحماسة الشجرية: لهبة الله بن علي بن حمزة الشجري، تحقيق عبدالمعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة - ١٩٧٠م، ومطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد - ١٣٤٥هـ.
٧٢	الحيوان: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي- ١٩٦٥م-ط ٢.
٧٣	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار الكاتب ومطبعة الخانجي- من ١٩٦٧م إلى ١٩٨٠م.

٧٤	الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار ، بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر - (بدون تاريخ) -ط ٢ .
٧٥	خلق الإنسان : أبو محمد ثابت بن ثابت ، تحقيق عبد الستار فراج ، الكويت -١٩٦٥م .
٧٦	الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : تأليف فاضل صالح السامرائي بغداد دار النذير للطباعة-١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .
٧٧	الدرر اللوامع على شرح همع الهوامع شرح جمع الجوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي-بيروت : دار المعرفة (بدون تاريخ) .
٧٨	دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تعليق وشرح محمد عبدالمنعم خفاجي ، القاهرة - مكتبة القاهرة - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
٧٩	ديوان الأبيوردي : أبو المظفر محمد بن أحمد بن إسحاق (ت ٥٠٧هـ) ، تحقيق عمر الأسعد ، دمشق : مطبعة زيد بن ثابت - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٨٠	ديوان الأدب : الفارابي ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت٣٥٠هـ) ، تحقيق أحمد مختار عمر ، القاهرة : مطبعة الأمانة- ١٣٩٦هـ -١٩٧٦م .
٨١	ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد : مطبعة المعارف - ١٩٦٤م ، وانظر الديوان بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة مكتبة السعادة .

٨٢	ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) : شرح وتعليق محمد محمد حسين - بيروت : المكتب الشرقي للتوزيع والنشر - ١٣٨٨-١٩٦٨م .
٨٣	ديوان امرئ القيس : بيروت : دار صادر .
٨٤	ديوان أوس بن حجر : تحقيق محمد يوسف نجم ، بيروت : دار صادر .
٨٥	ديوان بشر بن أبي خازم : تحقيق عزة حسن ، دمشق : مطبعةالترقي - (بدون تاريخ) .
٨٦	ديوان بشار بن برد : تحقيق السيد بدر الدين العلوي ، بيروت : دار الثقافة -١٩٨١م .
٨٧	ديوان أبي تمام : مراجعة محمد عزت نصر الله ، بيروت : دار الفكر -(بدون تاريخ) .
٨٨	ديوان تميم بن مقبل : تحقيق عزة حسن ، دمشق : مطبعة الترقي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي -١٣٨١هـ -١٩٦٢م .
٨٩	ديوان جران العود النميري : رواية السكرى ، القاهرة : مطبعة دار الكتب-١٣٥٠هـ - ١٩٣١م .
٩٠	ديوان جميل بثينة : تحقيق فوزي عطوي ، بيروت : دار صعب-١٩٨٠م-ط٣.
	ديوان جميل بثينة : بيروت : دار صادر -١٣٨٦هـ-١٩٦٦م .

٩١	ديوان حاتم الطائي : بيروت : دار صادر للطباعة والنشر - ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م .
٩٢	ديوان الحطيئة : رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، بيروت : دار صادر-١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ومطبعة التقدم نشر أحمد بن الأمين الشنقيطي .
٩٣	ديوان الخنساء : بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة - (بدون تاريخ) .
٩٤	ديوان ذي الرمة : (غيلان بن عقبة الفدوس) (ت١١٧ هـ)، شرح الإمام أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له عبد القدوس أبو صالح، دمشق : مطبعة طربين-١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
٩٥	ديوان الراعي النميري : جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت : دار نشر فرانتس شتاينر بقيسبادن-١٤٠١هـ-١٩٨٠م .
٩٦	ديوان ابن الرومي : اختيار وتصنيف كامل كيلاني، مطبعة التوفيق الأدبية . ودار إحياء التراث - بيروت .
٩٧	ديوان زيد الخيل الطائي : تحقيق نوري حمودي القيسي، النجف : مطبعة النعمان-١٩٦٨م .
٩٨	ديوان سحيم عبد بني الحسحاس : تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة : مطبعة دار الكتب -١٩٥٠م .

٩٩	ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦ هـ)، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية -١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
١٠٠	ديوان الطفيل الغنوي: تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد-١٩٦٨م-ط١.
١٠١	ديوان عباس بن مرداس: تحقيق يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة-١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
١٠٢	ديوان عبيد بن الأبرص: بيروت: دار صادر.
١٠٣	ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات: تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر -١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
١٠٤	ديوان أبي العتاهية: بيروت: دار صادر - ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م. ١٠٥.
١٠٥	ديوان العجاج برواية الأصمعي: تحقيق عزة حسن، بيروت: دار الشرق (بدون تاريخ).
١٠٦	ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد: ١٩٦٥م.
١٠٧	ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق لطفي الصقال، ودرية الخطيب، مراجعة فخر الدين قباوة، حلب: مطبعة الأصيل-١٣٨٩هـ-١٩٦٩م-ط١.
١٠٨	ديوان عمر بن أبي ربيعة: القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٧٨م.

١٠٩	ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي: تحقيق وجمع مطاع الطرابيشي، دمشق مجمع اللغة العربية -١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١١٠	ديوان عنترة: تحقيق محمد سعيد مولوي، القاهرة: المكتب الإسلامي١٣٩٠-هـ-١٩٧٠م.
١١١	ديوان أبي فراس الحمداني: رواية ابن خالويه، بيروت: دار صادر-١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
١١٢	ديوان الفرزدق: بيروت: دار صادر -١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
١١٣	ديوان القتال الكلابي: تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة-١٩٦١م.
١١٤	ديوان القطامي: تحقيق إبراهيم السامرائي ،وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة-١٩٦٠م-ط١ .
١١٥	ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد، القاهرة: مطبعة المدني-١٣٨١هـ-١٩٦٢م-ط١ .
١١٦	ديوان كعب بن زهير: بشرح السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب-١٩٥٠م.
١١٧	ديوان لبيد بن ربيعة العامري: بيروت: دار صادر-١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
١١٨	ديوان مجنون ليلى: تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة: دار مصر للطباعة-١٩٧٩م.

١١٩	ديوان مسكين الدارمي (ت٨٩هـ)، جمعه وحققه عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، بغداد: مطبعة دار البصري-١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.
١٢٠	ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف-١٩٧٧م.
١٢١	ديوان النابغة الذبياني: تحقيق كرم البستاني-بيروت: دار صادر-١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
١٢٢	ديوان أبي نواس: تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي، بيروت، دار الكتاب العربي- (بدون تاريخ).
١٢٣	ديوان الهذليين: شرح السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية-١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م-ط١.
١٢٤	الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمي (ت٥٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الاعتصام- ١٣٩٩هـ ط١.
١٢٥	رسالة الغفران: لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة: دار المعارف-١٣٨٩هـ-١٩٦٩م-ط٥.
١٢٦	رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي (ت٧٠٢)، تحقيق أحمد الخراط، دمشق -١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.
١٢٧	كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف-١٩٨٠م-ط٢.

١٢٨	سر صناعة الإعراب: لابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق لجنة من الأساتذة، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي-١٩٥٤م-ط١.
١٢٩	سنن الدار قطني: لأبي الحسن على بن عمر، تصحيح وتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، القاهرة: دار المحاسن -١٩٦٦م.
١٣٠	سنن ابن ماجه (٢٠٧-٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة الحلبي -١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.
١٣١	السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز، دمشق: دار الفكر-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م-ط١.
١٣٢	شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت١٠٨٩ هـ)، بيروت: المكتب التجاري -مصورة عن طبعة القدس، القاهرة - ١٣٥٠ هـ.
١٣٣	شرح أبيات سيبويه: السيرافي أبو محمد يوسف بن أبي الحسن المرزبان (ت ٣٨٥ هـ)، حققه محمد على الريح هاشم، وراجعه طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية - ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤م.
١٣٤	شرح أبيات مغني اللبيب: صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق: مطبعة زيد بن ثابت - ١٩٧٣م-ط١.
١٣٥	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة-١٩٥٥م.

١٣٦	شرح التبريزي لديوان الحماسة : تحقيق الشيخ محمد محيي الدين -١٣٥٨هـ .
١٣٧	شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة البابي الحلبي .
١٣٨	شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام : حسن السندوبي ، القاهرة : مطبعة الاستقامة - ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م -ط٢ .
١٣٩	شرح ديوان جرير : محمد إسماعيل عبدالله الصاوي ، بيروت : دار الأندلس للطباعة والنشر - (بدون تاريخ) .
١٤٠	شرح ديوان حسان بن ثابت : وضع عبدالرحمن البرقوقي ، القاهرة : المطبعة الرحمانية -١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م .
١٤١	شرح ديوان الحماسة : المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين (ت ٤٢١ هـ) نشر أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٧١هـ - ١٩٥١م -ط١ .
١٤٢	شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب ، مصور عن طبعة دار الكتب ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر -١٣٨٤هـ-١٩٦٤م .
١٤٣	شرح ديوان عروة بن الورد العبسي : لأبي يعقوب بن إسحاق السكيت ، عني بتصحيحه ابن أبي شنب ، الأستاذ بكلية الآداب بالجزائر - (بدون تاريخ) .

١٤٤	شرح ديوان الفرزدق : جمع وتعليق عبدالله الصاوي ، مطبعة الصاوي - (بدون تاريخ) .
١٤٥	شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري : تحقيق إحسان عباس ، الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء -١٩٦٢م .
١٤٦	شرح ديوان المتنبي : وضعه عبدالرحمن البرقوقي ، بيروت : دار الكتاب العربي- ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م .
١٤٧	شرح ديوان ابن مقبل : تحقيق عزة حسن ، دمشق : مطبعةالترقي- ١٩٦٢م .
١٤٨	شرح الشافية في التصريف : للسيد عبدالله المعروف بنقرة كار ، استانبول : مطبعة أحمد كامل-١٩٢١م-ط٢ .
١٤٩	شرح شذور الذهب : لابن هشام الأنصاري ، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت٧٦١هـ) : تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية -١٣٨٥هـ-ط١ .
١٥٠	شرح شواهد الشافية : للبغدادي ، تحقيق محمد الزفزاف ، ومحمد نور الحسن ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية- ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
١٥١	شرح شواهد المغني : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، (ت٩١١) ، بيروت : لجنة إحياء التراث العربي- (بدون تاريخ) .
١٥٢	شرح فتح القدير : لابن الهمام -طبعة دار الفكر -١٩٧٧م .

١٥٣	شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية- ١٣٨٥هـ- ط١ .
١٥٤	شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري : تحقيق عبدالعزيز أحمد ، مطبعة البابي الحلبي- ١٩٦٣م .
١٥٥	شرح المعلقات السبع : للزوزني ، بيروت : مكتبة المعارف- ١٩٧٢م -ط١ .
١٥٦	شرح المفصل لابن يعيش : علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، بيروت : عالم الكتب .
١٥٧	شروح سقط الزند : نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب بإشراف طه حسين وآخرين - القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر - ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م .
١٥٨	شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (ت١٧٦ هـ) ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، دمشق - ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .
١٥٩	شعر الأحوص الأنصاري : جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر- ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م .
١٦٠	شعر الأخطل : رواية أبي عبدالله بن العباس اليزيدي ، عن أبي سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي ، تحقيق ونشر الأب أنطوان صالحان اليسوعي ، بيروت : دار المشرق - ط٢ (بدون تاريخ) .

١٦١	الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف- ١٩٦٦م.
١٦٢	شعر عبدالله بن الزبعرى: تحقيق يحيى الجبورى، بيروت: مؤسسة الراسلة-١٩٨١م-ط٢.
١٦٣	شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي: جمع وتحقيق مطاع الطرابيشي، دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربية- ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
١٦٤	شعر ابن ميادة: الرماح بن أبرد المري، جمع وتحقيق محمد نايف الديلي، الموصل: ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
١٦٥	الشماخ بن ضرار الذبياني حياته وشعره: تأليف صلاح الدين الهادي، القاهرة: دار المعارف-١٩٦٧م.
١٦٦	صبح الأعشى في صناعة الإنشا: القلقشندي، أبو العباس أحمد ابن علي (ت٨٢١هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، القاهرة: المؤسسة المصريةالعامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر-١٩٦٣م.
١٦٧	صحيح مسلم: للإمام مسلم، بشرح النووي، بيروت: دار الفكر- ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م-ط٣.
١٦٨	الضرائر: الألوسي، القاهرة: المطبعة السلفية -١٣٤١هـ.
١٦٩	ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع -كانون ثان ١٩٨٠م- ط١

١٧٠	طبقات فحول الشعراء: للجمحي محمد بن سلام (ت ٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني -١٩٧٤م.
١٧١	طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة دار المعارف- ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.
١٧٢	الطرائف الأدبية: تصحيح وتخريج عبدالعزيز الميمني، بيروت: دار الكتب العلمية١٩٣٧م.
١٧٣	العقد الفريد: ابن عبد ربه: تحقيق أمين، وزين، وإبياري، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف-١٩٤٠م.
١٧٤	كتاب العين: للخليل أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق عبدالله درويش، بغداد مطبعة العاني-١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.
١٧٥	عيون الأخبار: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدنيوري، نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتب، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة-١٩٦٣م.
١٧٦	فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة: الإسفراييني، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الأردن: منشورات جامعة اليرموك -١٤٠٠هـ-١٩٨١م.
١٧٧	الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري، تحقيق حسام الدين القدسي، بيروت: المكتبة العلمية -١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
١٧٨	فصل المقال: تحقيق إحسان عباس، وعبدالمجيد عابدين، الخرطوم- ١٩٥٨م.

١٧٩ الفهرست: ابن النديم، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر - ١٩٧٨م.

١٨٠ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: قسم النحو وضعه أسماء الحمصي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية- ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٨١ فهرس المخطوطات اللغوية في المتحف العراقي: وضع أسامة ناصر النقشبندي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.

١٨٢ فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية: تصنيف فؤاد سيد، القاهرة: ١٩٥٤م.

١٨٣ القاموس المحيط: للفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاهرة: مطبعة الحلبي- ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م-ط٢.

١٨٤ قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين: أحمد عبداللاه هاشم، القاهرة: ١٣٩٩هـ ط١.

١٨٥ كتاب الكافية في النحو: لابن الحاجب وشرحها لرضي الدين الاستراباذي: بيروت: دار الكتب العلمية-(بدون تاريخ).

١٨٦ الكامل: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر-(بدون تاريخ).

١٨٧ الكتاب (كتاب سيبويه) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٧٧م-ط٢.

١٨٨	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر- ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م-١.
١٨٩	كشف الخفاء ومزيل الإلباس: العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢هـ)، حلب: مطبعة الفنون- (بدون تاريخ).
١٩٠	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، بيروت: منشورات مكتبة المثنى- (بدون تاريخ).
١٩١	كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: لابن السكيت، أبو يعقوب بن إسحاق هذ به الشيخ أبو زكريا يحيى بن الخطيب التبريزي، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت: المطبعة الكاثوليكية - ١٨٩٥هـ.
١٩٢	لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت٧١١هـ)، بيروت: دار الفكر. ومطبعة دار المعارف (بدون تاريخ)- ط٢.
١٩٣	ليس في كلام العرب: لابن خالويه: الحسين بن أحمد، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م- ط٢.
١٩٤	ما ينصرف ومالا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٩٥	مـجـاز القـرآن : أبو عـبـيـدة مـعـمـر بن المثنى التـيـمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة : مكتبة الخانجي ـ (بدون تاريخ).
١٩٦	مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة : دار المعارف ـ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - ط٤.
١٩٧	مـجـالس العلمـاء : لأبي القـاسم عـبـدالرحـمن بن إسـحـاق الزجاجي، (ت٣٤٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء - ١٩٦٢م.
١٩٨	مجمع الأمثال : الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد القاهرة : دار الفكر - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م - ط٣.
١٩٩	مـجـموع أشـعـار العرب (وهـو مشـتـمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) : اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، بيروت : دار الآفاق - ١٩٧١م - ط١.
٢٠٠	المخصص : ابن سيده : أبو الحسن على بن إسماعيل النحوي الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر (بدون تاريخ)
٢٠١	المدخل إلى علم النحو والصرف : عبدالعزيز عتيق، بيروت : دار النهضة العربية ـ ١٩٧٠م - ط٢.

٢٠٢	المدرسة النحوية في مصر والشام: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠- ط١.
٢٠٣	المذكر والمؤنث: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة: مكتبة دار التراث- ١٩٧٥م.
٢٠٤	المذكر والمؤنث: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، بغداد: مطبعة العاني- ١٩٧٨م- ط١.
٢٠٥	المذكر والمؤنث: لابن التستري الكاتب (ت٣٦١هـ)، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدى، القاهرة: مكتبة الخانجي- ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م- ط١.
٢٠٦	مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي: أبو محمد عبدالله بن أسعد ابن علي بن سليمان، حيدر آباد- (بدون تاريخ).
٢٠٧	مسائل خلافية في النحو (التعليقة): العكبري، أبو البقاء، تحقيق محمد خير الحلواني- (بدون تاريخ).
٢٠٨	المستقصى في أمثال العرب: للزمخشري، بيروت: دار الكتب العلمية- ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م- ط٢.
٢٠٩	مسند الإمام أحمد بن حنبل: بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر- (بدون تاريخ).
٢١٠	المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت٨٤٨هـ)، تحقيق على محمد البجاوي، القاهرة: مطبعة الحلبي.

٢١١	معاني الحروف: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ)، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: مطبعة دار العالم العربي - ١٩٧٣م.
٢١٢	معاني القرآن: للفراء. أبو زكريا يحيي بن زياد (ت٢٠٧هـ) تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٢م.
٢١٣	معاني القرآن: للأخفش، أبو الحسن بن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، تحقيق فائز فارس، الكويت - ١٤٠١هـ- ١٩٨١م- ط٢.
٢١٤	معجم الأدباء: ياقوت الحموي، بيروت: دار المأمون- (بدون تاريخ).
٢١٥	معجم البلدان: الحموي: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله بيروت: دار صادر- ١٩٥٧م.
٢١٦	معجم شواهد العربية: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي- ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م- ط١.
٢١٧	معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: للوزير الفقيه أبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ) تحقيق مصطفى السقا، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- ١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م- ط١.
٢١٨	المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: رتبه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ. ى. ونسنك، ليدن: مكتبة بريل - ١٩٣٦م.

٢١٩	معجم المؤلفين(تراجم مصنفي الكتب العربية): تأليف عمر رضا كحالة، بيروت: دار إحياء التراث العربي- ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
٢٢٠	مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مطبعة المدني. وكذلك تحقيق مازن المبارك وآخرين، دمشق: دار الفكر - ١٩٦٩م.
٢٢١	مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: طاش كبرى زاده (ت٩٦٨هـ) دار الكتب الحديثة.
٢٢٢	كتاب مفتاح العلوم: للسكاكي: أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر ابن محمد علي (ت٦٢٦هـ) القاهرة: مطبعة البابي الحلبي- (بدون تاريخ).
٢٢٣	المفصل في علم العربية: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ) شرح وتحقيق محمد بدر الدين النعساني الحلبي، بيروت: دار الجيل-(بدون تاريخ).
٢٢٤	المفضليات: المفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف- ١٣٦١هـ- ١٩٤١م - ط٣.
٢٢٥	المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام- ١٩٨٢م.
٢٢٦	المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - ١٣٨٦هـ.

٢٢٧	الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩)، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م-ط٤.
٢٢٨	منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: لابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو (ت٦٤٦هـ)، تصحيح السيد محمد بدر النعساني الحلبي، القاهرة: مكتبة الخانجي- ١٣٢٦هـ - ط١.
٢٢٩	المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني: تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي- ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م ط١.
٢٣٠	المنقوص والممدود: للفراء، أبو زكريا يحيي بن زياد الفراء، (ت٢٠٧هـ)، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، القاهرة: دار المعارف- ١٩٦٧م.
٢٣١	المؤتلف والمختلف: الآمدي، القدسي- ١٣٥٤هـ.
٢٣٢	موسوعة الشعر العربي: اختيار مطاع الصفدي وآخرين، بيروت: شركة خياط للكتب والنشر- ١٩٧٤م.
٢٣٣	الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: المرزباني، أبو عبيدالله محمد بن عمران (ت٢٨٤هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، القاهرة: المطبعة السلفية- ١٣٨٥هـ ط ٢.
٢٣٤	النحو العربي/ العلة النحوية، نشأتها وتطورها: مازن المبارك، بيروت: دار الفكر- ١٣٩٣هـ- ١٩٧٤م- ط٣.

٢٣٥ نزهة الألباء في طبقات الأدباء : الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة : مطبعة المدني ـ (بدون تاريخ) .

٢٣٦ النشر في القراءات العشر : الجزري ، الحافظ محمد الدمشقي (ت٨٣٣هـ) ، تحقيق محمد على الضباع ، بيروت : دار الكتب العلمية ـ (بدون تاريخ) .

٢٣٧ نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم- : لأبي عبدالله بن الحسين الحكيم الترمذي (ت٣٢٠هـ) ، طبعة قديمة . القسطنطينية ـ دار السعادة - عام ١٢٩٣هـ .

٢٣٨ النوادر في اللغة : لأبي زيد ، تعليق سعيد النحوي ، لبنان : المطبعة الكاثوليكية - ١٩٦٤م .

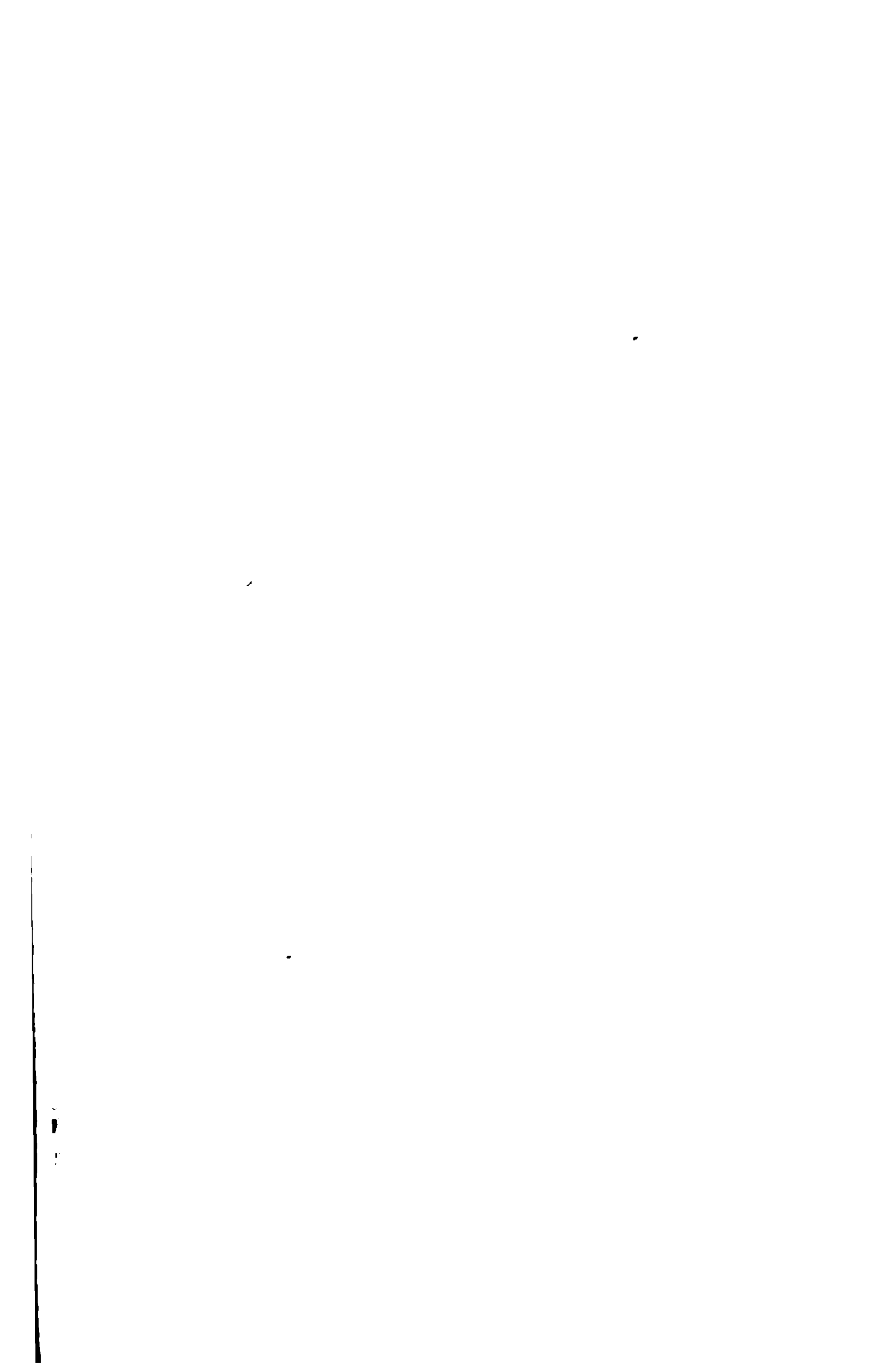
٢٣٩ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنف : إسماعيل باشا البغدادي ، استانبول : وكالة المعارف الجليلة - ١٩٥١م .

٢٤٠ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : جلال الدين السيوطي ، بيروت : دار المعرفة- (بدون تاريخ) .

٢٤١ الوحشيات : (الحماسة الصغرى) ، أبو تمام ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي ، القاهرة : دار المعارف -. ١٩٤٠م .

٢٤٢ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان ، أحمد بن محمد ، (ت ٦٨٠هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة - ١٩٤٩م .

٢٤٣	يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر : الثعالبي ، أبو منصور عبدالملك بن إسماعيل النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الفكر ـ ١٩٧٣م - ط٢ .



فهرس الموضوعات